



Copyright © King Saud University



كرامتي
٩

هذا ملكي بالهبة من
عيسى الشيخ احمد

لهاها

هذه حاشية الشيخ الشرفاوي رحمه الله تعالى
وضع عنه وتفحصها وكتبها به وعلوه
على شرح التحرير الشيخ الاسلام
زكريا الانصاري
وضع عنه

على يد الامام محمد بن ابي الفتح رحمه الله تعالى وضع عنه في ايامه
واصحاب مذهبه ومقلد بهم الى يوم الدين
واعلم علينا وعلما المسلمين
من ربنا عليهم
امين

في
في
في

٩١
الشيخ الفناير

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم **عليه**
الحمد الذي فقه في دينه من اصطفاة من العلماء الاعلام وجعلهم
كواكب يهتدى بهم كل ضال من ظلال الظلام والصلاة والسلام على سيدنا
محمد اشرق الانام وعلى اله وصحبه السادة الكرام **اما بعد** فيقول
كثير المساورى عبد الله بن حجازي المشهور بالشرق اوى قد كان يتجلى في
صدره سابقا اختصارا حاشية شيخنا الشيخ حسن المدايني لطولها
حتى سمعته من شيخنا العلامة الشيخ عطية الاجهوري انه يجب ان يكتب
وانه سال مولفها عنه فلم يجبه فكان ذلك محر كما عندني فاختصرتها
وضممت الي ذلك ما تلقينته عن شيخنا المذكور وعن شيخنا اوحدة زمانه
الذي لم تسمح الاغصان بمثاله الشيخ الاستاذ الاكبر محمد بن سالم
الحفناوي وبعضها مما سمح به الذهن الفاتر والعقل القاصر ثم
لما وصلت قريبا من كتاب الزكوة وجدت الشيخ تقاصر عن مراجعة
مواد المذهب في بعض المواضع واتكل على ما يجده مكتوبا في حواشي
الكتاب فاجبت ان اتمم الفائدة وجمعت من المنهج وحواشيه وشرح
العلامة الرملي على المنهاج وربما وجدت المحشي غرضي كلاما لبعض
المحشين واحال انه منقول من كلام الرملي بالحرف وربما كان ذلك
المحشي حذف منه بعضا مما يحتاج اليه فانقله واعزوه للرملي لا لذيكر
المحشي لاني لم انقل منه وابعدنا فالعز ولا اصل اوي وربما وجدت في
بعض ابواب السبوع تقاصرا عن فائدة الاحكام المتعلقة بذلك الباب
فاكملها من متن المنهج او غيره على وجه مختصر فجات بحمد الله حاشية
لم يسبق على الكتاب بمثلها ولم يسبقنا سجع على منوالها نسال الله سبحانه
وتعالى ان يعيننا على اكمالها وييسر الاسباب في اقتنائها واختلافها
وما حملني على جمعها الا رجاء دعوة رجل صالح ينتفع منها بمسئلة
فيعود نفعها على قبري كحديث امانت ابن ادم انقطع عمله الا من تلمذ
صغار صدقة جارتها وعلم ينتفع به او ولد صالح يدعو له وانا وان كنت
لست اهلا لهذا الشأن لكن التشبيه بالرجال فلاح في كل آن وينبغي
لمن وقف على هفوة ان يصلحها بعد التأمل فانه ربما يسبق ذهني

شيخ

كل كلام

المتكدر

المتكدر من حوار الزمان اليها فان الوقت غير مساعد لنا كما هو شأنه
مع من قبلنا نسال الله تعالى ان يبدل حالنا الى احسن الاحوال وان
يجعلنا ممن تسعي اليه الناس لاخذ العلم لاخطوة الدنيا الفانية وان
يمتدنا بالتطهر الى وجهه الكريم في الدار الباقية **وهذا** او ان الشروع
في المقصود بعون الملك المعبود **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم
ذكر هنا ثلاث بساطل واحدة للمتمن وهي التي شرحتها الشارح لان
وظيفة حل كلام المتن وواحدة للشرح وواحدة من وضع بعض
التلامذة حين وضع الديباجة لاجل مدح الشيخ لان ابا التعليل شرف
من ابي النسب كما قيل **قوله** فذا كرمي الروح والروح جوهر
وذا كرمي الجسم والجسم كالصدف **قوله** وقيل انها من وضع وليه
يقال له محب الدين كان مشاركا لابييه في الاخذ عن المشايخ عرق
في بحر النيل وحزن عليه الشيخ حزنا شديدا حتى قيل ان عمه في اخر
عمره كان بسبب ذلك وانما وضع لها بسملة لانها من الاسرار
البال لا شتاما لها على اوصاف الشيخ ولم يات فيها بالحمد لعلها
برواية لا يبدل فيه بذكر الله او ان البسملة حمد وكان للشيخ ولدا اخر
يقال له جمال الدين خرج من نسله علما نبلاء وذريته موجودة الى
الآن واما اخوه محب الدين فلم يعقب **قوله** قال اصله قول تحركت
الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا قال في الخلاصة
قوله من ياء او واو يتحرك اصل **قوله** الفا ابدل بعد فتح متصل
والمراد بالاصل ما حققه ان ينطق به لان العرب نطقته به اولاً ثم
تصرفوا فيه ولم يكن اصلها قول بكسر الواو لمجيء مضارعها على
يقول ولو كان اصلها ذلك لجاء على يقال بفتح الياء كخاف يخاف
فلما كان اصله الاول خوف بكسر الواو كعلم جاء مضارعه على يخاف
واصلها يخوف كيعلم ولم يكن اصلها قول بضمها لان قول بالضم
لا يكون الا لازما لشرف والقول وما تصرف متعدي فينصب جملة كقال
كقلت قصيدة او شعرا وكذا مفرد قصد لفظه على الصحيح كقلت
زيدا ومحل هذا اذا كان باقيا على معناه فان كان بمعنى النفس

وقبل هذا البيت
اقدم انا في فضل والدي
وان نال من والدي العز والشرف

وقال في عبيد او مفرد ابو موسى مودع الجملة

نصب المفرد وان لم يقصد لفظه كقوله **متى نقول القلص الرواسما** **١**
يحلن اثم قاسم وقاسما **٢** واعترض على التعليل المذكور بانه لا يجري في
كل مادة الا ترى ان قام اصله قوم بالفتح ولا يقال فيه انه لو كان
بالضم لكان لازما لانه لازم على كل حال فالاولى ان يعمل بان المانع
من مجيئه على فعل بالضم مجيء مصدره على فعل بالسكون ولو كان
بالضم لجاء المصدر على فعولته او فعالة قال في الخلاصة **٣**
٤ فعولته فعالة لفعل **٥** كسهل الامر وزيد جزلا **٦**
ولم يكن اصلها قول بالسكون لانه ليس من ابنية الفعل الثلاثي المذكورة
في قول الخلاصة **٧** وافتح وضم واكسر الثاني من **٨** فعل ثلاثي وزر نحو **٩**
ولفقد العلة **١٠** مقتضية لقلبها الفاء وهي تحرك الواو **١١**
سيدنا مولانا قيل الصواب تقديم المولى على السيد كما في قول الخنساء
١٢ وان صخر المولانا وسيدنا **١٣** ووجه ذلك ان المولى اعم لانه يطلق على
العتيق والمعتق والسيد خاص بالثاني فلو اخر المولى لم يكن لذكره فائدة
بل الفائدة في تقديمه ليكون السيد بعده كالتفسير له وايضا يتعين
في البلاغة طريق الترتي فيما اذا كان الابن اخص ممن دونه ومثله عليه
كما في قولهم عالم بخير وجواد فياض ولا شك ان السيد ابغ لانه لا يحتمل
غيره من الكمال بخلاف المولى كما تقدم **١٤** واجيب بان من جملة معاني
السيد انه الذي يفرغ اليه عند الشدايد ومن جملة معنى المولى الناصر
والناصر لا يكون الا بعد الفزع فتقدم السيد موافق للترتيب الخارجي
هكذا اجاب به السنوسي في شرح صغير الصغري بالنسبة للنبي
صلى الله عليه وسلم ويصح ذلك هنا لان الشيخ يفرغ اليه في تحقيق
العلوم وينصرنا بذلك على من يجادلنا ويطلق السيد على من كثر سواره
اي حيث وعلى مذهب الاخلاق وعلى من فاق قومه وهو من السور
بضم السين مع الواو والهمزة او السور ومعنى الثلاثة السيادة وجمع
على سادة قياسا قال في الخلاصة وشاع نحو كاسل وحمله **١٥** واصل
سائر سيدة تحركت الياء وافتتح ما قبلها قلبت الفاء وعلى سيات
سماعا والضمير في سيدنا للعلماء لعدم النظر لغيرهم او لجمع الامنة

لانه يلزم

لانه يلزم من سيادته على اهل العلم سيادته على غيرهم بالاولى ولو اشرافا
لان فضيلتهم ذاتية وفضيلته الاشراف مكتسبة من ابايهم **١٦**
قاضي القضاة اي حاكم الحكام اي الملزم لهم من قضى بمعنى حكم والزم
فيكون ملزما لغيرهم غالبا بالاولى لانه تولى القضاة الا عظم بمصر عشرين
وعشرين سنين قيل ليكون كل سنة كفارة لسنة وردها بانه
من اكابر الصوفية الذين على قدم الرسول صلى الله عليه وسلم فلا
يشغله خلق عن حق بل سبب عماه موث ولده كما تقدم واصل قضاة
قضيه بوزن فعلة قال في الخلاصة **١٧** في تخورام باطراد فعله **١٨**
تحركت الياء وافتتح ما قبلها قلبت الفاء فليس جمع مونث سلم لان
الفعل اصلية وفي بعض النسخ قاضي قضاة الانام فيكون مسجعا على
الميم واقسام السبع مشهورة ذكرها في متن التلخيص ولا يقال ان الوصف
بقاضي القضاة مكره كما ذكره الرحاني في باب العقيدة بخلاف
الوصف بقاضي القضاة وحاكم الحكام فحرام لانا نقول محل ذلك
ما لم يكن مستحقا فيه ذلك والافلا كراهة ولا حرمته واول من لقب
بقاضي القضاة ابو يوسف صاحب ابني حنيفة واول من لقب بقاضي
القضاة الماوردي **١٩** شيخ مشايخ الاسلام بالياء لان المد اصلي
كما يش بالياء لا زائد قال في الخلاصة **٢٠** والمد زيد ثانيا للواحد
٢١ هزرا يري في مثل كالفلايد **٢٢** والشيخ في اللغة من طعن في السن
او من جاوز الاربعين او الخمسين ولو كافرا وذلك ان الشخص قبل الولادة
يقال له جنين من الاجتنان ايرلا ستار وبعد ما يقال له طفل وصغير
وذرية وصبي الى البلوغ ومنه الى الثلاثين يقال له فتى ومنه الى
الاربعين كهل وبعد الاربعين الرجل شيخ والمرأة شيخنة وفي العرف
من بلغ رتبة اهل الفضل ولو صبيا وهو المراد هنا وله جموع احد عشر
جند مبدوءة بالسين وهي شيوخ بكسر الشين وضمها وسها قري
في السبع قول في قوله تعالى لتكنوا شيوفا وشيخة يفتح الياء ويكونها
لغنية وسدرة وشيخان كفلان وخمسة مبدوءة بالميم وهي مشايخ
ومشيوخا بفتحة الواو وخذفها ومشيخة بفتح الميم كثرية وكبيرة

كمغفرة وواحد بالهمز وهو شياخ هكذا ذكره في الفا موسى وليست
كلها قياسية بل القياسية منها ثلاثة وهي اشياخ وشيوخ وشيخة قال في الخلاصة
غير ما فعل فيه مطرد من الثلاث اسما بافعال يرد
وقال ونفعول فعل نحو كبد الى ان قال في فعل اسما مطلقا الفا
وقال لفعل اسما صح لا ما فعله ويصغر على شيخ بالياء بكثرة وشوخ بالواو
بقلة هذا وتلقبه شيخ الاسلام قيل من القطب وقيل من الخضر حتى
اتي من بلده قيل هاربا من زوجة ابنيه لاذيتهما له وقيل من السحرة
ودخل الجاهل مع الازهر فقال له الخضر او القطب ادخل يا شيخ الاسلام وقيل
ان القطب دخل الازهر فاجتمع عليه اولاد صغار يرضونه وكان معهم
شيخ الاسلام فقال له القطب حتى انت يا شيخ الاسلام **قوله** الاسلام
على حذف مضاف اي هل الاسلام على حد واسئل القرنية اي اهلها واعلم
ان مدلول الاسلام لغة الخضوع والانقياد ومدلول الايمان لغة التصديق
فهما متباينان لغة واما شرعا فقل انهما متباينان ايضا اذ مفهوم الاسلام
امثال الاوامر واجتناب النواهي الى الانقياد الظاهري المبني على الازعان
الباطني ومفهوم الايمان التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم اي الازعان
وهو قول النفس بعد المعرفة آمنت وصدقت وان تلازما بحسب الوجود
اي الشخص الذي يوجدان فيه بمعنى انه لا يوجد مؤمن ليس بمسلم
وبالعكس واما قوله قالت الاعراب انما اخي فالاسلام فيه بالمعنى
اللفظي اي قل لم تصدقوا باطنا ولكن قولوا انقدنا ظاهرا وقيل انها
متحدان مفهومهما اي بحسب الوجود الخارجي اي الشخص الذي يوجدان فيه
بمعنى ان كل من اتصف باحدهما فهو متصف بالآخر شرعا ولا شك ان الخلقة
لفظي باعتبار المال وذكر لان تفسير الاتحاد في مفهوم بالاتحاد في الشخص
الذي يوجدان فيه تفسير مراد وهو شملة اول فبالجملة لا يعقل بحسب
الشرع مسلم ليس بمومن وبالعكس ويدل لذلك قوله تعالى فاخرجنا
من كان فيها اي القرية من المؤمنين اخي اذ معنى الآية والله اعلم فارادنا
ان نخرج من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها من المؤمنين علمهم
الا اهل بيت من المسلمين فلو لا ان حقيقة الاسلام والايمان واحدة لما

المشتني

استثنى المسلمين من المؤمنين اذا ااصل في المشتني ان يكون مرجس
المشتني منه والحاد **قوله** ان الايمان والاسلام متباينان لغة متلازمان
مفهوما متحدان الماصدق شرعا اذ يلزم من الانقياد الظاهري الدال عليه
الاعمال الشرعية التصديق الباطني لتوقف صحة الاعمال الشرعية على
التصديق الباطني لانه جعل شرطها في الشرع ويلزم من التصديق الباطني
الانقياد الظاهري لاشتراط النطق بالشهادتين من القادر المتمكن
فلا سلام موضوع للانقياد الظاهري مشروطا فيه الايمان والايمان
موضوع للتصديق الباطني مشروطا فيه القول الظاهري عند الامكان
هذا وتفسير الاتحاد في الماصدق بالاتحاد في الشخص الذي يجتمعان فيه
فيه تساهل لان الشخص ليس ماصدق اليهما اذ ماصدقات الايمان
تصدقات باطنية وما صدقات الاسلام انقيادات ظاهرية فالتحقق
انها متباينان ماصدقا ايضا وان كانا متلازمين شرعا بمعنى انه لا يعتقد
بأحدهما فيه الا اذا وجد معه الآخر واختلف هل الاسلام وصف خاص
بهنه الا انه او مشترك بينهما وبين غيرها زج السيوطي وغيره الاول
اخذا من قوله تعالى ورضيت لكم الاسلام دينا وقد يقال ليس في ذلك
حصرا بل وافق الرمي الثاني وهو المعتمد لظاهر قوله تعالى فاخرجنا
من كان فيها من المؤمنين الآية وقوله يا قوم ان كنتم امنتم بالله فعليه
توكلوا ان كنتم مسلمين وقوله ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من
المشركين وقوله حكايته عن يعقوب ولا تموتن الا وانتم مسلمون واجاب
الاول بان المراد بالاسلام اللغوي او المراد به التوحيد بمعنى ولكن كان
حنيفا مسلما موحد **قوله** ملك هو بلغ من مالك وبهما قرئ في السبع
لانه ما خوز من الملك بالضم وهو المتصرف بالامر والامر والامر فهو مشعر
بالسلطنة والثاني من الملك بالكسر وهو المتصرف في الاعيان المملوكة
فيها عموم وخصوص وجهي اي هو للعالم كالسلطان من حيث انهم
يرجعون اليه في الشايد والمهمات من العلوم وغيرها ويتصرف فيهم
بالامر والنهي كمتصرف الملك في رعيته فهو من باب التشبيه بالبلغ
وليس استعارة لان ضابطها ان لا يكون الكلام دالا على التشبيه

ومن تبعه صح

اي نحو جاليد لاجل صحة الكلام بان يكون المشبه به صفة او حالا او خبرا
 كزيد اسد فان زيدا مبين للأسد فلا يصح حمله عليه لا بتقدير الكاف
 وكذا البقية فهذا ونحوه جري فيه الخلاف بين السعد والسيد ولا شك ان
 ما هنا من هذا القبيل لانه صفة وعلى جعله استعارة يكون المشبه
 مطلق شخص له تصرف في غيره بالامر والنهي والشيخ فر من افرادة كما
 قاله السعد في زيد اسد من ان المشبه مطلق رجل تجماع وزيد فرد من
 افرادة واذا كان ملكا للعلماء فيكون ملكا لغيرهم من باب اولي كما قيل
 ان الاكا بر يحكمون على الوري . وعلى الاكا بر يحكم العلماء .
 والعلماء جمع عليهم قياسا قال في الخلاصة . والكريم وتخييل فعلا .
 وعالم سماعا كشاعر وشاعر وشاهدا وشهدا **قوله** الاعلام جمع علم
 بمعنى الجبل ويطلق على العلامة وعلى علم الثوب وعلى الراية شبه العلماء
 بالاعلام اي الجبال في الثبات وعدم التزلزل او بالراية في الظهور فهو
 تشبيه بليغ او استعارة تجعل المشبه مطلق امر ثابت او ظاهر
 والعلماء فر من افرادة كما مر **قوله** سبويه مركب مزجي على الصحيح مبني
 على الكسر ويصح اعرابه اعراب ما لا ينصرف كما هو مقرر في العربية
 اي الذي صار في زمانه متبحرا في علم العربية كتبحر العالم الكبير الشهير بسبويه
 وهو لقب له وكنيته ابو بشر واسمه عمرو وسبب في الاصل معناه التفاح
 ووبه معناه مثل وعادة الجمع تقديم المشبه به على التشبيه اي مثل التفاح
 ولقب بذلك لان في وجهه بياضا مستويا بحمرة كالتفاح **قوله** زيد
 عصره واوانه على حذف مضاف اي هل عصره او الاضافة على معنى في
 اي المنفرد في عصره وفي عصر لغات اربع تثلث العين مع كون المصدر
 وبضمتين ومنه وهل يعن من كان في العصر الخالي . ويجمع على عصر
 وعصور واعصار وعصر بضميتين فهذا يستعمل جمعا ومفردا كما سبق
 في البيت وهو والاوان بمعنى واحد وقيل عصر الشخص من وقت اشتغاله
 بالفضل والاوان اعم وجمع اوان آونة بالمد واصله آونة قال في الخلاصة
 ومدا بدل ثاني الهمز من **قوله** كلمة ان يسكن كاشروا تمن .
 وهو بفتح الهمزة اما بكسرهما مع ثبوت الياء وحذفها فهو اسم مكان مخصوص

ومنه يوان

ومنه يوان كسري وهو مكانه الذي يجتمع فيه مع عسكره وتبدل همزته
 لا ما فيقال ليوان **قوله** زين الملة والدين هو على حد زيد عدل فهو
 اما باق على مصدرية وصف به مبالغة او بمعنى اسم الفاعل اي فزيها
 بتاليقاته وتقديراته او على تقدير مضاف اي زوزين اي تزوين
 وهذا بحسب الاصل والامهوا لان لقب الشيخ واللقب من اقسام العلم
 الجامد فلا معنى له بل مدلوله الذات وسياق قريبا معنى الدين **قوله**
 لسان المتكلمين يحتمل ان المراد بهم علماء الكلام وخصم بالذكر لشر فهم
 فغيرهم بالاولي ويحتمل ان المراد بهم ما هو اعم اي من لهم تكلم في العلوم
 اي هو من حيث كلامه كاللسان لهم حيث لا ينطقون الا بكلامه فهو
 تشبيه بليغ وفي كلام بعضهم ان اللسان يطلق بمعنى الكبير والرئيس
 حقيقة فالمعنى عليه انه كبيرهم ورئيسهم حيث اذ قال قولاً يرجعون اليه
 ويتركون غيره **قوله** حجة المناظرين الحجة الدليل اي هو من حيث
 كلامه وعلومه كالل دليل الذي يحقون به في مناظراتهم والمناظرين جمع
 مناظر من المناظرة وهي لغة المجادلة والمقابلة واصطلاحا النظر في النسبة
 من الجانبين كنسبة الحدوث للعالم في قولك العالم حادث فان كان ذلك
 لاحقاق حق فمدح والافهموم فالمنظرة اعم من الجدال لانه لا يكون
 الا لغير احقاق الحق وقيل هي المدافعة من الجانبين لاحقاق الحق والجدل
 المدافعة لاسكان الخصم سواء كان محق او باطل فهو اعم منها **قوله**
 محي السنة الخ اي مظهرها فشبها الاظهار بالايجاب واستعار الاحياء
 واشتق منه محي بمعنى مظهر على طريق الاستعارة التصريرية ويصح
 ان يكون استعارة بالكناية في السنة بان يشبهها بالشخص ثبتت
 له الحياة بعد ان لم تكن ومحى تخبيل والمراد بالسنة الطريقة الشرعية
 اعم من ان تكون واجبة او مندوبة لاحضار مقابله الواجب
قوله سيد المرسلين اي وغيرهم بالاولي كحديث انا سيد ولد آدم ولا فخر
 وما قيل من انه لا ينفرد من ذلك سيادة علي اولاد آدم لا علي آدم
 مع انه افضل منه ايضا **قوله** عنه باني في ولد آدم من هو افضل
 منه وهم اولوا العزم والنبي صلى الله عليه وسلم سيدهم فيكون سيدهم بالاولي

قوله ابو يحيى ذكر يا كنيته واسمه عكس كنيته النوي واسمه وزكر يا بالمد والقصر وهما قرئ في السبع وتكنيته باي يحيى لا يستلزم ان يكون له يكون له ولد اسم يحيى لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول للصغير ملاطفا له ما فعل التغيير يا ابا عمير **قوله** الانصاري نسبة للانصار والانصار في الاصل جمع ناصركا صاحب او نصير بمعنى ناصركا شرفا وشريفا ثم صار علما بالغلبة او بوضعه صلى الله عليه وسلم على قبيلتي الاوس والخزرج اللذين هما انصار النبي صلى الله عليه وسلم فهو من قبيل المفرد ولذا ساحت النسبة الى لفظة دون مفردة الذي هو ناصرا ونصيرا كما تقدم قال في الخلاصة • والواحد اذكرنا سببا للجمع • ان لم يشابه واحدا بالوضع والشيخ من الخزرج لا يقال الانصار جمع قلته مع ان مدلوله كثير لانا نقول محل الفرق بين بنا القلته والكثرة تكرات الجمع واما معارفها فلا فرق فيها بين ذلك بل يطلق ما هو على وزن بناء القلته على اكثر من عشرة وبالعكس **قوله** الشافعي اي على المتعبد على مذهب الامام الشافعي محمد الشافعي المنسوب لجدته شافع فلما اريد نسبة الشيخ له حذف منه يا النسب واتي في المنسوب بيا بدلها قال في الخلاصة • ومثله ما حواه حذف • وانما نسب لشافع للتحفة ولما فيه من التفاؤل الحسن وكونه صحابيا ابن صحابي والشافعي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف **قوله** رحمه الله جملة خبرية لفظا شائبة معني اي اللهم ارحم اي النعم عليه بانعامات تليق بتعامه **قوله** ونفعنا النفع ايصال الخير الى الغير وضده الضر وفي بعض النسخ تغمد الله برحمته اي عمه وشمله بها فقيه استعارة تبعية حيث شبه تعميم الله برحمته بارخال السين في الغد واطلق اسمه وهو التغميد عليه ثم اشتق منه تغمده بمعنى عمه وفي بعض النسخ بعد ذلك واسكنه اعلى فراسين الجنان جننه والمراد الاعلى بالنسبة لا قرانه فلا يردان الاعلى على الاطلاق لا يكون الا الله صلى الله عليه وسلم **قوله** ببركته اي علومه ومعارفه والبركة في الاصل ثبوت الخير الالهي في الشيء وتطلق على الزيادة والتجاء وفي بعض النسخ فصح الله في مدته وفي اخرى في حياته اي وسع في ذلك معنى طاله **قوله**

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم اخذ هذا الى اخر الكتاب بمقول قول بعض السلا مذة وسياتي شرح البسملته عند كمال المتن **قوله** فقه اي فهم وفيه راحة استملا ويلي ان يشير المتكلمنا ظاهرا كان او ناثرا في اول كلامه الى ما يشعر بمقصوده وفيه ايضا ايماء وتلميح الى قوله عليه الصلاة والسلام من يراد به خير يفقهه في الدين وانما انا فاسم والله معطى ولن تزال هذه الامنة قائمة على امر الله تعالى لا يضرهم من خالفهم حتى ياتي امر الله وفي رواية ولن يزال امر هذه الامنة مستقيما حتى تقوم الساعة اي بقرب قيامها فلا ينافي في حديث لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الارض الله وحده يست لا تقوم الساعة الا على شرار الناس اي لان الله يبعث عند قيامها رجلا طيبة تقبض روح كل مؤمن فلا يبقى الاشرار الناس **قوله** في رنية متعلق بفقه والدين يطلق على عدة معان منها الطاعة والجزا واصطلاحا عرف بانه وضع الهي سابق لذوي العقول باختيارهم المأمور الى ما هو خير لهم بالذات فقوله وضع مصدر بمعنى اسم المفعول اي موضوع اي احكام وضعها الله تعالى للعباد سواء كانت تلك الاحكام اصلية كشبوت القدرة او فرعية كشبوت وجوب الصلاة وخرج بالوضع الالهي الاوضاع البشرية ظاهرا كالرسوم اي القوانين السياسية والتدابير المعاشية كالصلاح المسكن وحسن العشرة مع الاهل والاخوان والاوزاع الصناعية كالبحر من التجارة والحياكة وانما قلنا ظاهرا لان كل شئ يوضع الله عز وجل وسابق اي باعث وحامل الاوضاع الالهية غير السابقة الى شئ كما مطار السما في البحر فانه ليس سابقا لشيء وبدوي العقول ما يسوقهم وغيرهم من الحيوانات كالقوى الطبيعية التي يهتدي بها الحيوانات الى منافعها ومضارها فان الله اعطى كل حيوان قوة يهتدي بها الى منافعها ويتق بها عن مضارها الا ترى ان الشاة تهرج الى المرعى وتنفر من الذئب عند رؤيته ذلك بسبب تلك القوة واللام في لذوي العقول زائدة للتقوية للتعدية وبالاختيار الاوضاع الالهية الاتفاقية كاتفاق الوالد على محبة الولد والقسرية اي القهرية كالوجودانية مثل الجوع والعطش فانها ليسوقان الى الاكل والشرب لكن لا بالاختيار بل بالقهر وبالمحمود الاختيار المذموم كاختيار

الكافر للكفر وباختيارهم الى ما هو الخ متعلقان بسابق ويقول بالذات
اي ما يكون خيرا بالقياس الى كل شيء صنعتا الطب والفلاحة فانما وان
كانا سابقين الى صنف من الخيرات لكنها لا يسوقان الى الخير الذاتي الذي
هو السعادة الابدية عند رب البرية وخرج بذلك ايضا امطار السماء وابنا
الارض فانما لا يسوقان الى الخير الذاتي وهذا التقرير اولى مما ذكره بعضهم
هنا واحصر من هذا ان يقال الدين ما شرعه الله من الاحكام على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم وهو الملة والشرع والشرعية الفاظ مترادفة
معناها واحد وهو ما ذكر ولكنها تختلف بالاعتبار لان الاحكام من حيث
اشتغالها وظهورها تسمى شرعا وشرعية ومن حيث املا الشارع اياها
عليها تسمى ملة ومن حيث انقياد الخلق لها تسمى دين **قوله** من اصطفاها
اي للتفقيه والعمل وانما قدرنا قولنا والعمل وان لم يكن في العبارة تعرض
لان ذلك ثمرة العلم والانام الخلق **قوله** وهدي الى دلالة موصلة
بدليل قوله من ارتضاه اي رضي عنه وان كانت الهداية عند اهل السنة
مطلق الدلالة على طريق يوصل للمقصود سواء حصل الوصول ولم يحصل
وعند المعتزلة الدلالة الموصلة ويرد عليهم قوله تعالى كما واما ثمود فهدينا هم
فاستجبوا للغي على الهدى ولا يقال ان ذلك مجاز لان الاصل في الاطلاق الحقيقة
وانواعها غير متحصرة واما اجناسها فمحصورة في رتبة الاول افادة القوي
الظاهرة كالسمع والبصر والكلام والباطنة كالقوة العاقلة ثانيا نصب
الدلائل الدالة على وجوده تعالى ثالثا ارسال الرسل وانزال الكتب رابعا
كشف الاسرار للقلوب بالوحي والالهام والمنامات الصالحة وكل منها يصح
ارادته هنا **قوله** لغفم متعلق بهدي اي على فهم اي تفهيم وتعلم اقامة السبب
مقام السبب لان المهدى عليه هو التفهيم اذ هو الذي يصدر عن العبد
باختياره لا الفهم الذي هو اركا الشيء اي رتسم صورة ما في الخارج
في الذهن اي انتقاش ذلك فيه لان الشيء له وجودات اربع وجود في
اللسان بالتلفظ وفي البناء بالكتابة وفي الاذهان بالتصور وفي
العيان بالتحقق خارجا وهذه لا تكون الا للموجودات الخارجية
اما المحالات فليس لها وجود في الذهن والادراك كيف والارتسام

انفعال

انفعال وكل منهما ليس في قدرة العبد ويحتمل ان يكون لغفم متعلقا
بارتضاه واللام على بابها ومتعلق هدي مخدوف اي لخيري الدارين
وعطف هذه الجملة على ما قبلها على الاحتمالين من عطف اللازم على الملزوم
لان الهداية لغفم ما شرعه وخير الدارين لازمة للتفقيه في الدين ولا
مخدور في العطف لانه مقام اطنا به وقيل من عطف المراتف وفيه بعد
قوله ما شرعه اي بنيه **قوله** من الاحكام بيان لما والاحكام جمع حكم
وهو عند الاصوليين خطابا لاي كلامه اي الخطاب به المتعلق بفعل
المكلف من حيث انه مكلف لا من حيث انه مخلوق وهي اما تكليفية وهي
خمس الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح فالاول ما يتأبى على
فعله ويعاقب على تركه الا ان يعفو الله عنه والثاني ما يتأبى على فعله
ولا يعاقب على تركه والثاني عكس الاول والرابع عكس الثاني والخامس
ما لا يتأبى على فعله ولا يعاقب على تركه ووجه الحصر ان الشيء ان طلب
طلبنا جازما فهو الواجب او غير جازم فالمندوب وان نهي عنه نهيا جازما
فهو المحرم او غير جازم فالمكروه وان لم يطلب ولم ينهى عنه فهو لمباح واما
خلاف الاول فداخل في المكروه غايته ان الكراهة فيه خفيفة واما وضعه
وهي خمسة ايضا الخطا بمتعلق بجعل الشيء سببا او شرطا او مانعا
او يكونه صحيحا او فاسدا او المراد بالاحكام هنا النسب التامة كنبوت
الوجوب للصلاة والندب للموت **قوله** احمده على جميع نغايه حمده ثانيا
بالجملة الفعلية اقتداء بجدث ان الحمد لله حمده وعبر في الاول بالجملة
الاسمية الدالة على الدوام والاستمرار لانه في مقابلة الصفات وهي
التفقيه والهداية وكل منهما قديم ثابت مستمر وفي الثاني بالفعلية الدالة
على التجدد والتعاقب لانه في مقابلة النعم وهي متجددة افادة الشوري
وهو لا يظهر الا على قول الماتريدي من ان صفات الافعال قديمة لا على
مذهب الاشاعرة من انها حادثات الا ان يرا قدما باعتبار منشأها
وهو القدرة **قوله** نغايه بفتح النون وسكون العين المهمل والممد
جمع نعمة وقيل مفرد وقيل اسم جمع والنعمة تكون بلسان النون سلايم اي
مناسبة للنفس تحمدا عاقبته وح فلا نعمة لله على كافر اي لا يسمى

ع تعقبه بعضهم بانه لا يلزم من التفقيه
الهداية وانت اذا نظرت لقول الله
اصطفاه كما يسمع قول الحسن للعلاء
تأمل

ما يصل اليه من الانتفاعات من الله نعمه لان عاقبته غير محدودة فهو
مرزوق لا يمنع عليه والنعمه بالفتح التمتع والنعماء بضم النون وفتح
المعين والمد مفرد بمعنى النعمه والمراد بنعمائه انعاماته لا المنعم به لان الحمد
على الانعام امكن من الحمد على شدة لانه دائم مستمر ولكن هذا لا يصح
الا على القول بان صفات الافعال قد غلبت على ما مر **قوله** على تراب
الآية المراد بالتراب ايد اصيل الفعل اي الزيادة لان ذلك هو الموجد للشكر
لكنه غير التزايد لان النعم لما هجئت عليه دفعة صار كان بعضها يذاع
بعضها وانما خص الحمد بالانعام والشكر بالتزايد لان الشكر موجب للزيادة
قال تعالى لنن شكرتم لازيدنكم وسياتي ان الحمد على النعمه واجب بمعنى
انه يثاب عليه ثواب الواجب التزايد على ثواب المندوب بسبعين جزء
لان من تركه لفظا يا ثم اما الذي لا في مقابلته نعمه فمندوب بمعنى ان
من اتي به لا في مقابلته شيء يثاب عليه ثواب المندوب واما شكر
المنعم بمعنى امثال او امره واجتناب نواهيته فهو واجب شرعا
على كل مكلف يا ثم بتركه اجماعا وكذا الشكر القلبي بمعنى اعتقاد ان
الله تعالى هو المولى للنعم لا غير **قوله** الآية جمع في مفردة سبع لغات
الافتح الخزمة وكسرها مع التنوين وعدمه والي بثلاث الهجاء مع
سكون اللام والتنوين واسمها الا بالتنوين بوزن رجي افاده الش
في شرح الفقه العراقي **قوله** واشهد اتي به الحديث كل خطبة ليس فيها
تشهد فهي كاليد المجدوا اي مقطوعة البركة او قليلتها واعلم
انه يطلب من كل بادئ في فن اربعة امور على سبيل الوجوب الصناعي
البسملة والحمدلة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وثلاثة على سبيل النذب الصناعي تسمية نفسه وكتابه والايمان
ببراعة الاستمالة وفات المص من الامور الواجبة الصلاة ومن
المندوب بسمية نفسه في الش ونفسه وكتابه في المتن **قوله** واشهد
فعل مضارع وان تخففه من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وخبرها
الجملة ولانافية للجنس والله اسمها وخبرها محذوف اي معبود بحق
فالمنفي هو المعبود بحق الموجود في ذهن الكافر اي لا معبود بحق موجود

في ذهن

في ذهن الكافر اي لا معبود بحق موجود في ذهن الكافر تحقيقا او تقديرا
فيشمل ما قبل وجوده الا الله فلا استثنا متصل وليس المنفي المعبود بباطل
الموجود في ذهن المؤمن بالتصور كالحج المأمور صما ولا في الخارج
بالتحقيق لان ذلك متحقق فيهما لا يصح نفيه ولا بباطل في ذهن الكافر
لانه الله تعالى والقصد بهن الجملة الرد على من يعتقد الشكره فالقصد قصر
افراد وقد وقع التصريح بكلمة لا اله الا الله في القرآن العظيم في سبعة
وثلاثين موضعا **قوله** الا الله بالرفع بدل من محل لا مع اسمها لان
محلا رفعه بالابتداء عند سبويه او من الضمير المستتر في الخبر المحذوف
اي معبود او موجود او ممكن بالامكان العام او بالنصب على الاستثنا
لا على انه بدل من محل اسم لا لانها لا تفعل في المعارف ويلزم على ذلك
عملها فيها لان العامل في المتنوع عامل في التابع **قوله** وحده
حال اما من الله اي لا اله معبود بحق او موجود او ممكن الا الله حال كونه
وحده اي منفردا في ذاته وصفاته ولا شريك له في افعاله واتي بالاول
بعد حصر الاولوهية في الله تعالى لتأكيد الرد على الثانويه وبالتالى لتأكيد
الرد على المقترنة او من الضمير في شهد اي حال كوني موحدا لله اي مفردا
له بالالوهية على ما ذكره الاشعري في رايته زيدا وحده من حاله
الفاعل او المفعول وان اختلف التقدير ووجد في الاصل مصدر
محذوف الزوائد يقال وحده ايجادا افراده والتشريك فاعل بمعنى
مفاعل واصل الشكره توزع الشئ بين اثنين فاكثر على وجه الشروع **قوله**
العلام صيغة مبالغة والمبالغة في صفاته تعالى بمعنى الكثرة والمراد
كثرة المتعلقات والافعال مثلا صفة واحدة على الصحيح لا تكثير فيها
قوله عبده ورسوله بالرفع خبر ان كما هو الرواية ويجوز من حيث
الصناعة النصب لتمام الخبر وجمع بينهما ليدفع الافراط والتفريط
الذين وقعا في شأن عيسى عليه السلام وقدم العبد امثالا للحديث
ولكن قولوا عبدا لله ورسوله ولانه احب اوصاف الرسول طاعة
تعالى وارفعها اليه عنده ولذا وصفه به في المقامات العلية كقام
الاسرا ومقام انزال القرآن ومقام الدعوى اليه قال تعالى سبحان الذي

اسرى بعبدته انزل على عبده الكتاب وانه لما قام عبده الى غير ذلك
من الايات فلو كان له وصف اشرف منه لذكره به في تلك المقامات العلية
ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين ان يكون نبيا ملكا او نبيا عبدا فاختر
الثاني لعلمه بشرف العبودية وسال سليمان الاول فانظر بعد ما بين المتبينين
فعبوديته عليه الصلاة والسلام اشرف من نبوته ورسالته وسبب ذلك ان هذا
الوصف يشير الى غاية كمال الله تعالى وتعاليه واحتياج غيره اليه في سائر
احواله ووجه الاشارة انه دال على غاية الذل والخضوع بالنسبة للحجاب الله
ولان السيادة انما هي في الحقيقة لله تعالى لا غير فالمناسب ان تكون العبودية
بالحقيقة لمن هو دونه ومما يذنب للقاض عياض رحمه الله تعالى
• وما زادني شرفا وتبها • وكنت باخصى طائر الشرا •
• دخولي تحت قوكت يا عبادي • وان صيرت احمد لي نبيا •
والرسول انسان حذر ذكر بالغ من بني آدم سليم عن منفر طبع كعرج وعجمي
وسواد وعن رثاء اب وخنا اقم اوجي اليه لشرع وامر بتبليغه والنبى
مثله الا انه لا يشترط فيه الامر بالتبليغ فكل رسول نبى ولا عكس فالنبى
اعم مطلقا ولا يشترط في الرسول ان يكون له كتاب ولذا كثرت الرسل وقلت
الكتب فالرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر والكتب مائة واربعه والا نبيا مائة
الف واربعه وعشرون الفا وهم ثلاث مراتب خواص وخواص الخواص وخواص
خواص الخواص فالاولى الانبياء غير الرسل والثاني الرسل والثالث نبيا
صلى الله عليه وسلم **قوله** سيد الانام اعرض بشيئين الاول ان في كلامه ايطاء
مع قوله سابقا من اصطفاه من الانام بناء على الصحيح من الايطاء يكون
يكون في الشر والثاني ان فيه تكرارا مع قوله سيدنا والجواب عن الاول ان
المراد بالانام في الاول مخصوص وهم الذين فقههم الله لانه بيان لمن في
قوله من اصطفاه وبالانام في الثاني ما هو اعم وعن الثاني باختلافهما
بالمعلق لانه في قوله سيدنا اثبت له السيادة على معاشرة العلماء فقط
وفي قوله سيد الانام اثبت له السيادة على جميع الخلق **قوله** فهذا شرح خبر
اسم الاشارة الى كشف من التشريح وما هو الكشف والابانة وهذا يجب
الاصل واما الان فهو اسم للالفاظ باعتبار رد التماس على المعاني على المختار

من احتمالات سبعة لانها اما ان تكون للالفاظ او للمعاني او للنقوش
او للالفاظ والمعاني او لها والنقوش او للمعاني والنقوش او للثلاثة
لا جاز ان تكون للمعاني لانها غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا
تصلح ان تكون مدلوله ولا جزء مدلول فبطلت احتمالات اربع ولا
لنقوش لانها لا تنقسم من كل واحد ولا في كل وقت فلا تصلح ان تكون
مدلوله ولا جزء مدلول ولا لالفاظ لانها اعراض تنقضي بمجرد النطق
بها فبطلت البقية وتعين الاحتمال المذكور والاشارة لما في ذهن مطلقا
تقدمت الخطبة او تأخرت اما عند تقدمها فالامر ظاهر واما عند تأخرها
فلان الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد النطق بها **قوله** على مختصر العلو
معنوية مجازية متعلقة بشرح على تقدير نعت محذوف اي مشتمل على
مختصري وهو من قبيل الاستعارة الممكنة حيث شبه الشرح مع المتن
بحجم متعلق على جسم اخبرنا مع شدة التمكن تشبيها مضمرا في النفس
واثبت على تحيلا او استعارة تبعية حيث شبه ملابسة مطلق شرح
لمطلق متن وتمكنه منه بملا بسة مطلق مستعلق عليه وتمكنه منه
ثم سرى التشبيه المجزيا فاستعار على الموضوع ملا بسة مستعلق خاص
على مستعلق عليه خاص وتمكنه منه ملا بسة هذا الشرح لهذا المتن وتمكنه
منه **قوله** المسمى بتجريد سمي بتعدي للمفعول الثاني بالباء تارة ونفسه
اخرى وما هنا من الاول وهو صفة للمختصر وفي الفقه صفة ثانية له
قوله بتجريد التحجير التخليص على وجه محجور والتنقيح التخليص مطلقا
فبينهما عموم وخصوص مطلقا وقيل هما مترادفان واللباب ضد القشر
وهذا يجب بالاصل والافق صار الاول جزء علم لهذا المتن والثاني جزء علم
لمختصر اي زرعة فقولنا التحجير والتنقيح من الاقتصار على جزء العلم
وصار الثالث علما على مختصر المحلى هذا واسماء الكتب من جيز علم الجنس
وقيل من جيز علم الشخص واستدل على كل بما يطول **قوله** في الفقه
صفة للمختصر كما تقدم ويعلم كون الشرح في الفقه من العرف لقضائه
بانه اذا كان المتن في فن كان الشرح فيه لافي غيره وهو من ظرفيته
الدال في المدلول ويصح ان يكون صفة لشرح وفي اما بمعنى من اي شرح

كاي من الفقه اي من دالة او بمعنى على متعلق بمحذوف اي دال على الفقه
 وال فيه للجنس الصارق بالبعض المراد هنا **قوله** المجتهد اي اجتهاد
 مطلقا لانه المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق وهو من يقدر على استنباط
 الاحكام من الادلة ومجتهد المذهب هو الذي يقدر على الاستنباط من
 قواعد عامة كالمرني والبويطي ومجتهد الفتوي من يقدر على ترجيح بعض
 اقوال عامة على بعض كالنووي والرافعي لا كالرمل و ابن حجر لانها
 متعلقات فقط وقد فقد الاجتهاد المطلق من نحو الشافعية وادعي السيوطي
 انه باق الى اخر الزمان وحمل عليه حديث ان الله يبعث على راس كل قرن
 ابي مائة سنة من يجد لهذه الامة دينها واجيب بان المراد بالتجديد
 اقامة الشرايع والاحكام او تقريرها او تحذيرها ولو على وجه التقليد
قوله رضي الله عنه عن المجاوزة وهي بعد شيء عن شيء بواسطة المصدر
 كرمية عن القوس والمضى باعد كخط عنه بواسطة الرضي **قوله**
 يحل الفاظه بضم الحاء من حلت العقدة احلها فكذلك اي يفك
 تراكيبه ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك وفي العبارة
 استعارة بالكناية على اختلاف المذاهب فيها وتخييل حيث شبه الفاظه
 بعد ايضاح دلالتها على المعنى وذكر ما يحتاج اليه فيه شيء كان معقودا
 على المطلوب ازيل عنه عقده وتوصل بذلك الى ما فيه والحل تخييل على
 اختلاف المذاهب فيه واما قول الشيخ عميرة وفي العبارة استعارة بالكناية
 وترشيح فهو مسمولان اعتبار الترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة
 بذكر قرينتها ولم يذكر هنا الا يحل فتعين ان يكون قرينه وتخييلا
 لا ترشيحا ويصح ان تجعل الاستعارة تبعية بان شبه تبين معاني
 الالفاظ بالزالة العقد عن الشيء المعقود على المطلوب بجمع اظهر المطلوب
 ثم استعمل لفظ الحل الموضوع لازالة العقد ثم اشتق منه يحل والقرينة
 تعلق الفعل بالالفاظ ويصح اطلاق لفظ الحل على التبيين لا باعتبار
 التشبيه بل باعتبار انه لازم له فيكون مجازا مرسل من اطلاق اسم
 الملزوم على اللازم وقد صرحوا بانه لا يمنع ان يكون اللفظ الواحد
 بالنسبة للمعنى الواحد استعارة ومجازا مرسل باعتبار العلاقتين ويصح

ان يكون

دالة

ان يكون كناية اصطلاحية **قوله** الفاظه الضمير للمتن وهو من اضافة
 الاجزاء للكل اي يحل كل لفظ من الفاظه فيلا حفظ في المضاف التفصيل
 وفي المضاف اليه الاجمال على حد اركان الصلاة او الاضافة للبيان وهي
 من اضافة الاعم للاخص لان الالفاظ شاملة للفظ هذا الكتاب وغيره
 فهي على معنى اللام اي المنسوبة للمتن لسبب العام للخاص لا شتمال
 الخاص عليه فيستدعي بيانه لعدم وجود ضابطها ولان الناصر منها في
 الضمير **قوله** ويبين مراده بينه وبين حل الالفاظ عموم وخصوص من وجه
 يجتمعان فيما اذا بين الفاعل والمفعول وغير ذلك ثم قيل والمراد من العبارة
 كذا وينفرد حل الالفاظ في بيان ما ذكر من غير ان يقال والمراد كذا وينفرد
 بيان المراد في قوله المراد من العبارة كذا من غير ان يحل الالفاظ فحفظ
 بيان المراد على حل الالفاظ مبين تباينا جزئيا لا عام على خاص كما توهم
قوله مراده اما مجاز بالحذف اي مراد مؤلفا وعقليا لانه لما كان محلا للمراد
 نسب المراد اليه او من باب الحذف والايصال اي المراد منه واستعارة
 بالكناية في الضمير العايد على المتن حيث شبه بالناس له مراد اوضح مراده
 بعبارة سهلة مبينة للمقصود بجمع الدلالة والمراد استعارة تخيلية
 وهو قرينة المكنية **قوله** وتحقيق مسأله اي يذكرها على الوجه الحق
 او بالدليل لان التحقيق له معنيان ذكر الشيء على الوجه الحق او بالدليل
 ويصح هنا ارادة كل اي في الجملة والاف بعض المسائل لم يستدل عليها
 وبعضها لم يرد في بيانها على ما دل عليه عبارة الكتاب والمسائل جمع
 مسئلة تطلق بطريق الاشتراك على النسبة كنبوت النبي للوتر وعلى جملة
 القضية كقولنا الوتر مندوب فان اريد الاول فظاهر والثاني قد مضى
 اي احكام مسائله وقد استعمل المصدر المعنى الاول في قوله الترجيح في المسائل
 والمعنى الثاني في قوله من الاحكام في المسائل وهذا التحقيق اثبات المسئلة
 بدليل او على الوجه الحق كما تقدم والتركيب اثبات الدليل بدليل وقيل
 اثبات الشيء على وجه فيه رقة اعم من ان تكون رقة بذكر الدليل بدليل
 اخر او لا والتحقق الاثبات بها سائلة من الاعتراض الشرعي والتوفيق الاثبات بها
 والتوفيق الاثبات بها سائلة من الاعتراض الشرعي والتوفيق الاثبات بها

عذبة مراعى فيها النكاح المعانيه والبيان **قوله** مسایل الاضافة للجنس
كما تقدم **قوله** ويجرد لادلة التحريم تخلص الرقبة من الرق فثبتة تخلص
العبارة وتحريرها عما لا يتعلق بالادلة بالتحريم بالمعنى المذكور واستعار
اسمه له واشتق منه جرد بمعنى تخلص عما لا يتعلق بالادلة والمراد به
بذكر ادلة مسایله محررة والا فالتقليس فيه دلائل فالمراد الدلائل المتعلقة
بمسایله وان لم تذكر فيه ودلائل جمع دلالة بمعنى دليل قياسا او جمع دليل على
غير قياس لان فعلا لا يجمع على فعائل الا اذا كان مؤنثا رابعيا قبل اخره مدة
قال في الخلاصة **و** بفعائل اجمعين فعالة وشبهه ذاتا او مذله
ودليل مذكر فقياس جمعه ادلة قال في الخلاصة **و**

و في اسم مذكر رابعي يمد **ثالث** افعلة عنهم اطرد **قوله**
وسميته عطف على مقدراى وضعته وسميته والتخفة بمعنى الاتخاف اي
التخصيص بالشئ الحسن والشرح متعلق به وهذا بحسب الاصل والافه
الآن لا معنى له والطلاب جمع طالب وهو المنهك على الشئ المنكب عليه فيدخل
فيه المبتدى والمنتهى والمتوسط والاول من ابتداء في العلم ولم يصل الي
حالة تقدر بها على تصوير المسایل والثالث من قدر عليه والثاني من
حصل طرفا من العلم يهتدى به الى باقية او من قدر على اقامة الادلة **قوله**
منصور مفعول لا سئل قدم لا فائدة الحصر والاختصاص اي سئل الله غيره
ولورفع فانت هذه النكته واحتيج لتقدير العايد والاصل عدم التقدير فالمرجح
للنصب شيئا والكريم من الكرم وهو اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي لا الغرض
ولا العلة وهو معنى قولهم على وجه ينبغي **قوله** خالصا اي من الرياء ونحوه
ما يحبط الثواب والوجه الذات مجازا من اطلاق الجزء على الكل بدليل وصفه
بالكريم وهو من المتشابه الذي اختلف فيه السلف والخلف **قوله**
للفوز اي الفوز بجنتي اي بمنازل جنات لان دخول الجنة بحض فضل الله
لحديث لمن يدخل احدكم الجنة بعمله قالوا ولا انت يا رسول الله قال ولا انا
الا ان يتغذي الله برحمته وان الباء بمعنى في وصلة الفوز بحذوثة اي
للفوز بالخيرات مثلاً في جنات النعيم والجنات جمع جنة وهي دار الثواب
سميت بذلك لانها تستمر من فيها بكثرة اشجارها من الاجتنان الى الكثرة

التخفة بمعنى الاتخاف اي التخصيص بالشئ الحسن والشرح متعلق به وهذا بحسب الاصل والافه الآن لا معنى له والطلاب جمع طالب وهو المنهك على الشئ المنكب عليه فيدخل فيه المبتدى والمنتهى والمتوسط والاول من ابتداء في العلم ولم يصل الى حالة تقدر بها على تصوير المسایل والثالث من قدر عليه والثاني من حصل طرفا من العلم يهتدى به الى باقية او من قدر على اقامة الادلة قوله منصور مفعول لا سئل قدم لا فائدة الحصر والاختصاص اي سئل الله غيره ولورفع فانت هذه النكته واحتيج لتقدير العايد والاصل عدم التقدير فالمرجح للنصب شيئا والكريم من الكرم وهو اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي لا الغرض ولا العلة وهو معنى قولهم على وجه ينبغي قوله خالصا اي من الرياء ونحوه ما يحبط الثواب والوجه الذات مجازا من اطلاق الجزء على الكل بدليل وصفه بالكريم وهو من المتشابه الذي اختلف فيه السلف والخلف قوله للفوز اي الفوز بجنتي اي بمنازل جنات لان دخول الجنة بحض فضل الله لحديث لمن يدخل احدكم الجنة بعمله قالوا ولا انت يا رسول الله قال ولا انا الا ان يتغذي الله برحمته وان الباء بمعنى في وصلة الفوز بحذوثة اي للفوز بالخيرات مثلاً في جنات النعيم والجنات جمع جنة وهي دار الثواب سميت بذلك لانها تستمر من فيها بكثرة اشجارها من الاجتنان الى الكثرة

فيه ما فيه تأمل

قوله لم

قوله بسم الله الرحمن الرحيم قد اشملت هذه البسملة على خمسة الفاظ
وشرحها الشرح على الترتيب فشرح الباء بذكر متعلقها وكذا البقية لكنه
لم يستوف جميع ما يتعلق بذلك لان الكلام على البسملة منحصر في اربعة
مقاصد الاول في الباء وفيه اربعة مباحث في متعلقها ومعناها
وحاكنة كسرها وسبب تطويلها قدر نصف المقصد الثاني في اسم وفيه
خمس مباحث في معناه وما يتبعه وفي بيان ان الابتداء بالبسملة مع
استتمها على لفظ الله ابتداء بذكر الله وفي اشتقاقه وفي لغته وفي وجوب
حذف الفه خطأ المقصد الثالث في اسم وفيه اربعة مباحث في علميته وسماه
وفي صلته وفي انه هل هو عربي او معرب وفي الخلاف في انه الاسم الاعظم وغيره
المقصد الرابع في الرحمن الرحيم وفيها مبحثان في لفظهما نوعا واشتقاقا
وفي علته تقديم الله عليهما وتقديم الرحمن على الرحيم المتضمن بيان معانيها
وغيره وشار بذلك المتعلق الى ان الباء اصلية لان كل جار ومجرور ليس
زايدا كالباء في بحسب درهم ولا شبيهها بالزايد كرب في رب رجل كريم
ولا ما يستثنى به كخلا وعدا لا بدله من متعلق يتعلق به اي عامل بعلم فيه
والعامل اما اسم او فعل خاص او عام مقدم او مؤخر فالجملته ثمانية
واولها كونه فعلا لان الاصل في العمل للافعال وما عمل من الاسماء فيطرق
الحمل عليها خاصا لان كل باري في شئ يضمن في نفسه ما جعلت التسمية
مبدأ له فاذا قال المسافر مثلاً بسم الله كان مضمرا في نفسه اسافر مؤخرا
ليفيد الحصر رد على المشركين الذين يبتدئون باسم المصنوع فهو قصر
افراد او قلب وقد ذكره الشرح مستجماً لهذه الامور الثلاثة هذا هو المشهور
وقال بعضهم الجار قيل زاي لا يتعلق بشئ كبحسب درهم قد خوله مبتدا
حذف خبره اي اسم الله مبدؤ به والصحيح انه اصل متعلق بمحذوف وذلك
المتعلق خبر مبتدا محذوف والتقدير ابتداء اي حاصل بسم الله الخ او
مبتدا خبره محذوف تقديره ابتداء اي بسم الله حاصل واسم فاعل حذف
مبتداه تقديره انا باري بسم الله الخ او فعل عام تقديره ابتداء بسم الله
انتهى وهذا هو التحقيق والاول مبني على التساهل بجعل متعلق المتعلق
متعلقا بالنسبة لبعضها واعلم ان هذا المقدرات وان كانت

مرارة سر تعالى ليست من القرآن لانه اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه
وسلم لا يجاز المتعبد بتلاوته المتحدى باقصر سورة منه وهذه لا يتعبد
بتلاوتها والصحيح ان البعلة بهذه الالفاظ العربية على هذا الترتيب
من خصوصيات هذه الامة وما في سورة النحل جاء ترجمه عماني ذلك
الكتاب لانه ليس عربيا **قول** من السماوي عند البصريين ومن الامة
اي العلامة عند الكوفيين فاصله عند الاولين سمو بوزن فعل خذفت
الواو اعتبارا طاي لا لعلته تصريفيه ولذلك جري الاعراب على الميم الموجودة
بخلاف ما حذف لعلته كياء قاض فهو منظور اليه فيجوز لاعراب عليه وسكن
اوله وادخل عليه همزة الوصل توصلا للنطق بالسكون فوزنه افع وشهد
لهذا المذهب جمع على سام واسماء واصله سما وقال في الخلاصة
فأبدل الهمزة من واو ويا اخر اثر الف زيدا وتصفيره على سمي واصله
سميو اجتمع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون وادخلت في الياء
قال فيها ان تشكن السابق من واو ويا البيت ويسمع في الفعل سميت
ولو كان الامر كما يقول الكوفيون لجمع على واسم واسم وصغر على وسيم
وكان فعلة سميت وادعاء القلب فيما قرعيد وايضا فالهمزة لم تعبد
في كلامهم واخلت على ما حذف صدره وشهد للكوفيين ان كون الاسم
علامة للسمي يعرف بها اظهر من كونه را على رفعة مسما ثم الاسم ان
اريد به اللفظ فغير المسمي لانه يتألف من اصوات متقطعة غير قارة
ويختلف باختلاف الاعم والاختصار بخلاف المسمي وان اريد به ذات الشيء
فحينئذ لکنه لم يشهر بهذا المعنى واما قوله تعالى تبارك اسم ربك فالمراد
به اللفظ لانه يجب تنزيهه عن سوء الادب كما يجب تنزيه ذاته وصفاته
عن التقايض وان اريد به الصفة كما ذهب اليه الاشعرى انقسم انقسام
الصفة عنده فتارة يكون عينه كالواحد والقديم وتارة يكون غيره
كالخالف والرازق وتارة لا يكون عينه ولا غيره كالتقادر والمرسيد
قول والله علم اي بالغلبة التقديرية ان لم ينظر لاصله وبالغلبة
التحقيقية ان نظر لاصله وهو الاله واما آله فهو اسم جنس وضابط
الثانية ان سبق اللفظ استعمال بالفعل في افراد متعددة ثم يغلب

على فرد

على فرد معين منها وضابط الاولى ان لا يسبق اللفظ استعمال في غير هذا
الفرد المعين بل يستعمل فيه ابتداء مع امكان استعماله في غيره بحسب
الوضع لكونه كلياً هكذا قال بعضهم ولا يخفى انه لا يظهر الا ان قلنا الله
كلي وليس كذلك فالتحقيق انه علم شخص جزئي وان كان لا يقال في جانب
الله ذلك تاد باسمي به نفسه ووصل اليها بالهام هذا ان قلنا الواضع
هو الله تعالى وهو الراجح وقيل الواضع البشر ويكفي في الوضع تعقل
الموضوع له به فانه فلا يرد ان ذات الله لا تعلم حتى يوضع لها اسم وليس
بالغلبة اصلاً **قول** لذات اي بقطع النظر عن الصفات والالما افاد
لاله الاله التوحيد لانه يصير المعنى لاله الا هذا الامر الكلي وهذا في
اصل الوضع ثم صار دالاً في الاستعمال على الصفات نظر الوجود بالوضع
والتاء ليست للتانيث بل للوحدة ولذا وصفت بواجب الوجود **قول**
الواجب الوجود اي الذي لم يسبقه عدم ولم يلحقه عدم وخرج بواجب
الوجود جاز الوجود كالحادث مستحيله كالشريك للباري ولوزار
المستحق لجميع المحامد لكان النسب بالمقام الذي هو مقام حمد وانما
اختاروا هاتين الصفتين لان الاولى تستلزم سائر صفات السلوب
والثانية سائر صفات الكمال لانه لا يستحق جميع المحامد الا من كان
متصفاً بذلك وقدم الاولى لانها من باب التخليئة والثاني من باب
التخليئة **قول** صفتان اي مشبهتان باسم الفاعل في العمل والصفة
المشبهة هي الموصوغة المصوغ من فعل لازم او ماضي حكمه للدلالة على
الثبات والدوام دون حدوث **قول** للمبالغة اي المبالغة النحوية وهي
الكثرة اي كثرة الرحمة كما وكيفا لا لبيانها وهي ان تنسب الشيء
زيادة على ما يستحقه لانه لا يليق به سبحانه وتعالى والمراد بالمبالغة
بالمادة اي الحروف لا بالصيغة لانها ليس من صيغ المبالغة المشهورة
ورحيم وان كان على وزنها لكن يشترط في كون هذا الوزن صيغة
مبالغة ان يعمل النصب في الفعل وايضا هو دال على الثبات والدوام
دون الحدوث **قول** من رحم اعلم ان الرحمة رقة القلب والميل
النفا في المستحيل على الله تعالى لكونه كيفية نفسانية ولا نفس تعالى

فرد منه لغيره از لو ثبت فرد منه لغيره لكان الجنس ثابتا في ضمنه
 فلم يكن الجنس مستحقا او مختصا بالله تعالى واما على العهد فلان المعنى
 الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمده به انبياءه واوليائه مختص بالله مستحق
 له والعبرة بحمد من ذكر فافادة الاختصاص على هذا بطريق المباينة
 والادعاء ويمتنع على هذا التقدير كون لام الله الملك اذا الحمد القديم لا يتصف
 بذلك فالاحتمالات تسعة واولاها كون لام الحمد للجنس وللام الله اختصاص
 لانه كدعوى الشيء وهو اختصاص الافراد ببيئته وهي اختصاص الجنس
 على ما تقدم والجملة يحتمل ان تكون انشائية مفيدة لانشاء الحمد اذا تعاقب
 الحمد من شئ لانشاء على الله تعالى لفظة فليس المراد الانشاء الاصطلاحي
 المقابل للتغير والمراد انشاء انشاء الله تعالى بمضمون الجملة وهو اختصاص
 الحمد بالله او استحقاقه له لانشاء المضمون الذي هو نفس الاختصاص
 او الاستحقاق لانه ليس في قدرة العبد ومضمون الجملة هو المصدر
 الماخوذ من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه كقوله زيد من فوك زيدا فليم
 ويحتمل ان تكون خبرية وتفيد ما ذكر لكن بطريق اللزوم اذ من لازم الاخبار
 عن الحمد بانه مملوك او مستحق لله وصفه بانه مالك او مستحق له وذكره جميل
 قطعا فيكون الوصف به حمد او ما قيل من انه لا بد في الحمد من الادعاءات
 مدلول الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يكون حمدا فمردود لانه مبني على
 اشتراط اعتقادات تصاف المحمود بالمحمود به بالحناء وهو ليس بشرط بل الشرط
 قصد التعظيم وان لم يعتقد به باطنا وايضا لا وجه للفرق في عدم الاستلزام
 المذكور بين الانشاء والخبر **قوله** لفظة منصوب بنزع الخافض او على
 الحال او التمييز ومثله عرفا وشرعا واصطلاحا ونحو ذلك **قوله** باللسان
 المراد به ان النطق لا يجازى له المحصورة فقط فلو نطق به مثلا كرامة
 كان حمدا ولا يخرج الحمد اللغوي بذلك عن كونه مودعه خاصا لتعقيده بالالهي
 الناطقة بخلاف العرفي ونحو ذلك باللسان الحمد النفسي والثناء بالجان والاركان
 بناء على ان الشاء هو الايمان بما يشعر بالنعظيم مطلقا اما اذا بينا على انه
 انه كزجر او الكلام الجميل فيكون ذكر اللسان لبيان الواقع **قوله**
 على الجميل على التعليل اي لاجل والمراد الجميل عند المحمود ولو في زعم الحامد

فرد منه لغيره از لو ثبت فرد منه لغيره لكان الجنس ثابتا في ضمنه
 فلم يكن الجنس مستحقا او مختصا بالله تعالى واما على العهد فلان المعنى
 الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمده به انبياءه واوليائه مختص بالله مستحق
 له والعبرة بحمد من ذكر فافادة الاختصاص على هذا بطريق المباينة
 والادعاء ويمتنع على هذا التقدير كون لام الله الملك اذا الحمد القديم لا يتصف
 بذلك فالاحتمالات تسعة واولاها كون لام الحمد للجنس وللام الله اختصاص
 لانه كدعوى الشيء وهو اختصاص الافراد ببيئته وهي اختصاص الجنس
 على ما تقدم والجملة يحتمل ان تكون انشائية مفيدة لانشاء الحمد اذا تعاقب
 الحمد من شئ لانشاء على الله تعالى لفظة فليس المراد الانشاء الاصطلاحي
 المقابل للتغير والمراد انشاء انشاء الله تعالى بمضمون الجملة وهو اختصاص
 الحمد بالله او استحقاقه له لانشاء المضمون الذي هو نفس الاختصاص
 او الاستحقاق لانه ليس في قدرة العبد ومضمون الجملة هو المصدر
 الماخوذ من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه كقوله زيد من فوك زيدا فليم
 ويحتمل ان تكون خبرية وتفيد ما ذكر لكن بطريق اللزوم اذ من لازم الاخبار
 عن الحمد بانه مملوك او مستحق لله وصفه بانه مالك او مستحق له وذكره جميل
 قطعا فيكون الوصف به حمد او ما قيل من انه لا بد في الحمد من الادعاءات
 مدلول الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يكون حمدا فمردود لانه مبني على
 اشتراط اعتقادات تصاف المحمود بالمحمود به بالحناء وهو ليس بشرط بل الشرط
 قصد التعظيم وان لم يعتقد به باطنا وايضا لا وجه للفرق في عدم الاستلزام
 المذكور بين الانشاء والخبر **قوله** لفظة منصوب بنزع الخافض او على
 الحال او التمييز ومثله عرفا وشرعا واصطلاحا ونحو ذلك **قوله** باللسان
 المراد به ان النطق لا يجازى له المحصورة فقط فلو نطق به مثلا كرامة
 كان حمدا ولا يخرج الحمد اللغوي بذلك عن كونه مودعه خاصا لتعقيده بالالهي
 الناطقة بخلاف العرفي ونحو ذلك باللسان الحمد النفسي والثناء بالجان والاركان
 بناء على ان الشاء هو الايمان بما يشعر بالنعظيم مطلقا اما اذا بينا على انه
 انه كزجر او الكلام الجميل فيكون ذكر اللسان لبيان الواقع **قوله**
 على الجميل على التعليل اي لاجل والمراد الجميل عند المحمود ولو في زعم الحامد

كقول الشاعر: **نخب من الاعمار والوحوش** . لهيئت الدنيا بانك خالد .
قوله الاختياري اي حقيقة او حكما فيشمل الحمد على صفات الله تعالى كالعلم
والقدرة فانها في حكم الافعال الاختيارية من حيث كونها ينشأ عنها ذلك وكذا
الحمد على كرم زيد بمعنى الصفة القائمة به ولكن هذا لا يظهر في غير صفات التاكيد
كالسمع والبصر الا ان يقال ان صفات الله تعالى ينشأ عنها ذلك في الجملة والاول
ان يقال انها في حكم الافعال الاختيارية من حيث عدم احتياج قيامها بالذات
الى ذات اخرى توجب لها ذلك بل ذاته تعالى كافية في قيام تلك الصفات
بها ومقتضية لها واحترز بذلك القيد عن المدح فانه يعبر الاختياري وغيره
على الراجح تقول مدحت اللؤلؤة على حسن ادون حمدتها ومدحت زيدا على رشاقته
قده دون حمدته وقيل باشتراط الاختياري فيد ايضا وقولهم مدحت اللؤلؤة
على حسن ماولد لا عبرة به ومدحت زيدا على رشاقته قده خطأ او موقوف بدلالة
على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد
للاحتراز وقول الزمخشري في الكشف الحمد والمدح اخوان يحتمل ان المراد به
ترادهما كما صرح به في الفائق فيكون جاريا على هذا القول ويحتمل ان المراد
اخوان في ان بينهما اشتقا فأكبر الشتر كان في الحروف الاصول دون الترتيب
ثم اعلم ان الاختياري قيد في المحمود عليه لاجله وهو الوصف الباعث على
الاتيان بالحمد دون المحمود به وهو مدلول الصيغة لانه قد يكون غير اختياري
كقولك زيد رشيق القدر اذا كان الباعث لك على ذلك كرمه وهو قد يختلفان
ذاتا واعتبارا لهذا المثال وقد يجردان ذاتا ويختلفان اعتبارا كقولك زيد كريم
ولو كان الحامل على ذلك كرمه فالكرم من حيث كونه مدلول الصيغة محمود به
ومن حيث كونه حاملا على الاتيان بها محمود عليه **قوله** على جهة التبجيل على معنى
مع متعلقة بالثناء واصافة جبهة لما بعده ببيانته واحترز بذلك عما كان على
جهة السخرية والاستهزاء بان تخالف جوارحه واعتقاده لسانه وهذا
لا يقتضي ان الحمد اللغوي يكون بغير اللسان لان اعتبار كل من فعل الجنان
والاركان انما هو من حيث كون ذلك شرط لا شرط فلا اشكال وزاد المص
في غير هذا الكتاب بسواء تعلق بالفضائل او بالقواضيل بل جمع فضيلة
وهي المزية القاصرة والقواضيل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية هذا فرق بينهما

واعترض بانه ان نظر الى المكان فقاصرة في كل او لا ثم تعدية في كل فالاول
الفرق بان الاولى هي التي يتعقل انضاف الشخص به وان لم يتعداثرها
للغير كالعلم از يصح انضاف الشخص به وان لم يعلم والثانية هي التي لا
يتعقل انضاف الشخص بها لا يتعداثرها للغير كالكرم اذ لا يصح انضاف
الشخص بها الا اذا صدر منه كرام للغير **قوله** ولا يكون حقيقة اي في الحقيقة
ونفس الامر ان الله مستحق له والحصر ظاهر على مذهب اهل السنة
القالين بان الافعال مخلوقة لله تعالى وكذا على مذهب المعتزلة باعتبار
ان الله تعالى هو الخالق للقدرة على الافعال فالفعل وان جرى على الخلق
الا انه في الحقيقة ونفس الامر لم يوجد الا الله تعالى فيسحق الحمد عليه
وترك المص هنا تعريف الشكر وهو لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب
انعامه على الشكر وغيره قال الشاعر: **وما كان شكري وايا نبواكم** . ولكنني جاور في الحمد مذهبها .
قوله افادتم النعماني ثلثا . يدعي ولساني والضمير المحجبا .
فمورده اعم ومتعلقة خص وهو النعمة والحمد اصطلاحا هو الشكر لغة
بابدال الشاكر بالحامد فينبغي التساوي واما الشكر اصطلاحا فهو صرف
العبد جميع ما انعم الله به عليه من سمع وغيره الى ما خلق لاجله من الطاعة
والمدح لغة الثناء باللسان على الجليل مطلقا اي سواء كان اختياريا او لا
واصطلاحا ما يدل على اختصاص الحمد بنوع من الفضائل او القواضيل
قوله المتفضل اي المحسن اليه تفضلا منه لا وجوبا عليه ففقد ر على
المعتزلة **قوله** علينا اي معاشر الخلق ففي قوله بنعمة تغليب لان الكافر
مرزوق لا نعمة عليه او المومنين فقط اخذ من المقام فلا تغليب في النعمة
ولا ينافي هذا قوله المرشد الخ لانه كلام مستقل ولان التحرير باعتبار نفعه
نعمة عامة لجميع المسلمين وان النون في علينا للفظ اي اخذ من قولهم
المرشد الخ اني بها لاظهار ما نزل بها الذي هو تعظيم الله له بتأهيله للعلم
وذلك نعمة فيكون عاما بقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث وكل من علينا
وبنعمه صلته المتفضل **قوله** بنعمة بكسر النون بمعنى انعامه واحسانه فالباء
ح للتصوير لان التفضل هو الاحسان الذي هو تعلق القدرة بالشيء المحسن به

وعلى هذا فانه يتعرض للمنع ايها ما القصور العيارة عن الاحاطة به ولما
يتوهم اختصاصه بشي دون شي اخر ولقد ذهب نفس السامع كل من ذهب
فمكن وانما جحد على الانعام اي في مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب
اي يناب عليه ثواب الواجب لان من تركه لفظا ياتم والثاني مندوب
اي من اتى به لا في مقابلته شي يناب عليه ثواب المندوب وقد تقدم ذلك
ويحتمل ان النعم باقية باقية على حقيقتها والباء صلة المتفضل كما تقدم
ففيه تعرض للمنع به **قول** الوهاب صيغة مبالغة اي كثير العطاء وقولهم
ان المبالغة لا تكون الا في صفة تقبل الزيادة والنقص وصفات له منزلة
عن ذلك ظاهرا في صفات الذات دون صفات الافعال لكثرة ارتباطها المتعلقا
ولما كان لا يلزم من المتفضل كثرة الاعطاء اراد به والهبنة لغة اعطاء
الشيء ما لا كان او غيره وفي آياته بصيغة المبالغة إشارة الى انه تعالى واهب
في الدارين وانه لا يقدر احد على هبته مثل هبته وانها ليست لغرض **قول**
لها متعلق بالوهاب **قول** المرشد قال المناوي تدبعت الكتب فلم اجد
من سماه تعالى المرشد بل الوارد في سماه الحسن الرشيد هو بالمعنى
ويجاء به جار على طريقه الغزالي الملتقى بورد المادة وكذا قوله المتفضل
قول لتخير تنقيح الباب التخيير في كلامه بالمعنى المصدري اي التمهيد
بخلاف تنقيح الباب فانه بالمعنى العامي **قول** وفيه اشارة الى ان
في المتن اكتفاء وانما اقتصر على ما ذكره مراعاة لاسم **قول** وابتدأت
بالبسملة الخ بعد ان تكلم على مفردات هذين التركيبين شرع يتكلم على جملة ما
فاشار الى ثلاث مسائل الاول لم ابتدأت بها لا بغيرها من سبحان الله مثلا
الثاني لم جمعت بينهما ولم تقصص علي احدهما الثالث لم قدمت البسملة على
الحمدلة ولم تعكس فقوله جمعا بين الابتدائين اي الحقيقي والاضافي ينتج
الدعوة الثانية اي الجمع بينهما وقوله اقتداء بالكتاب ينتج الدعوى الثالثة
وقوله وعملنا بخبر الخ ينتج الدعوة الاولى ايضا وهو كالتعليل لقوله جمعا
بين الابتدائين الخ اي وانما جمعت بينهما عملا الخ وذكر الدعوى الشارح
مرتبة في شرح المنهج فليست الادلة كلها جوابا عن قوله ثم الحمدلة كما هو
ظاهر كلامه حتى يرد قوله ان قوله وعملنا الخ لا ينتج الترتيب المستفاد

من ثم

من ثم وان الاول التبعير بالواو **قول** بالبسملة ثم بالحمدلة اي يبدلوا هما
وسماها وهو بسم الله الخ اذ لم يبدئ بحمدلته بحدثن اللغتين او يقال ان كل
حكم ورد على اسم فهو وارر على مدلوله الا القرينة او التقدير بما يتحتم منه
وعلم الخت سماعي كالحيلة والحقيقة والطلبقة من اطلال السر تباكر ومنه
الكلمات المفسوبة لسيدنا علي امير المؤمنين كرم الله وجهه ورضي عنه وهي
والله ما ترعبلت قط ولا تسببت سكت قط ولا تسرو لقيت قط ولا
تعمقدت قط اي ما شرب اللبن يوم الاربعاء ولا اكلت السمك يوم السبت
للشيء عن ذلك طبيا ولا البسث السراويل قايما محظرة على سرة العورة ولا
تعمت قاعدا لان ذلك يودي الى تحسين العمة والمناسب خلافة **قول**
الابتداء الحقيقي الخ المبتدأ ابتداء حقيقيا هو الذي تقدم امام المقصور
ولم يسبقه شيء بخلاف الاضافي لا يقال البسملة فيما لا يتدأ ان فيستغني
بها عن الحمدلة لانا نقول الاضافي فيها حاصل غير مقصور كقوله علامته
اسمية يزيد جمل حرف الجر مع ان فيه التنوين والكسرة وهذا الجته هو
الذي وصي عليه الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز كما نقله السعد عنه وهو
انه يفرق بين كون الشيء مقصورا من الشيء وكونه حاصل منه غير مقصور
قول اقتداء عبر في جانب الكتاب بالاقتداء وفي جانب الخبر بالعمل لان
الاول ليس فيه امر بخلاف الثاني فان فيه ذلك بطريق اللزوم اذ يلزم من
قوله كل امرئ بال الخ طلب البدء بذلك فكانه قال ابتداء او الاقتداء
معناه الاتباع في الفعل استحسانا من غير ان يؤمر به والعول هو الاتباع
عند الامر **قول** بخبر اي بروايته خبر والمراد بالرواية المروي لا الخمل فاقاله
الشويزي من انه لا يشترط يصح ذلك التقدير مبني على ان المراد بالرواية
ما ذكره وخبر مضاف للجملة بعده اضافة للبيان وهي اضافة الاصح الى الاخص
او بالتنوين وما بعده بدل ولفظ كل بالرفع على كل حال بالابتداء وزي
بال صفة اولي الامر ولا يبدأ الخ صفة ثانية له وجملة فهو قطع خبر وقرن
بالفاء لما في المبتدأ من العموم والبال يطلق بمعنى الشان اي امر شريف
يهتم به شرعا خرج محقرات الامور كالقيام والقعود فلا يطلب الابتداء
فيها بسم الله تعظيما لاسم تعالى حيث لا يوتي به الا في الامور العظيمة

وتسميها على العباد حيث لم يطلب منهم الايمان بالبسملة في كل امر فحق التقيد
بذلك فائدتان وحذف بعض اوصاف الامر وهي كونه مقصور الذات ليس
محرم ولا مكروه ولا ذكر المحضا ولا جعل الشارع له مبدءا فخرج ما ليس مقصودا
لذا ثبت بان كان وسيلته لغيره كالبسملة والحكمة فلا يطلب الايمان فيها
بمثلها والا لادى الى التسلسل فلا يردانها من الامور ذات البال فيطلب
الايمان فيها بمثلها وهكذا فيورد الى ما ذكره وجواب **عن** ذلك ايضا
بانها كما يحصلان البركة لغيرهما وينفعان نفسه يحصلان البركة لانفسهما
كالشاة من الاربعين تركي نفها وغيرها وهذا اولى لما في الجواب الاول
من سوء الادب وخرج المحرم والمكروه فخرج على الاول وتكرره على الثاني
على المعقد عند الربى وقيل تحريم عليهما وخرج الاذكار المحضه كالتبسم والتبسم
فلا يطلب لها تسمية واخرى بالمحضه عن القرآن فانه ليس ذكر المحضا الاشتغال
على احكام فتطلب له التسمية وخرج ما جعل الشارع له مبدءا كالصلاة فان
ابتدائها التكبير ويطلق البال على القلب كان الامر شرفه وعظم قدره ملك
قلب صاحبه لا اشتغاله به فاضيف له او شبه الامر المهم به شرعا بانسان ذي
قلب وثبات البال بمعنى القلب له تجليل **قول** لا يبدأ في اي سببه على
حد رخلت امرأة النار في هرة اي بسببها وعدم البداهة بسببه صادق بما
اذا تركت البسملة راسا وبما اذا اتى بها لا بسبب هذا الامر كان سافر
واكل واتى بالبسملة قاصدا الاكل دون السفر فلا تحصل البركة في السفر
وبالعكس فنطوق ذلك صورتان ومفهومه انه لو اتى بها قاصدا
ذلك الامر فانه يكون كاملا **قول** بسم الله فيه ادخال حرف الجر على مثله
وهو لا يجوز والجواب ان الباء الثانية نزلت منزلة الجزء من الكلمة لثمة
الملازمة واوخلت عليها الباء النافضة وان المراد بسم الله هذا اللفظ
فهو اسم حكما والباء داخله عليه بخلاف قول الساعدي **واللهما** بهم ابداء واء
فانه يتبعين زيادة الموهو واللام لا استعماله في معناه فاقاله الشوري
من ان ما هنا مثل ذلك فيه نظر **قول** فهو اقطع فيه الوجهان فيما خذت
منه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا من انه على التشبيهه يبلغ او
الاستعارة والمختار منها الاول وعلى الثاني فالمشبه به مطلق امر ناقص

والامر الذي لم يبدأ فيه بسم الله فرد من افراده **قول** وحسنه في ذكره متويا
لشروط الحسن او نقل تحسينه فلا يرد ان كلامه من التحسين والتصحيح والتضعيف
لا يمكن في زمانه **قول** في غير هذا الكتاب كمن البسملة له وحاصل
النسب خمسة عشر لان كلامه من الحمد والشكر والمدح له معنى لغوي ومعنى شرعي
فالجملة ستة فخذ الاول مع الحنة والثاني مع الاربعة والثالث مع الثلاثة
والرابع مع الاثنين والخامس مع الاخير يحصل ما ذكره وقد نظم الشيخ على
الاجهوري ستة منها في قوله **:**

- :** اذا نسب الحمد وشكر رمتها بوجه له عقل اللبيب يوافق
- :** فشكر لذي عرف اخضع جميعها وفي لغة الحمد عرف ايراد
- :** عموم لوجه في سواهن نسبته وذي نسبت لمن هو عارف

قول والصلاة اسم مصدر لصلى ومصدره التصلية ولم يذكره لانه لم يسمع
بمعنى الدعاء بخير بل بمعنى العذاب قال تعالى وتصلية حجيم فلوزكره لا وهم
ذلك والصلاة مبتدأ واللام عطفا عليه وعلى سيدنا خبر عنها اي كايان على
سيدنا الحسين ذلك من باب التنازع لانه لا يكون في المصادر ولاها جامدة وكذلك
اسماء المصادر كالصلاة والسلام والتنازع لا يكون الا في المشتق على الصحيح
بناء على ان المراد بالمشابهة في الاشتقاق وبعضهم قال المراد بالمشابهة
في قولهم يقع التنازع في الفعل وشبهه المشابهة في الاشتقاق وبعضهم قال
المتشابهة في تضمين الحديث وعليه فيجوز التنازع فيما ذكره ولا يلزم على ذلك
تقدير خبر لكل منهما لان الظرف حج لغو لذكر عامله ولا يصلح ان يجعل خبرا
الا المستقر المحذوف عامله والاصل عدم التقدير **قول** وهي من الله هذا
معنى لغوي وشرعي ولهذا قال في نه المنهج هي لغة ما مر اول الكتاب وذكر اوله
هذا المعنى ولها معنى لغوي فقط وهو الدعاء بخير او مطلقا ومعنى شرعي فقط
وهو اقوال وافعال الخ وظاهر قوله وهي من الله الرحمة الى اخره انها من
قبيل المشترك اللفظي وهو ما تعدد لفظه وضعه ومعناه معين وقره الاول
كما في المعنى ان تكون من قبيل المشترك المعنوي بان تكون موضوعا بوضع
واحد لمعنى واحد وهو العطف بالفتح اي الاحسان وذلك يختلف باختلاف
ما يضاف اليه فهو بالنسبة به رحمة وللملائكة استغفار وللاولاد تضرع ودعاء

فمنه الثلاثة افراد له وانما كان هذا اولى لان الاصل عدم تعدد الوضع
اللازم على الاشتراك اللفظي ولا انه يلزم عليه استعمال المشترك في معانيه
وقد منع الجمهور وان جوزوه اما من الشافعي **قول** رحمه مقرونة بتعظيم
ولذا عطف الرحمة عليها عطف عام على خاص في قوله تعالى اوليك عليهم
صلوات من ربهم ورحمة ويكره الدعاء صلى الله عليه وسلم بالرحمة في غير الوارد
قول استغفار اي طلب المغفرة وان لم يكن بلفظ اغفر كلفظ ارحم
واعف **قول** ومن الادبي الاولى ومن غيرهما شموله الجن والحيوانات واما
الجمادات فورد انها سلمت عليه ولم يرد انها سلمت عليه صلى الله عليه وسلم
قول ودعا من عطف العالم على الخاص لان التضرع دعاء مع ابتهاج و
خضوع وما قاله الشوري من انه عطف خاص سبق قلم وان يمكن تصحيحه
بجمل التضرع على التذلل مطلقا والدعاء على السؤال مع التذلل فان **قول**
هل الافضل صلاة الادميين على النبي صلى الله عليه وسلم او صلاة الملائكة
عليه **قول** الافضل صلاة الادميين بدليل ما قاله ابن حجر من ان طاعات
البشر اكمل من طاعات الملائكة لان الله كافهم مع وجود صوارف عنها قايمة
بهم وفعل الشيء مع مشقة ووجود صوارف ابلغ من فعله مع عدم ذلك
اي فلا امتحان فيه بوجه **قول** بمعنى التسليم اشار الى ان السلام هنا
اسم مصدر بمعنى المصدر ليس اسما من اسماء تعالي كما توهم والتسليم هو التحيّة
بالسلام اي السلام من كل مكره والامن منه ومن سلم الله عليه فقد سلم من الافات
ولم يات بالمصدر لمناسبة الصلاة وجمع بين الصلاة والسلام كراهة افراد
احدهما عن الآخر لفظا او خطا خلافا لما قاله خضر ولو تخذ المجلس او الكتاب
مع الطول خلافا لظاهر كلامه ايضا في ذلك فلا يخرج عن الكراهة الا اذا
جمع بينهما عرفا لفظا وخطا فان اتى بهما لفظا فقط انتفت الكراهة اللفظية
وبقيت الخطية وبالعكس وكراهة الافراد خاصة بنينا وقيل جارية في
غير بنينا ايضا الا انها في حقهم اخف **قول** على سيدنا قدم سيدنا مع ان
اصل الصفة الجريان على الموصوف للاشارة الى استقلالها بنفسها
خبر صارت كالعلم المستقل لثبوت سيادته بالاجماع فحق تقديمها ولا
على علميته في سيادة ولا يشكل على الاستقلال عراب محمد بدلا والمبدل منه

في

في نية الطرح لانه ليس المراد طرحة واحدا من جهته المعينة بل المراد انه
في نية الطرح بالنسبة لعمل العامل لان الثاني موصوف بالنية لعمل
العامل فيه والاضافة فيه لتعريف العهد الخارجي العلم اي سيد الخلق المعهود
عند اهل الملّة والسيد يطلق على متولي امر السواد اي الجماعة الكثيرة وينسب
اليهم فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الفرس مثلا ولما كان من شأن المتولي
لذلك ان يكون مهذب النفس كما يدل له اية ولو كنت فظا غليظ القلب
لا تقضوا من حوكم قيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد وان لم يتول
ذلك وعلى المالك واصله سيود اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما
بالسكون قبلت الواو ياء وادغمث في الياء والدليل على سيادته عليه الصلاة
والسلام الاجماع وغيره من الادلة مناقش فيه وشذ الزحشر في تفضيل
جبريل عليه قال بعضهم ولو لا انه تاب لكان حقيقا بالعباد وفي كلام
المصنف استعمال السيد في غير الله وفي المسئلة ثلاثة اقوال الاول جواز اطلاق
على الله وعلى غيره الثاني ويعزى للامام مالك انه لا يطلق عليه تعالى الثالث
لا يطلق الا عليه تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم انما السيد لمن قال يلهي
وهو مردود بقوله تعالى وسيدا وجسورا والفا سيدها لذي الباب
وحديث انا سيد ولد آدم ولا فخر وحديث قوموا الى سيدكم واما الحديث
فمحمول على ان المراد انما السيد الحقيقي الذي يستحق السيادة باطلاق المصنف
لا تقولوا يا سيدنا معتقدين اني انا السيد الحقيقي **قول** محمد بدل من سيدنا
او عطف بيان عليه وهو علم منقول من اسم منقول المصنف اي المكرر
العين سمي به بنينا تقاؤا لان يكثر حمد الخلق له وقد استنبط بعضهم
من الاسم المذكور عدة الرسل وهم ثلاثمائة واربعة عشر فقال فيه ثلاث
مئات واذا بسطت كلامها قلت ميم وعدتها بحسب الجمل الكبير سبعون
حصل من الثلاث ميماء مائتان وسبعون واذا بسطت الحاء والدال قلت
دال بحسب ثلاثين وحاصلها مائة تسعة فالحكمة ما ذكر واستنبط بعضهم
منه عدة الانبياء وهم مائة الف واربعة عشر ونفا فقال طريق ذلك
ان تضرب عدة بالجمل المفقير وهو عشرون لان الميمين ثمانية واثنا
ثمانية والدال باربعة في نفسه يكون الخارج اربعة تضرب في كامل

عقود المسلمين وهم ثلاثمائة وعشرة فخرج ما ذكره ولا يخفى ما في ذلك من
 البعد وايضا فقد تقدم ان عدة الرسل ثلاثمائة واربعه عشر فلا يتاني ما ذكره
 الا باسقاط ما فوق العقد كما ذكره **قول** نبينا اخنا رذلك على الرسول لانه اذا
 استحق الدعاء له بسبب تصافه بوصف النبوة فنوصف الرسالة الاولى واشرف
 بمعنى افضل والنام يطلق على جميع الكائنات المحتلقات شمل الحوادث وعلى كل
 ذي روح من الحيوانات وعلى الجن والانس وعلى الانس فقط فلم يرفع معاني
 وكل واحد اخص مما قبله **قول** وعلى الله عطف على الجار والمجرور وعلى المجرور فقط
 بدليل عاكة على وانما اعاد بالان الصلاة عليهم مطلوبه بالنص ولم يعد مع
 الاصحاب لان الصلاة عليهم مطلوبه بالقياس على الاول وايضا في عاكة على رد
 على الشيفه وهي مجردة عن المضرة كقوله تعالى فتوكل على الله فلا يدركك الضرر
 الدعاء وما يوقع على المضرة على انه قد يمكن الفرق بين صلى عليه ودعا عليه لال
 اسم جمع لا واحد من لفظه هذا واشبات الصلاة والسلام بعد البسملة في صدر
 الكتب والرسائل حدث في زمان ولا ينبغي هاشم ثم مضى العمل على استحبابه
 ومن العلماء من يختم بها الكتاب ايضا **قول** وهم مومنون اخر في كل من مومنون
 وبني تغليب فالمراد ما يشمل المومنين من نبات ما شتم فالاول يشمل الذكور
 والانات وهذا التفسير لان في مقام الزكاة والانصب في مقام الدعاء تفسيرهم
 بكل مومن ولو عاصيا **قول** وصحبه عطف مغاير على تفسيره لان لان بينهما
 عليه عموما وخصوصا من وجه فاما متباينان متباينان وانما عطف على ما قبله
 لتشمل الصلاة العجب الذين ليسوا بالان ومن عطف الخاص على التفسير الثاني
 المتقدم وانما انض عليه بالخصوص لشرفهم واستحقاقهم مزيد الدعاء بكثرة
 الشرايع والشعائر انما عن النبي صلى الله عليه وسلم فدعى لهم مرتين بالعموم والخصوص
قول اسم جمع لصحابي على مذهب سيبويه لان فعلا لا يكون جمعا لفعال
 قياسا مطردا خلافا للاختصاص وصرح بالاضافة في المفرد للتصريح بها في اسم
 جمعه اذ الغرض هنا صاحب مخصوص وهو الصحابي كما اشار لذلك في قوله
 بمعنى الصحابي واسم الجمع ما دل على مجموع الاحاد دلالة المركب على جملة احواله
 والجمع ما دل على افراده دلالة تكرر الواحد بالعطف والكلام على اسم الجنس
 وغيره مشهور **قول** بمعنى الصحابي اي لا بمعنى من طائفة عشرة من معك

قول من اجتمع

قول من اجتمع في تعبيرة باجتماع اشعار باشرط التميز حين التقاء الصحيح انه
 لا يشترط وللملاد بالاجتماع الاجتماع المتعارف بان يكون بالابدان في عالم الدنيا
 فيخرج اجتماع الملائكة والانبياء به ليلكة الاسماء في السماء او بين السماء والارض
 ورؤيته في المنام او اليقظة بعد موته او نحو ذلك اما من اجتمع به من الملائكة
 والانبياء في الارض فهو صحابي **قول** ابن قاسم ولو آه من كوة في جدار بينهما
 فينبغي ان اجتماع او في حكمه ان خاطبه مع رؤيته فليترجمه والظاهر
 انه لا يشترط الخطاب وشملت من الانس والجن والملائكة على القول بان كل
 اليهم **قول** الزيادة وهو الاصح ومعتد الرمل خلافة وتعبيره باجتماع اول من
 تعبيرة غيره برأي لان الروية لا تشترط **قول** مومنا بنينا اما من اجتمع بالانبياء
 قبل فيقال لهم حواريون والمراد اجتماع به بعد البعثة اي الرسالة على الصحيح
 يخرج من اجتماع به بين النبوة والرسالة فلا يسمى صحابيا واعترض على
 التعريف بانه غير مانع لصدقة على من مات مرتدا مع انه لا يسمى صحابيا
 واجيب بانه كان ليتمه قبل الردة وذلك كاف في التعريف ومن زاد
 فيه ومات مسلما لا يخرج ما ذكره اذ اريد تعريف من يسمى صحابيا بعد موته
قول السادة جمع سليل بمعنى السيد قياسا او جمع سيد على غير قياس
 فقول بعضهم ان سادة شاذ محله ان جعل الصفا جمعا للسيد والكرام ضد
 اللثام جمع كريم يطلق على النفيس والعزير والخياري والحواد **قول** صفنان
 لمن ذكر اس لال والاصحاب **قول** وبعد نقيض قبل ظرف غائي زمان
 كثير امكاني قليلا ويصح هنا ارادة كل لانه زمان باعتماد التكلم ومكاني
 باعتبار الرسم اي المكان الذي رسم فيه ما قبلها غير ما رسم فيه ما بعدها
 وهو مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه وانما بنيت للافتقارها
 الى ما تنضاف اليه فاشبهت الحرف في الافتقار وقيل شبهها بالحرف
 الجواب كتعم وبلي في الاستغناء بها عما بعدها وهذا هو الصحيح وحركت
 اشعارا بان لها اصلا في الاعراب او تخلصا من التقاء التثنية
 وكانت الحركة ضميمة جبر المفااتها في حالة الاعراب باقوى الحركات
 وهو الضم وليكمل لها الحركات الثلاث **قول** للانتقال عند الانتقال
 او لاجله فليست موضوعة لذلك كما توهمه العبارة اذ هي موضوعة

متحة

الزمان والمكان كما تقدم ويؤخذ من تعبيره بالاشتغال عنها لا تقع اول الكلام
ومن قوله الى اخرها لا تقع في اخره فلا تقع اول كلام ولا اخره ولا بين كلامين
متساويين بل لابد ان يكونا متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا لان ما قبلها
تمهيد للتصنيف وما بعدها بيان سببه **قوله** ويسمى عند البيانين اقتضابا
مشوبا بخلص والاسلوب في اللغة الفن او الكلام على نمط واحد **قوله**
واصلها اي لحي كلمة وبعد اي الاصل والظاهر الثاني والاول هما يكتن ولكن اقا
بعد هي الواردة في السنة **قوله** بدليل لزوم الفاء الاضافة للبيان اي الدليل
على كون وبعد اصلها ما ذكر هو لزوم الفاء الى اخره اذ الفاء لا تقع الا في حيز
مبتدأ عام وفي جواب شرط وليس هنا مبتدأ فتعين الثاني ومن المعلوم ان
الاول ليست من ادوات الشرط فتعين ان اصلها اما بعد **قوله** غالبا اي في اكثر
المواضع التي تقع فيها تلزمها الفاء وبعضها لا تلزم فيه الفاء كقوله عليه الصلاة
والسلام اما بعد ما بال رجال الخ قال في الخلاصة وحذف ذي الفاعل في ثمر
البيت فليس المراد اللزوم في كل صورة بل في صور الغلبة فلا منافاة بين
اللزوم والغلبة لا يقال صور غير الغالب بهمة فكل صورة يحتمل ان تكون من
ذلك فلا يوجد لزوم لانا نقول لانسلم الاجرام بل هي مضبوطة مما سمع فتكون
صور الغلبة مضبوطة بما لم يسمع او يجاب عنه المناقاة السابقة بان المراد
باللزوم الوقوع اي بدليل هو وقوع الفاء في حيزها غالبا **قوله** في حيزها اي قرب
حيزها والاخيرة التي مكانه وهو لا يقبل غيره والمراد بالخيز هنا الكلام الواقع
فيه فهو مكان اعتبار **قوله** لتضمن علة المحذوف تقديره وانما وقع الفاء
بعدها لتضمنها معنى الشرط اي فعل الشرط بمعنى حلولها محله او الاضافة للبيان
اي معنى هو الشرط اي التعليق بمعنى افاوتها له ولا يصح ان يكون المقدر وانما
لزمنا لان ما ذكر لا ينتج اللزوم بل مجرد الوقوع فان اريد باللزوم الوقوع صح
ذلك التقدير وكذا ان روعي ضعفها مع تضمنها ما ذكر لها هو مستطوري
كتب العربية من ان علة لزوم الفاء بعدها دون غير ما من ادوات الشرط
مع انها لا تلزم الا اذا لم يصلح الجواب لمباشرة ادوات الشرط بان كان من
المواضع المنطوقه في قوله اسمية طليعية وبجاءد وبماولين وتقد وبالشفيتش
لان دلتها على الشرط بطريق النيابة من هما يكتن فلما ضعف احتاجوا للزوم

الفائدة

الفائدة على الشرطية فالتقدير وانما لزمنا الفاء بعدها لتضمنها ما ذكر مع
ضعفها النيابة عما ذكر **قوله** والاصل منها يكتن من شئ الى اخره قيل
ان يكتن تامة وشئ فاعلمها ورد بلزوم خلوص الخبر المبتدأ من عايد وزيادة في
رفع الاثبات وان اجيب عن الفاء بانها زائدة في شبه النفي وهو الشرط فالاولي
ان تكلف ناقصة واسمها ضمير مستتر راجع لهما وفي شئ بيان لهما وبتدول
على اسميهما وخبرها محذوف تقديره موجودا مثلاً ولا يرد على هذا ان البيان
لابد ان يكون معيناً مبيناً للجنس معين لانا نقول المقصود هنا من البيان
التعظيم ودفع توهم ارادة نوع مخصوص ومهما مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ
ويكن شرط والفاء لازمة في جوابه فحين تضمنت ما المبتدأ والشرط لزمها فالزومها
وهو الفاء والاسمية اقامة للآزم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو متهما
ويكن وابقاء لاثرة في الجملة لكن لما تقدر قيام الاسمية بما لا يكونها حرفا الصقها
للاسم اي وقعها قبلها فافصل ولا يرد على ذلك قوله تعالى فاما ان كان
من المقربين لان التقدير فاما المتوفى فالاسم لا يصق لاما تقديرا وقلنا في الجملة
يصح ان يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان الفاء وان قامت مقام الشرط
وهو ما قبل الجزاء الا انها ليست في موضع حقيقة لان موضع حقيقة ما قبل
الظرف على القول بان من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع
في موضع المبتدأ اذ موضع حقيقة موضع اما لانها ثابت عنه ويصح ان
يرجع لقولنا وابقاء لاثرة وذلك لان اثار المبتدأ اي علاماته كثيرة من
الاسمية والخبر واكمل بينهما فلصوق الاسم بمنزلة وجود اثاره في الجملة وكذا
علامات الشرط كثيرة من الشرط اي التعليق والفاء والجزاء لزوم الفاء
ابقاء لها في الجملة وبعد يحتمل ان تكون من معمولات الشرط فالعامل فيها اما
عند سببها او الفعل نفسه عند غيره والتقدير مهما يكن من شئ بعد التسمية
فاقول الخ وان تكون من معمولات الجزاء فالعامل فيها مقدر بعد الفاء اي ما
يكن من شئ فاقول بعدها ووجه شئ في الدنيا محقق والمعلق على المحقق
محقق وان كان الاول اولى من جهة ان المعلق عليه يكون في حيز السببية
فتعبر البركة كالمعلق والمعروف بناؤها على الضم وروي تنوينها منصوبة
لعدم الاضافة لفظا وتقديرا وفتحها بلا تنوين على تقدير لفظ المضاف اليه

وروي رفعها مع التنوين على انها فاعل بالفعل المحذوف اي مما يكن اي
يوجد بعد وهذا وجد خامس زائد على الاربع المشهورة ذكره الرمل في اختلاف
في اول من نطق بها على ثمانية اقوال نظم بعضهم خمسة منها في قوله
جاء كلف اما بعد من كان باديا بها خمس اقوال وادوا وقرب
وكانت له فضل الخطاب وبعده ففتى في بيان قلبه فيرب
وقيل اول من نطق بها يعقوب وقيل ايوب وقيل ادم وهو اضعفها وجمع
بين تلك الاقوال بان المراد الاولوية بالنسبة للقبائل اي اولوية كل بالنسبة
لقبيلته فلا تعارض **قوله** فخطا الاشارة للالفاظ المرتبة المستخرجة في الذهن
سواء كان وضع الخطبة قبل امما التصنيف او بعده اذ لا حضور لتلك الالفاظ
ولالمعانيها في الخارج على وجه الترتيب والتعقيب وان كانت توجد فيه
لا على ذلك الوجه والظاهر ان الاشارة ليست الى المجموع ذلك المرتب وانما قيدنا
بقولنا في الخارج لان لكل من الالفاظ والمعاني ضربا من الحضور من حيث لزم
الدال على الالفاظ الدال على المعاني وهو النقوش موجود خارجا بالكتابة لا يقال
الاشارة لا تكون الا للشيء المحسوس بحاسة البصر والالفاظ ليست كذلك
وان كانت تحس بحاسة السمع لانا نقول شيئا تلك الالفاظ بالشيء المشخص
المشخص بجامع مطلق الحضور واستيعاد اللفظ هذا في استعارة مصرحة
تحقيقية لتحقيق الالفاظ عقلا ثم لزم النظر لكون هذا في معنى المشار اليه فني
تبعية لانه في معنى المشتق فتقول شئت الاشارة المعنوية بالاشارة
الحسية واستيعاد لفظ الثانية للاولى واشتق منه المشار اليه المعبر عنه بهذا
والافاضلية وهو الظاهر وما قيل من انه ان كانت الخطبة بعد التصنيف
فالاشارة لما في الخارج ليست بمستقيم لانه لا يجري الا على القول المخرج من لزم
مسمى الكتب النقوش اذ هي الموجودة خارجا ولا يجري على بقية الاحتمالات
المعروفة على انه لا يصح الجري على ذلك المخرج هنا لعدم مناسبه للقيام وذكر
للاجابة عن الاشارة بقوله مختصر والاختصار انما هو من اوصاف الالفاظ
دون النقوش لانه ان يحمل على المجاز فتسمى النقوش مختصرا تسمية للدال
باسم المدلول هذا واعترض الاجابة عن اسم الاشارة بقوله مختصر بان
الاشارة لما في الذهن وهو مجمل والمختصر اسم للمفصل بابا بابا فلم يطابق الخبر

المبتدأ واجيب بان هناك مضافا مقدر اي مفصل هذا واعترض
ايضا بان الالفاظ التي وقعت الاشارة اليها واعترض مفصلا باختصار
ليست الا الالفاظ الموجودة في ذهن الملم فيلزم عليه ان يقال لغيره مختصرا
لانا نقول لا يلزم ذلك الا على القول بان اسم الكتب من حيث علم الشخص
وعليه فيجيب بان الشخص الواحد لا يتعدد بتعدد محاله فالموجود في ذهن
زيد وعمر مثلا هو الموجود في ذهن الملم الذي سماه مختصرا اما على القول
بانها من حيث علم الجنس فصدق على متعدد ظاهرا ولكن يلزم عليه الاعتراض
السابق وهو عدم مطابقة الجمل المبتدأ لان الاشارة لا لشخص الذي في ذهن
الملم فلا يصح الاجابة عنه بالمختصر الذي هو اسم النوع واجيب بان هناك
مضافا مقدر اي مفصل نوع هذا مختصرا والتحقيق ان الذهن كما يقوم
به الجمل يقوم به المفصل فلا يحتاج لتقدير مفصل وان اسما الكتب من حيث
علم الجنس فيحتاج لتقدير نوع وما قررناه هو التحقيق ولا التفات لغيره
قوله وهذا الاول انه منصوب على التمييز من جهة الذهن اي كحضوره
لا في الخارج ويجوز ان يكون منصوبا بترغ الخافض اي في الذهن في العقل
او منصوبا على انه مفعول مطلق على حذف مضاف اي حضوره من
والذمن قوة النفس مستعدة لاكتساب المعاني **قوله** وهو اي الاختصار
والصواب استقام قوله وتكثير المعنى لانه تقليل اللفظ سواء قل المعنى
او كثر او ساوى والبسط تكثير اللفظ فقط كذلك في حمل الاقسام الثلاثة
وما ذكره يقتضي خروج بعض الاقسام كتقليل اللفظ مع مساواة المعنى
او كثره فيلزم ان لا يكون مثل ذلك اختصارا ولا بسطا بل واسطة ولعلم
فما ذكره تفسير المختصر المبسوط **قوله** في الفقه صفة لمختصر اي دال على
الفقه اي متعلقه وهو الاحكام بمقتضى النسب فثبت الدال والمدلول
بالطرف والمظروف بجامع شئ التمكن شئها مضمرا في النفس واثبت
في تحصيل او شبه ارتباط الدال بالمدلول بارتباط الطرف بالمظروف
فبشر التشبيه للجرياء فاستعار لفظ في الدالة على ارتباط الطرف بالمظروف
خاصين لارتباط دال بمدلول كذلك **قوله** مولفة الفهم قيل مطلقا
وقيل فهم ما في يقال فقه الرجل يفقه بلسر القاف في الماضي وفهمها في

المبتدأ

المضارع اذا فهم فهو فعل متعد تقول منه ففهمت المسئلة اذا فهمتها
ويقال فقه يفقه بالفتح فيها اذا سبق غيره الى الفهم وفقه يفقه
بالضم فيها اذا صار الفقه سجية له هذا هو المشهور وقال بعضهم الفقه
في اللغة الفهم يقال منه فقه بكسر القاف يفقه بفتحها ففقه بالفتح القاف
او يسكون الثانية واما الفقه الشرعي فيقال منه فقه بضم القاف وقيل
بكسر ياء كالاولاه بالمعنى قال بعضهم وما ذكره من ان الفقه اللغوي يقال
منه فقه بكسر القاف والشرعي فقه بضمها غريب **قوله** العلم بالاحكام الخ
العلم هو حكم الزمن ايجاز المطابق للواقع عن دليل والمراة من الظن
اي ظن الاحكام اذا حكم الفقه كلها ظنية لا يقينية والامام وقع فيها
اختلاف واطاق على الظن لفظ العلم مجازا لكونه ظن المجتهد القول لا يراى
لا يقال المجاز ممنوع في اكد ودلانا نقول محله ما لم يشتهر والمراد بالظن التبي
لذلك بان تكون عنده الملكة التامة فلا ينافي قول مالك في ست
وثلاثين مسئلة من اربعين سئل عنها لا ادي ولا قول ابي حنيفة في ثمان
مسائل كذلك والمراد بالاحكام النسب التامة بين الموضوع والمحل
كثبوت النذب وثبوت الوجوب في قولك الوتر مندوب والنية واجبة
فثبتت ذلك حكم والفقه هو العلم بالثبوت المذكور وليس المراد باحكام
مناخبات الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين كما هو عند الاصويين لانه يلزم
عليه خروج البحث عن افعال غير المكلفين وان لا فائدة لقولهم الشرعية فيكون
مستندركا وخروج العلم بالاحكام العلم بالذوات والصفات كتصور
الانسان والبياض فلا يسمى ذلك فقهها وبقوله الشرعية العلم بالاحكام العقلية
والوصفية اي الاصطلاحية والعادية ويعبر عنها بالحسنة كالعلم بان الواحد
نصف الاثنين و بان الفاعل مرفوع و بان النار محرقة وبقوله العملية اي المتعلقة
بكيفية اي صفة عمل كثبوت الوجوب للصلاة في قولك الصلاة واجبة فالثبوت
حكم متعلق بكيفية وهي الوجوب وهو صفة عمل هو الصلاة وكذلك قولك الوتر
مندوب العالمية اي الاعتقادية كالعلم بثبوت القدرة سبحانه اذ القدرة
ليست كيفية عمل واما العلم بوجوب اعتقاد ثبوت القدرة له تعالى فهو
من الفقه لا يطابق تعريفه عليه ذي العلم بالكتاب بالظن قطعا وهو الحكم

عليه بانه من الفقه لتعلقه بكيفية وهي الوجوب وتلك الكيفية كيفية عمل
وهو الاعتقاد لانه عمل قلبي والمراد بالعمل هنا ما يشمل ذلك وعمل اللسان
والاركان وبقوله المكتسب بالرفع صفة للعلم علم الله وجبريل علي
القول بانه غير مكتسب بل ضروري خلفه الله فيه لانه لم يشرع عن نظر واستدلال
وقيل انه مكتسب بالالهام فيخرج من ادلتها لانه من الالهام لا من الادلة
كما يخرج به علم النبي صلى الله عليه وسلم لاكتسابه من الوحي واما ما كتبه
صلى الله عليه وسلم بالا جملها على الصحيح من انه يجتهد فيقال له فقه
باعتبار كونه دليلا شرعيا لنا فهذا الاعتبار لا يعد فقها بل هو من ادلتها
وكذا يخرج بقوله من ادلتها علم المقلد لانه مستفاد من قول المقلد لا من ادلة
الاحكام وبقوله التفصيلية اي المعينة علم الشخص الخاص في وهو الذي نصب
نفسه للذنب عن قواعد عامة حفظها من الضياع فان علمه مكتسب من
المقتضى والناس في الذين هما من الادلة الاجمالية اي غير المعينة كالامر للوجوب
مثال ذلك ان يقول الشافعي للفرعي الوتر ليس بواجب لما قام عندي
والنية في الصلاة واجبة لما قام عندي فيعارض الفرعي احد في ذلك
طالب منه الدليل فيقول النية في الصلاة واجبة لوجوب مقتضى الوجوب
والوتر مندوب لوجود النية في الوجوب اي عند ما في فكل من المقتضى والناس في
دليل اجمالي قال ابن ابي شريف في حواشي المحلى والحق ان الخلا في الاستفاد
من قول امامه المذكور علم ثابت بوجوب او انتفايه ولا يمكنه مجرد
ذلك حفظه عن ابطال الخصم بل لا بد من بقاء مقتضى والناس في فيكون هو
الدليل وبعد ذلك ان كان اهلا للاستفادة منه كان فقهيا والاكابر
مقلدا فيخرج بما يخرج به ذلك فالصواب ان قيد التفصيلية لبيان
الواقع لا الاحتراز واعلم ان الدليل الاجمالي عين التفصيلي كما قيموا الصلاة
لكن ان نظرية من حيث كونه امرا مع قطع النظر عن متعلقه كان اجماليا
في قوة قولك الامر للوجوب ومن حيث نطقه بخصوص الصلاة كان تفصيليا
في قوة قولك **قوله** على مذهب حال من الفقه او صفة له اي كائنا او كائين
ذلك الفقه اي متعلقه على مذهب الامام الشافعي كينونه العلم على اخص
لحصوله في ضمنه ويصح ان يكون بدلا من الفقه بالمعنى المذكور الواقع صفة

المختصر وان يكون مفعول آخر مختصرا مختصرا على جنس ما ذهب
 اليه الشافعي وجمع بين قوله في الفقه وقوله على مذهب الشافعي محافظة
 على نكته الاجمال والتفصيل لان بئر الفقه ومذهب الشافعي العموم والمختصر
 المطلق والوجهي لان مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه **قوله**
 في المسائل طرف للاحكام اي الاحكام الكائنة في المسائل كنبوة النجباء
 في الكل لان المراد بالمسائل هنا القضايا لا النسب التي هي الاحكام لئلا
 يلزم طرفية الشيء في نفسه **قوله** مجازا منصوب بعامل محذوف تقديره
 واستعمل ذلك حال كونه مجازا ان يتجاوز به او حال ما ذهب اليه وان
 كان مفعول لان المفعول يوصف بالتجاوز باعتبار ذاته **قوله** عن مكارن الذهب اي
 مجازا منقول عن مكان الذهب فالذهب في الاصل اسم لمكان الذهب
 اطلق واريد به هنا الاحكام تشبيها لها بالطريق الحسيني بجامع مطلق
 التردد في كل وان كان في الاول تردد اقدام وفي الثاني تردد اذهان
 فهي استعارة تصرية تبعية لجرياتها في المصدر او لان شبه اختيار الشافعي
 مثلا بالسلوك واستعمل اسم السلوك وهو الذهب للاختيار واشتق منه
 مذهب بعض متأري الى حكاه مختارة ويصح ان يكون مجازا مرسلتين
 بان استعمل المذهب في مطلق ما يتوصل به معقولا او محسوسا ثم انتقل منه
 للمعقول بخصوصه وهذا كله حسب الاصل ثم صار حقيقة عرفية ومجربة المفعول
 الاصل **قوله** اختصرت فيه اي اختصرت في جميع ما ذكر مع ما ذهب اليه من الفوائد وقوله
 الجزاء في الكل لان مختصر شيخ الاسلام مجموع ما ذكر مع ما ذهب اليه من الفوائد وقوله
 وضعت اليه اي الى ما اختصرت من مختصر في زرعته فالضمير الاول المختصر هـ
 باعتبار ما زاد فيه والثاني لمجرد اعتماده تلك الزيادة فاندفع ايراد ان مختصره
 لا باعتبار الزيادة لا يتأتى ان يختصر فيه التتبع اذ هو ماول باعتبار
 الزيادة لا يتأتى ان يضم اليه الفوائد لانها هي الزيادة وبعضها **قوله**
 اي زرعته اسمه احمد ولي الدين بن العلامة شيخ الاسلام ابي الفضل
 عبد الرحيم زين الدين بن الحسين العراقي صاحب الفقه المصطلح افاده
 في شرح الاصل والعراقي نسبة لعراق العرب كما في المناوي واللباب
 مختصر كثير الفائدة على صغره للامام ابي الحسن احمد بن محمد المحاملي

من عمل

من عظماء الاصحاب ورغبايم وقيل لحفيده وفيه سند وذات كثيرة **قوله**
 فوائد جمع فائدة قال في الخلاصة فواعل لفعول وفاعل الى ان قال
 وفاعل غير منصرف لصيغة منتهى الجموع اي مصالح تترتب على فعل التقييد
 مطلق والحق ركن او شرط وقال بعضهم اي لفاظ مخصوصة والذلة على
 معان مخصوصة وكل صحيح **قوله** وبني اي اصطلاحا اما لفظة فهي ما يستفاد
 من علم او مال وقيل الزيادة التي تحصل للانسان وقيل ما حصل له
 مما لم يكن عنده وقيل ما يكون الشيء به احسن حال منه بغيره واستفادها
 من الفيد بمعنى استحداث المال والخير فهي يائنة وقيل واوية من الفود
 كما نقله الدماميني في هو شي المفعول وقيل من فادته اذا اصبحت فواده
 لكونها تؤثر في الفواد اي القلب سرورا والتعلق بها معنوية كانت او حسنة
 وادراكها ان كانت معنوية **قوله** على فعل المراد به ما يعي القول و
 الاعتقاد **قوله** فهي من حيث انها اشارت اليه كالماء الى الشيء الواحد
 يسمى باسماء متقدمة باعتبارات مختلفة كالنوم على السرير المترتب
 على تحصيل الخشب وتنجيده والماء المترتب على حفر البئر والرجح المترتب
 على التجارة فكل واحد مما ذكر يسمى بالاسماء الاربع والفائدة والغاية
 متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كالغرض والعللة الغائية والاولان
 اعم من الاخيرين عموما مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون
 مقصودة لفاعله فلا تكون مطلوبة بالفعل ولا باعثة له على الاقدام
 عليه كمن حفر بئرا لاجراج الماء فظهر له في انشاء الحفر قبل خروج الماء كمن
 فاخذه وترك الحفر فالكنز المذكور يسمى فائدة وغاية لا غرضا ولا عللة
 واعتراض ذلك بعضهم بان الفائدة اعم من الثلاثة اذ ربما يترتب
 على الفعل مصلحة لا تكون مطلوبة لفاعله ولا حاملة له عليه ولا انتهى
 الفعل اليها كمن حفر بئرا لاجراج الماء فظهر في انشاء الحفر كنز فاخذه
 واستمر في الحفر الى خروج الماء فالكنز يسمى فائدة فقط لا غاية لانها
 ليست في طرف الفعل ولا غرضا ولا عللة لانه ليس مقصودا لفاعله ولا
 حاملة له عليه كما مر واجيب بان المراد بالفعل الذي يكون هو الغاية
 في طرفه الفعل الذي يكون المصلحة موجودة بعده ولا شك ان الكنز

في طرف الفعل الذي خرج عنده فام تشفر والفايدة عن الغاية **قوله**
انها تكسر الهزة على الاصح **قوله** مطلوب اي مقصودة تسمى غرضها لغرض
مومالا جلة الاقدام على الفعل فهو متقدم في المقصود الذي متاخر في الحجاج
ولذا يقال اول الفكر اخو العمل ويسمى عند وجوده في الخارج على غايته
فالغرض والعلة الغائية متحدان اي بالذات مختلفان بالاعتبار كما مر
وذلك كما اذا حضرت الاصول والخشب والتجار والمصارف فعل السرير
فغايته الجلوس عليه وهو لا يوجد الا بعد فعله مع كونه متقدما في العقل
الذي من ان لم يفعل السرير الا جلة فهو على غايته والعلة المادية كالاجرة
والغاية كالنجار والصورة ككون السرير مربعا مثلا وكذا يقال في غير السرير
فكل شيء له على اربع **قوله** باقدا على السببية وقوله بذلك الباء بمعنى
على اي باعثة على ذلك اي الاقدام على الفعل **قوله** جمع لب وجمع ايضا
على الب كسوس على بوس ونعم على نعم **قوله** وهو العقل اي الكامل الخ
من الشوايب فهو اخص من مطلق العقل ولذا ذكرنا في ان في خلق
السموات والارض في البقرة اذ لثمانية وخمسة مائة عقلون وفي نظيرها
اخر ال عمران اذ لثلاثة وخمسة مائة العقل لان الباقين من العقل
فيستغني صاحب عنه تكثير الاله **قوله** غير المعتمد به الضمير عايد على المضاف
اليه وهو المعتمد على قلته لقوله تعالى كمثل اكار يحمل سفارا وفي كلامه دخول
الباء بعد الابدال على الماخوف وهو الفصيح المعروف لغة والموافق للاستعمال
عرفا واحكاما **قوله** ان الابدال والاستبدال والتبديل يجوز دخول
الباء في جيز ما على كل من الماخوف والمتركة سواء ذكر معا او احدهما لكن الفصيح
دخول الباء في جيز الابدال على الماخوذ كما هو في جيز البقية على المتركة
كقوله ومن يتبدل الكفر باليمان وبدينهم مجتنبين جنتين يستبدلون
الذي هموا دني بالذي هم جيران وقد تدخل في جيز البقية على الماخوذ كقوله
وبدل طالع نحس بسعدى فهو خلاف الفصيح فقط **قوله** غير المعتمد صلة
المعتمد في الموصوفين محذوف اي المعتمد عليه في الحكم او التعبير فمثل ما هو ولي
وما هو ختم وما هو اولى وعم والمراد المعتمد عليه عنده وان كان غير معتمد
عليه عند غيره **قوله** وحذف اي اسقطت منه الخلاف اي حكايته اي لم

آت به لانه ذكره ثم حذفه وعطف ذلك على ما قبله من عطف المغايرات
اذ لا يلزم من الابدال المذكور حذف الخلاف وقدم الابدال على الحذف لان الاعتناء
ببيان المعتمد وذكره اولى منه بالحذف **قوله** وما عنده بذاته يحتمل ان
تكون ماموولة اي الكلام الذي الخ وان تكون نكرة موصوفة والاول
اولى لمناسبة المعطوف عليه اذ قوله الخلاف بمعنى الذي فيه خلاف
ولا فهمها عدم ذكر شيء من الخلاف لان الموصول من صيغ العموم بخلاف النكرة
في الاثبات **قوله** بغيره متعلق بغيره استغناء **قوله** لتبينه اي تبينه
قوله وسميته الخ لما وصف كتابه بكونه الاوصاف احسان استحق
ان يضع له اسما يليق برتبته العلية ان **قوله** تحرير التنقيح فيه اختصار
على جهة العلم لان اسمه تحرير تنقيح الباب ولا يخفى ما في هذا الاسم
من المناسبة للمعنى لانه خلاص المنقح من الباب **قوله** متضرع ارجع
لكل من الافعال الاربعة قبله فهو من الحذف من الافعال لدلالة الاخر
وليس من التنازع لانه لا يكون في الحال ولا التمييز لما يلزم عليه من وقوع
الضمير الواقع خلفا عن الاسم المتنازع فيه حالا او تمييزا وكل منهما لا يكون
الانكرة **قوله** ان ينفع به اي بالتحرير المذكور فغير رجوع الضمير الى المضاف
على الاصل وسبق لك رجوعه الى المضاف اليه فتدبر في صفة اشارة الى جواز
الامر من وان كان الاول اكثر والنفع ضد الضر وقيل الخير وهو ما يتوصل
به الانسان الى مطلوبه **قوله** طالب الترجيح اصل الترجيح ثقيل احدي
الكفتين على الاخرى ثم استعمل في اختيار احد الشئيين وتقديمه على
الاخر وهذا ليس مرادنا لان الترجيح بهذا المعنى قد انقطع
من زمن النورس رحمه الله تعالى بل المراد به معرفة الرائج وفي كلامه كفتا
حملة عليه التجميع والتقدير طالب الترجيح وغيره فلو اسقط طالب
الترجيح لكان اشمل **كتاب الطهارة** اي هذا
كتاب بيان احكام الطهارة اي مقاصدها وهي الوضوء والغسل
والتييم وازالة النجاسة فاعاد ذلك وخيل في الكتاب وانما قدرنا
ما ذكرناه لم يذكر هنا حقيقة الطهارة التي هي الرفع والارتقاء والازالة
والزوال والمراد بالكتاب هذا اللفظ المخصوص الدالة على المعاني

المخصوصة على المختار في أسماء التراجيم ولا يصح ان يراد به معناه الاصلي وهو
الجمع لانه يصير التقدير هذا جميع بيان احكام الطهارة وذلك غير صحيح لعدم
استفاضة الحكم على اسم الاشارة الرجوع للفاظ بانه الجمع الذي هو فصل
الفاعل واصافة الكتاب لما بعد اما على من التبعية في اي من كتاب
اي لفاظ مخصوصة من بيان اي بين احكام الطهارة اي للفاظ المبينة
لذلك ومعلوم انها اعم مما ذكرنا او اللام التي للاختصاص والبيان على
حقيقته والمعنى هذه الفاظ مختصة ببيان احكام الطهارة لا تتعداه
الى بيان احكام الصلاة مثلا او في والمعنى هذه الفاظ في بيان احكام الطهارة
وهو من ظرفية الدال في المدلول اي الفاظ دالة على بيان احكام الطهارة
وهذا معنى قول **ع ش** انه من اضافة الدال للمدلول وفيه بعد ويصح ان
يقدر مضاف فقط اي هذا كتاب احكام الطهارة اي مقادير ما في كتاب
دال على ذلك وانما لم يقل كتاب الطهارات بالجمع لانه مصدر وجمعه فيما ياتي
في قوله الطهارات اربع نظر لتنوع **قوله** لغة منصوب على التمييز اي من جهة
اللغة وهو يميز نسبة بناء على انه لا يشترط فيه التحويل عن شيء او الحال من المبتدا
او من النسبة الكلامية عند من يجوز ذلك اي حال كونه معدودا في جملة افراد
اللغة اي الكلمات اللغوية او بتقدير فعل اي اعني لغة او بترفع الكافض وان
كان سماعيا ليس هذا منه الا ان المصنفين نزله منزلة المسموع لكثرة
قوله والجمع اما عطف تفسير بناء على انه لا يشترط في سمي الضم التلاصق
او عام بناء على اشتراط ذلك فكل فم جمع ولا عكس والمراد ضم الاشياء
المتناسبة **قوله** اذا اجتمعوا راعى معنى الجمع فذكر ولو راعى معنى الجماعة
لانت وقال اجتمعت وما ذكر دليل على كون الكتاب معناه الجمع وكذا
قوله ويقال كتب الخ لكن بواسطة مقدمة محذوفة والتقدير يقال فاذا ذكر
اذا اجتمعت الحروف والكلمات بعضها الى بعض يدل على ذلك ما قبل
وذكر ثلاثة مصاد الاول مجرد والاخير ان مزيدان اولها مزيد جرفين والثاني
جرف وقدم منها المزيد جرفين شهرته قال بوجيان ولا يصح ان يكون
الكتاب مشتقا من الكتب لان المصدر لان كلاهما اصل ولعدم استواء
الكتاب والكتب في الحروف واجيب بان المزيد يشتق من مجرد لانه المراد

من المصدر في مقام الاشتقاق واما جواب **م** عن ذلك بانه المراد انه
مشتق منه اشتقاقا كبيرا وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقا سواء
وافقت حروفه واذ ام لا كما في الثلم والتلب وقد ذكرنا ان البيع مشتق
من الباع وهو ياي والباع واوي لا اصغر وهو رد لفظ الى اخره مناسبة
بينهما في المعنى والحروف الاصلية اه فقيه نظر لصدق تعريف الاصغر
على اخذ الكتاب والكتابة من الكتب لموافقتها له في المعنى والحروف
الاصلية **قوله** اسم الجملة اي من الفاظ مختصة اي مميزة عن غير ما قلنا
من العلم بيان لها على تقدير مضاف اي من دال العلم او يقدر في الاول اي
المدلول جملة ليطلق البيان المبين والاولى تقديره في الثاني لما مر من ان
الكتاب اسم للفاظ ثم انه يصح ان يعبر عن تلك الجملة ايضا بالباب والفصل
والفرع والمسئلة ويعرف كل يقولنا اسم الجملة من العلم هذا ان لم يجمع
بين تلك التراجيم فان جمع بينها زيد في تعريف كل قيد يخرج غيره فيراد
في تعريف الكتاب مشتملة على ابواب وفصول وفروع ومسايل غالبا وفي
تعريف الباب مشتملة على فصول ومسايل وفي تعريف الفصل مشتملة
على فروع الخ وفي تعريف الفرع مشتملة على مسايل الخ فيكون الكتاب كالجنس
والباب كالنوع والفصل والفرع كالصنف والمسئلة كالشخص فيقول
الشملة الخ ليس من تمام التعريف لانه لم يجمع بين تلك التراجيم حتى
يحتاج اليه في اخراج غير الكتاب **قوله** والطهارة لغة الخ لما تكلم على معنى
المضاف لغة واصطلاحا شرع يتكلم على معنى المضاف اليه كذلك وعبر
في جانب الاول بقوله واصطلاحا وفي جانب الثاني بقوله وشرعا لانه
معنى الكتاب المذكور جاء من الاصطلاح لا من الشرع ومعنى الطهارة
بالعكس وكذا يقال في كل موضع يخبر فيه بذلك والاصطلاح اتفاق
طائفة على استعمال لفظ في معنى لا يكون له في اصل وضعه كاصطلاح
الفقيه على استعمال لفظ الصلاة في الاقوال والافعال مع انه في اصل
وضعه للدعاء **قوله** والخلو ص عطف تفسير ان اريد بالنظافة ما يعبر
الحسية والمعنوية كما في حديث ان الله نظيف يحب النظافة اي منزهة عن
النقايس او عام ان خصصت النظافة بالحسية فقط والمعنوية فقط لانه لا ادناس

تعم الحسية كالانجاس اي الاعيان النجسة والمعنوية كالعيوب من العج والكبر
 وغير ذلك **قوله** رفع حدث اعلم ان الطهارة تطلق في الشرع على فعل
 الفاعل وهو الرفع والازالة وعلى الاثر المترتب على ذلك وهو الارتفاع
 والزوال واطلاقها على الثاني حقيقة لانه الذي يدوم ويقوم بالشخص
 ويوصف بانه انتقض في قولك انتقض وضوءي مثلاً وعلى الاول مجاز
 من اطلاق اسم السبب على السبب والمراد عند الاطلاق هو الاول لان
 الاحكام التي تذكر انما هي للفعل ثم من العلماء من عرفها على الاطلاق الحقيقي
 فقال هي ارتفاع او زوال المنع المترتب على الحدث او النجس او الموت
 وزيادة الموت ليتناول التعريف ارتفاع المنع من الصلاة على الميت
 بفلسفة فانه ليس منعاً مترتباً على حدث ولا نجس وقد صرحوا بعدة من انواع
 الطهارة ومنهم من عرفها على الاطلاق المجازي فقال هي فعل ما يترتب
 عليه اباحة ولو من بعض الوجوه كالتييم او ثواب مجرد كالوضوء المجدد وغيرها
 النعوس بما في الشرح ومنهم من عرفها على الاطلاقين فقال هي ارتفاع المنع
 المترتب على الحدث او النجس او الفعل المحصل لذلك او المكمل له كالتمشيط
 والوضوء المجدد او القيام مقامه كالتييم **قوله** كالتييم مثال لما هو في معنى
 رفع الحدث باعتبار كونه مسيحاً اباحة مخصوصة بالنسبة لفرض ونوافل
 ومثله وضوء صاحب الضرورة وقوله والاعمال السنونة وتجدد الوضوء
 مثالان لما هو على صورة رفع الحدث فان الغسل والوضوء السنونين على
 صورة الواجبين ومثل ذلك الفسلة الثانية والثالثة في الوضوء وطهارة
 المستحاضة ولسن البول ومثال ما في معنى ازالة النجس استعمال حجره
 الاستنجاء فانه مسيح اباحة مخصوصة بالنسبة لصلاة فاعله وكذا الدابة
 والتخلل وسائر افراد الاستحالة فانها في معنى ازالة النجاسة لانها محيلة
 لا مزيله ومثال ما هو على صورة ازالة النجس الفسلة الثانية والثالثة
 في ازالة النجاسة فانها على صورة الاولى فقوله وعلى صورتها عطف مغاير
 وقال الشافعي في شراجه انه عطف تفسير ويدل لذلك عطفه بالواو وعليه
 فلا يحتاج للتكلف المذكور بل يحتاج لمثال فقط لما هو في معنى ازالة النجس
 ثم الحدث يشمل الاصغر والاكبر والمتوسط واصغريته وما بعده ما عدا

ما عدا

ما عدا به والنجس يشمل النجس المخفف والمغلظ والمتوسط **قوله** المطهر
 اراد به ما يشمل الرفع والمبج والمجمل ليصح حمل ما وما بعده عليه دون المخفف
 كما سيأتي وانما بدأ بذلك لانه لا يتوقف عليه المقصود **قوله** من ما يع
 كاللحم وجامد كالتراب والداغ وغيرهما كالنقلاب الخ **قوله** اربعة تشير
 الى ان كبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فهو من باب الرمان طوحا بمض
 اي من بالزاس المعجمة ان جعلت اللام في المطهر للاستغراق اذ لا يصح ح الاجبار
 بكل من الاربعة عنه فانه جعلت للنجس لم يكن منه ذلك الباب لصحة الاجبار
 بكل منها ح وحصر المطهر في الاربعة بطريق الاستقراء الشرعي والمراد بالمطهر
 كل واحد منهما اذ لا يتوقف التطهير على اجتماعهما فالمعنى كل فرد من افراد المطهر
 ماء الخ **قوله** وخبث وهو النجس مترادفان وقوله تجديده وضوء مثال للغير
قوله في تيمم غسلات الخ التراب مطهر بالنسبة للاول وله دخل في التطهير
 بالنسبة للثاني اذ المطهر فيه هو الماء بشرط مزجه بالتراب **قوله**
 نحو كلب على حذف مضاف اي مصاب نحو كلب كخزير وخرج كل
قوله ودافع قدمه على التخلل لامين الاول اتصاله بمناسبه وهو التراب
 فان كلا منهما جامد والثاني انه امر حسي والتخلل معنوي **قوله** في جلد
 خرج به شعرة الصوف واللحم ويقول نجس بالموت ما كان طاهراً بعده
 كجلد الادي وما كان نجساً في كل الحياة كجلد الكلب والخزير فلا يفيد
 الدافع شيئاً ونجس بتثليث التيمم **قوله** وتخلل لوقال واستحالة لكان
 اعلم شموله انقلاب الدم لبنا او مينا او علقته او مصغته وانقلاب البيضة
 فرخاً ودم الطيئة مسكاً وطهر الماء القليل بالمكاشرة فانه استحالة على الاصح
 وتولد الدود منه عين النجاسة فلو قال ما ذكره شمس الدين لم يجز للايراد
 الذي اشار له بقوله وفي معناه اخذ ولعل عدواً عنه ذلك انه قد يوجد
 التطهير فيه بالمعالجته وانما لا يعم كل لبن وميني وانما لا يكون الا في لبن الادي
 والمأكول دون غيرهما فان انقلاب دمه لبناً لا يفيد الطهارة ولا يكون
 الا في ميني غير نحو الكلب **قوله** في خمر لوقال في مسكر لكان اولي لان
 الخمر في الاصل المتخذة من ماء العنب خاصة **قوله** لادله راجع لمجموع
 الاربعة على التوزيع لانه لم يذكر لكل واحد ادلة **قوله** وفي معناه اي

التحلل انقلاب ولو قال نحو انقلاب المكان عم لم يدخل فيه جميع ما **قوله**
 ولا ينافي ذلك الخ جواب سؤال مقدر تقديره ما ذكرته من ان المطهرات
 اربعة مناصف لخصر الجمهور المطهر في الماء المطلق فقط وحاصل الجواب
 ان حصر ما اضاف في اي بالنسبة لرفع الحدث وازالة الخبث لا حقيقي بالنسبة
 لكل شيء فقولنا لان ذلك اي حصر الجمهور اي ان كلامهم في المطهر الرفع
 والمزيل لاني مطلق المطهرات اصل للمبج والمجمل ومراعاة ان رفع الحدث
 وازالة الخبث مقصوران على الماء لا يتجا وزانه الى غيره لان الماء مقصور
 عليها كما فهم القليوبي فاعترض بان الماء يدخل الطهارات المندوبة واجاب
 بان قوله لان ذلك اي بحسب الاصل واما ما ذكره من ايراد التراب في سائر
 نحو الكلب فلا مغل له هنا اصلا **قوله** يشبه طهما اي رفع الحدث وازالة
 الخبث وشرط الاول جري الماء على القصور وعدم اكابيل والثاني زوال
 الاوصاف من طعم ولون وريح الاما عسر زواله ويجعل انما على تقديره من
 اي بشرط الماء فيها وهو كونه مطلقا وهذا اقرب لكلامه عقبه **قوله**
 لاستفادة اللام للتعليل متعلقة بكل من رفع الرفع والازالة اي برفع الحدث
 ويزيل الخبث لاجل استفادة الخ والمراد بالجواز الجواز غير المقيد بشيء فلا يرد
 التيمم فانه وان كان يتفاد به جواز الصلاة الا انه مقيد بفرض ونوافل
قوله ونحو ما كسيرة تلاوة وشكر **قوله** واما الحج الخ جواب عما يقال
 لم تعد الحج من المطهرات وحاصله ان عدم عدده منها لان المراد بالمطهر
 الرفع والمبج والحج مخفف وقد يعرض عليه بانه ما المانع من ان يرد
 بالمطهر ما يترتب على استعماله زوال المنع من الصلاة فيشمل المخفف
 ايضا وجعل الحج مخففا بناء على ان المراد بالنجاسة العين لان اثرها قائم
 بالمحل ولذا تبطل صلاة من حمل سترا او من جعله مطهر حقيقة اراد
 بها الوصف القاييم بالمحل عند ملاقاته شيء من الاعيان النجسة فان الحج مطهر
 في ذلك بمعنى انه ازال المنع من الصلاة ونحوها لكن يرد على كونه مخففا
 انه قد يكون الخارج ابتداء لا يزيل الحج الا ان يقال ان ذلك نادرا والعقد
 انه مخفف لا مطهر **قوله** فالما المطهر الفاء الفصيحة وهي الداخلة
 على جملة مسببة عن جملة محذوفة كقوله تعالى فانفجر منه اثنتي عشرة عينا

التقدير

التقدير ان ضربت فقد انفجرت وسميت فصيحاً لا فصاحاً عن شرط مقد
 وقيل عن جملة مقدرة غير شرط وقيل عن شيء مقدر شرطاً كانه او غيره
 ثلاثة اقوال والتقدير هنا اذ علمت ان المطهرات اربعة ما انفجرت وارث
 بيان حقيقة الماء المطهر فالما المطهر الخ وذكر ذلك على اللفظ والنسبة لمرتب
 وبدا بالماء لانه الاصل في الطهارة وهو جوهر سيال مرطب مسكن للعطش
قوله ما يسمى ماء الخ اي الذي او شيء يصح ان يسمى عند اهل العرف واللسان
 اي اللفظة ماء بالنسبة للعالم بحاله منهم بلا مصاحبة قيد وخروج بالتقدير
 بقولنا بالنسبة للعالم بحاله الماء القليل الذي وقعت فيه نجاسة ولم يتغير
 والمستعمل فانما لا يطلق عليها اسم ماء بل يقيد بل يقال في الاول ما يتنجس
 وفي الثاني ما مستعمل ويدخل المتغير بما في المقرو والمرفق فانه يطلق عليه
 ماء بل يقيد عند العالم بحاله من اهل العرف واللسان وما يسمى جنس وماء
 فصل اول وبلا قيد فصل ثان وسياتي ما يخرج بهما والاصح ان ما صدق
 الطهور والمطلق واحد وهو انواع مطلق اسما وحكما وهو ما يقع عليه اسم ماء
 بلا قيد ومطلق اسما لا حكما الاسماء وهو المتغير بما لا يمكن صونه عنه وعكسه
 وهو المستعمل بناء على الضعيف من ان مطلق منع من استعماله التقيد والذكر
 صحة النصوص انه غير مطلق **قوله** بلا قيد الخ ولا يحتاج لتقيد التقيد المنفي
 من جانب الاثبات بكونه لازما لان المقيد بقيد منفك داخل في
 الماء المطلق اذ يصح ان يطلق عليه ماء بلا قيد ولا نظر لتقييده
 بالقيد المنفك اما في جانب النفي فيحتاج لذلك بان يقال غير المطلق
 ما يسمى ماء بقيد لازم لا يخرج المقيد بقيد منفك الصادق به اللفظة
 مع انه مطلق وهذا هو المراد بقول الشوري في جانب المفهوم **قوله**
 وان رشح اتى بغايات بعضها بالرد وهي الاولى وما بعد كذا وبعضها
 للتعميم وهو قوله او قيد وما بعده للرد على الراجح حيث قال نازع فيه
 عامة الاصحاب وقالوا يسمونه بخارا ورشحا لا ماء على الاطلاق وصح النووي
 انه ما حقيقة لانه ينقص من الماء بقدره وفي عبارة الشافعي ان
 البخار الحرارة والرشح انما هو من الماء لانها لا ان تجعل من في
 كلامه للتعليل اي من الماء لاجل البخار **قوله** المغلى بضم الميم وفتح اللام

والاولى

اسم مفعول من الرابعي وهو اعلى او يفتح الميم وكسر اللام من الثلاثي وهو
غلا واصلة مغلوي اجمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون
قلبت الواو ياء وانغمشت في الياء وكسر ما قبل الياء للمناسبة فقول العامة
مغلي يضم الميم وكسر اللام على انه اسم فاعل وجبن مغلي كذا كمن **قوله**
او قيد يضم اوله وكسر ثانيه على انه فعل ماض مبني للمجهول معطوف على شرح
او يفتح اوله وسكون ثانيه على انه مصدر مجزور معطوف على قوله في المتن
بلا قيد **قوله** كما البحر اي الملح لانه المراد عند الاطلاق غالباً فيطلق على القدر
نادر او سمي بحر العمق وانتساعه **قوله** بالطاهر الا اي وهو الماء عنه
غني وقوله ونذا كثير اي يقينا او شكاً **قوله** كعوداي ودهن ولو طيبين
لان التغيير نذكر مجزور تروح لا يمنع اطلاق اسم الماء والكا فور نوعان صلب
وغیره فالاول مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان فيه نوعاً الدهنية
لا يخرج بالماء فيكون مجاوراً ونوعاً الدهنية فيه فيكون مخالطاً فيحمل كلام
من اطلق على هذا التفصيل ويعلم مما تقرر ان الماء المتغير كثير بالقطران
الذي يدّهن به القرب ان تحققنا تغييره به وانتهى مخالطه فغير طهور وان شككنا
في ذلك او كان من مجاور فطهور سواء في ذلك الريح وغيره خلافاً للزرنش
والتفصيل المذكور محله فيما اذا وضع لا صلاح القرب لم يضر التغيير به ولو
مخالطاً ولو كثيراً لانج تغييره في المفر ويظهر في الماء البحر الذي غير الخور
طعمه ولونه او ريحه عدم سلب الطهورية لاننا لم نتحقق انحلال اجزاء منه
بمخالط الماء وان بناه بعضهم على اوجهين في رخان البخاسة ان قلنا
انه نجس الماء قلنا بسلب الطهورية هنا او بعدم التنجيس ثم قلنا بعدم
سلبها هنا فالمعتمد هنا عدم سلب الطهورية مطلقاً والفرق ان الدخان
اجزاء تفصلها النار وقد اتصلت بالماء فتنجس ولو مجاورة اذا لفرق
في تأثير ملاقاته النجس بين المخالط والمجاور بخلاف الخور فانه طاهر وهو
لا يسلب الطهورية الا ان كان مخالطاً ولم يتحقق المخالطة والمجاور هو
ما يتميز في راس العين وقيل ما يمكن فصله والمخالط بخلافه فالتراب
مخالط على الاول مجاور على الثاني والمعتمد انه في حال التقاءه مخالط
وبعد رسوخه مجاور على الثاني ولو شككنا في ان التغير بمخالطه او بمجاور

كالصبي

فالصبي عدم سلب الطهورية ولو صب الماء المتغير بمخالطه لا غنى للماء عنه
على ما لا يتغير به غيره ضرراً لكان التخرز عنه ويندك يلغز فيقال لنا ما ان
يصح التطهير بكل منهما افراداً لاجتماعاً وصورتاً ما ذكر بخلاف ما لو صب
الصافي على المتغير فانه لا يضر حيث زال تغييره به ويلغز ايضا فيقال لنا ما ان
الف قلة وهو نجس بغير تغيير وصورتاً الماء الجاري على نجاسة قارة
وكل جوية لا تبلغ قلبيين ولما جاعل يضرهم تحصيل بولهم لطمهم فذلك
فيما لو كان عندهم ماء قلتيان فاكثروا لا يكفيم لطمهم ولو كل بول او قدر
فيها لاشد لم يضره فيلزمهم خلطه واستعمال جميعه وانما احتيج للتقدير
مع عدم تغييره لاما كان تغييره تقديراً وهو مضر ايضا وسياق ان
التقدير غير واجب في الاحتياج اليه انما هو في تحصيل السنة فقط **قوله**
او خليط فاعيل بمعنى مفاعل كشر يك بمعنى مشار كاي او كثير ابطاهر
خليط فهو معطوف على مجاور **قوله** كطحاب اي لم يطرح فانه طرح بعد
دقه ضرر وكذا قبله ان تفتت وخالط اما مادام مجله فلا يضر التغيير به وان
تفتت بفعل فاعل وهو يضم اوله مع ضم ثالثه او فتحه شين اخضر يعاير
الماء من طول المكث ولا فرق بين ان يكون بمقر الماء ومعه او لا **قوله**
او تتراب ولو استعمال نعم ان كثر التغيير به بحيث صار يسمى طينا سلب
الماء الطهورية واعاد الباء معدلاً لليتوهم عطفه على المثال وهو طحاب
مع انه لا يصح اذ كل من التراب والملح لا يضر التغيير به وان استغنى الماء عنه
فمنه عطف على قوله بطاهر مجاور وان اوهم عطفه على ذلك انه نجس
لاقتضا العطف المغايرة ولو انفق الملمح من ماء مستعمل ووقع في الماء
القليل فانه غير كثير اضر والا فرض مخالطاً وسطاً وخرج بالماء المائي
الجبلي فانه خليط مستغن عنه فيضر التغيير الكثير به ان لم يكن في مقر الماء
ومعه ويضر التغيير بالماء بالثراب الساقله دون الاوراق الا ان طرحت
وتفتت والضابط ان ما يمكن التخرز عنه غالباً يضر التغيير به الكثير به وما لا
فلا ومنه الخليط الذي لا غنى عنه ما يقع من غسل الرجلين في الفساق
كميضه السيد البدوي قدس سره ايام المولد فلا يضر التغيير به كما قاله
الرشيدى خلافاً للشرا ملسي **قوله** طرحا الخ قيد به في التراب للرد

على المخالف فان لم يطرح لم يغير باتفاق وهو ليس بقيد بالنسبة للماء
وكا التراب الطين كما عبر به بعضهم **قوله** على القول الخ راجع لما بعد كذا
اي وادخال منه الاربع في المطلق بناء على القول بان المتغير بها مطلق
وهو الصحيح لا على مقابله وعلى كل فالطهر به جائز وانما الخلاف في التسمية
وترتب عليه ما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ما ذكر في بحث على الاول لا ينافي
الماء عند الاطلاق للمطلق **قوله** بخلاف الخ متعلق بمحذوف تقديره وهذا
ملتبس بخلاف الخ وهو محذور ما في قوله ما يسمى به بناء على انه مفهوم للقب
حجزة وقوله وما لا يذكر الا مقيدا محذور قوله بلا قيد والقيد ما باضا فكذا ورد
او صفة كما رافق او بلام عهد كما في خبر نعم اذ ارث الماء يعني الخ وقوله وما
تغير عطف على ما اورد وقوله فلا يطهر تفريع على قوله بخلاف الخ فالضمير
للخ ولما بعده **قوله** لقوله تعا ممتنا اي معذور النعم وهو من الله والشيخ والوالد
محذور ومن عذر ذلك مذموم وهذا استدلال على المنطوق في قوله المظهر
ماء وفاقا بقوله سابقا لادلة تاتي اي انما كان الماء مطهر لقوله الخ ويلزم منه
الاستدلال على المفهوم وهو قوله بخلاف الخ لم يذكر هذه الآية في اول
الكتاب كما فعل في المنعاج لان الدليل مؤخر عن المدلول وعدل عن غيره ونزل
عليكم من السماء ماء ليطهركم به مع انها اصرح في المراد لافادة ان الطهور غير
الطاهر فلا تلازم بينهما لان افراد الاول في ذوق الحكم ونحوه في الدغ والثاني في
الماء المستعمل ونحوه فليس الطهور في الآية تأكيد للماء لانه التأسيس اكثر فائدة
منه لافادته معنى زائدا على ما قبله والطاهرية استنفيدت من الماء لعدم الامتنان
بغير الطاهر والطهورية استنفيدت من طهورا والسماء الجرم المعسود وهي
افضل من الارض ما عدا مدفن الانبياء عليهم الصلاة والسلام على الراجح في
ذلك والمراد انزلنا انزل الاستمر الانقطاعا كما يتوهم من الماضي باهرا
للعقول ناشيا عن عظمة لنا كما يشعر به ضمير العظمة والاية تشمل ما ينسج
من الارض ايضا لانه في الاصل من السماء قال تعا وانزلنا من السماء ماء بقدر
فاستسكناه في الارض **قوله** والاهراي في قوله فتيهوا وقوله والماء ينصرف
اي في الآية الثانية اما في الاولى فلا يحتاج لذلك لانه وصفه بقوله طهورا
قوله فلو طهر تفريع على الاثنين على اللف والنشر المرتب لبيان وجه

الدلالة

الدلالة منها وقوله لفاث الامتنان فيه نظير لانه يقال ما المانع من ان
يمتن الله بشي ويقيم غيره مقامه واجيب بان المراد بحال الامتنان
وقوله ولما وجب التيمم فقد نوقش فيه بانه يحتمل انه ذكر التراب لكونه
فردا من افراد ما يقوم مقام الماء لالكونه متعينا عند فقد الماء بانه لو كان
الامر كذا ذكر لم يقل فتيهوا بل كان يقول فاعذوا عنه لغيره فتخصيص ذلك
بالذكر في مقام البيان يفيد الحصر ولما كان في كل من الدليلين المذكورين
مناقشة جمع بينهما ولو استدلل بانه ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره
ولامدخل للقياس لاختصاص الماء بمزيد رقة ولطافته لا توجد في غيره فلا
جامع بينهما وبين غيره حتى يقاس عليه لسلم من ذلك **قوله** من مطلق الماء
اي حاله كون ذلك من افراد مطلق الماء فمطلق الماء شامل للثلاثة
والماء المطلق فرد من افراد هذه التفرقة اصطلاح الفقهاء وحاصلها
ان لفظ مطلق ان قدم كانه اسما وان اخر كان وصفا واما النجاسة فلا يفرق
بين تقدم ذلك وتاخره حيث قالوا الواو لمطلق الجمع وللجمع المطلق ورفع
بيان الغير بقوله من مطلق الماء ما يتوهم من ان المراد به ما يشمل الخ مثلا
قوله اما طاهر قسيم قوله الاق واما نجس وفيه ما مر فالماء المظهر
فالقبسمة ثلاثية والمشتمل لا يخرج عن الاقسام المذكورة فتقبيه
مساو لتقبيه اي شجاع الذي جعلها ربا عينة **قوله** فقط اي غير مطهر
لغيره وموتوكيد وايضا لان الكلام في غير المطهر **قوله** ثلاثة اي باعتبار
صلاة الموصول وان كان هو واحدا **قوله** قليلا يخرج به ما كان كثيرا
او جمع بعد استعجاله حتى كثر فيكون مطهرا لان الطاهرية اذا عادت
بالكثرة فالطهورية او لي افاده في المنهج **قوله** في فرض الخ المراد
بالفرض ما لا بد منه اثم الشخص تبركه ام لاعبادته كان ام لا يشمل واتوضأ
به الصبي اذا كان مميزا او وضاه به وليه ان كان غير مميز وما توضحا به المحقق
الذي لا يعتد وجوب النية بلانية لان فعله رفع الاعتراض عليه من
الخالف وانما لم يصح اقتداؤه به اذا مس فرجه اعتبارا باعتقاده
لما موم لاشترط الرابطة اي نية الاقتدا في الصلاة دون الطهارة
واحيا طافي البابين ولذا لا يصح الاقتدا به اذا توضأ بلانية على الاظهر

مع حكمنا على ما به بالاستعمال فننظر لمقتضاه ونحكم باستعمال الماء لمقتضاه
ونحكم بعدم صحة وضوئه لعدم نيته ولا يخفى ما في ذلك من الاحتياط وما
استعمل من غسل بدل مسح من راس أو خف أو جبهة أو في غسل ميت
لأنه امر به لمقتضى ما كثر للحدث فاحق به ولا نظر لعدم وجوب النية فيه
أو في غسل بعض أعضاء الوضوء وإن قلنا إن رفع الحدث لا يتجزأ أو في غسل
الرجل لمن انتزع خفه وهو بطهارة أو غسل الوجه مع بقاء التيمم لرفقه
الحدث عنه أو في طهر سائر أو في غسل مجنونة أو مستنقة عن غسل حيض
أو نفاس ليحل وطئها أو في غسل كافر كذا سواء كانت كتابية
أم لا سواء كان الوطئ مكلفا أم لا زوجا أو سيدا أم لا كزنا ولو محصنا
مسما أم لا مخنزا أم لا كزنا محصن لأن الكافر مكلف بالفروع اعتقد
توقف الحل على ذلك أم لا على المقتضى يعتد توقفه على الانقطاع فقط
وتجب النية في غسل الكافر كالمستنقة لأن نيتها للتمييز للفرقة والكفر
إنما ينافي نية القرينة ولو اغتسلت من غير حيض أو نفاس كجانبه لم يصح
ماء ذلك مستعلا لعدم توقف حل التمتع بها على غسل والمراد من جميع ذلك
الفعل الأولي والمسحة الأولى ويخرج بالفرض النقل كالغسل الثانية
والثالثة والوضوء المجدد والأعمال المستنونة وإن نذرها والمضمضة
والاستنشاق فالمستعمل في ذلك مطهر لا انتفاء العلة التي هي إزالة المانع
وكذا ما غسل به الرجلان داخل الخف بعد مسحه لأنه لم يزل مانعا أو غسل به
الشهيد لما ذكره **واعلم** أن المص ذكر من شروط الاستعمال شيئين
قلة الماء واستعماله فيما لا بد منه وبقي شيان أحدهما عدم الاتيان بنية
الاغتراف في محلها وهو في الغسل بعد نية المقتربة بغسل جزء من البدن
كان يغترف من الأنا، بيد أو بائنا، بدون نية ثم ينوي الغسل بعد وضع
ذلك على شيء منه بدنه ثم بعد ذلك ينوي الاغتراف ويغترف بيده مثلا
ويغسل باقي بدنه خارج الأنا، أما لو نوى الغسل على يده بعد أن أخذ
الماء بها فلا يحتاج إلى نية الاغتراف لارتفاع الحدث عنها فلا يضر وضعها
في الأنا بعد ذلك وفي الوضوء بعد غسل الوجه الغسل الأولي إن أراد
الاقتصار عليها وبعد الثالث إن لم يرد ذلك قبل غسل الماء فيهما

فإن تأخر

فإن تأخرت فلا أثر لها وكذا لو تقدمت على محامها المذكور إلا أن استحضر ما عنده
وثاني الأمرين اللذين تركها المص أن ينفصل عن العضو لأن الماء ما دام قدرا
على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة **قوله** من رفع حدث الخ
بيان لفرض **قوله** أو زالت خبث ولو تخففا أو معفو عنه لأنه لا بد من
والعفو طاري **قوله** ولم يجز قيد في فرض بالنسبة لازالة الخبث أي حالته
كون ذلك القليل المستعمل في إزالة الخبث لم يحكم بنجاسته لكونه اجتمع
فيه شروط طهر الفسالة بان انفصل بلا تغير وزيادة وزن بعد اعتبار ما يأخذ
المحل من الماء وتجب من الوسخ وقد طهر المحل قال في المنع وغسالة قليلة
منفصلة بلا تغير وزيادة وزن وقد طهر المحل قال في شرحه فإن كانت
كثيرة فطاهرة ما لم تتغير ولم تنفصل فطاهرة أيضا وإن انفصلت متغيرة
أو غير متغيرة وزاد وزنها أو لم يزد ولم يطر المحل فخفه أو فني نجسه في
في الصور الثلاث كما يفيد كلام المص هنا أيضا بخلاف قول الأصل إذا
لم يتغير فإنه يقتضي أنها ليست نجسة إلا في صورة التغير فقط ولا يشمل
ما إذا زاد وزنها أو لم يطر المحل وبهذا تبين وجه الأولين في أوليه
عموم وإيهام **قوله** أو ما تغير الخ أي طعما أو لونا أو ريحا فلا يضر تغيره بغير
الثلاثة كالبرودة والسخونة تغير أكثرها بان منع إطلاق اسم الماء عليه
ولو كان التغير تقديره بان اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته كما مستعمل
لم يبلغ قلتي فإن اختلط به طاهر قدر مخالفا وسطا للماء في أحد تلك
الأوصاف بمعنى أن الغرض عليه تغير اللون مثلا فإنه حكم أهل الخبرة بتغيره
سلبه الطهورة والأعرضا تغير الطعم ثم تغير الريح كذلك فلا يعرض لثاني
الأول لم يحكم بالتغير بالأول والثالث إلا إذا لم يحكم بالتغير بالثاني وتغير
اللون عصير العنب والطعم طعم الرمان والريح ريح اللاذقية أي اللبان الذكر
ويعرض المخالف المذكور ولو كان الماء قلتيين ما لم يكن الخليط ما مستغلا
أما لو كان ما ذكر كان ضم إلى ما يبلغ به قلتيين صار طهورا وإن أثر في الماء
بفرضه مخالفا وإن اختلط به نجس قدر مخالفا لشد الطعم طعم الحل واللون
لون الحجر والريح ريح المسك **واعلم** أن التقدير المذكور مندوب لا واجب
فلو نجس شخص واستعمل الماء اجزاه ذلك **قوله** تغير أكثر ذكر قيود أربعة

اشار لها في المنهج بقوله فتغير مخالط طاهر مستغنى عنه تغير اسمع الاسم
 غير مطهر اهو ويضم لذلك قيد خامس وهو ان يكون التغير الكثير يقينيا
 فلو شككنا في كثرته لم يضر ومحتز القيود التي ذكرها بعضها داخل في القسم
 الاول وبعضها في الثاني **قوله** بطاهر اي شئ طاهر خليط اي مخالط
 بان لم يمكن فصله او لم يتميز في رأي العين كما مر وقوله للماء عنه غنى اي بان سئل
 صونه عنه وقوله ليس ترايا ومال ما الخ مستثنيات من القيد وهو عنه
 فيغني وانما استثناهما لما مر من انه المتغير بهما كثيرا مطهر مطلقا وقوله طرحا
 فيه تقدم ما فيه **قوله** كثر عفران مثال لما اجتمعت فيه الشروط وهو مصروف
 لانه اسم جنس لا علم ومثله مني وثمر ساقط وطالب طرح بعد رد قوله وقبله
 وتفتت وخالط وورق طرح ثم تفتت وخالط وقطران وكافور خالطين
 كما تقدم والحاصل ان ما يطرا على الماء قسما من معنوس كالاستعمال
 ويسمى طروه ووصف حسي ويسمى طرو عين والحسي اما طاهر
 او نجس والطاهر اما مخالط او مجاور والمخالط اما ان يستغنى عنه او لا
 والمستغنى عنه اما ان يكون التغير به كثيرا او قليلا وقد علم حكم ذلك من كلام
 المع **قوله** او ما استخرج اي غنصر منه شئ طاهر كشجر وورد وزهر وخبث
 وفجل ونحوها فان كل ذلك يستخرج منه ماء وقوله كما ورد مثال لما
 استخرج ويستثنى ما استخرج من طاهر انفق من ماء كشجر او برد او جرد
 او ملح ماء فانه طاهر لا طاهر فقط ويلزم المحدث اذا ثبت ان ثقبين ولم يزد
 موشته على ثمن الماء **قوله** واما نجس هذا هو القسم الثالث ومحتة
 قسما والمراد بالنجس المتنجس اطلاق عليه ذلك على طريق الاستعارة
 بما مع حرمته استعمال كل فيما منع الشرع استعماله فيه ويجزم استعماله في طهر
 وشرب ادمي بخلاف يهيمز واظفار نار وسقي شجر وزرع **واعلم**
 ان الماء تقر به الاحكام الخمسة من حيث استعماله فيكون واجبا عند
 ضيق وقت فريضته وعدم القدرة على تحصيل غيره وسند وباعث عند
 ضيق وقت نافله كذلك وخلاف الاول وهو ما رزق في ازالة النجاسة
 به على الاصح ومباحا وهو ما لم يقع دليل على تركه ولا طلب استعماله بخوضه
 ومكروها كالمشمس بشروطه وحراما كالمسبل للشرب والمضر بالبدن

والمسروق والمفصوب **قوله** ما اتصل به نجس صفة لم يزد في شئ
 نجس وتغييره بالاتصال المساوي لتغيير المنهج وغيره بالملاقاة او في تغيير
 الاصل بالوقوع اذ لو اتصل طرف النجاسة بما قليل نجس مع انها لم تقع
 فيه ولا يرد على التغير بهما الغسالة الواردة على النجاسة فانها متصلة بالماء
 مع انها لا تنجس عند اجتماع الشروط السابقة لاننا لا نحكم عليها بالنجاسة
 بالطهارة الا بعد الانفصال مع بقية الشروط وبعد التسمي متصلة هكذا
 قيل وهو مخالف لما تقدم من تصريح شرح المنهج بانها طاهرة قبل الانفصال
 ايضا فالاولي ان يقال لانها مستثناة **قوله** متنجس احترز به عن غير المتنجس
 وهو المعقود عنه كمينه لانفسها سائلة ونجس لا يدركه طرف معتدل حيث
 لم يحصل بفعله ولو من مغلط وما على منفذ حيوان غير ادمي فيعفى عنه بالنسبة
 للماء دون رطب غيره اخذ من قولهم لانه لا يشق صونه عن ذلك هكذا قال
 بعضهم والمعتقد انه لا فرق وروث سمك لم يغير الماء ولم يضر فيه عشا و مسا
 بما سبه العمل من الكوارة التي تجعل من حوروث البقر وجرة البعير والحق به
 فم ما ينجز من ولد البقرة والضأن اذا التزم اطلاقا وفم صبي نجس
 وذرق الميور في الماء وان لم تكن من طيوره وبجر فارة عم الا بسلام بها وبجر
 شاة وقع في اللبن حال الحلب وما سبق في نحو الكرش مما يشق سقيته والضابط
 في جميع ذلك ان العفوضوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا والمعتقد انه لا يعفى
 عنه دم البراغيث والقمل ونحوه بالنسبة للماء والماء القليل وان قل الدم
 دون الماء الكثير ولو قتل قمل او براغيث بين اصابعه فان كان الدم الحاصل
 كثيرا لم يعف عنه او قليلا عفى عنه على الاصح **قوله** هذا ويشترط في النجس ايضا
 ان يكون منجسا يقينا وان لا يكون الماء واردا عليه فيخرج بالاول ما وقع
 في الماء شئ وشك هل نجس او لا كمينه شك في ان لهاد ما سائلا او ما لو دخل
 نحو الكلب راسه في ماء وشك هل نقص منه قلتي او لا ولم يتحقق اصابتة
 له فلا نحكم بالنجاسة فيها على الصحيح ولو وجد في الثانية منه رطبا والماء
 يتحرك وبالثاني ما اذا كان واردا على النجاسة ففقه التفصيل المتقدم
 فحالة القيود اربعة اتصال النجس وكونه منجسا وكون ذلك يقينا وكونه
 الماء غير وارد في الغسالة القليلة على التفصيل المتقدم **قوله** وموردون القلتين

اي سوا تغيير ام لا والواو والحال والرفع القلتين العهد الى المعهودتين شرعا
 الاتي بيانهما **قوله** او تغير الخ عطف على دون في المعنى اي او قلنا وتغير
 والثنا زاد لفظ ما المقتضى ان معطوف على اتصل وهو الموعود لزيادة
 قوله ولو قلتنين فاجوب ذلك بالاعراض على المتن من وجهين الاول انه ما دون
 القلتين المتغير تكرر مع الدون المستفاد من الاول شموله له والثاني اقتضى
 كلامه التنجس بحقيقة خارجة عن الماء فاحتاج في دفع ذلك لزيادة قوله المتصل
 به فلو حذف ما وجعله معطوفا على دون الخ كما مر لاستغنى عن قوله المتصل به
 وعن قوله ولو قلتنين وانما امكن جعل الواو والحال فيندفع التكرار **قوله** المتصل به
 فخرج بذلك تغيره بحقيقة على الشط لقهرها منه كما مر فانه لا نجس لعدم الاتصال
 والمراد باتصاله لجملة فيه فيخرج ما لو غيرت النجاسة بعضه دون باقية وكما
 هذا الباقي قلتنين فانه لا نجس ولا يجب التساوي فيه عن النجاسة بقدر قلتنين
 بل يجوز الاعتراض من جانبها ولا فرق في التغير بالنجس بين الكثير واليسير
 ولا فرق بين كونه بالمخالطة او المجاور ولا بين المستغنى عنه وغيره ولا بين
 الميتة التي لا يسيل دمها وغيره بالغلظ امر النجاسة ولو كان التغير تقديريا
 كان وقع في الماء ما يوافقه فغيره بالتقدير والفرق ويفرض هذا المخالف
 الاشد اللون لونه اكبر والطعم طعم الرطاب الخ والريح ريح المسك كما مر فلا
 بد من عرض الاوصاف الثلاثة هنا ان لم يحكم بالتغير بالاو امثلا كما تقدم
 في الطاهر وان لم يكن للواقع الاصفة او صفتان كما قال **ع ش** والذي
 قرره مشايخنا ان محل للاعراض الاوصاف الثلاثة اذ كان الواقع ليس له
 صفة اصلا كما مستعمل لافرق في ذلك بين الطاهر والنجس اما لو كان له
 بعض الصفات حال وقوعه ولم يغير فيفرض المفقوح فقط لان الموجود اذا
 لم يغير فلا معنى لفرضه ولا فرق في ذلك ايضا بين الطاهر والنجس على المقعد
 واما لو كان له بعض الاوصاف وفقد قبل وقوعه كما ورد انقطعت الحجة
 ثم وقع في الماء وليس له صفة اصلا قدرا لا اوصاف الثلاثة لكن قال
 ابن ابي عصرون وهو المتقدم بقدر في المثال المذكور طعم الرمان والوعصير
 وريح اللاذن ولا يقدر فيه ريح ماء الورد وقال الروياني يقدر ريح ماء
 الورد لاربع اللاذن اعتبارا بالاشبه بالخليط **واعلم** ان المتغير

في الحقيقة

في الحقيقة طعم الماء ولونه لاربعه الماء لاربع له فلا بد هنا من المصير الى
 المجاز **قوله** بخلاف ما اذا بلغها اي ولو احتمالا كما ان شك هل بلغها او لا
 ولو تيقنت قلته قبل بان كان قليلا وجمع شيئا في ما وشك في وصوله
 لها والمراد بلغها من صرف الماء ولا مستعلا بخلاف ما اذا بلغها بما يع
 استملك فيه بحيث لم يتغير به لاحسا ولا تقديرا فانه نجس بمجرد الملاقاة
 كما يحكم عليه بالاستعمال بمجرد مفارقة المحدث له اذا انفس فيه ويشترط
 ان لا يكون مسلوب الطهورة بتغيره بمخالطة طاهر والانتجس بالملاقاة
واعلم ان قوله بخلاف ما اذا بلغها الى اخره مخترع الصورتين المذكورتين
 في المتن فقوله ما اذا بلغها مخترع دون القلتين وقوله ولم يتغير مخترع او تغير
 وانما اتى بقوله ولا يلزم لاجل صحة الحكم على ما قبله بقوله فانه مطهر اذ لو لم
 يات به لم يصح ذلك الحكم لان عدم تغيره بالنجس يصدق بما اذا تغير الطاهر
 المذكور والمتغير به طاهر فقط فلا يصح ذلك الحكم على الاطلاق **قوله**
 اصلا متعلق بالمنفي اي لا قليل ولا كثير بدليل مقابلته في الطاهر الاتي
 بالكثرة فالكثرة قيد فيه فقط **قوله** فانه اي الماء غير المتغير بالنجس
 ولا بالطاهر المذكور وكلام الشافعي في القلتين لا فيما هو اعم خلافا لما
 فهمه **قوله** كما علم اي من قوله فالما المطهر ما يسمى ماء بلا قيد وانما
 اتى بذلك لما ذكرنا فليس مكررا مع ما **قوله** خمسة مائة رطل بغدادي
 والرطل البغدادي عند النووي مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة
 اسباع درهم وعند الرازي مائة وثلاثون درهما وهي بالمصري اربع مائة
 رطل وستة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل على الاصح من ان رطلها
 مائة وستة واربعون درهما واربعة اسباع درهم وما ذكره مقدار القلتين
 بالوزن ومقدارها بالمساحة في المربع ذراع ورابع طولها وعرضا وعمقا
 بذراع الادمي وهو شبه ان تقريرا فيبسط الذراع في كل من الطول
 والعرض والعمق من جنس الكسر وهو الربع فحمله كل واحد منهما من
 من ذلك خمسة ارباع ويعبر عنها باذرع قصيرة طول كل واحد منها
 ربع ذراع بذراع اليد فتضرب خمسة في خمسة فخمسة وعشرين والاصل
 في خمسة مائة وخمسة وعشرين وكل ذراع يسع اربعة ارطال

فالجملته خمسائة رطل ونحو المدور كغم البئر ذراعان طولاً اي عمقا بذراع النجا
ومو ذراع وربع بذراع الادمي فمما به ذراعان ونصف وذراع اي
بذراع الادمي عرضاً من اي جهة فرضته واذا كان العرض ذراعاً فالجملته ثلاثه
اذرع وربع لان محيط كل دائرة ثلاثه امثال عرضها وسبع مثله فلو كان عرض
دائرة سبعة اذرع وجب ان يكون محيطها اثنين وعشرين ذراعاً قسماً
كلامه العرض والطول والعق ارباعاً لوجوه مخرج الربع في مقدار القاتنين
في المربع الذي جعلوه اصلاً فاسوا عليه سائر الاشكال ويعبر عن تلك الارباع
بذرع قصيرة فيكونه العق عشرة اذرع والعرض اربعة اذرع واذا كان العرض
اربعة اذرع كان المحيط اثني عشر واربعه اسباع فتضرب نصف العرض في نصف
المحيط فيكون الخارج اثني عشر واربعه اسباع وانما فعلوا ذلك وان لم يقد
شيئاً لانه من قواعد علماء المساحة ثم تضرب ما ذكرنا من عشرة العق يكون الخارج
مائة وخمسة وعشرين وخمسة اسباع لانه حاصل ضرب اثني عشر في عشرة بمائة
وعشرين وحاصل ضرب اربعة اسباع في عشرة اربعون سباعاً خمسة
وثلاثون خمسة وخمسة ولا يضر زيادة اسباع وفي المثلث وهو ما لثلاثة
ابعاد متساوية ذراع ونصف طولاً وعرضاً وذراعاً عمقا بذراع الادمي
فتكسر ذلك من جنس المربع يكونه كل من الطول والعرض ستة اذرع والعق
ثمانية ثم تضرب ستة الطول في ستة العرض يخرج ستة وثلاثون تاخذ ثلثها
وعشرة وخمسة عشر وثلاثة اقسام لان ثلث الثلاثين عشرة وعشرة وثلاثة
وثلث ستة اثنان وعشرة مائة اشر بثلاثة اقسام فالجملته ما ذكرنا ضرب
في العق وهو ثمانية خمسة عشر فيها بمائة وعشرين ذراعاً وثلاثة اقسام
فيها باربعة وعشرين خمساً فجلته الى حاصل ضرب مائة وخمسة وعشرون
ذراعاً الاضواء وموقدر التقريب **قوله** لو كان الموضع المربع طولاً
ذراعان ونصف وعرضه وعظمه كذلك يتبادر الى الذهن ان ذراعاً ربع قتال
لانه ضعف مقدار القاتنين وهو خطأ والصواب انه ستة عشر قلته وذلك
لانك تبسط كلامه الطول ومقابلية عشرة اذرع وتضرب عشرة الطول
في عشرة العرض بمائة والحاصل في عشرة العق بالف كل مائتين وخمسين
باربع قتال فالجملته ما ذكرنا **واعلم** ان المصداق دعوتين الاولى يكون

القلتين

القلتين خمساً مائة رطل والثانية كونه ذلك تقريباً اي على الاصح فيها كما
بذلك بعضهم ومقابلته في الاولى نجا الف وقيل ستمائة وفي الثانية ان
ذلك تحديداً لا تقريب واستدل انه على كل من الدعوتين على الف والنشر
المرتب فاستدل على الاولى بروايتين مع الضميمة التي ذكرها بقوله طوله
والواحدة منها انه وعلى الثانية بقوله وانما كانت الخمسة الحجة واما
الاستدلال على الحكم وموعدم التنجيس في اصل من ذلك غير مقصود واما
قوله وفي الحكم عدم التنجيس في اصل من ذلك غير مقصود واما قوله وفي
رواية فانه لا يتجس فالتقصدها التقدير وخير فافسده بالوارد فاشار
بذلك الى ان المراد بالحمل الحمل المعنوي كقولهم فلان لا يحمل الضيم قالوا
قوله ولا يقيم على ضيم براديه **قوله** الا الاذ لان غير اكي والوتد
قوله هذا على الخسف اي الذي مربوط برشته وهي قطعة جبل بالية وذو اي
الوتد يشج فلا يبرئ له احد اي يدق راسه فلا يبرق له احد **قوله** بعد ادي
نسبه لبغداد بد النعميلتين او باسما الى الاولى واعمال الثانية او بابدال
اكثر في الاخير نونا مع بقا الاول او بابدالها مما يقال بفقدان ومقدان
ونذكر ويونث بارجاع الضمير واسم الاشارة عليها مذكرة او مؤنثة
ومعناها بالعربية عطية الصنم وقيل بستان الصنم وكذا كره العلماء
تسميتها بذلك ويقال لها مدينة السلام لتسميتها بمكة الدجلة نهر
السلام اي اسمه وذكر الغزالي كرامته سكنها واستجاب الغزالي منها
قوله تقريباً تميز محول عن المضاف الذين هو النجر والمصدغ عن اسم المفعول
والاضافة على معنى من اي تقريباً جسمانية اي تقريباً من اي ما يقرب منها
قوله فلا يتجس بالتحتية اي الماء القلتان واعاد ذلك وان علم من
قوله فانه مطهر توطئة للاستدلال بعده **قوله** وفي رواية اذ بلغ الماء
قلتين تمام لم يتنجس شيء كافي شرح الروض **قوله** اي يدفع النجس النجس
الرفع اقوى من الرفع غالباً بدليل ان الماء القليل الوارد برفع الحدث والنجس
ولا يدفعهما لو وردا عليه وايضا فالرفع ازالة موجبه والرفع المنع
قبل النزول ولذا ليس لمن دعي برفع ما وقع جعل ظهور كفيه الى السماء

وفي هذين البيتين من انواع البديع التقسيم وهو
ذكر متعدد ثم اضافته الى الكل البديع على التقسيم وهذا
خارج عن النظم والاشعار لانه ذكر متعدد على التقسيم
او لا جال له ذكره فاعلموا ان هذا المقعد الى ما هو
الاسم مع بردها لكل واحد من هذه المقعد الى ما هو
وفي البيتين ذكر العبد والوتد ثم اضاف الى البيتين
مع الخسف والى ان في البيتين على التقدير وقد استعمل
السعد في موطئه واحداً عنهما بطول والغير في راجع
الى المستثنى منه المقدار العام اهو محذور

التراب كما تقدم في الماء لان هذا الاصطلاح لم يذكره اغلب الفقهاء في
التراب ولزعم الغزالي في وجيزه بالتراب المطبق **قوله** ما استعمل في فرض
التييم والتستعمل فيه ما بقي بعضو التيم او تناثر منه او غسلاش نحو الكلب
كما مر فاذا استعمل في ذلك لم يجز استعماله ثانيا على المقدم بخلاف حجر الاستنجاء
اذا غسل وجف فانه يجوز استعماله ثانيا وكذا الدواء اذا دغ به والفرق
ان الدغ من باب الاحالة والحجر ليس دافعا ولا مبيحا بل مخفف ولا كذلك
التراب فيهما ويرد على تعريف الطاهر بما ذكره التراب المستعمل في غسلاش
المغلظ اذا لم يظهر المحل مثله فانه يصدق عليه ان استعماله في فرض فكا عليه
ان يزيد ولم يجس **واعلم** ان قوله ما استعمل في فرض مختر القيد الاول في
تعريف المطهر وقوله او اخلط بطاهر احد شي مختر القيد الثاني والقسم الثالث
شقة الشا مفهوم قوله ولم يخلط بشي فيه تفصيل **قوله** او ما
اخلط بطاهر اي ولو قليلا بالنسبة للتيم حيث كان يلصق بالعضو كدقيق
لا يخلو اما بالنسبة لفسل نجاسة نحو الكلب فلا يضر الا اخلط الكثير الموشى
التغير سواء كان يلصق بالعضو ام لا والفرق ان القصد من التراب في التيم
وصوله الى العضو والخلط مانع منه وفي غسل النجاسة ما يكدر الماء واخلط
ليس مانعا منه **قوله** فهو مطهر اي بالنسبة للتيم مطلقا وفي غسلاش نحو الكلب
يشترط ان لا يتغير الماء عند مزجه به فلا يستدرك بالنسبة لكل منهما واكاصل
ان كل تراب كفي في التيم كفي في غسلاش نحو الكلب الا المختلط بنحوخل اذا غير
الماء تغيرا كثيرا فانه اذا جف كفي في التيم حيث كان له غبار وان بقيت اوصاف
الخليط ولا يجز في غسلاش نحو الكلب وكل تراب كفي في غسلاش نحو الكلب
كفي في التيم الا المختلط به نحو دقيق مما يلصق بالعضو **قوله** واما نجس
اي متنجس ولو عبر به كانه اولى **قوله** اخلط به نجس لم يقل نجس كالماء
اما اكتفاء بما مر اذ من المعالم ان النجاسة غير المنجسة كالتي لا يدركها طرف
لا تجس التراب باصايتها له واما لان الماء لما كان له قوة الدفع نظر الى
ما يتصل به وفرق فيه بين النجس بنفسه والمنجس بغيره بخلاف التراب
فان ما يتصل به ينجسه فورا واشعر قوله اخلط انه لا بد في الحكم بالتنجيس
من اقتران النجاسة بالتراب بحيث لا يمكن تمييزها كتراب مقبرة نبشت

وتراب جعل في بول ثم جف واخلط به روث تفتت ولانه لا يشترط مع ذلك
حصول رطوبة من احد الجانبين وهو كذلك ويتعذر تح تطهيره اما اذا لم يحصل
اقتران جانب امك ففصله من النجس فهو طاهر ما لم تمسه النجاسة مع رطوبة من
احد الجانبين والا فهو متنجس ويصح التيم بما على ظهره نحو كلب او خنزير حيث
لم يعلم اتصاله برطبا ومقبرة لم يعلم نبش ما بخلاف المنبوشة كما مر **قوله**
والدابع لم يقل المطهر كل قبله وبعد لان شأن المطهر ان يكون طاهرا وليس
الدابع كذلك **قوله** وقد مر **قوله** اي شي والذين في امانته موصوفة او
موصولة والمادة شي له خوافة ولذغ في اللسان كقشور الدمانه فخرج التراب
والملح والمشمس فلا يكتفي في الدغ لعدم الخرافة واسناد الترع اليه مجاز
عقلي من الاستدلال الى الالزام اذ النازع حقيقة هو الشخص ولم يعبر في المصدر
بان يقول والدغ ترع لعدم صحة الاخبار به عن الدابع الذي هو غير المتناول
اي ذو ترع ولاشارة الى انه لا يشترط الفعل بل يحصل بنحو القا الريح للدابع
على المدبوع او بالعكس والدابع قسما مطهر ونجس واما الطاهر فقط
وهو ما لا يترع الفضلاش من الاعيان الطاهرة فلا بعد من اقسامه لانه ليس
دابع اخلط لما فهم بعضهم والاول ينقسم الى مكروه كدابع المكان المغصوب
على اهله قياسا على ماء وترابه وجامده وحرام كالذابع المغصوب كالماء
والتراب **قوله** فضلاش الجلد كدم وعصب ودمن وقوله وعفونة
بالنصب عطف على فضلاش اي نذنه وفيه نظر لان العفونة لم توجد الا في
المستقبل اذا ترك بلادغ فكيف تبصف الدابع بكونه يزرعها الا ان
يقال المعنى انه يترتب عليه عدم وجودها فنسبة الترع اليها تجوز وفعل
النتن نشن كسهل وظرف فمصدره القياسي ثنائ وثنونة قال في
اخلاصة **قوله** ففولة فعالة لفعلا واما ثنائ فهو مصدر سماعي وفعل
العفونة عفن بكسر الفاء من باب طرب فقياس مصدره عفنا كطربا
واما عفونة فهو مصدر سماعي **قوله** بحيث لو تقع النجاسة تقييد
والمراد بحيث لو تقع نقعا على العادة بانه يكون قليلا لم يعد اليه النتن
فلا ينافي انه اذا يقع نقعا كثيرا اعاد اليه النتن لان الاشياء الصلبة
تحل بواسطة كثرة مكثها في الماء وضابط القلة والكثرة العرف

قوله بالمثلثة والموحدة ظاهرا ان معانيها واحد وليس كذلك بل هو
 بالمثلثة نبت طيب الرائحة قر الطعم وبالموحدة جوهر ابي حجر شبه الزاج و
 القرظ ثم السنت **قوله** كذرق طير بالذال والزاي المعجمين وباب ضرب ونصر
 كما في المختار **قوله** فيجمل جواب عما يقال ان كلاما مخالف لكلام الاصحاب
قوله يحيل اي ينقل من طبع اللحم الى طبع الثياب اي حقيقة **قوله** فيحصل
 اي الدافع وكذا ضمير مقصوده اي المقصود منه وهو الاحالة المذكورة او نزاع
 الفضلات فالاضافة على معنى من **قوله** والاصل فيما ذكر اي الدليل على ان
 الدافع يطهر ويلزم الاستدلال على جواز الدافع بالنجس لاطلاق قوله اذا
 دافع الاما ب كسر الهمزة وهو الجلد قبل دفعه كما يدل له الحديث سواء كان
 جلد شاة او فرس او حمار ويستثنى منه جلد الكلب والخنزير لدليل اخر وقيل هو
 الجلد مطلقا وان دافع **قوله** ميمونه هي زوجته صلى الله عليه وسلم وعبارة
 الاصل شاة ميتة فلعل ما هنا رواية **قوله** لو احتمل ان يكون للعرض بمعنى
 الاوان تكون للتخصيص بمعنى هلا كما يدل له الرواية الاخرى وهي هلا اخذتم
 اهابها فدفعتموه الخ وان تكون للشرط وجوابها محذوف اي لو اخذتم ذلك
 لكان اولي مما فعلتموه **قوله** ميتة بتخفيف الياء وتشديد هاء فيما مان بالفعل
 اما من لم يميت وهو قابل للموت فيقال فيه ميت بالتشديد لا غير قال تعالى
 ميت وانهم ميتون **قوله** يطهرها على حذف مضاف اي يطهر جلد ما يخرج
 به الشعر والعظم لعدم تاثيرها بالدافع نعم بعضه قليل الشعر عرفا والمراد يطهرها
 طهارة كاملة لا تحتاج بعدها الى غسل لان المدبوع ولو بطاهر يصير كسوب
 متنجس لا احتلاط بالادوية النجسة او التي تنجس به فلا ينافي ان مجرد
 الدافع كاف في الطهارة بدون ضم الماء ويحتمل ان ذكر الماء لان الدافع لا يصل
 للجسد الا به واتي بالحديث الثاني بعد الاول لان فيه النص على الدافع ولو قدمه
 عليه ليكون ذكر الحديث الاول بعده لدفع توهم اختصاصه كما في **قوله**
 وقيل يدري جلد الشاة ماني معناه من جلد غيره ما او بالقرظ ماني معناه مكل
 حريف ينزع الفضلات **قوله** المطهر لم يقل مثله في الدافع لما في **قوله** الخمر
 اي المسكر ولو نبذ على المعتمد وسواء كان مخمرا وهو ما عصار لا بقصد الخمر
 ام لا وهو ما عصار بقصد ما وهذا التفصيل في حق المسلم امان في حق الكافر فهو

مخز مطلقا

مخز مطلقا **قوله** بلا مصاحبة عين اي بلا دوام عينه الى التخلل بان لم توجد
 عينه اصلا او وجدت ونزع قبل التخلل ومفهومه انها لو دامت الى
 التخلل فانها تقود عليه بالتخلل بالتجسس سواء اثرت فيه ام لا كبصل او خنز
 حار وحصاة وسواء تخلل منها شيء ام لا والمراد بلا مصاحبة عين طاهرة
 غير معفونة اما النجسة فلا يشترط فيها المصاحبة بل مجرد وجودها
 كاف في التجسس كما سيذكره واما المعفونة فكما قيل من بزر الغيب
 او غايبه فلا يضر لانه يشق الاحتراز عنه وتقييد العيز بالطاهرة يندفع
 ان قوله الا في وان نزع قبل التخلل فيه تكرار لتقدم العين التي لم تنزع في
 عموم قوله بلا مصاحبة عين ووجه الدفع ان ذلك مبيح على ان المراد بالعيز هنا
 ما يشمل النجسة وليس كذلك كما علمت **قوله** لمفهوم خبر مسلم في هذا الاستدلال
 نظر لانه مفهوم مخالفة وشرط العمل به ان لا يكون ذكر لسؤال سائل فكان الاول
 ان يستدل بالاجماع او بحديث كل مسكر فمرد كل خبر حرام **قوله** اتخذ الخمر تباين
 اي تعالج حتى تصير خلا فتطهر ومفهومه انها اذا لم تعالج بان انقلبت نجفها
 فانها تطهر لا يقال مقتضى الحديث منع نقلها من شمس الى ظل وعكس لما فيه
 من المعالجة لانا نقول المراد المعالجة بوضع شيء فيها ونحوه مما يؤثر في التخلل
 لا بالنقل المذكور لان تاثيره في التخلل بعيد **قوله** هذا اي كونه التخلل مطهرا
واعلم ان كلمة هذا يوتي بها للفصل بين كلامين متعلقين بشي واحد بينهما
 اختلاف بوجه كما هنا اذ المعنى هذا الذي تقدم في شمول اطلاق انقلاب
 الخمر خلا لما اذا وقع فيها عين نجسة خذه لا على اطلاقه بل على انه مقيد بما اذا لم
 يقع فيها ما ذكر فمفهومه اسفعل بفعل محذوف وهو خذ افادة الشوبين **قوله**
 عين نجسة وكذا الطاهرة ان تخلل منها شيء قبل نزعها فانه نزع قبل ذلك
 لم يؤثر والحاصل ان العين اذا كانت نجسة ضررت مطلقا بتخلل منها شيء ام لا
 نزع قبل التخلل ام لا وان كانت طاهرة فان وقعت بعد التخلل لم يضر مطلقا
 وان وقعت قبله فان دامت الى التخلل ضر مطلقا وان نزع قبله فان لم تخلل
 منها شيء لم يضر والا ضر ولا يضر صب بعض الخمر في بعض وان اختلف نوعه
 اوجب او كان في احدهما ماء كنبند تمر على غيب لان الماء من ضرورته ويطهر
 مع دون الملاقي له تبعاً وكذا ما يكون مما فوقه ان كان تلوثة من غلبا نه نجف

فان فار فارتفع ثم عاد فان كان بجيلة كخو نقل لم يطهر ويتنجس الخمر ايضا
لما قائله نعم ان صب عليه قبل تخلله وقبل الجفاف ايضا على المعتمد خرو ووصل الى ما
تلوث ثم تخلل ظهر الكل **قوله** ان لم يقع فيها اي الخمر لانها موشة وقد تذكر على
ضعف وقد يقال فيها حرمة بالآء على لغة قليلة وهذا شرط ثان اي سواء
صاحبها العين النجسة الى التخلل ام لا كما مر وقوله فان يجب تخليلها عين
طاهرة مفهوم الشرط الاول وقوله او وقع الخمر مفهوم الثاني وقوله وان لم توث
فيه اي التخلل اي سواء اشرت فيه كالوصل والخمر الحارين ام لا كحصاة **قوله** لم يكن
مطهر اجواب الشرط والضمير للتخلل وفي نسخة لم يكن طاهرا فالضمير للتخلل **قوله**
وان نزعته اي العين النجسة اي سواء نزعته قبل التخلل ام لا كما تقدم
فالغاية صحيحة ولو اخلط عصير نخل مغلوب ضرر لانه لقلته النخل فيه فنجس
فتنجس به بعد تخلله او نخل غالب لم يضر لان الاصل والطاهر عدم التنجس
فان كانا متساويين سئل عدل هل يغلب النخل على العصير فيتخلل منه غير نجس
او عكسه فان حكم شيء عمل به فان لم يوجد عدل وتخير حكم بالتخييس على
المعتمد لان الاصل ان العصير لا يتخلل الا بعد نجسه **قوله** والطهارة انما تقدم
ان هذا محط الترجمة بقوله كتاب الطهارة فما تقدم من الطهارة والتراب والاب
والتخلل وسابقتها والمذكور هنا من الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة
مقاصدها واما الاواني والاجتهاد فيها وسيلتان للوسيلة والتحيف من
جملة اسباب الغسل فهو داخل فيه وانما افردته لكثرة احكامه والمراد
بالوسائل المقدمات والالات **قوله** بالمطهر اشارة على حذف مضاف اي
بمجموعها او اشارة بمقابلة الجمع بالجمع فقط في القسمة احاد لان الطهارة انما
تجتمع في واحد منها اذ الوضوء والغسل اما بالماء فقط او مكمل بالتراب بعد
التيمم بالتراب فقط وازالة النجاسة اما بالماء فقط او به وبالتراب او لا
بواحد منها المشارة اليه بقوله بالمعنى الشامل للحالة وادخل هذا في الازالة
فيه تجوز باب **الوضوء** اي موجباته وفروضه
وسننه ومكروهاته وشروطه والكلام عليه مختصر في خمسة اطراف ترك في المتن
اولها وذكره في الشرح وقدم الوضوء على الغسل لانه كالجزء منه واخر التيمم
عنها لانه بدل عنها واخر الازالة النجاسة عن التيمم لعدم اجماعه عن ازالته

وكان الاربعة

وكان الاربعة تقديما عليها لان ازالته شرط في صحته وقدم الوضوء على
موجبه وهو الحديث وعكس في الغسل لان الوضوء قد يجب من غير تقدم حديث
ولو في صورة نادرة كما اذا ولد ولم يصدر منه حديث واراد ان يطوف به فيجب
عليه ان يوضئه ولا كذلك الغسل وهو الشرايع القديمة وهل كان للانبيا
فقط او لهم ولاهم خلاف والخاص بهذه الامة الغرة والتجمل ثم انما كانا
اسمين لما زاد على الواجب فلا اختصاص ظاهر او للوجوب فقط فالحق من هذه
الامة النور المبرور على ذلك في الاخرة كما يدل له الحديث والصحيح انه معقول العين
لان الصلاة مناجاة للرب فطلب التنظيف لها وانما اكتفى بمسح الراس لانه
غالب فخفف فيه فاندفع ما قيل من انه تعبد لان فيه مسحا ولا تنظيف فيه
ويصح قبل الاستنجاء بخلاف التيمم وحول خاص بالاعضاء الاربعة وانما امتنع
مسح المصحف بيده مثلا اذ اوضاها فقط لان ابا حنيفة ذلك مشروط بحصول
الطهارة الكاملة ولم توجد نعم لانه ليس المصحف بعد الوضوء وقبل الاستنجاء
قوله هو اي شرعا الفعل كما يستفاد من تعريف الطهارة انما ملته بانها
فعل ما يستباح به الصلاة اما لغة فهو غسل بعض الاعضاء اي بعض كان
سواء كانه بنيت ام لا اخذ من الوضوء وهي التحن والنظافة سمي به الفعل
المعروف لان المصلي لتكرار تنظفه به يصير وضئي النظا والباطن **قوله**
وهو اي الفعل المسمى بالوضوء والمراد بالفعل ما يشمل فعل القلب كالنية
ولا ينافي ذلك قوله بعد مفتحا بنيت لان الشيء قد يفتح بجزئية **قوله** استعمال الماء
اي الغسل والمسح والمراد باستعماله وصوله للاعضاء ولو بغير فعل كما لو وقف
في المطر فوصل الماء الى اعضائه وانما عبر بذلك نظرا للاغلب وقوله
في اعضائه مخصوصة اي وهي الاربعة وكان عليه ان يزيد على وجه مخصوص
ليدخل الترتيب وقد يقال انه داخل في قوله مخصوصة بان يراد خصوصها
اي تعيينها من حيث ذاتها اي كونها اربعة او صفها اي ما يتعلق بها
وهو تقديم بعضها على بعض فيدخل ما ذكر وقوله مفتحا بفتح التا حال
من استعماله او بكسر ها حال من فاعل المصدر المحذوف اي ان يستعمل
الشخص حال كونه مفتحا ذلك الاستعمال بنيت **قوله** ما يتوضأ به بالنيا
للمجهول اي يعد ويهيئ لذلك كالماء الذي في الفساق او الاباريق فلا يشمل

اي يوضئ
او

ماء البحر والنهر وقيل باليحيى بالوضوء في مثل ذلك **قوله** وقيل بضمها فيما
هو ضعفاً ونقل بعضهم عكس الأول وهذه اللغات جارية في كل ما كان
على وزن فعول كطهور وسجور ونحوه وفطور فيقال هي بالضم اسم للفعل
وبفتحها اسم للعين وقيل **قوله** والأصل فيه أي في تقرير وجوبه أي
الرأي المقرر لا ليل وجوبه وهو فعله صلى الله عليه وسلم وإنما لم تكن الآية
دليلاً للأصل الوجوب لأنها مدنية والوضوء فرض يمكنه مع الصلاة ليلة
الأسراء قبل الهجرة بسنة وإنما ذكر الآية لبقائها على الدوام بخلاف فعله صلى
الله عليه وسلم وفائدة نزولها بعد نبوت الوضوء بفعله صلى الله عليه وسلم
التقرير والتثبيت كما علمت لأنه لما كان الوضوء عبادة مستقلة بل تابعا
لغيره وهو الصلاة احتل أن يتسأل على الأمانة في رعاية شروطه وأركانها وإدائه
لطول العهد بمنزلة صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية الباقية على الدوام ولأنه إذا
ورد به النص تاتي فيه اختلاف العلماء الذي هو حجة فالنبي صلى الله عليه وسلم والعامة
كانوا قبل نزول الآية يصلون بوضوء ولم يفهم نزولها إلا بيان حكم التيمم وتلاوة
حكم الوضوء **واعلم** أن الآية المذكورة دلت على سبعة أصول كلها مشيئة
طهارات للوضوء والفعل ومطهران الماء والتراب وحكمان للمسح والفعل
وموجبان لحدث الجنابة وسببان للمرض والسفر وكنايتان للغايطة والملازمة
لأن الأول في الأصل اسم للمكان المطهرين يريد به في الآية الحج مجازاً والثاني
المراد به المسح للمعاذلة من الجنابيين فالمراد بالكنائية ما قابل الصريح لا المصطلح
عليهما وكما متان التطهير من الذنوب وإتمام النعمة بموته شهيدياً كحديث
من دأب على الوضوء مات شهيداً وفيها تقديم وتأخير والأصل إذا أقمتم من
النوم محضين أو جاء أحدكم من الغايطة أو لاستتم النساء فاغسلوا وجوههم
التي وأشار الله للمخدوف فيما يأتي بقوله محضين وقدم الجلال للمخدوف بقوله وأنتم
محدثون وما فعله الله أو التي في الأصل في الحال الأفراد **قوله** لا يقبل أي قبولاً
لا قبول كمال لأنه لا يعزل إليه الأبدليل **قوله** بغير طهور بضم الطاء
أشهر من فتحها أي تطهير وكان الأولى بالاستدلال بحديث الصحيحين
لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ لأنه أقوى وأصرح
قوله وموجباً أي سبباً لحدث مع القيام إلى الصلاة وقيل القيام فقط

وقيل وهو

وقيل وهو الأصح المحدث فقط بمعنى أنه متى فعله وقع واجباً سواء
دخل وقت الصلاة أم لا والقيام إلى الصلاة شرط في فوريتها والانقطاع
شرط في صحتها فلا بد منه على كل من لا قول ولم يقل أحد بأنه موجب للانقطاع
كما في نظيره الغسل من الحيض والنفاس والفرق طول زمانها بخلاف الوضوء
ولذا لم يقل به أيضاً في الغسل من الأنزال وعلم من تضييقه بالقيام إلى الصلاة
فقط لأنه لا يتضيق بضيق الوقت وإنما ساء بتأخيرها والمراد بالقيام إرادته
ولو حكمها ليشمل ما إذا دخل الوقت ولم يرد فعلها فإنه يجب عليه الوضوء
لتحقق موجبه فإن الشارع بدخوله طلب منه أداءها مع ما تتوقف صحتها
عليه فنزل طلب الشارع والتزامه من نزول القيام حتى لو لم يصل عقيب غفوتين
عقاباً على ترك الوضوء وانجر على ترك الصلاة والمراد بطلب الشارع ما ذكر
طلبه على سبيل التحجير فإن الواجب بدخول الوقت أحد من أفعال أو
الغزم عليه في الوقت والمراد بالقيام للصلاة المباشرة الاشتغال بها وأدائها
على أي وجه كان من قيام أو قعود أو اضطجاع أو استلقاء وكذا يقال في
الآية **قوله** أو نحو ما كنت مصحف وطواف وسجدة تلاوة أو شكر **قوله**
وهو أي الوضوء من حيث هو قسمان فلا يقال أنه تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره
وإن فيه الإخبار عن المفرد بالمشيئة **قوله** فرض على المحدث أي حدثاً أصغر
لأنه المراد عند الإطلاق غالباً وموئيد رجح في الأكبر على المعتد وإن نفاه
فلا يجب الوضوء والمراد الفرض ولو صورة أو ما لا يصح نحو الصلاة الآتية
ليشمل وضوء الصبي للمطواف ولا خصوص الواجب حقيقة وبالحدث
المحدث ولو حكمها ليشمل من ولد ولم يحدث وأراد وليه أن يوضئه
للمطواف **قوله** وسنة أي مسنون ولو لم يمسح الخف وسنة التجديد خاصة
بالوضوء دون الغسل والتيمم لأنه لم ينقل ولا يثبت وقوله التجديد باللام
في صحاح النسخ أي عند إرادته تجديد وفي بعض النسخ بالكاف
وهو لا يناسب قوله بعد ذلك غسل **قوله** بعد كل صلاة أي فرضاً
أو نفلاً أو نفلاً ولو ركعة واحدة إذا اقتصر عليها بالسجدة تلوادة
أو شكر لعدم صدق الصلاة عليها ولا طوافاً وإن كان ملحقاً بالصلاة
ولا خطبة جمعة لما ذكره وأما صلاة الجنازة فيسن التجديد بعد ما على المعتد

ثانيا وان كانت الجنبه الاولى من غير وطى اما المحرم كالزنا فلا يسقط وضوءه
والفرق بينه وبين الاكل المحرم كما تقدم ان حرمته ذاتية اي لذات الفعل
بخلاف الاكل فان حرمته عارضة كونه ملكا لغيره **قول** او المحدث اي حدثنا
اصغر **قول** للاتباع الخ لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا كان جوبا فآراد
ان ياكل وينام توشأ وضوءه للصلاة رواه مسلم **قول** ولا امر به الخ قال
عليه الصلاة والسلام اذا الى احكم اهلكه ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما
وضوءا رواه مسلم زاد البيهقي فانه انشط للعوداه عبد الله **قول** رواه اي
الدليل المذكور هو بالنسبة للاخير الامر والبقية الامر على التوزيع والاتباع
والمراد روى اللفظ الدال على المتبع وهو فعله صلى الله عليه وسلم **قول** وعند غضب
اي ولو لم يكن كان رأي حرمته تنهك وهو ثوران دم القلب عند ارادة الانتقام
وسببه محرم فانكره النفس ممن دونها بخلاف الحزن فانه ثوران عند محرم
ماكره ممن فوقها والاول يتحرك من داخل الجسد الى خارج بخلاف الثاني
ولذا يقتل دون الاول **قول** لو روى الامر به الخ قال عليه الصلاة والسلام
ان الغضب من الشيطان وان الشيطان من النار وانما تطفئ بالماء فاذا غضب
احكم فليتوضأ ومنه حكمة اصل المشروعية وهي لا تطرد فلا يضر تخلفها
فيما اذا كان الغضب لله تعالى **قول** وفي غيبته بكسر الغين المعجمة ولو كان متوضئا
وهي ذكر كراخاكر بما كرهه وان لم يكن فيه سوا كان في غيبته او حضوره
وهي في حق اهل العلم كبيرة دون غيرها بخلاف الغيبة فانها كبيرة مطلقة
وتجوز الغيبة في ستة مواضع نعلمها بعضهم في قوله
: القدح ليس بغيبته في ستة : متظلم ومعرف ومخذر
: ولمظهر فسقا واستغفروا : طلب الاعانة في ازالة منكر : اه
والايسين الوضوء في الصور المذكورة فمراد المص الغيبة المحرمة **قول** وكل كلام
قبيح عطف على ذلك ككذب وخبرية ونميمة وقذف وشهادة زور وعين
عموس **قول** تكفير الخطايا اي الصغائر لان الكبائر لا يكفر بها الا التوبة
او الحج المبرور فان لم يكن عليه شيء من الصغائر حسبت من الكبائر **قول**
ومن من ميت اي باي جزء كان وان لم ينقص الوضوء كالشعر والظفر
قول ومنه جملة اي قبله ليكون على طهارة وبعده لانه ربما احدث ثقله

من غير ان يشعر فقوله في الحديث ومن جملة ان راد او فرغ **قول** من غسل ميتا
اي فرغ من غسله ولو غصى به كشميد **قول** ولا يغزى باعطف على التجديد وذكر
الشم من ذلك عشرة وذكر فيما مر اثنين الكلام القبيح وحمل الميت وذكر في المتن
تسعة فاجملة احد عشر صور وقد اوصلها بعضهم الى عشرين اربعين
يتوضأ عند ارادة بعضها وعشرون وبعد فعل بعضها الاخر وهو العشرين
الباقية فمن لم يدخل فيما مر الذكر والسعي والوقوف بعرفة واقامته صلاة فصد
وجامته وقبي ومن خشي او لمس احد فرجيه ومس المنفتح تحت المعدة مع
افتتاح الاصلي وخروج شيء من المنفتح مطلقا في أي موضع كان ومس الامر
الحسن وكل لحم خروف وقهقهة مص للخلخاف في النقص بذلك ومس فرج
بهيمه ورفع اللصوق عند توافم الاندمال فراه لم يندمل والردة وقطع اللينة
بعد الفراغ با من الوضوء والبلوغ بالسبب فيس له الوضوء مع استحباب
الفعل ايضا وليس المراد انه يطلب استقلال دون الفعل لان حكمه الفصل
احتمال نزول المني من حيث لا يشعر ولهذا ينوي به رفع الجنبه وهذا لا يظهر
في الوضوء ولا يندب الوضوء للمس ثوب وصوم وعقد نكاح وخروج السفر
ولقاء قادم وزيارة والدو صدق وعيادة مريض وشييع جنازة ودخول
سوق وعلى نحو امير وكل محل طلب فيه الوضوء ولم يجد الماء ييمم بدلا عنه فاذة
بعض اثاره **قول** كقراءة قرآن اي ارادته وقوله وحديث اي سماعه
من الشيخ او قرأته عليه والمراد به غير الموضوع يقينا والمراد بالوضوء فيه
وفي نحوه كونه على طهارة لا تجديده لاني قراءة القران كما نقله عن الرملي
قول وروايته اي تحمله وروايته عن الشيخ بان عليه له **قول** ودرس علم
اي تعلم وتعليمه والمراد به العلم الشرعي من تفسير وحديث وفقه دون الالة
فلا يسكن لها الوضوء **قول** ودخول مسجد اي ولو مارا ولو جيب لان فيه
تحفيضا للحشر وفي الحديث من توضأ في بيته فاحسن الوضوء ثم اتى
المسجد فهو زاير منه وحتى على المزور ان يكبر زايره **قول** لغير جمعة افا عمر
خطبة الجمعة فلوها واجب **قول** وفروضه اي الوضوء بغيره واجب
والمندوب وبذلك يعلم ان الثاني لا بد فيه من نية معتبرة ولو نية الفرصية
لانه فرض في الجملة فان اراد الحقيقة لم يصح وانه لا يكفي فيه نية الاسباب

لان القصد هنا رفع الحدث الاصغر اما ليخفف حدثه الاكبر في صورة اجنب
 او ليحصل له حقيقة الطهارة فيكفر عنه في التكلم بكلام فيه اثم اوليه ترفع
 حدثه في الصورة التي جرى فيها خلاف بنقص الوضوء اوليه وادتا مله
 وتعظيمه في نحو القرآن والحديث والعلم ونحو الاذان والذكر وما تقر منه
 الفوائد المترتبة على نيته رفع الحدث يعلم الفرق بين ما هنا والاعتسال سنو
 حيث ينوي بها الاسباب لا رفع الحدث الا المجنون والمغمى عليه لان المقصود
 من امرها بالغسل رفع اجنبية المحتملة كما ان القصد من الوضوء في الصور المتقدمة
 ما بخلاف غسل غيرها فانه القصد منه التنظيف وقطع الروايج الكريهة لا رفع
 اجنبية لعدمها ويؤيد هذا الفرق استثناء هذين فقط وعدم عزق الوضوء
 كغيره فرضه فرارا مما اورد عليه من انه مفرد مضاف فلا يصح الاجزاء عنه بالجمع
 في قوله سنة وان اجب عنه بانه مفرد مضاف فصح ما ذكر **قوله** اي اركان
 التي يتركب لرفع ما يتوهم من ان المراد بالفرض ما لا بد منه في كل الشرط وغير
 في المتن بالفروض لا بالاركان عكس الصلاة لان الوضوء لما جاز تفرقي
 افعالها صار كل جزء منه مستقلا فلم يحصل في ما هيته تركيب بخلاف الصلاة
 فانه لما امتنع تفرق افعالها كانت حقيقة واحدة مركبة من اجزاء غير مستقلة
 فناسب التعبير عن اجزائها بالاركان التي لا يعجزها الا اجزاء الماهية التي تشترط
 اجتماعها وعدم تفرقها **قوله** سنة في حق السليم وغيره وما اعتبر زيادته
 في حق الثاني فشرطه لا اركان والسنة المذكورة اربعة منها بنص الكتاب
 وواحد بالسنة وممولى السنة وواحد بهما وممولى الترتيب ووجه دلالة الكتاب
 عليه حيث ان العرب لا تتركب تفرق المنجاس الا لثبته كما سياتي **قوله**
 السنة ويتعلق بها سبعة احكام نظمها بعضهم في قوله
 حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن
 فحقيقتهما لغة القصد وشرعا قصد الشيء مقربا بفعله فان تراخي عنه في ذلك
 القصد عن الماهية وحكمها الوجوب ومحلها القلب والمقصود منها تمييز
 العبادة عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة وللستر اخذ اخري وتتميز
 رتبتهما كالصلاة تكون فرضا تارة ونظرا اخري وشرطها اسلام الناوي
 وتمييزه وعلمه بالمنوي وعدم اتيانه بما ينافيها بان يستعجبها حكما

وان لا تكون

وان لا تكون معلقة فان قال ان شاء الله تعالى فان قصد التعليق او اطلق
 لم يصح او التبرك صحت ووقتها اول العبادات الا في الصوم لعسر مراقبة
 الفجر وتطبيق النية عليه وكيفيتها تختلف بحسب الابواب فينوي هنا
 رفع الحدث وفي الصلاة فرض الصلاة مثلا وهكذا **قوله** كان ينوي
 رفع الحدث او التطهير عنه محلها في السليم غير المجرد اما صاحب الضرورة
 فلا تكفيه نيته رفع الحدث نعم ان نوي بالحدث المنع من الصلاة ويرفعه
 رفعها خاصا بالنسبة لفرضه ونوافل جاز لان نوي الواقع فينوي الاستباحة
 او غيرها وحكم نيته بالنسبة لا يستبيح منه الصلاة حكم نيته المتيقن فان
 نوي استباحة فرض استباحة والا فلا واما المجرد فتقدم انه يمتنع عليه
 نيته الرفع والاستباحة وكذا الطهارة للصلاة كما قاله الشوري والزي
 الحديث للعبد الذي يني اس الحدث الذي على الناوي ثم ان يريد به الامر الاعتباري
 او المنع من الصلاة فظاهر وان يريد به السبب قدر مضاف اي رفع حكمه
 وهو حرمة نحو الصلاة لانفسه لان الواقع لا يرفع ولو نوي رفع بعض الاحداث
 اي الاسباب صح وان بقي باقيها كما لو نوي ان يصل بوضوءه الظهر مثلا
 ولا يصل بغيره بخلاف ما لو نوي رفع بعض احداث اي السبب بالنسبة
 لصلاة واحدة دون غيرها كان قال نويت رفع الحدث بالنسبة لصلاة
 الظهر ولا ارفعه بالنسبة لصلاة العصر فانه لا يصح وضوءه لتلاعبه
 ولان حدثه لا يتجزأ فاذا ابقى بعضه بقي كله كما لو قال نويت رفع نصف حدث
 النوم فقط ولفظ عنه في قوله والتطهير عنه قيد فلولم يات به لم يرفع نيته
قوله او استباحتها اي الصلاة وان لم يمكن فعلها به كصلاة العبد
 وهو في رجب مالم يوصله الان والالم يصح لتلاعبه ومثل ذلك ما لو نوي
 استباحة مفتقر الى وضوءه ولو نحو من مصحف ولو لم يمكن فعله به كالطواف
 في حق بعيد المكان كصلاة يقيده بفعله حالا والالم يصح لتلاعبه وان كان
 مقتضى تقليل الصلوة بان نيته ما يتوقف عليه وان لم يمكن فعله متضمنة
 لنيته رفع الحدث عدم الفرق بين ان يقيده بفعله حالا ولا لانه ذكر مقصوده
 ويؤخذ من تقليل عدم الصلوة بالتلاعب انه لو كان من المتصرفين بحيث
 يقدر على الوصول الى مكانه في الوقت الذي عينه الصلوة والموطن عاجزا

باب

وقت النية ثم عرضت له القدرة اما بان صار متصرفا او اتفق له منه يوصله
الى مكته في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لفساد النية عند الاتيان بها
وما وقع فاسدا لا يتقلب صحيحا وتكفي هذه النية عند الاتيان بها المطلقة
وان لم يخطر بباله شيء من مفرداته وكون نية ح تصدق بواحد منهم مما
يفتقر له لا يضر لانه مع ذلك متضمن لنية رفع الحرج ومثل ذلك النية باربعة
امثلة ومثاها ما لو قال نويت الطهارة الوجبة او فرض الوضوء او اداءه او
الوضوء المفروض وتدخل السنن تبعاعند اتيان بهن النية فلا يحتاج الى
ان يزيد وسننه كما قاله ابن حجر **قوله** وانما لكل امرئ ما نوى فائدة بعد ما قبله
الاشارة الى اشتراط تعيين المنوي فلو كان على الشخص صلاة فائنة مثلا لم يكف
ان ينوي الصلاة الفائنة بل يشترط ان يعينها من ظهر او عصر مثلا فلو لا
ذلك لاقتضى ما قبله عدم اشتراط التعيين **قوله** ويجب قرنها باول غسل النحر
في العبارة قلب اي غسل اول جزء لان الواجب مقارنتها للفعل وسواء
كان الاول من علي الوجه او اسفله وانما وجب قرنها بذلك ليعتد بالمفسول فلا
يجب اعادته لانه ياتم تركها عند اوله فلو غسل جزءا بلا نية وجب اعادته
وهذا في سليم الوجه اما عليه بان عمته العلة ولا جبرة عليه فينوي عند غسل
اليده وهكذا فان كان عليه جبرة نور عند مسحها قبل غسل صحيح اعضائه
فتغيرهم بالغسل جري على الغالب او مرادهم ما يشمله وبذلك يجري هذا
التفصيل في بقية الاعضاء وانما اكتفي هنا بقرن النية بجزء ولم يكف بقرنها
ببعض التكبير لان بعض الغسل يسمي غسلا ولا كذلك بعض التكبير ومن الوجه
بالن كشيء اللحية فيكفي قرن النية به وكذا الشعر الخارج عن حده لا خوله في حد
الوجه اي ضابطه وهو ما تقع به الموا جهة بخلاف جانب الراس فلا يكفي قرن
النية به وان وجب غسله تبعاً **قوله** ليشاب عليها ظاهره انه لو لم يقرنها
بذلك لم يحصل له ثواب مع حصول السنة بمعنى سقوط الطلب وليس كذلك
فكأنه الاولي ان يقول لتحصل السنة وقوله فان عزيت مقابل شيء محذوف
تقديره هذا ان بقيت وقوله لم يصح اي الوضوء لخلوه عن النية **قوله** قبل
غسل الوجه اي غسل شيء منه ولم يتحضرها معه وقوله نعم ان الغسل استدارك
على قوله فان عزيت واحكامه لان الكلام هنا في ثلاث مقامات الاول

في الاكتفاء بالنية الثاني في فوات ثواب المضمضة والاستنشاق الثالث
في وجوب اعادته غسل ذلك الجزء فتكفي النية مطلقا لمقارنتها للفعل جزء من
الوجه وقوت المضمضة والاستنشاق مطلقا لان تقديمهما مستحق للاستحباب
ولا يجب اعادته الجزء ان غسله بنية الوجه فقط اما اذا غسله بنية المضمضة
والاستنشاق او بنية مع الوجه او اطلق فتجب اعادته على معتد **ع ش**
في الثانية خلافا للشويعي لوجوب الصارف ولو حكما فعلم انه متى اتى بنية
معتبرة من نيات الوضوء عند المضمضة والاستنشاق فوات ثوابهما فالحاصل
ان ياخذ الماء بانيته حتى لا يغسل معها شيء من الوجه او ياتي عند غسل
الكفين والمضمضة والاستنشاق بنية سنة الوضوء ثم عند غسل الوجه
ياتي بنية معتبرة وهذا اولى وافضل **قوله** بنية الوجه اي وحده وقوله
وكذا يغير نية صادق بالصورتين المتقدمة وقوله وعلى هذا الى اخره
الاشارة لما بعد كذا الصادق بما مر **قوله** غسل الوجه اي وان قد رد فلو
خلق له وجهان اصليان بان وكدهما او اصلي وزايد بان طرأ له بعد
الولادة واشتبه الاصيلي بالزايد او تميز وسامت وجب غسلهما في الصور
الثلاث بخلاف ما لو خلق له راسان اصليان فانه يكفي مسح بعض احدهما
وسياتي الفرق بين الوجه والراس وتكفي النية عند جزء من احد الوجهين
في الصورة الاولى ولا بد من قرنها بكل في الثانية ولا تكفي الا عند الاصيلي
في الثالثة على المعتمد في ذلك خلافا لما يفهم من كلام القليوبي فان تميز
الزايد عن الاصيلي ولم يسامت فلا عبرة به وهذا كله اذا كان الوجهان
من جهة امامه فان كان احدهما من جهة امامه والاخر من جهة خلفه
وجب غسل الاول فقط مطلقا ما لم يكن غالب الحواس في الثاني واللاه
فالعبرة به وضافة غسل للوجه من اضافة المصدر لمفعول اي ان يغسل
المتوضي وجهه اي ظاهره اما غسل باطنه وهو المضمضة والاستنشاق
فمنه والامر بالغسل له ولو بفعل غيره بلا اذنه او بسقوطه في نحو نحر
ان كان ذاكر النية فيها وكذا في سائر الاعضاء بخلاف ما وقع منه
بفعله كتعرض للمطر ومشييه في الماء فانه لا يشترط فيه كونه ذاكر النية
اقامه له مقاما للسرط اما فعله او تذكره للنية عند عدم فعله فعلم ان

ان يزيل
منه

على النية
بشيء

اشترط دوام النية ذكرافيا اذ وضعت غيره بغير اذنه وخرج بالقبض
الاعضاء بالماله بلا جريان فلا يكفي اتفاقا بخلاف غسل العضو في الماء فانه يسمى لا
كما قاله بن حجر **قول** وهو اي طولا ما بين اي القدر الذي بين منابت جمع
منبت اي ما شانه ذلك ان تنبت عليه الشعر فيدخل فيه محل الغنم والحيث
ومما جانيا الجبهة ومنهى اللحيين اي ما قبل منهما وخرج الترغقان وهما
بياضان يكتنفان الناصية اي يحيطان بها ومحل الصلع وهو ما بينهما
اذا انحسر عنه الشعر ومحل التخريف وهو ما ينبت عليه الشعر كخفيف بين
ابتداء العذار والنزعة يعتاد النساء والاشراف اي اكابر الناس حيث
ليتسع الوجه ووتد الاذن فلا يجب غسل شيء من ذلك الا ما يتحقق به
الاستيعاب فيجب غسل جزء من جوانب الراس ليحقق استيعاب الوجه وكذا
ادنى زيادة في يديه ورجليه **قول** وتحت منتهى الخ اي وما بين منتهى
اي اخر فالمنتهى من الوجه ولذا قال في شرح المنهج وزدت تحت ليدخل
في الوجه منتهى اللحيين وهما يفتح اللام على الافصح عكس الحجة العظامان
اللذان تنبت عليهما الاسنان السفلي يجمع مقدسهما في الذقن بفتح
القاف افصح من اسكانها ومخرجهما في الاذنين فهما كفوس مفعول **قول**
ويجب غسل شعره اي سواء كان من رجل وغيره وشعره سبعة عشر
ثلاثة مفردة واربعة عشر مشاة العذاران وهما اول ما ينبت للامرد
والعارضان وهما المخطان عن العذارين المجاذيين للاذنين والسبالان
يكسر السين تشبها سبال ككتاب وهما طرفا الشارب والمجاذيان
والمجاذيان والاهداب الاربعة والخدان واللحية والعنفقة والشارب
وزاد في الاحياء المنفكشان وهما ما ينبت على الشفة السفلي مجاذيان
للعنفقة من الجانبين فتكون الشعور ثمانية عشر يجب غسل ظاهرها
وباطنها من رجل وغيره كتفت او خفت الثلاثة اشياء استثنىها
الاشارة الاولى منها بقوله الا باطن ككشف الخارج اي من رجل او غيره والمراد
بالظاهر الطبقة العليا التي تلي الوجه وبالباطن ما عدا ذلك مما يلي الصدر
وما كان في خلال الشعر والخارج ما فيه ميل والتواخي جهة بوزنه
واشار للثاني والثالث بقوله وباطن ككشف لحيه الرجل وعارضيه وعارضيه

فلا يجب

فلا يجب غسل باطن ذلك واما ظاهره فيجب غسله فمخرج عبارة محزنة لا
تضعيف فيها بخلاف عبارة المنهج فان خف بعض تلك الشعور وكثف
بعضها وتميز فلكل حكمه والاوجب غسل الجميع **واعلم** ان غسل
الظاهر واجب اصالة فلا يكفي غسل بشرة فقط والكثيف هو ما لا يرى
المخاطب البشرة من خلاله والخفيف بخلافه وينبغي تعهد العنفقة بالتنظيف
لجلوس المكثرة عليها كما قيل وقيل محل جلوسهما كراسي الاضراس
قول وان لم يخرج الوالو للحل لا لغاية لان الجرح داخل في قوله لا باطن
كشف الجرح لشمول ذلك للرجل كما علمت **قول** وغسل اليدين اي
وان لم تعدتا وكانتا اصليتين وكذا ان كانت احدهما زائدة واشتبهت
بالاصليتين فيجب غسلهما بخلاف السرقة تقطع احدهما فقط والفرق انه
الوضوء عبادة وهي مبناها على الاحتياط والقطع عقوبة وهي مبناها
على الدرر ثم ان كان مرفقاها منخا ذيين فظاهر او مرفق احدها فوق
مرفق الاخرى غسل الى مرفق اعلاهما مرفقا ولا تغسل كل لمرفقا على
الظاهر لاحتمال انه تكلم في مرفقها اعلاها بالاصلية فيجب غسلها اليه
والتي مرفقها اسفل زيادتها عارضة فيجب ان يغسل منها ما حاذى
الاصلية وهو ما فوق مرفقها الى مقابل الاخرى وكذا ان لم تشبهه وتماثلت
فيجب ان يغسل منها ما حاذى الاصلية فقط وان كان لها مرفق فوق
مرفق الاصلية فان لم تشبهه ولم تماثل لم يجب غسلها ان نبتت
بغير محل الفرض فان نبتت به وجب غسلها مطلقا وان لم تماثل
واعلم ان ما تعدد منه الاعضاء كاليد والعين والاذن فهو مؤنث غالبا
وان بعضها قد يكون مذكرا لا غير كراس واجبين والمعدة والشعر
والمنخر والبطن والفم والظفر واخذ والشبر والثدي والناخذ والباء
والذقن وقد يكون مؤنثا لا غير كالرقبة وقد يجوز فيه الوجهان كاللسان
والابط والعنق والقفا والعاتق والفتن والفرس والذراع وقيل
ان الذراع مؤنث لا غير وقيل غير ذلك **قول** من الكفين والذراعين
بيان مراد لليد التي يجب غسلها والا فحقيقتها من راس الاصابع الى
الكشف **قول** مع المرفقين اي او قدرهما عند فقدهما والمرفق عبارة

فلا يجب

عن ثلاث عظام يسمى الوسط وهو منها الذي يظهر عند طي اليد بالابرة
قوله اوضح اي اكثر استعمالا والا فقد قرئ بهما في السبع **قوله** وللا تبايع
اي الامر به في قوله تعالى على اي نبيه صلى الله عليه وسلم فاتبعوني يحكيكم
الله ويحكم ان يراد بالاتباع متابعتي صلى الله عليه وسلم في فعله وقوله
رواه مسلم اي روي اللفظ الدال على انه صلى الله عليه وسلم فعل الامر المتبع
قوله من شعري وان خرج وكشف فيجب غسله ظاهر او بالخط **قوله** وغيره
كسعة وجلدة معلقة في محل الغرض وان طالت ويجب غسل عظم اوضح
بكشط ما فوقه وموضع شوكته بقي مفتوحا وكانت بحيث لو ازالت
لبقي لها غور ولا يصح الوضوء مع بقائها فان كانت بحيث لو ازيلت
لم يبق لها غور كشوكته القنأ والباية صح الوضوء والصلاة معها ولم
يبق محلها مفتوحا لم يضر بقاؤها كبيرة كانت وصغيرة لانها صارت
في حكم الباطن ويجب غسل بالطن ثقب وشقوق في اليدين ومبي الخلع
ان لم يكن لها غور في اللحم والاوجب غسل ما ظهر فقط ويجب
ازالة ما عليها من احوال كالوسخ المتجمد ان كان من خارج فان كان من
الغرق لم يضر وكذا لا يضر قشرة الدمامل بعد اخراج ما فيها وان سمحت
ازالتها ويجري ما ذكر في سائر الاعضاء **قوله** ندب غسل باقي عضده الخ
ان قلت لم يسقط هذا القدر تبعاً كسقوط الرواتب بنحو جنون
تبعاً للغرض **قلت** لان سقوطها ثم رخصته والتابع اولى بذلك المتبوع
هنا يسقط لغرض حسن بقاء التابع محافظته على العبادة ما لم يكن
الميسور لا يسقط بالمعسور كما مراراً لموسى على راس المحرم وان لم يكن
بها شعرة من المواضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى حكم التابع
فان قطع من المتكسب غسل محل القطع ولو غسل فاقد اليدين او احدهما
بعد الوجه ما يجب غسله منهما ان كان تم مسح الرأس واتم وضوءه فثبتت
له يدان بدل المفقودتين فهل يجب غسلهما ويعد ما بعدهما من الرأس
والرجلين او لا الذي يظهر هو الثاني لانه لم يخاطب بغسلهما حين
الوضوء لفقدهما مسحاً للرأس وقع صحيحاً معتداً به فلا يبطل ما عرض
من نبات اليدين **قوله** ومسح بعض الرأس اي ولو البعض الذي لا يتم

غسل الوضوء

غسل الوجه الا به على الاظهر والمراد بالمسح وكذا الغسل الانفصال والامسح
اي وصول اليصل الى العضو سواء كان بفعل فاعل ام لا من اطلاق الى ص
وارادة العالم او الملزوم وارادة اللازم فلو غسل غيره اعضاءه مع نيته
المتوضي كفي ان استغصب النية الى اخر الوضوء فان عزيت في اثباته
لم كيف تجديدها بل يجب الاستئناس بخلاف ما اذا كان يتوضأ بنفسه
وعزيت فانه يكتفي بتجديدها ولو غسل اربعة اعضاءه معاً ولو بدلا اذنه
ارتفع حدث وجهه فقط وكذا لو نكسه ولو خلق له رأسان وكانا
اصليين كفي مسح بعض احدهما بخلاف الوجه كما تقدم والفرق ان الواجب
في الوجه غسل جميعه فيجب غسل ما يسمى وجهها وفي الرأس مسح ما يسمى
رأساً وذكر يحصل ببعض احدهما فان كان احدهما زائدا واشتبه
وجب مسح كل منهما ويكتفي لهما ما واحد او تميز وجب مسح بعض
الاصلي ولا يكتفي مسح بعض الزايد فقط على الاوجه اذا لا ضرورة الى
الاكتفاء به مع وجود الاصلي **قوله** في حده راجع للشعر فقط اما البشرة
فيكتفي مسح بعضها وان خرجت عن حد الرأس فلو طالت لشيرة رأسه
وخرجت عن حد او نبشت له سلعته في رأسه وخرجت عنه كفي مسح ما
خرج فيها **قوله** بان لا يخرج عنه بالمد اي من جهته منزوله فلو خرج به عنه
منها لم كيف والمراد كونه في حده بالفعل حتى لو كان متجورا بحيث لو مد
خرج عن الرأس لم كيف المسح عليه **قوله** لانه اي مسح البعض المفهوم
من المسح عند الاطلاق اي في الآية والحديث وكان الظاهر ان يقول
ولانه الخ لان قوله فدل الخ في معنى العلة **قوله** ولم يقل احد الخ جواب
عما يقال ان الناصية متعينة للنص عليها في الحديث وحاصله
انه صدر عن ذلك الاجماع وايضا فالمسح اسم جنس يصدق بالبعض والكل
ومسح الناصية فرد من افراده وذكر فرد من افراد العالم بحكم العالم لا يخصه
والناصية اسم لما بين الشريعتين **قوله** وعلى عما منه اي وكل على عمامته
لان مسحها يقع تبعاً **قوله** من كل رجل دفع به توهم ان لكل رجل كعبا
فقط كما في اليدين ولم يأت بالجمع هنا المناسب لكونها اربعة كعوب
موافقة للآية ولم يجمع المصنف فيهما لعدم مراعاة لآية لبيا ن

باب

الجمع فيها ليس على حقيقته ولو لم يكن برجله لعب اعتبر قدره من غالب
امثاله ولو قطع بعض قدميه وجب غسل الباقي كاليد فان قطع من فوق الكعب
فلا فرض عليه وليس غسل الباقي كاليد ويجب غسل ما عليها من شعر وغيره
كما قرئ البيهقي ما لو وجد الكعب كما لم يفتح في غير حمله المقاد كان الاصق
المرفق المتكبد والكتف الركبة هل يعتبر ذلك فقط كما اقتضاه كلامهم
او يقبر قدر المشقوق من غالب الناس الا قرب الثاني والنصوص وكلامهم
محمولان على الغالب وكذا يقال في الحشفة **قول** عند مفصل بكسر الميم وفتح
الصاد كسجد واما عكسه فهو من مفصل الساق **قول** لما قرئ في غسل اليدين
اي من الائمة والاتباع **قول** والمراد بان ذلك فرض حاصله ان المتوضي ان كان
لابسا للخنجر قيل الواجب عليه احدا من الغسل او المسح فالفعل من الواجب
الخنجر فليس مكلفا به بعبئته وقيل الواجب عليه الغسل والمسح بدل اشار
للاول بقوله اذا لم يمسح الخ اي فان مسح لم يجب الغسل لان احدهما الواجب
الخنجر اذا فعل غيره اكتفى به وللتاثير بقوله وان الغسل الخ والخنجر كلامه هو
قوله اذا لم يمسح الخ فلا وجه لقول القليوبي الواجب اسقاط هذه الجملة
ان اراد جملة او ان الغسل الخ فان اراد جملة والمسح بدل صحيح كلامه لان ذلك
مفهوم من كون الغسل اصلا فلا حاجة الى التصريح به لكن هذا بعيد من
تعبيره بالوجه الخ **قول** كما ذكرنا بان يبدا بوجهه مع النية فيديه فراسه
فرجليه ولا يسلط كغيره من الاركان بنسيان او غيره الا في صورتين احدهما
اذا انفس في ما بنيت رفع الحدث بلا مكنت لكن لا بدح من النية عند
وصول الماء للوجه او بعد الانقاس الثانية اذا غسل جنب جميع بدنه الا
رجليه او عضوا من اعضا وضوءه ثم حدث وغسل ما بقي عن الجنب
مقدما او مؤخرا او متوسطا فيرفع الحدثان لاندراج الاصغر في الاكبر وبه
يلغز فيقال ان وضوءه حال غرض الرجلين مع كشفهما وعدم الغرض فحل
وجوب الترتيب اذا لم يكن الوضوء تابعا لحدث كبر ولم يتوضأ بلا انفاس
ولو بان بعد فراغه ترك ظفر فقطعه وجب غسل ما ظهر بقطعه وما بعده
ولو توضأ ثم قطعت يده او رجلاه من محل الغرض او خلق راسه او كسخت
جلده من وجهه او يده لم يلزمه اتفاقا غسل ما ظهر ولا مسح ما دام على

تلك الطهارة

تلك الطهارة ولو شك في تطهير عضو قبل فراغ وضوءه طهره وما بعده
او بعده لم يؤثر **واعلم** انه لا يجب تبقيق عموم الماء لكل عضو بل تكفي
غلبة الظن فقط **قول** والعبرة بعموم اللفظ وهو ما من قوله بما بدأ الله
به لانه اما نكرة موصوفة او اسم موصول والنكرة في سياق الاثبات للعموم
البدلي اي ابدوا بكل شيء بدأ الله به من انواع العبادات والموصول من صيغ
العموم لا بخصوص السبب الذي هو السعي بين الصفا والمروة فهذا جواب عما
يقال ان الائمة نزلت في الحج فلا يسوغ الاستدلال بها وقول **قول** ان المراد
باللفظ العام الفعل وهو ابدوا غير ظاهر وما ذكره دليل ثقل وهناك
دليل عقلي وهو انه تعالى ذكر مسوحا وهو الراس بين مفسولات وهي
الوجه واليدان والرجلان وتفرق المتجاسس لانه تلبية العرب الغائبة
وهي هنا وجوب الترتيب لانه بقرينة الامر بالخبر **قول** النسائي
بالقصر والمد كما ذكره المؤلف في ثمر الفينة العراقي **قول** فلو تركه اي لم يات
به حتى يناسب قوله سهوا والا فالترك يقتضي القصد **قول** لم يصح له الخ
اي الا في صورتين المتقدمتين **قول** وسنة الولا الخ اعترض
بان الجملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر مع انه لم يذكر جميعها والافق
او صلها بعضهم الى حين واجيب بان الحصر صحيح لدخول ما لم يذكره
في قوله وغيرها الخ واثرها صيغة الجمع المقتضية للتعدد وعدم الاتحاد
على صيغة المفرد المقتضية للاتحاد تبينها على استقلال كل منها دليلا
وحكما اما الاول فظنا عند من تامل الكتب المطولة واما الثاني فلان ما ترتب
على فعل السنة وتركها من الثواب وعدمه يترتب على فعل كل منها وتركه
منفرة كانت او محبة مع اخواتها وكان الاولى ان يعبر بالافراد في الغرض
كافي المنهاج لمخالفة السنة فيما ذكر فرض الوضوء مجموع غسل الاعضاء
الثلاثة ومسح الراس بالنية لان كلامها فرض مستقل يترتب على فعله
وتركه حكم الغرض فمن لم يقن به هذه الدقيقة كالمصو سلك في الموضفين
مسلك الافراد واجمع **قول** الولا اي لغير صاحب الضرورة اما هو الولا
في حقه واجب تقبلا للحدث كما سيأتي في كلامه وقدم الولا على غيره من بقية السنن
عكس ما صنعه ابو شجاع لوجوبه في المذهب القديم حتى على السليم وكذا عند مالك فكان

اهم من غيره **قوله** فضا كان او سنة لم يات بهذا التعميم في جانب الفروض
 اما لان حقيقة الوضوء لا توجد بدون الفروض فضا كان او سنة ولا كذلك
 السنن او انه حذف من الاول دلالة الثاني **قوله** بان يغسل العضو الخ
 فيه قصور بالنسبة لاجزاء العضو ولما بين الوضوء والذكر الاتي الا ان
 تجعل الباء بمعنى الكاف والعضو بضم العين وكسرها والمراد بالثاني والاول
 كل عضو بالنسبة لما بعده فغسل اليدين ثانيا بالنسبة لغسل الوجه واول
 بالنسبة لمسح الرأس وهكذا **قوله** بان يغسل اليدين او يمسح لان الممسوح
 يقدر معضولا كما سبكه **قوله** يحفف بكسر الجيم ونقل فتحها ولا يجوز ضمها
قوله مع اعتدال الهواء بالمقدان خرج شي من المذكورات عن الاعتدال
 كشدة الحر والبرد قدر لو كان معتدلا هل يحفف او لا **قوله** والمزاج بكسر
 الميم ما ركب عليه البدن من الطباع فبعض الطباع حار وبعضها بارد **قوله**
 فالعبارة بالاخيرة الخ يقتضي عدم اعتبار الولا بين الاولى والثانية وبينها
 وبين الثالثة وليس كذلك بل لا طهر اعتبارها بينهما وبين غسل العضو
 الثاني كما قاله **سهم قوله** لظاهر الآية لان العطف فيها بالواو ولعمري ذكر
 الولا فيها **قوله** انه توشا ان كان الضمير للشيء صلى الله عليه وسلم كما تقتضيه
 عبارة **قوله** فالاستدلال ظاهر وان كان لا ينعم لم يصح الاستدلال
 لان فعل الصالح ليس محجة نعم ان فعله محض من الصالح ولم ينكر عليه احد
 منهم فتح ذلك لانه اجتمع سكوتي **قوله** فامر ان يعيد الوضوء وجبه
 دلالة على وجوب الولا ان غسل الرجلين اخر الاعضاء الواجب غسلها فلو
 كان الولا غير واجب لم يامره الا بغسل تلك الممعة فقط **قوله** فضعيف
 او محمول على الزجر والتقليظ عليه لتفسير **قوله** كضيق وقت ولس مثل
 بمثالين اشارة الى ان وجوب الولا اما ان يكون على سبيل الشرطية
 بحيث لو تركه لم يصح الوضوء كما في المثال الثاني واما ان يكون لدفع الالام
 مع صحة الوضوء بدون كافي المثال الاول والمراد بضيق الوقت ضيقه عن
 ادراك جميع الصلاة فيه والسلس بفتح اللام اسم للمرض نفه وكبسه
 اسم للشخص المريض والمراد هنا الاول **قوله** والتسمية اي مسماتها وهي
 سنة عين في الوضوء ولو جماعه بخلاف الاكل والشرب فهي سنة فاعية

عليه
 بينها

في حق

في حق الجماعة لكن لا بد ان يكون الاتي بها احدا لا كلين لا غيرهم ويتعد
 طلبها اذ لم يحضر والاطعام دفعة بان كان ياكل بعضهم ويقوم والجلس
 مكانه آخر والمجموع لا يغلو المكان عنه فتطلب من جلس والطلب لا
 يسقط بفعل البعض الا عن من كان مع ذلك البعض عند فعله امره
 ولا تنكفي من احد جماعة حضر كل بطعامه لياكل منه بخلاف ما لو حضر والياكلوا
 معا على الاشاعة ولكن وقع اتفاق ان كل اكل مما يليه ولو جلسوا لياكلوا
 وسماؤهم قاموا جميعا وجلس غيرهم طلب من الجالسين التسمية لانقطاع
 حكم الاولين بانفسهم ولا تنكفي التسمية من جماعة ياكلون جميعا من صحن
 على انفرادهم ثم من اخذ ذلك بل كل صحن من تسمية من احدهم وكذا لكل الجماعة
 فهي فيه سنة كفاية فيكفي الاثنان بها من احد الزوجين على المقدور ياتي بها
 الزوج قبل ادخال الذكر في الفرج لاني الاشارة لان الكلام مخ مكره الا
 ما تدعوا كحاجة اليد كما عتدي فيقول بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب
 الشيطان ما رزقنا اي من الولد ونحوه وليس للحائض وجوب بقصد الذكر
 ومي من سنن الوضوء القولية الداخلة فيه والذكر بعده من سنن القولية
 الخارجة عنه والسواك من سنن الفعلية الداخلة وتقدم انه ليس بالاتيان
 بها للوضوء ولو كان من ماء مغسوب او شمس اذ التحريم والكراهة فيها
 لعارض ومحل قولهم تحريم على المحرم وتكره على المكروه ان كان المحرم والمكروه
 لذاته كشراب الخمر واكل البصل **قوله** عند غسل الكفين اي مع غسلهما فياتي
 بها عند ذلك مع التنية بقلبه ليجمع بين عمل اللسان والجان والاركان في
 ابتداء وضوءه ثم بعد ذلك يتلفظ بالتنية كما تقدم وليس ان يتعوذ قبل
 ذلك فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على
 الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا رب أعوذ بك
 من همزات الشياطين وأعوذ بك رب ان يحضرون وليس التشهد بعد ما
 كان في المناوي وما ينفع من وسوسة الشيطان في اي امر كان ان يضع يده
 اليمنى على صدره ويقول سبحان الملك القدوس اخلاق الفعال سبع مرات
 ثم يقرأ ان يشاء يذهبكم ويات مخلوق جديد وما ذلك على الله بعزيز **قوله**
 وفي الاخبار تنازع كل من الامر والاتباع **قوله** هنا اي في التسمية

لا بد
 مع

اي وجوبه تعالى له الكبرية من الاثر والكرامة
 قلدر قوت يضعون صحن ياكلون منه
 يرفعونه ويضعون اخر فطلب التسمية
 لكل صحن اه محرومة

ونحو البقية اي بقية السنن كالمضمضة كقولهم تفضضوا الخ وهذا جواب
 عما يقال ما صارف عن الوجوب **قوله** وليس فيما امر الله شيئا من ذلك
 اي من السنن لا يقال ليس فيه ايضاً لانه لا يقول النبي ثبتت بحديث انما
 الاعمال بالنيات على ما مر ولا امر اي الطلب كما يكون مدلولاً عليه بالكتاب
 يكون مدلولاً عليه بالسنة قال تعالى وما ينطق عن الهوى اواخاف فيما
 امر الله في الكتاب لان اغسلوا افعل لا بد له من قصد والقصد هو النية
قوله فضعف اي فلا يستدل به او محمول على الكمال كما في حديث
 لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد **قوله** واقلها بسم الله افق م
 بعدم حصول السنة بغير ما كالحمد لله لطلبها بخصوصها وعارضه **سم**
 بقوله وتقاليل ان يقول ان الامر ذال بال شامل فيكفي الايمان بالحمد لله
 وجمع مجمل الاول على كمال السنة والثاني على اصلها **قوله** واكملها بسم الله الرحمن
 الرحيم اي بعد الايمان بالتعوذ والمضمضة السابقة وليس التسمية
 لكل امر ذي بال عبادة او غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولوم ثانياً سورة
 ولو في الصلاة **فسم** استحباب التعوذ قبلها محله فيمن بقى خارج الصلاة
 وجاع وخرج من منزل لا للصلاة واكج والاذا كان وحرم على المحرم
 فالايان بها تقرير الاحكام الاربعة وبقى الاباحة ففصل انها تباح
 في المباحات التي لا شرف فيها كتنقل متاع من مكان الى اخر لانه ليس بها
 ولا مكرها ولا ذابال **قوله** في ثنائيه جمع شئ محمل واحمال اي تقاضا عفيف
 وخلاله فاذا تركها عند غسل الوجه سنة عند غسل اليدين او عند غسل
 اليدين سنة عند مسح الرأس وهكذا ومفهومه انه لا ياتي بها في اخره
 وهو غسل الرجلين على ما هو المسموع وقررة شئنا الكفني فالمراد باخره
 اخر افعاله او الذكر بعده كما ذكره **عش** وهذا بخلاف الاكل فانه ياتي بها
 بعد الفراغ منه ليتفاد الشيطان ما اكله وهل ذلك حقيقة او لا كل محتمل
 وعلى الاول لا يلزم ان يكون داخل الاناء لجواز ان يكون خارجه فلا
 يلزم نجس ما في الاناء ومحل طلب الايمان بها بين الوضوء والتشهد
 على ما ذكره **عش** مالم يطل الفصل بينهما بمن يعده به معرضا عن
 التشهد وكذا بين التشهد وانا انزلناه وكذا بعد فراغ الاكل فلا ياتي بها

لا يبعد التعليل المذكور

الا اذا

الا اذا قصر الغسل بحيث تنسب اليه عرفا **قوله** بسم الله اوله واخره
 اي ياتي بذلك اتباعا للوارد ولو اتي بغيره كفي وكذا يقال في الاكل والمراد
 بالاول ما عدا الاخر فيصدق بالوسط او بالآخر ما عدا الاول فيصدق
 بذلك **قوله** هو اوضح اي شمولاً لليدين للذراعين وليس ذلك مراداً
قوله فاني شك في طهرها اي تردد فيه ولو مع رجحان الانتفاء في شمل
 النظم والوهم **واعلم** ان الكلام في مقامين الاول في تحصيل
 السنة الثاني في كراهة الغسل قبل غسلها ثلاثاً فلا بد في تحصيل السنة
 من غسلها ثلاثاً سواء اشك في طهرها او يتيقنه او يتيقن نجاستها
 ولو توثق من نجاستها او اذا شك في طهرها كره غسلها في الماء قبل
 غسلها ثلاثاً فان يتيقن نجاستها حرم غسلها فيه قبل ذلك فقوله
 فان شك مسألة مستقلة فلو غسلها في الماء وغسلها فيه ثلاثاً عند الشك
 في النجاسة او يتيقنها حصلت السنة مع الكراهة او المحرمة فالغسل
 ثلاثاً سنة اول الوضوء مطلقاً لكنها في حال التردد يتيقن فعلها خارج
 الآراء والخامس ان يتيقن نجاستها حرم غسلها فيما ذكر للتضمين
 بالنجاسة وبهذا فارق كراهة البول في الماء القليل وان يتيقن طهارتها
 جاز بلا كراهة وان تردد فيها كره تنزيهاً وعلى كل حال لا بد للسنة من
 الغسل ثلاثاً ومحل انتفاء الكراهة بالغسل ثلاثاً عند الشك ان
 كانت النجاسة متوسطة فان كانت مغلظة فلا بد من التسبيح مع الترتيب
 حتى تنزل الكراهة ثم يغسلها بعد ذلك قبل الغسل مرتين لتحصل
 الثلاث المطلوبة اول الوضوء فالتسبيح بمنزلة مرة واحدة فان كانت
 مخففة لم يكن رتباً ثلاثاً مرة واحدة على الوجه فلا بد من التسبيح وان كانت
 الرش فيها كما فيا بطريق الاصاله قاله **عش** وقال **سم** بكفاية الرش
 واعتمده مشايخنا ولو اختلف الشك ببعض اصبع مثلاً تعلق الحكم به
 فقط **واعلم** ان محل عدم الكراهة عند يتيقن طهرها اذا كان متيقناً
 ليتيقن غسلها ثلاثاً فلو كان غسلها فيما مضى من نجاسة متيقنه
 او متكوتة مرة او مرتين كره غسلها قبل اكمال الثلاث فان كان
 الاناء كبيراً ولم يقدر على الصب منه ولم يجد ما يغترف به منه استعان بغيره

انكر كيف تحصل التسبيح صبورة الماء نجاسة

او اخذ منه بطرف ثوب نظيف او بغيره **قوله** وهذا اي قوله فان شك الخ
قوله بما عطل به وهو قوله فانه لا يدري الخ **قوله** للخبر اي السابق
اي فانه قد عيا الحكم فيه بثلاث وقد يقال انه عطل الغاية فيه بما يقتضي
الاكتفاء بجملة واحدة كزوال النجاسة بها ويجاب بان الشارع اذا عيا
حكما بغاية لا يخرج المكلف عن عهده الا بالاثبات بها ولا ينظر لتقليل المذكور
بل اخذ بالمعطل لانه لا يستنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال وانما
يستنبط منه معنى يعود عليه بالتعظيم كما هنا كما يستفاد من قول الشرح والحق
بالتردد بالنوم الخ او بالتخصيص كما قيل اقلوا المشركين لحرابهم فانه
يستفاد منه ان المراد المشركين اكرهين **قوله** الكثيري القلتين فاشتر
ومحل عدم الكراهة فيه وكذا الكراهة ان كان مملوكا له او مباحا فان كان
مملوكا للغير او سبلا او موقوفا كرهه او حرم النفس لانه يقدره **قوله**
والمضمضة والاستنشاق قدم المضمضة لان محلها افضل من حيث كونها محلا
للاذكار والقرآن ومدخلا للطعام والشراب اللذين بهما قوام البدن وان
كان الاستنشاق افضل منه لانه قيل بوجوبه ولو فعل الاستنشاق قبل
المضمضة حسب وفاته كما لو قدمها على غسل الكفين وغسلهما بعد
فانها يجب ان دونه وكذا كل ما قدمه على محله من السنن اذا فعل ما بعده
ثم اتى به فانه يجب له ما اتى به او لا فقط دون ما اخره فان اراد حصول
ذلك اتى بناقض يبطل ما فعله فان اتى بالمضمضة والاستنشاق
معا حسبا عند **م** والمضمضة فقط دون الاستنشاق الا اذا اتى به
بعدها عند **ج** وفائدة تقديم المضمضة والاستنشاق غسل الكفين
معرفة اوصاف الماء من طعم وكونه وريح هل تغيرت او لا **واعلم**
ان في الوجبة سنة منافذ يخرج منها امور مختلفة فيخرج من الفم الروق
الغضب ومنه الانف المحاط بالامض ومنه الاذنين الشئ المرو من العينين
الدمع المالح ففي ذلك موعظة للانسان حيث يخرج من اشرف اعضائه
هذه القاذورات **قوله** ولا يشترط في ادراك اصل السنة اما كما لها فيشرط
فيه ذلك فهو سنة اخرى **قوله** ومجته اي طهره وقوله ونثره بالمثلثة
من باب ضرب بمعنى اخراجه بخلاف نثر الذكر فيما سياتي فانه بالمثلثة القوية

قوله ولا يجزئ اي تبصير لوجهه العلوي بالنفس بفتح الفاء **قوله**
الدولابي بفتح الدال نسبة لدولاب بفتحها ايضا قرينه بالكرم بكسر الراء
اسم اقليم وضمها نسبة لعمل الدولاب بتحريك وان نقله البر ماوى
على المنهج وهو بولشر محمد بن احمد **قوله** يبلغ بالتشديد من بلغ المصاعف
او بالتخفيف من بلغ الرباعي وعليهما فالما مفعول او من التلوي وهو بلغ
بالتخفيف فالما فاعل **قوله** والثلاث جمع لثمة بثلاث اللام في الجمع
والمفرد خلافا لما اقتصر عليه بعضهم هنا واصله لث والهاء عوض عن التحيته
وتجمع ايضا على لث وهي اللحم المفروز فيه الاسنان **قوله** عليها اي الاسنان
والثلاث والمراد بالا صبع سبابة اليسرى لشغل اليمنى بالماء اذا جمع بين
المضمضة والاستنشاق **قوله** وفي الاستنشاق متعلق بمصعد
المعطوف على يبلغ وهو يفهم الياء مع التشديد وعدمه قال تعالى ان تصعدون
قوله الصائم اي ولو حكما ليدخل المسك **قوله** مل تذكره اي الخوف
الا فطار ويؤخذ منه حرمتها على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء
الى جوفه ومحل الكراهة ان لم يكن بغية نجاسة يريد غسلها فان قيل
لم لم تحرم ادارة الماء للصائم كما حرمت عليه القبلة اذا خشى الاضرار
مع ان العلة في كل خوف الاضطرار جيب بانه هنا يمكن الطباق حلقه
ومح الماء بخلاف المني لانه ماء دافق وبانه ربما كان في القبلة افساد لعبادة
اشنين وبيان المبالغة مطلوبة في اجلة بخلاف القبلة وبيان قليل القبلة
يؤدى الى كثيرها بخلاف المضمضة والاستنشاق **قوله** وجمعها بثلاث
غرف الخ لو قال كما في المنهج وثلاث لكان او لي ينفيد ان الجمع سنة وكونه
بثلاث غرف سنة اخرى والجمع ضد التفرق وضابطه ان يجمع بين تطهير الفم
والانف بغرفة والتفرق خلافة **قوله** افضل اي من الجمع بكيفيته ومنه
التفرق اي بكيفية **قوله** وهذا اي اجمع بثلاث فهو راجع للمقيتد
مع قيده وافضل عطف على افضل الاول **قوله** يتمضمض بثلاث
ثم يستنشق بثلاث وهذا اضعفا وانظفها وتر المصنف
كيفية سادسة من كيفية الفصول وهي ان ياخذ غرقة يتمضمض منها
ويطرحها وياخذ اخرى يستنشق منها ويطرحها وهكذا قال بعض شايخنا

ويمكن ان يجعل كلامه شاملا لها بان يجعل ثم للترتيب في الاستنشاق اي ثم ياتي
بعد المضمضة بالاستنشاق اعم من ان يكون مرات الاستنشاق بعد مرات
المضمضة بلا فاصل او به وهو بعيد **قوله** ما منكم ما نافية وشكم حال واحد
على القاعدة من ان نفي النكرة اذا تقدم عليها العرب حالا كما في قوله
• لمية سوحا طلل • واحد مبتدأ مجرور بمن الزايد ووصفه بثلاث صفات
وجملة الاخر خبر والمفعول ما احد يفعل هذه الاشياء الاحصل له ما ذكر
قوله فيستنثر اي يخرج ما في انفه من ماء واذا عكس الاستنشاق فانه
ادخال الماء في الأنف وخروج سقط خطايا اي ذنوب وجهه الصغار فان لم
توجد حشيت من الكباير وعطف الخياشيم على الوجه خاص وتكثفه دفع توهم
عدم دخولها فيه لكون اوها متصلا بالدماع فلا يخرج خطاياها وخطايا الوجه
كالاستنجاء بالاذنين المحرم وخطايا الخياشيم كشتم راحة المرأة الاجنبية **قوله**
باصبع اليسرى اي تحفرها كما في **قوله** ومسح كل الراس المحكوم عليه
بالسنة هو الزايد على ما يقع عليه الاسم وغيره فرض وهذا من افراد قاعدة
ان ما امكن فيه التجزي اذا زيد فيه على الواجب وقع الزايد سنة وغيره فرضا
كالركوع وغيره من الاركان اذا طوله وكالبندنة المخرجة عن قل من سبعة
دما في الحج او من سبع شياه في نحو الاضحية بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك كبنت
المخاض المخرجة عن دون خمسة وعشرين اذ تجزئها مستمع لان الواجب
في زكاة النعم اخراج الحيوان حيا بخلاف نحو الاضحية ويوصف مجموع ماء المسح
المذكور بان غير مطلق لانه اخلط فيه المستعمل في فرض بغيره ولم يقدر المستعمل
في فرض مخالفا وسطا للضعف ماء المسح اذ هو بلل فاشتر فيه ادنى اخلاط
قوله والسنة اي الكمال سنة في مسح الراس وكذا ضمير مقدمه لان الراس
مذكور كما في قوله واجهاميه اي ويضع ابعاميه فهو معطوف على يديه **قوله**
ان كان له شعر ينقلب اي فلا تتم الاولي الابردة فيكون الدهاب
والرديحة واحدا **قوله** والا اي بان لم يكن له شعر ينقلب لضفره
او قصره او عدمه لم يرد اذ لا فائدة له فان رد لم يحسب مرة ثانية كما مر
لاستعمال الماء بشتائه على ما قيل ما ادى به الفرض وفارق ما لو انقلب
وحدث كبر في ماء قليل ناويا رفع الحدث ثم احدث حال انقاس فله ان

يرفع احدث المتجدد به قبل خروجه فان ماء المسح تافه لا قوة له كقوة هذا
وكذا لو عاد ما غسل الذراع مثلا ثانيا لم يحسب غسله بغيره ثانية لكونه
تافها بالنسبة الى ماء الانقاس **قوله** فان لم يزد الخ مقابل الخذوف كانه
قال محل كونه بمسح كل راسه ان اراد نزع ما عليها فان لم يرد الخ **قوله**
وتتم اي بشروط ثلاثة ان لا يكون عاصيا باللبس كحرم لبس بلا عذروان
لا يكون على العامة نجس معفو عنه كدم البراغيث وان يمسح القدر الواجب
من الراس او لا والاولى كونه من مقدمة من الناصية واما اتصال مسح الخ
من الراس بمسح العامة فليس بشرط على المعقود بل هو الافضل وكذا كونه
يمسح من العامة ماعدا مقابل الممسوح من الراس هكذا قرر شيخنا
ح ف وقرر شيخنا عطية ان اتصال مسح الخ بمسح العامة بشرط فلا يرفع
يده لئلا يصير الماء مستغلا وهذا في المرة الاولى دون الثانية والثالثة
ولا يشترط وضع نحو العامة على ظهر **قوله** من عمامة اي ولو على طيلسان
فوقها وان كان تحتها عرقية اه **قوله** او غيرها كالحياوشال وعقبة
وقنسوة **قوله** ومسح الاذنين لوقال فمسح بالغا لا فاذ الترتيب
كما سيأتي وما تشبهه اذن بضم الزال اضمح منه سكونها **قوله** ظاهر او بالظن
الظاهر ما يلي الراس والباطن ما يلي الوجه والاظهر ان تعميم الظاهر والباطن
شرط لكمال السنة لا لاصلها حتى لو مسح البعض فقط حصل اصل
السنة **قوله** لابلل الراس الخ تفسير كونه جديدا فكان الاولي ان ياتي
بأي والمراد لابلل في المرة الاولى اما في الثانية والثالثة فهو ظهور
فيحصل اصل سنة مسح الراس اما كمالها فلا يحصل ولو اخذ باصبعه
ماء لراسه فمسح ببعضه بعضها وبالباقي الاذنين كفى لانه ماء جديد **قوله**
مسحة على حذف مضاف اي طرف او راس مسحة اي بما غير ماء ظاهر
الاذنين وباطنهما على الاكمل والصماخ بكسر الصاد ويقال بالسيف خرق
الاذن **قوله** ثم يدبرهما بالنصب عطفا على ادخاله على حد قول الشاعر
• اني وقشلي سليكا ثم اعقله • البيت قال في اخلاصه • وان على ايم
خالص فعل عطف • تنصيه ان ثابتا او مخذوف • ثم يلمصق كفيه
اي ثلاث مرات على التوالي بعد تثليث مسح الاذنين على الاظهر لا بعد

مسحها المرة الاولى ولا بعد كل مسح والافضل مسحها ايضا مع الوجه
 ثلاثا ومع الرأس ثلاثا فحكمة مسحها ثلثا عشرة واما قول الشيخ الخطيب
 في شرحه الى شجاع وياخذ الصابون ايضا ماء جديدا فلا يقتضيانها خشية
 لعدم تعميم الاذنين بالمسح فلا يجب ذلك في مرات المسح والتدات
 يكون مسحها بعد مسح كل الرأس وبعضه ويفوت به سبب الاستيعاب
 على المعتقد فان مسحها قبل مسح الرأس لم يقدر به **قوله** وهما مبلولتان
 اي بغير بلل الرأس المرة الاولى **قوله** بالاذنين اي ببطنيهما **قوله** استظها را
 اي طلبا لظهور التعيم اي لاجله **قوله** من الحجة وعارض اي من الذكر المحقق
 وقوله وخارج اي وتخليل شيف خارج عن الوجه اي عن حده من رجل او غير
 فعضفه على ما قبله من عطف العلم والمراد بالنسبة للرجل خارج عن الوجه
 غير الحجة والعارض لئلا يتكرر مع ما قبله اذ هو قاصر عليه ولو قال وتخليل شعر
 كفي غسل ظاهره كما في المنهج لكان حسن وكان شاملا للثلاث التي ذكرها
 ومحل سن التخليل في غير المحرم اما هو فلا لئلا يؤدي الى تساقط شعره ولا
 يشكل بما في الحج من انه من التخليل شعر راسه اذا اغتسل او جرد الفرق
 بان شعور راسه اثبت من شعر لحيته وبان الوضوء يتكرر بخلاف الفصل
قوله للاتباع اي اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان يخلل لحيته فتخليلها
 بالنص وتخليل غيرها بالقياس **قوله** بان يدخل اصابعه اي من يديه اليمنى
 لانه من باب التكريم فياخذ بكفه ماء ويضع لحيته عليه ويفرق اصابعه
 ويدخلها فيها من جهة صدره ويكون الماء جديدا غير ماء الوجه وحصل
 اصل السنة باصابع اليسرى وكذا بغير الاصابع وبغير ماء جديد وبداخلها
 من اعلى اللحية فكل واحد سنة اذا اقتصر عليه حصل له ثوابه وكما لها لا بد فيه
 من اجتماعها **قوله** بعد تفرقها اي الاصابع وقوله مثلاً راجع للحجة
 ومثلها بقية الشعور المذكورة **قوله** بالتشبيك الاولى ان يقول و
 بالتشبيك ليفيد انه سنة مستقلة وهو يحصل باني كيفية من جعل البطن
 للبطن او الظهر للظهر وبطن اليمنى لظهر اليسرى او العكس والاولى
 ما عدا الاولى تخالف العبادة العادة ولا يقال ان التشبيك مكروه لاننا نقول
 كراهته انما هي في حق من بالمسجد ينتظر الصلاة ولو غير مستقبل القبلة

اذ من هو فيه لا يلبق به العت ولا نه يجلب النوم ومحل سن التخليل ان كان
 الماء يصل بدونه ولم يحصل منه ضرر اما لو كانت اصابعه ملتفة بحيث
 لا يصل الماء اليها الا بالتخليل وجب او ملتفة وخاف من فقها محذور يتم
 حرم لانه تقديب بلا ضرورة **قوله** تجنصر الاولى ان يقول وتجنصر ليفيد
 انه سنة مستقلة فيحصل اصل السنة بغيره فهو تجنصر من جنصر الى جنصر
قوله والاصل في ذلك اي الدليل والقيط اسم محابي وصبرة بفتح
 المهلة وكسر الباء ويجوز اسكانها مع فتح الصاد وكسرها **قوله** اسبع الوضوء
 اي اكمله ببيان الماء على جميع الاعضاء والامرية للوجوب وفي قوله وخلل
 للشدب وهو محل الشك **قوله** والتثنية الخ ولونذر الوضوء مرتين لم ينقد
 لانه مني عنه فلا يجب الاقتصار عليها كما لو نذر الاقتصار على صوم يوم الجمعة
 وسباني تحقيق ذلك في الكلام على المكروهات فما ذكره المحقق من المخالفة
 بينهما وطلب الفرق ليس في محله **قوله** توضحا ثلاثا ثلاثا الخ دليل لما قبله
 على ألف والنشر المشوش وقوله مرة مرة زائد على المدعي والمراد انه توضحا
 مرة مرة في وقت ومرة في وقتين في وقت اخر وليس المراد انه فعل ذلك في
 وضوء واحد لانه متى تسرع في غسل عضو قبل ثلث ما قبله لم يعد اليه فلو
 عاد لم تحصل السنة **نعم** الفم والالف كعضو واحد وكذا اليدان والرجلان
 فتثليث احدها لا يتوقف على تثليث الاخرى فلو تثلتها معا او مرتبا اجزا
 ذلك اذ لا يشترط ترتيب بخلاف الوجه مع اليدين مثلا فانها متباعدان
 فينبغي ان يفرغ من احدها ثم ينتقل الى الاخر ولا يحصل التثليث بتكرار وضوء
 ثلاثا بل هو مكروه وقيل حرام لا يقال ان الوضوء مرة مرة مكروه فكيف
 فعله صلى الله عليه وسلم لاننا نقول انه فعله لبيان الجواز فيصاب عليه ثواب
 الواجب وانتصاب مرة على المفعولية المطلقة اي مرة من التوضي **قوله**
 والافضل التثليث اي يقينا وياخذ الشاك باليقين لا يقال الاخذ بذلك
 ربما يلزم عليه زيادة رابعة وهو بدعة وترك سنة افضل من ترك كتاب
 بدعة لاننا نقول انما تكون بدعة اذا ثبت انما رابعة بخلاف ما اذا
 شك فيها وقد حرم التثليث كان ضاق الوقت بحيث لو تثلت لم يدرك
 الصلاة كاملة فيه او احتاج لما لا يعطش محرم او لم يتم طهره ولو تثلت

لم يتم بل لو كان معه ماء لا يكفيه حرم استعماله في شيء من السنن فلو استعمله
 في شيء منها أو ثلث تيمم ولا يعيد لانه تلف الماء لغرض كما لو أمكن المريض
 الناقه ان يصل بالفاحة فقط ولو صلح جالساً صلح بالفاحة والسورة
 فانه يجوز وقد ندد بتركه كان خاف فوت جماعة لم يرج غيرها **قوله**
 في الغسل كالوجه واليدين والمسح في الرأس والعمامة والكبيرة دون
 الخف لانه يعيبه **قوله** كالشبهة مثال للذكر ودخل تحت الكاف الداء
 الاتي والنية سواء بالقلب او باللسان فيستن ثلثها بخلافها في الصلاة
 والفرق ان الايمان بها في اثنا الصلاة مبطل لها ولا كذلك الوضوء
 ويحصل التثليث بتكرار يد مثلاً في ماء رأكذ ثلاث مرات على المقعد
قوله والنياسن اي تقديم غسل اليمنى على اليسرى ما خذ من اليمن وهو
 البركة **قوله** في أعضاء الوضوء اي ولو في حق لباس الخف وقوله وكذا في كل
 فايد استطراديه وقوله كغسل اشار بالكاف الى عدم احصر مثل ذكر
 الاحتال والتقليم وقص الشارب ونشف الابط وحلق الرأس والسواك
 والتخلل في الصلاة ومفارقة الكلاء والاكل والشرب والمصافحة واستلام
 الحجر والركن اليماني والاخذ والاعطاء **قوله** ودخول مسجد النجس ولو دخل
 من مسجد مسجداً تيمم لان العبرة بالمبدأ اذا لم يجد المتلاصقة كما في المسجد
 الواحد وكذا الخروج من مستقر مثله ولو استقل من الكعبة الى المسجد
 الحرام او عكسه قدم اليمنى دخلاً وخروجاً وليس من المستقر السوق
 والقهوة وهي اشرف من السوق فيقدم يمينه اذا كان في السوق ثم دخلها
 ولو جعل المسجد موضع مكس مثلاً قدم اليمنى دخلاً واليسرى اليسرى
 خروجاً منه لان حرمته ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو اضطر
 لغضاء احاجز في المسجد فالأظهر انه يتخير للعلنة المذكورة ولا يقدم يساره
 لمكان قضاها ولو اراد ان يدخل من دنى الى مكان جعله دنى او شريف
 فينبغي حمله على الشرف كما قاله **قوله** واليسار الاولى واليسار لنياسن
 ما قبله وقوله لضد ذلك اي بان كان فيه اهانة مستقذر حساك كالا
 او شرعاً كحل المعصية او لا تكرر فيه ولا اهانة كدخول الصحراء او نقل
 المتاع واما الاخذ والاعطاء فمن باب التكرم من كاهن وكذا دخول المنزل

ودخول المغطس

ودخول المغطس **قوله** وخروج من مسجد لو تعارض عليه الخروج منه
 وليس الفعل جمع بينهما بان يخرج رجله اليسرى ويضعها على ظهر
 الفعل مثلاً ثم اليمنى ويلبسها الفعل ثم يلبس اليسرى **قوله**
 وترجله اي تسريح شعره وقوله وطهوره بضم الطاء **قوله**
 وفي شأنه كلبه اي مما هو من باب التكرم كما في تفسيره الحديث بعده وهو من
 عطفاً لعم ذكره للايضاح وشار بالتفعل الى ما يتعلق بلبوسه صلى
 الله عليه وسلم وبالترجل الى ما يتعلق ببدنه وبالطهور الى ما يتعلق
 بعبادته وافعاله واقواله **قوله** وكانت اليسرى اي اليد اليسرى
 لخلافه اي عند الاستنجاء **قوله** اول الوضوء خرج غسلها المفروض
 بغسل الوجه فيستن فيه اليسار لغيره خوا قطع والاذنين اي والصماخين
قوله لغيره خوا قطع راجع للمستثنات الاربع ومنه الغير من اراد غسل
 كفيه بالصب مما يبرق مثلاً **قوله** فيضهر ان معاً بضم التحتية وفتح
 الطاء وتشد يد الماء وهو مفرغ على الاستثناء **قوله** كمن خلق
 بيد مثلاً مثال لخوا الا قطع وهو قطع يده ومن الخوا الاشمل
 ولو قال لا عند تغذر المعينة لشم من ربطت احدي يديه فانه ليس
 من خوا الا قطع كما قاله بعضهم ومحل النسيان لخوا الا قطع اذا توضأ
 بنفسه بالصب او الاغتراف فان وضأه غيره او امكنه غسل يديه
 في الماء ندى المعينة **قوله** مطلقاً اي في جميع الاعضاء من غير
 استثناء الكفين وما بعدها **قوله** يكره اليسار اي وكذا المعينة
 وحيث تنس المعينة يكره الترتيب كما في شرح الروض **قوله**
 فالقياس اي على الصلاة ندى التحريم اي الاجتهاد وان كان ذلك
 واجبا في الصلاة فاجماع مطلق طلب الاجتهاد **قوله** فان استبهم
 مقابل مجذوف فكانه قال هذا ظاهر ان عرفها فان استبهم الخ
قوله لا ينال اي يصيبه رشاش لانه مستقذر غالباً ولانه ربما
 اورش الوساوس **قوله** الواسع المراد ما يسهل الاغتراف منه
 اخذاً من العلنة فيتملح البركة والنهر والفساق المعروفة فيجعلها
 عن يمينه لئلا ينزل فيها البصاق والمخاط والضيق بخلافه

قوله ليس يلحق ان اراد ان المدا على السهولة كما مر والظاهر ان الخفيفة
 كالابريق فيجعلها غير يسيرة **قوله** وترك الاستغانة السين والتا زائدا
 للتاكيد اي الاعانة او للصيرورة كاستحج الطين اي صيرورته معانا
 وليست للطلب لانه يندب تركها مطلقا سواء طلبها ام لا حتى لو اعانه
 غيره وهو كالممكن من منعه كان خلاف الاولى **قوله** لانها ترفه الخ
 والظاهر انه ليس من الترفه الوضوء من الماء الغلب وترك المالح مع عدم الغذر
قوله في خلاف الاولى اي في حقنا لا في حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان
 يفعل ذلك ببيان اجواز ولو قصد بها الشخص تعليم المعين لم تكن
 خلاف الاولى وقد تجب على العاجز ولو باجرة المثل ان فضلت عما
 يعتبر زكاة الفطر والا صلى بالتيمم واعاد **قوله** فمكره هذا اي ولو
 كان المعين امرد واحرمه منه وجدا **قوله** لا بأس بها اي في مباحة
قوله مطلقا اي باقسامها الثلاثة المتقدمة والتعميم بالنظر لما في الشر
 وان كان المذكور في المتن الاستغانة في الصب فقط **قوله** عن قضاء
 دينه ضعيف والمعتد عدم اشتراط ذلك هنا وفي زكاة الفطر بل الشرط
 الفضل عن مؤنة مؤنونه يومه وليسته وقوله ما سبق له في الحج الاولى
 ما سبق له في الفطرة كما في **قوله** فان لم يجد صلى بالتيمم واعاد
 لانه غدر نادرا او وقع لا يدوم فان عجز عن التيمم صلى فاقد الطهورين
 واعاد ايضا **قوله** فيقف المعين سواء كان اهلا للعبادة ام لا ككافر
 عن يساره لانه ربما كان اكلانوما او نحوه فيؤذيه بنفسه ويقف
 حامل المنديل على يمينه وما ذكره محله في الوضوء اما الغل فيقف
 المعين فيه عن يمينه ابتداء لانه ليس غل الشق الايمن قبل الايسر
 والتعبير بالوقوف جرى على الغالب فالقعود مثله **قوله** باعله اي
 وهو اجبته وقوله بالاصابع اي بالاطرافها **قوله** وان صب عليه غيره
 ضعيف والمعتد انه ان صب عليه غيره يبدا بالمرافق والكعب
 ومثل ذلك ما لو توضأ من خفيفة او قوضا بنفسه من نحو ابريق
قوله كالتي تسمى من العبادة اي فهو خلاف الاولى على المعتد وفعله
 صلى الله عليه وسلم لبيان اجواز **قوله** وترك التشفيف هو اخذ الماء

بخرقه سواء كان بمبالغة ام لا فيشمل التشفيف بوزن الضرب الذي
 هو اصل الفعل **قوله** لانه اثر عبادة اي فهو خلاف الاولى في حتى احي
 اما الميت فيسبب تشفيفه بلا خلاف **قوله** بلا حاجة راجع للنقص
 والتشفيف **قوله** فلا يسبب تركه اي بل يتأكد فعله عند خوف التصاق
 نجاسة وتالم من برد او مرض او جرح فان غلب على ظنه التصاق
 النجاسة وجب التشفيف ويقدم تح اليمنى لشرفها وصونها عن
 المستقذر بخلاف ما لو كان تشفيفه لدفانه يقدم اليسار لبقاء
 اثر العبادة على اليمنى والاولى ان لا يشف بذيله او طرف ثوبه
 ونحوها فقد قيل ان ذلك يورث الفقر **قوله** اخوه اي عرفا بحيث
 ينسب ذلك للموضوع فان اخوه فانت محله خلافا للشو بيري ولو
 وافق فراعته من الوضوء فراغ المؤذن من الاذان التي يذكر الوضوء
 لانه ذكر العبادة التي بها يتم ياتي بذكر الاذان والاولى ان ياتي
 بالشهادتين فقط او لا ثم بدعاء الاذان لتعلقه بالنبى صلى الله عليه
 وسلم ثم يقول اللهم اجعلني من التوابين الخ لتعلقه بنفسه **قوله**
 اشهد اي اقروا دخن ان لا اله الا الله اي معبود بحق في الوجود الا الله
 الواجب الوجود وحده تؤكد لتوحيد الذات ولا شريك له تؤكد لتوحيد
 الافعال ردا على المقلنة **قوله** من التوابين اي كثيرين التوبة اي اذا
 وقع منهم ذنب حصلت منهم توبة وان تكرر **قوله** من المتطهرين
 اي من الاذناس اكسبه والمعنوية **قوله** سبحانه مصدر بمعنى التسبيح
 اي التسمية اي تنزيها لك وهو منصوب بمجذوف وجوبا لانه بدل
 من اللفظ بفعله اي سبحانه سبحانه **قوله** ومجذوب اي ومجذوب
 سبحانه فهو من عطف الجمل او متلبس الجذر فهو من عطف المفردات
 والكلام جملة واحدة وكذا ان جعلت الواو زائدا **قوله** اللهم اي يا الله
 فالتميم عوض عن حرف النداء **قوله** استغفر كاي اطلب المغفرة اي ستر
 ما ظهر من نقص اي محض ومي لا تستدعي سبق ذنب ويأتي
 بقوله واتوب اليك ولو غير متلبس بالتوبة ولا يقال انه كذب
 لانه خبر بمعنى السؤال اي اسئلك ان تتوب علي او باق على خيرية

والمعنى انه بصورة التائب الخاضع الذليل وياتي بقوله استغفر و لو
 نيتا لا يتصور منه ذنب وليس ان يقرأ بعد ذلك انا انزلناه ثلاثا
قوله فتحت له ابواب الجنة الثمانية أي اكراها لان فتح جميع الابواب
 يشعر بالسرور والبشر بالقادم وان كان لا يدخل الا من الباب الذي
 وعد بالدخول منه وعده الابواب ثمانية لاني في عدة من عدها ثمانية عشر
 لا مكان الكعب بان الثمانية هي الابواب الاصلية الكبار وما زاد متفرع
 عنها وتلك الثمانية باب الصلاة باب الصدقة باب الصوم وباب
 له باب الريان باب الجهاد باب التوبة باب الكاظمين الغيظ والعافين
 عن الناس باب الراحين فهذه السبعة جاءت بها الاخبار قال بعضهم
 ولعل الثامن هو الذي يدخل منه من لا حساب عليهم وفتحت بالتشديد
 والتخفيف **قوله** وزاد الترمذي عليه أي مع موافقته على رواية
 ما تقدم فهذا الدعاء مجمع من ثلاث روايات **قوله** وغير ما دفع به
 ما يوهن من كونه اجلة المتقدمة معرفة الطرفين فتقدم الحصر
 مع انه لم يذكر جميعها وذكر في المتن ثلاثة وعشرين وفي الشرح عشرة
 وقد مر ذلك **قوله** متوجه القيلة هو مجمل الشهد ولو قال كالمتوجه
 للقيلة حال الذكر لكان اخص وليس ان يرفع يديه وبصره لهما حال
 الاثنان بالذكر ولو نحو اعني لانها قبلة الدعاء ومهبط الرحمة وشيها
 لنحو الاعني بمن لا شعر براسه في الحج حيث ليس بامرار الموصي عليه
قوله والدلك ذكره هاهنا حيث طلبه وفيما تقدم تليسه فلا تكرر
 ويبلغ في العقب خصوصا في الشتاء فقد ورد ويل للاعتقاب من النار
قوله وكالساكن محله عند ر بعد التسمية وقيل غسل الكفين
 وح فامر من انه ياتي بالتسمية مقارئة لغسل الكفين محله اذا
 لم يستك وعند **حج** بين غسل الكفين والمضمضة **قوله** بين القلب
 واللسان لكن ينبوي اولامع التسمية ثم يلفظ بها بلسانه على ما مر
قوله واطالة الغزاة والتجمل أي ولو اتي بها قبل الفرض وهما اسمان
 للواجب والمندوب وهو غسل ما زاد على الواجب بادني زيادة
 ويندب اطلالهما وغايتها في الغزاة ان يغسل صفحتي الفم مع

مقدمات الراس وفي التجمل استيعاب العضدين والساقين **قوله**
 النزعتين بفتح الزاي بيان ان يكسفا ان الناصية أي يجيطان بها
 كما مر **قوله** وموضع التخفيف بالمعجزة وهو منبت الشعر الخفيف بين
 ابتداء العذار والنزعة يعقود النساء والاشراف تخية شعره ليتسع الوجه
 وضابطه ان تضع طرف خيط على راس الاذن والاخر على راسها الاخر
 اعني مالا يصق الراس وتفرضه مستقيما فانزل فهو من الوجه **قوله**
 والصدغ في نسخة والصلع **قوله** ومكروهه الخ لما كان ترك السنن
 قديودى الى الكراهة ذكر المكروهات بعد السنن **قوله** والاسراف
 هو اخذ الماء زيادة عما يلقي العضو وان لم يزد على الثلاث فليس
 ذلك مكرا مع قوله والزيادة على الثلاث ومحل كراهة الاسراف
 اذا كان الماء مملوكا او مباحا فان كان موقوفا حرم **قوله** مغفل
 بضم الميم وفتح الغين وتشديد الغاء المفتوحة **قوله** انه اي الحال
 والشان **قوله** يعتقدون منه الاعتداء وهو مجاوزة الحد **قوله** في الظهور
 بضم الظاء والدعاء والاعتداء في الاول يكون بالاسراف والزيادة
 على الثلاث وفي الثاني يكون بسؤال درجة الانبياء مثلا او مال كثير
 لا يتاتي له تحصيله بنحو تجارة او بان يرفع صوته به **قوله** والزيادة
 على الثلاث محل كراهتها اذا كانت متيقنة وكان الماء مباحا او مملوكا
 له واتي بها بقصد نيته الوضوء او اطلق فان شك اخذ باليقين او كان
 الماء موقوفا على من يتطهر به او يتوضأ منه كالمدراس والربط حرمته
 لانها غير ماذون فيها وان اتي بها بنية التبرؤ او مع قطع نية الوضوء
 عنها فلا كراهة وكذا اذا كان النقص لحاجة كبره وخرج بالزيادة
 على الثلاث الثلاث فلا تحريم ولو من موقوف على التطهر وانما لم يعط حكم
 المندوب ما وقف للاكفان لانه يتسامح بالماء المتفاهة ما لا يتسامح
 في غيره **قوله** هكذا الوضوء اي الكامل والافاضل الوضوء يحصل
 بدون ذلك **قوله** فمن زاد على ذلك أي على ما ذكره الثلاث ونقص
 عنها وجه كونه مسيئا ظاهرا انه خالف السنة ومخالفا مسيئا
 ظاهرا فكل من الاساءة والظلم راجع لكل من الامرين وهو المختار

وعطف الظلم تفسيره **قول قل** انه اخص لا يظهر لان كل ساءة فيها
مجاوزه اكد الذي حده الشارع وفيها وضع الشيء في غير موضعه وذلك
معنى الظلم والمراد منها ما لا يعصيه فيه اولاً لم تدخل الزيادة من الماء
المستعمل فانها حرام فان قيل كيف يكون النقص ساءة وظلماً وقد
ثبت انه صلا عليه وسلم توضأ مرة ومرة ومرتين **اجيب**
بان ذلك بيان الجواز والبيان في صحة صلا عليه وسلم واجب فكان في
ذلك الوقت افضل من غيره **وقيل** ان ساءة راجع للنقص وظلم للزيادة
فان الظلم مجاوزة الحد ووضع الشيء في غير موضعه وذلك غير موجود
في النقص ورد بان في ذلك مجاوزة اكد الذي حده الشارع **وقيل** عكسه
فان الظلم استعمل بمعنى النقص كقوله تعالى انت اكملها ولم تظلم منه شيئاً
ورد بان بصير المغيح فمن نقص فقد نقص ولا معنى له **قول** فلا ينافي
كونها سنة في ذاتها اي من حيث الايمان بها واما الايمان بالاولي فواجب
ولكون الايمان بالثانية في حد ذاتها سنة انعقد نذره بخلاف ما لو نذر
الاقتصار عليها ونظير ذلك صوم يوم الجمعة فانه في حد ذاته سنة واذا نذر
مكروه فان نذر صوم ذات يوم الجمعة انعقد او صوم غداً مثلاً ولم يلاحظ
من كونه يوم الجمعة انعقد **قول** كالاستيصال للصائم اي ولو مسكاً وانما
ذكره لانه يزيل الخوف وفي كونه من مكروهات الوضوء نظر بل هو مكروه
لاجل الصوم في كل حال سواء توضأ ام لا غاية الامر ان الوضوء خال منها
الا ان يحل كلام الشرع على انه اشكر اهذه بالسنة للمتوضئ **قول** والوضوء
للجنب الخ قيده بالجنب وتبعه الشهاب **م** اخذاً من التقيد به في الفصل
في خبر لا يقتل احدكم في الماء الدائم وهو جنب ومن تغلب الكراهة
باختلاف العلماء في طهوريته واعتمد **ج** انه لا فرق بين الجنب وغيره اخذاً
من تعليله بتبعية الماء المذكور بالماء المضاف اليه شيئاً لا يسلبه
الطهورية وان كانت الاضافة لا تغيره اذا اعضاء في الغلب لا تخلو
عنه الا وساخ **قول** في ما راكدا اي بان يتوضأ وهو واقف فيه
ومحل ذلك اذا كان في غير المسجد والاحرم من حيث الملك فيه **قول**
ولو كثير اي ما لم يكن متبجحاً مستبحراً او الافلا كراهة **قول** لا غسل الراس

فلا يكره

فلا يكره قيل ومثله مسح الرقبة عن الشافعي انه بدعة ووجه موضوعه **قول**
لان الاصل في الكثير الغالب في افعال الوضوء فلا ينافي ان مسح الراس اصل الغسل
بدل متفرع عليه **قول** يعني بفتح الياء مضارع غار من باب باع **قول** بشرطه الخ
مفرد مضاف فيعلم اي وبشرطه كما في بعض النسخ والشروط لغة العلامة ومن شرطه
الاعتناء اي علاماته او شرعاً ما لم يرد من عدمه العلم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه
لذاته عكس المانع وتعالى هو ملكا خارجا عن الماهية معتبر فيها ويقال هو ملكا
ما قارن كل معتبر سواء ونحوها عن الماهية اخرجها عن الغرض والسنن وقد معها
بعضهم صدر الباب لانها مقدمة في الوجع على الوضوء فتقدم في الوضع على فروضه
وسنة ليوافق الوضع الطبع وذكر المصنف منها متناً وشرحاتها في زيادة العلم في النظر المشهور
المستوفى للنفوس وقيل لليولي العراقي سبعة وهي طهارة الاعضاء والنقاء وجريان الماء على
العضو وايصال الماء اليه وتخليط ما بين الاصابع اذ لم يصل الماء اليه الا بالتحليل ونية الاخراف
اذا كان الماء دون قلبي من الترابية المائية غنى الماء انعقد وخوف من استعماله على نفسه ونحوها
والنظم المذكور هو **اي** اياط الباس في شروط وضوئه **ف** تحذرها على الترتيب اذا نذر **سابع**
شروط وضوئه عشرة ثم خمسة **ف** تحذرها والغسل للظهر جامع
طهارة الاعضاء نقاء وعلمه **ب** كسيفة المشروع والعلم نافع
وترك منافذ الدوام وصارف **ع** عن الرفع والاسكاف **قد تم** **سابع**
وعينه **و** اكتمل فعل ونيته **ا** اذا طاف عنه وهو بالمهد رافع
ولا حائل كالمسح بالوسج الذي **ح**وي طفر والرخص والعين مانع
وجري على عضو وايصال مائيه **و** ويل للاعقاب من النار واقع
وتخليط ما بين الاصابع واجب **ا** اذ لم يصل الا بما هو قانع
وما طهور والتراب نيابة **و** بعد دخول الوقت ان قانز رافع
كتقطير البول فاقض واستحاضة **و** ودي ومني ومني يدافع
وليس بضر البول في ثقبه علت **ك**جرح على عضوه الدم نافع
ونية للاخراف محلها **ا** اذا تمت الاولى من الوجه جامع
ونية غسل بعد ما نودوا **ا** ارف **و** لا فالاستعمال لا شك واقع
وقد صح غسل مع البول ان جرى **خ**لاف وضوئه والعلم جامع
ووشم بلكره وعظمه جابر **ت**شق بلا خوف ويكره مانع

وانما اقتصر المص على المتأينة المذكورة لدخول ما زاد عليها فيها او لعدم كماله
 لان ابطال الماء يرجع لعدم اكامل على ما سياتي وكذا تحليل ما بين الاصابع
 لان النقص فيها حائل وطهارة الاعضاء المراد بها تقدم ازالة النجاسة وذلك
 ليس بشرط على الاطلاق كما سياتي والنقص عن الحيض والنفس داخلي
 عدم المناهي ونية الاغتسال ليس بشرطها مطرد بل عند قلته الماء والتراب يصلح
 عده من شروط الوضوء **قوله** مطلقا اي عن التقييد بقيد لازم وبغيره عنه
 بالظهور والمطهر فما صدق الثلاثة واحد في الاصح **قوله** عند المتوضي اي في
 نظنه واعتقاده وان لم يكن مطلقا عند غيره كما لو استناب الظهور بالمتنجس
 من يائين وقع في احدها لا بعينه نجاسة فظن كل طهارة انا فتوضا به
 فطهارته كل منها صحيحة وكذا صلاة كل منفرد او جماعة ما موما او اما
 نعم لا تقع امامة احدها بالآخر لا اعتقاد كل نجاسة ما استعمل الاخر صاحب
 وكما تقتضي الظهور في ظن المتوضي واعتقاده تقتضي ايضا في الواقع ونفس
 الامر لان العبادة في العبادات بالواقع وظن المكلف كما هو مشهور في الاصول
 وعدم القضاء عليه مع عدم علمه بالوجود بشرط بل عدم علمه وعدم تكليفه
 بما لا يعلم ولهذا لو ثبت له الحال وجب عليه القضاء وبعبارة المص لا تقتضي
 عدم اشتراط الظهور في الواقع لانه احتراز بقوله عند المتوضي غير كونه
 ظهورا عند غيره فلا يشترط وذلك لاننا في طهوريته في الواقع ايضا **قوله**
 يستعمل اي مثلا او مثله المتغير تغير كثيرا **قوله** لانه اي الوضوء عبادة
 اي بدنية لا غير ضرورة فلا يرد صحة نيته الكافرة في ركعة الفطر عن نحو
 عبادة لان الركعة عبادة مالية ولا نيته الكافرة في الفسل من نحو الحيض
 للتمتع بها لان ذلك للضرورة وكذا نيته الوالي عن الصبي اذا وصاه
 للطواف وقد احرم عنه فانها تصح منه للضرورة ايضا اذا لا بد منه نظره للطواف
 فقولنا فلا يصح وضوء غير محلي في غير تلك الحالات والظاهر ان ارتفاع
 حدثه خاص بالطواف حتى لو ميز لم تصح صلاته به لان الضرورة تقدر بقدرها
قوله والتميز اي واما تمام السبع فليس بشرط بخلاف الصلاة
قوله لذلك اي لنظر ذلك التعليل السابق لان التعليل السابق في الكافر
 فيجزي نظره في غير المميز **قوله** من نحو حيض اي كقولنا في سلس واستحانة

وكنفاس

وكنفاس الا في اغسال الحج ونحوها ولها اذا لم تجد الا ما يكفي للوضوء ان
 تتوضا به وتبين **قوله** لانه اذا طرأ الخ يعلم من ذلك الفرق بين المناهي
 والاكاييل وهما صكمان الثاني لا يرتفع احد ث فيه عن محله وهو ما تحته
 ولا عا بعده من الاعضاء لوجوب الترتيب ويرتفع عما قبله ولا يحتاج المتوضي
 فيه الى عادة نيته بعد ازالته بخلاف الاول كالحيض والنفس فانه لا يرتفع
 احد ث فيه عن شيء من الاعضاء حتى ما غسله قبل وجود المناهي كما يدل عليه
 قوله لانه اذا طرأ الخ ويحتاج بعد رواه الى استئناف طهارة وتجديد
 نيته **قوله** وعدم اكاييل اشار بتقدير عدم الى ان العطف على المناهي
 المضاف اليه واعتراضه على عده هذا شرط بان يكون معلوم من مفهوم غسل
 الاعضاء لانه لم يحصل غسلها فهو بالكرن اشبه واجيب بانها
 ذكره لانه قد يراد بالغسل ما يغسل النضج ولو من وراء حائل كخرقة لان الكاييل
 لا يمنع النضج خلافا فانه المحشي وبهذا يجاب عنه ذكر بعضهم جري
 الماء على العضو مع ذلك ومن اكاييل الوسخ والقش المتجدد ان كان من
 خارج بخلاف ما اذا كان من عرق وكذا قشر الدمل بعد خروج ما فيها
 وان سهلت ازالته بل ولو من العرق لانها جبر من البدن وقد مر ذلك
 بخلاف شرها اي مجرد كونها بحيث لا يحصل باكت مثالي **قوله**
 ودوام النية اي حكما بان لا ياتي بما ينافيها فلو نوى التبرؤ والتطيف
 في اثناء الوضوء نظر ان كان متذكر للنية لم يضر ذلك التبرؤ
 والاضر ولو نوى قطع الوضوء او ارتد في اثنائه ثم سلم نظر ان كان سليما
 وجب عليه تجديد النية فقط ونبي على ما مضى وان كان صاحب
 ضرورة وجب عليه تجديد الوضوء من اصله ولو غسل رجله بنية
 ازالة الوسخ فقط لم يصح وجب عليه تجديد النية لغسلها او بنية
 الوضوء او اطلق او نواها معا لم يضر ولو توضا الارجلية مثلا فسقط
 او بقي مكرها في نهر او صب عليه غيره بغير امره وعلمه لم يتم وضوءه
 الا ان كان ذاكر للنية بخلاف ما لو غسلها بنفسه او بما مورحانه
 لا يشترط ذلك ولا يقطع نية الاغتسال حكم النية السابقة وان عثر
 لانها لمصلحة الماء الصبونة من الاستعمال فالآتي بها ذكر الطهارة

اوانت بما هو من مصاحبا اما دوام النية ذكرنا بضم الذال اي استحظارا
 قليلا فسنة واما دوامها ذكرنا بكسر الذال فليس بشرط ولا سنة
قوله معرفة كيفية الوضوء اي صفته بان يميز فرايضه من سنة وهذا
 في حق العالم وهو من اشتغل بالفقه زمانا يميز فيه بين ذلك اما العاني
 فالشرط في حقه ان لا يعتقد بفرض فغلا سواء اعتقد كلها وفرضا البعض
 فرضا والبعض سنة ولم يميز **باب الاشارة**
 هو اولى من تغيير غيره باسباب الحدوث الموهمة اشتراط تعدد الاسباب
 ومن التعبير بما ينتهي به الطهر المقتضى اخراج حدث لم يبقه طهر المحتاج
 الى الجواب بما من شأنه ذلك ومن التغيير بنواقض الوضوء الموهمة ازالته
 من أصله كما هو شأن ذلك الناقض ومن التغيير بالموجبات لايها ماله
 توجيه وحدها مع ان الصحيح ان الموجب مركب وذكره عقب الوضوء لان
 رفع الطهارة فرع وجودها ولان الوضوء ينتهي بوجوده وهذا اولى من
قوله لانه يطرأ على الوضوء فيبطله لما سياتي وقدمه بعضهم لانه
 سبق اذا الانسان يولد محدثا اي محكوما عليه بذلك وان لم يسبق منه
 حدث حتى لو اراد وليه الطواف به وجب عليه تطهيره كما مر ولان المتوضي
 ينوي رفع الحدث فيحتاج لمعرفة ما ينويه ولدفع توهم انه لا يسمي حدثا
 الا ما كان عقب طهارة **قوله** عند الاطلاق اي في عبارات الفقهاء
 اما في عبارة النواوي فيجمل عند الاطلاق على الحدث القاييم به فاذا كان عليه
 جنابة وقال نويت رفع الحدث انصرف للأكبر لقربنية حاله وارتفعت جنابته
 وقوله كما هنا احتريزه عن الحدث المذكور في تعريف الطهارة بانها رفع
 حدث الخ فان المراد بها الامر الاعتباري الشامل للاصغر والأكبر وهذا
 معنى قول بعضهم الحقيقة المطلقة الصادقة بكل منهما واحتريزه عن ذلك
 ايضا بقوله غالبا فمفادها واحد ويقال ان قوله كما هنا قصد به مجرد
 التمثيل للاطلاق اي مثال ذلك ما هنا والمحتريزه قوله غالبا فقط وهذا
 اولى وليس قوله غالبا للاحتراز عما يقع في عبارة النواوي كما فهمه خضر
 لان المراد عند الاطلاق والاطلاق عند الفقهاء كما مر فلم يدخل الواقع في
 عبارة النواوي **قوله** الشئ الحادث ومنه قيل للشاب حدث **قوله** يطلق الخ

في قوله الشئ الحادث

والاطلاق في عبارة الفقهاء الخ
 اطلاقه على

بقوله
 صم

اطلاقه على الامور الثلاثة حقيقة شرعية لا لغوية اذ لم يستعمل احد من
 اهل اللغة في شيء منها **قوله** على امر اعتباري اي صفة اعتبارية
 اي وجودية اعتبرها الشارع اي اعتبر كونها مانعة من الصلاة فليس
 المراد بكونه اعتباريا انه من النسب والاضافات التي لا وجود لها
 لانه امر موجد مشاهد لارباب البصائر فيشاهدون ظلمته على
 الاعضاء وفي الماء ويميزون بين كونه من وطئ حلال او حرام كما حكى
 عن الشيخ الكواحل طلع الشعرا في ذلك في المغطس والنسب والاضافات
 من جملة المقولات العشرة المنطوقة في قوله

زيد الطويل الازرق بن مالك في بيته بالامر كان منكى
 بيد غصن لواه فالتوي هذه عشرة مقولات سوا

فزيد اشارة لمقولة اجور والطويل لمقولة الكم والازرق لمقولة الكيف
 وهذه الثلاثة امور وجودية عند اهل السنة والحكماء وابن مالك لمقولة
 الاضافة وفي بيته لمقولة الابن وبلا امر لمقولة المتى وكان منكى لمقولة
 الوضع وبيد غصن لمقولة الملك ولواه لمقولة الفعل والقوي لمقولة
 الانفعال وهذه السبعة من الامور الوجودية عند الحكماء ومن النسب
 والاضافة عند اهل السنة وتحقيق ذلك يعلم من محله **قوله** يقوم بالاغناء
 اي يحل في اعضاء الوضوء فقط على الراجح وقيل في اعضاء البدن كلها
 ويرتفع عنها بغسل الاعضاء المخصوصة بدليل حرفة من المصحف
 بغير ما **قوله** يمنع الخ هذا حكم زائد على التعريف مترتب عليه وقوله
 صحة الصلاة اي ونحوها كالطواف **قوله** حيث لا مريض اي لا يجوز
 كلف الطهورين اما اذا كان هناك مجوز فلا يمنع وحذف ذلك من جانب
 المنع الكفاء والمعنى على ذلك في الاصل وعلى المنع من صحة الصلاة حيث
 لا مريض كلف الطهورين فان وجد مريض لم يحصل منع منها وحذفه
 من جانب الاسباب لعدم صحته في جانبها اذ لا يقال وعلى الاسباب
 التي ينتهي بها الطهر حيث لا مريض لان مقتضاه انه اذا وجد
 مريض لم ينته بها الطهر وليس كذلك **قوله** وعلى الاسباب جمع
 سبب وهو لغة ما يتوصل به الى المقصود واصلا حاملا يلزم من وجوده وجود

ولا يلزم منه عدم وجوده ولا عدم لذاته كالزوال بالنسبة الى الصلاة وعرف
 ايضا بغير ذلك **قوله** ينتهي بها الطهر اي شأنا ذلك فيشمل ما اذا وجد
 سبب منها بعد انتهائها الطهر بسبب آخر كما لو نام وبال فان احدهما انتهى به
 الطهر والثاني شأنه ذلك وتعبيره بالانتهاء اولى من تغييره بالنقض
 لانه الاصح ان يحدث لا يبطل الوضوء من اصله ولا يبطل الصلاة المفوعة
 به او الثواب المترتب عليه ونظيره ذلك ما يقال اذا غربت الشمس انتهى الصوم
 ولا يقال بطل واذا مضت مدة الاجارة انتهت الاجارة ولا يقال بطلت
قوله وعلى المنع اي الحرمة وقوله المترتب على ذلك اي لامر الاعتباري بلا
 واسطة وعلى الاسباب بواسطة الامر الاعتباري **قوله** هذه الثلاثة مترتبة
 في التعقل فتوجب الاسباب او لا فيترتب عليها الامر الاعتباري اي الظلمة
 التي تحل لا عصار ثم يترتب على ذلك في التعقل المنع من الصلاة اي حرمتها
 ويقولنا في التعقل يندفع ما يقال ان العلة تقارن المعلول على الصحيح
 ويندفع ايضا اعتراض **قوله** بقوله اما ترتب المنع على الاسباب فواضح
 واما على الامر الاعتباري ففيه نظر لانها مستقاربان ولا يحتاج لجوابه بان
 المراد بالترتب التوقف والمراد بالتوقف عدم الانفراد اي التلازم فالموقوف
 متأخر عما يتوقف عليه على ان اعتراضه المذكور يرد ايضا على ترتب المنع على
 الاسباب بناء على ما تقدم من ان الصحيح ان العلة تقارن المعلول فلا يصح
 قوله ان ترتب على الاسباب واضح **قوله** والمراد هنا الثاني اي بقرينة العلة
 في المتن بقوله هي خروج الخ اي الخارج لانهم يتساهلون في مثل ذلك فاندفع
 الاعتراض بان كلام المص يحتمل الثاني غير الثاني واردة الثاني منه تحتاج الي
 قرينة بخلاف كلام الاصل **قوله** وتعبير الاصل الخ غرضه بذلك رد عبارة
 الاصل الى عبارته لا الاعتراض عليه لان قصد كل منهما التوبيخ للاحداث
 بمعنى الاسباب وذلك حاصل بكل من العبارتين على جعل الاضافة في كلام
 الاصل بيانية اما على جعلها حقيقة فتفيد المغايرة ولا اعتراض عليه
 من هذه الجهة ايضا وان خالف عبارة المص لان موافقته فيما يرد بالحد
 ليست بلازمة فقوله يقتضي تفسير الحديث الخ اي فيخالف ما عبرت به
 وما اردته من الحديث وقوله لان جعل الخ فيوافق ذلك لا يقال غرضه

الاعتراض

الاعتراض على الاصل من جهة انه سمي تلك الامور اسبابا مع انها احداث
 لاننا نقول انها تسمى اسبابا ايضا ولا يخرج ارتكاب احدي التسميتين
قوله يقتضي الخ اي لان الاصل تغاير المتضايفين وعليه فالاضافة
 حقيقة على معنى اللام **قوله** بيانية اي لان بين المضاف والمضاف اليه
 عمومًا وخصوصًا وجهيًا كما تم حديد لانفراد الاسباب في غير الاحداث والاحداث
 في غير الاسباب كالامر الاعتباري والمنع من الصلاة بخلاف ما اذا كان بين
 المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مطلق كشجر اراك فانها تسمى صفة
 للبيان وكذلك اضافة عام الى خاص وقيل بعدم الفرق بينهما ههنا ان
 نظر لمفهوم السبب من حيث هو وان نظر لخصوص المقام كانت الاضافة
 للبيان ويكون تغيير الش بالبيان غير نظر الى عدم التفرقة بينهما كما علمت
قوله هي اربعة الخ حصرنا نقض في الانواع الاربعة تعبدية فلا يقاس
 عليها نوع خامس وفي افرادها معقول المعنى فيقاس عليها غير ما كما قيس
 على النوم الذي ورد النقض به الجنون والاعفاء وغيرهما مما يزيل العقل بجامع
 الغلبة عليه ومثل فرج غيره على من فرجه بجامع اثاره الشبهة **قوله**
 خروج الخ اي يفتنه فلو شك هل خرج منه شيء او لا لم ينتقض وضوؤه
 كما سياتي وكذا يقال فيما بعد نعم يكتفي بوضوء الاحتياط اذ لم يبين اكمال
 بل لو نوى رفع الحديث ان كان محدثا والا فتجد بصرح وان بان محدثا
 وخرج بالخروج الدخول فلا نقض به فلو ادخل في دبره طرف غود لم ينتقض
 وضوؤه حتى يخرج فله قبله نحو مسح المصحف لا نحو صلاة لحلة متصلا بنحو
قوله غير منية الموجب للفعل صادق بان لم يكن مني اصلا او كان مني غيره
 كما اذا خرج من المرأة من الرجل او منية غير الموجب للفعل كما سياتي فالمنطوق
 ثلاث صور والمفهوم صورة واحدة **قوله** اي المتوضي فيه اشارة الى ان
 الضمير عائد على معلوم من المقام على حد قوله حتى توارت اي الشمس بالحجاب
 ردوها علي ولو ابدل المتوضي بالشخص لكان اولى لما مر من عدم اشتراط
 سبق الطهارة للحديث ولعله اراد النقض بالفعل **قوله** الخي خرج به
 الميت فلا تنتقض طهارته بالخارج منه فكان عليه ان يزيد الواضح
 كانه بعض النسخ يخرج الخش المشكل فانه ان خرج من فرجه جميعا انتقض

الذي في الخطيب وهو انه المدا على علم بني الخ في الصورين

والا فلا **قوله** عينا الخ عم تعيميات حشة والمراد بالعين ما يسمى عينا في العرف
من المحسوسات والرجح وان كان محسوسا لا انه لا يسمى عينا في العرف **قوله**
اولم ينقص اي كدودة اخرجت راسها وان رجعت وكما سورت خرج من الدبر
او زاد خروجه وكذا لو خرج منه دم وكان داخل الدبر ما لو كان خارجا
فلا ينقص بما خرج منه ومن جملة غير الخ ما لو اقتبض جزءا منه فلا ينقص الوضوء
اما لو اقتبض ولدا تاما بلا بلل فلا ينقص الوضوء وان وجب الغسل على المعتمد
ولو برز بعض الولد لم يحكم بالنقص حتى يتم خروجه منفصلا لاحتمال ان يخرج
جميع الولد فيجب الغسل ولو خرج جميع الولد منقطعاً في دفعات فان
تواصل خروج اجزائه بحيث يسبب بعضها البعض كان خروج كل جزء ناقضا
فلا غسل حتى تنفصل القطعة الاخيرة وكذا لو خرج كله الا يده مثلاً فانه
يتوقف الغسل على خروجها **قوله** من فرج متعلق بخروج وقوله دبر كان
او قبلا اي ولو تعدد كل منهما كان وجد له دبران اصليان او احدهما اصليا
والاخر زائدا او اشتبا وتميز وسامت والاصح ان احالة الذكر منوطه بالبول
منه لا بالوطي **قوله** او من ثقب اشار بتقدير من الى انه عطف على فرج وقيد
الثقب بقيد من اخرج بالاول ثلاث صور وبالثاني صورة فمنطوق المتن
صورة ومفهومه اربع صور ولفظ الثقب يشعر بالانفراج الطاري ولو
على غير صورة الاصل فيخرج المناقذ الاصلية ولياوي التفسير بالمنفتح
قوله والفرج منسد الوال كالحال في عرض انسدادها كما يشعر بتعبيره بمنسد
دون مسدود وذلك انه انسداد الماخوذ منه منسد مطاوع سد الماخوذ منه
مسدود فيكون سد مطاوع مسدود والمطاوع بالكسر فرع المطاوع بالفتح
فناسب التعبير بالمتاخر وهو منسد عن المتاخر وهو الانسداد الطاري وبالمتقدم
وهو مسدود عن المتقدم وهو الانسداد الاصل والمراد بانسداده عدم خروج
شيء منه وان لم يلجم ولا يشترط انسداد السيلين معا بل يلغى انسداد
احدهما ثم ان كان اخرج من الثقب مناسبا للانسداد كان انسداد القبيل
فخرج منها بول والدبر فخرج منها غايط فنقص وكذا ان كان غير مناسب
لواحد منهما كالدم فينقص ايضا وان كان مناسبا للمنفتح فقط فلا
نقص ولا بد في الثقب المذكورة ان تكون قريبة من المعدة فان كانت

في رجله

في رجله او نحوها لم ينقص اخرج منها وخرج بعروض الانسداد ما لو كان
اصليا فينقص معه اخرج من الثقب مطلقا **قوله** لاية الخ دليل لقوله
خروج غير منبذ الخ لا يقال لاية تدل على ان المرض والسفر حدثان حيث
عطف ما هو حدث عليهما باولنا نقول لاية فيها تقديم وتأخير وحذف
كأمر والتقدير اذا قمتم الى الصلاة محدثين او من النوم او جاء احد منكم
من الغايط او لامستم النساء فاعسلوا الى قوله او على سفر فيقال
عقبه فامجد واما ما فيتموهما فنقول او جاء احد منكم من الغايط قدم بعد ان كان
مؤخرا او قوله فاعسلوا وجوههم الخ اخر بعد ان كان مقدما وهذا التقدير
توقيفي او يجعل او في لاية بمعنى الواو كالحالية **قوله** وقيام تكميل للدليل
وقوله المذكور اي المقيد بالقيدين المتقدمين **قوله** المطنين بفتح المنة
على الافصح اي المطنين فيه اي الذي وقع فيه الاطمئنان اي السكون فيه
من باب الحذف والايصال ويجوز كسرها اي المنخفض النازل في الارض
من غاط يغوط اذا نزل او الساكن ونسبة السكون اليه مجاز عقلي وهذا
التفسير هو الصواب عكس ما صنعه المحقق **قوله** سمي باسمه اخرج الخ
كان من القبيل او الدبر وان اشتد في اخرج من الدبر وتسمية اخرج
بذلك مجاز لعلاقة المجاورة او الحالية واما قول بعضهم لعلاقة النقل
فغير ظاهرا لان النقل من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي ليس من انواع العلاقة
اذ كل مجاز سببه النقل ثم صار حقيقة عرفية في اخرج من الدبر وعليه فلا
يستقيم المعنى في لاية الابتعاد مضاف الى محل الغايط اي بعد قضاء
الحاجة فيه والافحرج مجبنة من ذلك المكان ليس بناقص وكذا اذا اريد
معنى الغايط الاصل **قوله** وخرج بالثقب الخ الاولي ان يقول وخرج بالخروج
من الثقب او وخرج بالثقب ما فوق المعدة الخ ثم يقول فلا ينقص اخرج
منه لاجل ان يكون المخرج من جنس المخرج منه وقوله المذكور اي المقيد
بالقيدين **قوله** فوق المعدة اي سواء كان من امام وخلف او يمين او يسار
وكذا يقال فيما بعد ولو انفتح واحد تحتها واخر فوقها فالوجه ان العبارة
بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها والاصلي منسد فنقص اخرج من كل منها
على الاقرب من ترد في ذلك لاني قاسم **قوله** المعدة فيها اربع لغات فتح الميم

مع كسر العين او سكوتها وكسر الميم مع سكون العين او كسرها لان عينها
 حرف حلق **قوله** ولو مع انسداد الخ غايته الثلاثة قبلها وذكرها توطئة
 لما بعدها والا فلا حاجة اليها لان الكلام في محرز القيد الاول قبل الاثبات
 بقوله والفرج مستر او للرد على القول الضعيف القائل بان الخارج
 من ذلك ينقض مطلقا **قوله** فلا نقض به نحو وعلى هذا لو كان ممكنا
 للشبهة التي ينقض الخارج وصار يخرج الخارج مما عداها مدة لا يمس
 فيها فرجا ولا امرأة اجنبية لم ينقض وضوءه وحج يفسر ويقال لنا
 شخص مكث سنين ياكل ويشرب ويخرج منه الخارج ونيام ولم ينقض
 وضوءه وصورته ما ذكر **قوله** الى محرز بفتح الميم اي جعله محزا **قوله**
 وفيما عداها وهو الثلاثة **قوله** وهذا اي التفصيل في الانسداد العارض
 فلا يثبت للنفقة فيه سوى النقض بالخارج والنوم على غير هيئة المتكفل
 فيجب تملكه وكذا يجوز الوطئ فيه **قوله** اما الخلفي فينقض الخ وكذا
 يثبت له جميع الاحكام كما يؤخذ مما بعده **قوله** مطلقا اي في اي جزء من
 البدن ولو في احدى ارجله وبراعته ستره عند السجود ومحل ذلك ما لم
 يخرج من المناقضة الاصلية اما الخارج من ذلك فلا نقض به **قوله** حينئذ
 اي حين اذ كان الانسداد خلقيا **قوله** والمعدة اي وحقيقة المعدة
 عند الاطباء الخ وقوله من المكان من الاستدلال بدليل متايلتها بالي التي لانها
 وعلى ذلك قول بعضهم المعدة بيت الداء **قوله** راس الداء **قوله**
 والمراد بها هنا اي عند الفقهاء فهو مجاز علاقته المجاورة ثم صار حقيقة
 عرفية في ذلك **قوله** اما منية الخ لما تم الكلام على ما قض اخذ
 يتكلم على غيره وهذا مفهوم المتن **قوله** كان امنى الخ دخل تحت الكاف
 بنية الصور الستة المنطومة في قوله نظر وفكر ثم نوم ممكن
 اياها في حرقته في قبضه وكذا ذكره في بجملة ستات في روضه لا تنقض
ان قيل ما فائدة بقاء وضوءه مع انه اذا انتقض اندرج حذره الاصفر
 في الاكبر وان لم ينوه **قلت** تظهر فائدة ذلك في البنية فينوي بالوضوء
 حج سنة الفل لا رفع احدى الاصفر وايضا اذا كان وضوءه باقيا
 كانت صلافة صحيحة اجماعا بخلاف ما اذا كان عليه احدى الاصفر

ولم ينو

ولم ينو رفعه فان في صحتها خلاف لان هناك قول يقول بعدم
 الاندراج **قوله** اعظم الامر اي وهو الغسل مخصوصه اي بخصوص
 كونه مينا فلا يوجب ادائها وهو الوضوء بعمومه اي بعموم كونه خارجا
 فالمني لم يجتنب ولا يرد كحيف والنفاس فانها يوجبان الاعظم والادنى
 لان ذلك لغلظهما ولا يرد جماع رمضان فانه يوجب الكفارة والقضاء
 لان هذه القاعدة محلها عند اتحاد الجنس والكفارة ليست من جنس
 القضاء **قوله** ودخل في غير الخ ادخل صورتين وترك الثالثة كما مر وضوحها
قوله بما مر اي وهو قوله الموجب للغسل **قوله** اولى من تغييره بالمني اي
 لانه يقتضي عدم النقض في صورتين المذكورتين وليس كذلك ويجاب
 عنه بان اليعوض عن الضمير **قوله** وتغييره بفرج اولى اي لانه المراد بفرج
 الجنس الصادق بما ذكر وقد يقال المراد بالسيلين في كلام الاصل القبل
 والدبر وجهه القبل تصدق بالواحد والمتعدد فلا اولوية من هذه احيثية
 نعم تغيير المص اولى من حيث الاختصار على ان ارادة ما ذكر من كلام الاصل
 بعيد **قوله** ثلاثة سبل اي اصلية **قوله** اثباته للقبول هما مخرج البول
 ومخرج المني فلكل مخرج لانه قد شق ذكر بالروم فوجد به مخرجان فلا
 يختص تعدد القبل بالمرأة وان كان التعدد فيها ظاهرا ولم يقول
 الفقهاء على قول علماء التشرع من ان في الذكر ثلاث مخارج واحد
 للبول والودي وواحد للمني وواحد للمذي لعدم تحقق ذلك **واعلم**
 انه لا يحتاج لاستثنا احدث الدائم من غير المني لان من به ذلك محدث ولكنه
 عفي عنه للضرورة فحذره الخارج ناقض ولا تبطل طهارته به ولذا قال
 بعضهم لنا طهارة لا تبطل بوجود احدث وتبطل بطهارة اخرى وهي
 طهارة دائم احدث كالمستحاضة والسلس **قوله** اكثر من ذلك اي من
 السيلين **قوله** عاملا اي اصلية او اصلي وزايد واشتبه ولم يشبه
 لكن سامت كما تقدم وتعرف اصالة الذكر بالبول منه فاذا بال بها علم انها
 اصلية او باحدهما فهو الاصيل والاخر زايد لا يتعلق به حكم وان اشبه به
قوله وغلبته اي استيلا ذمول اي غلبة على عقل **قوله** او غيرها
 كسروا كجئون زوال الشعور اي الادراك من القلب مع بقاء القوة

واكثر في الاعضاء والاغذاء واليه من مع فتورها والنوم استرخاء اعصاب
 الدماغ بسبب الاجرة الصاعدة في المعدة والسكر خيل في العقل مع
 اضطراب واختلاط نطق ولا فرق فيما عدا النوم بين المتكلم وغيره ومنه
 ذلك الصرع والجنون والعتة فينقض ايضا ومما ينقض استغراق الاولياء
قوله او نوم اي في غير الانبياء فلا نقض بنومهم ولو مضطجعين وكذا باغايهم
 وهو جائز عليهم لانه مرض لكنه ليس كالاعذار الذي يحصل لاحاد الناس
 وانما هو من غلبة الاوجاع للحواس الظاهرة فقط دون القلب لانه اذا
 حفظت قلوبهم من النوم الذي هو اخف من الاعذار كما ورد في حديث
 تنام اعيننا ولا تنام قلوبنا فمن الاعذار اولى شدة منافاة للعلق
 بالرب سبحانه وتعالى واما اجنون فلا يجوز عليهم لانه نقض **قوله**
 العيان وكما اخبر في الحديث امور محاربا كخفافا التقدير فتح
 العينين وتشبيهه بلينج بخفاف الاداة اي كوكا وكناية اصطلاحية
 حيث اطلق فتحها واريد لازمه وهو البقطة اي ان البقطة هي الحافظة
 لما يخرج بخلاف النائم فانه قد يخرج منه شيء ولا يشعر به ففتح العينين
 يلزمه البقطة والمدار عليها ولو من اعني واستفارة بالكنائية وتخييل
 حيث شبه الشيء بربط كقرته وذكر الكوكا الذي هو من لوازم المشبه
 به تخييل وهو كسر الواو والمد كخيطة الذي يربط به الشيء والسهم بين
 مهلة مشددة وهما مخففة حلقة الدبر **قوله** فمن نام اي غير متمكن
 بدليل الحديث الثاني **قوله** ابلغ منه اي من النوم فهو من قياس الاولى
 والمراد بالذهول زوال الادراك وقوله الذي صفة للذهول **قوله**
 مظنة لخروج اي بحسب الاصل ثم اقيمت المظنة مقام اليقين ثم انتقل
 الى جعل نفس النوم على غير هيئة المتمكن ناقضا وان تحقق عدم خروج
 شيء ولهذا الونام غير متمكن واخبره عدد التواتر بان لم يخرج منه شيء
 فانه ينتقض وضوءه على المعتمد لما ذكر من ان نفس النوم على تلك
 الهيئة ناقض للتكذيب المعصوم حتى لو استدبره بنحو صاص
 ونام غير متمكن انتقض وضوءه لما ذكر من لو امره عبي عليه
 الصلاة والسلام بعد نزوله بصلاة في حالة نومه غير متمكن بان قال

او معصوم كالحذر عليه السلام بانما لا يصح ان ينام في

ثم فصل

ثم فصل بغير وضوء فانه يجب عليه ترك مذهبه واطاعته لانه حكمه لا يتقيد
 بمذهب فان قال له ثم فصل وجب عليه الوضوء والصلاة اما لو نام
 ممكنا واخبره من ذكر بخروج شيء منه فانه يجب عليه الوضوء لانه ح
 لم يامن من خروج شيء ولا اختلاط بخلاف ما لو اخبره بذلك عدل فانه لا يجب
 عليه الوضوء لانه خبره يفيد الظن لا اليقين بخلاف خبر المعصوم وعدد التواتر
قوله كما اشعرها اي بالمظنة وقوله اذ السه علة للاشعار ووجه الاشعار
 ان الخبر يفيد ان المدار على وجود الكوا فمتى زال سواء كان بنوم او جنون
 او غير ذلك انتقض الوضوء والسبب فيهم الهاء مبتدأ لانه معرب او كسرهما
 على الحكاية والدبر خبره **قوله** كناية اصطلاحية وهي لفظ اريد به لازم معناه
 وتقدم ذلك **قوله** اي التمييز فسر به بذلك لاجل ان يكون استثناء النوم
 متصلا بالمنقطع لانه خلاف الاصل بخلاف ما لو سربانه غريزة اي صفة
 قائمة بالشخص يتبعها العلم بالضرورات عند سلامة الآلات اي الحواس
 يخرج بذلك الصغراوي الذي يجد الحلو مرًا والاحول الذي ينظر الشيء كأنه اثنان
 فان الاستثناء عليه كونه منقطعاً هكذا قيل وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو غير
 المعصوم بالزوال حتى يقال ان الغريزة لا يزيلها الا الجنون لا النوم فيكون استثناءه
 منقطعاً مع انه غير بالغلبة ولا شك ان النوم يغلب على العقل الغريزي
 كما يغلب على التمييز والاستثناء على كل متصل ومحل العقل القلب على الصحيح
 بدليل قوله تعالى هم قلوب يعقلون بها وله شعاع متصل بالدماغ والمقدم
 ان العلم افضل منه لا تصاف به تعالى به دون العقل وقيل هو افضل
 لان العلم لا يتحصل الا به **قوله** النعاس فاعل خروج وهو من لطيفة تأتي من
 قبل الدماغ فتغطي العين ولا تصل الى القلب فان وصلت اليه كان نومًا
قوله نشوة السكر اي مقدماته اي اوائل مقدماته وهي بالواو على الافصح
 بخلاف نشأة العبي فانها بالهمزة لا غير **قوله** وان لم يفهمه الواو للحال وان
 زايد اي واحال انه لم يفهمه لانه اذ فهمه فهو يقظان ومن علامات النوم
 الرؤيا فلوراي رؤيا وشك هل نام او لا لم ينتقض وضوءه وكذا لو شك
 في انه نائم او ناعس او ان ما خطر به الرويا او حديث نفس **قوله**
 ممكن اي ولو احتمل لا حتى لو ثبت النوم وشك هل كان متمكنا او لا لم ينتقض

الصلاة انتقض كما قاله المصنف في قوله الحصار اي

وضوءه ولو ازيلت احدى البيتين نائم متمكن قبل اثباته انتقض وضوءه
او بوجع او شك في تقدمه فلا شك **قوله** اي اليه بفتح الهمزة تثنية
التي وحذف التاء في التثنية وهي سبيل كحدث ومنه في الانوار
قوله من مقره متعلق بممكن وقوله من ارض الخ بيان للمقر **قوله**
ولو محتجبا اي ومستندا الى ما لو ازيل السقط **قوله** فلا نقض في عبارته
حذف اي فلا نقض بها اي بالغلبة المذكورة **قوله** كان احكام الخ هذه
الصفة لها حكم المرفوع فصح الاستدلال بالحديث اذ الظاهر ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يعلم ذلك والمراد بما هو من قعوده بدليل رواية حتى تحقق
اي تضرب روضه الارض وهي محمولة على المبالغة في النوم والافلا يمكن
مع ضرب الروس للارض **قوله** حمل اي نوم العناية على نوم الممكن الاخره
فان قلت بل محمول على ذلك ليس باولى من حمله على النوم الخفيف
الذي لا يمنع ادراك خروج الخارج **قلت** بل اولى لان خروج الخارج قد يخفى
جدا بحيث يخفى مع ادنى نوم بخلاف الممكن فانه يمنع الخروج افاده الشوري
قوله حيث اي حين اذ نام ممكنا **قوله** من من خروج شئ ان تحس ظنه فلو
تحقق غير معصوم فقد تقدم **قوله** باحتمال الخ فلو تحققت نقض وقوله لندرة
الخ قضيته ان من كثر منه ذلك بان يتلى به ينتقض وضوءه بنومه ممكنا
وليس كذلك الا ان يقال شانه ذلك والافلا فرق بين ان يندرج وجهه
اولا بشرط ان لا يصير عادة له **قوله** لمن نام على قفاه الخ وكذا من نام محتجبا
وهو هزيل اي خفيف بحيث لا ينطبق الياه على الارض وما قيل من انه متمكن
محمول على هزيل ينطبق الياه عليها **قوله** ومن فرج من اضافة المصدر
بعد حذف الفاعل اي ان يمس الشخص الوضوء فرج واضح او فرج خشن له مثله
فان كان ذكر انتقض وضوءه بمس آلة الرجال وانثى انتقض وضوءه
بمس آلة النساء او بمس الشخص الخشن فرجين معا من نفسه ومن خشن
غيره او فرجا من نفسه وذكر من خشن غيره فحذف فاعل المصدر على حد
يعجبني شرب العسل وقول ابن مالك **قوله** وبعد جرحه الذي اصنف له **قوله**
قوله كل برقع او ينصب عليه **قوله** معناه ان اراد التكميل والمراد بالمس
الانمساك ولا يشترط فعله في اجابته او احدها ولا اختيار حتى لو وضع

شخص في كره

شخص ذكره في كف آخر وهو ساد او مكره انتقض وضوءه صاحب الكف
والتعليل الاتي في قولهم لفتك حرمته الى اخره جوي على الغالب او المراد لانها
والمراد المس يقينا فلو شك فيه لم ينتقض وضوءه وتقدم هذا النقض على
ما بعده اولى لمنا سببه لما قبله في عدم توقف النقض على الغير بخلاف المس
فانه متوقف على ذلك فهما بمثابة المفرد والمركب فما صنع هنا اولى مما في المنج
قوله او محل قطعه اي ما باشرة السكين في القطع وهو شمل الفرج المرأة
والدبر ومن الفرج البظر بفتح الباء وهو لحمه با على الفرج والقلعة حال اتصالها
فان قطعا فلا نقض بهما **قوله** ولو صغير الخ عظم تعميمات بعضها في الفرج
وبعضها في المتسن وبعضها في الاويم وبعضها في بطن الكف والصغير شامل
للجنين والسقط وان لم تنفخ فيه الروح حيث تحقق كون المسوس فرجا
والمراد كبيرا او صغيرا او ميتا او حيا ذلك ذكرنا وانثى سواء كانت
الانثى محراما لا والفرق بين النقض بمس فرج الصغيرة او الصغيرة وعدم النقض
بلمس الاجنبي او الاجنبية الصغيرة من اذ مدار اللبس على الشهوة وهي مفقودة
مع الصغير ومدار النقض بمس الفرج على الاسم وهو موجود مع ذلك **قوله**
قلا الخ اي اصلها او زايلا اشتبه به او كانه عاملا او على سمة الاصل وتعرف
اصالة الذكر بالبول به فان بالها على السوا فها اصلها **قوله** واشل اي ولو
فرج امرأة والشل بطلان العمل والاشل منقبض لا ينسبط او عكسه
والعضو الاشل حي وقيل ميت وتظهر فائدة الخلاف فيما لو ذكر اكيولن
الماكول وفيه عضو اشل فان قلنا بجبانته حل اكله وبموتة فلا **قوله** او منفصلا
اي مادام اسم الفرج فلو دق وزال الاسم لم ينتقض **قوله** ببطن كف ولو كان
عليه ثوب كثير ولا بعد ذلك حايلا وان قدرت الكف لازيدة يقينا ليست
على سمة الاصلية والعبرة في العمل المسامحة بوقت المس دون ما قبله
وما بعده وسميت كفها لكونها الاذن عن البدن وكون المس ببطن الكف
دعوة ثالثة سيد كره دليلها **قوله** من مس اي فض بينه بدليل الحديث
بفتح فخذ الاطلاق مقيد بما بعده ووجه كونه مطلقا ان مس فعل وهو
من قبيل المطلق ولم يتبدل بالمقيد من اوله وهله مع انه اصرح في الدلالة
لان الحديث الاول اصح شئ في الباب لكثرة مخرجه وقدمه على الثاني لذلك

ص ١٠٠

ولان الثاني كالتفسير له والتفسير يتاخر عن المفسر **قوله** لهتك الخ الهتك
 في اللغة خرق السر والحرمة التعظيم وهتك منه باب ضرب والمناكب هنا ان يرد
 بالحرمة السر وبالهتك مجرد الخرق فترتك فيه التجريد والمعنى خرقه ستر
 غيره وليج ابقاء الحرمة على اصلها لا زالت التعظيم والمراد بالهتك الا تخفك
 اذ لا يشترط قصد كما تقدم **قوله** اشئى به فيما اذا اختلف اجنبى وافعل
 التفضيل ليس على باب اي شئى له لان فرج نفسه ليس شئى له **قوله**
 ومحل القطع الخ تحييل للدليل **قوله** وخروج بالادى الخ ومثل الادى اجنبى اذا
 تحقق من فرجه فانه ينقض سواء قلنا بكل ما كنهتم ام لا حرمة بوجوب
 السر عليه وتحريم النظر اليه كالادى ففي مفهوم قول المتن الادى تفصيل فلا يقرب
 به عليه والبهمة كل حيوان ليس ثمة التمييز في شمل الطير وهي بفتح الباء ويجوز
 كسر ما اتبعا وكذا كل ما كان على وزنه فعيل وفعيله وكانت عينه حرق حلق
 كشعر وشعيرة وصغيرة وصغيره وبغير **قوله** اذ لا حرمة لى لا تعظيم لها وقوله
 وجوب اي بسبب وجوب اي لاحرف بسبب هذين الامرين والنقض بمس
 الفرج انما هو لوجوب سره وتحريم النظر اليه والسبب من نصب على القيد والمقيد
 ويجوز ان في معنى من الابتدائية اي لان الاحرام الثاني من هذين الامرين منفي
 او بالابنية وهو بيان الحرمة المنفية والمراد انه لا يجب علينا سره ولا يحرم
 علينا النظر اليه الا بشهوة فيحرم **قوله** ولا تقيد اي تكليف وهو عطف على
 لاحرف **قوله** كروس الاصابع المراد برؤسها اطرافها من فوق والمراد بابنها
 النقرة وما حاذها الى اعلى الاصابع مما يستتر عند الضم ولو اتخذ الاصابع
 من ذهب وقضه لم ينقض منها لعدم الالتئاذ بها **قوله** واختص حكم
 اي وهو النقض وهذا الاستدلال على قوله بسبطن الكف **قوله** ولنجبر عطف
 على لان الالتئاذ الخ **قوله** ستر بكسر السين ما يستتر به وفتحها المصدر وعطف
 الحجاب عليه عطف عام لان السر يشترط فيه منع الروية والحجاب ما يمنع من
 سواء اشع الروية ام لا كالزجاج والشباك وقيل تفسير وقيل مرادف
قوله باليد قيد لا بد منه اما الاقضا مطلقا في اللغة فهو الزالة ما بين
 القبل والذبر **قوله** فيتقيد وفي بعض النسخ فيقيد الخ اشارت بذلك الى جواب
 سوال حاصله ان من في الحديث الاول من صنع العموم شمل الما من سبطن

الكف وقره

الكف وغيره فالمفضى بيع الما خوذ من الحديث بعده فرد من افراد العام
 وذكر فرد من افراد العام بحكم العام لا يخصه كما هو القاعدة لاصوليه فلا
 تكون الرواية الثانية مخصصة لعموم الاولى وحاصل الجواب انه من باب
 المطلق والمقيد نظر المس لانه فعل والفعل من قبيل المطلق ويجاب ايضا
 على تسليم انه من باب العام وانما خص نظر المن بان القاعدة المذكورة فكلها
 اذا كان انما من مفهوم لقب كما قتلوا المشركين اقلوا المشركين المجوس
 اما اذا كان مفهوم صفة او شرط كما هنا فيخصصه ولا شك انه اذا افضى شرط
 وبان محله اذا كان تخصيص منطوق بمنطوق او مفهوم بمفهوم كما هي
 فانه يخصه لان قوله اذا افضى احدكم نفيم منه ان غير المفضى بيده لا ينتقض
 وضوؤه فيخصص بهذا المفهوم عموم قوله من مس وكذا ان تجعل العالم الفعل
 باعتبار كونه صلة الموصول وما قلناه اولى **قوله** ملحق شفرها من ضافة
 اضافة للموصوف اي الشفرين الملتقين وقوله على المنفذ ليس بقيد لان
 من الشفرين ناقض مطلقا من اولها الى آخرها وان لم يكن محاذيا للمنفذ
 سواء الظاهر والباطن والمراد بالباطن ما يبدو منها عند الجلس وبالظاهر
 ما فوقه بخلاف العانة فلا نقض بها والشفران ثنية شفرها حرقا الفرج
 المحيطان به كما حاطة الشقين بالفم او انما تم بالاصبع وخرج بملقى الشفرين
 اي الشفرين الملتقين ما بعدها فلو وضعت اصبعها داخل فرجها
 لم ينتقض وضوؤها وان نقض خروج وجهها وحاصل **قوله** ان الشفرين الملتقين
 لها امتداد وطول كالشفتين وبعضها محاذ للمنفذ وهما ناقضات
 مطلقا سواء المحاذين وغيره فمرة شايخنا **قوله** ما يستتر عند وضع الخ
 فيه قصور بالنسبة للابها مين لان التماس اليه فيها بصير اجز
 الناقض قليلا فقوله مع تامل ليس محله في غيرها اماها فلا بد من التماس
 الكثير او قلها ليقول اجز غير الناقض فيها وقيد التماس في غيرها
 باليس ليقول ما ذكر ويكثر اجز الناقض ودخل في الاصابع الاصبع
 الزائدة ولو في باطن الكف او ظاهرها فينقض باطنها لا ظاهرها
 ولو من ذكر مقطوعا وشك هل هو ذكر رجل او خشي او شك هل الممسوس
 رجل او خشي فلا نقض على المعتمد اذ لا نقض بالشك ولو انقلب بواطنه

اصابعه الى ظهر الكف لم ينتقض باطنها لصيرورته ظهرا ولا ظاهرها لان
العبرة بالباطن ولو خلق بالكف لم يقدر قدره من الذراع اذ المداير على مظنة
الشهوة وقد فقدت بعد الكف فلا حاجة الى التقدير ولو قطعت
يده وصارت معلقة بالجلدة لنقض المس بها لانها ليست اجنبية ولذا
لم يوجبوا قطعها بخلاف المبانة بالكليية **قوله** وتلاقي بشرتي ذكر الخ
ذكر للتلاقي الساكن من الجانبيين قيودا اربعة لا بد منها خروج بالاول وهو بشرتان
اربع صور وبالثاني وهو ذكر وانثى ست صور والسادسة هي العضو المباني
اذ لا يسمى ذكرا ولا انثى وبكل من الثالث والرابع وهما ان يكون التلاقي
مع الكبر وعدم المحرمية صورة ولو اتخذت المرأة او الرجل اصبعاً من ذهب
او فضة لم ينتقض لمسها ولا يشكل بالانتقاء بالنية عند غسل الانف
المختزن ذلك لان المداير هنا على ما يثير الشهوة وذلك مفقود وثم على غسل
جزء من الوجه فاكنتى به ولو سلخ جلد الرجل او المرأة وحشي وهو المسمى بالبقو
لم ينتقض لمسها لانه لا يسمى ادسيا وكذا لو سلخ ذكر الرجل وحشي اذ لا يسمى
ذكرا **قوله** ذكر اني محقق وانتي محققة فلو شك في كون الملموس ذكرا وانثى
فلا نقض ولا فرق في الذكر والانثى بين كونها من الناس او اجن ولو على غير
صورة الادمي ككلب حيث تحقق الذكورة او الانوثة بخلاف ما لو تولد شخص
بين ادبي وحيوان آخر غير جنسي فلا نقض بل يمس نظيره ما تقدم في اخباره
خروج مخورج منه **قوله** ولو خضيا احضى ففيل بمعنى مفعول وهو من
سلت انشاه وبقي ذكره ولو ميتا فيحدث احي دون الميت كما قاله **قوله**
سليم او اشل اي اصلي او زايد وكذا نحو سلفة وان طالت وجلدة متصلة
قوله كما قرئ به اي في السبع **قوله** لانه خلاف الظاهر ووجه ذلك ان ما قبله
موجب للوضوء فالمناصب حمل هذا على ما يوجب فقط فحمل على ما يوجب
الفعل يخرج عن المناسب لما قبله والمراد بالنساء في الآية ما عدا المحارم
فقد استنبط من النص معنى يعود اليه بالتخصيص والمنوع ان يستنبط
منه معنى يعود عليه بالابطال كما هو مذکور في الاصول **قوله** والمس
اجتس هذا اختلاف في اللفظة فعلى الاول يكون غير اليد ما خوذ بالنص
وعلى الثاني يكون ما خوذ بالقياس لمس من باب نصر وضرب والمتجس

ان المسألة

ان الملاسة حقيقة في تماس البدنين بشئ من اجزائها من غير تقييد باليد
واجماع فرد من افراد مسمى بحقيقة فيتنا وله اللفظ حقيقة ولا يختص للمسنة
قال تعالى فامسوم بايديهم وقال عليه الصلاة والسلام لعلمك لمست **قوله**
وسواء في ذلك اللامس والملموس اي بخلاف المس فان النقض خاص بالماس
فقط ومنه احدين صور ثمانية يفارق فيها اللمس المس ثانيا ان شرطه
اختلاف النوع فلا يكون الابن الرجل والمرأة بخلاف المس فانه يكون بين
الرجلي والمرأتين ثالثا انه لا يكون الامس اثنين بخلاف المس فانه قد
يكون من واحد مس فرجه رابعا انه يكون باي موضع من البدن والمس لا
يكون الا باطن الكف خاصتها اختصاصه بغير المحرم بخلاف المس فانه عام
في المحرم وغيره سادسها لمس العضو المباني من المرأة لا ينتقض ومس الذكر
المباني ينتقض سابعا عدم اختصاصه بالفرج بخلاف المس ومن المعلوم
ان هذا لا يغني عنه الرابع كما هو ظاهر ثامنها اختصاصه بالكبر لان مداره
على حصول اللذة بين المتلامسين بخلاف المس فينتقض وضوءه لغيره لا
يشتهى بمسه فرجا **قوله** كما افهمه التعبير بالتلاقي اي لانه تعالى فعل وهو يكون
من الجانبيين **قوله** كما لم يتركين اي قيا سا على ذلك فانه قد وجب الغسل
على كل منهما فكذا الوضوء هنا ولذة اجماع ساعة ولذة احكام يوم ولذة
النورة اي ازالته الشوبها جعته ولذة البكر سنة **قوله** كلم الانسان
اي وهو اللثة ومثله باطن العين والانف والعظم اذا وضع فينتقض على
المعتمد **قوله** احاييل منه ما لو كثر الوسخ المتجدد على البشرة من غير ان يخلط
ما لو كان في العرق فان لم يمس ينتقض لانه صار كاجزاء من البدن **قوله**
والشعري وان نبت على الفرج **قوله** اذ لا يلتذ بل يمسها قيد باللمس لانه
يلتذ بنظرها والمداير هنا على لذة اللمس ولذا لم ينتقض اذ لا يلتذ بها
قوله الذكران اي ولو كان احدهما امرد جميلا ولو بشهوة **قوله** والعضو المباني
عطف على الذكران اخر لانه لا يسمى ذكرا ولا انثى كما مر ولو قطع انسان
قطعتين سواء تساوا ياملا فان بقي اسم الرجل او المرأة نقض والا فلا
فالمدار على بقاء الاسم لا على الزيادة على النصف ولو اتصق العضو المباني
بجزارة الدم وحلته احياء نقض لمسها كالمستصل فان لم تحل احياء فحكمه

حكم العضو المباني وان لم يجب فصله خشية محذور تيم منه لانه العارض بدليل
انه لو زالت الخشية وجب فصله **قوله** اي مع كبرها اشار الى ان الباء بمعنى مع
وان اكبر معتبر فيها ويجوز ان تكون للملابسة اي حال كون التلاقي متلبا
بكبر والمعاد الكبر يقينا فلو شك فيه فلا نقض **قوله** بانه بلغا حد الشهوة
اي لا ريب الطابع الى السجية واسار بذلك الى ان الضابط ما ذكر ولا يتقيد
لبن **قوله** لهم بفتح الهاء والراء مصدر هزم بكسر الراء وانما نقض مع الهم
لان ما من ساقطة الا وهما لا قطة وهذا مثل واصلا من العرب تقول الكل ساقطة
من الكلام لا قطة سمع منك فتخصيه عليك والهاء في الكلمتين للبناء لغة وقوله
او يخرج اي كمن **قوله** لا محرم اي ولو احتمل لا كان ختله محرمه باجبيات غير
محصورات وفيه من احواله لو نكح واحد منهن جاز له وطئها واذا لم يمسها
لم ينتقض وضوءه لانا لا نقض بالشك فقد تبعضت الاحكام في هذه المسئلة
نعم لو لمس اكثر من محارمة انتقض وضوءه ولو تزوج صغيرة لانتقض **قوله** لا ينتقض
وضوءه بامسها له او امرأة واستلحقها ابوه ولم يصدق جاز له وطئها ببقاء
نكاحه ولا ينتقض بسما الشبوت المحرمية بالاستلحاق خلافا للخطيب **قوله**
ينسب اي من نكاحها ينسب اليه ونزاد على ذلك ان يكون تحريرا على التام
سبب مباح لا لا حرمتها ولا العارض بيزول واحترز بالاول عن اخذ الزوجية
وبالثاني عن الموطوعة بشبهة ونبت بالان وطئ الشبهة لا يوصف باباحة
ولا تحريم وختم الملاعة لتحريم سبب منها وهو الزنا وبالثالث زوجات
النبي صلى الله عليه وسلم فان تحريمهن لا حرمتهم وبالرابع عن الموطوعة في نحو
حيض والمجوسية والوثنية والمردة لانهم تحريمهن لعارض يزول فيمكن
ان يحل له ما ذكر في وقت وقد يقال انها خارجة بتقييد الحرمة بقوله ينسب
او رضاع اذ الحرمة فيها بغير ذلك **باب الفصل**
اي بابر موجبات اي الاسباب التي يترتب عليها وجوب وهي ستة واجبات
وذكر منها اثنين ويقال لها موجبات بالفتح اي مقتضيات اي ان الفصل
يقضيها وسنة وذكر منها ستة عشر ومكروهات وهي مكروهات الوضوء
اي وغير ذلك من قوله وحرم بالجانبية المحسوسة وسكت عن دليل المتقدم في اول الوضوء
من قوله تعالى ولا جبا الا عابري سبل حتى تغتسلوا وجز لا يقبل الله صلاة غير طهور

ولم يبين كيفية زج الاية لانه كان معلوما بخلاف الوضوء وجبا فيها حال وجب
من صابته اجابة يستوي فيه الواحد والمذكر وغيرها لجر يانه مجزئ المصدر
قوله واشهر اي اكثر استعمالا ولا يلزم من الاصححة الاشهرية اي اوضح
واشهر عند الفقهاء اما عند الفقهاء فان اضيف الى السبب كقول الجعفي
وعلى العبدن فالافصح الضم وكذا غسل البدن وان اضيف الى الثوب
ونحوه كغسل الثوب فالافصح الفتح فهذه التفرقة في الاصطلاح وهو في
كلام المصنف بالضم لاضافة الى السبب تقديرا اي غسل الجنبية واكتفى ونحو ذلك
قوله من ضمها اي يضمونها او في العبارة حذف اجار ومتعلقة اي الغسل
بضمها **قوله** مصدر غسل اي مصدر قياس للفعل المتعدي وهو غسل ان
كان المصدر بفتح الغين قال في الخلاصة: فعل قياس مصدر المتعدي
من دون ثلاثة كذا ردا: اما لو كان بضمها فهو مصدر سماعي للفعل
المذكور قال فيها: وما اتى مخالفا لما مضى: فبانه ينقل كسحا ورضي
قوله ويعني عطف على مصدر اي واسم مصدر بمعنى المصدر الذي هو الاشتغال
اي اثر الغسل فالاغسال مصدر اغتسل اللازم واما الغسل فاسم مصدر
لانتقاض حر وفه عز وجل وفعله فالغسل بضم الغين وفتحها يستعمل مصدرا
للفعل المتعدي واسم مصدر للزعم بمعنى الاغتسال الذي هو المصدر معناه
اثر الغسل **قوله** لما يغتسل اي لما هي واجبة للاستعمال بان طهر السدر
وكذا يقال في الماء بان جعل في نحو ابريق فلا يقال لشجر السدر غسل بالكسر
ولا للبحر غسل بالضم **قوله** بالمعنيين اي الاولين اي وهي كونه مصدرا
او اسم مصدرا اي واما بغير هذين المعنيين فليس مراد ا هنا حتى يبين
معناه عليه **قوله** لغة سيلان الخ المراد بالسيلان الاسالة او يقدر بضم
اي ذو سيلان اذ الغسل في اللغة الغسل الا ان يقال انما استعمال في اثره لغة
ايضا وقوله على الشي اي سوا كان بدنا او غيره بنية ام لا **قوله** وشعره عابدا
لم يعبر بالاسالة اشارة الى عدم اعتبار فعل الفاعل هنا بل المعتبر الاغتسال
والبدن مرادف للجسم والجسد وقيل ان البدن اسم لاعلى الشخص خاصة
اولداس والاطراف خاصة وعلى هذا فالاولي البعير بالجسم او الجسد
قوله بنية اي ولو مندوبه فدخل في ذلك غسل الميت وهذا اول من قبل بعضهم

بنية في غير غسل الميت لان الاستئثار لا يدخل الحدود على الصحيح وقد اشتمل
 هذا التعريف على الموجبين الآتين وهما النية وتقييم البدن **قوله** كما سياتي
 اي في قوله وفروضة **قوله** موجب الخ هو كسبر الجيم السبب في وجوبه
 وفتحها المستب وهو هذا الاركان الآتية كما مر وقد مر الموجب هنا على
 الفرض عكس ما في الوضوء لان الغسل لا يوجد الا بعد تقدم سببه بخلاف
 الوضوء فانه قد يوجد بدون تقدم ذلك ولو في صورة نادرة كما اذا نزل اللد
 من بطن امه ولم يصدر منه ناقض واراد وليه الطواف به فانه يجب عليه ان
 يوضئه مع انه ليس بمحدثا وانما هو في حكم المحدث **قوله** ستة الخ لكن للجانبة صورته
 وظاهره اختصار الموجب في المذكورات واورده عليه تحريم المستحاضة فانه موجب
 للغسل عليها لكل فرض واجب بان العدد لا مفهوم له او بان كلامه بالنظر
 للاعم الاغلب وتحريم المستحاضة نادر واما قول المناوي وافهم كلامه اختصار الموجب
 في المذكورات وهو كذلك والاستقاط نوع ولادة فلا يحتاج لذكره معها
 وتحريم المستحاضة ليس هو الموجب بل احتمال الانقطاع اه ففهم نظر لان الانقطاع
 داخل في تغيير المصباح وولادة فلم يمهله وتحريم المستحاضة زائد على ما ذكره سواء
 كان الموجب هو احتمال الانقطاع فلا بد من اجواب عنه بما مر **قوله** حبابه
 هي لغة البعد بعد الشخص بسببها عن المسجد وقراءة القرآن ونحو ذلك وشرعا
 امر معنوي يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا عرض وقد مرها العوم بالاجزاء
 ذكورا واناثا **قوله** وتحصل اي توجد وتحقق بخروج المني اي بروزه وانفصاله
 من قصبه الذكر او نزوله لملح الاستنجاء في فرج الشيب او مجاوزته البكارة في
 البكر فلو قطع الذكر وفيه المني قبل بروزه وجب الغسل وان لم يبرز من
 اجزاء المنفصل شيء ولا من المتصل لان بروز المني في اجزاء المقطع في حكم
 بروزه وحده لا انفصاله عن البدن وان كان مستترا في ذلك الاجزاء وهذا هو المعتقد
 الذي قرره شيخنا الكفني تبعا **قوله** خلافا لما قاله **قوله** من انه لا يجب الغسل
 الا ان يبرز من الباقي المتصل شيء فان لم يبرز منه شيء فلا غسل وان يبرز من
 المنفصل وفارق الحكم بالبلوغ لوجود العلم فيه او فهم من تغييره بالخروج
 ان من احسن نزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه ولا
 يجب على الزاني الغسل من الجنابة فورا لانقضاء المعصية بالفراغ من الزنا

وفارق

وفارق من عصى بالجناسة لبقاء العصيان بها ما بقيت فوجب ازالتها **واعلم**
 ان خروج المني موجب للغسل سواء كان بدخول حشفة ام لا ودخول الحشفة موجب
 له سواء حصل مني ام لا فبينهما عموم وخصوص وجهي **قوله** منية سمي منية لان عيني
 اي يصيب يقال منه ومن مخففا ومن مثقلا ويعرف المني بتدافق اولاده او ربح
 عجين حال كونه رطبا او بياض بيض حال كونه جافا على اي لون كان ولو احمر
 كرم ولو شك في كونه الخارج منية او لاطلة اختيارا بينهما شاك ويعالج بمقتضاها وله
 الرجوع عما اختاره الى الآخر والاحتمال مراعاتهما معا فلو اختار كونه منيا وغسل
 ثم التزم الحال وثبت ان مني لم يعد الغسل لانه جازم بالنية عند اختيار كونه
 منيا اذ يلزمه الغسل فلا يحصل له تردد فيها بخلاف وضوء الاحياط **قوله**
 اولاي ولو بعد غسل فبعينه **قوله** من طريقة لمقتداه سواء كان مستحاضا بان
 خرج لالعة او لابان خرج لها كمرض وبرد بخلاف ما اذا خرج من غير طريقة لمقتد
 المشار اليه بقوله ومن تحت صلبه الخ فيقتل فيه من كونه مستحاضا فيوجب الغسل
 اولافلا **قوله** او من تحت صلب وتراب الخ الصواب اسقاط لفظ تحت لان محل
 المني هو الصلب والتراب ليس منه والتراب جمع تربية كصبيحة وصحيفة
 وكتيبة وكتائب عظام الصدر وصدر المرأة محل الشفة والصلب والتراب
 هنا تحت المعدة في باب الحديث **قوله** والمقتد مقتداه اي ان اردا عارضا
 كما يشعر به التعبير بمقتد دون مسدود على ما مر اما الاستداد الخلق فيجب
 معه الغسل بالخارج بالقياس بقى مطلقا اي سواء خرج من تحت الصلب
 او لا بناء على ان لفظ تحت معتبرة او سواء خرج من الصلب او لا ما عدا
 المنافذ الاصلية بناء على ما مر وهذا كله في الواضح اما اختش فلا يجب عليه
 الغسل الا اذا خرج من فرجيه معا فان خرج من احدها لم يجب لاحتمال
 زيادته مع انفتاح المعتاد وكيف في حقه كالمني **قوله** في ذلك اي
 الوارد في كون خروج المني موجبا للغسل وهو انما الماء من الماء **قوله**
 وخروج بمنية مني غيره كان خروج من المرأة مني الرجل فيفصل في ذلك
 ان وطئت في دبرها وخروج منه المني بعد غسلها لم يجب عليها اعادته
 او في قبلها وخروج منه بعد ما ذكر فان قضت شهوة حال الوطئ
 بان كانت بالغة مختارة مستيقظة وجب عليها اعادة الغسل

لأنه الظاهر أنه منيها معاً لا اختلاطهما وأقيم الظاهر مقام اليقين كما في النوم وإن لم
تقص شهورها بان لم يكن لها شهوة أصلاً كصغيرة أو لها ولم تقضها كناحية
ومكره لم يجب عليها عادتته وليس من ذلك المجنونة لا مكان أن تقضي شهوة
قول بها أي مني الغير وخروج المنى ثانياً **قول** أو دخول عطف على خروج
وعدل عن التعبير بالأدخال ليشمل العمد والسهو والنوم واليقظة والأكراه
وغيرها ولو كان على الذكر خرقه ولو غلبت وجب الغسل وكذا الفساد
بإيلاج الصوم والحج والعمرة ويترتب عليه سائر الأحكام **قول** حشفة أي
أي جميعها وإن كبرت وهي ما فوق محل الختان فلا تحصل الجنابة ببعضها ولو لم
أكثر الذكر وسواء أدخلها في مرة أو أكثر فلو شقت نصفين وأدخل نصفها
الاول ثم أخرجه وأدخل الثاني ولو في فرج آخر وجب الغسل على صاحب حشفة
دونه الآخر ولو أدخل نصفاً في فرج امرأة وأخر في غيرها فالظاهر أنه كذلك
أذ يصدق عليه أنه أدخل حشفة في فرج ولو شق ذكره وأدخل قدرها أو أكثر منه
لم يجب عليه الغسل كما لا يستقر به مهر ولا يجب حذ ولا يحصل تحمیل ولا غيرها
من الأحكام إذا عبرة بغير ما مع وجودها وإن زاد عليها **قول** من فاقدها
أي كلاً أو بعضاً فإن كان له حشفة وقطعت كلها قدرت من باقي ذكره وإن خرجت العادة
أو بعضها قدر المفقود منه فيعتبر ما ذكر بالمشقة فإن لم يعلم قدر المفقود ففيه
تردد والاقرب أنه يجتهد فإن لم يظهر له شيء عمل بالاحوط أما فاقدها خلقته
فيعتبر في حقه بعادة غالب مثاله أي من يسيأويه في البدن والطول مثلاً وهذا
كله إذا كان ذكر آدمي فإن كان ذكر بهيمة لا حشفة له كفر واعتبرت حشفة
آدمي معتدلة بالخلق يان يقال حشفة الرجل المعتدل ربع ذكره مثلاً
فلا يجب الشخص إلا إذا أدخل فيه نحو الفرد ربع ذكره **قول** قبل أو دبر الخ
لأن فرجاً ما خوذ من الانفراج وهو الانفتاح ولا بد في وجوب الغسل من
وصول الحشفة إلى ما يجب غسله في الاستنجاء فإن لم يصل إلى ذلك بان
وصلت إلى ما يجب غسله فيه فقط لم يجب وشمل القبل فصبغة الذكر فإن
امكن إدخال الحشفة فيها وأدخلت وجب الغسل وشمل الدبر وبغير نفسه
فلو أدخل ذكر فيه وجب الغسل وهو محل ينظر إلى الموضع الذي يدخل منه
في حد ذاته أو لا نظر إلى أنه ليس مشتتاً طبعاً بالنسبة له فيه تردد وشمل

كلها

كل منها المفرد والمتعدد لازيداً علم وليس على سمت الأصلي فلو خلق له
ذكران يقول بهما فاولج أحدهما وجب الغسل بإيلاجه أو بأحدهما وجب
الغسل بإيلاجه دون الآخر إن لم يسامت العامل ويجب الغسل على كل من
أدخل ذكره مقطوعاً فرجه لا على صاحب الخطر المقطوع منه ولا حد على المرأة
بإيلاج الذكر المبان في فرجها ولا مهر لها ولو ألج رجل فيها ولا يثبت به نسب
ولا غيره كاحصان وتحليل وعدة ومصاهرة وإبطال إجماع وتنفارق
هذه الغسل بانه أوسع باباً منها وهذا كله في الواضح فلا غسل بإيلاج حشفة
مشكل ولا بإيلاج في قبله إلا أن اجتمعا كان أولج رجل في قبله وهو في فرج
امرأة أو في دبر رجل تخير المشكل بين الوضوء والغسل ووجب الوضوء على
الموطوء بنزع الذكر منه ولو دخل أنسان فرج امرأة هل يجب عليه الغسل
لأنه صادق عليه أنه أدخل ذكره فرجاً أو لا لأنه دخل تبعاً لاستقلال احتمالاً
والظاهر كما قال **ع** ش الاول للعللة المذكورة **قول** ولو لم يمت الخ ولكن
يجب أي دون الميت فلا يغسل غسله سوار استوج ذكره أو أولج فيه ولا يجب
بوطن الميت حد ولا مهر وتقصد به العبادات ويجب به الكفارة في الصوم
والحج **قول** أو بهيمة أي ولو سمكة ويجب وأطعمها دونها ومثل الميت
والبهيمة الجنينة وسواء كان على الذكر حائل ولو غلبت أم لا ومثل أفساد
الصوم والحج والعمرة وغير ذلك من الأحكام **قول** أو لي وجهه في الاول أن مني
نكرة يصدق بمنى غيره إذا استدخله ثم خرج منه فمقتضاه أنه يوجب الغسل
مطلقاً مع أنه تقدم أن فيه تفصيلاً وأما خروج مني نطفة ثانياً بعد استدخاله
فوارد على المتن كالأصل فأخرجته الشئ فيما تقدم بقوله أولاً وبقي ورد على
الأصل ووجهه أيضاً أن فعل الفاعل الذي يفيد التعبير بالانزال ليس
لبشرط وفي الثاني أن التقاء الختانين يتحقق بوضع كل القطع في ذكره على
محل القطع من فرجها فمقتضاه وجوب الغسل حينئذ وليس كذلك
وأيضاً لا يشمل ما لو أولج في دبر أو أولج فيه نحو قرده وغير الشئ بقوله أو لي
دون أصوب لا مكان أن يقال إن مراد الأصل بالاتفاق التحاذر
الذي لا يتحقق إلا بدخول الحشفة لأن ختان المرأة فوق مخرج البول الذي
هو فوق مدخل الذكر وإنما عبر بذلك مراعاة لحديث أن الختانان فقد وجب الغسل

الذي المراد منه دخول الحشفة والمراد به بالمني منه قال عوض عن الصغير **قوله**
 وموت هو عدم الحياة عما من شأنه ذلك فدخل السفه النازل بالحياة
 بعد تمام الشهوة ولم تظهر فيه اماراتها فانه عرف الموت بعدم الحياة الحاصلة
 بالفعل لم يدخل فيقال موت او ما من حكمه والموت موجب للفعل على الاحياء
 لا على الميت فالموجب للفعل اما ان يكون قايما بالفاعل او بغيره **قوله**
 لما سياتي في نسخة بالكاف وهي بمعنى اللام والذي سياتي هو تقييد ذلك
 بما قاله الشافعي قصده الاعتذار عنه وروى غيره المسلم والشهيد على المنطوق
 ويجوز ان المراد لما سياتي من ان حكم الكافر عدم وجوب غسله وحكم الشهيد
 حرمة غسله **قوله** لا يذبح فاعترلوا النساء وجه الدلالة منها ان المرأة يجب
 عليها تمكين الزوج من الوطئ ولا يجوز ذلك الا بالفعل وما لا يتم الواجب
 الا به فهو واجب لان الوسائل لها حكم المقصد وقوله ان الحيض اشار
 الى ان الحيض مصدر بمعنى الحيض وفسره بذلك لانه اجلي ولا بد من تقدير
 مضاف الى وطمى النساء وفي معنى به السببية اي بسبب الحيض او بقدر
 مضاف آخر اي في زمن الحيض فان جعل الحيض اسم زمان لم يحتاج لتقدير
 هذا المضاف وبقيت في على معناها وهو للظرفية فكان الاولى للم
 يرتكب ذلك لانه اقل تكلفا **قوله** مجتمع بالرفع صفة لدمه اي مجتمع قبل نفي
 الروح في الولد واما بعده فمخوذا له على ما قيل **قوله** ولادة اي ولو
 لاحد توأمين **قوله** من القاء الخريان للخروج ولا بد من اخبار القوابل بان كلامه
 العلقه والمضغة اصل ادمي **قوله** ولو بلا بلل اشار الى ان الولادة
 موجبة للفعل وان لم يحصل نفاس لانها مظنة لخروج شيء منه
 ثم نزلت المظنة منزلة اليقين ثم انتقل الى جعل نفس الولادة موجبة
 للفعل وان لم يوجد نفاس فيجب الفعل بالولد الكاف وان لم ينتقض
 الوضوء ويجوز وطئها قبل الفعل لان الولادة جارية وهي لا تمنع ذلك
 وتفتقر به الصائبة على المعتد بخلاف ما اذا القت بعض الولد فانه ينتقض
 الوضوء ولا يجب الفعل على المعتد ايضا وخالف في ذلك الخطيب فاجوب
 الفعل كما خالف في الولد الكاف فلم يوجب ومعتد ما سمعت وح
 فتعيل الش بقوله لان الولد مني النجس غير صحيح لاقتضائه وجوب الفعل

في قوله

يخرج بعض الولد وليس كذلك كما علمت لانه لا يتحقق خروج منها الا
 بخروج كله فانه كما مراده ان الموجب للفعل كون الولد ميتا كان ذلك
 من اجنبية المستفاد فيكون ذكر الولادة تكرارا **قوله** لان الولد مني منعقد
 اي ذو مني اي ان اصله ذلك **قوله** ويعتبر في الموجب الحج اي ان الانقطاع
 معتبر على جف كونه شرطا للصحة والقيام الى نحو الصلاة معتبر على جف كونه
 شرطا للفورية فالموجب على الصحيح هو خروج المني مثلا فقط لكن بشرط
 في الصحة الانقطاع وفي الفورية القيام الى نحو الصلاة وليس الموجب مركبا
 من الثلاثة وان اوهه كلامه وينبغي على ذلك ما اذا قال لزوجه ان جب
 عليك الفعل فانت طالق فعلى الصحيح تطلق بمجرد دخول الحشفة مثلا
 وان لم ترد القيام الى الصلاة **قوله** الانقطاع اي ولو احتمل ان الحيض
 بالنسبة للمستحاضة **قوله** والقيام الى الصلاة اي ولو حكما ليس عمل
 ما اذا دخل الوقت ولم يرد فعلها فانه يجب عليه الفعل فوراً وجوبا تحميرا
 على ما مر من انه ينزل طلب الشارع منه منزلة ارادة القيام الى الصلاة
 والمراد بالقيام لها ارادة فعلها بعد دخول الوقت ولو لم يقدور فان لم يرد
 فعلها بعد دخوله لم يجب الفعل فوراً وان عصي بجنابته كالزاني بخلاف
 النجاسة فانه اذا عصي بها كان تضييع بها وجبت ازالته فوراً لان ما عصي
 به من النجاسة متلبس به بخلافه في اجنبية والموجب لفعل النجاسة
 التي لم يعص بها لم يلبس بها لا هو مع القيام الى الصلاة على ما مر **قوله**
 واشتبه قيد في البعض فقط ومحل الاشتباه اذا كانت النجاسة مما لا تدرك
 بالحوس فان ادركت به فلا اشتباه فيجب غسل ما ادرك فقط لا جميع البدن
قوله وتبعته الحج اي فالصواب غسل ما ادركه لانه لا يعد من الموجبات
قوله اي ركنه اشار الى انه ليس المراد بالفرض ما يشمل الشرط بقريته
 ذكره بعده **قوله** النية اي واجبة كانت ومندوبة كما في غسل الميت
 ولا بد ان تكون مقترنة باول مفسول ولو من اسفل البدن اذ لا ترتيب
 هنا فلونون بعد غسل جزء منه وجبت اعادته ولو كان على البدن
 نجاسة مغلظة لم يكف اقرار النية الا بالاعتقاد بما قبلها كما جزم به
 م لان الحديث انما يرفع بها وقال **م** وعندى انها تصح قبلها حتى

انما هو على احد من فوراً كما مر

فان لم يفعلها من غير ان يمسح على الفرج الوقت فان لم يمسح عليه
 حاله ولم يغتسل وجب عليه غسل ما ادركه من الوقت ولا يفعل
 له يجب فوراً فلا تضييع

مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت باول
 الغسل الارتفاع والسابعة وحدها لم ترفع اذ لولا الغسلات السابقة
 عليها لم ترفع النجاسة **قوله** كان ينوي رفع النجاسة دخل تحت الكاف نية
 استباحة مفتقر الى غسل كقراءة قرآن ونية حل الوطى في نحو ايض من
 حيث توقفه على الغسل وان كان حراما كالزنا لان له جهتين وان لم تكن مسلمة
 ولا الوطى مسلما كما سيأتي ودخل تحتها ايضا نية اداء الغسل او فرضه
 او واجبه او الغسل للصلاة او رفع الحدث لتضمن رفع الماهية من
 اصلها او الطهارة عنه اوله والا جله او الطهارة الواجبة للصلاة لا الغسل
 ولا الطهارة فقط اذ قد تكون عادة وبه فارق الوضوء لا يقال الطهارة
 الواجبة كما تكون للاصغر تكون للاكبر وكما تكون عن حدث تكون عن نجاسة فلا كفا
 بها من جهة الاعتماد على القرائن مع انهم قالوا قرائن الاحوال لا تخصص بدليل
 انه يطلب منه تعيين قبليته الظاهر وجوباً من بعديته ولو قيل البعدية وهو
 ما بعد صلاة الفرض لانا نقول يفتقر في المقصود لغيره ما لا يفتقر في المقصود
 لذاته او انه لما اتخذ نجس في الصلاة طالب التمييز بخلاف ما هنا فان ماهية
 الوضوء وازالة النجاسة مغايرة لما هيته الغسل فالتفت بالقرينة لعدم الاتحاد
 ولو كان على المرأة حيض وجبته فنوت احدهما فقط ارتفع **قوله**
 رفع النجاسة الخ اي رفع حكم ذلك فلو نوى الرجل رفع النجاسة عن كفه صح
 ان كان غاليا لا عامدا ولو نوى رفع الحدث فان نوى ما عليه او اطلق صح
 او نوى الاصغر وحدثه اكبر فان كان عامدا لم يصح او غاليا ارتفعت نجاسته
 عن عضو الوضوء حتى عن الغرة والتجمل وباطن الشعر الذي يكتفى بغسل ظاهره
 غير الراس لان نية المسح لا تلحق الغسل والمراد بالغسل هنا الجميل
 بان اعتقد ان نية الاصغر تكفي عن الاكبر لا سبق اليه مع نية رفع الاكبر
 بقلبه لان ذلك كاف هنا اذ النية بالقلب ويرفع النفاس بنية الحيض
 وعكسه ولو مع العمد ولو قصدت النفاس الشرعي خلافا لبعضهم لا شتر اكهما
 في الاسم وفي الاحكام ولان النفاس دم حيض مجتمع ولا يضر قصد الخارج
 عقب الولادة لانه يرجع في الواقع الى حيض حرج في وقت من الاوقات
 هكذا قاله الشوبري والمعتد انهما ان قصدت النفاس الشرعي لم يصح هـ

لا يكون الاكبر كونه للاصغر

لا يخرج

قوله اول

قوله او غسل الميت اي او ينوي غسل الميت **قوله** او الغسل الواجب فان لم
 يقيد به بالواجب لم يكف لانه يكون عادة **قوله** لكنها لا تجب في غسل
 الميت والنجاسة بل تسن فيها ولا تجب وان كان الميت جنبا او حائضا
 وقيل بوجوبها فيها واما الشهاداة عند غسل النجاسة فلا تسن وضوء
 الميت عكس غسله فهو مندوب والنية فيه واجبة **قوله** لان القصد اي
 المقصود منه اي المذكور من الغسلين والمراد النظافة المحضة فلا ير غسل
 الجمعد والعبدن ونحوها لان فيه شايبة عبادة بدليل انه يتم لذلك
 عند فقد الماء **قوله** ظاهر البدن من جملة ظاهر البدن الشعر نفسه فقوله والشعر
 عطف على القلفة اي ما تحت الشعر اي باطنه واما الشعر نفسه فهو داخل في
 الظاهر كما علمت ومن جملة ايضا الانف والاذنة المتخذين من نحو ذهاب
 فيجب غسله بدلا عما تحته لانه ظاهر صام من الظاهر بالقطع والظفر يسمى
 بشرة هنا بخلافه في باب الناقض ولا يجب غسل الشعر النابت في العين
 او الانف وانما وجب غسله من النجاسة لغسلها **قوله** القلفة بضم القاف
 وسكون الهمزة وبفتحها وتسمى ايضا غرلة بضم الغين وسكون الراء وفتح اللام
 فان كان تحتها نجس في الميت دفن بلا صلاة عند الرمي كما سيأتي
قوله ويتباح الخ في قوة الاستدراك على التعميم اي لكن يتباح بباطن
 العقد التي لا يصل الماء اليها اذا انعقد الشعر بنفسه سواء كان قليلا او كثيرا
 فان انعقد بفعل فاعل عن غنى عن القليل عرفا ويعني عن محل طبع عسر زواله
 او حصلت له مثله بازالة ما عليه من الشعر ولا يحتاج للتعميم عن محله
قوله الضغائر بالضاد لا بالطاء المشالة جمع ضغيرة **قوله** وسننه
 اي الغسل ولو مندوبا **قوله** التسمية اي بقصد الذكر او مطلقا في حق
 الجنين فان قصد القراءة وحدها او مع الذكر او قصد واحدا لا بعينه
 حرم ولا بد ان تكون مقرونة بنية لثاب عليها من حيث الغسل واقلها
 بسم الله واكملها كما لها **قوله** وغسل الاذي اي وتقديم غسله سواء كان
 ظاهرا كمني ومخاط او نجسا كذي وودي ومحل كون تقديم غسله من سنن
 الغسل اذ كانت النجاسة غير مغلظة وكانت حكمية اي لا يدرك
 لها طعم ولا لون ولا ربح او عينية بان يدرك لها واحدهما ذكر وكانت

المتخذان

تزول بفلسفة واحدة اما العينين التي لا تزول بذلك فازالتها قبل الغسل
فلا يصح مع بقائها كحلولتها بين العضو والماء واما المغلظة فغسلها بغير
ترتيب او مع قبل استيفاء السبع لا يرفع الحدث كما في شئ **مر** فلو كان
على بدن الحجب نجاسة مغلظة فغسلها ستا ثم انفس في ماء راكدا كالبيل
ناويا رفع الحدث ارتفعت جنباته **قوله** والوضوء الخ لو توشأ ثم احدث قبل
ان يغسل لم يحتج في تحصيل السنة الى اعادته بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء
ثم احدث قبل المضمضة مثلا فانه يحتاج في تحصيل السنة الى اعادته غسلا
بعد نيته لان تلك النية بطلت باحدث ذكر ذلك **مر** نقلا عن والده وخاله
حج فقال ليس له استحباب الوضوء الى الفراغ من الغسل فاذا احدث بين له
اعادته **قال سم** هو قضيه طلبه للخروج من الخلاف ويمكن اجمع بينهما
بان مراد **مر** انه لا يطلب اعادته من حيث الخروج من الخلاف وهو مراد **حج**
قوله ولا يحتاج الى افراد هذا الوضوء بنية اي عند اجتماع الحدثين لانه محل
الخلاف والمنفي هو النية الواجبة التي تكفي في رفع الحدث فلا ينافي انه ياتي
بنية مندوبة بان يقول نويت الوضوء الذي ليس للغسل هكذا قال الرافعي
وقال النووي نيوي رفع الحدث اما اذا لم يجتمعا بان تجرد جنباته عن
الحدث الاصغر كان اختل وهو جالس متمكن فانه نيوي بوضوء سنة
الغسل باتفاق الشيخين فاحاص **سل** ان الرافعي يقول نيوي سنة الغسل
مطلقا تجردت جنباته عن الحدث الاصغر ام لا والنووي يفصل فيقول ان
تجردت عن الحدث الاصغر نيوي ما ذكره والنووي رفع الحدث والنية على كلا
القولين سنة والخلاف انما هو في كيفية ما ذكره في رفع الحدث الاصغر
على كلام النووي وان قلنا بالاندراج انه يصير حج متوضعا قطعاً وبدون
ذلك يصير متوضعا على الصحيح القائل بالاندراج فلم يزد النووي على الرافعي
الا بالتفصيل في كيفية النية ومحل الخلاف اجتماع حدثين فقوله نيوي بوضوء
سنة الغسل هذا محل اتفاق وقوله وان اجتمعا هو محل الخلاف واذا
نوي رفع الحدث الاصغر ارتفع عن اعضائه وضوءه مع بقائها جنباتها **قوله**
وهو اي التثليث افضل والاقتصار على التثنية مكروه فلو انفس في ماء
كفي حركته تحت ثلاثا ان كان راكدا والا كفي جري الماء عليه ثلاثا لكن ربما

فانه الذكر

فانه الذكر لعدم تمكنه منه غالباً كالماء ولو تم غسل بدنه مرة ثم اعاده
ثانية وثالثة حصل التثليث اذ لا يتوقف تثليث كل عضو على تثليث
ما قبله لعدم وجوب الترتيب هنا بخلاف الوضوء ولا يضر تاخير الذكر عنه
ولا تقديمه عنه فافضله الماء **قوله** ويدلك بمعنى يدعك من باب نصر اما
ذلك الشئ فمن باب دخل **قوله** شقة اليمين الخ اي مقدمه وموخره
ثم الايسر كذلك بخلاف غسل الميت حيث يغسل مقدم شقة اليمين
ثم مقدم شقة الايسر كذلك ثم مؤخر اليمين ثم مؤخر الايسر لسهولة ذلك
على الحي بخلاف الميت لما يلزمه عليه من تكرير تقليبه فلو فعل بها ما ياتي
ثم كان آتيا باصل السنة بالنسبة لمقدم شقة اليمين دون مؤخره لما خروجه
عن مؤخر الايسر وهو مكروه **قوله** التخليل محله في غير المحرم اما هو فلا يسن
له التخليل الا اذا غلب على ظنه عدم تساوق شئ من شعره واطلق سنة
التخليل فتعمل بتخليل الراس وغيره من سائر شعوره بدنه وتقيده
بقبل الافاضة لا يعارضه تغيير بعضهم بقوله ثم يفيض الماء على راسه
ويخلل لان الواو لا ترتب **قوله** باعلى بدنه الخ وقد نريد للمغتسل
البداية بطهر الاسافل وذلك فيما لو كان برجليه جاحزة فانه ينبغي
لده ان يقدم التيمم على غسل الصحيح فقد صدق عليه انه طهر اسافله
قبل اعاليه وذكر في الروضة انه يقدم غسل اعضاء الوضوء قبل الافاضة
قال بعضهم ولا بعد فيه لشرفها فيقدم غسلها اولاً في الوضوء ثم ثانياً
قبل الافاضة **واعلم** ان البدن والجسم بمعنى واحد على الصحيح وهو
جملة الشخص وقيل البدن ما سوى الراس والاطراف وقيل على الجسد
دون اسافله فالاولان اعم منه كما مر **قوله** لما اتصل اليه يده ليس
بقيد اخذ من العلة اذ المخالف يوجب ذلك جميع بدنه وان لم اتصل
اليه يده والا قرب انه يتخير بين اليمين والشمال فيما اتصل اليه كل منهما
ويقدم اليمين فيما لا اتصل اليه الشمال وبالعكس **قوله** للقبلة اي
لانها اشرف الجهات **قوله** وكونه مجل لم يقل وان يجلس على موضع
مرتفع كما عبر به في الباب للاشارة الى انه ينبغي ان يغسل
قائماً لانه بعد عنه وصول رشاش الماء اليه بخلاف تغيير الباب

فانه يومه نديه جالس وليس كذلك **قوله** اما بحضرة الخ مقابل قوله في الخلوة
 اشار به الى ان المراد بها المحل الخالي عن الذين يحرم عليهم نظر عورة المغتسل
 ولم يفيضوا ابصارهم بان لم يكن فيه احد او كان من لا يحرم عليه نظر عورته كزوجه
 وامته او يحرم عليه ذلك لكن بعض بصره في هذه الصور ليس السنن اما بحضرة
 الخ فيجب السنن هكذا استفاد من الشئ ولكن الذي قرر شيخنا الحنفى وغيره ان
 قوله ولم يفيضوا ابصارهم ليس بقيد بل يجب السنن ويحرم الكشف مطلقا
 سواء غصوا ابصارهم ام لا ولا يكفي قوله لهم غصوا ابصاركم لكن ان كان
 للمصلاة بدل كاجرة لم يكشف عورته بل يعذر في فواتها وكذا في فوات
 اول الوقت وان لم يكن لها بدل وضاق الوقت كشفها ووجب عليهم
 الغض ولو علم بعض من وجب على نحو مغطس او حمام خروج الوقت فالأقرب
 انه يصلي بالتيمم حرمة مع الاعادة لندرة ذلك **قوله** بخلاف ما مر في الوضوء
 الخ الفرق انه في الوضوء يتلقى الماء بيده وهذا جميع بدنه وهذا في حال
 غسل شقه الايمن اما في حال غسل اليسر فيقف المعبين عن يساره **قوله**
 مع ما بينهما مع ما اشار الى ان في كلامه اكتفاء او اطلاق الجزء على الكل **قوله**
 آخره الاولى عقبه عرفنا مستقبلا للقبلة كما مر في الوضوء **قوله** كالمضمضة
 والاستنشاق اي نهامة مستقلة غير الوضوء المشتغل عليها وواجبانه
 عند اي ح **قوله** مع زيادة الخ تقدم بعضها ومنها كون ما الغسل صاعا
 ان كفاه وتبعد الصماخين وغضون اكله واتباع غير محرمه وصاميته
 اثر نحو حيفن نحو مسك واذا اجتمع على شخص غسل واجبة ونواها
 او نوي واحدا منها حصلت كلها اي حصل المقصود منها او مندوبه كذلك
 او اجبة ومندوبه فان نواها حصلت لان مبنى الطهارة على التداخل عند
 اتحاد الجنس فتوسع فيها بخلاف نية صلاة فرض وسنة مقصورة او احدها
 حصل وحده وليس كما قال في الاجابة لمن لزمه غسل ان لا يزيل شيئا من
 بدنه ولود ما وشعر او طفر حتى يغتسل لان كل جزء يعود له في الاخرة
 فيعود جنبا بكتياله ثم يزول عنه ما عدا الاجزاء الاصلية ويقال ان كل
 شعرة تطالب بجنابتها **قوله** ومكروهاته الخ هذه العبارة مقلوبة
 كالتى بعد والاصل ومكروهات الوضوء مكروهاته وشروط الوضوء وشروط

لانها عدة

اي بدون
 الثانية

لان القاعدة انه اذا اجتمع معلوم ومجهول جعل المعلوم مستندا والمجهول خبرا
 والمعلوم هو مكروهات الوضوء وشروط تقدمها بخلاف مكروهات الغسل
 وشروطه وقوله مكروهات اي مجموعها ازمنها الزيادة على المقدور ذلك
 لايتأتى هنا **قوله** وشروطه شروط الوضوء منها عدم المناهى وان كان مختلفا
 في البابين اذ المتسنن والممتنع والبول غير ضارة هنا بخلاف الوضوء فالمراد
 بالمناهى هنا ما عدا ما ذكر كالكحى والنفاكس وفي الوضوء ما يشمله **قوله**
 لكن يصح الخ هذا استدراك على ثلاثة شروط تقدمت وهي عدم المناهى
 والاسلام والتمييز في شروط في البابين يستثنى منها في الغسل ما ذكره على
 الترتيب وتنوى كل من احايض والنفسا اقامة السنة **قوله** لان المقصود
 دفع الرأية هذه العلة الغلبة ولهذا تيمم عند فقد الماء نعم لا يصح ان يتوضأ
 للغسل على المعتد والالم يكن هذا كرق بين الغسل والوضوء فلا يكون
 للاستدراك موقع **قوله** ويصح غسل كتابية اي لكن يصح غسل كتابية
 وكذا ما بعده كما تقدم ولا بد من نية الكتابية للتمييز واذا امتنعت واحدة
 منها عن الغسل غسلها نحو حليلها ونوى عنها فلا بد من نية غسل المجنونة
 ونية الكتابية عند عدم الامتناع او نية غسلها عنده ولا يحل الوطئ
 بدونها **قوله** لمسلم ليس بقيد وكذا تحليل الذي عبر به بعضهم بل تكفى نية
 حل الوطئ ولو زنا كما مر **قوله** وان اتقى الاسلام اي في الكتابية والتمييز
 اي في المجنونة فهو لوف ونشر مرتب **قوله** للضرورة لتقليل لقوله يصح ويؤخذ
 منه وجوب اعادة الغسل باسلام الكتابية ولو تبعا ولهذا يلفظ
 ويقال لنا شخص بطل غسله بكلام غيره وبافاقه المجنون فيحرم وطؤها
 قبله لزوال الضرورة **قوله** مع زيادة الخ بي ما ذكرناه لك **قوله** ويحرم الخ
 اي من الكبار بالنسبة للصلاة ونحوها واستحلال ذلك مع احداث كفر ومن
 الصغار بالنسبة للنحو مس المصحف وحمله **قوله** بالجنابة اي وان تجردت جنابته
 عن احداث الاصغر ولم يقل بالمد كورات لان من جلتها الموت ولا يتأتى فيه
 ذلك ولانه يلزم عليه التمسك بالنسبة للحيف والنفاكس لانه قد ذكر محرماتها
 في بابها وايضا اطلاق جواز العبور لايتأتى فيها لانه انما يجوز العبور معها
 عند امن التلوين بخلاف الجنابة فاطلاق الجواز انما يناسبها وذكر ما يحرم

بالجائز ثمانية اشياء ولا ينافي ذلك عند ابي شجاع لها خمسة لان العدد لا
 مفهوم له وسياتي يذكر خمسة تحريم بالحيف والنفس وترك ما يحرم باحدث
 الاصغر وهو جميع ما حرم بالجائز الا قراءة القرآن والملك في المسجد فكان
 الاول ذكر ذلك في باب ما فعل في المنهج حيث ذكر في كل باب ما يناسبه و
 جمعها ابو شجاع في باب واحد ومن اجابة الولادة ولو بلا بلل واما الموت
 فلا يحرم بشئ واحدا من ان احدث اما اصغر او اكبر او متوسط او اصغرية
 واكبرية وتوسطه باعتبار قلة ما يحرم به وعدم قلته **قوله** صلاة ابي العامر
 العالم ولا تصح مطلقا ابي ولو مع اجهل او النسيان فلو غير بنفي الصحة
 كان اولى لاستلزامه اكرمه دون العكس **قوله** ولو نفل غايته للقيم ولو
 زاد وصلاة جنازة لكان اولى ليكون ردا على من جوزها مع احدثين لان
 القصد منها الدعاء **قوله** للاجماع قدمه لانه نص في المدعي بخلاف احدث
 فانه يحتاج الى تاويل فيقبول بنفي الصحة وان كان محتما لذلك
 ولنفي الكمال وايضا فالمراد باحدث فيه احدث الاصغر ولا المراد عند الإطلاق
 بقرينة قوله حتى يتوضأ اذ الوضوء لا يرفع الا الاصغر ولا المراد عند الإطلاق
 غالبا في عرف الفقهاء فيحتاج للقياس الذي اشار به بقوله فيا اكبر اولى فيخط
 الاستدلال منه هو القياس **قوله** لا يقبل الله الخ القبول يقال لحصول الثواب
 ولو قوع الفعل صحيحا وهو المراد هنا بقرينة الاجماع ولانه اقرب الى نفي
 الحقيقة كما قيل في انما الاعمال بالنيات ان تقدير الصحة اولى لما ذكر ابي
 لا تصح الابالنيات واطلاق القبول على الصحة مجاز عقلي في إطلاق الملزوم
 واردة اللازم او عرف في من اطلاق اللازم واردة الملزوم وانما جعل اللازم عرفيا
 لان القبول قد يتخلف عن الصحة لما في حديثه من اني عرفنا لم تقبل صلاة
 بخلاف ما لو جعل اللازم هو الصحة فانه يكون لازما عقليا اذ لا ينقلب عن القبول
فان قيل يستفاد من احدث ان الصلاة الواقعة في حال احدث اذا وقع
 بعد ما وضو صحت **اجيب** بان الغاية فيه للصلاة لعدم القبول والمعنى
 صلاة احدث اذا احدث حتى يتوضأ لا تقبل ابي الصلاة الواقعة حين
 حدثه الى ان يتوضأ لا تقبل ويصح ان تكون غايته لعدم القبول والقبول
 المستفاد من الغاية منصب على الصلاة لا يقيد وقوعها في احدث والمعنى

لا يقبل الله

وهو شئ واحد من غير الطهارة وجائز فاقول في باب ما فعل في المنهج حيث ذكر في كل باب ما يناسبه و
 صلاة ابي العامر العالم ولا تصح مطلقا ابي ولو مع اجهل او النسيان فلو غير بنفي الصحة

١٠٠
 ١٠١

لا يقبل الله صلاة احدث حين حدثه الى ان يتوضأ فتقبل صلاته لا يقيد وقوعها
 في احدث ابي تصح فلا اشكال **قوله** فيا اكبر متعلق بالمستند المحذوف واولي جبر
 ابي فحرمها بالاكبر اولى **قوله** الا لا فاقد الطهورين مستثنى من مقتدر والمقام
 على والتقدير ويحرم بالجائز صلاة على كل احد الا على فاقد الطهورين اما لكونه
 نجسا فيها حجر اورسل فقط او مكبوت محل فيه تراب ندين لا يمكنه تخفيفه
قوله فيصلي الفرض ابي وجوبا ويقصر فيه على الواجب فتحم قراءة السورة
 بعد النجاسة ان كان حدثا اكبر ولو كان ذلك الفرض كغيره جفنة لكن لا يحجب
 من الاربعين لنقصه وصلاته صحيحة وان اشع الوقت بحيث بها من حلف
 لا يصلي ويحرم قطعها ويطلبها نحو احدث وروية احد الطهورين او توهجه في
 اثنا لها ولو لم يحل يغلب فيه الفقد وانما اطلبها التوهم مع انه لا يبطل صلاة
 المستقيم وان وجب عليه القضاء كما ياتي لان تلك صلاة متفق على صحتها
 وهذه تختلف فيها هذا وذكر المصنفين وتركوا غير والتقدير فيصلي الفرض
 اداء خارج المسجد واخذ مختار الفرض وهو النفل ومنه سجود شكر وكذا
 تلاوة وسهول غير متبعة فان كان لها جاز هكذا قرره شيخنا اكفني وقرر
 شيخنا عطية حرمه ذلك للتابع فينبغي للمفارقة عند سجود الامام للتلاوة
 والسهول فكل من صح احرامه بفرض صح بنفل الا فاقد الطهورين واما فاقد
 السرة فله التسفل لعدم لزوم الاعادة له كدائم احدث ونحوه ممن يسقط فرضه
 بالصلاة الماخوذة من قوله يصلي غيرها من نحو من مصحف وقراءة غير النجاسة
 حتى في الصلاة كما مروى بمكة بمسجد وتمكين روج بعد انقطاع نحو حيف
 لفقد الضرورة وبالاذا القضاء فلا يصح قضا فائتة وخارج المسجد
 الصلاة فيه فهي حرام كما علمت **قوله** ويقضي النجس يعمل القضاء فيما شمل
 الاعادة لان بعض الصور فيها اعادة لا قضاء قال الزياتي واجهور على ان
 فرضه المعادة والافقة كلاهما **قوله** على احدهما ابي الطهورين **قوله**
 وانما يقضي بالتيمم الخ محل ذلك اذا خرج الوقت اما قبل خروج الوقت
 فيعيد مطلقا سواء بالماء والتراب سواء كان المحل يغلب فيه الفقد ام لا
 ونلزمه الاعادة ثالثا ان صلى قبل الوقت بالتراب في محل يغلب فيه
 وجود الماء ثم وجد الماء فيأتي لشرح فعل الصلاة اربع مرات بان يصلي

وجود الماء في وقت خروج

اولا الحرفة الوقت ثم بالتراب قبل الوقت بحمل يغلب فيه الوجود ثم بالماء او
 التراب بحمل يغلب فيه الفقد منفردا ثم يعيد باجماعه ومقتضى هذا ان فاقد
 الطهورين لم ان يصلي اول الوقت وهو كذلك ان ليس منه وجود احدها
 فيه **قوله** بالتيمم اما بالماء فيقتضي مطلقا وقوله يسقط فيه الفرض اي
 بان كان بحمل يغلب فيه الفقد ويستوي الامر ان **قوله** اذ لا فائدة فيه
 اي لان الوقت قد خرج ولم يغلب فيه ذلك عن القضاء **قوله** وسجد الخ لم يذكر
 سجود السهو لكونه في ضمن الصلاة والاضافة فيه وفي سجود التلاوة من
 اضافة السبب للسبب وفي سجود الشكر بيان **قوله** وقراءة قرآن الخ ذكر
 لحرفة القراءة شرطين كون ما الى به قرانا حيث قال قراءة قرآن والقصد والشار
 الى شرط آخر وهو ان تكون قراءته نغلا باخذ محترزه بقوله نعم يجوز لفاقد
 الطهورين الخ وتركه اربعة شروط كون القراءة باللفظ مسما بها نفسه
 وكونه مسلما مكلفا وكاللفظ اشارة الاخر من المفهومة لان اشارة
 معتد بها الا في ثلاثة ابواب الصلاة فلا تبطل بها واكثت فاذا حلف
 وهونا طق لا يتكلم ثم حرس و اشار بالكلام لم يحنث والشمادة فاذا اشار
 بها لا تقبل واشارة الناطق غير معتد بها الا في ثلاثة ابواب امان الكافر
 والا فناء كان قبله استوضا من هذا الماء فاشارة ان نعم او لا ورواية
 الحديث كان قيل له ان روي عنك هذا الحديث فاشارة ان نعم او لا وخرج
 باللفظ ما اذا اجري القراءة على قلبه وبما بعده ما اذا تلفظ ولم يسمع
 نفسه حيث اعتدل سمعه ولا عارض وبالمسلم الكافر فلا يمنع من القراءة
 لعدم اعتقاده الحرفة وان عوقب عليها وما تعلية القرآن فان كان معاندا
 لم يجز والاجاز ان رجي اسلامه والا فلا وانما منع من مصحف دون القراءة
 لان حرمة اكد بدليل حرمته حمل مع الحديث وحرمته مسند نجس بخلاف القراءة
 اذ تجوز مع الحديث ونجس بحس وبالمكلف الصبي والمجنون وبالقراءة التوراة
 والانجيل ومنسوخ التلاوة كائنه الرجم وغير ذلك واما محترز القصد وكون
 القراءة نغلا فقد ذكره الشافعية الشروط سبعة وشمل كلامه ما اذا قراء
 اية للاحتجاج بها فيحرم **قوله** ولو بعض اية اي ولو حرفا واحدا حيث اتى به
 بنية كونه من القرآن كان نكلا القراءة واتى بالباء قاصدا انها في سبب

اعلم ان اضافة السبب الى
 السهو والتلاوة مسيئة في السجود
 لهما سبب تاملاهما

تفسير في قوله
 على اية الاخرى وان يطق

مثلا فيحرم

مثلا فيحرم لانه نوى معصية وشرع فيها فالترجم من هذه الجهة لانه حيث
 كونه قاريا لان ذلك لا يسمى قرانا وكما تحرم قراءة الحرف بنية القراءة كذلك
 يشتر عليها بتلك النية اذا قراء غير الحرف بشرط ان يعوقه عائق عن ان
 يضم اليه ما يصير جملة مفيدة فان لم يعوقه ما ذكره فالظاهر انه لا يثاب
 على ذلك الحرف وان نوى ان يقرأه ويحتمل انه مع النية يثاب كما انه
 ياثم هنا وعلى الاول يفرق بانه يحتاج لتعظيم القرآن مع الجناية المنافية
 له ما لا يحتاج له من حيث الثواب **قوله** والظاهر من الاحتمالين هو الاول
قوله يقضي حاجته اي البول والغايط **قوله** فيقرأ اي عقب قضاء الحاجة
 كما تفيد الفاء التي للترتيب لاني حال قضاها كما يوهى العموم والاستثناء
 في قوله شئ ليس الجناية لان المراد كان لا يمنع الحدث الا يصغر احيا صلب بقضاء
 الحاجة وانما يمنع الجناية **قوله** تحجبه بالموحدة بعد اكيم وقوله ربما قال
 يحجبه بالراي المعجزة بدل الموحدة وبضم اكيم من باب نصر شك من الراوي
 ومعناها المنع **قوله** ليس الخ اسمها ضمير يعود على البعض المفهوم من
 كلية السابق وهو شئ مستتر وجوبا لانه من المواضع التسعة المنطوق في قوله
قوله وستر فروع بامر حتما ودون يا مضارع واسميها **قوله** وفعل الاستثناء والتعجب
قوله وافعل التفضيل فافهم نصب **قوله** والجناية بالنصب خبرها لانها فعل ناسخ
 بمعنى غير فاجلته بعدها في محل رفع صفة وقيل بمعنى لا بدليل رواية الا
 الجناية فالجملته بعدها استثنائية اي غير صفة **قوله** بقصدها اي وحدها
 او مع الذكر وكذا ان قصد واحد لا بعينه وقوله فان لم يقصدها اي
 بان قصد الذكر فقط او اطلق كان حرم على لسانه من غير قصد لو احدهما
قوله لانه انما يسمى قرانا اي يعطى حكمه كحرمته القراءة للحجب الا بالقصد
 وهذا عند وجود المانع كالجناية والافلية حكم القرآن من حيث الثواب مثلا
 وان لم يقصد القراءة بان اطلق او قصد الذكر وانما فسر التسمية بما
 ذكر لانها بمعنى وضع الاسم على معناه ثابتة له مطلقا حصل قصدا لا
قوله وحكمه اي ما ذكر من التفصيل بين القصد وعدمه وهذا ضعيف
 والمعتد انه لا فرق بين ذلك وبين ما يوجد نظمه اي لفظه لانه كاية
 الكرسى وسورة الاخلاص **قوله** مطلقا اي في جميع الصور المتقدمة

قوله وقصد الذكر اي في ذلك القرآن الموعظة في
 المواظفة او القصد في قصصه او كلفه احكامه وسبب
 المراد ان قصد الذكر اي في جميع افعال القرآن وهذا
 غير ممكن كما لا يخفى اه نية عليه في كل حال

قوله نعم يجوز ان يستدرك على المتن في قوله وقراءة قرآنه اشارة الى شرط فيه كما مر ولا فرق بين ان يقصد القراءة وبين ان يطلق مثلاً فتكون قرآناً عند الاطلاق لوجوب الصلاة عليه فلا يعتبر المانع وهو الجبانة وكالفاحشة اية خطبة الجمعة وما لوند القراءة في وقت معين فاجنب فيه وفقد الطهورين فيقرأ وجوباً لكن بقصد هالامطلقاً ولا حرمه عليه فليس ذلك كالفاحشة من كل وجه **قوله** الفاحشة ومثلها بدلها عند العجز وقوله بل يجب معتد لان صلاته فرض ومبى لا يجوز الا بالفاحشة **قوله** ومثله وحمله اي لغير حاجة تعلم منه اما لما ذكر فيجوز للولي تمكين الصبي المسلم المميز من ذلك مع ايجابة كما يجوز تمكينه من القراءة والكتابة في المسجد معها وكذا غير المميز الذي يتلقى تعليمه اذا راقبه الولي او نائبه بحيث يمنع من انتهاكه وافتي القفال بكراهة تعليم الاطفال فيه لعدم تحرزهم عن النجاسة والضابط في المستعرف ولو مع حائل بحيث يعد معه ما سأل **قوله** محسن وحمل ما هو فيه اشارة الى دفع ما يقال ان القرآن يطلق على اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم لا على ما جاء المتعبد بتلاوته المتحدى باقصر سورة منه وعلى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى وكل منهما لا يمتد حاصل الدفع ان مت يتحقق بمس اللوح او المصحف الذي هو القرآن بمفعول اللفظ او الصفة فيه ولا بد من تقدير في عبارته لان المستقر في اللوح او المصحف هو النقوش لا اللفظ ولا الصفة القديمة والتقدير ما اي مصحف مثلاً هو اي داله وهو النقوش فيه اي فيما ولا شك ان النقوش داله على اللفظ هذا ان اريد بالقرآن اللفظ واما ان اريد به الصفة القديمة فالمعنى ما اي هو دال داله مدلوله فيه لان النقوش داله على اللفظ واللفظ داله على المعنى المدلول للصفة القديمة ايضا لان الكتابة تدل على العبارة ومبى تدل على ما في الذهن وهو على ما في الخارج فكل شيء له وجودات اربع وجود في البناء في الكتابة ووجود في اللفظ وهو النطق ووجود في الالفاظ بالانصاف ووجود في العيان بالمشاهدة واختلوا في المنزل عليه صلى الله عليه وسلم على ثلاثة اقوال فقيل اللفظ والمعنى وقيل المعنى فقط وعلى هذا فقيل ان جبريل عبر عنه بلفظ من عنده وقيل القى الى النبي صلى الله عليه وسلم المعنى بان تلقفه تلقفاً روحانياً ثم عبر عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ من عنده

ويجوز حمل

ويجوز حمل حامل المصحف ولا يجري فيه تفصيل المتاع لانه لا بعد حاملاً للمصحف ولو قصد به فلا عبرة بقصد **قوله** من مصحف بتثليث المصحف ومثله جلده وهامشه المنفصلين حيث لم تنقطع نسبتها عنه اما اذا انقطعت بان جعل الاول جلداً كتاب او محفظة والثاني تيممة لم يحرم مسهما ولا حملهما ويحرم ايضا مس البياض المتخلل واحواش المتصلة **قوله** مما كتب هو فيه اي كلوح والمراد به ما يعدلوا عرفاً فلو كبر جداً ككتاب عظيم ونحوه سار فيه وجاز لم يحرم من الخالي منه عن القرآن الا اذا كان حياً للقرآن فيجوز وحمله حمل المصحف في متعة ولو اخرج من اللوح او الورق بحيث لم يبق له اثر لم يبعد جواز المس والحمل وبفارق اجملة المنفصل الذي لم تنقطع نسبتته بانه تابع لموجود **قوله** للدراسة اي القراءة يخرج بذلك ما كتب فيه للتبرك كالتميمة وهي ورقة يكتب فيها شيء من القرآن وتعلق للتبرك ومن هنا التبعيض فاذا كتب القرآن كله لا يقال لها تيممة ولو صغر وان قصد ذلك فلا عبرة بقصد والعبارة في التيممة بقصد الكتاب لنفسه او لغيره بلا اجرة ولا اعرافان كتب للغير باجرة او بامر فالعبارة بقصد المكتوب له ويتغير حكمه بتغير القصد فلو قصد به للتميمة بعد قصده للدراسة لم يحرم وعكسه يحرم ويجوز كتابة التيممة للكافر على المعتمد وان قال **سم** ينبغي المنع لانها لم تنقص عن آثار السلف بل تزيد عليها **قوله** هو خبر بمعنى النهي اي ليس خبراً صريحاً ولا نهيماً صريحاً لانه لو كان خبراً صريحاً لزم الخلف في خبره تعالى لا نأمرني المحدث بميمته ولو كان نهيماً صريحاً لزم وقوع الجملة الطلبية نعتاً وذلك لان الجملة المذكورة نعت ثالث لقرآن في قوله انه لقرآن كريم والخبر هو متنع الا بتاويل قال في الخلاصة **وامنع** هذا ايقاع ذات الطلب البيت وقول بعضهم انه نهي صريح واجملة استثناء فيه او اعتراف فيه وان كان صحيحاً في ذاته الله الا انه خلاف الظاهر وايضا جملة خبر بمعنى النهي يبلغ لانه خبر الشارح لا يتصور خلافه ونهيته قد نجا لف وقول بعضهم انه خبر صريح والمراد بالقرآن اللوح المحفوظ والمطهرين الملايكه فلا خلاف فيه مردود بان الوصف بالتنزيل في قوله تعالى رب العالمين ظاهر في المصحف وايضا الملايكه كلمهم مطهرون بالاجماع فيلزم في الآية على هذا استثناء

الحكم التيممة

الشيء من نفسه اذا لم ينجح لا يمتد احد من الملائكة الا الملائكة المطهرون
واستثناء الشيء من نفسه باطل فان اريد تصحيح الاستثناء لزم ان يمتد
الملائكة مطهرين وغيرهم حتى يصح نفي المستثنى عن غير المطهرين واثباته
للمطهرين بمقتضى الاستثناء فكانه قيل يمتد المطهرون ولا يمتد
غيرهم وقد علمت ان كلام مطهرون نعم يجوز ان يكون خبرا محضاً اذا
قدر في الآية محذوف اي لا يمتد سواهم وانظروا في قوله عليه الصلاة والسلام
لا ضرر ولا ضرار وقوله تعالى لا رقت ولا ضوق اي مشروعان او جائزان
وهذا التقدير يطرد في موطن كثيرة **قوله** واحمل البغ من المس اي فهو
مقبول عليه بالاولي **قوله** بمعنى المتطهر اي بالماء او التراب من احدى
ودفع بهذا التفسير توهم ارادة الملائكة كما تقدم فاشار الى ان المراد بالمطهر
من يتصور من حدث وطهر فخرجت الملائكة اذ لا يتأتى منهم الحدث
قوله الا في شئ الخ في معنى مع كافي عبارة غيره على حد قوله تعالى اذ خلوا
في امم فلا يشترط كون المتاع طر فانه ومحل جواز احمله فيما ذكر حيث لم يعد
ماتاً له بان غرر فيه شيئاً وحمله اذ مسه حرام ولو جازيل ولو بلا قصد
فما ذكر استثناء من احمل فقط دون المس كما اشار الى ذلك الشارح بالتفريق
او يقال اذا حمله مع المتاع ومس انتفى حرمة المحل وان بقيت حرمة المس
قوله ولو مع المتاع الخ هذه الغاية ضعيفة والمعتمد احل ح كالموقف
المتاع وحده او قصد واحد لا بعينه والفرق بين ما هنا ومثله القراءة
في صورة المعية ان هنا جرم يصلح للاستتباع بخلافه ثم فانه مفعول لا يصلح
لذلك **قوله** خبطه وصندوق اي اعتداله وان لم يكونا على جهة واحدة وان لم
يعد شئ ذلك له عادة كان وضعه في زكينة عداله فيجوز مسها وان
كبرت اما اذا اعتد الغيرة اوله والغيرة كاخراين فانه يحرم مس ما حاذي المصحف
سها فقط والصندوق بفتح اوله وضمة **قوله** ومثله كرسي وضع عليه
اجهوري وظاهره حرمة مس جميعه وان كبر لانه معتد له وحده وقوله فيما
مصحف قيد ثان فان لم يكن فيها لم يحرم مسها فلا يحرم مس طرف المصحف
الا بشرط ان يكون فيه وان يكون معتد له ومن الصندوق بيت الرعدة
المعروف فيجوز مسه اذا كانت الاجزاء او بعضها فيه واما الخشب

الحايل بينهما

الحايل بينهما فلا يحرم مسه **قوله** جلد اي المتصل به وكذا المنفصل عنه
اذا امتد لبعثه له بان لم يجعل جلد الغيرة والا فلا يحرم وليس من انقطاعها
ما لو جلد المصحف بجلد جديد فتمزك الاول فيجوز مسه اما لو ضاعت
او راق المصحف او حرق فلا يحرم مسه بجلد الذي كان فيه ويجوز بيع
اجلد المنفصل للكافر لان قصد بيعه قطع نسبتته عن المصحف واكتسب
الذي يربط به وعلاقته كاجلد ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد
واحد فحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل المار بالنسبة للحمل
اما المس فيجوز مسه بجلد المسامسة للمصحف دون ما عداه وانما
حرم مسه بجلد المصحف مع انه حايل والمس فيه ورائه لا يؤثر كما في عدم
نقض الوضوء بالمس من وراء حايل مبالغة فيه والنقض في الوضوء
بالمس لما فيه من اثار الشهوة المفقودة ذلك مع حايل **قوله** اولي
اي لان اجمع ليس بشرط **قوله** يمتد وحمله بالرفع على الحكاية **قوله**
كتابتها وكذا مسه وحمله حال كونه مكتوباً في دنانير او ثياب او جدران
ويجوز النوم في تلك الثياب واما التفسير فان كان اكثر من القران
يقيناً حل حمله والا فيجوز عند الشك بخلاف ثوب احرر تعظيماً للقران
ومن التفسير ما على الهوامش والمعتبر في الكثرة حروف الرسم لا اللفظ
ولو وضع يده على قران وتفسير فهو كالحمل في التفصيل بين كون التفسير
الذي تحت يد اكثر او لا **قوله** وقلب ورقه يعود اي لانه ليس حلاً ولا
في معناه فحل جواز قلب الورقة بالعود اذا لم يلزم حملها عليه بالعود
بان يتجامل عليها بالعود فتفصل عن صاحبها او تكون قائمة فيخففها
به وليس المراد انه قد يدخل العود بين الورق فيفصل بعضها عن بعض
لان ذلك حمل وخرج بالعود ما لو لم يده وقلب بها ورقه فانه
يحرم **قوله** التوراة والاحجيل خرجا بالقران وكذا منسوخ التلاوة وان
بقي احكام اذ لا يسمى قراناً **قوله** وخطبة جمعة اي اركانها فلو اتى بالاركان
مع الطهارة صحت اجمعته وان احدث بعد ذلك عند اتيانه بالمسح
وكذا لو اتى ببعضها ثم احدث وتطهر عن قرب بحيث لا يفوت
الاولاء المشروط واتى بالباقي فانه يصح وكما يحرم خطبة اجمعة مع احدث

هذا القياس يمنع المعقولة من وضعه على القران
وكذا القياس يمنع المعقولة من وضعه على التفسير
او على غيره

الاكبر تحرم مع الاصغر ايضا لا شراط الطهارة فيها فلا يحرم باكثر من الاصغر
 الذكر والقراءة الا في هذه المسئلة اعني خطبة الجمعة **قوله** غير ما خطبته
 العبد بن والكسوفين وقوله فلا تحرج اي بل تكون مكرهة او خلافه
 الاولي **قوله** بمنزلة الصلاة اي في انه يشترط له الطهر والستر والنية ان لم يكن
 في ضمن نكس وليس من اعمال الحج شئ يشترط له نية الا هو وليس بمنزلة
 فيما يبطلها اذا سبطله نحو الاكل ولا في استناعه حال الخطبة بل يجوز بخلاف
 الصلاة على ما يأتي ولا في شراط توالي الافعال اذا اشترط فيه ذلك وليس
 مثله في هذا سجد التلاوة والشكر على مقدم **قوله** خلافا لما لا يخفى فعل واحد
 يمنع قطعه بخلاف الطواف اذا عرفت هذا فلا يقتصر على المنطق في قوله
 صلى الله عليه وسلم الا ان لا يدخل فيه المنطق اي الكلام انما هو لرد على من
 يتكلم بالكلام القبيح حال الطواف فيها هم غير المتكلم الا بخلافه فلا يرد ان غير
 المنطق حال ايضا **قوله** ولبث بضم اللام مصدر لبثت من باب سمع بقاء
 الملكث وهو مصدر زائد لان فاس مصدره فعل اللازم بالكسر فعل بالتحريك
 للعين افادته في القاموس فانقلبه المحشي هاء من انه بالضم اسم مصدر
 غير صحيح **قوله** مسلم اي بالغ غير نبي اما الصبي فيجوز لولية مكنته الملكث
 كالقراءة واما النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز مكنته بالمسجد جنباً وهو
 خصا بيه صلى الله عليه وسلم لان احتياجه للمسجد كغيره من البشر
 فيجوز له ذلك لكنه لم يقع منه ولان ذاته اعظم من ذات المسجد
 وانما سوى غيره في حرمة القراءة عليه حال الجبابة على المعتمد لان القران
 اعظم من ذاته باعتبار انه دال على مدلول صفته تعالى والشئ اشرف
 بشرف ما تعلق به والظاهر ان بقية الانبياء كنبينا في جواز الملكث في المسجد
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين **قوله** بمسجد اي ولو في هوائه
 او جداره او سرادب تحت ارضه والمراد بالمسجد ما تحققته مسجدية
 او طنت بالاستفاضة ولو مشاعاً فيحرم الملكث على الجنب في اي جزء
 منه وتجب قسمة فوراً وتصح النجاسة فيه لا الاعتكاف على المعتمد
 ومحل الاكتفاء بالاستفاضة في المسجد ان لم يعلم اصله فان علم كالمسجد
 المحدث بمبنى وكذا بقراة مصر او بحر لم يحرم الملكث فيه والمراد

بالقراة

بالقراة ما كان سبغ الجبل اذ هو الزين وقفة سيدنا عمر فلا يدخل في ذلك
 محب القاهرة فان لم تحقق المسجدة في موضع ولم تظن بالاشاعة لم تحكم
 بها وان وجدت قرينة المسجدة كان رأينا صورة مسجد يصل فيه
 هذا ويكتفي به اللبث قدر اقل الطمانينة احتراماً للمسجد بخلاف الاعتكاف
 فما قاله الجليلي من انه لا بد من زيادته على الطمانينة محله في الاعتكاف لا هنا
 قرره شيخنا **قوله** لا عبوره اي فلا يحرم ثم ان كان له عرض صحيح
 كقرب طريق فلا كراهة ايضا ولا خلاف الاولي والا فهو خلاف الاولي بخلاف
 احايض اذا امتنعت التلوين فان عبورها مكروه والعبور بالدخول من
 باب واخرجه من آخر بخلاف ما اذا لم يكن له الا باب واحد فيمنع الدخول
 اما التردد فانه حرام كالملكث ولو ركب دابة ومرفيه لم يكن مكثاً لان سيرها
 منسوب اليه بخلاف نحو سري يحمله انسان عاقل ولو دخل على عزم انه متى
 وصل الباب الاخر رجع قبل مجاوزته لم يجز لانه يشبه التردد وان خرج بعد
 ذلك من الباب الاخر لانه نوى المعصية وتلبس بها بخلاف ما لو دخل بنية
 الاقامة ثم مرقاها لا يحرم المرقا ولا نوى المعصية ولم يتلبس بها
 وان حرم عليه قصد تلك المعصية وهي الاقامة ولو دخل على عزم الخروج
 من الباب الاخر ثم عزم الرجوع قبل الخروج منه فرجع لم يحرم والساج
 في نرفيه كالمار ومن دخله فخرل سبر ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم
 كما لا يحرم الملكث بقدر الشرب من سقاية المسجد ولو جامع زوجته
 وهما ماران لم يحرم اما لو مكثا فيه لغدر فانه يمتنع مجامعتهم **قوله**
 اي مواضعها الدليل على حذف المضاف قوله الا عا برى سبيل اذ العبور
 لا يتأتى في نفس الصلاة **قوله** ولا جنباً عطف على وانتم سكارى
 اي ولا في حال كونكم جنباً **قوله** الخوف اي على نفسه او ماله من عس و هو
 احكام الذي يطوف بالليل وباب ردة وقوله ونحوه اي كعد في **قوله**
 لكن يلزمه التيمم اي ان وجد غير تراب المسجد اما ترابه وهو الداخل
 فيه في وقفته كان كان المسجد تراباً فيحرم التيمم به ويصح اما
 لو كان مبلطاً وجلب الرج فيه تراباً فلا يحرم التيمم به ويصح وجوب
 غسل ما يمكن غسله منه بدنه لان الميسور لا يستغنى بالمفسور

ومثل تراب المسجد مكنة غيره ولو شك فيما وجد فيه فلا شبهة أحل وهو ذهب
 الامام احمد جواز الملك في المسجد بالوضوء لغير ضرورة فيجوز تقليد
قوله الرباط هو معبد الصوفية وقوله ونحوه كمصلي العيد والمدارس و
 المساجد الموضوعة لغير حق كمساجد القرافة والمبينة بحريم البحر **قوله**
 فلا يمنع ان اراد ان الكافر يخرج بالمسلم باعتبار صفة محدوفة مقيدة بها
 والتقدير ولو لبث مسلم في حرم عليه ويمنع خروج الكافر فلا يمنع وان حرم عليه
 لانه مخاطب بفروع الشريعة المجمع عليه بين المذاهب خطاب عقاب وشرط
 عدم منعه ولو غير حبيب ان ياذن له مسلم بالغ وان تكون له حاجة ومنها
 جلوس القاضي والمفتي فيه او عمارته فلا يمكن منه الدخول الا بهذين
 الشرطين وان حرم عليه كما في **قوله** لعدم اعتقاده حرمة اي تجلوا في استعماله
 الطعام في رمضان فيمنع منه لانه يعتقدون وجوب الصوم وان اخطأوا
 في تعيين وقته وبكره تنزيها السؤال في المسجد واما اعطاه السائل فيه
 فيندب كما نقله **سم** عن السيوطي ويجوز في كتب العلم الشرعي والآثار ما في
 المصحف ما عدا تحريم المس واحل في حرم نحو وضع العمامة ورواية الكتابة
 او حجر على محفظة العلم لانه يشعر بالاهانة وهذا عند الاطلاق وعدم الحاجة
 اما الحاجة فحفظه من طيران الريح مثلاً فلا بأس واما عند قصد الاهانة فيكفر
 والعياذ بالله **قوله** وذكر في ثم الاصل فوايد الخ قد ذكرنا هاهنا مع
 زيادة **قوله** والاعسال السنونة الخ الاعسال مبتدأ والسنونة صفة
 وغسل الجمعة الخ خبر لكن لا يصح في مثل ذلك ملاحظة الاجازة قبل العطف
 لاقتضائه ان الخبر هو الاول فقط بل يلاحظ العطف او لا يصح كون
 جملة ما ذكر خبرا كما قيل في الاجزومية وهي من الخ فالمعنى هنا غسل الجمعة
 وما عطف عليه قوله وخبرها وما جملة ما عطف عليه قوله وغيرها فلا
 حاجة لجعل ال للجنس والمصريح به في المتن والشرح خمسة عشر عن غسل
 ووصف الاعسال وهو جمع قلته بالسنونة وهو مفرد مع ان الافصح في جمع
 القلته لما لا يعقل وفي جمع القلته مطلقا المطابقة كما نبه عليه الجمهور بقوله
 وجمع كثره لما لا يعقل **الافصح** الافراد فيه يافل **الافصح**
 وغيره فالافصح المطابقة **نحو** هبات وافرات لايقه

العلم
الكثرة

لتاولة على

لتاولة على بعد جماعة اي وجماعة الاعسال ولا شك ان جماعة مفرد لفظا
 فحصلت المطابقة وينوي بالاعسال المذكورة اسبابها بان يقول نويت
 سنة غسل الجمعة او غسل العيد لا غسل الافاق من اجنونا او الاغما فينوي
 رفع الجنابة او غير ما من كل نية تصح لرفع الحدث الاكبر وسواء فيما ذكر بالغ
 والصبي فلا يكفي الصبي نية الغسل من الافاق على المعتمد والمراد بالانزال
 في قول الشافعي رضي الله عنه قل من جن الا وانزل احتمال عروض ما يوجب
 الغسل ويتصور ذلك في الصبي بالايلاج منه او فيه او المراد خصوص
 الانزال وذلك حكمه لا يلزم اطرافها فيجب على الصبي نية رفع الجنابة نظرا
 للحكمة الاصلية المذكورة طرد الباب على وتيرة واحدة وانما اغتفر عدم
 الجرم بالنية في غسل المجنون والمغني عليه للضرورة كما لو شك في الخارج هل هو
 ميت او ودي واغسل فلو انجل حاله بان تبين انه جنب لم يكف ذلك
 الغسل على المعتمد بل تجب اعادته كما في وضوء الاحتياط ولا يتصل
 الاعسال بالسنونة المذكورة بطرقه وخبائه وحدث ولا يسن قضاؤها
 لانها ان كانت للوقت فقد فات او للسبب فقد زال **قوله** غسل الجمعة الخ
 ويدخل وقته بطلوع الفجر الصادق ويخرج باليا من فعلها ويحصل
 بالفراغ من الصلاة لا قبله لاحتمال نسيان الامام ركعاتها فيستدركه
 فيدرك معه الجمعة بادر اكر ركعة منها وبكره تركه ولو عجز عنه نحو المرض او فقد
 الماء الذي يكفي جميع المني بدنه فان وجد شيئا منه يكفي اعضاء وضوء
 كلها توفيا ثم يتم بدلا من غسل الجمعة وحاز فضيلة الغسل وكذا في
 جميع الاعسال الثانية لان الغسل يرا للمقربة وللنظافة فاذا فقد احدها
 بقي الاخر وانما سنى وضوءه لان اعضاءه اولى ولانه سنة قبل
 الغسل واليتم قائم مقامه وان لم يجد منه ما يكفي اعضاء وضوء كلها
 بان لم يجد منه شيئا او وجد ما يكفي بعضها يتم في الصورتين يتما عن
 احدهما الاصغر واخر عن الغسل بعد غسل بعض اعضاء الوضوء في الصورة
 الثانية ويكفي فيها يتم واحد عن الوضوء الواجب والغسل المندوب
 بغيرهما على معتمد **ركعا** لو اجتمع عليه غسل واجب وغسل مندوب
 فانه يكفيهما يتم عنهما بغيرهما ولو تفرضا الغسل والتبكير قدم الغسل

لأنه مختلف في وجوبه وتعدى أثره للغير ولمزيد الاهتمام به في هذا اليوم الغافل
على بقية أيام أسبوعه وفترته ثم انفرقت به الحجة عن سائر المكتوبات الخمس
أولها غسل الفل كما سيأتي بخلاف التلبك فإنه سنة في سائر الصلوات
قوله واستسقاء أي غسل استسقاء أي ويدخل وقتة للمنفرد بآراء
فعله ولفظه باجتماع ما يغلب فعلم لها **قوله** وكسوف المراد به ما يشمل
الكسوف أي تغير الشمس والقمر ويدخل وقت غسله بأول التغير ويخرج
بالاستسقاء **قوله** الحاضر بها أي وإن حرم عليه حضور كما مرارة بغير إذن
حليلها وظاهره أنه قيد في الثلاثة وليس كذلك بل هو قيد في غسل الحجة
وأما الاستسقاء والكسوف فلا فرق بين أن يحضر أو لا بأن يصل منفردا
والتعليل بقوله لا اجتماع الناس ظاهر في الحجة أيضا أما ما فيه من لها
الفل وإن فعل فرادي **قوله** أحكم فيه تغليب الذكور على الإناث
بدليل خبر ابن جابر من أني الحجة من الرجال والنساء فليغتسل **قوله**
فليغتسل المأمور بذلك هو المكلف وولي غيره **قوله** وصرفه عن الوجوب
أنه ضابط الفرق بين الفل الواجب المستحب أن ما شرع بسبب ما
كان واجبا كالغسل في الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع
لمنع في المستقبل كان مستحبا كإسبال الحج واستئني من الأور الفل
من غسل الميت واجنونه والأغيار والأسلام **قوله** فالفل أفضل علته
لجواب الشرط المحذوف والتقدير فقد أتى بالأمر الأفضل لأن الفل النجس فالفضل
الائتيان بأمر أفضل وإنما لم يجعل ما ذكر جواب الشرط لأن كون الفل أفضل
أمر ثابت متقرر في نفسه فلا يتسبب عن الاعتدال أي شخص المستفاد
من قوله ومن اغتسله شرط أجواب تسببه عن الشرط ولأنه لا بد في
جمله أجواب من ضمير يعود على الشرط **قوله** أي في السنة أخذ أشار إلى أن
بها متعلق بمحذوف والمراد بالسنة الطريقة الشرعية أي الأحكام الشرعية
وتقدر مضاف أي بما جازته السنة وهو الاقتضار على الوضوء ونسبته
التجوز إلى السنة بمعنى الطريقة الشرعية مجاز عقلي إذا لم يجز حقيقة هو
أنه تعالى وقد رخصهم في رخصته أخذ ومراده بها معناه اللغوي
لا الاصطلاحي وهو الأمر المنقول إليه السهل مع قيام السبب للحكم الأصلي

لأن الفل

لأن الفل لم ينتقل منه للوضوء **قوله** ونعمت الحخصة أشار إلى أن في نعم
ضمير مترايعود على معلوم من المقام فاعل والتاء علامة التانيث فالحخصة
في كلامه بدل من الضمير لافا على ألا يجوز حذفه على غير مذهب الكسائي إلا
في مواضع ليس هذا منها والمخصوص بالمدح محذوف أي ونعمت الحخصة
الوضوء والحخصة بفتح الحاء الغضيلة وتطلق على الرزلية فهي مشتركة بينهما
كما في القاموس **قوله** والفل معها إنما قدره لأنه لا تصح الصلاة بمجرد
غسل الحجة بالنسبة للمحدث وليس المراد أن غسل الحجة يتوقف على الوضوء
قوله أكد بالمدح أصلا أكد بهنيتين أبدلت التانيث الفاعل في إخلاصه
وقد أبدل تاني الهنيتين من كلمة البيت وإنما كان أكد لأنه قيل بوجوبه
مع كثرة أحاديثه الصحيحة ثم بعده غسل غاسل الميت فما كثرت أحاديثه
فما اختلف في وجوبه فما صح حديثه فما كان نفعه متعديا أو أكثر وكذا
يقال في مسنونين دليلهما ضعيف فيقدم فيها ما نفعه أكثر وهذا الترتيب
هو المعتمد ومنه فوايد معرفة الأكاذيق في الواو صي بما لاو إلى الناس به
قوله وهو من زيادتي الخ لأن عبارة الأصل غسل حجة الحاضر بها والاستسقاء
والكسوفين والعيدين وقد علمت أنها أو من عبارة المصنف لاقتضائها عدم
سنن الفل في الاستسقاء والكسوفين للمنفرد وليس كذلك ومن لم يرد
فاعل وحضورها مفعول يرد **قوله** كما يأتي أي في قوله لكل أحد وقوله
وكلمهم أي من أراد حضور ومن لم يرد وضمير هلهما للزنية وقوله غسل
الثلاثة الخ من تمام الفرق **قوله** لقطع الراجحة أي أصل طلبه لذلك فلا
ينافي طلب التيمم بدله عند العجز عن الماء **قوله** غسل عيدين شامل للفطر
والأضحية ويدخل وقتة بنصف الليل كغسل الوقوف بمزدلفة ويخرج
بالغروب لأنه للزنية وهي في اليوم كله للصلاة والآن انتهى بالزوال
ولو وافق يوم العيد يوم الحجة فاعتقل للعيد قبل الفجر لم يسقط غسل
الحجة لتأكده وللاختلاف في وجوبه **قوله** لما مر أي من قوله لأنه مراد
للزنية وهو ما يرد لقوله سابقا لما يأتي وإنما بعد الهمة بمعنى
قريبا ويطلق على السابق واللاحق **قوله** لا سلام كما قرأ في ولو أنش
أو مرتدا ووقته بعد السلام وما في خبر ثمانية بن أمية أنه اغتسل

قبل الاسلام اجيب عنه باننا سلم اولاً حفيته ثم اغتسل ثم اظهر اسلامه
بدليل رواية اخرى وبقيت بالاعراض او طول الزمن لا بالجانب على المعتمد
ولو تنوع صغير احد اصوله ولو انشئ في الاسلام امره بالفعل ان كان مميزاً
او غسلاً ان كان غير مميز وكذا لو تنوع سائبه الكامل اذ لا يلائم عليه كالأصل
فان كان السابى غير كامل نظر ان كان له ولي فلا امر منوط به تبعاً وان لم يكن له
ولي فهو منوط بالامام او نائبه فالمسلمين **قوله** خارج عن حديث قيد في السنة
فقط فان كان عليه ذلك اني بغسلين بان ينويها فيقول نويت الغسل
الواجب والمندوب فان لم ينو احداهما قال في المنهج ومن اغتسل لفرض
ونفل حصلاً او لاحدهما حصل فقط **قوله** امر به قيس بن عاصم انما لم
يامره بالغسل الواجب مع انه كان بالغاً ومعه ولاد فهو جنب ضرورة لانه
كان معلوماً عندهم بخلاف الغسل للاسلام والشخص انما يامر بما يجمل له لا بما يعلمه
اذ لا فائدة في الامر عندهم بحال يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم علم منه الاثنيان
اليه فان ثبت هذا كان دليلاً على عدم اندراجهم في الواجب وليس بما
وسدروا ان يخلق راسه وسائر شعوره لخبر القى عليك شعركم فما عدا
ما يحصل له بازالتة مثله كاللحية والعارضين للرجل ثم ان كان قد احدث
في كفره حدثاً اكبر ففعل ذلك بعد غسله من نحو اجنبية ليس فصل منه الشعر
وهو طاهر والافعله قبل ليزيل ماء الغسل اثره **قوله** لانه اي اكمال والثاني
قد اسلم الخ وقوله ولم يامر واما الغسل اي فلو كان واجبا لامره صلى الله
عليه وسلم كل من اسلم **قوله** ترك معصية اي وهي الكفر وقوله كالتوبة
من سائر المعاصي اي فانه لا يجب لها غسل بل ليس والظاهر انه بعد هذا
لان التوبة من الذنب واجبة في اكمال وليس صلاة ركعتين للتوبة والظاهر
انها بعدها ايضا لما مر كذا قرر عطفه **قوله** ولو في الكفر الواو والاحمال ولو
صلته كما يدل عليه النسخة الثانية وهي وهو في الكفر ولا يصح ان يكون
ذلك غايته لان الكلام فيما اذا لم يقع اكبر الاكبر في الكفر مفهوم ذلك
وقوعه في الكفر فقط فلا فائدة في الغاية على ان الاثنيان بهما يوهم ان
الشخص لو اجنب بعد ان اسلم وقبل ان يغسل غسل الاسلام لا يسلم له
غسل بل يفوت بما ذكر وليس كذلك فكان الاولى استقامتها الا ان يقال

انما اتى

انما اتى بها لدفع ما يوهم من سقوط الغسل عنه كالمصلاة وان لمزم على
الاثنيان بهما سمعت **قوله** فيجب عليه الغسل اي للجنب وليس الغسل
للاسلام فينوبهما كما مر وان كان ظاهر عبارته عدم سن ذلك وانما لم يقط
عنه غسل اجنبية كالمصلاة لقلته المشقة فيه بعدم تعدده بخلافها فان
شأنها ذلك حتى لو اسلم وعليه نحو صلاة واحدة لم يؤمر بقضائها ففعله
تعالى للذين كفروا ان ينشروا يغفر لهم ما قد سلف فحول على ما يشق قضاؤه
ولان ايجاب الغسل عليه ليس مواخذة له بما وجب في كفره بل بما هو
حاصل في الاسلام وهو كونه جنباً **قوله** اعلم لشموله الحيض والنفس ونحو
الولادة بخلاف كلام الاصل الا ان يقال ان كلامه مثال لا قيد او جري على
الغالب كما في قوله تعالى وان كنتم جنباً على ان غير اجنبية مفهوم بالاولي
فالعموم مراد له وكون وجه العموم ما ذكرنا ولي مما قاله **قوله** وان
اغتسل في الكفر اي لعدم الاعتداد بنيتة **قوله** من غسل ميت اي من
اجل غسله وان حرم تشييد وامرأة اجنبية وجزء الميت كالميت سواء
كان الفاسل طاهراً ام لا كالحايض وجنب لان القصد منه شد البدن من
مستن جسداً خالياً عن الروح ومثل غسله تنجيمه للعلقة المذكورة والظاهر
ان مثل ذلك ايضا ما لو وضاه فقط بان كان المفعل غيره لما ذكره في
وقته بالاعراض او بطول الزمن واكثره فيه ما مر عند من قال به وقيل
هو تقديري **قوله** ولو مسلماً الاولي ولو كان فرائضه محل توهم انه لا يسلم
الغسل منه لانه كالجنب ولم يجب علينا غسله بخلاف المسلم المورود
الا امر بالغسل منه وقد يقال انما كان فعله اولى لدفع توهم ان المسلم
لبركته لا يحصل للبدن منه وهن فدفعه بما ذكر وهذا هو الموافق للعلقة
المتقدمة وهي حصول الوهن للبدن **قوله** فليفتل تمامه ومن حمله
اي اراد حمله فليتوضأ اي ليكون على طهارة **قوله** على شرط البخاري
المراد بشرط الرجال الشقاة العدول واما تفسيره باللقى والمعاصرة فهو
في خصوص الحديث المعنعن كروني عن فلان عن فلان **قوله** ميتكم
اي وقيس بميتاً ميت غير ناوب الغسل الوضوء في عدم الوجوب
قوله ومن حجامته الاولي ومنه نحو حجامته ليشمل الفصد واكثره في سن

الغسل ان ذلك يضعف البدن والغسل يشده ويؤخذ منه عدم الغسل
 من ذلك في احكام لانه يضعف البدن ولان الغسل من دخوله مسنون
 فيلزم اغتساله منه ايضا وفيه مشقة **قوله** ودخول حمام اي يغتسل عند
 ارادة الخروج منه دفعا لما حصل له من العرق فيتغير بدنه ويضعف فيمن
 ان يغتسل بما معتدل لانه يشد البدن فيقوى على ملاقاتة الهوى البارد
 بعد الخروج وليس ان لا يشرب عقب خروجه وان يصب على قدميه
 ماء باردا لانه يدفع الصداع وينفع البدن نفعا قويا **قوله** كنا نغسل
 اي من اجلها والعدد لا مفهوم له فلا ينافي الغسل لغيرها ومن حمامته بدل
 من حسن باعادة العامل واعادة حرف الجر في الجائز دون غيرها للاشارة
 الى تغاير احكام بالايجاب والندب ولا يضر عطف المندوب بعده الادلة
 غير هذا الحديث ميزت الفرض من غيره وحل الشاهد من احديث اثنان
 والثلاثة زائدة ففيه المدعي وزيادة وانما امرهم بالغسل من احكام وان لم
 يكن موجودا عندهم لانه كان بارض العجم وكانوا يذهبون اليه او هو من
 باب الاخبار بالغيب انهم يغتسلون بلادها احكام فيدخلونه **قوله** الا يبط
 يسكون الباء وجبة اباط كحل واحمال ومثل صفه تنف الا يبط قص الشارب
 وحلق العانة اي باكد يد واخلق ليس بقيد بل المراد ازالته شعرها باي وجه
 كان ولو نبوتة او تنف او احراق والافضل للذكر اكلق ولغيره التنف
 لضعف شهوة الذكر والتنف يضعفها وعلى اسم الشعر الذي فوق الذكر
 وحول قبل الاثنى والغالب بناؤها قبل كل خمسة عشر سنة واذا طال شعرها
 عثس فيه الشيطان واضعف الشهوة وقلل لذة الجماع **قوله** بعد
 الافاقه طرف الغسل ومثل الاغفار اجنون فيدخل وقت غسلها بالافاقه
 ولا يكتفى حال اجنون والاعفاء لعدم التمييز ويفوت بالاعراض ويعرض
 ما يوجب الغسل ولا فرق في الاغفار بين متقدم وغيره ولا بين اغفار الانبياء
 وغيرهم على المعتمد بدليل انه صلى الله عليه وسلم كان يغني عليه في مرض موته
 فيفقد فيقتل **قوله** لا يتابع اي لما ذكر من انه صلى الله عليه وسلم كان
 يغني عليه **قوله** وفي معنى الاغفار اجنون اي بالاولي ولو منع قطع
 بخلاف السكر لانه خفيف كالنوم وتقدم انه ينوي في الغسل منها رفع الجائز

وحلق الراس **قوله** ويوم الجمعة اي
 ومن اجل يوم الجمعة **قوله** اي يخلق
 العانة صح

لقولهم

لقولهم ان في رضي الله عنه قل من جن الا وانزل ولذا قيل بوجوب الغسل
 منها والمعتقد المفتح به عدم وجوبه وانما لم يلحق بالنوم في كونه منظره للحديث
 لانه لا اماره عليه وهذا خروج المني يشاهد فان لم يلزم فوجد منظره
قوله للصبي اي بالمعنى الشامل للصبيته كما قالوا ان ذلك من اسرار اللغة
قوله بالسنة وهو استكمال خمسة عشر سنة وكالسنة الاحتلام فيطلب منه
 ح عتدان واجب ومندوب فيتعرض في السنة لها **قوله** ولا احرام اي
 لارادته **قوله** ودخول حرم اي حرم مكته وكذا حرم المدينة على المعتمد كما هو
 ظاهر اطلاقه ومن المعلوم ان احرام اوسع من مكته فصيح قوله قياسا على
 دخول مكته **قوله** ودخول مكته وكذا لدخول الكعبة **قوله** في عام حجة الوداع
 كانت في السنة العاشرة من الهجرة ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد ان فرض
 الحج في السنة السادسة الا هي ونزل فيها قوله تعالى اليوم اكملت لكم
 دينكم **قوله** بندي طوي بضم الطاء اسم لبئر مطوية اي مبنية بالحجارة
 في ذلك الوادي فسمى بذلك لاشتماله عليها **قوله** لا احرام اي اذ غيره
 كحجته وكسوف كما يقتضيه التعليل بقوله لان المراد الحج ويؤخذ من ذلك
 التعليل بقوله لان المراد الحج انه لو تغير بدنه بعد غسله من التمتع لم يجب
 له الغسل وهو الظاهر **قوله** كالتمتع بينه وبين مكته فرسخ **قوله**
 بعد الزوال طرف للوقوف لان وقتها من الزوال الى فجر يوم النحر واما
 الغسل فيدخل وقتها بالفجر كالحجفة ومن جعله طرفا للغسل يحمل كلامه
 على انه بيان لوقتها لافضل **قوله** بالمشعر احرام بدل مما قبله وهو جبل
 باخر المزلفة يقال له قزح وغداة بالنصب طرف للوقوف لا للغسل
 لان وقته يدخل بنصف ليلة النحر كالعيد فالوقوف بالمشعر احرام
 الذي ليس الغسل قبله يكون غداة النحر بعد الوقوف بعرفة والمبيت
 بمنزلة ليلة النحر **قوله** ولمبيت بها النحر ويدخل وقتها بالغروب
 وكانه الاولي لتقديم ذلك لانه قبل الوقوف بالمشعر احرام لانهم يقفون
 بعرفة ثم ينفرون منها ويبستون بمنزلة ثم يقفون بعرفة بالمشعر
 احرام كما مر **قوله** ان لم يغتسل اتى بهذا التقييد لدفع ما قيل ان استحباب
 الغسل للمبيت بمنزلة وغداة ضعيف والصحيح عدم استحبابه لقربه من غسل عرفة

وحاصل الدفع ان محل عدم استحبابه اذا اغتسل العرقه ولذا ضعفوا كلام
 ابي شجاع حيث اطلق نسبة الغسل لذلك **قوله** وثلاثة ايام اي الغسل
 للمري في ثلاثة ايام فيري كل يوم احد وشرون حصاة ويغتسل كل يوم لري
 الاحد والعشرين غسلا واحدا فجملة الاغسال ثلاثة ان لم يتعجل في يومين
 والافسلا ان يدخل غسل كل يوم بالفجر كالحجعة والافضل كونه بعد الزوال
قوله لما قرأ في وهو اجتماع الناس **قوله** لري الحجر العقبة هي احدي
 الحجار الثلاث يري لها يوم النحر فقط **قوله** لقربه قضيت ان لو ترك
 ذكر سن هذا هو **قوله** وللهذا من القرب لا يسكن لكل حجة بل
 ليس لري كل يوم كما قرأ **قوله** وليستوى في الغسل الخ ليس تكرار مع
 قول المتن فيما سبق لكن يصح غسل نحو حايض لنحو احرام الخ لان ذكر في
 الصحة وهذا في الاستحباب ومغوير لازم للصحة **قوله** وتغير بدن اي من
 نحو حجامه او فصد او خروج من حمام اه **قوله** وغيرها بالرفع عطف
 على غسل الحجعة الخ **قوله** لكل مجمع اي من مجامع الحج لثاته وان حرم او كره
 لغيره كحضور نحو الشاة للحجعة فانه مكروه عند من الفتنة من الزينة
 وحرام عند عدمه او عدم اذن الزوج فيطلب منها الغسل لان المنع
 الخارج فروع مصلحة الحاضرين بدفع الراجحة الكرهية عنهم كالقبض
 على الوضوء بما مضى مفضوب او نحوه اما مجمع المعصية لذاتها فلا يسكن
 لعدم احترامه ولا يسكن ايضا للاجتماع للصلوات الخمس وان كان من مجامع
 اخيرة اشد اخرج والمثقة كما قاله **قوله** ولادخول المدينة الخ
 فيغتسل قبل الدخول ولا يفوت به على الاقرب فيندب تداركه بعدة
 وكذا يقال في الغسل لدخول مكة وحرمها ولا يسكن الغسل لدخول حرم
 المدينة خلافا **قوله** حيث قال بسفيته قياسا على حرم مكة لوجود الفارق
 بكونه محل النكح بخلاف حرم المدينة **قوله** طواف ركن او وداع وشلها
 طواف القدوم على المعتقد فلا يسكن الغسل لشي من انواع الطواف الثلاثة وثله
 احلق وبقي من الاغسال المسنونة الغسل لخروج المرأة من العدة كما ذكره
 في بعض نسخ الباب ولا يستغنى عنه بالغسل لتغير البدن اذ لا يلزم من
 العدة تغيره الا ان يقال ان الشان تغيره فيها يجيئ وضوحه وان لم

اي من حيث كونه من النكح فلا
 ينافي ما تقدم من الغسل له

يوجد فيها

يوجد فيها اذا كانت بالاشهر **قوله** منك بهنح السين وكسرها وبها
 قرئ في السبع في قوله تعالى ولكل امة جعلنا منسكا اشهر
باب التيمم اي باب اسبابه وفروضة وسننه
 ومبطلاته ومكروهاته وشروطه فالكلام عليه مختصر في ستة اطراف
 واما كيفيته فتعلم من فروضه وهو فضيلة خصت بها هذه الامة اخذا
 من حديث جعلت لنا الارض الخ وهو رخصة على المعتمد غالبا وانما صح
 بالتراب المفضوب لكونه آلة للرخصة لا يجوز لها والممتنع انما هو كونها
 المجوز لها معصية واحترزنا بغالبها عن تيمم العاصي بسفره فانه يصح وتجب
 عليه الاعادة لكونه تيمم عزيمة لا رخصة لانها لا يكون سببا معصية
 كما قرأ **قوله** سبب التيمم المجوز له فقد الماء الا السفر لا نقول **قوله** لما كان
 السفر مظنة للفقد صار كانه السبب المجوز للتيمم ولذا لو كان عاصيا
 بالاقامة صح تيممه ولا تجب عليه الاعادة لان الاقامة ليست مظنة للفقد
 حتى تكون كالسبب المجوز للتيمم وقيل ان التيمم عزيمة وقيل ان كان لفقد
 الماء فزيمه والافرضه والرخصة لفظة السهولة واصطلاحا الحكم المستقل
 اليه السهل مع قيام السبب للحكم الاصيلي والعزيمة خلافها وذكر التيمم
 عقب الوضوء لانه بدل عنه وفرض سنة اربع وقيل سنة من الهجرة
 وهو مختص بالوجه واليدين وان كان احدث اكبر اجاعا فلا يشترط
 ان تيمم غيبه بل لا يكتفى بذلك ان لم يشتمل على الترتيب واما خبر عمار
 فواقعه حال يتطرق اليها الاحتمال **قوله** هو لفظة القصد الخ كما في قوله
 ان **قوله** تيممتم لما فقدت اولى النما ومن لم يجد ما تيمم بالتراب
 والماء مشبه باهل النهي جمع نهيته وهو العقل وقال الاخر
قوله وما ادري اذ يبحث ارضا **قوله** اريد اخيرا ايما يليني
قوله اخيرا الذي انا بتغييه **قوله** ام الشرا الذي هو بتغييني
قوله اخيرا بدل من ايها قال في الخلاصة **قوله** وبدل المضمين الشرايلي
قوله ههنا البيت وهو بيت سبيل الهجرة الثانية ولا يصح ابدالها الفا
 لانكسار البيت كفا في قوله **قوله** الخ ان دار الرباب تباعدت
قوله او انبت جبل ان قلبك طاب **قوله** وورد التسهيل في القرآن

وقد اعتمدنا في هذا

في ستة مواضع المذكورين في موضعين بالانعام والان في موضعين ببولس
والله في موضعين بها وبالنمل فيقرأ ذلك بالتسبيح والمدة **قوله**
ولا تيمموا الخبيث هو احرام الذي نص الله تعالى او يتيه صلى الله عليه وسلم
على حرمته واجمع عليها او قال بها امام بالنسبة لمقتله وقيل هو الردي
اي لا تقصده ولا اتفاق منه ولستم باخذية اي الخبيث الا ان تقصوا اي
تتساهلوا فيه اي في اخذه منه الغير اذا كان لكم عليه دين مثلاً فانكم تأخذونه
مع كراهة انفسكم له فنهها هم عن كثر ايجاد وانفاق الردي لما ذكر **قوله**
مسح الوجه الخ يوجب التعريف اربعة اركان وكان الاولى ان يريد
على وجه مخصوص ليدخل الترتيب والنقل والقصد اي قصد التراب
للتعلق منه فحالة الاركان سبعة كما سيأتي ولو قال ايصال تراب الخ كما في
المنهج لكان اولي لان المدار على ايصاله سواء كان بالمسح الذي هو امر
اليد على العضو ام لا كان بخرقة او نحوها واعلم ان التيمم يكون بدلالة
وضوء او غسل عضو تغسله او غسل بعضه **قوله** وان كنتم مرضي
هو وما عطف عليه فعل الشرط وقوله فتمموا جوابه وقوله فلم تجزوا
ما يرجع لما عدا قوله كنتم مرضي اما هو فيقدر له وخيفتم من استعمال الماء
مخذو رتيم ومرض جمع مريض قال في خلاصه • فعلى الوصف كقتيل ومرض •
الخ والصعيد التراب الطاهر والمراد بالطاهر الطهور **قوله** جعلت لسا
اي معاشر الامم المجردة فوسع لها في صلاتها بما يبقعه من بقاع الارض
تشرعها الا نحو مقبرة وحمام ومحل نجس فتكره تنزيها ما لم يتيقن
نجاستها فتحرر لمحدث الارض كلها مسجد الاحكام والمقبرة وقيل
بما فيه غيره بخلاف من قبلنا من الامم فانهم كانوا لا يجوز لهم الصلاة الا في
البيع والكنائس قال بعضهم ولعل هذا في احضار ما في السفر فكانوا يفعلون
في اي بقعة ولا فيبعد ان يتركوا الصلاة الى ان يرجعوا لما ذكر وقوله
مسجد اي محل سجود اي صلاة **قوله** وترتيبها لفظة في التراب
وفي رواية وترابها طهورا بفتح الطاء ما ي تطهر به وبالضم الفعل الخ
الى اخر اختلاف السابق واما الامم السابقة فالتراب عندهم طاهر
غير طهور قال شيخنا عطية وانظر كيف كانوا يفعلون عند فقد الماء

هل كانوا

الاجابة على ما ذكره في قوله

هل كانوا يتركون الصلاة او يصلون كفا قد اظهر من **قوله** من الاخبار الالائية
ذكر في كلامي خبر التيمم ضربان والاتباع والمراد من الاتباع اتباع النبي صلى الله
عليه وسلم في فعله اي الاخبار الدالة على انه فعل كذا ومن متعدد فصح الجمع
في كلامه **قوله** يختص التيمم بتراب الباء داخلة على المقصور عليه على خلاف
المشهور كقول المنهاج يختص القسم بزوجات والمشهور دخولها على المقصور
كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء وكقوله يختص التراب بالتيمم اذا جعلت
الباء داخلة على المقصور فرفع الشك في ان مني على انها داخلة فيه على المقصور
عليه قال الشيخ علي الاجمعي • والباء بعد الاختصاص بكثرة •
• دخولها على الذي قد قصرناه • وتكرره فعل وجيد • ذكره ابي الهيثم السيد •
ولا يصح ان تكون داخلة هنا على المقصور لان التراب ليس قاصراً على التيمم
او يكون في غسلة نحو الكلب نعم ان جعل مختصاً بالتيمم على طريق كونه مطهراً
استقلاً لا يصح لانه في غسلة نحو الكلب شرط لا مطهر والمراد بالتراب ما يصدق
عليه اسم باني لونه كان خلقته ومنها في محل اخذ كثر او حصير او جدار او
حنطة او شعير اذا كان في كل منها عيار ولو لم يكن بدن مغلط اذا لم يعلم نجس
الماخوذ فيدخل فيه المحروق منه ولو اسود ما لم يصير ماداً وما يوكلس فيها كالمدار
وهو الطين المستحرج وطين مصر المسمى بالطفل اذا راق ذلك وصار له عيار
والا فلا يكفي وما خرجته الارض من المدر وان اخلط بلعابها والبطيخ
وهو سيل الماء والسبخ الذي لا يثبت ما لم يعلم ملح لان اسم التراب يقع
على جميع ذلك كما يقع اسم الماء على الغدير والمالح والصافي وسائر الانواع
لا يحتاج من خشب اذا لا يسمى تراباً كمعجون بلعج جف وان تغير احد اوصافه
وهو اسم جنس وقيل جمع واحدة ترابته وينبغي على ذلك ما لو قال
لزوجته انت طالق عد التراب فعلى الاول يقع عليه طلاقه وعلى الثاني
تلاش **قوله** له عيار قيد في كل من التراب والرمل فلو سقى الرمل حتى صار
له عيار لا يلصق بالعضو او كان في خلاصه ذلك صح التيمم به بخلاف حجر
مدقوق فكلما **قوله** فلا يصح تفريق على محذوف تقديره اذا علمت
اختصاص التيمم بذلك فلا يصح الخ **قوله** كجس هو اجس والنورة
اجير **قوله** لما مر اي في الآية ومفهوم حديث وترتيبها طهوراً •

والماء

راجع لقوله وان خلط بلعابها نحو تنظير كافي
الماء في قوله المشهور خلافه في غير ما

واعترض **قوله** هذا بان الترتيب لغة في التراب وهو لقب لان الملقب عند الاصولين هو الاسم الجامد ومفهومه ليس بجبة واجيب بان محل ذلك اذا لم تقم قرينة على كونه جبة والقرينة هنا ذكر التراب في مقام الامتنان او العدول عن التعميم الى تخصيص وذلك ان مقتضى التعميم في قوله جعلت لنا الارض كلها مسجد ان يقول وطهورا فالعدول الى تخصيص التراب بالذكر من بين اجزاء الارض قرينة على ان غيره لا يكفي واللام يبين لذكره فائدة **قوله** بالتراب الطاهر اي الطهور **قوله** وهو اي التراب يفهم اعتبار الغبار لان من شأنه ان يكون له ذلك **قوله** قال الشافعي اي وقوله جبة في اللغة ويؤيده قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه اذا الايمان بمن المفيدة للتبعض يقتضي انه مسح بشئ يحصل على الوجه واليدين بعضه وهو الغبار وقوله غالباً اي ومنه غير الغالب وقوعه على التراب الذي لا غبار له وغير الشافعي من الائمة فسر الصعيد بوجه الارض اي ما صعد وظهر منها وجعل منه في الالة لا ابتداء الغاية فلا يشترط الغبار وضعفه الزمخشري بان احدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح براسه من الدهن ومن الماء ومن التراب الا معنى التبعض والاذعان للحق احق من المراءى **قوله** لم يصق بفتح الصاد مضارع لصق بكسرها ومصدره اللصوق والضمير وفي قوله لكنه يرجع للرسل فلا يكفي التيمم بالتراب الا بالقيدين المذكورين **قوله** ويجمع بالبناء للمفعول او الفاعل اي يجمع الشخص ومحل الجمع ان لم يكن به نجاسة والا قدم ازايتها وجوباً واقتصر على التيمم ان لم يفضل من الماء شئ بعد ازايتها والتراب الذي لا يكفي كالماء كذلك ولا بد في التيمم من نية جديدة غير نية الوضوء او الغسل لانه طهر مستقل هذا ان لم يات فيها بنية صالحة للتيمم كان نوى عند غسل وجهه مثلاً رفع احدته وكذا ان اتى بنية صالحة كنية استباحة الصلاة ولم يستحضرها الى التيمم فان استحضرها الى مسح جزء من الوجه في التيمم كفى ولا تجب اعادتها عنده لان استحضارها كنية مستأنفة **قوله** كيف يسكون الماء وتجربكها مع اختلاص او شبايع وهو مجزوم بخلاف الماء والماء لا سكت **قوله** من وضوء الخ بيان للطهر **قوله** لا يجب استعمال الخ خبر عن ما محل عدم الوجوب والاقتصار على التيمم ان لم يجد ما يغسل به

بعله
بالرمل

وجهه ويديه

وجهه ويديه والا وجب استعمال ذلك في الراس **قوله** ويعتبر الخ رفع به ما يتوهم من انه يجوز تقديم التيمم على الطهر لصدق الجمع بينهما بذلك وانما اعتبرنا تاخير التيمم لانه لعدم الماء فلا يصح مع وجوده وقد يقال ان هذا التقييد غير ضروري لعلمه بما سياتي من ان صحة التيمم متوقفة على فقد الماء احساً وشرعاً وذلك من اجل ما لا يكفي محل الطهارة من الماء فلا اعتراض على عموم قوله ويجمع الخ **قوله** او كان عطف على لم يكفه اي او كفاه وكان الخ اي واخبره بالضرر طبيب عدل روايته وهو العاقل المميز وان لم يكن عدل شهادة او كان عالماً بالطب ولا يكفي تجربة نفسه فلا يعتبر الخوف لها **قوله** او عضوه اي الخبز فيخرج نحو بدختم قطوع السرقة او محاربة بخلاف واجبة القطع لقوله لا احتمال العفو والعضو كسائر العيون وضمها **قوله** او منفعته اي العضو زهايا او نقصا كان يحصل باستعماله عملي او حسي او صميم او شلل **قوله** بالنسبة لعضو العلة اي اما بالنسبة لما قبله وما بعده فيجب الترتيب فاجنب مخير بين تقديم الغسل على التيمم وتأخيره وهو افضل والمحدث يقيم وقت غسل عليه ولا ينتقل عن عضو من اعضاء الوضوء حتى يكمله غسلاً ويثما علماً بقضية الترتيب فان كانت العلة في الوجه تيمم عنه قبل غسل اليدين او في اليدين فقبل مسح الراس وهكذا بقية الاعضاء ويتخير في كل عضو بين تقديم تيممه على غسل صحيحه والعكس وتأخير الغسل افضل كما مر واليدان كعضو واحد ليس جعلهما كعضوين حتى يتيمم عنهما يمين وكذا الرجلان ويتعد التيمم بتعد الغسل فان جرح وجهه ويديه ولم تقمهما اجزائة وجب تيممان ولموالتهما اذا غسل صحيح الوجه او لا ولا يكفي تيمم واحد وان خرج بعض كل من اعضاء الوضوء ولم تقم اجزائة الراس فتلا تيممات فان عمتها فاربعة وان عمت الوجه واليدين كفاه تيمم واحد عنهما سقوط الترتيب بينهما ح وكذا الوضوء الراس والرجلين فان عمت كل الاعضاء كفاه تيمم واحد لما ذكر ولو كان على كل عضو منها سائر عمة ومكن من رفعه عن وجهه ويديه وجب عليه رفعه لاجل تيممه واللام يجب التيمم ويصل كفاه الطهورين ثم يقضى لكنه ليس خروجه خلاف من اوجب **قوله** اعلم من تغييره بالوضوء الخ لف ونشر مرتب **قوله** والسباب الخ

وجهه ويديه
بالرمل

اراد بالاسباب ما يشمل الاحوال لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود من
عدمه لعدم دليل انه ذكر منها تجس البدن والعصيان بالسفر والتيمم
قبل الوقت مع انها احوال للتيمم اي انه تارة يكون قبل الوقت وتارة
يكون بعد وتارة مع العصيان وتارة مع الطاعة وتارة بضاحية النجاسة
وتارة مع الطاعة يعرض عنها فغلب الاسباب على الاحوال وتغير بعضهم
بالمجاز مراده به التغليب لانه من باب انواع المجاز وان توقفوا في علاقته
فقليل هي المجاوزة وقيل غير ذلك **قوله** احد عشر وعدها في المنهاج ثلاثة
وفي الروضة سبعة نظمها بعضهم في قوله

يا سائل اسباب حل تيمم هي سبعة بجماعتها تراجم
فقد وخوف حاجة اضلاله مرض شيق جيرة وجراح

قوله هي في الحقيقة الخ اي باعتبار المجموع والا فلا احوال التي هي من جملة
ما ذكر ليست اسبابا للعجز كالاجتناب **قوله** تعاد فيها الصلاة الخ اعادتها اما
لعدم صحة التيمم كما اذا وقع قبل الوقت او مع العصيان او تجس البدن
واما لعدم اغنايها عن القضاء وان كانت صحيحة كما في غير ذلك على ما ياتي
قوله فقد الماء الخ سواء كان فقده حسيما بان لم يجده اصلا او شرعا كان حيا
خابية على الطريق مسبلة للشرب **قوله** يغلب فيه وجوده اي بان تكون
العادة وجوده فيه في ذلك اليوم من ايام السنة وان لم يوجد في بقية ايامها
فلو عهد في غالب السنين ان المطر ياتي في ذلك المكان في هذا اليوم مثلا
فانفق انه في هذا العام لم ينزل في ذلك اليوم مطر قيل لذلك المكان انه يغلب
فيه الوجود فالملعون عليه ذلك اليوم لا غالب السنة حتى يكون المراد بغلبته
وجوده ان يوجد في اكثرها خلافا للقلوب والعبارة في سقوط الصلاة بالتيمم
وعدمه بمحلها دون محل التيمم على الاوجه حتى لو تيمم بمحل يغلب فيه الوجود
وصلى باخر يغلب فيه الفقد فلا قضاء ولو انعكس الحال انعكس الحكم
والعبارة في محلها بمحل تخربها دون تخللها فلو احرم بها بمحل يغلب فيه
الفقد وتخلل منها باخر يغلب فيه الوجود فلا قضاء بخلاف العكس بان
احرم بمحل يغلب فيه الوجود وتخلل باخر يغلب فيه الفقد فانه يجب
القضاء ولو تيمم بمحل يغلب فيه الوجود وصلى ولم يبطل تيممه ثم انتقل

لعل المراد باليوم وقت التيمم بالصلاة لا اليوم
بتمام حركته ولو شك في كونه يغلب فيه الوجود
ام لا فلا قضاء لان الاصل براءة الذمة اهـ

الآخر

الى آخر يغلب فيه الفقد لزمه اعادتها به فيه ثانيا ويلغى بذلك فيقال لنا
تيمم يصلي به فرضان **قوله** فيما اشار به الى ان قوله في رحله متعلق بكل من
النسيان والاضلال والمراد نسيان الماء واضلاله حقيقة او حكما ليشمل
نسيان الثمن او اضلاله ونسيان الاستقاء او اضلالها فيجب القضاء
في ذلك وان امعن في الطلب والرحل في الاصل المنزل والمراد به هنا ما يغيب
اليه اثره ومناعه وقيد النسيان بما اذا كان في حد القرب فان
نسيه فيما زاد على ذلك فلا اعادة **قوله** الى تفصيل متعلق بنسيه لان
الوضوء شرط للصلاة فلا يسقط بالنسيان كستر العورة ولا يعارض بنسيه
في النسيان الى تفصيل خبر رفع عن امتي اخطا والنسيان وما استكرهوا عليه
لانه قد خص منه غرامات المتلفات وصلاة المحدث ناسيا وغير ذلك فيخص
منه ايضا نسيان الماء في رحله قياسا **قوله** بخلاف ما لو ادرك الخ اي ادرك
بعد طلبه منه وهذا محترز لقوله ونسبته الى تفصيل وكادراج الماء ادراج
ثمنه او الة الاستقاء بعد الطلب كما مر وقوله ولم يشعر الخ اي لم يعلم به وقوله
او اضل رحله اي لظلمته او نحوها وقد امعن في الطلب وكا ضلاله رحله
ما لو كان هناك بخر خفية لم يشعر بها بخلاف الظاهر وما لو اضل عنه القافلة
او عن الماء او غصب ماؤه او اضل رحله في مخيمه المتنع وما لو ورث ماء
ولم يعلم به فتيمم وصلى فلا قضاء في ذلك كله وان وجد ما ذكر لم يمسسه
الى تفصيل **قوله** ووضع السائر الخ من ضافة المصدر لمفعوله ومن جيرة
بفتح الجيم بيان لسائر وحاصل ما يبل كجيرة ان كانت باعضاء
التيمم وجبت الاعادة مطلقا وكذا ان كانت بغيرها ووضعت على حدث
واخذت من الصحيح شيئا ولو بقدر الاستمسك او على طهر واخذت منه
زيادة على ذلك ففي هذه الصور الثلاث تجب الاعادة فان كانت بغير
اعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئا اصلا سواء وضعت على طهر او حدث
او اخذت منه بقدر الاستمسك فقط ووضعت على طهر فلا اعادة فجملة
الصور خمس يستفاد من كلام المصدر فقوله على غير طهر اي في غير اعضاء التيمم
واخذت من الصحيح شيئا فان لم يأخذ منه شيئا فلا اعادة وان وضعت
على حدث وقوله ولو كونه باعضاء التيمم اي فتجب الاعادة مطلقا اخذت من الصحيح

شيئا ام لا وقوله بخلاف وضعه على ظهر اي شيء غير اعضاء التيمم ولم يأخذ
 الا بقدر الاستسكان فان اخذ زيادة عليه وجبت الاعادة **قوله** اولصوق
 بفتح اللام وعطفه على الجبة مغاير اذ هي اعواد واختاب تسوي وتوضع
 على محل الكسر او الخلع ليخبر وهو ما يلصق على العضو كاللترقة ومنه عبادة
 الفصد ونحوها وقيل الجبة ما كان على كسر والاصوق ما كان على راس
قوله كما في الخفافين قياسا عليه ويؤخذ منه ان المراد الطهر الكامل لا طهارة
 ما تحت الساتر فقط **قوله** البديل وهو التيمم والمبديل منه وهو الوضوء
 او الفسل والبديل التراب والمبديل منه الماء فلم يصل محل العلة منها
 شيء **قوله** قبل الوقت خرج به ما لو تيمم لصلاة في وقتها ولم يصلها به
 حتى دخل وقت اخرى فصلاها به فانه يصح لانه لم ييمم لها قبل وقتها
 بل تيمم غيرها في وقتها وصلاتها به ولا فرق في ذلك بين المؤداة
 كما مثل والغائبة كما اذا تذكر فائتة مثلاً فتيمم لها ولم يصلها حتى
 دخل وقت مؤداة فله صلاتها به **قوله** يفسر ويقال لنا صورة
 يصح فيها صلاة تيمم لم ييمم به مع انه ايضا قبل دخول الوقت ولو اراد
 جمع التأخير فتيمم للظن في وقتها جاز بخلاف ما لو تيمم للعصر فيه فانه
 لا يصح لعدم دخول وقتها ما لو اراد جمع التقديم فتيمم للثانية في وقت
 الاولى ولم يصلها حتى دخل وقتها الاصل في التيمم ان يصلها بهذا
 التيمم فلا بد ان يفرغ منها قبل دخول وقت الثانية فان دخل وقتها
 قبل الفراغ منها بطل الجمع والتيمم ويفرق بينه وبين ما لو تيمم لفائتة
 قبل وقت الحاضرة فانها تتباح به كما مر انه فيها استحباب ما نوى واستباح
 غيره بدلا وفي هذه لم يستبح ما نوى بالصفة التي نوى ولانه في الفائتة
 تيمم لها بعد دخول وقتها الحقيقي **قوله** افوات الشرط اي وهو ايقاع
 التيمم في الوقت ويؤخذ منه ان في هذه من المأيل التي تقاد
 فيها الصلاة تسامحا لا بها مصلحة الصلاة بهذا التيمم مع انها باطلة
 حايين مع العلم بعدم الدخول اما مع الجهل او الظن فينبغي صحتها
 ووقوعها نفلا كما قالوا بمثلها فيما لو نوى دخول الوقت باجتهاد
 فحرم بغير رضه فيها انه لم يدخل الوقت وهذا ان جعل قوله

وان ظن الخ

وان ظن الخ للغاية فيكون فواته في بعض الافراد فان جعلت الواو للحال
 لم يصح التعليق بفوات الشرط اصلا لانه موجود في نفسه ان كان ظن
 الدخول بغير اجتهاد او اريد به الشك لم يوجد الشرط فيكون التعليق
 المذكور صحيحا مطردا ويدخل وقت الحاجة بفراغ الغسل الواجب
 ووقت الفائتة بتذكرها ووقت النفل المطلق بارادة فعله في اي
 وقت الا وقت الكراهة اذا اراد الصلاة به فيه وذلك بسبب كراهة
 بسببه ووقت الاستسقاء بحضور غالب من يفعلها ان فعلها جماعة
 وبارادة فعلها ان فعلها وحده **قوله** وان خيف الخ الاولى خيف
 الواو لانه اذا لم يخف كان تيممه باطلا فالاعادة لبطان تيممه الا ان يخجل
 للحال وكذا يقال في قوله بعد وان عجز عن زواله وقوله فيها في شدة
 البرد **قوله** لندرة فقد الخ اي ان ذلك عذر نادرا اذا وقع لا يدوم
 فيكون مقتضيا للاعادة وان اراد ذلك الى ضابط وموان العذر ما
 عام اي يكثر وقوعه كالسفر والمرض او ما دريقل وقوعه والنادرا ما
 ان يكون بحيث اذا وقع دام بمعنى انه لا يزول بسرعة كالاستحاضة
 والسلس او لا يدوم بل يزول بسرعة كشدة البرد فلا تجب الاعادة
 في الاولين دون الثالث وهذا الضابط ينفعك في ابواب كثيرة
قوله ما يسخن بالبناء للمفعول سواء كان المسخن هو او غيره **قوله**
 وعصيان بسفر خرج العصيان بالاقامة في السفر كان زنى او سرق
 فيه مع كونه مباحا لان الاقامة ليس سببا في الرخصة بل السبب فقد الماء
فان قيل كذلك السفر ليس سببا في الفقد فيه **جواب** بانه لما كان
 من شأنه الفقد فيه جعل نفسه سببا فاذا كان حراما لذاته
 فلا يلتزم كونه سببا لاستقاط القضاء الذي هو رخصة عن العاصي بالسفر
 ولا كذلك الاقامة اذ ليس من شأنها الفقد فالفقد الماء فيها فالسبب
 السفر وهو ليس بمعيصية ولا اثم به فتباح فيه الرخصة لانها منوطه
 بالسفر وهو في نفسه مباح ولهذا جاز المسح على الخنثى المقصوب
 بخلاف خنثى المحرم لان الرخصة منوطه بالبس وهو المحرم بمعيصية
 لذاته اي كونه لبس بل للاستيلاء على خنثى الغير ولهذا التبرر بالبس

لم تنزل المعصية بخلاف المحرم **قوله** كباقي اي ونشوز **قوله** لان عدم وجوب
 الاعادة الخ هذا التعليل يقتضي صحة تيممه وصلاته لكنها لا تسقط عنه
 فان تاب بعده وقبل الصلاة سقطت به وهو كذلك فيما اذا كان الفقد
 مانع حسي فان كان المانع شرعي كمرض فلا بد منه التوبة فلا يصح تيممه قبلها
 لانه قادر عليها وواجب للماء **قوله** فلا تنال بالمعاصي اي لا تتعلق ولا ترتب
 على المعاصي ترتب المسبب على السبب بان يكون معصية لذاته كالسفر على
 ما مر **قوله** وتنجس بدن الخ وجوب الاعادة فيه لبطلان التيمم او بشرط
 في صحته تقدم ازالة النجاسة وقال بعضهم المراد بتنجس البدن تنجسه
 بعد التيمم لما سيذكره من عدم صحة تيمم من على بدنه نجاسة وعليه فالاعادة
 لحصول النجاسة لبطلان التيمم بدليل انه لو كان متوضعا لحزمه الاعادة
 ايضا لاجلها **قوله** كدم كثير اي جاوز محله او حصل بفعله **قوله** وان عجز الوالد
 للحال على ما مر لانه اذا لم يعجز لم يصح تيممه اجماعا اما عند العجز فتصح عند ابن حجر
 ولا يصح عند الرمي بل يصح فاقه الطهورين ويعيد كما سياتي فلا فرق
 عنده بين العجز وعدمه في بطلان التيمم **قوله** لا يدوم اي لا يزول سريعا غالبا
قوله كدم قليل اي او كثير لم يكن بفعله ولم يجاوز محله **قوله** نعم ان كان الخ
 هذا استدراك على قوله بخلاف ما يغني عنه وقوله لعدم وصول التراب الى المحل
 يؤخذ منه ان محل وجوب القضاء اذا كان النجاسة جرم لنقص البدل
 والمبدل ح فان لم يكن لها ذلك بان كانت حكمية فلا قضاء **قوله**
 واثنى عشر الخ هذا هو القسم الثاني من الاسباب وقدم اسباب الاعادة
 لعلها بالنسبة الى اسباب عدمها ولان الاعادة اغلب وقوعها عندها
 ولانها اهم في نظر الفقهاء اه طباوي **قوله** فقد الماء اي ولو كان الفقد
 بفعله بان اراقه تقديرا ولو بعد دخول الوقت في تيمم الخ وان عصى ذلك
 ولا تجب عليه الاعادة ان كان محل لا يغلب فيه الوجود **قوله** لو باعه
 او وهبه في الوقت بلا حاجته له ولا للمشتري او المتهب لم يصح تيممه
 مادام قادر على استرداده لانه على ملكه لعدم صحة الفقد بتعيينه للطهارة
 فان تيمم وصلى قبل تلفه عند من اخذه اعاد بعد تلفه او بعد خروج الوقت
 في محل تسقط فيه به او بالماء مطلقا فان عجز عن الاسترداد تيمم وصلى

وقضى تلك

هذا هو الوجه في صحة التيمم في كل حال من هذه الحالات
 وان كان المانع مانعا شرعيا فلا بد منه التوبة فلا يصح
 تيممه قبلها لانه قادر عليها وواجب للماء
 فلا تنال بالمعاصي اي لا تتعلق ولا ترتب
 على المعاصي ترتب المسبب على السبب بان يكون معصية
 لذاته كالسفر على ما مر قوله وتنجس بدن الخ وجوب
 الاعادة فيه لبطلان التيمم او بشرط في صحته تقدم
 ازالة النجاسة وقال بعضهم المراد بتنجس البدن تنجسه
 بعد التيمم لما سيذكره من عدم صحة تيمم من على
 بدنه نجاسة وعليه فالاعادة لحصول النجاسة لبطلان
 التيمم بدليل انه لو كان متوضعا لحزمه الاعادة ايضا
 لاجلها قوله كدم كثير اي جاوز محله او حصل بفعله
 قوله وان عجز الوالد للحال على ما مر لانه اذا لم يعجز
 لم يصح تيممه اجماعا اما عند العجز فتصح عند ابن حجر
 ولا يصح عند الرمي بل يصح فاقه الطهورين ويعيد كما
 سياتي فلا فرق عنده بين العجز وعدمه في بطلان
 التيمم قوله لا يدوم اي لا يزول سريعا غالبا
 قوله كدم قليل اي او كثير لم يكن بفعله ولم يجاوز
 محله قوله نعم ان كان الخ هذا استدراك على قوله
 بخلاف ما يغني عنه وقوله لعدم وصول التراب الى
 المحل يؤخذ منه ان محل وجوب القضاء اذا كان
 النجاسة جرم لنقص البدل والمبدل ح فان لم يكن
 لها ذلك بان كانت حكمية فلا قضاء قوله واثنى
 عشر الخ هذا هو القسم الثاني من الاسباب وقدم
 اسباب الاعادة لعلها بالنسبة الى اسباب عدمها
 ولان الاعادة اغلب وقوعها عندها ولانها اهم في
 نظر الفقهاء اه طباوي قوله فقد الماء اي ولو كان
 الفقد بفعله بان اراقه تقديرا ولو بعد دخول الوقت
 في تيمم الخ وان عصى ذلك ولا تجب عليه الاعادة ان
 كان محل لا يغلب فيه الوجود قوله لو باعه او وهبه
 في الوقت بلا حاجته له ولا للمشتري او المتهب لم
 يصح تيممه مادام قادر على استرداده لانه على
 ملكه لعدم صحة الفقد بتعيينه للطهارة فان
 تيمم وصلى قبل تلفه عند من اخذه اعاد بعد تلفه
 او بعد خروج الوقت في محل تسقط فيه به او بالماء
 مطلقا فان عجز عن الاسترداد تيمم وصلى

وقضى تلك الصلاة التي وقع تقويت الماء في وقتها التقصير فيها دون غيرها
 ولو مر بها في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه فتييم وصل لم تلزم الاعادة
قوله لا يغلب فيه وجوده اي بان غلب الفقد او استوى الامر ان اما
 لو غلب وجوده فيقضى كما مر والمراد بالمحل محل التحريم بالصلاة لا محل التيمم
 ولا محل التحلل منها كما مر وفقد الماء يكون بعلم ذلك او ظنه الناشئ عن الغلب
 او خبر الشقة سواء كان ذلك الشقة ما ذكرناه في الطلب ام لا كما قرره نخا
ح ف نقلنا عن شيخه وقيدته **ح** يكون ما ذكرناه في الطلب ام لا كما قرره نخا
 في ذلك اليوم لا في غالب اوقات السنة على المعتقد كما مر **قوله** ولو في المال
 اي المستقبل صونا للروح او غيرها كما لعصوغه التلطف ومحل ذلك
 اذا كان المحتاج اليه المالك لنفسه او مملوفا فان كان المحتاج اليه في
 في المال احد رفقة لم يجز التيمم بل يتوضأ **قوله** لشربه الخ وشل ذلك
 ما لو احتاجه نحو بل كعك وطبخ الخ وعجن دقيق في احوال فيجوز له التيمم
 بخلاف ما لو احتاجه لذلك في المال والفرق بينه وبين مسئلة العطش
 لانه لا غنى عنه دفعه بوجه بخلاف بل الكعك اذ يمكن الاستغناء عنه
 في اكله فاعتبرناه حالا لا مالا فان فرض انه يمكن تناول الكعك بدون
 بل كان كالعطش يعتبر في المال كالحال اذ لا يمكن الاستغناء عن الطعام
 وعلم من كون الاحتياج لشرب مجوزا للتيمم انه لا يكلف الطهارة به جمعة
 واستقاؤه غير دابة لانه مستقذر عادة اما لها ومثلا غير المميز فيجب
 ذلك ويعبر في العطش المبيح للتيمم ما ياتي في المرض وهذا ان وجد
 الطبيب حاضرا فان كان في مغارة مثلا صلى واعاد كما ياتي **قوله**
 او بيعة عطش على الضمير في اليد اي والحاجة الى بيعه **قوله** الى ذلك
 اي الماء بالنسبة لشربه فقط فالحاجة للماء بالنسبة لشربه عامة في
 المالك ورفقته ويؤخذ من ذلك انه لو كان في القافلة عطشان وجب
 بذله له وحرم استعماله في الوضوء فيخرج الوضوء في ركب الحاج لانه لا يخلو
 عن عطشان فيؤخذ من ذلك ان ما يقع من بعض الحاج عند سواهم
 عن حال الطريق من قولهم كانت سنة طيبة وكنا نتوضأ بالماء سببه
 جهاهم بالحكم كما قاله بعض الاشياخ اما بالنسبة لبيعه فخاصة بنفسه

وممونه فقط لظاهر صنيع الشئ **قوله** ولو حيوانا محترما اي ولو كان المحتاج
الى ذلك حيوانا محترما وهو ما يحرم قتله وغير المحترم ما لا يحرم قتله كما لم ترد
والزاني المحصن وتارك الصلاة والكلب العقور والكلب ثلاثة اشخاص
عقور وهذا لاختلاف في عدم احترامه وندب قتله وما فيه نفع من
اصطياد او حراسة وهذا لاختلاف في احترامه وحرمة قتله وما لا نفع فيه
ولا ضرر ومعتد الرطب فيه انه محترم فيجوز قتله والمعتد ان غير المحترم فيه
تفصيل ان كان قادرا على التوبة كتارك الصلاة ولم ترد لم يجز له شرب الماء
وان احتاج فيه انقاذ روحه من العطش لتعينه للطهر به مع قدرته على
الخروج من المعصية وان لم يقدر عليها كالزاني المحصن جاز له التيمم وشرب
الماء للعطش قرره شيخنا **قوله** اعلم من تعبيرة بالنفقة وذلك
لان المؤنة في اللغة القيام بالكفاية قويا كان او غيره والانفاق والنفقة
بذل القوت فقط فلا تشمل المسكن والخدم ويجوز عن الاصل بانه قد
اشتهر اطلاق النفقة في عرف الفقهاء كثيرا على ما ينفق اي يصرف على نفس
الانسان او غيره ممن عليه مؤنته مطلقا ولو كسوة او نحوها على انها مع
الكسوة كالفقير والمسكين وايضا لافرق بينهما وبين غيرها في الحكم فلا
تفاوت بين التعبيرين فيما يراد منهما **قوله** لذيته اي ولو سوجلا ان كان
يجل قبل وصوله محلا يصير فيه غنيا سواء كان ذلك لذيته متعلقا
بذمته او بعين من اعيان ماله كعقبن اعارها فرفهنها المستعير باذنه
وسواء كان له تعالى ام لا دمي لصيق حق الادبي وتقديم حق الله تعالى
المالي فقد ما على الطهارة **قوله** كاحتياجه لبيعه في المؤنة اي فالمؤنة
في كلام المصنفات واقتصر عليها لانها الغالب في باب الحاجة للبيع
لقيام المعاش بها **قوله** وقد عجز عنه اي عجز الثمن بان لم يكن في ملكه
قوله المؤنة اي له ولمن تلزمه مؤنته نفقة وكسوة ومركبا وسكنا
وخادما والعبرة بمؤنة يومه وليلته كالنفقة لا العبر الغالب كالزكاة
هذا في المقيم اما المسافر فالعبرة بمؤنة ذهابه وايابه **قوله** او وجد
الماء اي لو كان قادرا على الثمن غير محتاج اليه لكن وجد الماء الخ **قوله**
في ذلك المكان متعلق بثمنه وقوله في تلك الحالة اي التي هم متلبسون بها

من قلة المياه او شربها قال الامام ولا عبرة بما لا يثبت فيهما الامر الى سد الرق
لان الشربة فيها تساوي دنانير كثيرة وتكليف الشرائح لا يليق بحاسن الشريعة
ولو وهب له ماء او اقترضه وجب عليه القبول كما في الشراء وكذا السؤال
لضعف المنفعة وكما للماء الشربة في الشراء لافي الهبة والقرض للمنفعة ويجب قبولها
ايضا في الاجارة والاعارة واما اجارة الماء واعارته فلا تصح كما هو الظاهر
خلافا لبعضهم فيجب تحصيل الماء وقبوله في ثلاث صور الشراء والهبة والقرض
والشربة في ثلاث صور الشراء والاجارة والاعارة ولا يجب تحصيل الثمن و
قبوله بالهبة والاقرض دون غيرها **قوله** يتقايان اي يتساوى **قوله**
فلا يودني ذلك ان التيمم او ترك الماء والعدول الى البدل وهو التيمم والقصد
من هذا الفرق بين ما هنا وبين مسألة الوكيل **قوله** من الايتان بيان
لمقصود الشارح فمقصوده الايتان بالطهارة سواء كانت بالماء او التراب
والايتان بذلك مقصود على جهة كونه وسيلة للمقصود بالذات وهو
الصلاة **قوله** بخلاف نظيره الخ وذلك بان يوكل شخص في شراء شئ
معين كدار معينة ولم يعين الثمن فوجب الوكيل بيعا بكثر من ثمن مثله
ولو بما يتقايان به كان كان ثمن مثله عشرة فوجده يباع باحد عشر فله
شراؤه لانا لو منعناه منه لادى الى الاخلال بمقصود الموكل اذ لا بد له لما
عينه متيسر بخلاف الماء فان بدله وهو التراب يقوم مقامه فله العدول عنه
فلا اخلال بمقصود الشارع فان لم يكن التراب متيسرا كان كفا قد الطهورين
قوله او غيره اي كالعدول من الادمين وهو السبع من المانع احسني
والشرعي كما في خابية ماء سبل بطريق لحيولة الشرع بينهما ومثل ذلك
ما لو خاف سارقا او انقطاعا عن رفقة **قوله** اولم يجد ما يتيق به الخ
فلو وجد ثوبه وكان لا يمكن الاستقاء به الامع شقة وايصال بعضه
بعض او شدة في الدلو او ادلايه في البئر وعصره وجب عليه ذلك
ان لم تنقص قيمته نقصا اكثر من ثمن ما يحصله بالشراء او اجرة آلتان
كان النقص مساويا لذلك او اقل كان كان ثمن الماء مثل الماء او اجرة
مثل الجبل درهمين ونقص قيمة الثوب عما كان درهمين او اقل فان كان
النقص اكثر من ذلك كان زاد نقصها على اكثر من درهمين فلا وجوب

قرر شيخنا الحنفى ولو وجد من الماء وهو محتاج لستره للصلاة اي صلاة
الوقت الذي هو فيه قد سماه لوام النفع اي انه اذا حصلها بالشراء دام
النفع بها في المستقبل بخلاف الماء ولو فقد الماء وعلم انه لو حفر بئرا وصل
اليه فان كان يحصل بحفر يسير من غير مشقة لم يزد ذلك ان لم يترتب عليه
خروج الوقت والا فلا **قوله** من دلو بيان لما والمراد عدم وجود ذلك
بجمل يجب طلبه منه **قوله** بطون بضم الباء وفتحها وقوله برء بفتح الباء على
الافصح مصدر برئ بضم الراء وكسر ما فالفعل بثبوت الراء والمصدر
فيه لو جمان **قوله** اي طول مدته اي وان لم يزد الا لم يدل قوله او زيادة
مرض ولم يذكره في الطول ضابطا والظاهر اعتباره احتيازا بالعرف
قوله المستكره بفتح الراء اي الذي تكرهه النفس **قوله** وخول في نجاسة
والواو فيه وفيما بعد بفتح او لان احدهما كاف في حصول الشئ الفاضل
قوله واستخفاف اي يسهل بان يصير بدنه كما كشفه الياسية **قوله**
وثقرة كنقرة وزنا ومعنى **قوله** المهنة من بفتح الميم وكسر هاء مع كسر الهاء
واسكانها الخدمة فيها اللغات الاربع في نحو معدة من كل ما كانت عينه
حرف خلق **قوله** الفاضل في الباطن اي ولو في رقيق على المعتمد
اذ الخسران في قيمته غير محقق بخلاف الخسران في الزيادة على ثمن مثل الماء
فانه محقق فحصل الفرق والمراد بالباطن ما يستتر بالشوب **قوله** قول عدل الخ
وكذا يعمل بعرفة نفسه حيث كان عالما بالطب ولا يعمل بتجربة نفسه على المعتمد
لاختلاف المزاج باختلاف الازمنة ومحل ذلك في احضار ما لو كان ببرية
لا يجد فيها طبيا فانه يجوز له التيمم حيث قلن حصول ما ذكر ولكن يجب
عليه الاعادة وظنه ذلك مع فقد الطبيب مجوز للتيمم لا مسقط للصلاة
وعدل الرواية هو المسلم البالغ العاقل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصبر على
صغيرة ولو رقيقا وانثى ومثله الفاسق والكافر حيث وقع في قلبه
صدقهما وكيفيه سوال العدل في المرة الاولى ويستحب العمل اليان
يغلب على ظنه الشفا قرر ذلك شيخنا **قوله** وقيل بشرط اثنان
ضعيف **قوله** وفروض الخ لم يقل لكانه احترازا عن الفروض بمعنى
الشروط لعلمه مما قدمه في الوضوء والفعل وأشار بقوله خمسة

الى ان

الى ان الخبر مجموع المتقاطعات بان يلاحظ العطف قبل الاجزاء كما في نظائره
ولا يصح ان يكون اشار بذلك الى ان الخبر محذوف لان هذا ليس من الموضع
التي تحذف فيها الخبر وجعله الفروض خمسة تتبع فيه النووي في بعض كتبه والمعتد
انها سبعة بعد التراب والقصد كنين وانما لم يعد الماء ركنا في الوضوء والغسل
لعدم اختصاصه بها بخلاف التراب فانه مختص بالتيمم ولا يراد به نجاسة المظلمة
لان المظهر فيها الماء بشرط اقترانه بالتراب لا التراب وحده ولا يكتفى بالنقل
عن القصد وان استلزم لان القصد من ذكر الاركان بيان اجزاء الماهية
ولا يكتفى في ذلك دلالة الترام بل لابد منه دلالة المطابقة بان يصح بكل
جزء منها **قوله** نقل التراب من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل
اي لنقل التيمم وما ذونه ولو كان المازون كافرا او صبيا لا يميز او انثى
حيث لا محالة ناقضة او مجنونا او دابة كقوله كما قاله **قوله** فلا بد من الاذن
في جميع ذلك لخرج الفضولي فانه لا يكتفى بنقله ولو احدث احدهما بعد النقل
وقيل المسح لم يصح اما الاذن فلا نه غير ناقل واما المازون فلا نه غير متيمم
والمراد بالنقل التحويل **قوله** من الارض او الهواء او غير ذلك
ولو كان التحويل بنفس العضو كان وقف بمهيب ربح ناويا للتيمم ونقل
التراب بوجهه بان معك فيه فانه يكفي **قوله** ولو من وجهه اي الى وجهه
بان سفته الرجح ثم نقله منه ورده اليه او الى يد بان حدث عليه تراب
بعد مسحه من تراب التيمم فنقله منه اليها وقوله او يد اي الى وجهه او يد اما
من اليمنى الى اليسرى او العكس فالصور خمس **قوله** بان تنقلوه الباء
السينية وهذا المحط الاستدلال **قوله** فلو سفته محترز النقل في المتن
لانتفاء النقل اي التحويل في صورتين وان وجد القصد اي قصد التحويل
وهو غير النية اي نية استباحة الصلاة مثلا لانها مقترنة بالنقل وقصد
النقل متقدم على ذلك فالعلة في عدم الاكتفاء انتفاء النقل لا انتفاء القصد
فلا يحتاج لقولنا وانتفاء الاخص وهو النقل يستلزم انتفاء الاعم وهو
القصد بل لا يصح ذلك اذ قد ينتفى الانسان ويوجد الحيوان **قوله**
المحقق بكسر القاف اي المثبت له لانه اخص منه ويلزم من ثبوت
الاخص ثبوت الاعم كالانسان يلزم من ثبوته ثبوت الحيوان وانما كان

القصد اعم لانه تارة يوجد معه نقل وتارة لا اما النقل فالمعتبر اي الاجب
 قرن النية به فلا يوجد بدون قصد فالقصد لازم والنقل ملزوم وقد
 يوجد اللزوم بدون الملزوم بخلاف عكسه وخرج بالمعتبر النقل ساهيا
 لانه لا اعتداد به والا كان غير متلازمين بل بينهما عموم وحصوص لا مطلق
قوله فيما يتعلق بانتفاء اي فيما لو سقته ربح عليه او وقف بمقت
 ربح **قوله** لقول المحرر الخ جواب اول وقوله مع ان القصد الخ جواب
 ثان حاصله انه وان كان ركنا الا انه يكتفى عنه بالنقل وقد علمت
 عدم الاكتفاء بذلك **قوله** والقصد اي قصد التراب لاجل التحويل
 منه واما قصد العضو فلا يشترط على المعتقد فلو اخذ ترابا لم يمسح به
 وجهه فتدكر انه مسح صحيح ان يمسح به يديه وبالعكس **قوله**
 داخل في النقل اي انه يلزم من ثبوت النقل الذي هو اخص منه
 ثبوته واشتار بقوله الواجب الخ الى ان النقل الذي يستلزم القصد
 هو النقل بالمعتبر لا مطلق النقل على ما مر وانما وجب قرن النية به
 لانه اول العبادة ومحل النية اول العبادات والمراد بالنية نية الاستباحة
 ونحوها وهي غير القصد كما مر **قوله** كان ينوي استباحة الصلاة اي حلها
 لانه كان ممنوعا قبل التيمم ولا فرق بين ان يتعرض للحديث بان يقول
 نويت استباحة الصلاة من حديث الاصغر والاكبر ام لا حتى لو
 تيمم بنية الاستباحة ظاهرا كون حديثه اصغر فيان اكبر او بالعكس
 لم يضر لان موجبها وهو التيمم متحد بخلاف ما اذا كان متعمدا فانه يضر
 لتلاعبه فلو كان مسافرا واجب ونسي الجنبه وكان يتيمم وقتا
 وتبوضا وقتا اعاد صلاة الوضوء فقط لا صلاة التيمم لما ذكر وجعل
 ذلك السبوطي لغزا بقوله
 . ليس عجيبا ان شخصا مسافرا . الى غير عصيان تباح له الرخص
 . اذا ما توضأ للصلاة اعادها . وليس معيد للتي بالتراب رخص
 . واجبا . بعضهم بقوله .
 . لقد كان هذا للجانب ناسيا . وصلى مرارا بالوضوء اي بنهض
 . وصلى مرارا بالتيمم يافتي . عليك كتيب العلم ياخير من رخص

قضااتي فيها توضحا واجبا . وليس معيد للتي بالتراب رخص
 . لان مقام النقل قام تيمم . خلافا وضوءا كما فرقا بخص
قوله لا رفع الحديث محل ذلك اذا قصد الرفع المطلق اما اذا قصد الرفع
 المقيد اي بالنية لفرض ونوافل فانه يصح لان الحديث يطلق على المنع
 والتيمم برفعه رفعا مقيدا اما الحديث بمعنى الامر الاعتباري فلا يرفع
 الا الماء وكيفية رفع الحديث في عدم الاجزاء ما لو نوى الطهارة عنه **قوله**
 ولا فرض التيمم اي خلافا للحنفية نعم ان اراد بالفرض الفرض المبدي
 لا الاصل صحيح واستباح به ما دون الصلاة فرضا او نفلا وكذا الوعقبه
 بقوله للصلاة فانه يصح ويستبيح به النقل وما دونه فلو زاد الصلاة
 المفروضة استباح به الفرض والنفل وغيرها ولو قال نويت التيمم اجزاء
 ان كان التيمم مندوبا كان تيمم للجمعة عند تعذر غسلها فتجزئ به نية
 التيمم بدل الفسل **قوله** لا يصلح ان يكون مقصودا خبر بعد خبر اي وهذه
 النية لا تكون الا للامور المقصودة كالوضوء **قوله** ولذا اي كونه لا يصلح
 ان يكون مقصودا لا يسن تجديده الاصل اذا صلى به صلاة ما اما التجديده
 اي الاتيان به بدلا عن الوضوء المجدد كان توضحا وصلى بوضوءه صلاة ما
 ثم اراد ان يجزئ به فقد الماء فانه يسن تجديده بالتيمم **قوله** فان اراد
 صلاة فرض اعلم ان نية التيمم يتعلق بها مجتئان الاول في كيفية
 وتقديم الكلام على ذلك في قوله كان ينوي استباحة الصلاة الخ والثاني
 فيما يستباح بالتيمم معها واليه اشار بقوله فان اراد صلاة فرض الخ
 وحاصله ان المراتب ثلاثة فرض صلاة وطواف ونفلها وغيرها
 فنية كل واحد تيمم وما بعده دون عكسه فنية الفرض تيمم الكل
 ونية النفل والصلاة تيمم ما عدا الفرض ونية غير هذه الثلاثة تيمم
 ما عدا الصلاة من نحو مسح المصحف وحمله وسجدة التلاوة او الشكر
 والملك في المسجد وقراءة القرآن ولو كانت فرضا عينيا كقول الفاكه
 فجميع ذلك في مرتبة واحدة حتى لو تيمم لواحد منها كان له فعل البقية
 وفي مرتبة ذلك صلاة الجبارة واما خطبة الجمعة فكما لفرض لقيامها
 مقام ركعتين فتجوز صلاة الجمعة بالتيمم للخطبة اذا لم يخطب

وعبارة من رد صلاة الجبارة كان نفل
 وهي طهارة

ويمتنع الجمع بينهما وبين فرض آخر على المعتمد **قوله** فلا بد من نية استباحة
 فرض الصلاة اخذ بالاحوط وكون المفرد المحل بالعموم انما يفيد فيما
 مداره على الالفاظ والنيات ليست كذلك اذ محالها القلب على ان يراها
 على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو فرض ان الالفاظ فيها رخصا
 قاله في التحفة اه شورى **قوله** يجب استحضارها عند النقل والمسح
 وما بينهما وليس كذلك بل الواجب اقتنائها بالنقل والمسح فقط وان
 غيب بينهما فلا يحدث بينهما فان كان الناقل هو بطلت النية او ما دونه
 فلا كما مر **قوله** مسح الوجه المراد به وصول التراب ولو نحو خوخة لا خصوص
 حقيقة المسح الذي هو امرار اليد على العضو لانه ذلك ليس بشرط ولا يشترط
 تيقن وصول التراب الى جميع اجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن كما تقدم في الماء
 ويجب مسح ظاهره مسترسلا لحيته والمقبل من انفة على شفته كالوضوء **قوله**
 مع المرفقين اي كبده وهو الوضوء وحلا المطلق على المفيد كما في الوضوء ايضا
 لا تحارسببها وان اختلف احكم **قوله** والترتيب اي ولو عن حدثا كبر وانما
 لم يجب في الغسل لانه لما كان الواجب فيه التعميم جعل البدن فيه كالعضو
 الواحد **قوله** بينهما اي بين المسحين اما بين النقيضين فلا يجب اذ المسح اصل
 والنقل وسيلة فلو ضرب بيديه على التراب ومسح باحدها وجهه وبالاخرى
 يديه جاز ثم ينقل مرة ليدته الثانية **قوله** ولو جنب اي وياتي بها بقصد
 الذكر او يطلق **قوله** بعد الضرب اي وقبل المسح اما نفضها بعد التيمم
 فمكروه اذ ليس بقاءه حتى يخرج من الصلاة لانه اثر عبادة **قوله**
 ان كثيرا من فلا يبقى منه الا قدر الحاجة ولو كان مسافرا وغشيته غبارا حقيق
 لم يكلف نفضه بل يصح تيممه عليه لانه غير حائل بخلاف ما لو كان كشف
 فانه يكلف ذلك **قوله** كما في الوضوء راجع للاربعة قبله ويؤخذ من القياس
 على الوضوء انه اذا لم يجد غيره بيده بالمرافق كما هو المعتمد فيما قرأه يطلب
 فيه الغرة والتجديل وهو كذلك **قوله** كما لو الالة اي بتقدير التراب ماء
 ومحل كونها سنة في حق السليم اما صاحب الضرورة فهي واجبة في طهره
قوله ان فرق قيد في التحليل فقط فالتحليل ح سنة لان التراب
 الذي بينهما لم يقصد تحويله للوجه مثلا بل قصد به رفع حدث ذلك المحل

بخلاف

بخلاف ما على الكفين كما سيأتي **قوله** والا اي بان لم يفرق اصلا او فرق
 في الاولى التي للوجه وجب التحليل في الثانية لانها المقصودة لليدين بخلاف
 الاولى فانها مقصودة للوجه فواصل لليدين منها لا يعتد به فاحتيج الى
 التحليل ليحصل ترتيب المسحين **قوله** ومكروهه التي به مفردا مضافا
 لانه لم يذكر من المكروهات ثلاثا شيئا فاكثربل اقتصر على شيئين او **شبه**
قوله وتكرير المسح اي فلا يسن تثليثه **قوله** لمحي الغنة الاجار فيه ان
 مخالفة ذلك لا تثبت الكراهة لانها لا تثبت الا بنهي مخصوص **ويجاء**
 بان الفقهاء يلتفتون بشدة الطلب للضد وينزلون ذلك منزلة النبي
 المخصوص في الكراهة **قوله** ولا بد من الضربين اي شرعا وان امكن بضرية
 بخوخة اي تصور ذلك عقلا بان يضرب باخوخة على تراب ويضعها على
 وجهه ويديه معا ويرتب في المسح بان مسح وجهه بظهر يده ثم يديه
 بالحرف الاخر فلا يكفي ذلك شرعا لانه نقله واحدة فلا بد من نقله واحدة
 ثانيا مسح بها ولو قطعة من يده وكذا لمسح وجهه ويديه معا لعدم
 الترتيب اما لو وضع بعضها على وجهه ثم بعضها على يديه فانه يكفي شرعا
 لتعدد النقل فاندفع بقولنا عقلا ما يقال ان ذلك لا يمكن لان الواجب
 نقلتان والصورة المذكورة ليس فيها الا نقل واحدة وحاصل الدفع
 ان المراد مجرد الامكان العقلي **ويجاء** ايضا بان منه قضية شرطية
 لا تقتضي الوقوع **قوله** والمراد بالضرب النقل الخ اي فلو اخذ التراب
 من الهواء كفي لا يقال قد تقدم ان النقل من الاركان فكيف يجعله من
 الشروط لانا نقول ان الركن ذاته والشرط انما هو بقده لاذاته **قوله**
 والمستعمل اي في رفع الحدث ومثله المستعمل في ازالة النجاسة المغلظة
 فان كان في السابقة كان طاهرا فقط او فيما قبلها فمتنجس ولا يصير
 مطهرا بغسله في صورتين لان وصف الاستعمال لا يزول بالغسل
 وكما مستعمل في المغلظة حجر الاستنجاء اذا دق فانه لا يجوز التيمم به
 على المعتمد وقيل يجوز لانه مخفف **قوله** ما بقي بوضوء اي للمسح بعد
 مسحه وكذا قوله او تناثر منه وقد اخذ محرز ذلك بقوله ولو رفع الخ
 فالاولى ان يعبر في ذلك بالفاء **قوله** او تناثر منه اي حاله التيمم بعد مسحه

العضو كما قرأنا ما تناثر ولم يحسن العضو بل لاقى ما لا يصق بالعضو فليس
 بمنتهى كالباقى بالأرض وكذا الوقت الرج على وجهه ترابا فاخذ بحرقته
 ثم أعاده على وجهه فانه كيفي ولذا دخل بعض العلماء على زوجته وهو مضطرب
 فقالت له ما السب فقال سئلت عن محرز قولا ايجلال المحامي جاللة التيم فلم
 اجد جوابا فقالت كان ابي يقول اخترت جاللة التيم على الوقت الرج على
 وجهه ترابا الى اخر ما تقدم وتعلم من حصر المستعمل فيما ذكره انه لو تيم واحد
 او جماعة مرات كثيرة من تراب ليسير في نحو خوخة جاز حيث لم يتناثر اليه
 شي مما ذكر كما يجوز الوضوء متكررا من انا واحد **قوله** اما الباقى
 بالماسحة الخ لا يقال ان التراب الذي حصل عليه رفع حدثا فيصير مستعلا
 لانا نقول ان القصد بضر بها على التراب مثلا بجرا التحويل بها اما حدثا
 فلا يرتفع الا بعد المسح فاذا وضع ظهر اليسرى على بطن اليمنى ارتفع حدث
 اليسرى مع بطن اليمنى المذكور وبالعكس اما ما به الاصابع فالقصد
 من حصول التراب عليه رفع حدثه لانقله لغيره فلا اشكال في المقام **قوله**
 بالنسبة للمسوحة اي فلو غفل فيها المعة كان للرج مسحا بما في الماسحة
 اما بالنسبة لغير المسوحة كعضو تيمم اخر او العضو الماسح فلا يجوز مسحه
 بما في الكف لارتفاع حدث ذلك الكف به كما قرئ في مستعمل **قوله** من المالحط
 بيان للتحريك كنورة ولو اختلط التراب بما مستعمل وجف جاز التيمم به
 وقوله وان قلنا الخ ليطيب **قوله** وطلب الماء اي وان ظن عدمه كما يؤخذ
 من قوله فيما سياتي وفي تيمم متيقن الفقد وهو من اضافة المصدر لمفعوله
قوله ولو جاز ونه اي الثقة فلا يكفي طلب وضوي ولا فاسق الا ان غلب
 صدقه ولو كان المازون واحدا من جمع فلو بعث النازلون ثقة يطلب لهم
 كفي ولا من كون الطلب في الوقت يقينا كما سياتي في المتن فلو طلب شيئا
 فيه لم يصح وان صادفه نعم يجوز تقديم الاذن في الطلب قبل الوقت
 ان قال لطلبه فيه او اطلق وطلب في الوقت لان قال لطلبه قبله
 فلا يكفي وان طلب في الوقت ولو طلب قبله ودام نظره الى المواضع
 التي يجب نظرها حتى دخل الوقت كفي وقد يجب الطلب قبل الوقت
 او في اوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها الا مع المبادرة

هذا هو الوجه
 في الطلب
 في الوقت
 في المكان
 في الهيئة
 في النية

بناء على

بناء على وجوب استيعاب جميع القافلة والصحيح خلافه كما سياتي **قوله**
 فلم تجد واما اي ماء مطلقا لا مطلق الماء **قوله** ولا يقال لم يجد اشار
 بذلك الى ان محل الاستدلال قوله فلم تجد **قوله** مع امكانها اي الطهارة
قوله وفي معناه الخ لم يجعله منه لان ما في المتن من بمرض بالفعل
 والمحقق به من يخاف حدوث المرض بسبب المرض البرد وانما كان
 في معنى ما قبله لان كلاهما لا يجوز له التيمم الا باخبار طبيب انه يحصل له
 ضرر وقوله ونحوه اي كما يخرج وتفق انه تلزم الاعادة في البرد **قوله**
 متيقن بكسر القاف اسم فاعل **قوله** كحلوله سبع مثال للحسني باعتبار
 كون السبع حاويا لاحياء ويصح ان يكون مثالا للشرعي باعتبار كون
 الشارع منفعة ايقاع نفسه في التهلكة والشرعي فقط كخاتبة سبعة
قوله وان توهم المراد بالتوهم معناه الاصلي وهو وقوع شيء في الوهم اي
 الذهن سواء كان به حجاب وهو الظن او مرجو حيزه وهو الوهم او استنوي
 الامران وهو الشك ويصح ان يراد به خصوص الطرف المرجوح ويفهم منه
 انه يطلب عند الشك والظن بالاولي وخرج بالتوهم ما لو تيقنه في ذلك الحد
 فانه كما نرى معه ما فلا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا الاختصاص
 ولا المال الذي يجب بذله في الطهارة ولا مال الغير الذي لم يلزمه الذب
 عنه **قوله** طلبه اي وجوبا في الوقت كما مر **قوله** من راحله هو من كان الشخص
 من حجر او مدراوشعرا او بر ويجمع في الكثرة على رجال وفي القلة على رجل
 ويطلق ايضا على ما يستصحب من الاثاث **قوله** ورفقته بتثليث الراي
 المنسوبين اليه عند الخط والترحال سمو بذلك لارتفاع اي ارتفاع
 بعضهم ببعض لاجتماع القافلة مستقرة استيعابهم وانما اعتبر واجبة
 في قولهم يحرم كل الهدي على المهدي ورفقته اذ لا مشقة في جناب
 جميعهم لذلك **قوله** ويستوعبهم بالطلب الخ ولا يجب الطلب من كل
 واحد بعينه بل يكفي نداء يجمع الجميع كأن يقول من غير ما يجوز به او يبيع
 فيجب ان يزيد ذلك ويجمع بينهما فلا يطلق النداء لانه قد يسكت
 من يظن انها به ولا يصح الا ببيعة ولا على من يجوز به لانه قد يسكت
 من لا يبذل مجانا ولا على ببيعة وما في معناه كقوله ثمنه لانه قد يسكت

من يريد هبته لا يبعد **قوله** الا ان يضيق الوقت الصلاة اي بحيث لا يبقى
 الا ما يسع تلك الصلاة وهو استثناء من يستوعبهم او من طلبه والا قرب
 الاول فان ضاق الوقت بان لم يبق الا ما يسعها يتم بلا طلب واستيعاب
 وصلى بحرية الوقت ولا اعادة ان كان بحال يغلب فيه الفقد او يستوك
 الامران والا وجبت **قوله** نظر اي من غير مشي وهو عطف على طلبه والترتيب
 انما هو بالنسبة لطلب الشارع منّا وطلب منا اول التفتيش ثم النظر
 لا بالنسبة للطلب فلو نظر قبل الطلب كفى ومحل الجمع بينهما عند تسارع
 الوقت فان ضاق سقط طلب النظر عنه لان الاعتناء بتفتيش الرفقة
 اح اهم من النظر حوالية لزيادة نفعه **قوله** حوالية هو جمع على صورة المثني
 او تفتيش حول على غير قياس **قوله** ان كان محتمل توقيف النظر اي بكان مستوفى
 الارض لا ارتفاع فيه ولا انخفاض ولا اشجار وخص موضع اخضره والصلير
 بمنزلة احتياط وجوبا ان غلب على الظن توقف غلبه الفقد عليه كما قاله
م ر قوله والا بان كان غم شجر او جبل او وهرق او نحوها **قوله** علي
 نفس اي بان لم يخف على واحد مما ذكر ولا بد من تقييد كل منهما بالحزم
 وقوله وان قل اي كفلس **قوله** او انقطاع عن رفقة اي وان لم يستوحش
 بخلاف الجملة فانه اذا اراد السفر يوما وكان من تجب عليه وخاف
 انقطاعا عن رفقة يحصل له بانقطاعهم وحشة لم تجب عليه ويصلى طمرا
 والا وجبت والفرق تكرر الطهر كل يوم بخلافها **قوله** او خروج وقت
 اي لم يخف فوت وقت الجماعة الصلاة بان لم يتيقن ذلك الا ما يسعها
 سواء كان المحل يسقط فيه الفرض بالتيمم ام لا بخلاف ما سياتي في حد
 القرب فيفصل فيه وانما اشترط الامن على خروج الوقت في حد الغوث
 ولم يشترط ذلك في حق من معه ما وكان بحيث لو تواضعا به خرج الوقت
 ولو جمعة فانه يجب عليه الوضوء ولا يتيمم لانه ليس بفاقد الماء **قوله**
 الي حد الظاهر انه متعلق بتروكها قرر شيخنا البراوي اي يرد ويمينا
 وشمالا وخلفا الى ذلك اكد وفيه انه يلزم عليه ان يزد تردد على حد
 البعد مع انهم لم يوجبوا طلبه منه كما سياتي وقرر شيخنا علية انه متعلق بخروج
 والتقدير يتردد ويمينا وشمالا واماما وخلفا قدر ثلاث اذرع من كل جانب **قوله**

انظره فان طلب الشارع يتجسم بآثاره
 فالاولى اجواب اشائي او تقارحي
 لمجرد العطف تاملا او محركة

ونظر الى

ونظر الى حد الخ اي تردد الى ان يحيط نظره بذلك الحد وقوله بالحق فيه
 غوث رفقة لا امر نزل به فيه ولذا يسمى حد الغوث وضبطه بغلوة سهم
 اي الى غاية ما يصل اليه السهم المرمي ويقدر ما ينظره بصير معتدل مع
 روية الاشياء والتميز بينهما **قوله** وتفاوتهم اي شروعاتهم والمراد
 اختلاف اصواتهم **قوله** فان لم يجد اي بعد البحث والطلب والنظر والتردد
 وقرر شيخنا علية فان لم يجد اي في حد الغوث **قوله** فلم يعلم الخ كان
 المناسك الاول لانه قسم قوله وان توأمه الا ان تجعل الفاء للاستثناء اي
 يتيقن ذلك ولو خبر عدل روايه بل وفاسق وقع في قلبه صدقة اخذ امن
 نظائره والماء بالماء المعروف **قوله** فوق حد الغوث السابق ويسمي
 حد القرب وضبطه بنصف فرسخ اي ميل ونصف بار خال حد الغوث فيه
 وسير الاثقال احد عشر درجة وربعا كمن الاشر فيه الى باب القرافة الكبرى
 وترك الحد البعد وهو فوق حد القرب لانه لا يجب طلب الماء منه
 سواء تيقنه فيه ام لا امن فيه على ما ذكر ام لا البعد والى فصل الاحوال
 التي ذكرها المصنف ثلاثة تيقن الفقد وتوهم الماء في حد الغوث وعلمه اياه
 في حد القرب وذكر لحياله التوهم ثلاثة احوال الطلب ثم النظر ثم التردد وترك
 الحالة الرابعة وهي كون الماء في حد البعد لما مر فلا احوال اربعة وقد علمت
 حكمها وخرج بالعام في حد القرب ما لو توهم فيه فانه لا يجب عليه طلبه
 منه مطلقا **قوله** وجب قصده اي طلبه منه لانه اذا كان يسعى الى هذا
 الحد لا لشغاله بالنيوينة كالا احتطاب فللعبرة اوي **قوله** غير اختصاص
 وما لا يخرج بالاختصاص والمال المذكور فلا اثر للخوف عليه هذا وان
 اعتبرناه ثم في حالة التوهم كما مر لتيقن وجوده هنا ومن جملة الغير الذي
 يعتبر الامن عليه خروج الوقت ولو كان في سفينة وخاف غرقا لو اخذ
 من البحر يتيم ولا يعيد ومحل اذا كان بحال يغلب فيه الفقد بقطع النظر
 عن البحر وعدمه كما قال ع ش ونظم بعضهم ذلك في قوله
 وما رجل للماء ليس بفاقد سليم لعضو من جسمه
 يتيم لا يقض صلاة وهذه لعمرى خافي حجاب مكتم
قوله وما لا يجب بذله اي وكان المال لا مقابل له اصلا وان لم يعظم موقعه

قوله في الوقت اي حيث كان من الصلاة يسقط فيه
 بالتيمم والظاهر ان شرطه ان يكون قد نذر التيمم

جواب هذا التعليل في الفضا في احوال
 فانه لا يخرج بالاختصاص والمال المذكور فلا اثر للخوف عليه هذا وان
 اعتبرناه ثم في حالة التوهم كما مر لتيقن وجوده هنا ومن جملة الغير الذي
 يعتبر الامن عليه خروج الوقت ولو كان في سفينة وخاف غرقا لو اخذ
 من البحر يتيم ولا يعيد ومحل اذا كان بحال يغلب فيه الفقد بقطع النظر
 عن البحر وعدمه كما قال ع ش ونظم بعضهم ذلك في قوله
 وما رجل للماء ليس بفاقد سليم لعضو من جسمه
 يتيم لا يقض صلاة وهذه لعمرى خافي حجاب مكتم
قوله وما لا يجب بذله اي وكان المال لا مقابل له اصلا وان لم يعظم موقعه

قوله

اذ لو كان ثبوت لتضاعف الغرم وهو غرم المال الذهب وضمن المال
 وذكر بعيد عنه الاغتنام **قوله** ثمننا او اجرة ابن سوار كان المال ثمننا او اجرة
 للماء او اجرة لآلته **قوله** لتحل مسلم كل من التحليل والمسلم ليس يقيد
 هذا وفيما ياتي كما مر **قوله** محبونة يمت بالبنا للمفعول سواء كان المتيمم
 هي وغيرها والنية في كل من الصورتين من الغير وفي نسخة تيمم
 والا في اول **قوله** وعدم حاييل منه التخليط المتقدم في باب اي باب
 الغسل وقوله الا في تيمم اي مسنون **قوله** كما مر في التوضوء الا في كما مر
 بالكاف اذ لم يميز فيه تعليل هذا الشرط وهو عدم الحاييل **قوله** وتقدم
 ازالة النجاسة اي غير المعفو عنها فلو يمت قبل ازالة النجاسة لم يصح على
 المعتمد في المذهب وجوز عليه ثم روي يصح وجوز عليه ابن حجر ويبنى
 على الخلاف ما لو كان الميت اقلف وتحت قلفته نجاسة فعند مريد في
 بلا صلاة عليه وعند ابن حجر يصلي عليه اذ لا يشترط عنده ذلك وخرج
 بقوله عن بدنه ازالتهما عنه ثوبه ومكانه فليست بشرط **قوله** والتيمم
 لباحة الصلاة الخ مقتضاه ان دايم الحدث المتوضي مثله لانه وان تقدم منه
 استنجاء فحدثه لم ينقطع والنجاسة موجودة وليس كذلك لقوة الماء اه
 افاده قل وهو جويد **قوله** مع ذكر اي مع النجاسة وقوله فاشبهه اي التيمم
 معها التيمم قبل الوقت بجاء مع عدم وجود الشرط في كل **قوله** اعم من
 اقتضاه على محل الاستنجاء ولو لم يجد ماء يستنجي به او يزيل به النجاسة
 صلى فاذا الطهورين **قوله** والعلم بالقبلة من فيصح التيمم بعد دخول
 الوقت ولو قبل الاجتهاد في القبلة لا يقال قياسا لشرط تقدم ازالة
 النجاسة اشتراط تقدم العلم بالقبلة لانا نقول العلم بالقبلة اخف من
 ازالة النجاسة النجاسة ولهذا تصح صلاة من صلى اربع ركعات لاربع جهات بلا
 اعادة وكما تعلم بالقبلة من العورة وخطبة الجمعة فلا يشترط تقدمها ايضا
 ويدخل وقت التيمم للخطبة بالزوال كالجمعة فلو تيمم قبله لم يصح ويجوز التيمم
 للجمعة قبل الخطبة لدخول وقتها وتقدم الخطبة انما هو شرط لصحة فعلها
 ويجوز تيمم الخطيب او غيره قبل تمام العدد الذي تنعقد به الجمعة **قوله**
 بدخول الوقت مثا مل الوقت الجواز وقت العذر واوقات الرواتب وسائر

اي او يقبل ابن حجر على ما مره
 حجة

الموقتات كصلاة العيد والكسوف معروف في محالها ويدخل وقت صلاة
 الاستسقاء باجماع معظم الناس لها ان اراد فعلها جماعة والافراد ففعلها
 والكسوف بمجرّد التغير ان اراد فعلها جماعة والفرق بينهما ان الكسوف
 يفوت بالاجتماع ولا كذلك الاستسقاء لا يفوت بالسقيا وتحيية المسجد
 بدخوله والنجاسة بتمام الغسل الواجب وهي الغسل الا في اوله او التيمم للميت
 وان لم يكفن وبهذا يلغى فيقال لنا شخص لا يصح تيممه حتى ييمم غيره وهو
 الميت والنفل المطلق في كل وقت اراده الا وقت الكراهة اذا اراد ان
 يصلي فيه اما اذا تيمم ليصلي خارجه او اطلق فانه يصح والمراء بالعلم ما شغل
 الظن **قوله** فيه تنازع كل من طلب ونقل كما اشار اليه فيما بعد بقوله فيما
 وتقييد الميت بذلك يدفع التكرار والمناقاة في كلامه بالنسبة للنقل
 والتكرار بالنسبة للطلب لانه ذكر النقل ركنا فيما تقدم فكيف يعده ويجعله
 شرطا وتقدم ذكر الطلب فلا حاجة الى عادته وحاصل الجواب عن المناقاة
 والتكرار في الاول ان الذي من الاركان ذات النقل والشرط كونه في الوقت
 فلا منافاة ولا تكرار بالنسبة له وللتكرار بالنسبة للطلب لان ذاته
 شرط وكونه في الوقت شرط اخر كما يدل عليه قوله فيما وان لم يذكر هذا
 الشرط تلو ذلك من غير فاصل بينهما ليضم ما زاده بعضهم لبعض على
 حدته كما نبه عليه قوله وهن الاربعة الخ **قوله** في الوقت فيما اي الطلب
 والنقل فلا يجوز الطلب قبله لانه وسيلة والتيمم مقصد فكما لا يجوز في
 التيمم قبل الوقت لا يعتد بالطلب قبله وللوسائل حكم المقاصد فلو
 طلب لغاية فلما فرغ من الطلب دخل الوقت فتم لصلاة الوقت
 بذلك جاز وكما للطلب لغاية الطلب للتنطوع وكذا الطلب على ضرورة
 عطش له او لجوان محترم معه افاده السوبري **قوله** مما قرأوا ويل الباب
 اي من السبب السادس وهو قوله وكون التيمم للصلاة قبل الوقت **قوله**
 ويبطل التيمم الخ لما فرغ مما يحقق التيمم ويصح من سبابه وان كانه وشروطه
 شرع ينكح على مبطلاته وذكرها بعد الشرط لان ترر الشرط يقتضي
 عدم الصحة فناسب تعقيبها بها وان وجود الشرط مصحح والبطلان
 يستدعي تقدم الصحة لانه يطرأ عليها فحق المبطلة ان يكون قبل الشرط

يذكر بعد الشرط وذكر من المبطلات متنا وشرا تسعة **قوله** يحدث أصغر
 ان كان متيمما عن حدث اصغر او اكبر ان كان متيمما عنه اما التيمم الخجب
 ونحوه عن الحدث الاكبر ثم احدث حدثا اصغرا فلا يبطل تيممه بالنسبة للحدث
 الاكبر وانما يبطل بالنسبة للحدث الاصغر فلا يحرم عليه قراءة القرآن والمكث
 في المسجد ونحو ذلك مما يجوز للحدث حدثا اصغرا بخلاف الصلاة ومس المصحف
 ونحو ذلك مما لا يجوز له فيستمر تيممه عن الحدث الاكبر حتى يطأ عليه حدثا اكبر
 نعم ان تيمم للمكث لم يبطل ذلك التيمم بالجانب الطارئة بعد ذلك
 فلما ان تمكنه مرارا **قوله** وردة اخذت بطل ما فعله في اثنتائه وجميعه
 بعد فراغه لانه لا يستباح الصلاة وهي منتفئة معها بخلاف الوضوء
 والغسل اي بالنسبة للتيمم اما وضوء صاحب الضرورة وغسله فكأنه
 فيبطل بالردة على المعتمد والمرار الردة ولو صورة ليشمل ردة الصبي
 والافحقة قطوع من يصح طلاقه الاسلام اي استمراره **قوله** وبرؤيته ما
 الخ اي وان لم يكن له طهارته واعاد العامل مع هذه الاربع لان الفقد
 والاستثناء المذكورين بعد خاصان بها وحاصل ما في كلامه ان
 الاربعة المذكورة اما ان تكون مع حائل او بدونها واذا كانت معه
 فاما ان يتقدم علمه واما ان يتأخر واما ان يقارن فاربعة في اربعة
 بسنة عشر وعلى كل اما ان يكون ذلك قبل التلبس بالصلاة واما
 ان يكون بعده وعلى كل اما ان يكون المحل يسقط فيه الفرض بالتيمم
 او لا فالجمله اربع وستون صورة متباينتان وثلاثون قبل التلبس
 بالصلاة وثنتان وثلاثون بعد التلبس بها فان تقدم علم الحائل
 او قارن فلا بطلان مطلقا وان تأخر علمه او لم يكن هناك حائل اصلا
 فان كان قبل التلبس بالصلاة بطل مطلقا وان كان بعد التلبس بها
 لم يبطل في صورة التوهم مطلقا واما في غير ما فينظر ان كانت الصلاة
 تسقط بالتيمم لم تبطل والا بطلت فجمله صور البطلان عشرون وصور
 عدمه اربع واربعون والاختصار ان تجعل الصور كلها ثمانية واربعين
 من ضرب الستة عشر في ثلاث هي حالة الصلاة قبل الصلاة والحالتان
 فيها فستة عشر منها قبل التلبس بالصلاة وثنتان وثلاثون بعد التلبس

قوله عشر من الحائض والحيض في وقتها وثلاثون واربعون وقوله

البطلان في وقتها وثلاثون واربعون

صور البطلان من ذلك ستة عشر وصور عدمه ثنتان وثلاثون يدرك
 ذلك بالتأمل وكروية الماء رؤيته ثمة فان اعتبر مع ذلك زادت الصور
 ولو عمت الجراحة اعضاءه الثلاثة ورجلاه سليمان وفقد الماء وتيمم
 تيمما واحدا ثم رآه بطل تيممه بالنسبة الى رجله لان تيممه عنهما
 لفقد الماء وقد قدر عليه فيجب غسلهما ولا يبطل بالنسبة لبقية
 الاعضاء لان تيممه عنها للعلّة وهي باقية اذ بطلان بعض الطهارة
 لا يقتضي بطلان كلها سواء كانت بالماء او بالتراب **قوله**
 اي بالعلم بوجوده دفع بذلك ما يتوهم من ان المراد خصوص الرؤية
 البصرية والمراد بالعلم ما يشمل الظن بنحو اخبار عدل لا خصوص حكم
 الذين يجازم المطابق للدليل والمراد علم وجوده بمحل يجب طلبه
 منه كحد القرب فما دونه من حد الغوث **قوله** وان ضاق الوقت
 محله ان يعلم الماء في حد الغوث مطلقا اذ لا يشترط حرج الأمن على خروجه
 وما تقدم من الاشتراط محله في التوهم وكذا في حد القرب ان كانت
 الصلاة لا تسقط بالتيمم فان كانت تسقط به لم تبطل فحاصل
 معنى كلام المصنف انه اذا علم الماء في حد الغوث بطل تيممه وان ضاق
 الوقت عنه الوضوء وكذا في حد القرب على التفصيل المتقدم والمراد بضيقه
 ان لا يبقى منه ما يسع الصلاة تامة او مقصورة باقل مجزئ وانما
 وجب الوضوء لان الصلاة به ولو آخر الوقت اولى واكمل منها بالتيمم
 اوله **قوله** وتوهمه اي ما وان زال سريعا بخلاف توهم المسترة لعدم
 وجوب طلبها ومحل كون توهم الماء مبطلا للتيمم اذا توهمه في حد الغوث
 فما دونه مع سعة الوقت كما مر بان يبقى منه زمن كوسعي الى ذلك
 لا يمكنه التطهر والصلاة فيه والمراد بالتوهم ما يشمل الشك **قوله**
 سرا به هو ما يرس وسط النهار كأنه ماء ومحل البطلان برؤيته
 ان لم يتيقن عند ابتدائها انه سراب ومثله ما للوراء غمامة مطبقة
 بقرية او ركباً طلع عليه او نحو ذلك **قوله** فيها اي في رؤيته الماء
 وتوهمه واخذ هذا ما سياتي في المتن كما سيذكره وانما جمع هذين
 في التقييد لتساويهما من حيث تعاقبهما بالماء وافر كلامه الاخرين

لعدم تناسبها ويزاد على هذا القيد قيد آخر بأن يقال وفي غير الصلاة
فيما اخذ من الاستثناء المذكور بعد رجوعه الى قيد آخر وكذا يقال
فيما سيأتي وأشار الى هذا القيد ابو شيعة بقوله في غير وقت الصلاة
وذكر محترز الأول بقوله فإن كان ثم حائل الخ وسيد كرمحترز الثاني ايضاً
قوله من سبع هو حائل حسي والعطش شرعي ونحو السبع لعدو
والعطش ما لوجد خابئة مسيلة للشرب **قوله** لأنه لم يشرع الخ علة
للبطالان بهذا بين الأمرين والمقصود هو الصلاة واخذ هذه من قوله
فيما بعد لا في صلاة الخ فان قيل هل كان وجود الماء كوجود
المكفر الرقبة بعد فراغه من الصوم وكيفية المرأة بعد فراغها من العدة
بالاشهر حيث لا يعتد بذلك اجيب بان الصوم والاشهر مقصودان
فاذا اتى بها فقد اتى بالمقصود بخلاف التيمم فانه وسيلة للصلاة كما اشار
اليه الشافعي **قوله** فاشبهه بالوراء اي وتوهمه لان المدعى الروية وتوهم
معا وقوله في ثمانية اس وكلامنا في رؤيته او توهمه بعد فراغه **قوله**
فان كان ثم حائل محترز القيد الأول الذي ذكره وأشار الى ان في مفهومه
تفصيلاً فان كان الحائل متقدماً او مقارناً فلا يبطل التيمم وان كان
متأخراً يبطل مثال المتأخر ان يسمع قائل يقول عندئذ ماء للعطش او
لغائب او ماء نجس او ماء ورد ومثال المقارن ان يرى الماء سبع
معا ومثال المتقدم ان يسمعه يقول عندئذ لغائب ماء فان سمعه يقول
عندئذ لفلان ماء وهو يعلم غيبته لم يبطل تيممه او يعلم حضوره ولم
يعلم من حاله شيئاً يبطل تيممه لوجوب السؤال عنه او يقول لفلان
عندي من ثمن خمر ماء يبطل تيممه لوجوب البحث عن صاحب
الماء وطلبه منه **قوله** وقدرة على ثمنه ومثله الآلة والرشا
ونحوه **قوله** وان لا يحتاج مثال لعدم الحائل فالحائل هو الاحتياج
اليه للمؤنة او الدين او عدم وجدان ما يشترطه بذلك الثمن
والمراد بالدين الدين احوال ابتداء او دواماً بان كان مؤجلاً
وحل فان لم يحل لم يعد حائلاً **قوله** ويمكنه بالنصب عطفاً
على النفي اي ان لا يحتاج وان يمكنه فعدم الحائل مضمون شينين

ويصح الرفع خبر مبتدأ محذوف والجملة حالية اي وهو يمكنه
اي وحواله انه يمكنه الشرا فان لم يمكنه كان ذلك حائلاً **قوله**
وزوال علة اي يقينا او ظناً اخذ اما بعده **قوله** مبيحة التيمم
خرج غير المبيحة له كصداع وحصى خفيفين فالتيمم معها الا يصح اصلاً
فلا يقال انه يبطل بزوالها **قوله** فقوله الخ تفريع على التقيد في
الشرح **قوله** لم يبطل تيممه سواء كان السائر اخذ من الصحيح شيئاً
ام لا لكن اذا اخذ منه شيئاً وظهر منه ما يجب غسله وجب غسل ما ظهر
وكذا ان لم ياخذ وظهر من محل العلة ما يمكن امرار التراب عليه
فانه يجب امراره عليه ويجب ظهر ما بعده في صورتين وهذا اذا كان
توهم ما ذكر خارج الصلاة فلو سقطت جبرته فيها بطلت كاختلاع
الخف وان لم يبطل تيممه كان بان انه لم يبرأ هذا ان ظهر من الصحيح
ما يجب غسله فان لم يظهر منه ذلك اما لكون اللصوق على قدر
الجرح او زائداً عليه ولم يظهر من الصحيح شيء فلا بطلان وكذا ان ظهر
من محل العلة ما لا يمكن امرار التراب عليه لقلته **قوله** اذا يجب
الخ المقصد بذلك الفرق بين توهم الماء وتوهم الخمر في البراءة وحال
ان طلب البراءة لا يفيد حصوله بخلاف توهم الماء فتوهمه يبطل التيمم
وان بان ان الماء وعطف البحث على ما قبله تفسير **قوله** الا في
صلاة اي بعد تكبيرة الاحرام وهذا هو القيد الثاني للبطالان وأشار
بقوله فلا يبطل التيمم الخ الى ان مفهومه وهو ما اذا حصل شيء
منها في الصلاة تفصيلاً **قوله** في الرابع الاخير اي وهي رؤية
الماء وتوهمه والقدرة على ثمنه وزوال العلة **قوله** فلا يبطل التيمم
الخ اي وانما يبطل بالسلم منها وان علم تلف الماء قبله وكان
القياس بطلانها بمجرد الرؤية الا انه روي عن حماد بن عيسى ان سئل
التسليم الثانية لانها تتبع الأولى **قوله** في غير الثانية اي وهي
مسئلة التوهم والغير ثلاثة كما مر وسقوط الصلاة بالتيمم في
الاخيرة لكون الجبرية لم تاخذ من الصحيح شيئاً مثلاً **قوله**
وفيها اي في الثانية مطلقاً اي سواء كانت الصلاة تسقط بالتيمم

بأن كان المحل يغلب فيه الفقد أو يستوي فيه الأمران **قوله**
 لتلبس بالمقصود على عدم البطان في الأربع ولا بد من زيادة شيء فيها
 أي لتلبس بالمقصود مع أن هناك وجهاً لاتمامها وهو اغتاءها عن القضاء
 بدليل قوله بعد ولا وجه لاتمامها فلا يرد أن التلبس بالمقصود موجود
 فيما إذا كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم مع البطان **قوله** كالوجود
 المكفر الرقبة أي بجامع التلبس بالمقصود **قوله** نعم ينبغي استدراك
 على قوله فلا يبطل بالنسبة للثلاثة ومحل ندب قطعها إذا ابتدأها
 منفرداً وكانت بحيث لو قطعها وتوضأ لصلاها منفرداً أو في جماعة
 أو ابتدأها في جماعة ولو قطعها وتوضأ لصلاها في جماعة وله في هذه
 الصور الثلاث قلبها نفلاً مطلقاً وعبارة من تقتضي استواء قطعها
 وقلبها وقيل القلب أفضل أما لو ابتدأها في جماعة ولو قطعها
 وتوضأ لا انفرد فالمضيق فيها مع الجماعة أفضل ولا فرق في الصلاة
 بين الفرض والنفل لكن إذا رآس الماء قبل تمام ركعتين منه سلم فيها
 أو بعد فعلها اقتصر عليها بهذا أن لم ينو قدرًا والأفلة تمامه قال
 في المنهج والمستنفل أن نوى قدرًا اتمة والافركعتين **قوله** في غير النائية
 قال بعضهم انظر حكم الثانية هل يجوز القطع فيها أو يحرم لضعف
 التوهم فلا يحل قطع الفرض له اهـ والظاهر الجواز للعللة التي ذكرها الشارح
 إذ هي مجوزة للقطع لكل وضعف التوهم فأردب نفى النذب لا الحرمة
قوله في الأصح متعلق بيبندب ومقابلته يقول بالحكمة **قوله**
 فإن ضاق الوقت من غير الاتيان بها جميعها تامه أو مقصورة لا عن
 أو أنها لأنه يحصل بركعة فلا يجوز قطعها ان لزج اخرج بعضها
 عن الوقت وهذا مقابل شيء محذوف كأنه قال محل النذب ان
 اتسع الوقت فإن ضاق الخ وتوهم الميت وصل عليه ثم وجد الماء
 قبل دفنه وجب غسله واعادة الصلاة عليه إذا كان بموضع يغلب
 فيه وجود الماء والآفاق كان في موضع يغلب فيه الفقد أو يستوي
 فيه الأمران فلا وجوب وبذلك يجمع بين الكلامين المتناقضين
قوله أما إذا كانت الخ مقابل قوله فيما ترجح كانت الصلاة الخ

ولم يقدّمه لأن التعليل السابق لا يتأتى فيه **قوله** بذلك أي
 بواحد من الثلاثة **قوله** ولا وجه لاتمامها أي بخلاف ما تقدم
 فأن له وجهاً وهو اغتاءها عن القضاء فهو في قوة التعليل
 لما قبله **قوله** وباقامة أو ينيتها أي نية الاقامة ومثلها نية
 الاتمام كما سيذكره **قوله** وهو في صلاة مقصورة وإن كانت
 تسقط بالتيمم **قوله** بعد غير التوهم وهو رؤية الماء والقدرة
 على ثمنه وزوال العلّة وكالبعدية المذكورة المعينة إذا تأملت
 ما ذكر عرفت أنه يتخلص من منطوق كلامه ثمانية عشرة صورة
 يبطل فيها التيمم والصلاة حاصلة من ضرب ثلاثة وهي الاقامة
 ونيتها ونية الاتمام في ثنتين وهما البعدية والمعينة والمجموع
 وهو ستة في ثلاثة وهي رؤية الماء والقدرة على ثمنه وزوال العلّة
 وبیانها ان تقول أما ان يقيم بالفعل أو ينوي الاقامة أو ينوي
 الأتمام بعد رؤية الماء أو معها فهذه ستة أو يقيم أو ينوي الاقامة
 أو ينوي الاتمام بعد القدرة على الثمن أو معه فهذه ستة أخرى
 أو يقيم أو ينوي الاقامة أو ينوي الاتمام بعد زوال العلّة أو معه
 فهذه ستة أخرى أيضاً فاجملة ما ذكره من مفهومه ثمانية عشرة
 صورة أيضاً لأنه يخرج بقيد البعدية المذكورة وما احتج بها
 القلبية وفيها تسع صور حاصلة من ضرب الثلاثة وهي الاقامة
 ونيتها ونية الاتمام في ثلاثة وهي رؤية الماء والقدرة على ثمنه
 وزوال العلّة وبیانها على قياس ما قبلها ان تقول أما ان يقيم
 أو ينوي الاقامة أو ينوي الاتمام قبل رؤية الماء أو القدرة على
 الثمن أو زوال العلّة فهذه تسع صور لا يبطل فيها التيمم فلا دخل
 للأقامة وما معها في البطان على التفصيل السابق في رؤية الماء
 الخ وخرج بقوله غير التوهم التوهم الشامل للشك وفيه تسع صور
 حاصلة من ضرب ثلاثة وهي الاقامة ونيتها ونية الاتمام في
 ثلاثة وهي البعدية والمعينة والقلبية وبیانها على قياس ما قبلها
 ظاهراً فهذه تسع صور أخرى لا يبطل فيها التيمم فجملة ما أعلم

من كلامه منظوما ومفهوماست وثلاثون صورة ولا فرق في
البطلان بالاقامة او نيتهما بين ان يكون مستقلا ما كذا او لا ولايات
هنا ما ياتي في قطع السفر بذلك حيث اشترطوا ثم الاستقلال ولعل
الفرق سعة باب السفر عن باب التيمم بدليل ان القصر يجوز فيه
وان لم تكن ضرورة وهذا لا يتيمم الا عن ضرورة فارني شيئا يبطله
وقوله بعد غير التوهم طرف للاقامة ونيتهما ان يبطل التيمم باقامة
المسافر القاصر الخ بعد رؤية الماء الخ وحاصل كلامه ان المسافر
اذا كان ناولا صلاة القصر ثم نوى للاقامة او اقام بالفعل او نوى
الاقامة لكنه لم ينو ولم يتيمم الا بعد ان رأى الماء او قدر على ثمنه او زالت
العللة فان تيممه يبطل واذا بطل تيممه بطلت صلاته للعللة التي ذكرها
الله اما التوهم فلا تبطل صلاته به لضعفه ومثله الشك كما تقدم وتوهم
الشواري في حكم التوهم لا يحل له **قوله** المقتضية صفة للاقامة
او نيتهما وكل فاعل وكان القياس ان يقول المقتضى الا ان يقال ان
كلامه اول بكلمات **قوله** بكل منهما اي من الاقامة او نيتهما ومن الاتمام
قوله ما لم يستبحه وهو الاتمام لانه انما استباح بالتيمم كفتين
فالزائد عليهما كافتتاح فريضة اخرى بتيمم واحد وهو متنع فقوله
لان الاتمام عللة لاحداث ما لم يستبحه وقوله كافتتاح صلاة اخرى
اي واقتناحها لا يجوز لضعف التيمم بوجود المانع من رؤية الماء الخ
اما اذا لم يوجد المانع المذكور فالتيمم قوي بدليل انه يتنفل به
فله ان يتم به الصلاة فالبطلان لما ذكرنا لا يكونها يجب قضاؤها
اذا افرق بين ان يجب قضاؤها ولا يكافئ **قوله** ويخالف
التيمم الخ لما فرغ من مبطلاته وهي من مشكلات الكتاب شرع فيما
يخالف فيه الوضوء فقال ويخالف الخ **قوله** زيادة على ما مر اي
من انه لا يستحب تجديد يده وكذا تشليشه بل يكره ذلك ولا يصح نية
فرض التيمم على ما مر وانه في غضون الوجه واليد فقط ومن
اختصاصه بوجوب قصد التراب ووجوب نقله ووجوب ضربتي
بخلاف الوضوء لا يجب فيه شيء من ذلك بل لو نوى الوضوء فنزل

عليه ماء مطر او غيره فانفسلت اعضاؤه صح وضوءه ومن مبطلاته
بالردة مطلقا وفي الوضوء تفصيل ان كان وضوء سليم لم يبطل
والأبطل ومنه انه لا يصح له قبل دخول الوقت والامن على بدنه نجاسة
الابعد زوالها ولا قبل الاستنجاء لوجور النجاسة ويعيد التيمم لفقد
الماء بخلاف يغلب فيه وجوره سفر كان او حضرا واذا صلى بالتيمم
صلاة فرأى الماء في اثائها بطلت على التفصيل الماء ويعيد الوضوء
بالسفر لفقد الماء ولا يصح من العاصي بسفره اذا كان معه ما يحتاجه
للعطش ويقال له ان ثبت استنجاه والا فلا كما لو اراد ان ياكل الميتة
يعلم ذلك من مفهوم قوله المص فيما مر ولو حيوانا محترما على
ما سبق ومن انه يجب تحليل اصابه ان لم يفرقها حال الضرر
ومن انه يبطل برؤية الماء وبتوهمه وبالقدرة على ثمنه
وبزوال العللة وبان يسمع شخصا يقول عنده ماء وتعلم الاخرة
من قوله بلا حائل على ما مر ولا يصح الاحتجاج كما يعلم من اسبابه
فهذه ثنتان وعشرون خصلة وذكرها في المتن اربعاً وبقي
ست وهي انه لا يستحب فيه تحليل الشعر الكثيف ولا يصح للنفل
المطلق في وقت الكراهة اذا قصد ان يصلية فيه ولا يصح للنفل
فيه الفريضة بتيمم النافلة ولا يمسح بطهارته على الخفين
اذا كان لفقد الماء ويجب تحنقه بحسب تقدير الاعضا
المسنونة ايضا كالكفين فجملته ذلك ثنتان وثلاثون خصلة
قوله بمعناه الاول اي وهو الامر الاعتباري اما بمعناه الثالث
المذكور ثم وهو المنع في رفعه التيمم رفعا مقيدا او كوضوء رفعا
مطلقا واما بمعناه الثاني وهو الاسباب فلا يرفع كل منهما
لان السبب اذا وقع لا يرتفع **قوله** لا يجب ايصال التراب
اي ولا يسن كما مر وخرج بقوله الى ما ثبت الشعر ما تحت
الاذن فارجح ايصال اليد والفرق ان اذا انها مطلوبة بخلاف
الشعر **قوله** وان خفت اي سواء كان خفيفا وكثيفا واغترق
بان الكشف لا يجب ايصال الماء الى منابته في الوضوء ايضا فالقاية

غير صحيحة واجيب بان تقييد الكشيف بما يجب غلبه اوبان في
مفهومها تفصيلا او المعنى لا يجب ايصاله الى منابته وان خفت
تجلا ف الوضوء فقيه تفصيل تقدم **قوله** لعسر ذلك اي
الا يصل **قوله** لا يجمع بالبناء للمفعول وهو فرضان سواء كان
اداء او قضاء **قوله** وان كان التيميم صبيبا رفع بذلك ما يتوهم
من جواز الجمع له لكون صلاته نفلا نعم لو تيمم للفرض ثم بلغ قبل
فعله به الفرض لان صلاته في نفسه نافل وان لها حكم الفرض
في منع الجمع فعمل بالاحتياط في حقها في الموضعين حيث تيمم للفرض
ان بلغ ولا يجمع تيممه فرضان **قوله** كصلاتين النحر الكفاف
استقصائية نعم ان كانت الصلاة الثانية معادة جمعت مع
اصلها بتيمم لان المعادة تقع نفلا وان كان ينوي فيها الفرض
وانظروا انه اذا تيمم للمعادة ينوي استباحة فرض الصلاة فان
نوي استباحة الصلاة فقط لم تصح صلاتها بذلك التيمم كما لا يصح
صلاتها الابنية الفرضية لان المقصد المحاكاة وكالمعادة الظاهر
مع الجعة كما يفعل الآن فيجوز جمعها بتيمم واحد ويمتنع الجمع
بين الجعة وخطبتها بتيمم واحد لان الخطبة وان كانت فرض
كفاية قد التحقت بفرايض الاعيان لما قيل انها بدل عن ركعتين
والصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف وانما جمع بين الخطبتين
بتيمم واحد مع انها فرضان لانها تلازمها صار كالشيء الواحد
فاكتفى بها بتيمم واحد بل الظاهر امتناع افراد كل واحدة منهما
بتيمم لعدم وروده فعلم ان الخطيب يحتاج الى تيممين وان لو تيمم
الجمعة كان له ان يخطب به ولو تيمم للخطبة فلم يخطب به كان له
ان يصل به الجعة وان كانت الخطبة دون الصلاة لما قر من انها
التحقت بفرض العين ولو تيمم وخطب بمحل ولم يصل ثم اراد
ان يخطب ثانيا في محل اخر لم يجز كما قاله ح ل وقرره شيخنا
عطية لما مر من الناحية بفرض العين وقياسها على المعادة
في الجواز لا يصح لان المعادة نفل والفرض الاولى والاكد للخطبة

فانها وان

فانها وان كانت فرض كفاية قد التحقت بفرض العين **قوله**
او طوافين النحر او مانعة جمع فيمتنع الجمع بين صلاة وطواف
والنذر من كل منهما كالفرض وشمل فرض الطواف طواف الوداع
ولو نذر ان يصلي اربع ركعات او اكثر كفاه لهن تيمم واحد بخلاف
ما لو نذرهما وان يسلم من كل ركعتين فانه لا بد من التيمم لكل ركعتين
فان كل ركعتين صار ركعة صلاة اخرى مفتحة ومثل ذلك صلاة الفجر
والوتر في التفصيل المتقدم اما التراجع اذا نذرهما فانه يتييم لهما
عشر تيممات وان لم ينذر التسليم من كل ركعتين لان التسليم فيها
من كل ركعتين محتم قاله الباقلي **قوله** لانه طهارة ضرورة ولقوله
تعالى اذا قمتم الى الصلاة فتيمموا فاقتضى وجوب الطهر لكل صلاة
قوله ويجمع به فرض النحر هذا مفهوم قوله فرضان والمناسب لما
قبله وما بعده رفع فرض لكن اوجه الى ذلك قوله وما شأ وقوله
ومثلها اي النوافل تملين المرأة النحر ان اذا تيممت للفرض فانها تجمع
بينه وبين التمكن وكذا صلاة الجحاة اما لو تيممت للتمكن فلا يباح
لها الا ما في مرتبة كس المصحف ولو خافت عليه من كافر او غزوة
او حرق او نجاسة او ملك في المسجد والاعتكاف وقراءة القرآن
ولو فرضا عينيا كتعلم الفاتحة وكذا سجدة التلاوة والشكر ولا
يباح لها فرض ولا نفل او تيممت لصلاة الجحاة ايج لها ما في مرتبة
من صلاة النافلة وما دونها تقدم ولا يباح لها فرض ولا نفل
او تيممت لصلاة الجحاة ايج لها ما في مرتبة من صلاة النافلة
وما دونها تقدم ولا يباح لها الفرض فالمراتب ثلاثة ومن المصحف
وما بعده في مرتبة واحدة حتى لو تيمم لواحد منها جاز له فعل البقية
والمرأة اذا تيممت للتمكن ان تمكن من الوطئ مرارا ولو كان تيممها
لفقد ما غم رائته في اثناء الجماع بطل تيممها وحرم عليها تمكينه
ووجب عليه النزاع بخلاف ما اذا رآه وهو يوجب معها فلا يجب
عليه النزاع لعدم بطلان تيممها برؤيته هو او لو تيمم شخص لفقد
الماء غم رآه غيره لم يبطل تيمم الاول **قوله** وتعينها النحر جواب

عن سوال تقديره ظاهر **قوله** بان تميم لنا فلة الباء بمعنى الكاف
قوله لكن لو تميمت استدرارك على مفهوم قوله فرض عيني
 وذلك انه من جملة الغير تمكين الحليل وقد منع الفرض العيني فقط
 اذا تميم للغير فمقتضاه ان غير الفرض العيني من المرتبتين اللذين
 تحته باحان كبرج وليس كذلك بل لا يباح له عند التيمم لما في
 المرتبة السفلى الا ما كان فيها فقول لم تستنج غيره اي مما ليس في
 مرتبة كصلاة النافلة والحجارة اما ما في مرتبته فيباح لها ويمكن
 الحليل ليس بقيد بل مثله ما كان في مرتبة كسجدة التلاوة فلا
 يباح لها غيره مما هو فوقه **باب بيان النجاسة**
 بمعنى العين اي بيان افرادها وهي الاعيان النجسة واطلاق
 النجاسة على ذلك مجاز وحقيقتهما الوصف القايم بالمحل و
 تعريفه وصف اي معنى يقوم بالمحل اي البدن او المكان او الثوب
 عند ملاقاته لشيء من الاعيان النجسة مع توسط رطوبة من احد
 الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص وذلك الوصف هو
 الشخص والضمير في ازالتهما يرجع لهما بهذا المعنى ففيلة استخدام
 على حد قوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه ولو كانوا عضايا
 وازالتهما بالما من خصائصنا قال تعالى ولا تحمل اصرهما حملته
 على الذين من قبلنا اي امرنا يشقل علينا حملته من ذلك لانه يا ضر صاحب
 بضم الصاد اي حبه في مكان يريد بذلك التكليف الشاق على
 بني اسرائيل من قتل النفس في التوبة واخراج ربع المال في الزكاة
 وجوب خمسين صلاة في اليوم والليل وقطع موضع النجاسة اي
 غير الحيوان وما في بعض العبارات من قطع جلودهم محمول على قطع
 جلد الفروة او الخف الملبوسين لهم وعلى تقدير تعميمه فهو خاص
 بغير الضرورين كحل الخارج فلا يجب قطعه ويحمل عدم الخصوص
 وله تعالى ان يكلف عبده بما لا يطيق **قوله** ما يستقدر اي ولو
 طاهر البصاق وميتي ومخاط ويحرم اكل ذلك بعد ان يخرج من
 معدنه الا نحو صلاح كاعتقار فاذا اكل بصاق انسان او مخاطه

لنحو صلاحه جازا ما دام في معدنه فيجوز لصاحبه ابتلاعه **قوله**
 مستقدر الخ ثبوت الاستقدار هنا لاينا في نفسه في الحد الآخر
 المطلوب وهو كل عين حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع
 سهولة التمييز لحرمتها ولا الاستقدار لها والضررها في بدن او عقل
 لان المنفي فيه كون الحرمة فيه للاستقدار وذلك لاينا في كون العين
 في حد ذاتها مستقدرة او ان الاستقدار المثبت هو الشرعي والمنفي
 هو اللغوي وخرج بالاطلاق ما يباح قليلا لبعض النباتات السممية
 وبجالة الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها تناول الميتة وبسهولة
 التمييز ودور الفاكهة ونحوها فيباح تناولها وان سهل التمييز
 لان شأنه العسر ولا يتنجس فمما فلا يجب عليه غسله وهذا القيد
 والذي قبله لادخاله للاخراج وبلا حرمة ما ايسر تعظيمها لحرمة الارمي
 فانه وان حرم تناولها مطلقا في حالة الاختيار الخ لكن لا النجاسة
 بل حرمة ولا طمح الحر في الاحترام من حيث كونه ادميا وبلا استقدارها
 ما حرم تناولها لما تقدم بل لا استقداره كخاط وميتة وغيرهما من
 المستقدرات بناء على حرمة اكلها وهو الاصح على ما تقدم وبلا
 ضررها في بدن او عقل ما حرم تناولها لضرره في كاسميات والعقل
 كالافيون والزعفران **قوله** يمنع من صحة الصلاة اعترض هذا
 التعريف باشماله على الحكم وهو المنع وذلك يؤدي الى الدور
 لتوقف معرفة المعرف وهو المستقدر على معرفة الحكم وهو المنع
 لاخذه في تعريفه وتوقف معرفة الحكم على معرفة كونه مستقدرا
 اذا الحكم على الشيء فرع عن تصوره واجيب **بانه** رسم
 لا حد والمنوع اخذ الحكم في الحدود قال في السلم وعندهم من
 جملة المردود ان تدخل الاحكام في الحدود **قوله**
 حيث لا مرخص الخ كفقده الطهورين وهي جسيمة اذ خال **قوله**
 وبالعداي وهي بالعدول الخ لا يقال هذه العبارة تقتضي الحصر
 مع عدم استقصاء افراد النجاسة فيما ذكره لانا نقول قد دفع
 هذا الايراد بقوله فيما سيأتي وما زيد على المذكورات الخ هو في

اي حرمة
 وتعظيمه
 لحرمة

مغناها اذ حصها فيما ذكر اضافي اي بالنسبة لما ذكره هنا
وانما ضبطوا الاعيان النجسة دون الطاهرة لان الاصل في الاشياء
الطهارة الا ما خرج لدليل قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض
جميعا وجملة ما ذكره المصنف من الاعيان النجسة ستة عشر **قوله**
بول ولو من طفل وحكاية بعض المالكية قولاً للشافعية بطهارة بول
الطفل غلط واقترا ولا يرد على نجاسته امره صلى الله عليه وسلم
العرنيين لشرب ابوال ابل لانه كان للتداوى وهو جائز بصرف
النجاسة غير الخمر وما ورد من انه تعالى لم يجعل الشفاء في المحرمات
محمول على صرف الخمر والعرنيون جماعة قدموا على النبي صلى الله عليه
وسلم مرضى واظهروا الاسلام فامرهم ان يذهبوا الى ابل الصدقة
ويشربوا من ابوالها والبايضا ففعلوا ذلك وصحت ابدانهم ثم قتلوا
الراعي واخذوا ابل فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبهم فادركهم
وقطعت ايديهم وارجلهم من خلاف واقفوا على الارض حتى ماتوا
وقصبتهم مبسوطة في البخاري وليست شئ من البول بوله صلى الله عليه
وسلم وكذا سائر فضلائه فانها طاهرة وحمل تنزهه صلى الله عليه وسلم
منها على الاستحباب وفريد النظافة وكذا سائر الانبياء **قوله**
للامر بصب الماء الخ وهو قوله صلى الله عليه وسلم صبوا عليه اي على
مصابه ونوبا اي مطروفاً من ماء وهذا كدليل لا يستج
الانجاسة بول الامم واما نجاسته بول غيره فبطريق القياس
والاعرابي هو ذوالخوصرة اليماني لا التميمي فانه ضئفي اي
اصل الخوارج ولم يكونوا في عصره صلى الله عليه وسلم واما ترك الصحابة
رضوان الله عنهم الاعرابي ولم يأمروه بالتحويل من مكانه خشية
المفسدة وهي نجس بدنه او ثوبه او مواضع اخرى او قطع البول
عليه فينضرب **قوله** بمعجزة اي ساكنة مع تخفيف الياء على الافصح
او مكسورة مع تخفيف الياء وتشديد ها وكذا يقال في الودي
بالمحملة **قوله** في قصته علي بن ابي طالب انه كان منذاً بالمد اي كثير المذاي
فاستحي ان يسئل النبي صلى الله عليه وسلم فغسله فقال يغسل ذكره

ويتوضأ

92
ويتوضأ ولو كان علياً فأخذت المالكية بظاهر الخبر وادجوا غسل
كل الذكر وادجبت الشافعية غسل محل الخروج فقط كما قيل في قوله
تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم **قوله** وهو ماء ابيض رقيق
عبارة الرمل وهو ماء ابيض خفيف وقال بعضهم انه يكون في الشتاء
ابيض خفيف وفي الصيف اصفر رقيقاً انتهى بالمعنى فكلام الشافعية
لم يوافق واحداً من النقلين الا ان يقال انه مطلع **قوله** عند ثوران
الشهوة الخ فلا يكون الا من البالغين واكثر ما يكون في النساء
عند ملامعتهم وهيجان شهوتهن وربما يخرج من الشخص ولا
يحس به **قوله** بلا شهوة قوية اي اذ بعد فتورها **قوله** بمعلقة كالبول
انما قاسه على البول ولم يأت له بدليل مستقيل لان القياس من جملة
الدلائل وانما لم يقس على المذي لانه لا يشق فخرجه بالبالغ كالبول
بخلاف المذي كما مر وقاس الروث على البول لان البول ثبتت نجاسته
بالنقض **قوله** اما عقبه اي البول **قوله** حيث بمعنى وقت استمسكت
اي ليست الطبيعة اي يسر ما يخرج منها بسبب عدم تناوله
الاطعمة الرطبة وقوله او عند حمل شئ ثقيل اي ولو عند استرخاء
الطبيعة **قوله** من غائط هو اسم لفضلة الارثي ويقال لها ايضا غيرة
بكسر الميم المعجزة وقوله او غيره اي من فضلة بقتة الحيوانات فيقال
لها روث فقط فالروث اعم من الغائط ولذا اعتبر به المصنف في الاصل
حيث عبر بالغائط وتقدم ان الغائط في الاصل يشمل البول لكنه صار
حقيقة عرفية في الخارج من الذكر **قوله** ولو لم يكن له ولو من سمك
ومثله الجراد ويجوز قلبي السمك جثا وكذا ابتلاعه اذا كان صغيراً فيعفى
عما في باطنه ويسن زج سمكة كبيرة يطول بقاؤها **قوله** كالبول اي
قياساً عليه ولانه صلى الله عليه وسلم لما جئ له بحجرين وروثه ليستنجي
بها اخذ الحجرين ورد الروث وكانت روثه حمار وقال هذا ركس
او حصن والركس بالكاف او الجيم النجس وانما قاسه على البول لثبوت
نجاسته بالنقض المتقدم **قوله** ولو لم يعلم للرد على من قال بطهارة
المعلم للصبي او الحراسه او خوها **قوله** طهور يقيم الطاهر على الاشهر

بمعنى تطهيره وفتحها بمعنى مطهر وهو مبتدأ خبره ان يغسله اي
تطهيره او مطهره غسلة سبع مرات ووجه الدلالة ان الطهارة
اما عن حدث او نجس او تكرمة ولا حدث على الاطلاق ولا تكرمة فتعينت
طهارته النجس فتعينت نجاسته فيه وبه الواجب اجزائه بل هو طيب
الحيوانات غير الاربعي ككلمة اي راحة ثم لكثرة ما يبحث في حقيقة
اولي واراقر ما وقع فيه واجبة ان اريد استعمال الاناء والاستحبة
كسائر النجاسات الا النجس غير المحترمة فيجب اراقتها الطلب بنفس
تناولها **قوله** لانه اسوء اي اقبح وقوله لا يجزى الا جمل الخ عليه وعلى
ناقصة اي لا يجزى اقتناؤه مع امكان الانتفاع بنحو الحمل عليه فخرجت
الكسرات فأنها وان لم يجز اقتناؤها جاز كمن لا يمكن الانتفاع بها
قوله يندب قتله اي ولو عقورا خلافا لما وقع في العباب من
وجوب قتل العقور الا ان يحمل على ما اذا تعينت طريقا ليدفع صياله
ومثله الكلب العقور فقتله مندوب وقيل واجب اما المعلم فقتله
حرام اتفاقا واما ما لا نفع فيه ولا ضرر فقتله حرام على الأصح وتقدم
ذلك **قوله** من غير ضرر فيه احتراز عن الحية والفواسق الخمس وما في
معناها فأنها طاهرة لأن قتلها وان كان مندوبا لكن ذلك
لضررها **قوله** مع غيره اي كل فيصدق بفرع كل واحد منهما
مع الآخر وبفرع كل حيوان طاهر فالصور اربع والكلب والخنزير
صورتان ومنه صورة فحلمتها سبع تكفل الشرب بيان ادلتها وبقي
فرع احدهما مع نفسه الا ان يقال انه راعى مفاد الدليلين اللذين ذكرهما
او يقال انه داخل في الكلب والخنزير **قوله** او تغلبا للنجس اي انما
قلنا انه يتبع غيره الذي هو النجس في النجاسة ولم نقل يتبعه الغير
الذي هو الطاهر في الطهارة تغلبا للنجس ومحل تغلبه ان لم توجد
الصورة اقا اذا وجدت فأنها تغلب فلو تولد آدمي بين مغلظ
ذكر اكان ابوان شي وادمي كذلك وكان على صورة الادمي ولو في النصف
الأعلى فقط فهو محكوم بطهارته في العبارات اخذ بأطلاقهم طهارة
الادمي وبعموم قوله صلى الله عليه وسلم فان المسلم لا نجس حيا ولا ميتا

والنقيض

والنقيض بالمسلم مجزئ على الغالب وقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم اذ
الاستناد الى الآية اوتي من الاستناد الى القاعدة وتجري عليه
الأحكام لأنه بالغ عاقل والعقل مناط التكليف فيصلي ولو اصاب ما وذل
المساجد ونحوها الناس ولا يتجسسهم بمسح مع رطوبة ولا نجس به الماء
القليل ولا المائع ويغسل عن الولايات كولاية نكاح وقضاء على المعتمد
في جميع ذلك ولا تحل مناجته ولا ذبيحته ولا توارث بيته وبين آدمي
على المعتمد وقال بعضهم يرث من أمه واولاده ولا تولد على قاتله حكم
النجس في الأنكحة وكذا التبني على المعتمد وجوز له ابن حجر الثاني
حيث خاف العنت وحكم بأنه نجس معفو عنه ومعتمد الرطب ما تقدم اما لو
كان على صورة الكلب مع العقل والنطق فهو نجس على المعتمد وكذا لو كان
على صورة الادمي وتولد بين مغلظين لأن الصورة لا تفيد الطهارة
حينئذ لضعفها ولو تولد بين مغلظ وحيوان آخر غير آدمي فهو نجس
معفو عنه باتفاق وقد ذكر الجلال السيوطي احكام الفرع في جميع
ابواب الفقه نظما من بحر الخفيف وهو فاعلات مستغلن فاعلات
مرتبن فقال

- يتبع الفرع في ابتساب اياه • والأم في الرق والحرية •
- والزكاة الأخف والدين الأعلى • والذي اشتد في حراء وديه •
- واختن الأصلين رجسا وزجرا • ونكاحا وأكل والأضحية •

فالولد من الشريف شريف وان كانت الأم غير شريفة لا عكسه ومن
الرقيق رقيق وان كان ابوه حرا ومن الحرة حرة وان كان ابوه رقيقا
غالبا ويجب في المتولد بين ابل وبقر مثلا اخف الزكاتين فلا يزكى
حتى يبلغ نصاب البقر وهو ثلاثون ففيه ما يتبع والمتولد بين زبي وملة
او عكسه مسلم والمتولد بين صيد بري وحشي ما كوله وغيره تجب فيه
الفدية على المحرم والمتولد بين كتابي ومجوسية او عكسه فيه دية كتابي
ولا تحل مناجته ولا ذبيحته والمتولد بين كلب وشاة نجس ولا يجزى
بذبحه اكله ولا يصح التضحية به **قوله** تغلبا لانه نجاسة النجس
اذا كان متولدا منها وقوله او تغلبا علته لانه اذا كان متولدا من احد

قوله يرث من أمه واولاده
المتولد من غير النكاح والامان
ابن حجر القابل يجوز تبني
بغير النكاح
قوله ومعتمد الرطب ما تقدم
الشرطي خاف لا ينجر قال
هذا المتولد من غير النكاح
والصبر ولا يصح مناجتها
شديد او لمحرمة
قوله والذي اشتد في حراء وديه
قوله ونكاحا وأكل والأضحية

من طاهر وعقل هذا في المذهب بان مخلوق من نجاسة فكان مثلها
 قال شارحه ولا يتحقق بالدور المتولد منها لاننا نمنع انه خلق من
 نفسها وانما تولد فيها كدور الخلق لا يخلق من نفس الخلق بل يتولد فيه
 ثم قال ولوار تضع جدي كلبته او خنزيرة فنبت لحم على لبنها اي
 تربي وتبين منه لم يتنجس على الاصح **قوله** كل منها من الثلاثة الكلب
 والخنزير والفرع **قوله** تبعا لاصله اي وهو البدن فاذا كان نجسا
 فما انفصل منه نجس او طاهر اقطاعا **قوله** غيرها من الثلاثة سواء كان
 ما كوال اللحم ام لا فمني اكل طاهر وقوله لذلك اي تبعا لاصله فمني
 الا دعي طاهر في الاظهر لانه اصله رجلا كان او امرأة او خنثى وفاتية
 انه خرج من غير طريقه المقادير وهو لا يؤثر في القول بالنجاسة لا يؤثر ليس بشي
 وسواء في الطهارة مني اكله والميت والخنثى والمجوس والممسوح وغير
 ذلك ممن يتصور منه المنية بان يمكن بلوغه اما من لا يمكن بلوغه
 لو خرج منه شيء صفة صفة المنية فهو نجس لانه ليس بشي **قوله**
 تحك المنية اي منية صلى الله عليه وسلم المختلط بعين النساء في الجماع لانه
 صلى الله عليه وسلم لم كان لا يتكلم لان الاختلاط من الشيطان فقط ما يقال
 ان الاستدلال بذلك لا يصح لانه منية وسائر فضائله صلى الله عليه وسلم
 طاهرة على المعتمد سواء قبل النبوة او بعدها ومثلية بقية الانبياء فالاستدلال
 بالحدث من حيث عدم وجوب غسل مني النساء المختلط بمنية صلى الله عليه وسلم
 وقد يقال يحتمل ان يكون منية فقط بان حصل منه انزال ولم تقض
 المرأة الجماعه شهوتها او يكون من استلاء الاوعية والدليل ان طرق
 السبب الاحتمال سقط به الاستدلال فالدليل القاطع على طهارة ذلك
 ما ذكره السيوطي في مختصر الروضة من روايته البيهقي انه صلى الله عليه وسلم
 سئل عن المنية يصيب الثوب فقال ما معناه انما هو كاللباق او كالمخاط
 ولو بالاشخص ولم يغسل محله تنجس منية وان كان مستحيا بالاحجار
 ولو جاء مع زوجته تنجس منية وحرم عليه ذلك لانه تنجس ذكره
 فيجب عليه غسله قبل الجماع ان لم يفترا الماء شهوته كما قاله ابن حجر
 ويؤخذ من قوله كانت تحك المنية انما كما قاله الحاملي انه يستحب فرك المنية

يا بيا غسلها

يا بيا او غسله رطباً قال **قوله** غيرة قلت لو قيل باستحياء مطلقاً
 خروجه الخلف لم يكن بعيداً **قوله** وما قرح هو بضم القاف
 وفتحها كما قرئ بهما في قوله تعالى ان يمسسكم قرح البحر **قوله**
 تغير اي او اخلط باجنبي لان محل العفوة ماء القرح وكذا المستقط
 والصد يد ونحوها ما لم يختلط بذلك ولو من نفسه كدم عينه وريقه
 فاذا رسيته تشبه دماً قليلاً وكذا كثير الم يكن بفعلة اشترط في العفوة عدم
 الاختلاط بريقه وكذا دم الفصد والحجامة ما لم يجاوز محله ايضاً وهو ما يغلب
 سيلانه اليه **قوله** رحيه اي مثلاً وكذا اطعمه او لونه **قوله** كالدم اي قياساً
 عليه **قوله** وفي معناه القيح اي فهو قيس على الدم **قوله** ومرة بكسر
 الميم وتشديد الراء المهملة وقوله وما في المرارة اي الجلبة وخرج
 بما فيها هي نفسها فاما متنجسة تطهر بالعسل فيجوز اكلها ان
 كانت من حيوان ما كوال كالكرش يفتح الكاف وكسر الراء والكبد
 والطحال بكسر الطاء واسا الحصة التي تخرج مع البول او بعده احياناً
 وتسميها العامة بالحصىة فان خير طبيب عدل بانها منعقدة
 من البول فنجسة ولا فتمتجئة ومن جلبة ما في المرارة الخرزة التي
 توجد في مرارة البقر وتعمل في الادوية فهي نجسة ومثلها في
 النجاسة ستم الحية والعقرب وسائر الهوام وتبطل الصلاة بالسعة
 الحية لان ستمها يظهر على محل السعة لا العقرب على الاوجه
 لان ابرتها تقوص في باطن اللحم وتمج السم فيه وهو لا يجب غسله
 نعم ان علم ملاقاته للظاهر او لما لا في ستمها بطلت الصلاة واما
 الانفحة فان كانت من حيوان لم يتناول غير اللبن فطاهرة ولا فتمتجئة
 ويعق عنها في الجبن اذا اختلط ببعض ما فيها كما يعق عن الخبز
 المحبوز بالسرجين فلا تبطل الصلاة بحمله **قوله** ومسك اراد به ما يشتمل
 المغطى للعقل الشامل للحشيشة ونحوها فاحتاج الى ذكر ما يبع
 بعده لاخراج ما ذكره ولو اراد به ما فيه شرة مطربة لم يحتج لما ذكر

قولها جرح خبر المبتدأ الذي
 هو هو اه لوجه

والمراد بالمسكر ما شأن نوعه ذلك وان لم يسكر هو بالفعل كقطرة خمر
وقوله مانع بالهمز **قوله** او غيره كالنبيذ والبوزة فهي مع حرمتهما
نحمة حيث صار فيها شدة مطربة وكذا الحشيش والبنج والكشك
ونحوها اذا صار فيها تلك الشدة بأن رغبى وازبد فأنه يصير نجساً
على المعتمد ويحد شاربه ومن المعلوم ان الكشك المعروف الآن لا يصل
الى تلك الشدة **قوله** الحشيشة فيها ثنتان وسبعون رذيلة قال ابن عمر
قل لمن يأكل الحشيشة جهلاً **يا خبيثاً قد عشت شراً معيشة**
دبر العقل بدرة فلماذا **يا خبيثاً قد بعثتها بحشيشة**
والبدرة اثنا عشر درهم وهو مبني على القول الضعيف في المذهب
قوله والبنج بفتح الباء بوزن فليس ثبت له حب تجلبط بالعقل ويورث
الجنال وربما اسكر اذا شربه الانسان بعد ذوبه قاله في المصباح ويقال
انه يورث الثبات بأن يصير الشخص ساكناً عند فخاطبه كالبحار واما
بكسرها فهو اصل الشيء المتخذ منه كما في القاموس **قوله** ونحوهما من
الحامدات وذلك كالافيون والزعفران والعنبر وجوزة الطيب وهي كبيرة
توكل والذي يباع عند العطارة ناعماً هو نواها لاهي فكثير ذلك حرام لضرره
بالعقل ويجوز تعاطي القليل منه عرفاً وضبطه بعضهم بما لا يؤثر ولو تخذراً
او فتوراً وينبغي كتم ذلك عن العوام **قوله** ولا ترد الخمرة المنعقدة اي
فأنها كالحامدات جامدة مع انها نجسة ولا الحشيشة المذابة اي فانها
ظاهرة مع انها مسكرة مائعة وقوله نظر الاصلها اي ان الخمرة مائعة
في الاصل فكانت نجسة والحشيشة المذابة جامدة في الاصل فكانت
ظاهرة ما لم يحصل منها شدة مطربة بأن ارغث وازبدت وصارت
مسكرة فأنها تكون نجسة كما مر فقوله فيما مر مسكر مانع يقيد بقولنا
اصالة وذلك القيد مدخل ومخرج كما علمت **قوله** وما يخرج من المعدة
اي يقينا فان شك في انه من المعدة او لا فالاصل الطهارة ايضا والمراد
بالمعدة هنا ما جاوز الحاء المهملة على المعتمد الرمي **قوله** كقوله هو الراجع

بعد الوصول

اي الاستحالة
هـ

بعد الوصول الى المعدة ولو مآء وان عاد حلاً بعد وصوله لما ذكر ولو
تقايأ نحو لحم كلب غير مستحيل وجب عليه تسبيغ فقه مع الترتيب
فان استحالة لم يجب ما ذكر اذا خرج منه بعد غسل فقه وتترتبة الاكل
والاوجب فان خرج منه دبره كفاء الاستنجاء من فضله ولو بالبحر
وان خرج غير مستحيل لأن شأنه ذلك وخرج باللحم العظم فيجب التسبيغ
خروجه من الدبر ولو على غير صورته وكذا من الفم ومثل العظم الشعر لأن
شأنه عدم الاستحالة ومثل اللحم العظم الرقيق الذي يؤكل معه عادة لأن
شأنه الاستحالة ودخل تحت الكاف بلغم المعدة واما ما يسيل من فم النائم
عند نومه فان تحقق كونه من المعدة كصفرة او نتن فنجس ويعفى عنه
في حق من ابتلي به وان تحقق كونه من غيرها او شك في ذلك فطاهر
قوله ولو بلا تغير تعميم في الخارج فالمدار على خروجه بعد مجاوزته
مخرج الحاء كما مر وان لم يتغير **قوله** نعم ان كان الخارج اي من معدته
بهيئة او غيرها كادق وقوله متصلاً اي بحيث لو زرع لبثت
فان كان بحيث لو زرع لم ينبت فنجس العين واما البيض اذا
ابتلعه حيوان وخرج فان كان بحيث لو حُضن لفرخ فطاهر والا فنجس
قوله اما الخارج من الصدر لا يقال ان هذا خارج مما تحت مخرج الحاء
فقد وجد فيه ضابط التقي لأننا نقول محل الضابط المذكور فيما خرج
من غير معدته بأن وصل لما ذكر من خارج ثم خرج وهذا خارج من معدته
ومستقره وهو الصدر فكان طاهر الخروجه من معدته **قوله** كالمخاط
اي والبصاق بالصاد والزاي والسين كغراب ومو ماء الفم بعد خروجه
منه وما دام فيه فهو ريق قاله في القاموس وشمله في الطهارة العنبر
والزباد والعرق ورطوبة الفرج من حيوان طاهر وكذا المسك ان انفصل
من الظبية حال الحياة ولو طفا او بعد الذكاة وذكر ابن حجر ان النوشادر
طاهر لأنه قد يتخذ من نبت البرسيم **قوله** كلبن الاثان بفتح الهمزة فمشاة
فوقية اسم لأنش الحميم والذكر حمار في لغة قليلة والافصح اطلاق الحمار

على الذكر والأنثى كما في المختار ولا يقال لها آتانه والفرق بين لبنها
 حيث جعل نجسا ومنيتها حيث جعل طاهرا مع أن كلا مستحيل في الباطن
 أن المني خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله بخلاف اللبن فإنه
 لا يخلق منه مثل أصله وإن كان غذاء له وكمنيتها العلقة والمضغة
 منه غير المغلظ فإنها طاهرة في الأصح وإن لم يؤكل لأن عدم اكتمالها
 لاستقذارها **قوله** لأنه مستحيل في الباطن هذا يشمل لبن الطاهر
 كالشاة فيقال لا يخرج إلا ما خرج لدليل **قوله** أما لبن ما يؤكل الخ
 أي المنفصل قبل موته ولو على صورة الدم ومثله المني حيث وجدت
 في كل خواصه فلبن الفرس وإن ولدت بغلا طاهرا وكذا لبن الشاة البقرة
 إذا ولدها كلب أو خنزير ولا فرق بين البقرة والعجلة والثور خلافا لبعضهم
 وقيل لبنه طاهر الأرنب والغريرة واعتلم أن اللحم ولو لم يمسك أفضل
 من اللبن على المعتمد لما ورد سيد أدم الدنيا والآخرة اللحم وفي رواية
 أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم واللبن أفضل من العسل أي غسل الخيل
 وعسله مستثنى من نجاسة الروث على القول بأنه يخرج منه وبر الخيل
 ومن نجاسة الفم على القول بأنه يخرج من فمها وما لا يشبهه كما في شرح
 الرملين ومن نجاسة لبن ما لا يؤكل غير بشر على القول بأنه يخرج من
 ثقبته تحت جناحيها **قوله** خالصا من الدم والفرث سائفا للشاربين
 أي لا يغصن شرابه بخلاف سائر المائعات **قوله** ولقد كرمنا بني آدم
 أي بالعقل والنطق والخط واعتدال القامة وحسن الصورة وتناول
 المأكول بيده وغيره إنما يتناول به ولا ترد الفردة لو طعم النجاسة بما
 تأكل به فالمراد بتناول الآدمي المأكول بين تناولها مع نظافتها
قوله بين الأنثى أي ولو صغيرة ودون سبع سنين ولو بكر الصلاحية
 لبنها الغذاء الولد فالمراد بالمنشأ ما شأنه ذلك وبهذا فارق المفتي
 ودون التسع حيث حكم بنجاسته لعدم تصور الولد منه حينئذ **قوله** والحيت
 والميت أي بالنسبة للآدمي أما ما أخذ منه ضرع بهيمة ميتة فإنه نجس

هذا هو الصحيح
 وهو أن لبن البقرة
 إذا ولدته كلبا أو خنزيرا
 فهو نجس ولو لم يمسك
 وهو ما ذهب إليه
 بعض الفقهاء

أي مستثنى أيضا
 من نجاسة الفم
 وقوله ومن نجاسة
 من ثقبته تحت جناحيها

اتفاقا

اتفاقا في شرط في طهارة لبن المأكول أن يفصل منه حال الحياة أو بعد
 التذكية **قوله** غير آرمي الخ وكالآدمي الخ والمالك بناء على الصحيح
 من أن كلا منهما اجسام طاهرة فبهي طاهرة أما الخن فلتكليفهم
 لبشر غنا وإن لم نعلم تفصيل أحكامهم وأما الملايكة فلبشر فهم ومما يدل
 أيضا على طهارة ميتتها قوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله المؤمن
 لا ينجس حيا ولا ميتا ولم يقيّد ذلك بالآدمي فشمّل ما ذكر مع أن المؤمن
 جبري على الغالب كما لا يخفى وقيل إنها نور تطهر فلا ميتة لها والميتة
 هي الزائلة الحياة بغير زكاة شرعية ولو قما لا نفس له سائلة كالقمل
 والبعوض ومذبوب المحرم إذا كان صيدا بريّا مأكولا وخرج بذلك الجحش
 لأن ذكاته بذكاة أمته والصيد الميت بالضغط والبيع الناذر بعقره
 لأن هذه ذكاته وتردد بعضهم فيما لو وجد قطعة لحم مع جذاة مثلا
 هل يحكم بنجاستها أو لا والأقرب الأول عملا بالأصل وهو عدم تذكية
 الحيوان **قوله** من غير ضرر أي ومن غير استقذار ولا احترام وتحريم فليس
 بمستقذّر ولا محترم ولا ضرر فيه يدل على نجاسته فلا بد من ملاحظة ذلك
 هنا ليخرج السميات والآدمي والبصاق ونحوه فأن ذلك طاهر **قوله**
 نجاسة الاعتقاد بمعنى فسادها وخبثها أي فهي كالنجس في أصل هذا
 الوجه وما بعده واحد من حيث أن المراد التشبيه بالنجس في الأجانب
 الآن المجتنب المشبهة بالنجس في الثاني أنفسهم وفي الأول اعتقادهم
قوله ودم أي وإن سال من كبد وطحال ومنه الباقي على اللحم والعظام
 لكن إن طبخ اللحم بماء وصار الماء متغير اللون بواسطة الدم الباقي عليه
 فإنه لا يضر لافرق في ذلك بين أن يكون الماء واردا أو مورودا
 هذا إن لم يغسل قبل وضعه في القدر كالحج الضأن فإن غسّل قبل ذلك
 كالحج المأمور وصار الماء متغيرا بما ذكر فإنه يكون مضمرا لأن شرط
 إزالة النجاسة ولو معفو عنها زوال الأوصاف فلا بد من غسله قبل
 الوضع حتى تصفو الغسالة كما أفاده خضر وقرر شيخنا عطية أنه يعفى

أي المذكور
 من تذكية الأم
 وضغطة الصيد
 وعقر البعير الناذر
 أي المنزّه
 المحررة

أي فإن هذه الثلاثة هي ما طهرها النجاسة
 بل لضر الأول واحترام الثاني واستقذار الثالث
 أي المحررة

هذا هو الصحيح
 وهو أن الماء المتغير بما على اللحم نجس

عن الدم الذي على اللحم اذا لم يختلط بالخبث بماء والا فلا يغني عنه
 كما يقع في مجاز غير الضان اما الضان فلا يختلط لحمه بماء وهذا
 التفصيل في غير ماء الطبخ اما هو كان خرج من اللحم دم وغير الماء
 فلا يضرب سواء كان واردا او مؤوردا قال تفصيل في الدم الذي على اللحم
 انما هو قبل وضعه في القدر والذي سمعته من شيخنا الكفني ما قاله خضر
قوله لما مر ابي في قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم **قوله**
 الا كبد وطحال الخ اي والآمنيا ولبناء خرجا على لون الدم وبهية
 لم تفسد بان تصالح للخلق فالمستثنيات خمس اما اذا صار البيض
 موزرا وهو الذي ختلط بياضه بصفاره فظاهر بلا خلاف **قوله**
 وطحال كبس الطاء وقوله فظاهر ان اي لم يدقا وبصيراد ما والا
 فنجسان **قوله** السمك المراد به كل ما اكل من حيوان البحر وان لم يستم
 سمكا عرفا والجراد اسم جنس واحده جراده يطلق على الذكر والانثى
قوله وما زيد الخ دفع به ما يورثهم الحصر في العذر المذكور وقد مر ذلك
قوله اجرة بكسر الجيم اي ما يخرج البعير او غيره للاجتر اي الاكل
 ثانيا واما ما يخرج من جانب فيه عند الهيجان المستمى بالنقطة فليس
 نجس لانه من اللسان ولا يحكم بنجاسة ما وضع فيه فيه حيوان
 المجتر حال اجتراره الا ان انفصل من اجرة شئ فيه والمشيخة الخارجة
 مع الولد طاهرة وهـ ل هي جزء من الولد او من الام حتى اذا مات احدها
 عقب انفصالها كان لها حكم الجرة المنفصل من الميت فيجب دفنها
 ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء اولاً
 لانها لا تعد من اجزاء واحد منهما خصوصا المولود فيه نظر قال **قوله**
 قال ع ش والظاهر انها لا يجب فيها شيء وقال البراءون اما الميتة
 المستامة بالخلاص فكما الجرة لانها تقطع من الولد فهي جزء منه واستا
 المشيمة التي فيها الولد فليست جزءا من الام ولا من الولد انما هي وهذا
 هو الظاهر **قوله** وماء المستنقذ اي الذي لرجح والا فظاهر خلافه للرافعي

مطلوب
 في طهارة في حيوان المجتر
 وطهارة المشيمة

اي ان الدم لم يكن له اجزاء
 كما مر

كما مر والماء المستنقذ الباقى من المعروفة **قوله** ورخان النجاسة الخ وهو
 المنفصل منها بواحدة نارية وكذا اجزائها وهو اللب الصافي من الدخان
 ولا فرق في ذلك بين ان ينفصل من نجس العين كالجلة او لا كالحطب
 المتنجس بالبول مثلاً ومثل ذلك الجوز الطاهر اذا وضع على نار خفيفة
 لانه ينماع فينجس والدخان الخارج منه طاهر وكذا اذا نشف الثوب
 على النار التي من النجاسة فهو طاهر ان لم ينفصل شئ من الدخان فيه
 ولو لمع اليد كذا من لخبث نحو الجلة المطا الصافي من الدخان فظاهر
 او التصق على الحجر فنجس اما الدخان المنفصل منها بلا واسطة نارية
 كالمصاعيد من بيوت الاغنية ومن طرقات اجلة عند فتح ذلك
 فظاهر وكذا الرجح الخارج من الدبر لانه لم يتحقق كونه من عين النجاسة
 والراجحة الكريهة الموجودة فيه يجوز ان تكون لمجاوئة النجاسة
 ويعفى عن القليل عرفاً من دخان النجاسة واعلم ان المنفصل من
 الحيوان كمينته الاشعر ما كوى وصوفه وبره وريشه فظاهر وان
 شك في نجاسته كالملقى على الكيمان ونحوها واكحاص **قوله** ان الاعيان
 جاد وحيوان فالجاء كله طاهر الا المسكر المائع والحيوان كذا كلف
 الا الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدها مع حيوان طاهر
 وان الفضلات منها ما يستحيل في باطن الحيوان الى فساد كدم وقيح
 وقيح فنجس ومنها ما لا يستحيل كعرق ولعاب ودمع من حيوان
 طاهر او يستحيل الى صلاح كاللبن فظاهر **قوله** وازالتهما الخ لما فرغ
 من الكلام على بعض الاعيان النجسة شرع في ازالتهما واعلم ان
 النجاسة اما عينية او حكمية والعينية اما ان يبقى بالحل طعمها
 المدرك بالذوق او لونها المدرك بالبصر او ريحها المدرك بالشم
 او جرمها المدرك بالمتس ولا يتصور ادراك شئ منها بنجاسة السمع
 فهن اربع صور او يبقى به اثنان منها وفيه ستة صور او لا اثر منها
 وفيه اربع صور او مجموعها وهو صورة واحدة فيحصل من ذلك خمسة عشر

ينظر وجهه طاهر ام لا
 قبل ولعله كونه لا ينفصل منه شئ بل يتصق باليد
 نجاس اجزاء حرة

اي شئ طاهر ان يكون من ما كوى ولا فنجس
 او المجتر

صورة تقرر في احوال نجاسة الثلاثة المغلظة والمتوسطة والمخففة
فمجموع ذلك خمسة واربعون صورة يثبت لها احوال الحكمية الثلاثة
المغلظة والمخففة والمتوسطة فمجموع ذلك ثمان واربعون صورة ولا
يشترط في ازالتهما نية لا تخاف من باب التزك كترك الزنا والغصب
وهو لا يتوقف على نية بخلاف طهارة الكحل والنجس لأن ذلك
فعل وهو يتوقف عليها وانما يتوقف الصوم عليها وان كان تركها
لالحاجة بالأفعال اذ المقصود منه كف النفس وقمع الشهوة ومخالفة
الهوى والمهراد بآزالتهما تطهير محلها اخذاً بما يأتي وذكر من هنا الى آخر
الباب عشرة فروع **قوله** ولو من خف اشار بالغاية للتردد على القول
القديم القائل بطهارة الكحل بدلك من نجاسة تصيبه بشرط ان يكون
باسفله او جوانبه وان يكون للنجاسة جرم يلصق بالكحل بخلاف
البول ونحوه وان يدلك حال الكفاف لافي حال الرطوبة وان تحصل
النجاسة بالمشي بغير تعمد حصولها **قوله** واجبة ان يغير حاجته على الفور
ان غصى بها ومنه التضمين بدم الاضحية وما يفعله العوام من تزيين البواب
حرام وتجب ازالته فوراً فان لم يعص بها فله نحو الصلاة ويندب ان يعجل
بآزالتهما فيما عدا ذلك سواء فيما ذكر المغلظة وغيرها على المعتمد ولا يخفى
بدلك العاصي بالنجاسة لأن الذي غصى به هنا متلبس به بخلافه في اجابة
وخرج بغير حاجة ما لو بال ولم يجد شيئاً ينشف به فله تنشيف ذكره
بيده او مسكه بها وكذا نزع بيوت الاخلية ونحوها مما يحتاج اليه
قوله يغسل متعلق بواجبة وفي غير متعلق بغسل اي غسل واقع في غير
الكحل ومثل بعض ما يأتي بقوله كبول صبي اي وكجلد دغ واستجاء
باجار وارض تنجست بنحو بول وماء قليل بمكثرة وماء كثير بزوال
تغيره وقول قل ان قوله كبول راجع للغير اي مثال له سبق فلم افاده
المحتمى وفي ذكره الأرض المذكورة نظر ازالة فيه فانه الغسل لكن
لا يشترط تنشيفها كما سيأتي **قوله** بحيث الخ قيد الحقيقية بالنظر

على القول بطهارة الكحل
المتنجس بعد تقيده بالأرض

للنجاسة العينية لا الحكمية فسقط اعتراض قل **قوله** الا ما عسر زواله
اي بحيث لا يزول بالمبالغة بنحو الكحل والقرص بالمهلة من العصر فالواجب
في ازالة النجاسة الكحل والقرص ثلاث مرات فاذا بقي بعد ذلك اللون
او الرجح نجس بالتعسر وطهارة المحل ولا تجب الاستعانة بالصابون
والاستئناس بكسر الهمة وفتحها وان بقيامعاً او الطعم وحده تعينت
الاستعانة بما ذكر الى التعذر فاذا تعذر زوال ما ذكر حكم بالعفو فاذا
قدر على ازالته بعد ذلك وجبت ولا تجب اعارة ماصلة او لا والا
فلا معنى للعفو ويعتبر لوجوب نحو الصابون ان يفضل منه عما يفضل
عن ثمن الماء في التيمم فان لم يقدر عليه صلى عارياً وان لم يقدر على
الكحل ونحوه لم يزد ان يستأجر عليه بأجرة مثله اذا وجدها فاضلة
عن ذلك ايضا وما ذكر هو المعتمد خلافاً لما قاله بعض الكواشي من
ان الاستعانة بنحو الصابون واجبة حتى في الرجح فقط **قوله** بل يظهر
محله اي حقيقة لا أنه نجس معفو عنه حتى لو اصابه بل لم يتنجس
ازلا معنى للفعل الا الطهارة والاثرباقي شبيه بما يشق الاحتراز
عنه فاذا قدر على ازالته بعد ذلك لم تجب لطهر المحل كما مر ولا فرق
في ذلك بين المغلظة وغيرها على المعتمد وان لم يعف عنه قليل دم
المغلظة بسهولة ازالته جرمه ولا فرق ايضا بين الارض والثوب والاناة
ولا بين ان يطول بقاء الرايحة او لا **قوله** ما لو اجتمعان في محل واحد
من نجاسة واحدة **قوله** لذلك اي لقوة دلالة على بقاء عين النجاسة
قوله ولو تنجس مانع يطلق المانع على ما يشمل الماء وعلى ما يقابلها
كحل ولبن وما ههنا من الثاني لما سيأتي من طهر الماء القليل بالمكثرة
والمانع هو الذي اذا اخذ منه شيء يتراد من الباقي ما يملأ محله عن
قرب والجامد بخلافه ومنه العجين قبل جموده وقبله من المانع **قوله**
تعذر تطهيره محله في غير العسل اما هو فيمكن تطهيره باستقائه للمحل
لأنه يستحيل قبل اخرجه ثم ان طال الزمن بعد شربه وقبل تحته فهو

لما كثر النخل والآفلة كثر العسل **قوله** عن الفأرة جمعها فيران كفلان بالهمز
 في المفرد واجمع بخلاف فأرة المشك فأفها بالهمز وتركه **قوله** فأرقوه
 أي وجوباً إذا لم يبرز استعماله في نحو وقود أو سقي راتبة أو تعاطيه حال
 ضرورة مبيحة أو عمل نحو صابون بالزيت فيجوز اتخاذه من الزيت النجس
 ويجوز استعماله في بدن أو ثوب ثم يطهرهما ويجوز استعمال الأدوية
 المستنجة في الدبغ مع وجود غيرها من الطاهرات ويباشرها الدبغ
 بيده ويغتفر التفتيح حال الحاجة **قوله** لا في استصباح النخل ويعفج
 عما يصيبه من دهن المصباح لقلته **قوله** بدهن ذكره وإن استغنى
 عنه بقوله أي بالماء مع توطئة لما بعده ولما يتوهم حل الاستصباح
 بالماء مع المتنجس وإن لم يكن صالحاً لما ذكره كالعسل والنخل **قوله**
 أو نجس ذكره استطراداً وإن لم يصدق به السياق لأن كلامه
 في المتنجس حيث قال ولو تنجس ما نفع النخل وإنما ذكره لئلا يتوهم
 أن حكمه مخالف لحكم المتنجس لأن تخصيص المتنجس في كلامه
 بالجواز يفهم المنع في النجس مطلقاً مع أن حكمه كحكمه وقوله من غير
 نحو كلب متعلق بنجس فقط أما دهن نحو الكلب فلا يحل به استصباح
 ولا طلي لغلظ النجاسة ويؤخذ من ذلك أنه لا يجوز الدبغ بروث الكلب
 ونحوه وإن اجزأ نعم يجوز دهن كلب محترق بدهن كلب آخر حيث
 دعت إليه حاجة ولم يلزم منه تفتيح بعين النجاسة **قوله** مع الكراهة
 قال الشوري توجب الكراهة بأن كثيراً من العلماء قال بحرمته **قوله**
 استغوا به أي في الاستصباح ونحوه لا مطلقاً بدليل الرواية قبلها
 فهي كالمفسرة لها وإنما أخره عن عمومها إذ لو قدمها توهم تخصيص
 الاستغفار فيها بالاستصباح فقط **قوله** الطحاوي يفتح الحاء والطاء
 المهملتين نسبة إلى طحيرة بصعيد مصر قلت الألف في النسب وأو
 قال في خلاصه وختم قلت ثالث يعين
 قال المنلو وهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة تفقه على خاله المزني

هذا الحديث في نسخة
 بخط أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
 تفقه على خاله المزني

صاحب الإمام الشافعي ثم تحول حنفياً وصنف في الحديث عدة كتب
قوله ووثق روايته أي قال أنهم ثقة وهو منصوب بالفتحة لأن الفه
 أصلية إذ هو جمع را وكقضاة جميع قاض وأصله روية تحركت الياء
 وانفتح ما قبلها فقلت الفأ فصار رواة **قوله** وتشتني المساجد
 أي فلا يجوز الاستصباح فيها بالنجس سواء انفصل منه دخان مؤثر
 في نحو حيطانه ولو قليلاً أم لا نعم إن لم يوجد ما يؤثر به غيره واضطر إليه
 اتجه الجواز للضرورة ومثلها الموقوف بشرط التلوين بالنجس فإن لم
 يحصل منه تلوين جاز الاستصباح به فيه وأما ملك الغير كالمعار
 والمؤجر ونحوهما فيمتنع الاستصباح به فيه إذا طال زمنه بحيث يعلق
 الدخان بالسقف والجدار ويجوز تنجيسه بما جرت به العادة كترسية
 الدجاج والحمام ونحو ذلك وكذا الموقوف وتكلم القرائن في المساحة
 بمثل ذلك وعدمها **قوله** ويجوز سقي الدواب النجس استدراك على
 قوله ولا يحل الانتفاع به بجعله شاملاً للماء المتنجس على طريق
 الاستخدام حيث أراد بالماء أو لا غير الماء وأعاد عليه الضمير بالمعنى
 الشامل له ومثل الماء الطعام المتنجس فيجوز اطعامه للدواب كما قاله
 الرملي وظاهره ولو تنجس بخلط وخرج بالدواب الأدبي ولو غير مميز
 فلا يجوز سقيه الماء المتنجس ولا اطعامه الطعام كذلك **قوله** والريق
 النجس هو طاهر ولا يقال أنه يأتي في جلود الكلاب لأننا نقول إن ذلك
 غير محقق وعلى تقدير صحته فلا يدل ذلك على نجاسة لأنه يوضع فيها
 مع الجفاف من الجائنين وهو لا يتنجس إلا بواسطة رطوبة حتى لو
 وقعت فيه فأرة فماتت ولا رطوبة لم يتنجس لأنه في حد ذاته
 جاف فلا يتنجس إلا بواسطة ما ذكر **قوله** إن تفتت أي تقطع
 وإنما تعذر تطهيره لأنه لا يتقطع عند ملاقاة الماء على الوجه الذي
 تقطع عليه عند أصابة النجاسة فلم تزل النجاسة متخللة بين اجزائه
قوله أمكن تطهيره أي بفعل ظاهره ومحل ذلك إذا تنجس بماء الأدهنية

فيه فان تجس بما فيه ذهنية كذا الميته لم يظهر بلا خلاف
قوله وجلد بالرفع خبره يظهر وجهه غير مستقيم **قوله** نجس بفتح
 الحيم وكسرها كما في شرح المنهج وزاد في القاموس الضم حيث
 قال كسمع وكترم اه فيؤخذ من مجموع ذلك انه بثلاث الحيم ومضارع
 بنجس بفتح الحيم وضمها كما قاله السيوطي **قوله** بالموت اي ولو حكما
 ليحمل جلد الحيوان الذي سلب منه حال حياته فانه يظهر بالذبح **قوله**
 ظاهر او باطنا المراد بالباطن ما بطن اي ما لو شق الجلد لظهر وباطنه
 ما ظهر من وجهه بدليل قولهم اذا قلنا بطهارة ظاهره فقط جازت
 الصلاة عليه لانه وهذا هو الصحيح وقيل الظاهر ما لا في الدابة
 والباطن بخلافه فيثمل ما بين الوجهين والوجه النابت عليه الشعر
 وعلى كلا القولين لو شق الشعر بعد الذبح فحمل المستوف متنجس
 يظهر بالفسل **قوله** بانه باغ اي ولو بوقوعه بنفسه او بالقائه
 على الدابة او القاء الدابة عليه بنحو رمح ولو اصابه قبل الذبح نجاسة
 مغلظة فغل قبله سبعا احدهن بتراب لم يظهر لانه لم يكن
 قابلا للتطهير فلا بد بعد الذبح من التبييض مع الترتيب واخذ من ذلك
 ابن قاسم ان عظم الميتة وشعرها اذا اصابه نجاسة مغلظة لم
 يظهر بالتبييض والترتيب فاذا اصاب مع الرطوبة شيئا نجسه
 نجاسة مغلظة ولكن ذكر ع ش فيما لو نجس انا من عالج نجاسة
 مغلظة وغسل سبعا احدهن بتراب طهورا انه يظهر من النجاسة
 المغلظة على المعتمد ولا يظهر من النجاسة الأصلية لأن العالج نجس
 بالاجماع الا على قول عندهم الخفيفة فمقتضى ذلك انه يظهر العظم
 من النجاسة المغلظة فاذا اصاب شيئا مع الرطوبة لم يجب ترتيبه
 وهذا هو الظاهر **قوله** كذرق طير بالذال والزاي المعجمين وبابه
 نصر وضرب والمراد به خرؤه المعروف **قوله** اذا ذبح الالهاب
 اي الذبح ويقاس ما عليه فعل ما ليس فيه فعل عليه **قوله** ونحوه

العالج هو
 عظم الفيل

اي كالصوف

اي كالصوف والوبر **قوله** تأثرهما اي فلا يظهر ان بالذبح على المعتمد
 ولكن يعنى عن قليل ذلك واما الجلد فيتأثر بالذبح اذ ينتقل من طبع
 اللحم الى طبع الشيا وبقوله بالانذباغ الاولى بالذبح لأن الانذباغ
 هو التأثر اي قبول الذبح اذ هو مطاوع له فيصير المعنى لعدم تأثرهما
 بقبولهما الذبح وذلك تناقض لانهما متى قبل الذبح تأثر به
قوله جلد الكلب ونحوه اي فلا يظهر بالذبح لأن الحياة المبلغ منه
 في افادة الطهارة وهي لا تغيبها فالذبح اولى **قوله** بالماء اي مع
 التبييض والترتيب ان كانت النجاسة مغلظة ثم بعد غسله بصل فيه
 ويستعمله في مائع وحرم كله وان كان اصل حيوانه ما كولا لخروجه
 بالمولود عن ذلك ويجوز بيعه بعد دبحه وان لم يغسله ما لم يمنع الذبح
 رؤيته **قوله** ويجب الاستنجاء الخ وهو لغة الازالة والقطع مأخوذ
 من تجوت الشجرة وانجيتها اذا قطعها لأن المستنجى يقطع به الذي
 عن نفسه او الذهاب الى الخوة وهي اسم لما ارتفع من الأرض لأن
 قاضي الحاجة يطلب مكانا مرتفعا يستتر به عن العيون وشعر الازالة
 ما على الفرج عنه بالماء او بالحجر وما في معناه مما اجتمعت فيه الشروط
 الآتية فخرج بالقييد الاول ازالة الخارج من غيره وبالثاني ازالة ما خرج
 منه عن غيره كنقطة بول خرجت منه ونزلت على رجله مثلاً فلا تسمى ازالة
 ذلك استنجاء وان وجبت وراى الاستنجاء الاستطابة والاحتجار
 الا ان الاولين يعان الماء والحجر والاخير خاص بالحجر ولا يجب على الفور
 بل عند ارادة القيام الى الصلاة ونحوها او خشية التضييق وهو
 طهارة مستقلة لا من الوضوء ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم
 ويستنجي بعده بخرقه يلفها على يده مثلاً دون التيمم ونحوه
 وكان ينبغي للمص ان يذكر ارب قاض الحاجة كما فعل في منهجه
 حيث قال ليس لقاض الحاجة ان يقدم يساره لمكان قضاها الخ
 واعلم ان استقبال القبلة واستدبارها في فضاء غير معدة لذلك

مجلس الكلام في النجاسة

قوله خروجه بالمولود عن ذلك اي كونه ما كولا لا خروجه
 كونه كلبا بعد الذبح وان حكما بطهارة وقيل لا يخرج
 بعد قوله تعالى فاستعملكم عليه فان ذلك لا يخرج
 انما خرج عن ذلك الاستنجاء من ذلك الغرض بالقييد
 الذبح فلهذا لا يخرج من ذلك الغرض بالقييد
 نجاسة فلهذا لا يخرج من ذلك الغرض بالقييد
 الذي يعمل به جلود الميتة بعد ذبحها
 ولوم غيره كما لم يجز انما خروجه من جلود الميتة
 ان محل الكثرة حيثما لم يكن ما خروجه من جلود الميتة
 المذكورة اه فويلي
 لانه الوضوء اي فليس تأجل اه حرة
قوله دون التيمم اي فلا يجوز تأخير
 الاستنجاء عنه التيمم اه

قوله خلاف الأولي
 وهو الأولي بل خلاف الأفضل حيث يمكن الميل عن
 القبله بلا مشقة وخرج بالكعبة ما كان قبله قبل ثم نسخ كصخرة
 بيت المقدس فاستقبله واستدباره مكروه وتنسفي الكراهة
 فيه بما تنسفي به الحرمه ثم ويكره استقبال القمرين تعظيما لهما لانها
 من ايات الله تعالى الباهرة دون استدبارها فلا يكره على المعتمد
 قوله من نجس خرج به الطاهر كالمني والرجح فالاستنجاء منها غير واجب
 بل يندبر منه الأولي خوفا من خلاف من اوجبه منه ويكره منه الثالث وان
 كان المحل رطباً خلافاً لمن ندبه وخرج بملوث الاستنجاء منه ودود وبغريلا
 لو شق فهو مندوب كالاستنجاء من المني وشمل للملوث دم الخيض والنفاس
 فيجزي فيه الحجر اذا كانت المرأة بكرًا فتنسج بعد الاستنجاء الواقع بعد
 الانقطاع وتصل ولا إعادة عليها اما الثيب فان تحققت حروجه
 من مدخل الذكر كما هو الغالب لم يكف فيه الحجر لأنه لا يصل هناك
 والا كفي والاستنجاء يقتريه الأحكام فالندب والكراهة مما ذكر والوجوب
 من كل خارج نجس ملوث والحرمه بالمطعم والمحرّم وخلاف الأولي
 بما رزم على المعتمد والاباحه قال ابن حجر هو الأصل وتوقف ع ش
 في ذلك فقال انظر ما وجهه وما صورته **قوله** خارج من الفرج أي
 ولو قليلا يعني عنه بعد الحجر لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الأبدان
 ويكفي فيه الحجر وان لم ينزل منه شيئا ولا يقال ما فائدة حج لانا نقول
 نظيره امرار الموصي على رأس الأقرع فهو امرؤ تقبدي وخرج بما ذكر
 الخارج منه غيره فلا تسمى إزالة استنجاء كما مر **قوله** بالماء ولو ماء
 زمزم لكنه خلاف الأولي على الأصح كما مر وقيل مكروه وقيل حرام
 مع الاجزاء والواجب في الاستنجاء بالماء استعمال قدر منه بحيث
 يغلب على ظنه معه زوال النجاسة وعلامته ظهور الخشونة ونفي بعضهم
 وقوعه منه صلى الله عليه وسلم وهو مردود بما في الصحيحين وغيرهما

قوله على الأصح

قوله على الأصل أي في إزالة النجاسة وهو دليل على جواز الاستنجاء بالماء
قوله أو بمسح الخ أو في كلامه ما نفعه خلوة تجوز الجمع وهو أفضل فيقدم
 الحجر لتخفيف النجاسة وتقليل مباشرتها بين ثم يستعمل الماء وسواء فيه
 البول والغائط على الصحيح وقيل إن افضلية الجمع خاصة بالثاني
 ودليل افضلية الجمع ما ورد أنه لما نزل قوله تعالى فيه رجال يجتوبون
 ان يتطهروا واسمه يجب المطهرين في اهل قبا سألهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقالوا اننا نتبع الحجارة بالماء وفي رواية انه لما نزل ذلك
 قال صلى الله عليه وسلم يا معشر الأنصار ان الله قد اثنى عليكم
 في الطهور فما طهروكم قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي
 بالماء قال هؤلاء اكم فعليكموه فان اراد الاقتصار على احدها فالماء افضل
 لكونه يزيل عين النجاسة واثرها والحجر يزيل العين فقط وانما كان الجمع
 افضل من الاقتصار على احدهما لأن العين تزول بالحجر والآخر بالماء من
 غير حاجة الى مخامرة اي مخالطة نجاسة والحجر يزيل العين فقط والماء
 وان ازالها لكن يحتاج الى مخامرة النجاسة بين وقد يتعين الماء كما
 في الخنثى المشكك فليس له ان يقتصر على الحجر اذا بال من فرجه واحدها
 للتباعد الأصلي بالزائد وهذا اذا كان له التنا الذكور والاناث
 فان كان له آلة التشبيه واحدة منهما يخرج منها البول اجزا الحجر فيها
 لعدم احتمال الزيادة وان كان مشككا في ذاته **قوله** أو بمسح ثاقتا
 أي نعم كل واحدة منها جميع المحل وجوبا على المعتمد والأفضل
 ان يضع الحجر الأول على ظاهر مقدم صفحته اليمنى وان يديره شيئا
 فشيئا الى المبدأ والثاني على مقدم اليسرى ويديره كذلك ويمسح
 بالثالث الصفحتين والمسربة وبين ان ينظر الحجر المستنجي به
 قبل رميه ليعلم انه انقضى او لا وان يستنجي ببساره بالحجر او الماء ويكره
 بيمينه بلا عذر لمن ذكره بها وهو منقضي عنه واذا حمل الحجر للاستنجاء
 من البول سنن اخذه بيمينه وذكره ببساره ثم حجرها واحدها فان حرك

ان الزمونه وهو اعلى الحجر
 ان الزمونه وهو اعلى الحجر

يمينه او حرهما فقد استنجى بيمينه وتقدم انه منتهى عنه او يضع ذكره
 في موضعين منه وضعا مجزئا ثم يمسه في ثالث فان امره في موضع
 واحد مرتين تعين الماء فان لم يحمله مسح ذكره بيساره على مواضع منه
 او من ارض صلبة او جدار نرولا وصعودا ولو صغر الحجر الصق مقعده
 بالارض وامسكه بين عقيبته او ابهام قدميه وذكره بيساره واذا
 استنجى بالماء ستن تقديم قبله على دبره وعكسه في الحجر على المعتمد وسن
 اعتماد اصبعه الوسطى في غسل دبره ودلكه بيه مع الماء ويجب
 ان يغسله حتى يغلب على ظنه طهارته ولا يتعرض لغسل الباطن
 لكن يندب للبكر ادخال طرف اذنتها في ثقبه الفرج وتفصيله
 ويكره حشو ثقبه البول بلا ضرورة ولا يجب شتم اليد فلو فعل ووجد
 راحته الخارج فهو دليل على نجاسة يده فقط ولا يحكم على المحل
 بالنجاسة سواء شتمها من الملاقاة ام لا كما هو ظاهر كلام الرملة
 في الشان شتمها من الملاقاة له فهو دليل على نجاستها وهذا هو
 الظاهر والكلام في ريج لم يعثر زواله **قوله** بجامد اي ولو من حجارة
 الحرم فيجزي على الاصح مع الكراهة عند وجود غيرهما بخلاف جزء المسجد
 فلا يجزي الاستنجاء به سواء كان متصلا او منفصلا الا ان بيع وحكم
 حاكم بصحة بيعه لا نقطاع نسبتته ح عنه والاستنجاء بالحجر خصوصية
 اختصت بها هذه الامة اي بالنسبة لغير الانبياء فلا ينافي ان من
 استنجى به ابراهيم عليه الصلاة والسلام **قوله** قالع اي ولو من حجر للرجال
 فيجزي مع الجواز على المعتمد لانه في حال الامتهان وكذا ذهب اوفضه
 لم يهيا او يطبع والاحرم واجزا على المعتمد في الجميع انتهى شوربي
قوله غير محترم اي ولو مغمصوبا كنظيره في الماء والخف ومثله الموقوف
 وجدار الغير بغير اذن او ما يقوم مقامه اذ حرمة ذلك لا مر عارض
 ومن المحترم جزء حيوان متصل به سواء كان ارميا ام لا كفارة وكذا
 المنفصل اذا كان من ادمي ولو مرتدا او حربيا على المعتمد فان كان غير

فلا يحرم الاستنجاء به حيث كان طاهرا قالوا كشوما كولا وصوفه
 ووبره وريشه ولو استنجى بشيء وشك هل وجد فيه تلك الشروط
 او لا فالمعتمد الاجزاء وقولهم الرخصة لا يصار اليها بيقين معناه
 انه اذا شك في شرط من شروط الرخصة قبل الاقدام عليها لا
 الرخصة لا يصار اليها الا بيقين اما بعد فعلها فلا يضرب خلا فاما
 ذكره شوربي هنا **قوله** كجلد مثال لما اجتمعت فيه الشروط ومثله
 الحشيش والخرف وخوش الحوز اليابس لكن مع الكراهة ان كان
 لته فيه وخرج بقوله ان يدغ قبل الدغ فلا يجزي لانه ان كان
 من غير مذكي فنجس او منه فهو ملحق ح بطبع اللحم لا بطبع الشب
 بخلافه بعد الدغ ولو من غير مذكي لان الجلد ينقلب به الى طبع الشب
 ويحرم اكله ح كما نص عليه في القديم وهو المعتمد المفتى به وحمل
 الخلاف اذا كان من ميتة ولو كان اصل حيوانه ما كولا لخروجه
 بالموت عنه صلاحيته للأكل اما اذا كان من مذكي وكان اصل حيوانه
 ما كولا فيجوز اكله بعد الدغ بلا خلاف والا وجه في جلد حوت كبير
 جاف انه ان قويت صلاحيته بحيث لو بل لم يلين جاز الاستنجاء به
 والا فلا ويستثنى من الجلد جلد جعل لكتاب محترم فيحرم الاستنجاء
 به ما دام متصلا بخلاف جلد المصحف فانه يحرم الاستنجاء به **قوله**
 وان انفصل وانقطعت نسبتته عنه بخلاف المستلغظ الاستنجاء
 فان الامتهان به اشد وهذا هو المعتمد وان جوز ع ش الاستنجاء
 به اذا انقطعت نسبتته عنه بحيث لم يبق فيه اماره تدل على انه
 جعل جلد مصحف لانه ح لا اهانة فيه اصلا اذ لم يبق ما يدل عليها
قوله لانه صلى الله عليه وسلم جوزه هذا دليل على جواز الاستنجاء
 بالحجر قوله حيث فعله وامر بفعله كلاهما دليل على كونه صلى الله عليه
 جوزه ما ذكر ابي لم يحرمه فيصدق بوجوبه كما يدل له قوله وامر به
 والاول منهما دليل على اصل التجويز بالمعنى المذكور والثاني دليل

على الوجوب وعلى كون الاستعمال ثلاث مرات فقول له وأمر به
عطف على فعله والضمير للاستحباب بالحج والباء في به للتعدية وفي
يقوله للظرفية بمعنى في فلم يلزم في كلامه تعلق حرفي جزم بميل
واحد بمعنى واحد وقوله فيما رواه بدل مما قبله وما واقعة على
الأحاديث فهي ظرفية الجزم في كليمه **قوله** ونهى عطف على أمر
واتى به بعده دفعا لما يتوهم من ان الثلاثة اجزاء ليست بقيد فيجوز
النقص عنها لما تقر من ان العدد لا مفهوم له وحاصل الرفع ان محل
كون العدد لا مفهوم له ما لم تقم قرينة على ان له مفهوماً حينئذ
فلا يجوز النقص على الثلاثة اما الزيادة عليها فلا تنظر **قوله**
الجس والمنتجس محل عدم اجزاء ذلك اذا اراد الاقتصار على
الحج فان اراد الجمع وقصد بالحج التخفيف لم يشترط طهارته فلا يحرم
استعمال الجس في هذه الحالة لانه لغز شرعي ولو لم يغلظ كروث
كلب جاف وان وجب التسبيح بعد ذلك وهذا ظاهر بالنسبة
لحصول اصل فضيلة الجمع اما كمالها فلا بد فيه من بقية شروط الاستحباب
بالحج **قوله** كبر بفتح العين وهو مثال للجس وما بعده للمنتجس
قوله كالقصب دخل تحت الكاف انواع ثلاثة وذلك ان ما لا يقلع
اما لملاسته كالقصب الاملس او لرخيه كالقمم الرخو او تشار اجزائه
كالتراب المتناثر ودخل في القاليع الحج الثاني والثالث اذا لم يتلوث
باستعماله وكذا لو غسل الحج وجف فيجوز استعماله ثانياً كدواء ذبغ
به بخلاف التراب المستعمل في غسل نجاسة نحو الكلب على المعتقد كما مر
قوله كالطعموم ارفع الماء لان الكلام في الجاهل وسواء كان مطعوماً
الأنس كالخبز ما لم يحترق ويخرج عن صلاحيته للأكل او مطعوماً كجن
كالعظم ولو أخرج لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستحباب بالعظم وقال
انه طعام اخواتكم يعني من الجن فطعموم الأنس اولى سواء اختص به
الأدعي ام غلب استعماله له ام كان مستعملاً للبهائم على السواء بخلاف

الاول في كنه
تأمل

ما اختص

ما اختص به البهائم او كان استعماله اغلب ومجرم تنجيس العظم
بغير الاستحباب ايضا لا ريبه لكليب وان لزم تنجيسه لانه لغز
صحيح اما ريبه لا لغز كغالب الناس فحرام فينبغي لمن اكل لحمًا
ولم يجد محلاً طاهرًا يرميه فيه ان يمسكه في يده حتى يجد ذلك
قوله فلا يجوز بالياء وفي بعض النسخ فلا يجوز جذاؤها وهو مكرر مع
قوله بعد ويقضي به الحج نعم النسخ التي فيها اسقاط ويقضي به لا يلزم
التكرار **قوله** في المحترم اي وكذا في غيره ان قصد به الاستحباب
لتعاطيه عبادة فاسدة وانما خض المحترم لشئ حرمة من غير
كونه عبادة فاسدة قال ابن قاسم **قوله** ما لم يجاوز الحج شروع في
شروط اجزاء الحج بعد ذكر شروطه المتعلقة بذاته وذكر من كل أربعة
شروط فالجملة ثمانية فان جاوزها مع الاتصال لم يجز الجاهل
لا في المجاوزة ولا في غيره لخروج ذلك عما تقم به البلوى ولو استلحقها جازتها
دائمًا علق عنه فيجوز الحج للضرورة اخذاً مما قالوه في الصوم من العفو
عن مقعدة الميسور وردها بيد لكن محل ذلك اذا فقد الماء والا
فلا يجزيه الحج **قوله** وهي ما ينضم اليه يستريحان بطابق الألتين عند
القيام اخرج ل **قوله** وحشفة اي من واضح ومثلها قدرها من مقلوعها
او فاقدتها خلقة فلا يجوز في حشفة الخنثى ولا في فرجه للشك فيه
وهذا ظاهر ان كان له التنا الذكور والانات معاً فان كان له التنا
لالتشبه واحداً منها يخرج منها البول اتجه فيها اجزاء الحج لانتقاء
احتمال الزيادة وان كان مشكلاً في ذاته كما مر وتقدم انه يكفي الحج
في المنفتح في الأنداد الخلقى ويعبر في حق الشيب ان لا يصل بولها
مدخل الذكر وفي حق البكر ان لا يجاوز ما يظهر عند قعودها والا
تعتن الماء كما يتعتن في حق الألف ان وصل بوله للجملة **قوله**
وان انتشر اي سال من غير انتقال وتقطع ومجازة والمراد بالعادة
عادة غالب الناس وهذه غاية في الاجزاء وقوله فيطيس علق

قوله وان لا ينتقل الخارج عن محل اي الذي اصابه عند الخروج واستقر فيه فان انتقل تعين الماء وان لم يجاوز الصفحة والحشفة على المعتمد لانه كنجاسة طرأت على المحل من خارج ومن المعلوم انه لا يكتفى فيها بالبحر **قوله** وان لا يجف بكسر الجيم وفتحها فان جفت تعين الماء ما لم يخرج شيء من جنس الاول ويعم المحل سواء ساوى ما وصل اليه الاول او زاد عليه لان نقص عنه بخلاف ما لو كان من غير جنسه كدم خرج بعد غائط او بول وكذا في ووري خرجا بعد بول فهما ليسا من جنسه **قوله** اجنبي اي نجس مطلقا او ظاهر رطب غير العرق اما هو فلا يضر وكذا الطاهر الجاف كحصاة ويؤخذ مما ذكر انه لو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاءه لانه يسهل يتنجس بنجاسة المحل ثم يتنجس فيتعين الماء **قوله** وان لا يتقطع الفرق بينه وبين الانتقال ان الانتقال يعتبر فيه الاستقرار او لا قبل حصوله في المحل الثاني كما مر بان يخرج ويستقر في المحل ثم ينتقل اي يسيل مع اتصال والتقطع لا يعتبر فيه الاستقرار او لا بل يخرج ابتداء الى مواضع بدون اتصال **قوله** وان لم يجاوز الخ غاية في الاربعة قبلها ولا حاجة اليها لان الكلام فيما لم يجاوز الا ان تجعل الواو للمحال **قوله** فان تقطع اي داخل الصفحة والحشفة وقوله في غيره اي الذي استقر على المحل **قوله** فيما يتنجس رخل في ما غير الآتي كأننا وارض فيلظهر بالنضح ولا ينافيه قوله الآتي وقرن بينهما بان الائتلاف الخ المقتضي اختصاص النضح بالآدمي لانه بيان للحكمة الأصلية فلا ينافي في عموم الحكم وتختلف في غير الآدمي **قوله** ببول صبي خرج بالبول القي ونحوه وبالصبي الصبيته والخثي لان المراد بالصبي الذكر المحقق وان حكى إطلاقه على الصبيته لانه غير مشهور **قوله** لم يطعم بفتح أوله وثالثه اي لم يأكل ولم يشرب اهو خضر **قوله** غير لبن من اللبن الجبن والزبد والقشطرة سواء كانت قشطرة امه ام لا ودخل فيه ايضا الخاثر بالمثلثة والمخيض والجامد ولو بالانفحة والاقط

مطلب غسل بول الصبي

وغيرها وخرج

وغيرها وخرج به السمن وهذا هو المعتمد خلافا لما وقع هنا في بعض الجوازي **قوله** للتغذي هو في حيز النفى قبله اي لم يتغذى بغير اللبن وهذه او مع اللبن بان لم يكفه اللبن ولو مرة وان عاد الى اللبن ثانيا فاذ تغذى بغير اللبن بان لم يكفه اللبن في بعض الايام لم يرض اعثرى امه مثلا ثم رجع اللبن غسل من بوله مطلقا لانه يصدق عليه انه اكل غير اللبن للتغذي وهذا هو الظاهر وقيل لكل زمن حكمه **قوله** في الحولين تنازع كل من لم يطعم وبول اما التحفيف فلا يشترط فيه ان يكون في الحولين فلو بال فيهما وجمع في نحو جاذبه واصاب شيئا بعد هاهما كفي فيه الرش ويجيبان من تمام انفصاله فلا يحسب منها زمن اجتيانه وان طال وهما تقرب فلا يضر زيادة يومين وتماهما ناذلة منزلة اكل غير اللبن فلو شرب اللبن قبلهما ثم بال بعد هاهما قبل ان يأكل غير اللبن وجب الغسل لما ذكر ولو اصابه بول صبي وشك هل هو قبل الحولين او بعدهما وجب الغسل لان الرش رخصة فلا يصار اليها الا بيقين **قوله** نضح بالحاء المهملة او با لمعجمة والغسل افضل فخرجوا منه الخلاف ومحل ذلك ان لم يخلط برطوبة في المحل مثلا والا وجب الغسل لان تلك الرطوبة صارت نجسة وماي ليست بولا **قوله** في ذلك اي الاكتفاء بالنضح وكذا قوله بذلك **قوله** وفرق الخ قال بعضهم فرق بالتحفيف للمعاني وبالشديد للأجسام لان كثرة الحروف عند العرب تقتضي كثرة المعنى او زيادته او قوته والمعاني لطيفة والأجسام كشيقة ولذا لا يكاد يجمع من الفقهاء قولهم ما الفارق بين المسئلتين ولم يقولوا ما المفرق ومقتضى ذلك ان يقول السائل افرق بينهما ولا يقول فرق ولا تأتي بمفرق مع ان كثيرا يقولونه في الأفعال دون اسم الفاعل والظاهر ان هذه القاعدة أغلبية فلا يراد قوله تعالي واذ فرقنا بكم البحر بالتحفيف وهو جسم وكذا

والذي

قوله تعالى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين **قوله** بينهما اي بين
 الذكور المحقق وغيره وسوى الامان ابو حنيفة وما لك بينهما في
 وجوب الغسل من بولهما وان لم ياكل الطعام وذهب لطهارة
 بول الصبي احمد واسحاق وابو ثور وحكى عن مالك واما حكايته
 عن الشافعية فباطلة **قوله** الاستلاف اي الابتلاء **قوله** يابا ارق
 من بول غيره الى اخره لانه خلق من الماء والطين كآدم وهما من اللحم والدم
 كحواء لا تخالفت من ضلع آدم القصير فاعتبر كل باصله وبذلك
 اندفع الاعتراض بان كلاهما مخلوق من لحم ودم **قوله** يلصق من باب
 علم يعلم اه شورين **قوله** السفوف وقوله للماصلاح اي كاخراج
 الريج من جوفه **قوله** مع النضج اي قبله وقوله من ازاله الصفات
 اي من طعم ولون وريح اذ قد يتفق تغير صفات بوله بسبب
 مرض مثلاً ومن الصفات رطوبة المحل فلا بد من جفافه او عصره
 عصرًا قوتيًا **قوله** على ما مر اي ازالته كائنه على ما مر من انه اذا بقي
 اللون او الريج لم يضر او هما معاً او الطعم **قوله** بين النجس
 اي ولو من مغلة وان وجب تسبيح فم منه اه قل **قوله** تنجست
 اي وتشتربت ما فيها فان لم تنتشر به كان كالتنحو بلا ط فلا بد
 من تخفيفها ثم صبت الماء عليها ولو مرة كما سيأتي فها تات
 صورتان فيما اذا كانت النجاسة مائعة فان كانت جامدة نظير
 فان كانت غير رطبة ولم تنجس الارض رفعت عنها فقط او رطبة
 رفعت ثم صبت على الارض ما يغمرها فجملة الصور التي دخلت
 تحت كلامه منطوقاً ومفهوماً اربع ومثل الارض في ذلك
 غيرها كسكن سقيت وهي محلاة نجساً ولحم نجس نجس وجب
 نفع في الماء النجس حتى انتفخ فيكفي في تطهير ذلك كله صبت
 ماء يعمه ولو مرة واحدة ولا يحتاج الى سقي السكين ماءً طهوراً
 ولا لاغلاء اللحم وعصره ولا النقع الحث في ماء طهور فلو عبر بجامد

مطلب
 غسل المتنجس

كما مر

كما عبر به بعد لكان اعم **قوله** ولو مرة اي وان لم يكن بفعل فاعمل
 كمطر فالمراد بالصبت في كلامه الانصباب وليس التثليث في غير
 المغلظة فيسن غسليتان بعد نضح بول الصبي وغسل غيره اما
 المغلظة فلا يسن فيها تثليث بالأتين بغسلتين بعد السبع لأن
 المكبر لا يكبر **قوله** صلبة بضم الصاد واسكان اللام وقوله
 او لم يقلع غايه ثانية اي وان لم يقلع الخ اي وان لم ينضب
 المحل بفتح الياء والصاد المعجمة اي يجف الماء المصبوب عليه **قوله**
 وظاهر الخ اشارة الى الحالة الثانية للمائع فهو تقييد للمتن ومحل
 ما ذكره اذا كان الماء قليلاً اما الكثير فيطهر به المحل وان صبت
 على عين النجاسة **قوله** عينه ومنها رطوبة المحل فلا بد من جفافه
 كما مر **قوله** فان تنجست بجامد محترز قوله بنجوبول وقوله بان كان
 رطباً اما لو كان بار رطوبة فيكفي رفع عينه كما مر ولو خلط اللبن
 بكسر الباء بنجاسة جامدة كروث لم يطهر وان حرق بعد ذلك
 وغسل وان خلط بنجاسة مائعة كبول فان لم يحرق طهر ظاهره
 بغسله وكذا بلطنه ان تقع في الماء ووصل الى جميع اجزائه كنجس
 بماء نجس وان حرق نظراً فان كان رخو اصيل الماء الى باطنه
 طهر باطنه ايضا بالنقع كما يطهر ظاهره بالغسل وان كان صلباً
 لم يطهر باطنه الا ان رقى بحيث يصير تراباً وصبت عليه ماء يعمه
 ويغم ظاهره بالغسل ويكره تنزيهاً بناء المساجد باللبن المتنجس
قوله في جامد سواء كان حيواناً او ارضاً فلا يجب تقوير المعص من
 الصيد وخرج به المانع وقد مر الكلام عليه في قوله ولو نجس مانع
 تغذر تطهيره وقول بعض الحواشي وسيأتي الكلام عليه سبق فلم يترك
 من كلام الزيادي على المنهج ومسئلة تنجس المانع متأخرة فيه
 عنه هن وخرج به ايضا الماء وفيه تفصيل فان كان قليلاً تنجس
 بمجرد الملاقاة نعم ان كثر فبلغ قلتي طهر الماء دون الاناء لانه

قوله فلا بد من جفافه
 ولو تقييد رطوبة فلا يشترط كجفاف كما يقال
 في كلامه حيث قال في بول الصبي الذي جف جفافاً
 عشر اقوياء معلوم ان المعصور لا يخلو من رطوبة
 محيرة

لم يطهر إلا بالتسبيح مع الترتيب والماء يطهر بالمكاشرة وإن كان كثيراً
ولم ينقص بولوغه عن قلبيين لم يجس إلا بالتغير أما مجرد البولوغ فلا يجسه
كما لا يجس الأنا، وإن اصاب جرمه المستور بالماء لأن كثرة مافته
من تجسه كأنه **قوله** تنجس شيء من نحو كلب ضابط ذلك مما شاة
شيء من الطاهرات لشيء من اجزائه أو عرقه أو لعابه مع توسط رطوبة
نعم إن مست شيئاً منه داخل ماء كثيراً لم يجس على المعتمد بقيد أن يقد
الماء حالاً بخلاف ما لو قبض بين على رجل نحو كلب داخل الماء قبضاً
شديداً بحيث لا يبقى بينه وبينه ماء فلا يتجس إلا التنجيس وقد يتوهم
من عدم التنجيس بما شاة داخل الماء صحة صلته ح وهو خطأ
لأن ملاقة النجاسة مبطل ولم تنجس كما لو وقف على نجس حاف
والظاهر أن لمس الأجنبية في الماء الكثير ومن الفرج فيه جرس فيما
التفصيل السابق في القبض على الكلب **قوله** غسله سبعاً أي تعبداً
والأفريقي من حيث زوال النجاسة مرة واحدة حيث زالت
الأوصاف بها **قوله** بتراب ظهور الباء للمصاحبة أي مصحوبة
ومخروجة أحدهن بتراب ولو طيناً رطباً لأنه تراب بالقوة والضابط
أن كل ما صح التيمم به اجزأ هنا إلا الرمل الممزوج بمائع كحل جفت
فيصح التيمم به ولا يكفي في النجاسة إذا غيّر الماء الممزوج هو تغيراً
كثيراً وكل ما اجزأ هنا صح التيمم به إلا الطين المذكور والرمل الذي
يلصق بالعضو والرمل المختلط بغيره فأما تجزئ هنا لا في التيمم وكذا
الطفل يكفي هنا لا في التيمم كما ذكره الرملي وقال ابن حجر يكفي فيه أيضاً
وحمل على ما إذا دق وصار له غبار فيكفي في البابين بخلاف ما إذا بقي
على حجريته فلا يكفي في التيمم وهذا حصل الجمع بينهما **قوله** ظهور بضم
الطاء على المشهور بمعنى تطهير وفتحها بمعنى اسم الفاعل أي مطهر وهو
مبتدأ وإن يفسله خبره أي غسله وجعله اسم آلة أي ما يطهر به لا يصح
أن لا يستقيم معه الأخبار **قوله** ولغ بفتح اللام وكسرها في الماضي

أما المضارع

بالولوغ
٤

١١٣
أما المضارع فبالفتح لا غير والمصدر ولغاد ولوغاً ويقال ولغ
صاحبه والولوغ أخذ الماء بطرف اللسان لا بغيره من بقية الجراح
يكون للكلب والسباع كالهرة ولا يكون لشيء من الطيور إلا الذباب
بمحدثين ويقال لحسن الكلب الأنا، إذا كان فارغاً فإن كان فيه
شيء قيل ولغ وبين البولوغ والشرب عموم وخصوص مطلق فكل
ولوغ شرب ولا عكس إذ البولوغ خاص باللسان من الكلب والسباع
والذباب كما مر بخلاف الشرب ويقال ولغ الكلب شرباً وشرباً
فيتعدى بنفسه وحرف الجر وخرج بالمعنى المذكور أخذ الكلب
للجامد من الأنا، فالواجب فيه القاء ما اصابه وما حوله ولا يجب
الغسل حيث لم يصبه مع رطوبة ولا واجب غسل ما اصابه فقط
سبعاً بتراب والأضافة في قوله أنا، أحدكم لأدنى ملازمة أي
الذي هو تحت يده وإن لم يكن مملوكاً **قوله** أن يغسل الخ الأقتصا
على غسل الأنا، لا يقتضي عدم تنجس ما فيه كما فهم بعضهم فإن
ذكر الأنا ليس للتقيد **قوله** وفي رواية له ابن مسلم وعقروه
الثامنة أي في الثامنة ولما كانت السابعة مشتملة على ما وتراب
صارت كأنها ثامنة وذكر الشرحس روايات ثنتان لمسلم ورواية
لأبي داود ورواية للدارقطني ورواية للترمذي **قوله** بأن يصحب
الخ أي ويسير المراد أنه بعد الغسل سبع مرات يضع عليه التراب
وهذا التفسير ما خوذ من رواية أبي داود وهي مبينة للمراد إذ
لا تعارض رواية مسلم لأن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى
البخاري فمسلم فبقية الكتب الستة **قوله** سيفحل التراب أي في
تعيين محله والآ فالتراب لا بد منه على كل حال وقوله فاكثفي الخ
وحيث تعارضتا في تعيين محله تساقطتا فاكثفي الخ أي فبرجع
للرواية المطلقة وكذا يرجع إليها على تقدير عدم التعارض للشك
المضيق لدلالة ما كما سيأتي فهي مفسرة للجمع فيجوز في آية من شيء

قوله في المصفرة وكسرها الذي تقدم
يفتح المصفرة وكسرها فيتحصل من
النقلين ان المصفرة مثلثة او هو متوحد
فيكون حج فيكتبه المصفر
محذوف

تراباً او كان تراباً غير طهور خرج بنزع الاحدى بتراب طهور **قوله**
ولا مزج به بغير ماء نعم ان مزجه بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير
به كثير الكفى **قوله** كما شتان بضم الهضرة وكسرها **قوله** او مستعمل
اي في تيمم او غسلات نحو الكلب **قوله** والواجب من التراب ما ابي قدر
الحج ويقوم مقام الترتيب كدورة الماء كما النيل ايام زيادته وكما
السيل المتترب ولو غمست المتنجس بما ذكر في ماء كثير راكبه وحركه
سبغاً وتربه طهور ويحسب الذهاب مرة والعود مرة اخرى وان لم
يجركه فواحدة او في جاري وحركه عليه سبع جريات حسبت سبغاً **قوله**
الترابية المراد بالترابية ما فيها تراب سواء كان خلقياً فيها او مجلوياً
اليها ويؤخذ من التعليق انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره كالمستعمل
فلا يجب ترتيب المستعمل على المعتمد وخرج بالترابية الحجرية والرملية
التي لا نجار فيها فلا بد من ترتيبها ولو انتقل شيء من الارض الترابية
المتنجسة نجاسة مغلفة الى غيرها كثوب فان اريد تطهير المتنجس
لم يحتج الى ترتيب او الانتقال اليه فلا بد من ترتيبه ولا يكتفى بالتراب
المنتقل لانه مستعمل فيزليه ثم يترتب ويغسل بعد ما بقي فان كان
من تراب الاولى غسل ستاً وهكذا ولو تراب الارض الترابية على خلاف
ما امر به ثم تطاير من غلاتها شيء فهل يجب ترتيبه لعدم الاعتداد
بالتراب المستعمل فيها قبل حيث لم يؤمر به او الاكتفاء بوجوب
الترتيب في الجملة وان لم يكن مطلوباً فيه نظر والا قرب الثاني لوجود
التراب فيدخل في قولهم للانتقل اليه حكم المنتقل منه **قوله** اذ لا معنى
لترتيب التراب قد يقال له معنى وهو اجتماع المطهرين ولكن الحكم مسلم
قوله عين النجاسة المراد بعينها ما يشتمل الجرم والوصف **قوله** لا يست
الحج اي او باكثر وانما اقتصر على الست لانها محل التوهم وهذا هو المعتمد
خلاف ما ذكره قل وهل يكفي حج كون التراب في احدي الست لانها
في حكم الواحدة او لا بد من كونه في خصوص السادسة الظاهر الاول

لان العين

لان العين لم تنزل الا مجموع الست لا بخصوص السادسة ولو جمع ماء الغسلات
السبع وتطايير منه شيء على نحو ثوب وجب غسله ستاً مطلقاً على المعتمد
لان فيه ماء الاولى وهو يقتضي ست غسلات ووجب ترتيبه ان كان
التراب في غير الاولى هذا اذا كان الماء المجموع لم يبلغ قلتين لا تغير
والا فطهور **قوله** ويغسل ما ترش رش الخ هذا من تمام الفرع قبله
وقوله بعد ما بقي اي فاذا ترش رش عليه شيء من الاولى غسل ستاً
او من الثانية غسل خمساً او من الثالثة غسل اربعاً وهكذا الى الستة
فلا يغسل منها شيء **قوله** ويجب الترتيب اي زيادة على الغسل
وقوله حكم المحل بعد الغسل بها وحكمه انه مستحسن يحتاج للترتيب
اما قبل الغسل بها فظاهرة مطهرة فليس لها حكم المحل كما هو
واضح **قوله** ويعني عن خردم براغيث الخ ولو تفاحش ولا اثر ملاقة
البدن له ربطاً من رطوبة ليشق الاحترار عنها كالحاصل من عرق
ونحو ماء وضوء او غسل او حلق فلا يكلف تشييف البدن لعسره
ولو اختلط ماء الحلق بالدم لم يغف عنه بالنسبة لماء التنظيف
بعد ازالة الشعر اما الماء الاول الذي يسيل به الشعر ليجلق فيعني عنه
لمسقة حلق الشعر بدون بله ومثل ذلك ما يتساقط من الماء حال
شربه او من الطعام حال اكله او البصاق في ثوبه ولا يعنى عن ذلك
الا بالنسبة للصلاة وفي لباس يحتاج اليه ولو للتحمل لا الخوض ماء قليل
او ما يبع فيتنجس به ولو في غير اللباس المذكور فلو حمل ثوب
براعيش او صلى عليه نظر ان كثر دمه ولو تغير فعله صرة والا فلا
والا وجب ان دم البراعيش الحاصل على حصر نحو المسجد ممن ينام
عليها كذرق الطيور فيعني عنه بالشروط المذكورة فيما مر وخردم
البراعيش كل ما تعتم به البلوى ويعسر الاحترار عنه كقليل بول
الخفاش وكذا روثه وبول الذباب وكذا ماسية التي نحو فصاد
من ريق او دهن او غير ذلك مما احتيج اليه في الفصد فيعني عن

كل ما يغني عن النجاسة

نخود هين على محل فضيد واعلم ان النجاسة على اربعة اقسام قسم يعنى
 عنه في الثوب والماء وهو معروف وقسم يعنى عنه فيهما وهو ما لا يدركه
 الطهر من وقسم يعنى عنه في الثوب دون الماء وهو قليل الدم سهولة
 صون الماء عنه ولأن كثرة الثوب غسل الثوب يلبية ومنه هذا
 القسم اثر الاستنجاء فيعفى عنه في البدن والثوب حتى لو سال
 منه عرق واصاب الثوب من المحل المحاذي للمخرج عفى عنه دون الماء
 وقسم يعنى عنه في الماء دون الثوب وهو الميتة التي لا دم لها سائل
 حتى لو حملها في الصلاة بطلت ومن هذا القسم منقذ الطير فانه
 اذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء فانه لم ينجسه عكس منقذ الأدمي
 ولو حمل في الصلاة لم تصح **قوله** والبق هو البعوض كما في الصحاح
 والظاهر ان المراد به هنا ما يشمل البق المعروف ببلاء مصر ودخل
 تحت الكاف الذباب بضم المعجمة وتخفيف الباء والجمع ذبان كغريبان
 ويجوز ان يكون جمع ذبابة سمي بذلك لانه كلما ذبت اس طرد آب
 بالمد رجع **قوله** البشرات بفتح المثلثة جمع بشرة بسكونها وهي
 خراج صغير يخرج في البدن كالبقايق ولو خرجت له بشرات
 او دما مل قرب الدبر وخرج منها واختلط بماء الاستنجاء عفى عنه
 لانه من جملة ماء الطهارة **قوله** عن قليله فقط اي ان حصل بفعله
 ولو باكره عليه او انتقل عن محله **قوله** انه يعفى عنه كثره ايضا اي ان لم
 يكن بفعله ولم ينتقل عن محله وهو ما يغلب سببانه اليه فحصل الجمع
 بين الكلامين وهو اولى من التضعيف ومن جملة ما يفعله فجر الدما مل
 بالآلة وكذا وضع المهرم والصوق عليه وينبغي ان يكون فعل غيره
 برضاه كفعله ولا يشكل دم الفصد والحجامة لأن ذلك مستثنى
 للضرورة ويشترط في العفو عن القليل والكثير زيادة على الشرطين
 المذكورين الخاصتين بالكثير ان لا يختلط باجنبي غير ضروري
 كما في الشرب والطهارة والا فلا يعفى عنه ولو قليلا وان يكون في ثوبه

الذي

الذي يحتاج اليه ولو للتحلل وان يكون ملبوسا له كما مر هذا كله في
 دم الانسان نفسه كما لا ما ميل اما الدم الاجنبي فيعفى عن قليله
 فقط ما لم يكن من مغلط والمرجع في القلة والكثرة الى العرف
 والخاص ان الدم الذي لا يدركه الطرف المعتدل عفى عنه مطلقا
 وان كان من مغلط لم يعف عنه مطلقا وان كان من غيره فان اختلط
 باجنبي غير ضروري ومنه دم المنافذ لم يعف عنه مطلقا ايضا
 وان لم يختلط باجنبي فان كان ذلك الدم اجنبيا نظرا ان كان
 بفعله كان اخذ دما اجنبيا ولطخ به بدنه او ثوبه عيشا لم يعف
 عن شئ منه لتعديده بذلك ولأن التضعيف بالنجاسة حرام والآعفى
 عن قليله على ما مر على ما مر ولو كان القليل متفرقا ولو جمع لكثرة فانه
 يعفى عنه على الراجح كما في ثمر **قوله** والماء القليل هذا هو عاشر
 الفروع كما صرح به الاصل **قوله** بان بلغهما اي وصل اليهما **قوله**
 بزوال تغيره الخ ولا يضر عوده حيث خلا عنه نجس جامد وقوله
 بنفسه كطول مكث وهبوب ريح لا يعين **قوله** او بما الخ شمل الماء
 المتنجس والمستعمل والمتغير بمستغنى عنه الا النجس كبول لانه
 لا اصل له في التطهير بخلاف المتنجس والمستعمل فمن غير النجس
 اراد به المتنجس لما ذكر **قوله** زيد عليه اي وضع عليه او نزع منه
 وافهم كلامه ان القليل لا يطهر بانتفاء تغيره وهو ظاهر فيما اذا
 كان التغير بغير معفو عنه اما لو تغير معفو عنه كمينه لا يسيل دما
 ولو تغير كثيرا ثم زال فانه يحكم بطهارته **قوله** ظاهرا انما قال
 ظاهرا السلامنا في قوله بعد ذلك للشك الخ **قوله** بجامد اي يستروى
 ويحجب النجاسة وعجالة ثمر ومحل ما تقر اذا احتل ستره
 التغير بما طرا كأن زالت الرائحة بطرح المسك او الطعم بطرح الخ
 او اللون بطرح الزعفران فلو تغير ريح ماء وطعمه نجس فالقي زعفران
 او لونه وطعمه فالقي مسك فزال تغيره طهر وقس على ذلك لأن

قوله الا النجس الخ لم يظهر وجهه وتعليل عاذا
 لا ينتج انما لم نذكر ان التطهير بالخلط حتى يتم
 التحليل المذكور بل انما هو زوال التغير قال

لأن الزعفران لا يستر الريح والمسك لا يستر اللون فعلم ان الكلام اذا
فرض استقاء الريح والطعم عن شيء قطعاً كعود او لم يظهر فيه ربح
الزعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح فزال
ريحه ولم يظهر فيه رائحة المسك انه يظهر ولا يبعد فيه لعدم الاستتار
وحاصل ذلك ان شرط اناطة الحكم بالشك في زوال التغير او
استتاره حتى يحكم ببقاء النجاسة تغليباً لاحتمال الاستتار انه
لا بد من احتمال احالة زوال التغير على الواقع في الماء من محالط او
مجاورة حيث احتمل احالة على استتاره بالواقع فالنجاسة باقية
لكونها لم تتحقق زوال التغير المقتضي للنجاسة بل يحتمل زواله
واستتاره فالأصل بقاءه وحيث لم يحتمل ذلك فهي زائلة فيحكم بطهارته
واعلم ان رائحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكمنا
بالطهارة لأنها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه اهـ
قوله في ان التغير زال حقيقة بدليل قوله قبل ذلك بخلاف زواله ظاهراً
وقوله واستتر قال في شرح المنهج بل الظاهر انه استتر فان صفى الماء
ولا تغير به طهر اهـ **باب مسح الخفين**
اي احكامه من جواز وغيره وكيفية ومدته وشروطه ومبطلاته المشار
لها في ضمن قوله ويفارق المسح الغسل الخ ومكروهاته الداخلة
في الاحكام وتعبيره او من تعبيرة كثير بالمسح على الخف اذ لو اراد
ان يغسل رجلاً او يتيتم عنها لعلتها ويمسح على الأخرى لم يجز
واجيب بان اللفظ جنس وفيه ان الجنس كما يتحقق في ضمن
الكل يتحقق في ضمن واحدة منهما فلا يندفع به الإيهام فالأولى في
الجواب بانها للعهد الشرعي والمعهود شرعاً هو الاثنان معاً نعم
لو لم يكن له سوى رجل واحد جاز له لبس عليها والمسح هذا
ان لم يبق منه محل الفرض من الثانية ببقية الأولى فلا يجوز المسح
حتى يوارى الباقي بما يجزئ المسح فوقع ولو تفتت واما صلته

لا يستر

او اشتبه

او اشتبه الزائد بالأصلي امتنع المسح الأعلى الجميع وهو خصة ولو
للمقيم ومن خصائص هذه الأئمة وشرع سنة تسع من الهجرة
في شهر رجب وقيل ليلة الأسراء قبل الهجرة بسنة **قوله** المستحبات
بفتح السين جمع مسحة يسكنونها كركعة وركعات وسجدة وسجدة
قال في الخلاصة **قوله** وسالم العين الثلثي اسماء **قوله** اتباع عين فآؤه بما كمل
قوله في الطهر من الماء او التراب او الحجر فهذه الستة باعتبار المطهر
ترجع الى ثلاثة وباعتبار آخر الى اربعة لان منها ما هو مسح كسجدة الوجه
واليدين في التيمم والمسح على سائر الجرح ومنها ما هو مخفف
كالمسح بالحجر وكحه كما في الاستنجاء ومنها ما هو رافع كالمسح
على الخفين ومسح الرأس ومنها ما هو محصل للسنة كسجدة الأذنين
قوله ست بخذف التاء على الألف اذ المحدث والمحدث مؤنث
قال في الخلاصة في الضد مجرد الخ ولا يراد على المحصر مسح العمامة
لادخوله في مسح الرأس لأنه لتكملها فسقط قول المناوي ان المصنف
تركه اعتباراً **قوله** بالحجر اي الوارد في الأحاديث وهو الحجر الحقيقي
وقوله ونحوه اي من كل جامد طاهر قانع الخ ولو حمل الحجر على الحجر
الشرعي لم يجز لقوله ونحوه **قوله** فهذا اعم من تعبيرة بالجيرة فيه
نظر لأن سائر الجرح مرادف للصوق فلا يشمل الجيرة اذ من لا توضع
الأعلى الخلع والكسر والجرح لا يشمل ذلك نعم لو عبر بالعلته صح له
ما ذكره واجيب بأن مراده بالجرح العلة من اطلاق الخاص
وارادة العام وفيه انه يصح الجواب بمثله عن الأصل والمسح بالماء
على سائر الجرح تارة يكون في الوضوء المجرد وتارة يكون في
الوضوء مع التيمم **قوله** ومسح الرأس الخ فان مسح اقل مجزئ
وقع واجباً وان زاد وقع مندوباً **قوله** ومسح الخفين صرح بالمصداق
هذا دون ما قبله ليعود عليه ضمير وهو وهذا بناء على ما في صحاح
النسخ من ان مسح في مسح الخفين من المتن وفيما قبله في الشرح

قوله في الضد مجرد هذا محل الشاهد والذي
في الخلاصة في فصل العدد هو هذا
ثلاثة بالتاء قبل العشرة في عدد ما أحاده مذكرة
في الضد مجرد والمختار اجزئ جمعاً لفظاً في الأكثر

قوله في الثلاثة اي ان قوله بالماء في الوضوء يرجع للثلاثة قبله وهو خبر لمبتدأ محذوف اي وهذا جار في الثلاثة ولا يرد ان مسح سائر الجرح يكون ايضا في الوضوء لأن مراد الشوض الوضوء المجزئ عن التيمم ووضوء الجرح مصحوب به وايضا المسح على الجبيرة كما يكون في الوضوء يكون في الغسل بخلاف هذه الثلاثة **قوله** مع ما يأتي وهو قوله ارحض للمسا فرثلاثة أيام ولياليهن الخ **قوله** عن جرير بفتح الجيم وبالتون ابن عبد الله الجلي بفتح الموحدة والجيم نسبة لجبيلة قبيلة مشهورة كتحقق نسبة لجبيلة وصحفي نسبة لصحيفة قال في الخلاصة **وقيل** في فحيلة الترم **الخ** اسم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ثمانية عشر يوماً كما قرره شيخنا عظيمه نزل الكوفة ثم تحول إلى قريشاً ونها توفي في سنة احدى وخمسين وكان في غاية من الحسن حتى قال فيه عمر بن الخطاب رضي الله ما سمعنا بهذا الحسن الا في يوسف بن يعقوب ونقل عنه ايضا انه قال ما سمعنا مثله حسن جرير الا ما كان من اجور العين اه وكان آدم احسن منهما **قوله** رايته اي البصر فقوله مسح حال لأن البصرية تتعدى لمفعول واحد وروي انهم قالوا لجرير انما كان هذا قبل نزول المائدة فقال وما اسلمت الا بعد نزولها اي فلا يكون الأمر فيها بالغسل ناسخاً لجواز المسح كما قال به بعض الصحابة واحتمال رؤيته لذلك بعد نزولها وقبل سلامه خلاف الظاهر لأن خبر الكافر لا يقبل فالمراد انه رأى وهو لم **قوله** يرفع الحذر اي رفعاً مقيداً بالمدة التي ذكرها المصنف بخلاف الغسل فانه يرفع رفعاً مطلقاً ومادة كرم من انه يرفع هو المعتقد وقيل انه مسح لارفع وينبغي على الخلاف ما لو غسل رجله في الخفين بعد مسحهما فان قلنا بالاول لم يصر الماء مستعملاً لارتفاع الحذر قبل استعماله وان قلنا بالثاني صار مستعملاً لرفع الحذر وقد علمت

قوله في فحيلة الترم
بالكسر ويقصر
بل على الغراء
الفاصول

ان المعنى

ان قوله في الثلاثة
اي ان قوله بالماء
في الوضوء يرجع
لثلاثة قبله

ان المعتقد الاول فاما ليس مستعملاً **قوله** مسح الرأس اي في مطلق الرفع وان كان مسح الرأس يرفع الحذر رفعاً مطلقاً غير مقيد بمدة **قوله** وانما يجوز المسح اي يباح العدو لغسل الرجلين اليه فالوصوف بالاباحة هو العدو والافالمسح متى وقع من لابس الخف لا يقع الا واجباً اما غير لابس فالاوجب عليه الغسل عيناً وفي التعبير بالجواز اشارة الى أن الغسل افضل از يغلب التعبير به في مقام توهم المنع وهو كذلك اصالة والا فتعقير الاحكام الخ فبعد يباح العدو اليه كما عرف وقد ليس تكرره رغبة عن السنة اي انه اعرض عنه لجرير ان في الغسل تنظيهاً للملاحظة انه افضل سواً او وجد في نفسه كراهة لما فيه من عدم النظافة مثلاً ام لا لأن الرغبة اعم من الكراهة ومن جمع بينهما اراد الايضاح وبتفسير الرغبة بما ذكرنا دفع ما يقال ان الرغبة عن السنة قد تؤدي إلى الكفر لأن ذلك محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم او شك في جوازه اي لنحو معارض كدليل بان خيلت له نفسه القاصرة شبهة في الدليل فلا تظمن اليه لقصورها عن اعتقاد مساواة للغسل قلته مثلاً اولاً لأن جريراً الراوي للخبر لم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بزمن قليل لا يسع التحمل عنه صلى الله عليه وسلم لانه شك هل يجوز له فعله اولاد الا كان المسح باطلا لعدم جزمه او كان ممن يقدر به وقد يجب كأن خاف ان غسل رجله فوتر عرفة او انقاذ اسير او انضت ماؤه عند ارادة غسل رجله ووجد برذا لا يذو فمسيح به او ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لم يخرج او خشي رفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الحجعة او تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل رجله او كان لابس الخف بشرطه محدثاً ودخل الوقت وعنده ماء يكفي للمسح فقط بخلاف ما لو ارهقه الحذر وهو متطهر ومعه ماء يكفي له مسح ولا يكفي له لو غسل فانه لا يجب عليه لبس الخف حتى يقع حشره وهو لابس له على طهر

قوله في فحيلة الترم
بالكسر ويقصر
بل على الغراء
الفاصول

فيكتفى بالمسح ولا يجب عليه غسل رجليه لما فيه من إحداث فعل رائد
قد يشق عليه وهو اللبس ولأنه في الصورة الأولى تعلق به وجوب
الطهارة وهو قادر على إداها بالماء باستصحاب حاله هو عليها
وفي الثانية لم تجب عليه الطهارة إذا أحدث لم يوجد فلا وجب لتكليفه
أن يأتي بفعل مستأنف لأجل طهارة لم تجب بعد أي الآن وقد
يجرم لعارض كالمغصوب أو لذاته كحفت المحرم لغير عذر ولكن هذا
لا يصح المسح عليه لا متناع اللبس لذاته فلا يصح التمثيل به إذ
الكلام في المسح المجزئ بأن كان مستوفياً للشروط وقد كرهه كالأوكاف
الكفة ثقيلاً أو محدة الرأس **قوله** في الوضوء أي ولو وضوء سلس
كما سيأتي في قوله لكن دائم الحدث الخ **قوله** بدلاً حال ويؤخذ منه
أنه ليس من الواجب المختير لأن الواجب المختير لا يكون بين أصل وبدل
بل بين أصول كحصال كفارة اليمين تحرير الرقبة والأطعام والكسوة
أوليس العتق أصلاً وغيره بدلاً وإنما رفع الحدث مع مشاركته للتيتم
ومسح الجبيرة في البدلية وهما لا يرفعانه لعدم توقفه على الحاجة بل يجوز
لها وغيرها بخلافها **قوله** لمسافر متعلق بقوله يجوز **قوله** ثلاثة أيام
بلياليهن أي ولو ذهبا وإياها بأن يقصد محلاً غير وطنه فوق يوم
وليلة ودون ثلاثة بنية أن لا يقيم فيه وغاية ما يستبيح فيها من
الصلاة أن جمع سبع عشرة صلاة وإن لم يجمع ست عشرة هذا في المؤداة
أما المقضية فلا تنحصر **قوله** بلياليهن لا يسكون الياء وفتحها
قوله وغيره الخ وغاية ما يستبيح من الصلوات بالمسح أن جمع تقديماً
بالمطر سبعة فإن لم يجمع فستة كأن أحدث بعد الظهر فيتوضأ ويمسح
ويصلى به الظهر ثم إذا جاء الظهر من الغد جمعه مع العصر **قوله** من مقيم
أي ولو عاصياً باقامته وقوله ومسافر سفر غير قصر أي كعبد بن
قوله أرخص أي جواز للمسافر وعده هنا بالخبرة وفي سج العرايا
بالتضعيف إشارة إلى جواز كل لكن اختلف هل التقديرات بهما سميعة

أو قياسية فقال بسبويه أنها سماعية في المتن في قياسه في اللازم
وقال أبو عمرو وجماعة قياسية في كل فعل إلا باب علمت وقيل لللازم
والمتعدي لو أحد ومعنى فعل غير معنى أفعل لأن الأول يدل على حصول
الأثر في الغير فهو للتكثير في الفعل أو الفاعل أو المفعول والثاني
مستعمل لما هو أعم من التكثير وغيره واعلم أن الرخص المتعلقة بالسفر
ثمان أربع تحتص بالطويل وهو المسح ثلاثة أيام والقصر والجمع
بغير المطر والفطر وأربع تجوز فيه وفي القصير أكل الميتة والنفل
على الرحلة وسقاط الصلاة بالتيتم وترك الجمعة فيما إذا خرج قبل الفجر
قوله ثلاثة أيام معمول محذوف أي مسح ثلاثة أيام أي المسح فيها
محذوف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه قال في الخلاصة
وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الأعراب إذا ما أخذنا
وقوله أن يمسح بدل من مسح المقدرة بدل كل من أو بدل احتمال من
ثلاثة ولياليهن ويوماً وليلة بتقدير الضمير أي أن يمسح عليها فيها
ولا يخفى ما في هذا من البعد ولا يصح أن يكون ثلاثة أيام معمولاً أرخص
على أنه مفعول له حقيقة لفساد المعنى ولا على أنه ظرف له لفساده أيضاً
أذ الترخيص أي التجويز في منه ليسر لا يستغرق الثلاثة ولأن يكون
ظرفاً لمصدر محذوف تقديره مسحاً ثلاثة أيام لأن المصدر لا يعمل
محذوفاً ولو في ظرف على الرجح ولأن يكون معمولاً ليمسح المذكور
بعد أن لأن معمول أن المصدرية لا يتقدم عليها معمول معمولها أولى
قوله إذا تطهر ظرف لأرخص وكان القياس أن يقول تطهر بالالف
للتثنية الآن يقال أن الضمير عائد على كل منهما أي تطهر كل منهما
قوله فلبس الخ المقصود منه الفاء مجرر الترتيب لا التعقيب أيضاً
أذ لللبس بعد الطهر مع تراخ جاز **قوله** والمراد بلياليهن دفع به ما يشوهم
من قوله ولياليهن من أن ذلك لا ينطبق إلا على ما إذا أحدث وقت
الغروب ليلة الجمعة مثلاً فيمسح ليلتها ويومها وليلة السبت ويومها

وليلة الأحد ويومها ما لو احدث وقت الفجر يوم الجمعة مثلاً فقد مضت ليلته لأن ليلة اليوم هي السابقة عليه لا المتأخرة عنه فالليلة الثالثة ح لليوم الرابع سبقها عليه للاثلاثه ايام ومقتضى هذا أنه يمسخ ثلاثة ايام وليلتهن فقط وحاصل الدفع ان المراد الليالي المتصلة بالايام وان كانت الليلة الأخيرة ليست ليوم منها ولم يذكر الشئ نظير ذلك في اليوم والليلة لغير المسافر سفر قصر بان يقول والمراد بليلة اليوم ليلته المتصلة به لأنه لما لم يصفها في المتن لليوم لم يتوهم فيها ما ذكر وما ذكره من المراد هنا عكس المراد في الخيار فان المراد ثم ليالي الايام فقط فلو اشترط ليلة الجمعة عند الغروب مثلاً كانت مدته ثلاثه ايام وثلاث ليال وان شرط عند الفجر كانت ثلاثه ايام وليلتين والفرق ان القصد من الخيار الترويح وهو لا يلزم استمراره الي تلك الليلة بل الغالب حصوله قبلها فلا ضرورة الى ادخالها هذا ان لم ينص عليها والادخلت كما قرره شيخنا عطية والقصد من اللبس التخفيف وهو موجود في الليلة الرابعة **قوله** سواء ابقى اليوم الاول ليلته بالرفع فاعل لأن الليل سابق النهار وذلك بان احدث وقت الغروب وقوله ام لا اي بان احدث وقت الفجر **قوله** ولو احدث في اثناء الليل الخ كلام مستأنف القصد منه التعميم في قوله ثلاثه ايام ولياليتين كأنه قال سواء كانت كاملة او ملققة ويقاس بذلك مدة المقيم فيقال فيها اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الثانية او اليوم الثاني للتعميم فيما تقدم ايضا **قوله** وخرج بالوضوء ازالة النجاسة والغسل الخ فلو كان على رجله نجاسة معفو عنها أو لا فليس الخف واراد المسح بدلا عن غسل النجاسة او اغتسل غسلاً واجباً كغسل جنباً او مندوباً كغسل جمعة الارجلية ثم البسهما الخف واراد ان يمسخ عليهما بدلا عن

غسلهما لم يجز في صورتين **قوله** ولو مندوباً كان الاول ان يقول ولو مندوبين ليشمل النجاسة المعفو عنها فان ازالتهما مندوباً الا ان يقال ان وضع ازالة النجاسة على الوجوب ازالة التخفيف فيها بالعفو عارض بخلاف الغسل او ان يقال المراد ولو مندوباً ككل منهما او يقال ان الغسل المندوب ليس له حالة يكون فيها واجبا بغير التردد بخلاف النجاسة المعفو عنها فهي مع توفر شروط العفو قد تعرض لها ما يصيرها واجبة الغسل كالخوف من اختلاطها بما لم تدع الضرورة اليه فلما كان الندب لغسلها معرضاً للزوال لم يعتد به فلم ينسب عليه **قوله** والبتداء مدة المسح اشار بذلك الى ان قول المصنف من آخر الخبر لمحذوف **قوله** من اخر حدث ظاهره سواء كان باختياره ام لا وليس كذلك بل المعقد انه ان كان شأنه ان يصدر بغير اختياره كزواج الخاج والجنون والاعمال اعتبر ابتداء المدة من اخره فيعتبر من الإقامة وان مكث سنين على الجنون والاعمال هذا ان لم يحدث حدثاً اخر في اثناء ذلك والا اعتبر ابتداؤها من اخر ذلك كحدث والنقطة في حق من ابتلي بها حدث اخر فتحسب المدة من انقطاع البول لا من انقطاع بزز ولها وقياسه ان من ابتلي باطالة الغائط كذلك وان كان أن يصدر باختياره كنوم ولمس ومس وسكر اعتبر ابتداؤها من اوله فلو اجتمع اختارتي وغيره اعتبر الاختيارية لأنه لو انفرد اعتبر المدة من اوله فلو بال ولمس مثلاً حسبت المدة من ابتداء اللبس وان تقدم البول عليه لا من انتهاء البول وعلم من كون ابتداء المدة ما ذكرناه لو لم يحدث بعد طهر اللبس لم تحسب المدة وان بقي شهراً مثلاً وانه لو احدث ولم يمسخ حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يساقف لبساً على طهارة **قوله** لأن وقت المسح يدخل بذلك اي باخر الحدث الخ اعترض بأن مقتضى هذا امتناع التجديد على اللبس الخف

مع انه ليس في حقه ذلك بان يتوضأ للتجديد ويمسح على الخف
واجيب بان في كلامه قيداً ملحوظاً والتقدير لان وقت المسح
الرافع للحديث اما المسح للتجديد فلا اخر لوقته بل يمسح له وان
استمر اياماً كثيرة لان مسحاً لا يرفع الحديث **قوله** ويستبيح الخ
هذا دخول على كلام المتن والمراد بالصلوات المكتوبة المؤداة وتقدم
ما يستبيح المسافر والمقيم منها **قوله** ولكن دائم الحديث استدراك
على ما سبق في قوله لمسافر سفر قصر ثلاثة ايام وغيره يوماً وليلة
فكانت محل ما تقدم في السليم اما غيره فلا يتقدم مسحاً من
بل بالصلاة ويشترط في حقه ما اشترط في حق غيره **قوله** كمسحضة
مثال لدائم الحديث ومثلها سلس البول والمذي وصورة دام الحديث
ان يتوضأ ويلبس الخف ثم يحدث حدثاً غير حدثه الدائم كان
كان حدثه الدائم بولاً فمس فرجه او خرج منه ريح فيتوضأ بعد
حدثه المذكور ثم ان كان صلى بوضوءه الاول فرضاً مسح للنفل
ثلاثة ايام او يوماً وليلة ان تركه الفرائض وان لم يكن صلى بفرضاً
مسح لفرض ونوافل فقط ووجب عليه النزح اما حدثه الدائم
فلا يحتاج معه الى استئناف طهر الا اذا اجزأ الدخول في الصلاة
غير مصاحتها وحدثه يجزئ ومن المستحاضة المتنجسة فان اغتسلت
ولبت الخف ثم احدثت او طال الفضل بين غسلها وصلاتها
وجب عليها ان تتوضأ فاذا توضأت ومسحت الخف صلت به
الفرض والنوافل ان لم تصل بالاول فرضاً والا فالنفل فقط وتنزع
عند كل فريضة لا يغتسل لها هذا ان جهلت وقت الانقطاع فان عرفت
كعند الغروب اغتسلت عنده فقط ومسحت للفرائض الى مجئ مثله **قوله**
ومتيمم لا تقدر ما الخ صورته انه تيمم لم يض او برد مثلاً ثم يلبس خفيه على التيمم
ثم يحدث وبعد ذلك يتجمل المشقة فيتوضأ ويمسح بالما مع بقاء علة وتكلف
الوضوء حرام لان الفرض انه يضره اذ لو لم يضره لبطل تيممه

حصول

لحصول الشفاح يصلي به فرضاً ونوافل ان كان لم يصلي تيمم فضاوآ
صلى به نوافل فقط وهذا يصدق عليه انه مسح على خف ملبوس على تيمم
مخض لغير فقد الماء وبما ذكر من التصوير اندفع الاشكال بانه ان
كانت العلة مثلاً باقية فظهارته بالتراب لا بالماء فكيف يمسح وان
شقي اوزال البرد فظهارته بالماء فلا يكون متيمماً **قوله** كمرض وجرح
مثلاً ان للنفخ والافرق بين ان يعتم الاعضاء او بعضها ولم يضع عليه
سائر او تحمل المشقة فيها وتوضأ **قوله** لو بقي طهرها وهو الوضوء
في دائم الحديث والتيمم فيما بعده **قوله** وذلك اي ما يحل له مما ذكر
قوله او نوافل فقط اي في ثلاثة ايام او يوم وليلة ان تركه الفرائض كما قر
وان عصى بذلك **قوله** فلو كان حدثهما اي احداث غير الدائم في حق
دائمه والواقع بعد التيمم في حق المتيمم **قوله** بعد فعلها الفرض بالوضوء
في دائم الحديث والتيمم فيمن بعده **قوله** الا للنوافل ويكفي تحملاً خفها
ولو مع الفرض اخذ اما تقدم من استباحة فرضين ولو قبل وقت
احدهما فلا يشترط ملاحظتها واحدها اما الوضوء في هذه الحالة استباحة
فرض الصلاة فلا تصح نيته كما استقر به عن ش من احتمالين قياساً على
ما لو توضأ ليصلي بمحل نجس بجامع انه ذكر في نيته شيئاً منافياً
للمنوي ويحمل صحتها وتكفي عن النفل لان نيته الفرض تنجس **قوله**
از مسحها مرتين اي الوضوء الذي فيه مسح مرتين اس مفرغ على طهرها
اي طهرها الاول وهو الوضوء في الصورة الاولى والتيمم في الثانية
قوله فلو اراد الخ تفريع على قوله لم يمسح الا للنوافل اي فهو منوضى
ويستبيح النوافل لكنه اراد ان يفعل فرضاً آخر **قوله** والطهر الكامل
اي لا غسل رجليه فقط اخذ من العلة وهو ظاهر في دائم الحديث
دون المتيمم لانه متطهر فلا يجب عليه عقب طهره الا غسل رجليه
واعلم انه يجب على دائم الحديث المبادرة للصلاة عقب طهره فان
اخر بلا عذر بطل طهره وانه لو اقتصر على فعل النوافل فقط فله المسح

مقيما مدة يوم وليلة ومسا فراً ثلاثة ايام بلبا ليض مالم يزل عذره
وقد مر ذلك **قوله** لأنه محدث اي في حكم المحدث ومعامل معاملة
والمراد بالمحدث المنع اي ممنوع بالنسبة الخ فحصلت المغايرة بين المشتبه
والمشتبه به وضح الأتيان بقوله فكانه ليس الخ فالمشتبه هو المحدث حكماً
والمشتبه به هو المحدث حقيقة او المشتبه المحدث بمعنى الممنوع والمشتبه
به المحدث بمعنى الذي وجد منه سبب المنع وقد يقال لا حاجة لذلك
لأن الشك قيد بقوله بالنسبة لما زاد الخ فهو محدث حقيقة لكن بالنسبة
لما زاد على فرض ونوافل فالمشتبه المحدث بالنسبة لما زاد والمشتبه به المحدث
بالنسبة للفرض والنوافل وان شئت قلت المشتبه المحدث دواءاً والمشتبه
المحدث ابتداءً ومعنى العبارات ان طهره مالم يستنج به ما زاد على فرض
ونوافل كان كلاً طاهر وكانه ليس على حدث حقيقة ومنه المعلوم ان
من المعلوم ليس على حدث يجب عليه النزح لعدم جواز لبسه وقوله
فان طهره لا يرفع الحدث ارتفاعاً مطلقاً اما مقيداً بالنسبة لفرض
ونوافل فيرفع فانه دفع ما يقال اذا كان طهره لا يرفع الحدث فلا وجه
للأتيان بكان في قوله فكانه ليس على حدث الخ **قوله** فان زال
عذره كأنه قال هذا ان لم يزل عذره فان زال عذره اي بأن شفي
نظر فان شفي وهو محدث لزومه الطهر الكامل او وهو متطهر بطهر
المسح لزومه غسل رجليه فقط هذا في الثاني اما الاول فيلزمه
الطهر الكامل مطلقاً لأن حدثه لم ينقطع **قوله** اما المتيمم لفقد
الماء الخ اي انه اذا تيمم لفقد الماء ثم لبس الخفين ثم وجد الماء
فلا يمسه لبطان طهره برويته الماء وان قل **قوله** فلا يمسه
شيئاً الاولي ان يقول شيئاً ليناسب قوله سابقاً مسحاً لما يحل
لها **قوله** فان مسح اي مسحاً يرفع الحدث لا نحو تجديد **قوله**
ولو احدهما اي ولو كان الممسوح احدهما **قوله** تغلبا للحضرة على الشقين
وقوله لا صالته غلبة للتغليب **قوله** فيقتصر في الأول على مدة احضره هذا

بيان للمراد من قوله لم يتم متق سفر لأنه صادق بأن مسح يومين
ونصفاً مثلاً وليس مراداً ومثل ذلك ما لو مسح احدي رجليه وهو عاص
بسفره ثم مسح الأخرى بعد توبته فيما يظهر **قوله** وكذا في الشاف
اي وهو قوله مسح سفرًا ثم اقام **قوله** والا اي بان اقام بعد مدة
المقيم اي وقبل استيفاء مدة المسافر وجب النزح ويجزئه ما زاد
على مدة المقيم اخرج ط **قوله** اعلم لشموله ما لو اقام بعد مضي يوم
وليلة بخلاف قوله اتم الخ فانه قاصر على الإقامة قبل استيفاء مدة
المقيم اخذ من التعبير بأن اتم واعترض على عبارة المتن بأنها تقتضي انه
لو اقام بعد يومين ونصف مثلاً لم يكمل الثلاثة وذلك صادق بأنه ياتي
باربعة واجيب بأن قوله لم يكمل الثلاثة لا يصدق مع الأتيان
بالاربعة نعم لو قال لم يمسه مدة سفر صدقت العبارة بذلك **قوله**
من اعتبار المسح اي في قوله فان مسح الخ **قوله** وان تلبس بالمدة
اي فليتبس بمدة المسح لا يقتضي انه يمسه مسح مقيم بل مسح مسح
مسافر وان مضى في الحضر يوم وليلة من غير مسح فله بعد مضيهما
ان يمسه ببقية مدة المسافر كما قاله الشوري ورواه عن بما حاصله
انه اذا مضت مدة المقيم في الحضر فقد فرغت المدة ووجب النزح
وتجديد اللبس على طهارة فكيف يقال انه اذا سافر بعد انقضاء
تلك المدة يكمل مدة سفره اذا مسح حج فان ذلك لا يظهر الا لو كان
ابتداء المدة من المسح ولا قائل به اه وهذا هو الظاهر **قوله**
ولا بمضى وقت الصلاة وذلك بأن اخرج الصلاة عن وقتها
حضرًا ثم سافر ومسح فالعبرة بالمسح ولا عبرة بمضى الوقت
في الحضر زاد في شرح المنهج وعصيانته انما هو بالتأخير وهو جواب
عن سؤال وحاصله انه اذا مضى وقت الصلاة وهو مقيم صار عاصياً
فلا يجوز له المسح وحاصله الجواب ان الصار عاصياً له بسبب الرخصة
وهو السفر ليس عاصياً به حج بل بالتأخير الذي ليس سبباً للرخصة

قوله مستحي مسح اي ما ينطلق عليه مسح قياسا على مسح الرأس ليعلم لا يكتفى
هنا مسح شعر عليه لأنه لا يسمى خفا بخلاف شعر الرأس لأنه اسم لما
رأس وعلاو ذكر المثلين قيودا لثلاثة الأول كون المسح بظاهر الخف
وخرج به باطنه الملاقي لبشرة الرجل الثاني كونه باعلا وخرج به خفته
واسفله وعقبه الثالث كون الأعلى محاذيا للقدم اي محل الفرض
وخرج به الأعلى المحاذي للساق مما فوق الكعبين اما الكعبان فيكتفى
المسح عليهما وكذا ما حاذاهما من محل الفرض غير العقب اي مؤخر القدم
خلافا لمن قال ان العبرة بما قدم الساق الى رؤس الأظفار لا غير
ولو مسح باطنه فنفذ الماء من مواضع الخرز الى ظاهره فان قصد
الظاهر وحده او مع الباطن او اطلق اجزا بخلاف ما اذا قصد الباطن
فقط وكذا يقال فيما بعد اذا مسح الشعر الذي بظاهر الخف فأصاب
الماء بقيته اما لو قصد واحدا لا بعينه في صورتين فلا يكتفى قياسا على
ما قالوه في الجرموق ولا يبعد لاكتفاء بالمسح على الخيط الذي يخط به
الخف سواء كان جلدا او كتانا او غير ذلك لأنه صار بعد من حملته
وكذا على العري والازرار التي للخف حيث كانت مثبتة فيه بخواتم الجاطة
وما ذكر من الاكتفاء بمسح هو عندنا خلافا لابي حنيفة في تقديره
بثلاثة اصابع ولما ذكر حيث قال لا بد من التعقيم الاموضع الغضون
والأحمد في التقدير بالكثرة **قوله** وسنته بالأفراد لينا سب ما قبله
وما بعده والمراد بها الجنس لأنه ذكر سنتين الأولى هي قوله مسح
الخف اي لا غسله والثانية هي قوله خطوطا فكان الأولى ان يقول
وخطوطا بالواو وفي بعض النسخ بالجمع والمراد به ما فوق الواحد
قوله تحت العقب بفتح العين وكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح
العين وكسرها مؤخر الرجل التي تسمى العامة كعبا وهي مؤنثة وجمعها
اعتقاب ويؤخذ من قوله تحت العقب استحباب مسح العقب ولا يبعد
ذلك **قوله** الى اخر ساقه اي مما يلي الكعبين فأول الساق مما يلي

اي الخيط
اي كثر اعلاه

الركبتين واخره العظمان المحاذيان للقدمين وذلك لأن كل شيء
وقضعه على الانتصاب كأنسان فأول اعلاه واخره اسفله وح فلا
يقوم من هذه من العبارة انه ليس بتحجيل الخف بأن يمسح الى
الركبتين كما فهمه بعضهم لأنه مبني على ان أول الساق مما يلي القدم
واخره مما يلي الركبة **قوله** تكراره اي مسحه ثانيًا وثالثًا وضوء
واحد لافي وضوءين مثلاً فالتكرار اعم من التثنية وانما كره كل من
التكرار والغسل لأن ذلك يعيبه ويؤخذ من هذه العلة انه لو كان
من نحو خشب او حديد لا يكره فيه ذلك على المعتمد لا يقال التعيب
اتلاف الماء فهلا حرم كل من الغسل والتكرار قلنا ليس ذلك محققا
ولو سلم فقد يقال لما كان الغرض اداء العبادة كان مغفرا ولم يحرم
قوله وشروطه الخ والشروط وجود هذه الشروط قبل الحدث سواء
وجدت حال اللبس ام لا وهذا هو المعتمد كما قرره شيخنا عطية خلافا
لما وقع في هذا المحتى وقرر شيخنا الحفني انه اذا لبس الخف
مستحسا وغسله وقت المسح كفى واذا لبسه غير قوتي او غير ساتر
لمحل الفرض ثم صار صالحا وقت المسح لا يكتفى بذلك بل لابد من
نزعه ثم لبسه **قوله** على كمال الطهارة كونه من اضافة الصفة للموصوف
اي طهر كامل وهو تأكيد ان الطهر لا يكون ناقصا ولدفع توهم ارادة
البعض فلا يقال لاحاجة للفظ كمال **قوله** لخبر ابني خزيمة وحيان
وجه الدلالة منه انه عتبر بالفاء المفيدة للترتيب وان كان التعقيب
ليس مرادا **قوله** فلو لبسه تفريع على مفهوم قوله كمال طهر كأنه
قال فان لبسه قبل كمال الطهر لم يجز المسح فلو لبسها الخ وحما
يتفرع عليه ايضا انه لو ابتداء اللبس بعد غسله ما ثم احدث قبل
وصولهما الى موضع القدم لم يجز المسح وفارق ذلك عدم بطلان
المسح فيما لو ازالهما من مقبرتهما الى ساق الخف المعتمد ولم يظهر
شيء من محل الفرض بالعمل بالأصل فيهما اذا الأصل عدم جواز المسح

فلا يسباح إلا باللبس التام وإذا مسح فالأصل استمرار الجواز فلا
يسقط إلا بالنزع التام وبأن الدوام أقوى من الابتداء كالأحرام
والعدة يمنعان ابتداء النكاح دون دوامه وخرج بتقييد
ساق الخف بالمعتدل ما إذا جاوز طول العادة وصار إلى حيث
لو اعتدل لظهر بعض الفرض فإن ذلك يضرب وترك التفرغ على
المنطوق وفتح عليه في ثم المنهج حيث قال ولو غسلها في ساق
الخف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح **قوله** من محل القدم
أي وإن كان في ساق الخف **قوله** ثم غسل الأخرى الخ ومثل
ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الأولى
وعودها وأما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها
فقطعت اليمنى فلا يكلف نزع خف اليسرى لو وقع بعد
كمال الطهر أهو شئ على م **قوله** كذلك أي من محل القدم وإن
لم يخرجها إلى ساق الخف **قوله** وإن تحض أي سواء تحض التيمم أو
بأن صاحب الطهر بالماء بأن غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأشار
بالغاية إلى أن أو ما نفعه خلط يجوز الجمع ولا وجه لاعتراض قول عليها
فالطهر في كلامه يشمل أربعة أشياء الغسل والوضوء والتيمم والمركب
منه مع أحدهما **قوله** أو نحوه كجرح وبر **قوله** كما تراى في قوله
المتيمم لفقد الماء فلا يمسح شيئاً وقوله بل إذا وجد الماء لزوم الوضوء الخ
أي لأن رؤية الماء بمنزلة انقضاء المدة وانقضاءها مبطل للمسح
فكذلك رؤية الماء وقوله لما تراى من التعليل وهو قوله لأن طهره
لضرورة الخ **قوله** طاهر أي ذاتاً أو صفة كما أشار إليه بقوله فلا
يكفي نجس ولا متنجس نعم يعفى عن محل خروجه بشعر نجس رطب
ولو قشر خنزير لعموم البلوى لعموم البلوى في طهر ظاهره بغسله سباعاً أحدهن
بالتراب الطهور ولو عرقت رجله فيه أو أدخلها وهي رطبة لم يحكم نجاستها
ويصلى فيه الفرائض والنوافل إن شاء لكن الأحوط تركه لعدم صلاة بعضهم

فيه الفرائض

فيه الفرائض احتياطاً **قوله** وما عداها من مسن مصحف ونحوه كالتابع
جواب عن سؤال حاصله لم لم يجز له المسح لنحو مسن المصحف إذا نزع
المسح لا تنحصر في الصلاة وحاصل الجواب أن ما عداها كالتابع
وإذا لم يجز المسح للمتبع لم يجز للتابع وعبر بقوله كالتابع لأنه
مقصود في ذاته **قوله** معفو عنها كدم البراغيث والفمل والبق
قوله مسح منه ما لا نجاسة عليه أي وإن سال الماء لموضع النجاسة
واختلط بها لأنه يعفى عنه اختلاطها بماء الطهارة ولا يجوز له أن
يمسح على النجاسة ومحل قولهم ماء الطهارة إذا أصاب النجاسة للمعفو
عنها يعفى عنه إذا انتقل إليها لا عن قصد أمّا إذا كان عن قصد
كما هنا فلا يعفى عنه إذا انتقل إليها وهذا إذا لم تقم النجاسة الخف
فإن عظمته جاز تقيد المسح عليها ولو بين ولا يكلف حائل ما فيه من
المشقة ولا يقال إن فيه تضييقاً بالنجاسة وهو حرام لأننا نقول محل
الحرمته ما لم يكن لغرض كما هنا وكما يجوز وضع اليد في الطعام ونحوه
إذا كان بها نجاسة معفو عنها كدم البراغيث أفاده شيخنا عطية
والفرق بين ما هنا وبين التكميل بالمسح على العامة حيث لا يصح
إذا كان عليها نجاسة معفو عنها أن الغرض ثم قد حصل مسح
بعض الرأس الواجب فلا ضرورة إلى التكميل بخلاف ما هنا والظاهر
أنه يقتصر في المسح على أقل مجزئ قياساً على كل محذور يجوز للحاجة
قوله كونه سائر أي حائلاً يمنع وصول الماء وإن لم يمنع الرؤية كزجاج
يمكن تتابع المشي عليه عكس سائر العورة فإن المراد به ما يمنع
ادراك لون البشرة والفرق أن المعتبر في الخف عسر غسل الرجل
وقد حصل والمقصود بستر العورة سترها عن العيون ولم يحصل
ونظير ذلك رؤية المبيع من وراء الزجاج فلا تكفي لأن المقصود بها
نفي الضرر وهو لا يحصل حج إذا شئ من وراء الزجاج يرى غالباً على
خلاف ما هو عليه **قوله** من أسفله وجوانبه أي وإن رؤي ظاهر

ظاهر القدم من اعلا الخف لسعة اذ المقصود به منع الرؤية من اسفل
 عكس سائر العورة **قوله** ولو تخرق الخف فخره كونه سائر اذ المراد
 بالتخرق اصل الفعل اذ الكثرة ليست شرطا ومثل تخرقه كونه قصيرا
 عن محل الفرض **قوله** ضراي لان فرض الظاهر الغسل وفرض المستور
 المسح فاذا اجتمعا غلب حكم الأصل وهو الغسل اهـ سائر الأصل
قوله البطانة او الظهارة بكسر اولهما وخرج بالبطانة ما لو تخرق
 وتحت جورب يستمر محل الفرض فانه لا يكفي المسح والفرق ان البطانة
 متصلة به ولذا تتبعه في البيع بخلاف الجورب **قوله** صفيق اي قوي
 يمكن فيه التردد ويمنع وصول الماء **قوله** والا اي فان تخرقا مع
 تحاذ او بلا تحاذ والباقي غير صفيق **قوله** يمكن تردد فيه اي ولو
 بعسر وشقة وعبر بالامكان لانه لا يشترط وجود التردد بالفعل
 والمعتبر امكان التردد فيه لكل المدة عند ابتداء اللبس فقط وبعد
 ذلك لا حظ قوته مما بقي منها شيئا فشيئا فلا يشترط امكان التردد
 فيه بالفعل لكل المدة عند ابتداء كل لبس حتى لو بقي للمسافر يوم وليلة
 مسح فيها فمحل اشتراط امكان التردد فيه ثلاثة ايام في حقه اذا اراد
 مسحها كلها ولا بد ان يكون امكان التردد فيه بلا مدياس بكسر الميم
قوله لمسافر لحاجته يعني فيعتبر امكان التردد فيه لحاجته كغير يوم وليلة
 للمقيم وثلاثة ايام بلباسيهن للمسافر على المعقد مع اعتدال الارض
 سهولة وصعوبة ولا بد من اعتبار الثلاثة او اليوم والليلة في حق
 السلس وان كان يحسب لفرض ونوافل كما ذكره الزيادي واقره بعض
 مشايخنا لانه لو ترك الفرض ومسح للنوافل استوفى المدة بكماله
 فتقدر قوة خفة بها قال الزيادي بعد نقله ذلك ويحتمل تقديره بمقدار
 الفرض الذي يريد المسح عليها اهـ وهو ضعيف كما علمت **قوله**
 مما جرت به العادة اي من الحاجات الغالبة كما قاله ع ش **قوله**
 مقعدا بضم الميم اي عاجزا عن المشي **قوله** او ضعفه كجورب ضعيف

اي يمكن ان
 يكون الخف
 واحده من غير ان
 يلبس مداسا
 ونحوه كالبابج
 اهـ المحرر

وهو الذي

وهو الذي يلبس مع المكعب ومنه خفاف الفقهاء والقضاة والضعف
 بضم الصاد في لغة قرطش مصدر ضعف منه باب قرب وبفتحها في لغة
 تميم من باب قتل وهو لم يشهور خلاف القوة والصحة ومنهم من جعل
 المفتوح في الرأي والمضموم في الجسد والمفرد ضعيف وجمعه ضعفاء
 وضعاف وضعفة وضعف **قوله** سعة بفتح السين كما قرئ به في السبع
 وكسر هـ لغة قليلة **قوله** او نحوها كلبس رأسه وهو معنى تحديدها
 الواقع في بعض العبارات **قوله** يتشع بالمشي فيه عن قرب اي بحيث
 لا يحصل منه ضرر ومثله ما لو كان الواسع يعندل بالمشي فيه عن قرب
 بواسطه عرق ونحوه وكذا لو جعل داخله عصا به او كان يستمسك
 بالشد **قوله** كمغصوب الى اخره اشار بالتمثيل بما ذكر ان المراد المحرم
 لعارض ليجزى المحرم لذاته كخف حرم لبسه تعديا فلا يكفي المسح عليه
 لانه رخصة وهي لا تنال بالمعاصي وكما لمغصوب والمسروق ما لو كان
 من ذهب او ديباج صفيق للرجل او من جلد ادمي لان احرمه فيما
 ذكر لعارض ونظير الخف المغصوب غسل الرجل المغصوبة كان يجب
 عليه قطعها فلا يمكن منه ان يقطع رجل غيره ويلصقها برجله وتحتها
 الحياة فيصير غسلها ومسح الخف عليها قال ع ش ويحتمل عدم
 التقيد بجلول الحياة **قوله** ومسروق من عطف المغاير از الغصب
 اصطلاحا غير السرقه كما سيأتي فسقط قول ل ان المسروق من
 افراد المغصوب اي فلا يحسن ذكره بعده على انه لو سلم انه من افراد
 لكان من عطف الخاص على العام وان احتاج لنتكته وهي كونه اقوي
 افراد المغصوب من حيث ان الغاصب يمكن دفعه بالسلطان بخلاف
 السارق لكونه يأخذ خفية فهو شدة ضررا منه فيتوهم لشدة ذلك
 الفرد كون حرمة ذاتية فعطفه على جنبه ليفيد انها عرضية
 وانه لم يخرج عن حكم افراد الجنس بسبب تلك الشدة **قوله** اي نفوذه
 اي عن قرب بان يمنع حال الصب لادائها فلو نفذ بعد ذلك لم ينقض المعقد

والمراد انه يمنع ذلك بنفسه فلو كان شتمًا ومنع الشتم نفوذ الماء
فالظاهر انه لا يكفي المسح عليه واما وجود الشتم على الرجل فلا يضر بناء
على ان المسح على الخفين اصل لا بدل عن الغسل وتما منع نفوذ الماء
الجوخ فيكون المسح عليه افاده عبد البر **قوله** من غير محل الخرز المخرج
نفوذ من محل الخرز فلا يضر وقوله لو صب عليه يفيد ان المعتد منه
ماء الصب لانه ينفذ غالبًا لا ماء المسح لانه تافه **قوله** والاعلى
ليس كذلك اي لا تغم الحاجة اليه وان دعت اليه حاجة كما في بعض
الأقاليم الباردة **قوله** ان وصل اي يقينا لان المسح رخصة وهي
لا يصار اليها الا بيقين **قوله** بان وصل اليه اسهل من الخبز يجزئ
وهو ظاهر اعلا الخف كما مر ولو لبس خفا على جبهة لم يجز المسح
المسح عليه لانه ملبوس فوق مسح اي شانه ان يمسح اي سواه
كان واجبا المسح بان اخذت من الصحيح شيئا او لا بان لم تأخذ
منه كما نقل عنه من رقتغير بعضهم بقوله اي واجبة المسح ليس
بسد **قوله** ان لم يقصد بالمسح الاعلى وحده اي ولم يقصد
واحدًا لا بعينه بان قصد الأسفل وحده او اطلق او قصد هما معًا
اما لو قصد الاعلى وحده فلا يكفي كما في اجتماع نية التبرد والوضوء
وكذا لو قصد واحدًا لا بعينه وهو القدر المشترك لوجوده في قصد
الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجزئ وما لا يجزئ حمل على الثاني
احتياطًا وهذا التفصيل فيما اذا كانا قوتين او الاسفل قويا والاعلى
ضعيفا اما لو كان الاسفل ضعيفا والاعلى قويا فالعبرة به والاسفل
كاللغافة او كانا ضعيفين لم يجز المسح على واحد منهما **فما** اصل
صور المسئلة اربع تفاد منه كلامه منطوقا ومفهوما لانها اما
قوتان او ضعيفان او الاعلى قوي والاسفل ضعيف او بالعكس وقد
علمت حكمها وهي تجزئ في الشعر الذي على الخف ولو سكر بعد المسح
هل مسح الأسفل او الاعلى اعتمد بمسحه على الأقرب فلا يكلف اعادته

لأن الأصل

لأن الأصل الصحة هذا ان كان الشك بعد مسح رجله فان كان
بعد مسح واحدة وشكره هل مسح الاعلى منها او الاسفل وجب اعادته
مسحها لأن الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر بخلاف الشك بعده كما مر
قوله وخرج بالصالح اي الأسفل غيره اي غير الصالح الأسفل
الأسفل ايضا ما فوقه اما ضعيف وقوي وقوله كاللغافة لا يضر
محلّه اذا كان الاعلى قويا اما لو كان ضعيفا فلا يكفي المسح عليهما
كما مر فهاتان صورتان وما تقدم تحته صورتان وهما ما اذا كانا
قوتين او الاسفل فقط وتقدم ايضا ذلك **قوله** زيارة على ما مر
اي من تكرهته تكراره وغسله ومن ان المقيم والمسافر يتقدّر مسحهما
بالمدة المارة فقط **قوله** في انتقاضه بخباثة الخم معنى ذلك
ان الشخص اذا توضأ وغسل رجله ولبس الخف ثم طرأت عليه خباثة
وهو متمكن فان طهر رجله لا ينتقض بخلاف ما اذا توضأ ومسح
على الخف وطرأت عليه خباثة فانه ينتقض طهرهما لبطان المسح
بذلك وفائق انتقاض طهرهما وعدمه مع كونه جنبًا انه اذا غسل
عن الخباثة ولم يتعرض للحدث الأصغر فان كان طهر رجله لم ينتقض
لكونه طهر غسل فلا خلاف في صحة صلاته سواء قلنا بان راج
الأصغر في الأكبر ام لا وان انتقض لكونه طهر مسح فان قلنا بالاندراج
صحت صلاته او بعده فلا وقوله وان وجب النزاع الخ وجوب النزاع
بالنسبة للمسح ظاهر اذا لا يجوز له حج واما بالنسبة للغسل فمحلّه
ان اراد ان يمسح على الخف بعد ذلك مسحًا جديدًا فلا يجوز له المسح
قبل النزاع وليس وجوبه شرطًا في صحة الغسل على الصحيح بل يجوز
له ان يغسل ويغسل رجله في الخف فيرتفع حدثها بذلك لكن
اذا اراد المسح بعد ذلك وجب النزاع لأن الخباثة قاطعة للمدة
والطلاق وجوب النزاع شامل لما اذا طرأت الخباثة على طهارة المسح
او الغسل كما مر ولما اذا طرأت وهو محدث حدثًا أصغر فيجب النزاع

في صورتين **قوله** بجنازة الخ مثلها في ذلك والنفاس في الولادة ولو
لجاف واقتصر عليها لأنها محل النقص ولأنها محل الفرق بين
المسح والغسل أما الكيخ والنفاس فيبطلان كل ما من المسح والغسل
وخرج بالجنازة ونحوها الغسل المندوب والمندوب والواجب لتجنب
كل البدن أو بعضه واشتبه فلا يجب النزاع بذلك بل يحصل المقصود
بغسلهما في الخف **قوله** فيه أي الوضوء وقوله فيهما أي الغسل والمسح
أي في طرؤ الجنازة عليهما كما مر وقوله لخبر علة لوجوب النزاع وعلة
أي بأن نحو الجنازة لا يتكرر تكرار الحدث الأصغر فلا يشق النزاع له
فهو قاطع للمدة كما مر **قوله** عن صفوان هو ابن عسال الصحابي
رضي الله تعالى عنه غزى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة
وروى عنه عبد الله بن مسعود وجماعة من التابعين اه تهذيب
الأسما واللغات للنووي **قوله** أو سفرًا بالتوسين جمع سافر كركب
وراكب بمعنى مسافر وقيل اسم جمع لم يزل ينطقوا بسافر وهو شك
من الراوي **قوله** أن لا تنزع حذف الجار أي أمرنا بعدم النزاع في هذه
الثلاثة وأرخص لنا المسح فيها وقوله الآمن جنازة استثناء من هذا
النفى وهو عدم النزاع فالمعنى الآمن جنازة فنزع وفي نسخة لاؤها
صحيح ثم استدرك على هذا المثبت فقال لكن في غائط الخ أي فلا
نزع ولكن هنا حرف ابتداء لمجرد الاستدراك وليست عاطفة لسبقها
بأشياء ودخولها على جملة وشرط كونها عاطفة أن يسبقها نفى
أو نهي وإن يكون معطوفها مفردًا نحو ما قام زيد لكن عمر ولا تنزع
زيدًا لكن عمرًا وإن لا تقترن بالواو كما مثل بخلاف الأبدانية
فإنها يجوز أن تقترن بها نحو ولكن كانوا هم الظالمين وإن لا تقترن
نحو قوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوارده لكن وقائع في الحرب تنتظر
هذا ومثل الغائط وما ذكر معه بقية أفراد الحدث الأصغر كما أن مثل

الجنازة بقية أفراد الحدث الأكبر **قوله** وفي انتقاض أي مسح الخفين
فقط حتى لو كان متطهرًا لم يلزمه إلا غسل رجله أي بقصد غسلها
عند الفرض وإن كان قد غسلها بعد المسح إلا اعتداد بذلك لأن
نيته أنها تناولت المسح **قوله** يبدو الخ خرج به ما لو خرجت الرجل إلى
ساق الخف بلا بد وفأنة لا يضتر نعم إن جاوز العادة فخرجت إلى
حد لو كان سفيدًا لظهر شيء منها فأنه يضتر كما مر **قوله** من القدم
بيان لما والحرق عطف على القدم اه قل **قوله** أي عدم وجوب
استيعاب المسح أي وعدم ندبه أيضًا لكن اقتصر على الأول لأنه
المقصود من المفارقة **قوله** وانقضاء مدة المسح أي والشك في انقضاءها
نعم إن تبين بقاؤها جاز المسح بعد وقضى ما صلح مع الشك
ولو شك أصلي بالمسح ثلاث صلوات أو أربعًا مثلاً أخذ في وقت المسح
بالأكثر وفي أداء الصلاة بالآقل احتياطًا للعبادة فيهما ولو شك هل بقي
من المدة ما يبيع الصلاة كاملة أو لا فالظاهر امتناع الأحكام بها
لتردده في النية حالته بناءً على المعتمد في شروط الصلاة من أنه لو
بقي من المدة ما لا يسعها وأحرم عالمًا بذلك لم تنعقد **خاتمة**
قوله في الأحكام ليس لمن يريد لبس الخف أن يفضيه قبل أن
يلبسه لئلا يكون فيه حية أو عقرب أو شوك أو نحو ذلك لما روى الطبراني
في الأوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة بعد المشي فأنطلق ذات يوم لحاجة
ثم توضع لبس أحسن خفيه فجاء طائر أخضر فأخذ الخف الآخر
فارتفع به ثم القاه فخرج منه أسود صالح فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم هذه كرامة أكرمني الله بها اللهم اني أعوذ بك من شر
ما يمشي على بطنه ومن شر من يمشي على رجلين ومن شر من يمشي
على أربع **وروي أيضًا** عن أبي أمامة أنه صلى الله عليه وسلم دعا بخفيه
فلبس أحدهما ثم جاء غراب فاحتمل الخف الآخر والقاه فخرج منه حية

فقال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس
 خفيه حتى ينفضهما **باب الحيض وما يذكر معه**
 هو الحيض والمخاض مصدر حاض اي باب بيان سنه وقدر زمنه
 واقل الطهر بين الحيضتين واحكامه المذكورة في قوله وحرم به الخ
 وقد ذكرها على هذا الترتيب وختم بكتاب الطهارة لاختصاصه
 بالنساء بخلاف ما قبله من احكام الطهارة فانه مشترك وخاص بالرجال
 فهو اشرف فقدم وله اسماء نظمها بعضهم في قوله
 للحيض عشرة اسماء وحمتها : حيض تحاض حيض طهرت الكبار
 طهرت الكبار مع اذن ضحك : دس دركس نفاس قمر اغصار
قوله وما يذكر معه اي منه النفاس والاستحاضه وشاربه ذلك الى ان في
 الترجمة الكفاء على حدس اصيل تقبكم الحراسي والبرد فترجم شئ وزاد عليه
 وذلك غير معيب واقتصر فيها على الحيض لانه اكثر احكاما ووقوعا
 ذكر معه **قوله** هو لغة السيلان ومن هذا المعنى حيض غير النساء فهو
 بمعنى السيلان وقد جمع بعضهم ما يحيض فقال
 ثمانية في جنبها الحيض ثبت : ولكن في غير النساء لا يثبت
 نساء وخفائش وضبع وازنب : وناقته مع وزع وحجر وكتبته
 والضبع بسكون الباء والوزع بسكون الزاى للضرورة وحجر بكسر الحاء
 ويثبتني على حيض ما عدا النساء الايمان والتعاليق فاذا قال ان
 حاضت الوزعة مثلاً فزوجتي طالق فسال منها الدم طلقت لان مبني
 الطلاق على اللغة هكذا قرره شيخنا ح ف لما قاله ع ش وثبوت الحيض
 للأربعة الأول من هذه الثمانية باتفاق ولذا اقتصر عليها بعضهم
 في قوله : اربع يحيض والنساء : ضبع وخفائش له دواء
 والأربعة الأخيرة على الخلاف وزيد على ذلك بنت وردان وبنت
 عرس **قوله** دم جبلة من اضافة المستبب للسبب اي دم سببه الجبلة
 اي الطبيعة لا العلة لانه تقتضيه الطباخ السليمة وخرج بذلك الاستحاضة

وخرج بقوله من اقصى الخ النفاس واقصى بمعنى ابعد والرحم جلد
 داخل الفرج ضيقة الفم واسعة الجوف كالجرة وفمها جهة باب
 الفرج يدخل فيها المني ثم ينكمش فلا تقبل منياً بعد ذلك وهذا
 جرت عادة الله ان لا يخلق ولداً من ماء رجلين والاستحاضة لغة
 السيلان وشرعاً دم علة يخرج من عرق فمه في اذن الرحم يسمى
 العادل بالمعجمة مع اللام او الراء وقيل بالمهمل مع اللام سواء اخرج
 اثر حيض ام لا سواء كان قبل البلوغ او بعده على الأصح من ان دم
 الصغيرة وكذا الآية يقال له استحاضة وقيل لا تطلق الاستحاضة
 الا على دم خرج اثر حيض وسيأتي تعريف النفاس في كلامه وقوله
 المرأة اي ولو جنبية على الأصح وقوله في اوقات مخصوصة اراد بها
 التسع سنين قمرية تقريباً **قوله** والأصل فيه اي في بيان حقيقة
 واحكامه وقدم الآية لأنها تدل عليها بخلاف الحديث فانه يدل
 على الأول فقط **قوله** ويسألونك عن الحيض اي عن احكامه وسبب
 السؤال ان الكفار كانوا اذا حاضت المرأة لا يأكلون ولا يشربون
 من طعامها وشربها وغير ذلك مما تصنع فسالوا النبي صلى الله
 عليه وسلم عن ذلك فأجابهم الله تعالى على لسانه بقوله فاعتزلوا
 النساء اي وطعنن ومباشرتهن لا غير ذلك مما تصنعن طعام وغيره
قوله اي الحيض حمل المصدر الميمى على الحديث مع صدقه على الزمان
 والمكان ايضاً لمناسبة الجواب بقوله قل هو اذن اي بسبب اذن اذلو
 كان المراد منه الزمان لقليل قل هو يوم وليلة او نحو ذلك ولو كان المراد
 منه المكان اي مكان خروج الحيض لقليل قل هو الفرج وفي الآية
 حذف على هذا في قوله فاعتزلوا النساء الخ والتقدير فاعتزلوا وطعن
 النساء في زمن الحيض **قوله** هذا اي الحيض وكتبته بمعنى قدره اي
 قدره ووجهه نبات آدم يعني انه من اصل خلقته الذي فيه صلاحته
 بدليل واصلها له زوجة اي للولادة برز الحيض اليها بعد غقرها

وابتداؤها على حواء بعد هبوطها من الجنة وذلك انها لما مدت
يدها الى الشجرة واسالت ماءها قال الله وعزتي وجلالي لا أدعيك
اي سئل ذلك كما اذ منيتي الى سلتني ماء هذه الشجرة وقيل على
بني اسرائيل وجميع بان الذي اختص به بنو اسرائيل ظهوره
وانتشاره وطول مكثه عقوبة لهم ولان واجهن لا ابتداء وجوده
وحواء بالمد ممنوعا من الصرف لانه انثى الممدودة قال في الخلاصة
لمدها فعلاء افعلاء **قلت** العين وفعللاء **قلت**

وسألها آدم عن سبب تسميتها بذلك فقالت لاني احتوى عليك
وانسيك ذكر الله تعالى فقال لها غيريه فغيرته الى امرأة فساها
عن ذلك فقالت لاني اذ يقك المرارة فساها لان تغيره فلم تفعل
وصار الاول علما عليها **قوله** على بنات آدم اي جنس بنات آدم
لا كل فرد منهن فلا يرد انه انقطع مدة عن بني اسرائيل ولا يرد
فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها فانه لم تحض اصلا ولهذا وصفت
بالزهراء اي النقية النقية وحكمته عدم فوات زمن عليها بلا عبارة
والمراد بنات آدم ذريته فيشمل الوسائط والمراد بناته حقيقة وحكما
فيشمل حواء لخلقها من ضلعه الايسر ولذا كانت جهة اليسار من
من الذكر فيها سبعة عشر ضلعا واليمين فيها ثمانية عشر فهي بنته
بهذا الاعتبار ولا يغز فيقال لنا من يطأ بنته حلالا وهو آدم عليه
الصلاة والسلام وضيع بفتح اللام كعنب **قوله** تسع سنين بالرفع خبر
لا بالنصب ظرف لفساده اذ يلزم عليه انه متى خرج في اي يوم من
السنة او غيرها كان طهرها طهرها وليس كذلك وقد يقال ان الرفع
يوهم ايضا غير المراد اذ يحتمل ابتداء التسع وكما طامع ان المراد كما لها
الا ان الايام فيه اقل من الاول **قوله** قمر تيز اس هلالية والسنة
الهلالية ثلاثمائة واربع وخمسون يوما وخمسون يوما وسبب
زيادة الكسرين انه تزيد الايام في كل ثلاثين سنة احد عشر يوما بسبب

اجتماع الشمس والقمر فان قسست على السنين خص كل سنة خمس يوم
مستدسه اما بزيادة الهلال فلا زيادة واما العدة دية فانها ثلاثمائة
وستون يوما اي لا تزيد ولا تنقص واما الشمسية فهي ثلاثمائة وخمسة
وستون يوما وربع يوم وهي القبطية واولها توت واخرها سري **قوله**
تقريباً نصب على التمييز اي ما يقرب من التسع بخلافها في المني فانها
تحديدية في حق الذكر والانثى على المعتمد وقوله فلورأت تقريع على
قوله تقريبا والذي لا يسع ذلك ما كان اقل من ستة عشر يوما وقوله
والا اي بان رأت قبل تمام التسع بما يسع ما ذكر بان يكون ستة عشر
يوما فاكثر فلا اي فلا يكون حيضاً بل طهر انعم ينبغي جعل الممكن من ذلك
حيضاً فلورأت قبلها بعشرين يوما كان خمسة عشر منها حيضاً والخمسة
اقل العشرين طهر **قوله** واقله الحج اقل مبتدا ويوم وليلة خبر فقيه
اخبار بالزمن عن الجنة لان اقل التفضيل بعض ما يضاف اليه وهو
هنا مضاف للضمير العائد الى الحيض فكان الحيض هو الواقع مبتدا والتقدير
حينئذ والحيض يوم وليلة وذلك لا يجوز لما علمت قال في الخلاصة **قلت**
قلت ولا يكون اسم زمان خبرا عن جنة وان يفد فاخبر **قلت** ورفع الزمان
المذكور بقوله زمانا واصله وقل زمن الحيض فالمبتدا حينئذ زمان
لا جنة قال في الخلاصة **قلت** وان يفد اي بتقدير مضاف فاخبر **قلت** ثم حذف
المضاف وانهممت النسبة فأتى بتميز او قيل واقله زمانا وانما لم يبق
على اضافته لما يلزم عليه من تغيير المتن بجعل ضمة الضمير كسرة ولا يقال
ان ذلك يندفع بان يقول واقله اي اقل زمنه لانا نقول فيه طول نحن
في غيبة عنه **قوله** اي قدرهما المحج دفع به ما يوهمة المتن من انه لا بد
من يوم من طلوع الفجر الى الغروب وليلة من الغروب الى الطلوع فلا يصح
على ما اذا طرأ في اثناء الليل او النهار والمراد بالساعة الساعة الفلكية
التي قدرها خمسة عشر درجة **قوله** متصلا اي دم الحيض بحيث لو وضعت
قطنه لتلوشت وهذا شرط فيما اذا انقطع الدم بعد يوم وليلة وهو الاقل

الحقيقي اما لو استمر نحو خمسة عشر يوما وكان ينزل عليها في كل يوم قدر ساعة مثلاً ولفقنا اوقات الدماء فبلغت يوماً وليلة فيحكم عليه بأنه حيض كما سيذكره في قوله وان متصل الخ لأنه اقل في ضمن أكثر **قوله** وان لم يتصل بالفوقية اي الدماء لكن بلغ مجموعها قدر يوم وليلة كما تقدم وفي نسخة بالتحية اي دم الحيض وهي اول الأيهاام الأولى رجوع الضمير للأيام **قوله** كل ذلك اي الأقل والأكثر والغالب وقوله بالاستقراء اي التتبع والسؤال عن احوالهن في الحيض وانما عمل في ذلك به لعدم ضابط له في اللغة ولا في الشرع فرجع فيه للتعارف بالاستقراء ولو خالفت ذلك عادة امرأة بأن زاد حيضها عن الأكثر ونقص عن الأقل فلا عبرة بها اذ لا يتحقق ما استقر لأجلها لا بالنسبة لغيرها ولا بالنسبة لها بل ما زاد على ذلك ونقص استحاضته تجب عليها العبادة فيه والظاهر ان هذا استقراء ناقص لعدم تتبع كل الأفراد وأكثرها **قوله** كأقل طهر هو على حذف مضاف اي كمن أقل طهر وقوله فأنه تفرع على التشبيه وقوله ان الشهر تعليل لذلك التفرع ومحل التعليل قوله واذا كان الخ فيعتبر أقل الطهر بأكثر الحيض ومراعاة بالشهر الشهر العددي لا الهلالي فلا حاجة لقول بعضهم ان المراد شهر المستحاضة وهو ثلاثون يوماً وقوله واذا كان الخ نتيجة التعليل وهي الدعوى السابقة لأنها بعد انتاج الدليل لها تسمى نتيجة وقبله دعوى **قوله** تقدم اي الحيض بناءً على ان الكامل حيض وذلك كأن حاضت عادتاً ثم طهرت يوماً او يومين ثم ولدت ونزل بعده النفاس وقوله اذ تأخر عنه كأن نفست المرأة أكثر النفاس سنتين يوماً ثم طهرت يوماً او يومين ثم نزل عليها دم الحيض وقد يعدم الطهر بينهما بالكلية فيتصل النفاس بالحيض كأن ولدت متصلاً بأخر الحيض بلا تخلل نقاء فمراهم بالأقل ما يشمل العدم وقد يكون بين نفاسين كأن وطئها في زمن النفاس

فعلقت

فعلقت بناءً على انه لا يمنع العلوق ثم يستمر النفاس مدة يمكن ان يكون الحمل فيها علقته ثم ينقطع يوماً او يومين مثلاً فتلق تلك العلقه فينزل عقيبها النفاس **قوله** ولا حد لأكثره قال ابن قاسم الغزالي فقد تملك المرأة دهرها بلا حيض كفاطمة الزهراء **قوله** بعد غالب الحيض الخ فان كان الحيض ستاً فحوا رباع وعشرون او سبعا فثلاث وعشرون **قوله** من الحيض متعلق بالياس وينبغي على ذلك العدة فلو لم يرها عدة بعده اعتدت بالشهر ولا تنتظر الحيض فان وجد قبل مضي الأشهر عادت اليه وكذا بعدها ان لم تزوج قبله والا فلا تعود ففائدة ذكره في المسئلة ترتب ما ذكر على بلوغ ذلك السن بعد ان كانت قبله تعتد بالأقراء **قوله** اثنان وستون سنة وهو المعتمد وهذا باعتبار الغالب فلا ينافي ما صرحوا به من انه لا آخر لسن الحيض فهو ممكن مادامت حية **قوله** وحرم بالحيض شروع في احكامه وقوله كالنفاس اي لأنه دم حيض مجتمع قبل نفخ الروح ويكون بعده غداء للولد نعم يفارق الحيض في انه لا يتعلق بعبادة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة او الانزال ولا يمكن اسقاط الصلاة بأقله الا في نحو جنون افاقت تلك اللحظة فقط او كافرة اسلمت فيها فحنت **قوله** ما حرم بخباية تقدم انه ثمانية وهكذا ظهر تسمية حدثها اكبر اذ اكبريته واوسطيته واصغريته باعتبار الأفراد التي تحرم به فيحرم به اربعة اشياء زيادة على ما تقدم اشار لها بقوله وصوم الخ فحيلة ما يحرم به اثنا عشر شيئاً **قوله** وصوم الا وجه ان عدم صحته منها معقول المعنى لأنه مضعف وخروج الدم مضعف فلو أمرت به لاجتماع عليها مضعفان والشارع ناظر لصحة الأبدان وقيل انه يقدر على العقل معناه لأن الطهارة ليست مشروطة بدليل صحة من الجنس ولا تبار على التكرار بخلاف المريض فأنه تبار على النواقل التي كان يفعلها في صحته فشغله مرضه عنها والفرق ان المريض ينوي ان يفعل

ن
لحفظ

لو كان سالماً مع بقا أهليته وهي غير أهل فلا يمكن ان تنوي اتحائها تفعل
 لأن حرام عليها والأوجه ان لم يجب عليها أصلاً وجوب القضاء إنما هو
 بأمر جديد وقيل وجب عليها ثم سقط وفائق الخلاف في هذا وتبينه
 تظهر في الأيمان والتعاليق كأن يقول متى وجب عليك صوم فانت
 طالق **قوله** اليس إذا حاصت الحائض استفهام تقرير جابر بن النبي صلى
 الله عليه وسلم من سأل عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات
 عقل ودين واجاب عن أحد الأمرين وهو نقص الدين وقال في الآخر ما
 نقص عقلهن فظاهر والمراد بالعقل الدية لأنها على النصف من دية الرجل
 أو عقل الدية اس تحملها اذا تحيل ذلك والعقل الغريزي المعروف ولما جعلت
 المرأة رجل في باب الشهادة ووجه دلالة على حرمة ان لو كان جائزاً
 لما كانت ناقصة عن الرجل في ذلك **قوله** وعبر مسجد وكالمسجد
 ما وقف بعضه مسجداً شائعاً وان قل والعبور الدخول من باب وأخرج
 من آخر **قوله** ان خافت انما قد ران لأن جملة خافت وقعت بعد
 نكرة فهي صفة وفي مفهومها خلاف في الأصول بخلاف الشرط فإنه متفق
 على مفهومه بل قيل انه منطوق والمراد بالخوف ما يشمل الظن والشك
 والوهم وأخرج بالمسجد المدارس والربط ومصلى العيد ومكة الغير فلا يحرم
 عبورها الا عند تحقق التلويث أو ظنه لا عند توهمه والفرق ان حرمة
 المسجد ذاتية وحرمة هذه عرضية وكالحائض فيما ذكر من به حدث
 وأنتم كمستحاضة ولس بول ومن به جراحة رضاعة بالدم فاذا خيف
 التلويث بشئ من ذلك حرم العبور **قوله** تلويثه بالشاء المتلوث بالابنون
 لأنه ليس بشرط **قوله** كسائر النجاسات الملوثة اي ولو في نعل أو ثوب
 فاذا كان على ذلك نجاسة رطبة حرم ادخالها المسجد ان خيف تلويثه
 بأن لم يدلكمها ودعت الى ادخالها حاجة وكذا اذا كانت جافة ومحال
 انه لا يجوز ادخالها على نحو النعل الا بشرطين ان يأمن التلويث وان يكون
 الحاجة كخوف الضياع ومن الحاجة قرب الطريق فيجوز ادخال كحلة المسجد

قوله رضاعة
 بالحاء المعجمة
 اي فوارقة
 تغور باللام
 اهل مكة

اذا اراد

اذا اراد

اذا اراد ان يخرج بها من باب الآخر لقربه ويحرم تقديره ولو بالطاهر كما
 مستعمل بخلاف الوضوء فيه وان وقع فيه ماؤه لعدم تقديره وعدم اهانتها
 ويكره تصغير لفظه كالمصنف **قوله** صيانة علة لقوله وعبر **قوله**
 كان لها العبور لكن مع الكراهة عند انتفاء حاجة عبورها بخلاف
 الجنب فان العبور في حقها بلا حاجة خلاف الأولى كما مر **قوله** وتمتع الخ
 لما كان التمتع شاملاً للنظر مع انه لا يحرم ولو بشهوة قدر الشلف لفظ
 بمباشرة اشارة الى انها المرادة عند من عبر به فالبا للتصوير وان
 كان بينهما عموم وخصوص وجهي لأن المباشرة لا تكون الا بالمتك
 سواء كان بشهوة ام لا والتمتع يكون بالنظر واللمس ولا يكون الا
 بشهوة وينفرد التمتع بالنظر معها وتنفرد المباشرة بالمباشرة بدونها
 فالمدار على المباشرة ولو بدون شهوة وأخرج بها النظر وما يجائل
 الا الوطئ فيحرم ولو معه ولا بد ان تكون مما ينقض مستلوضوا ليخرج
 السن والشعر فلا تحرم المباشرة به **قوله** يوطئ الخ وهو في غير المتخيرة
 من عالم عامد مختار في فرج زمن الحيض كبيرة ولو جائل يكفر
 مستحله فخرج الوطئ بعد الا نقطاع وقبل الغسل فلا يكفر به بل المتجه
 انه صغيرة حج وقياسه عدم الكفر اذا كان الدم صغيرة او كرهة للخلاف
 الخلاف في انها حيض وأخرج الوطئ في غير الوطئ الفرج والتمتع بغير
 الوطئ فليس ذلك كبيرة وسيأتي قبيل كتاب الصداق ما يستحب
 لمن وطئ الحائض وذكره هناك لمناسبة النكاح ومحل حرمة الوطئ
 ان لم يتعين لدفع زني والا فلا حرمة لأنه يرتكب اخف المفسدين
 لدفع اشتد هما بل ينبغي وجوبه حج وقياس ذلك حل الاستمناء بيده
 حيث تفتن لذلك فالوطئ في الحيض مقدم على الزنا والاستمناء باليد
 مقدم على الوطئ في الحيض وعلى الزنا خلافا لما قاله ع شس ولو تعارض
 وطئ زوجته في دبرها مع الزنا بأن انسد القبل قديم الاول لأن له
 الاستمناء بها في الجملة ولأنه لا حد عليه بذلك **قوله** او غيره اي حيث

قوله ويكره تصغيره كالمصنف اي يكره ان يصغر لفظه كالمصنف
 يقال مصغف كما يكره تصغير لفظه كالمصنف اي يكره ان يصغر لفظه كالمصنف

اي يكون غير صحيح عليه فيجوز عنه اي يفتنه المحرم

لا حائل بخلاف الوطئ كما مر ولو أخبرته بالحيض فكذلكها لم تحرم مباشرتها
أو صدقها حرمت وإن لم يصدقها ولم يكن لها فإلا وجب الحبل للشك
بخلاف من علق طلاقها وأخبرته برفأتها تطلق وإن كذبها لتقصيره
في تعليقه بما لا يعرف إلا منها **قوله** ما وراء الأزار الخ الأزار والمتر
ما يستر العورة أما بين السترة والركبة فما وراءه هو القدر الذي لم يستره
مما فوقه وتحت ومفهوم ذلك أن ما ستره الأزار تحرم مباشرته مطلقا
سواء كان بوطئ أم لا وهذا المفهوم هو محل الاستدلال على كتمان
المتقدم **قوله** وقيل لا يحرم إلا الوطئ ضعيف **قوله** اصنعوا كل شيء الخ
وجبه الدلالة منه أن كل شيء عام استثنى منه الوطئ فقط ولما كان هذا
الاستثناء معارضا لمفهوم الحديث المتقدم فأنه عام في الوطئ وغيره
اجاب بأن قوله في هذا الحديث إلا النكاح مخصص لعموم ذلك المفهوم
وذلك أن مقتضاه أن ما تحت الأزار يحرم مطلقا فيقتصر على الوطئ
بدليل الاستثناء في هذا الخبر وفي الحديث الثاني عموم في قوله اصنعوا
كل شيء فأنه عام فيما تحت الأزار وما فوقه فيخص بما فوق الأزار
والخاص **قوله** أن في مفهوم الحديث الأول عموم المنع للوطئ وغيره خصوص
ذلك مما تحت الأزار وفي منطوق الثاني عموم لما تحت الأزار وما فوقه
وخصوص المنع بالوطئ فعند النووي يختص عموم الأول بخصوص الثاني
وعند الجمهور يختص عموم الثاني بخصوص الأول فيختص المنع العام الذي
هو مفهوم الأول بالوطئ والجواز العام الذي هو منطوق الثاني بغير
ما تحت الأزار فالجمهور قالوا بتخصيص عموم الثاني بخصوص الأول ومنعوا
تخصيص عموم الأول بخصوص الثاني الذي قال به النووي بأن ذكر فرد
من أفراد العام بحكم العام لا يختص به وح يتحقق التعارض وعند
التعارض يترجح ما فيه احتياط وهو الخبر الأول المروي عند الترمذي
لا سيما وفي الحديث من حرم حول الحيا أن يقع فيه ويحت في ذلك الجواب
ابن قاسم بأنه إن اريد بالعام مفهوم الحديث الأول فإن اريد ببعض

افراده خصوص الحديث الثاني الذي هو ما عدا الوطئ لم يصح لأن هذا
الفرد مذكور بغير حكم العام إذ حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحبل
والفرد الذي لا يختص أفرادها بالذكر هو الفرد المذكور بحكم العام
لامطلقا ولا يلزم إحالة التخصيص رأسا إذ الخاص أبداً فرد من أفراد
العام وإن اريد ببعض أفراد النكاح الذي هو المستثنى في الحديث
الثاني لم يفيد لأن هذا الفرد كما لا يختص لكونه مذكوراً بحكم العام
لا يمنع التخصيص بغيره وهو الفرد الآخر الذي هو منطوق الحديث الثاني
وهو حبل ما عدا النكاح وإن اريد بالعام منطوق الحديث الثاني وبفرد
خصوص مفهوم الحديث الأول فاما أولا فهذا لا يصح لأن هذا الفرد
مذكور بغير حكم هذا العام الذي هو الحبل ومثل ذلك تخصيص رأسا
ثانياً فهذا لا يضتر النووي أن يكفي في مطلوبة تخصيص العام الأول
المنتج أن احكام الوطئ فقط واما تخصيص العام الثاني فهو لا ينافي
ذلك وهو ظاهر إن مرادهم ببعض أفراد النكاح ولم يقولوا بالتخصيص
بالفرد الآخر لمدرك فقهي قام عندهم فلا يرشئ مما ذكر عليهم ومحل
جواز المباشرة فيما فوق الأزار إذا لم يغلب على ظنه أنه إن مباشر الوطئ
لما عرف من عادته من قوة شبقه وقلة تقواه والأحرى بالأولى بمن حركته
القبلة شهوته في الصيام وسكتوا عن مباشرة الحيض لزوجهما
والمعتد أن ما معناه منه حرم عليها أن تباشره بشيء منه في جميع بدنه
فيحرم عليها أن تباشره بما بين سرتها وركبتها ولو فيها وراء سرتها
وركبتها أما ما عدا ذلك كيدها فلا يحرم عليها أن تباشره به ولو في
فرجه حيث لم يمنعها من الاستمتاع بذلك والأحرى **قوله** إذا طلقت
النساء أي الموطوءات اللاتي يعتقدن بالأفراء بدليل ما سيذكره
من الاستثناء بعده **قوله** أي في الوقت أشار أن اللام للتوقيت بمعنى
في وقوله وبقيته الحيض الخ من تمام العلة بل هو رويها والمراد بوقت
شرعها ما يشمل وقت تلبسهن بها فلو طلقت في عدة طلاق رجعي

فلا حرمة لتلبسها بالعدة وما قيل من حرمة ذلك فبني على رأي مرجوح وهو
استيفاء العدة ولم يذكر المص من جملة ما يحرم على الحائض والنفساء
حضورهما المحتضرن لأن الصحيح لأن الصحيح عدم ذلك والقول بها
معتقلاً بأن حضورهما عنده يمنع ملائكة الرحمة من دخولها وأن الحجب
مثلها في ذلك ولم يحرم عليه الحضور وايضا فالمحتضر يحتاج الى المعاونة
ويجوز ان الله يعوضه خيراً من حضور ملائكة الرحمة **قوله** والمعنى اي
والحكمه وقوله في باب اطلاق **قوله** في خرجي اي اوسع آخر او عند آخر
ومثل ذلك ما لو تم لفظ الطلاق في آخر الحيض **قوله** او تكون هي منصوبة
بأن مضمرة لعطف على المصدر المقدر وهو لفظ قوله من باب عطف المصدر
المؤول على المصدر الصريح على حد قوله ولبس عبارة وتقرعيني الخ
قال في خلاصه وان على اسم خالص فعل عطف تنصيصه ان ثباتاً او منخرف
قوله او طلقها اي الزوج في ايلاء بطلبها استشكل بأن الطلاق انما يكون
بعد مطابقتها بالوطى وامتناع منه والحيض مانع منه فكيف تطالبه
به فيه واجيب بأنها تطالبه بالوطى وهي طاهرة فيمتنع فتطالبه
بالطلاق وهي حائض فلا بد من طهين ولا يقال ان طلاقه ح بدعي
لأنه بالأيلاء اخرجها الى الطلب وهو عني عن الطلاق بالقيسة بالسان
فعدوله عن ذلك الى الطلاق يصير بدعيّاً لا نأقول انه قد يقصد بقيسته
بلسانه مضاررتها مع حاجتها الشديدة اليه كما سيأتي في الشك والطلاق
الزوج في الأيلاء تطبيق القاضي او الحكم عليه **قوله** من الصور الست الخ
يراد عليهما ما لو قال السيد لأمتي ان طلقك الزوج اليوم فأنت حرة فسألت
ذلك وكانت حائضاً فلا يحرم طلاقها للخلاص من الرق اذ روادى ضربها
من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد بعد ذلك او يموت فيدوم أسرها
قاله الأذرع والظاهر ان سؤالها ليس قيداً فلو علم الزوج التعلق
وعدم رجوع السيد فطلقها خلاص من الحرمة للعدة المذكورة نعم ان علق
عتقها بسؤالها فلا بد من السؤال **قوله** لاستعقابه اي الطلاق اي طلبه

ان يعقبه الشروع فهو بالرفع فاعل او بالنصب مفعول اي لجعله بتصيره
الشروع عقبه **قوله** في الأولى هي قوله انت طالق في آخر جزمه الخ والثالثة
هي قوله او حاملًا منه والثانية هي كون المطلقة غير مدخول بها وخرج
بالمطلقة في ذلك المتوفى عنها قبل الدخول فتجب عليها العدة والرابعة
هي ما لو طلقها بعوض منها والاخير ان هما ما لو طلقها في ايلاء وما
لو طلقها الحاكم **قوله** او بعوض من غيرها اي ولم تأذن له فان اذنت له
ان يخالعهما منه ماله كان يدعيًا وان اختلف بما لها قاله ح على المنهج
قوله المستثنى منه هو الطلاق اس حرمة **قوله** هو اولى اي لعدم ايها
الحصر بخلاف عبارة الأصل ومعنى تعلق البلوغ بالحيض ان يعرف به
فاذا احضت حكم به **قوله** واغتسال يجتمعا ان يقدر وطلب اغتسال
واجبا كان كالغسل عند الانقطاع او مندوباً كالغسل لخواجرام حال
نزول النزول ويجتمعا ان يقدر وحرمة اغتسال حال وجود الدم لأنه
تعاطى عبادة فاسدة فيحتاج ح الى استثناء اغتسال الحج **قوله** وعدة
هي بالأطهار من الحيض ان كانت منه ذواته والأستبراء بنفس الحيضة
فكل متعلق بالحيض **قوله** هو اولى من قوله وتركر ذلك لا يجاه به بقاؤه
بذمتها وتمكنها منه بخلاف السقوط **قوله** في محالها الضمير للثلاثة
قبلة **قوله** وعدم لزوم الخ فيه تتابع اضافات وهو مخجل بالفضاحة
على قول كقول الشاعر جماعة جرحي حومة الجندل كجعي فأنت
بمراً من سعادوسمعي والصحيح انه لا يخل لوقوعه في القرأت
كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح **قوله** قضاء فرض صلاة مثل النفل
النفل بالأولى ولا يستثنى منه ركعتا الطواف كما قال بعضهم لأنهما
لا يفوتان إلا بالموت فلا يستثنى من عدم قضاء الحائض الصلاة اذ
لا آخر لوقتهما ويحصلان بالفرض والنفل وان لم ينوها فلعلم من
عبر بالقضاء اراد القضاء اللغوي **قوله** يلزمها قضاؤه قال ابن حجر
شميته قضاء مجاز نظر الى صورة فعله خارج الوقت لا حقيقة

لأنه لم يسبق لفعله مقتضى أي طلب في الوقت اه وفيه نظر لما قاله
 الجلال في شرح جمع الجوامع عند قول السبكي القضاء فعل كل وقيل
 بعض ما خرج وقت ادائه استدراكا لما سبق له مقتضى للفعل
 مطلقا في تفسير الأطلاق بقوله من المستدرك كما في قضاء الصلاة المتركة
 بلا عذرا وفي غيره كما في قضاء النائم الصلاة والحائض لا منها وجوب
 مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منها وجوب
 القضاء عليهما لا انعقاد سبب الوجوب في حقهما وهو التكليف ودخول
 الوقت **قوله** اولى من تغييره بسقوط الفرض قد يقال لا اولوية
 لأن كلام الأصل ناظر لتعلق الخطاب بالمعنوي أي الصلوة الموجود
 قبل المكلف وهو تعلقه بكون الشخص اذا وجد بصفات التكليف يكون
 مخاطبا بالفعل أي متعلقا به الخطاب تعلقا بتجيز ثبوت جمل صفات
 التكليف انتفاء الموانع فالمرأة مخاطبة بالصلاة قبل الحيض خطابا
 صلوحيًا ويسقط ذلك بالحيض لعدم وجود صفة التكليف والمعنى
 ويتعلق به تبين سقوط التعلق المعنوي عنها الثابت قبل وجودها
 وكلام المصنف هنا ناظر لتعلق الخطاب بالتجيز لأن المتبادر من السقوط
 سقوط التجيز وهو لم يحصل فكيف يسقط **قوله** لا يجوز لها ضعيف
 والمعتمد الكراهة مع انعقادها نفلا مطلقا كما نقل عن م ر ومقتضاه
 انها تنافي عليها والمعتمد عدم الثواب من حيث كونها صلاة بل من حيث
 القراءة والذكر كما نقل عن م نعم لا تعطي حكم النقل من كل وجه
 فلا يصح جمعها مع نقل آخر فرض آخر بتيمم ولا العقود فيها **قوله**
 البيضاوي أي الفقيه غير المفسر وكل منهما شافعي واسم الاول محمد بن
 احمد وكنيته ابو بكر والثاني ناصر الدين والاول مقدم عليه وعلى الشيخين
 ايضا **قوله** وقبول قولها فيه أي فيما لو قال لها ان حضرت فأنت طالق
 فأخبرته به فأنها تصدق **قوله** وعدم قطع ولا بالمد أي موالة
 وهو تنابع في صوم كفارة قتل لأنها هي التي يتصور لزومها للمرأة

سنة ١٢٠٥ هـ
 سنة ١٢٠٦ هـ
 سنة ١٢٠٧ هـ

اما كفارة

اما كفارة وقاع رمضان او الظهار فهي على الزوج ونقل خضر في باب
 الكفارة عنه م راته يتصور ايضا منها في كفارة الظهار بأن تصوم
 عنه مظاهرتين قريب لها او بأذن لها قريبه او بوصيته ورده قل
 بأنه لا يلزمها فيه الشايع مع ان اللازم للميت المذكور اصالته الاطعام
 والصوم منها بدل عن **قوله** لأنها بسبيل من بطريق من تمكنه من
 الشروع في زمن غير هذا فالأب لا يلزم له البتة ومنه للبيان وفي العبارة حذف
 اس متلبسة بطريق هي الشروع أي التمكن من الشروع فيها **قوله**
 اذ لم تخل مدتها بأن نذرت مدة لا يمكن خلوها عنه الحيض بحسب
 عادتها **قوله** وعدم قطع مدة الاية وعنته سيأتي ان مدة الاية اربعة
 اشهر ومدة العنت سنة ومعنى عدم قطع الحيض لذلك حسابان فمنه
 من تلك المدة بخلاف قطع الولاة فيما مرق فان المراد به ان اذا زال ذلك
 العارض بنت على ما مضى **قوله** لأنها لا تخلو عنه الحيض الخ فلو لم
 تحب معه لتضررت بطولها **قوله** من خرج ومها
 عنه الاستقامة الخ الاستقامة له تتحقق بأن يخرج في سن الحيض
 تسع سنين تقريبًا وان لا ينقص عنه اقله ولا يجاوز اكثره فالخروج
 عنها يكون بواحد من ثلاثة بأن لم تبلغ المرأة سن الحيض فيسقط
 الخارج منها **قوله** استحاضته وان لم تجز فيه الأحكام او ينقص عن اقله
 او يجاوز اكثره ويجوز وطئ المستحاضة غير المتحيضة ولو مع نزول
 الدم ويجوز التضييق للحاجة **قوله** التي لدم الحيض صفة للاستقامة
قوله اربعة اقسام أي اجمالاً وسبعة تفصيلاً وذلك لأنها مبتدأة مميزة
 وغير مميزة او معقادة مميزة فهذه ثلاثة اقسام او معقادة غير
 مميزة وتحتها اربعة اقسام لأنها اما ذكره لعادتها قدر او وقتا
 او ناسية لهما او ذكره للوقت دون القدر او بالعكس تظم هذه
 للثلاثة فالجملة سبعة تكلم المصنف منها على خمسة وترك الذكر للقدر
 دون الوقت والعكس وتسمى الناسية لهما متحيضة تحير مطلقاً

مكالمات المستقامات
 ونسبها لمختصين

سنة ١٢٠٨ هـ

ولأحدهما متخيرة بدون قيد الإطلاق **قوله** أي أول ما ابتدأها الخ أول
 مبتدأ أو ما نكرة بمعنى شيء وجملة ابتدأها صفة لها والعائد ضمير يعود
 عليها والدم خبر أول شيء ابتدأها من أنواع الدماء هو دم الاحتاضة
 وليس المراد أول الأشياء مطلقاً لأنها قد ابتدأها الوجود والأكل
 وغير ذلك وأشار الشرح بهذا التفسير إلى أنها بفتح الدال اسم مفعول
 بناءً على ثبوت ابتداءه الشيء في اللغة وانكره ابن الصلاح وقال لم ير
 إلا ابتداء في الشيء وعليه فيقر مبتدأة بكسر الدال اسم فاعل ولكن
 الشارح مطلع واعلم أن المرأة مبتدأة كانت أو لا تترك ما تتركه
 المحتاض بمجرد رؤيتها الدم حملاً على الظاهر منه كونه حيضاً فلهما حكم
 المحتاض حتى يحرم طلاقهما وحكم بوقوع الطلاق بالعلق بنحو ذلك
 ثم إن انقطع لدون يوم وليلة حكمنا بعدم كونه حيضاً لتبين أنه دم
 فساد فينقض الصوم والصلاة وينبغي عدم حرمة الطلاق وعدم وقوعه
 فإن كانت صائمت حبان نوت قبل وجود الدم أو علمها به أو ظنت
 أنه دم فساد أو جهلت الحكم صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم
 لتلاعبها وإن استمر إلى يوم وليلة فأكثرت سائر الأحكام كمن
 حكم بوقوع الطلاق فلو ماتت قبل يوم وليلة هل يستمر ذلك لحكمنا
 بمجرد الرواية في الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع
 كونه حيضاً بخلاف الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض
 والأصل بقاء النكاح فيه نظراً وافق الرمي بالأستمرار نظراً
 للظاهر وإن كان مخالفاً للقواعد فمن أن العصمة المحققة لا تزول
 إلا بيقين أو انقطع ليوم وليلة فأكثرت لكن لدون أكثر من خمسة عشر يوماً
 فالكل حيض وإن كان قوياً وضعيفاً ولو تقدم الضعيف على القوي
 واعلم أيضاً أنه ليس لنا مستحاضة تترك الصلاة المفروضة شهراً
 فأكثر إلا في مسئلة وهي ما إذا كانت مبتدأة وفرغنا على الصحيح
 وهو تقدم اللون فرائت خمسة عشر حمرة ثم مثلها سواداً فأنها

العلم
والفاعل
بأنه

تترك

تترك الصلاة المفروضة شهراً الصوم والصلاة في جميع الشهر فإذا زاد
 السواد بعد ذلك يوماً وليلة فقد قامت التمييز فترة إلى يوم وليلة قال
 النووي ولا يصح ترك الصلاة لمستحاضة أحد أو ثلاثين يوماً أو ستاً
 أو سبعا وثلاثين على قول أن زاد الآهين **قوله** فالمتميزة أي سواء كانت
 مبتدأة أو معتادة فقوله وهي من ترى الخ صادق بأن ترى ذلك من أول
 الأمر وهي المبتدأة أو بعد سبق حيض وظهور وهي المعتادة **قوله**
 وقوياً وضعيفاً كالأسود والأحمر فهو ضعيف بالنسبة للأسود قوي
 بالنسبة للأشقر والأشقر أقوى من الأصفر وهو أقوى من الأكد وهو
 ما بين الأصفر والأبيض فمراده بالقوى النسبي لا القوى الصفات
 مطلقاً وكذا الضعيف والقوي أما باعتبار اللون الألوان الخمسة
 فيقدم بعضها على بعض كما ذكر وأما باعتبار الصفات فكل واحد
 من الألوان المذكورة له صفات أربع لأنه إما مجرد عن الثخن والنتن
 أو بهما أو بأحدهما فالأقوى ما صفاته من ثخن ونتن وقوة لون أكثر
 فيخرج أحد الدمين بما زاد فماله ثلاث صفات كأسود ثخين منتن
 أقوى مما له صفتان كأسود ثخين أو أسود منتن وماله صفتان أقوى
 مما له صفة كأسود ثخين وأسود مجرد فإن استويا فبالأسبق
 كأسود ثخين وأسود منتن وكأحمر ثخين أو منتن وأسود مجرد
 فيقابل اللون بالثخن أو النتن فإذا اردت ضرب صفات كل لون في
 غيرها ضربت أو صفاً أو صفاً الأول الأربعة في أو صفاً الثاني
 ستة عشر ثم المجموع في أو صفاً الثالث الأربعة وستين ثم المجموع في
 أو صفاً الرابع مائتين وستة وخمسين ثم المجموع في أو صفاً الخامس
 يبلغ المجموع ألفاً وأربعة وعشرين **قوله** فالقوى الخ تفسير للرد
 للتمييز **قوله** مع نقاء تخلله وكالنقاء الضعيف المتخلل بين اجزاء
 القوى بالاولى فلورأت يوماً وليلة سوداً ثم كذلك حمرة أو نقاء
 ثم كذلك سوداً وهكذا إلى خمسة عشر يوماً ثم انطبقت الحمرة إلى

آخر الشهر فيخضعها فيه النصف الأول وهذا يسمى قول السجدة المعتمد
وقيل زمن النقاء او الضعيف طهر وهو قول للقط واذا اجتمع
قوي وضعيف واضعف فالقوي مع الضعيف حيض بشرط ان
يتقدم القوي ويتصل به الضعيف ويصلحاً معاً للحيض بأن لا يزيد
مجموعهما على الأكثر كأن رأيت خمسة سواداً ثم خمسة حمرة ثم خمسة
شفرة ثم طبقت الصفرة فما سوا الصفرة حيض فلو لم يتصل
الضعيف بالقوي لخمس سواداً ثم خمسة صفرة ثم طبقت الحمرة
او تقدم الضعيف لخمس حمرة ثم خمسة سواداً ثم خمسة صفرة ثم
طبقت الصفرة او لم يصلحاً معاً للحيض كخمس سواداً او ستة حمرة
ثم طبقت الصفرة فيخضعها السواد فقط بخلاف ما لو تخلل الضعيف
بين قوين من لون واحد كأن رأيت سبعة سواداً ثم مثلها حمرة ثم
مثلها سواداً فيخضعها السواد الأول مع الحمرة لأنه لما توسط
الضعيف بين قوين أحقاهما بأسبقهما بخلاف ما نحن فيه **قوله**
ان لم ينقص القوي كأنه قال بشرط ثلاثة اثنان في القوي
وواحد في الضعيف فمن فقدت شرطاً من ذلك انتقلت الى القسم
الثاني وقوله ولا اعتبار بما زاد أكثره لأن الحيض لا يزيد على ذلك
وقوله خمسة عشر بدل من الأكثر كالיום والليله فيما قبله وقوله المتصل
اي المتتابع **قوله** عن أقل الطهر خمسة عشر يوماً اي متصله كما مر
ومحل ذلك ان استمر الدم بخلاف ما لو رأيت عشرة ايام سواداً ثم
عشرة حمرة مثلاً وانقطع فأنها تعمل بتمييزها فيكون القوي حيضاً
والضعيف استحاضة مع نقص الضعيف عن خمسة عشر ولا يرد ذلك
على الشارح لوضوحه قاله زبي **قوله** والضعيف هذا في بعض النسخ
بقلم الحجة عطف على قوله فالقوي حيض وقوله استحاضة اي طهر
وان مكث سنين فلورأت يوماً وليلة دماً اسود ثم احمر مستمر سنين
كثيرة فالضعيف كله طهر لأن أكثر الطهر لاحد له **قوله** خبر لي داود

وهو ان فالحمرة بنت ابي حشاش قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني
استحاضت فادع الصلاة فقال ان دم الحيض اسود يعرف فاذا كان
ذلك فامسكي عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضئي وصلي فانما هو عرق
او هو بكسر العين اي دم عرق لما مر منه انه يخرج من عرق في ارنج الرجم
قوله في ذلك ما يوارى في كون القوي حيضاً والضعيف استحاضة
وقوله ولأنه عطف على الخبر دليل عطفي بعد التثني **قوله** عند الاشكال اي
الاشتباه **قوله** كالمين الخ قد يفرق بينهما بأن اوصاف المني لازمة
لا تنفك عنه وهي مميزة من الودين والمذي بخلاف صفة الحيض المذكورة
وهي القوة فأنها ليست لازمة بل قد يتصف بالثانية مثلاً وهي الضعف
وتلك الصفات لا يشبه بعضها بالآخر حتى يحتاج للتمييز هذا ما ظهر
في تقرير الاشكال هذه العبارة الا ان يجاب بأن الجامع مطلق الرجوع
الى الصفة **قوله** وسواء تقدم الخ تعميم في قوله فالقوي حيض الخ ومثل
بثلاثة امثلة على اللف والنشر المرتب كل واحد منها اجتمع فيه الشروط
المتقدمة وهي وان كانت تعيماً لكنها في الحقيقة امثلة كما مر وظاهر
ان المراد تقدمه او تأخره في شهر واحد فلا حاجة لتصوير التأخير بالشفاء
عقيد **قوله** بخلاف ما لو رأيت هذا محترز بشرط الشرط وهو الاتصال
المذكور في قول الشر ولا نقص الضعيف المتصل فيشترط في الضعيف ان
لا ينقص عن الأقل المتصل فان نقص عن ذلك او لم ينقص لكن لم يتصل
فسيأتي حكمه وعبر عن ذلك في المنهج بقوله ولائاً وسيأتي محترز الشرط
الأصلية في كلامه وانما فصل ما هنا عن ذلك لما تقدم من انه شرط في الشرط
لا من الشرط الأصلية **قوله** ويشترط ايضاً اي كما اشترط الشرط المتقدم
لكن ما تقدم عام في المستبادة والمقتادة وهذا خاص بالمقتادة **قوله**
ان لا يتخلل بينهما الخ فلو كانت عادتاً خمسة من اول الشهر وبقيته طهر
فأرأت اسود من اوله وبقيته احمر حكم بأن حيضها العشرة لا الخمسة الأولى
منها لأن التمييز اقوي من العادة لظهوره ولأنه علامة في الدم وهي

علامة في صاحبته **قوله** والا اي بان تخلل بينهما ذلك كان كانت
 عاداتها خمسة من اول الشهر وبقيته طهر ثم استحيضت في شهر
 وراثة بعد خمسة وعشرين ضعيفا ثم خمسة قوثا ثم ضعيفا فقد العادة
 الذي هو خمسة حيض للعادة والعشرين استحاضة والخمسة القويّة
 بعدها حيض آخر للتمييز وهكذا **قوله** اي غير المميّزة اي غير المميّزة للمستحضة
 للشروط السابقة بان لم تكن مميّزة اصلا او كانت لكنها فقدت شرطاً
 مما مر ولذا فسر ذلك بقوله بان الخ وقوله بنوع اي صفة وقوله
 لكن استدراك على قوله اكثر اي اكثر من صفة لكن الخ فهي غير مميّزة
 من حيث الحكم ويقال لها مميّزة مقيدة بفقد شرط تمييز **قوله**
 فقدت اي عذمت يقال فقد يفقد كضرب يضرب اه شوربي **قوله**
 يوم وليلة اي كل شهر وقوله عارفة بوقت ابتداء الدم سيأتي محترزه
قوله لانه المتيقن علة لقوله تردد لاقل الحيض اي واليقين لا
 يتوكل الا بمثله او اماره ظاهرة كالتمييز والعادة قاله المناوي
قوله في الدور الاول اي الشهر الاول مثلاً وقوله نصبر اي عن الغسل
 والصلاة وغيرهما مما يحرم بالحيض وصبرها هنا وفيما يأتي على
 سبيل النسيب لا الوجوب فلو هجعت وصلت مثلاً صح **قوله** لانه ثبت
 لها عادة اي حكمها حقيقة فلا ينافي انها مبتدأة فالمراد انها صارت
 في حكم من ثبت لها عادة **قوله** وطهرها بقيته الشهر عطف في
 المعني على قوله تردد لاقل الحيض يوم وليلة وكان الاولى ان يقول
 وطهرها تسع وعشرون كما في المنهج لان شهرها كامل قال الشوكري
 ضابطه حيث اطلق الشهر في الشرع فالمراد الهلالي الا في المبتدأة غير
 المميّزة وفي المميّزة وفي الأشهر الستة المميّزة في اقل مدة الحمل
 فانها عددية قطعاً قاله البلقيني اه **قوله** كالمميّزة لم يجعلها مميّزة
 لان المميّزة حقيقة هي المعتادة في حكم المميّزة فقوله في شرح المنهج فهي
 مميّزة على حذف اداة التشبيه **قوله** قدرا ووقتا خمسة ايام من اول الشهر

وقوله حافظه

وقوله حافظه اي ذاكرة لذلك اي لعاداتها قدرا ووقتا **قوله** في الدور
 الاول اي المرة الاولى وهي مدة الحيض والطهر التي في السنة الاولى
 حتى يصير الدم الخمسة عشر كما مر **قوله** نصبر اي ندبا كما مر بان تمسك
 عند مجاوزة عاداتها المذكورة وهي الخمسة ايام مثلاً عما يحرم بالحيض
 لعله يقطع قبل اكثره فيكون الكل حيضاً **قوله** ان نقصت عنها
 عادات الخ فان كانت عاداتها خمسة عشر وجب عليها الصبر مدتها
 اي او قوله فتقتل تقرع على قوله نصبر وقوله وثبت العادة بمرة اي
 ان لم تخلف فان اختلفت فاحكمها ما ذكره بقوله او اختلفت الخ
قوله ومحل ذلك اي الرد لعاداتها ولا يصح رجوع اسم الإشارة لقوله
 وثبت العادة بمرة لان المختلفة المشتقة التي ذكرها بقوله واختلفت
 والنسقت لا تثبت عاداتها الا بمرتين **قوله** اذا التفتت عاداتها كان
 سبق لها حيض وطهر فحاضت من اول شهر خمسة ايام مثلاً وطهرت
 بقيته ثم استحيضت في الشهر الثاني ولم تميز القوي من الضعيف بان
 رأت الدم بصفة او باكثر وفقدت شرطاً مما تقدم فحيضها الخمسة
 مثلاً وطهرها بقيته الشهر وهكذا **قوله** واختلفت وانسقت اي
 توالى وتتابعت على وزان ونسق واحد فلو حاضت في شهر ثلاثة
 وفي ثمانية خمسة وفي ثالثة سبعة ثم عاد دورها هكذا ثم استحيضت
 في الشهر السابع ردت فيه الى ثلاثة وفي الثامن الى خمسة وفي التاسع
 الى سبعة وهكذا لان تعاقب الاقدار المختلفة قد صار عادة لها فلا بد
 في ردها للعادة من تكرار الدور مرتين ولا تثبت عاداتها الا بذلك
 وفي كلامه قيد يدل عليه ما بعده اي انسقت وعرفت انساقها
 بدليل قوله فان تسميت الخ **قوله** فان لم تنسق بان كانت تنقسم
 هذه تارة وهذه اخرى كان حاضت في شهر ثلاثة وفي الثاني خمسة
 وفي الثالث سبعة وفي الرابع سبعة وفي الخامس ثلاثة وفي السادس خمسة
 واستحيضت في السابع فترد فيه لخمسة وهكذا في كل شهر ومثل ذلك

ما لم يتكرر الدور بأن حاضت في شهر ثلاثة وفي الثاني خمسة وفي
 الثالث سبعة ثم استحيضت في الرابع فأنها تترد لثلاثة استحاضة
 وهو سبعة ومحل الرد إليه في صورتين اعني عدم الأساق وعدم التكرار
 ان عرفت النوبة الأخيرة في الثلاثة وتغتسل آخر كل نوبة في الصور
 الثلاثة المذكورة ان لم تعرف النوبة الأخيرة فحاصل ما يؤخذ من
 كلامه منطوقاً ومفهوماً سبع صور لمن اختلفت عاداتها صرح بها
 في شرح المنهج **قوله** اغتسلت آخر كل نوبة اي في الثلاثة والخمسة والسبعة
 لاحتمال الانقطاع عند كل منها فتغتسل في كل شهر ثلاثة اغتسال لاحتمال
 انه شهر الثلاثة والخمسة والسبعة **قوله** فان نسيتها اي لغفلة او جهل
 وهذا محترز قوله ان كانت حافظة الذي ذكرنا في ما مر إشارة الى انه
 ملحوظ في كلام المتن **قوله** متحيرة اي تحيراً مطلقاً غير مقيد بنسيان
 وقت او قدر كما مر **قوله** لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطمهر
 اي وللانقطاع ولا يمكن جعلها حائضاً لما لقيام الأجماع على بطلان
 ولا طاهر إذا لم يوجد الدم ولا التبعض لأنه تحكم فاحتاطت للضرورة
 ومحل وجوب الاحتياط ما لم يبلغ سن اليأس والآفلا يجب عليها ذلك
 فلزوجها ان يجامعها الزوال لاحتمال الحيض **قوله** وفي التمتع اي الزوج
 او سيد ويستمر وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها ولا خيار له في نسخ
 النكاح لأن وطنها متوقع ولا تجمع تعدد السفر ومطر لأن شرطه
 صحة الأولى يقيناً ولم يوجد ولا تؤتم في صلاتها بطاهرة ولا متحيرة
 بناءً على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفداء عن صومها اذا افطرت
 للرضاع لاحتمال كونها حائضاً وعدتها عن الطلاق ان عرفت قدر دورها
 ثلاثة ادواراً فان وقع اول شهر فعدتها ثلاثة اشهر او في ثلثائه
 فان بقي منه ما سيع حيضاً وطمهر اكلت بعده شهرين وان لم يسع ذلك
 اعدت بثلاثة اشهر غير الذي طلقت فيه واذا كانت امه جاز العقد
 عليها الخائف العنت على المعتمد لأنها ليست مأبوساً من جاعها نجاسة

الرققاء ومقتضى ذلك انه يمتنع نكاح الأمه لمن عنده متحيرة وهو
 كذلك **قوله** اعلم من قوله وفي الوطئ فيه ان القتع يشمل النظر
 مع انه ليس مراداً الا ان يقال المراد القتع المعروف وهو ما يكون
 بالمباشرة **قوله** ومن المصحف اي وحمله من باب اولى **قوله** والقراءة
 خارج الصلاة وان خافت نسيان القرآن فيما يظهر لتمكنها من اجرائه
 على قلبها وكذا دخول المسجد لا لعبادة تتوقف عليه كطواف واعتكاف
 ولو نفلاً وتحيته فتدخله لذلك ان امنت التلوين بخلاف الصلاة
قوله وان زادت على الواجب اي ولو جميع القرآن وفارقت الحجب
 الذي فقد الطهورين حيث وجب عليه الاقتصار على الفاتحة بأن
 حدثه مخفف بخلاف حديثها **قوله** وتغتسل لكل فرض اي ولو مع نذر
 او صلاة جنازة اما النفل فلا تغتسل له بل تصلي قبل الفرض وبعده
 بطهارته الفرض بتعاله كالتيتم **قوله** عند احتمال الانقطاع المتأخر
 لقوله بعد ذلك فان علمت ان يقول ان جعلت وقت الانقطاع كما في
 المنهج **قوله** فان علمت النجس اي في زمن الصحة قبل ايام الاستحاضة
 والآفل من منقطعاً عنها الآن فلا ينافي ما بعده من الاحتمال **قوله**
 كعند الغروب النجس مجرور بالكاف محذوف اي كالأنقطاع عند الغروب
 لأن عند من الظروف الملازمة للظرفية ولا تخرج عنها الا الى الجرحين
قوله وتصلى به المغرب اي مع المبادرة او عدمها على ما سيذكره **قوله**
 ولا تجب المبادرة النجس ولا يجب الصبر ايضاً الى آخر الوقت فلا قضاء عليها
 وان صلت في اوله على المعتمد **قوله** بخلاف المستحاضة اي غير المتحيرة
 ويجب على كل منهما الحشو والعصب ان احتاجهما ولم تتأذ بهما
 بنحو خرقان وان لم يحصل مبيع تيمم ولم تكن في الحشوصامة والآفل
 يجب بل يجب على الصائمة ولو نفلاً ترك الحشونها ولو خرج بعد
 العصب دم لكرته لم يضرب او تقصيرها فيه ويجب تجديده ما ذكر
 من الحشو والعصب لكل فرض **قوله** ثم اي في المستحاضة وقوله

تقليلا للحديث في الموجب للوضوء وقوله والغسل الخ كأنه قال
والأنقطاع الموجب للغسل لا يمكن تكرره أي حصوله مرة ثانية
بعد الغسل كالحديث حتى تجب المبادرة قبل حصوله لئلا تجب إعادة
الغسل لأن أقل الطهر خمسة عشر يوما وأقل الحيض يوم وليلة ولا
ينقطع قبل ذلك وحاصلها أنها إذا أخرت لا تقيد لغسل لأنه لا يجب
الأخذ احتمال الأنقطاع ولا يمكن حصوله بعد الغسل الذي حصل منها
وقبل الصلاة كما مر لا يقال أنه يمكن ذلك لاحتمال أنها عند الغسل
الذي حصل منها كانت حائضا وانقطع بعده بالمحظة فقد يمكن تكرره
الأنقطاع أي حصوله بين الغسل والصلاة الآن يقال إن معنى قوله
لا يمكن تكرره أي بعد حكمنا على الغسل الذي حصل منها بأنه عند
الأنقطاع على طريق الاحتمال **قوله** نعم إن أخرت استدراكه على قوله
ولا تجب المبادرة الموهوم أن عدمها لا يضر مطلقا في الوضوء والغسل
فأفاد بهذا أنه على طلاقه في الغسل وأن في الوضوء تفصيلا **قوله**
وزات التقطع الخ أي والمستحاضة ذات التقطع وهذا مستثنى من
قوله وتغتسل لكل فرض وصورة ذلك أنه إذا انقطع دمها وكان
زمن الأنقطاع يسع فرضين فأكثر فاغتسلت للأول لم يلزمها الغسل
للغرض الثاني مثلاً بل ولا الوضوء أيضا فقد صدق عليها أنها لا تغتسل
لكل فرض فكانت مستثناة مما مر فقوله لا يلزمها الغسل أي ثانيا
هذا ولم يذكر المصنف هنا القيمين الأخيرين وذكرهما في المنهج بقوله وإن ذكر
أحدهما فليتيقن في حيضه طهر حكمه فالذكرة للقدر دون الوقت كأن تقول
كان حيض خمسة في العشر الأول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم أني في اليوم
الأول طاهر فالساعات حيض يتيقن لأنه أما آخر الخمسة الأول وأول
الخمسة الثانية والأول طهر يتيقن كالعشرين الأخيرين والثاني إلى
الخامس محتمل للحيض والطهر فتوضأ فيه احتياطاً لكل فرض السابع
إلى آخر العاشر محتمل لهما وللأنقطاع فتغتسل فيه لكل فرض والذكرة

للوقت

١٣٩
للوقت دون القدر كأن تقول كان حيض يمتد في أول الشهر ولا أعرف
قدره فيوم وليلة منه حيض ونصفه الثاني طهر يتيقن وما بين الأول
والسادس عشر محتمل للحيض والطهر والأنقطاع فتغتسل لكل فرض لأنه يلزم
المستحاضة الطهر عند الأنقطاع ويستمع ما يحتمل طهراً مشكوكاً فيه وما لا يحتمل
حيضاً مشكوكاً فيه **قوله** وأقل النفاس بكسر النون سمي بذلك لخروجه عقب
نفاس ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيهما
والضم أفصح وأما الحائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء
لا غير **قوله** بعد فراغ الرحم خرج به الدم الخارج مع الولد أو حالة الطلق
فهو دم فساد نعم المتصل بذلك من حيضها المتقدم حيض وإن لم يوجد
فاصل في صورة الحقيقة بينه وبين النفاس كالتقاء بالفصل بالولادة
بخلاف ما إذا جاوز النفاس الستين فلا بد من طهر فاصل بين الحيض المتأخر
وبينه ولا بد في الحكم على المتصل بأنه حيض من أن يسبقه يوم وليلة فأكثر
فإن لم يسبقه ذلك لم يكن حيضاً وإن بلغ مع ما قبله يوماً وليلة وانظر
هل يحكم على المتصل بأنه حيض وإن زادت به عارتها أو حمل ذلك ما لم
تزد به الظاهر الثاني **قوله** من الحمل أي ولو علقته أو مضغته **قوله**
وقبل مضي أقل الطهر فلو لم تر الدم إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً من الولادة
فلا نفاس لها فإن رأت قبل ذلك وبعد الولادة بأن تأخر خروجه عنها
فابتداءه من رؤية الدم وزمن النقاء لانه نفاس فيه لكنه محسوب من الستين
فيجب قضاء الصلاة التي فاتت فيه ويجوز لزوجهما أن يتيمعا بها فيه ويظل
صومهما بالولد الخاف سواء كان لها نفاس أولاً لأن ذات الولادة
مبطلتان وإن لم يوجد معها نفاس

كتاب الصلاة

هي اسم مصدر لصل والمصدر التصليّة ولم يعتبر به لأنها ما لا يلحق
وأصلها صلوة بوزن فعلة بدليل جمعها على صلوات تحركت الواو وفتح
ما قبلها قلبت الفاء وكُتبت بالواو على لفظ المفخيم أي الذي لم يُكمل

وهي مأخوذة من صلت العود بالنار بالتحفيف اذا عطفته لان عطف
اعضا المصلي والغرب تأخذ الواو من الياء وبالعكس فلا بد ان
الصلاة واوتية و صلت يائي او من صلت بالتشديد اذا حركت الصلوة
وهما عرقان في جانبين خاصتين بخيان عند اخذ المصلي وهي احد
اركان الاسلام وفرضها افضل الفرائض وتفضلها افضل النوافل ولا
يغدر احد في تركها مادام عاقلاً وقدّمها على ما بعدها لأنها افضل
العبادات البدنية وبعدها الصوم ثم الحج ثم الزكاة عند تساوي
الزمن المصروف في العبادة والا فكيف يفضل صوم يوم شاتي الحج
وركعتان صوم يوم وقدم الطهارة عليها لأن الشرط مقدم على
المشروط طبعاً فقدم وصفاً وخرج بالبدنية القلبية كالإيمان والمعرفة
والتفكر والتوكل والصبر والرجاء والرضى ومحبته الله تعالى ورسوله صلى
الله عليه وسلم والتوبة والتطهر من الرذائل نعم أو رد على الأفضلية
المذكورة أمور منها الطواف لغير المقيم بمكة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وقراءة الكهف يوم الجمعة وحفظ القرآن فأن ذلك افضل من الصلاة
وكذا طلب العلم العيني وأهم ما يحتاجه المكلف حالاً والمراد بالعبادة
فيما ذكر مطلق المطلوبات شرعاً سواء توقفت على نية او لا تشمل القربات
والطاعات والمراد بصفاتها وهي ما يتوقف على نية ويعلم منه افضلية
الصلاة على غيرها بالطريق الأولي لأن ما يتوقف على نية افضل مما لا يتوقف
عليها والافضل من شيء افضل من مفضوله والفرق بين الثلاثة ان العبادة
ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود والقربة ما تقترب به بشرط معرفة
المتقرب اليه ولا يشترط له نية والطاعة امتثال الأمر والنهي ولا يشترط
فيها نية ولا معرفة المطاع فبين الثلاثة تباين بحسب المفهوم وأما
بحسب التحقيق فبين الطاعة وكل من العبادة والقربة عموم وخصوص
مطلق فكل ما يصدق عليه انه عبادة او قربة يصدق عليه انه طاعة
والعكس فتوجد بدونها في النظر المؤدي الى معرفة الله تعالى بما تحصل

بالنظر

بالنظر والقربة اعم من العبادة فتوجد بدونها فيما لا يحتاج الى نية
كالعتق والوقف والطاعة اعم الثلاثة والعبادة اخصها والقربة
اعم من العبادة واخص من الطاعة فهي واسطها واعلم ان كل الشريعة
فرضت بواسطة الوحي الا الصلاة فانها من الله لنبيه صلى الله عليه وسلم
بدون واسطة ولذا كانت افضل من غيرها على ما مر وروي ابن جبران
في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
فوصفت على راسه او عاتقه فكلمها ركع او سجد تساقطت عنه **قوله**
الدعاء بخير وقيل مطلقاً وهذا معنى لغوي فقط وما بعده شرعي فقط
وما تقدم اول الكتاب من انها من الله الرحمة ومن الملائكة استغفار الخ
معنى لغوي وشرعي ولذا احال عليه الشر في المنهج بقوله هي لغة ما مر اول
الكتاب اي وشرعاً ايضاً كما مر واخر اوقاتها تبعاً لأصله وان خالف
غيره من المصنفين **قوله** اي ادع لهم اشار الى ان على معنى اللام ليست
باقية على حقيقتها لأنها مع الدعاء للمضرة فكذلك مع الصلاة التي
بمعناها بخلاف اللام فانها للمنفعة او يدفع الاشكال بتضمن الصلاة
معنى العطف فيصح تعدتها على وقد يقال ان هذا كله لا يحتاج اليه
لأنه لا يلزم من كون حرف مع كلمة بمعنى ان يكون مع ما ناب عنها كذا
فكون على للمضرة واللام للمنفعة مع دعاء لا يستلزم ان يكونا بذكر
المعنى مع صلى الذي بمعناه **قوله** اقوال اي خمسة تكبيرة الاحرام
وقراءة الفاتحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والتسليم الأولي **قوله** وافعال اي ثمانية النية لأنها فعل قلبي
والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين
والجلوس للثلاثة التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والسلام والترتيب فجملة الاركان ثلاثة عشر وأما الطائفتان فهما
لها خلافاً لابي شجاع وأورد على التعريف انه غير مانع لدخول سجدة
التلاوة والشكر مع انها ليست من جنس الصلاة وغير جامع لخروج

صلاة الآخرس والمريض الذي يجري الأركان على قلبه إذا أقوال فيها وإن
وجد فيها أفعال ولو حكماً في الثانية وصلاة الجنازة إذا أفعال فيها
مع أن كلا من الثلاثة صلاة شرعية وعدم الحث فيمن حلف الأيصال نظراً
للعرف واجب عن الأول بأن السجدة المذكورة خارجة من أول الأمر
بالتعبير بالجمع في الأقوال والأفعال إذ لم تشمل الأعلى قولين واجبين
وهما التكبير والتسليم وعلى فعل واحد وهو وضع الجبهة وكل من الهوى
والرفع منه غير مقصود عن الثاني بجوابين الأول زيارة قولنا غالباً
أي أن وجود جمع من الأقوال وجمع من الأفعال معاً أمراً غلبت ومن غير
الغالب قد تنسفي الأقوال وتوجد الأفعال كما في صلاة الآخرس والمريض
الذي يجري الأركان على قلبه وقد تنسفي الأفعال وتوجد الأقوال كما في صلاة
الجنازة **الثاني** أن المراد بالأقوال والأفعال ما يشمل الواجبة والمندوبة
والحقيقية والحكمية فدخلت صلاة الجنازة لأن فيها أفعالاً مندوبة
وهي رفع اليدين عند التكبيرات الأربع ودخلت صلاة المريض لأن فيها
أفعالاً وأقوالاً حكماً من حيث اجزائها على قلبه وإن شئت أدخلتها بقولك
أقوال وأفعال ولو قلبية وصلاة الآخرس فيها ما يدل على الأقوال لأن
خرسه إن كان طارئاً لزمه اجراء الأقوال على قلبه والآلزمة الوقوف بقدرها
وذلك يدل على أقوال حكماً ولا يخفى ما في بعض ذلك من التكلف **قوله**
مفتحة النحر قد يفتح الشيء ويختتم بما هو منه كما هنا وقد يفتح بما
هو خارج عنه كما في قولهم مفتاح الصلاة الطهور **قوله** والأصل فيها
أي الدليل على وجوبها وقوله كانت أي ولم تزل بدليل الحديث بعد
وقوله حكمة تفسير لكتاباً وما بعده تفسير لموقوتاً أي موقته بوقت
معين أي مجموعاً لها وقت معين فهو لفظ ونشر قرئ في التفسير **قوله**
فرض الله أي أوجب بلا واسطة ملك ولا غيره بخلاف مراتب المراجعة
قوله على امتي وفي رواية علي وعلى امتي فهي واجبة عليه صلى الله عليه وسلم
أي والمراد أمة الدعوة أي المكلفون منها ليخرج نحو الكائن لأمة الأجابة

فقط لأن

الصلوة

فقط لأن الرأى أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهل البس جوده
يصلون ويقرأون القرآن ليغرو العالم الزاهد من الطريق التي يسلكها
أولاً اجاب ابن الصلاح بما حاصله أن ظاهر المنقول ينبغي وقوع
قراءتهم له وإن أمكن ذلك ويلزم منه انتفاء الصلاة لأن من شرطها
قراءة الفاتحة اهـ وأيضاً هم بعيدون من رحمة الله تعالى فلا يفعلون
ما هو طريق للمغفرة وأما الملائكة فقد ورد أنهم لم يعطوا أفضيلة
حفظ القرآن وإن كانوا حريصين على استماعه من الأنس لأن قراءته
كرامة أكرم الله تعالى بها الأنس وكذا المؤمنون من الجن **قوله** ليلة الأسراء
بالمدّة أي السير ليلاً من المسجد الحرام إلى الأقصي وكانت قبل الهجرة بسنة
على ما عليه الأكثر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بسنة عشر وقيل
بسبعة عشر شهراً وقيل غير ذلك ومكث صلى الله عليه وسلم بعد فرضها
في فرضها عشر سنين **قوله** خمسين صلاة النحر وكانت كل عشرة منها في
وقت صلاة من الخمس وكانت كل صلاة منها ركعتين فحملتها مائة ركعة
ثم بعد التحفيف استمرت الخمس كذلك بعد الهجرة ثم حصل زيادة في
المغرب والرباعية وقيل إن الخمس فرضت هكذا ابتداء عند التحفيف
قوله أراجع بالرفع لأن لم لا تجز الآفلاً واحداً وقوله واسئل عطف
تفسير على أراجع وسؤال التحفيف كان بواسطة سيدنا موسى
عليه الصلاة والسلام وإنما لم يكن بواسطة في ذلك إبراهيم عليه
الصلاة والسلام مع أنه أفضل من موسى عليه الصلاة والسلام لأن
إبراهيم خليل وشأن الخليل التسليم وموسى كليم وشأن الكليم المراجعة
والندل والمعاد التحفيف في العدة دلائل الفريضة وكانت مرات
المراجعة تسعة وفي كل مرة يسقط خمساً خمساً حتى سمع النداء من
قبل الله تعالى هي خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدي وفي كل
مرة يرس ربه بعيني رأسه على الأصح وحكمة جعلها خمسين ثم
لنسخها مع أن الله تعالى علم في زلزالها خمساً أظهر شرفه

الصلوة

صلى الله عليه وسلم عند الملائكة بقبول شفاعته في التخفيف وغير ذلك
قوله حتى جعلها خمسا من الصلوات لامن الركعات والجمعة من
 الخمس اذ هي خامسة يومها فتبخت الخمسون في حقها وحقه صلى
 الله عليه وسلم فكان يصليها نفلا خلافا للسيوطي في قوله انها لم تنسخ
 في حقه صلى الله عليه وسلم هكذا قرره شيخنا عطية وقرر شيخنا الحفني
 ما قاله السيوطي وانه كان يصليها فرضا واعلم ان النسخ جائز
 قبل التمكن من الفعل كما هنا وكما في نسخ زبح اسمعيل فانه نسخ قبل
 تمكن التخليل عليه الصلاة والسلام منه واما قوله تعالى وتلك للذين هموا
 بارادة ذلك **قوله** في كل يوم وليلة اي موزعة على الاوقات الاليتية
 في حق من ادركها في وقت منها والاوجب القضاء فيما بعده فهذا
 مجمل اتكل في بيانه على ما سيذكره والكلام بالنظر للغالب والافقد
 يجب في اليوم والليلة اكثر من الف صلاة كما في ايام الدجال **قوله**
 اربعة انواع اي باعتبار وصفها بالوجوب وغيره لا يقال كان الاولى
 ان يقول خمسة لتدخل الصلاة المحرمة كالواقعة في الاوقات المكروهات
 لانا نقول الحصر في الاربعة للانواع المنعقدة والصلاة في الاوقات المذكورة
 لا تنعقد ولا ترد الصلاة في الارض المفصولة فانها حرام منعقدة لانه
 لم يذكرها في هذا الكتاب وحصر الصلاة المنعقدة في الاربعة بالنسبة
 لما ذكره فيه **قوله** فرض عين اي فرض مطلوب من كل عين اي ذات
 مستحيلة لشروط التكليف والفرض والواجب مترادفان على معنى واحد
 وهو الفعل المطلوب طلبا جازما وقدم فرض العين لانه افضل من فرض
 الكفاية وان تعين على المعقولة شدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله
 من كل مكلف في الأغلب فلا يرد ما اختص به صلى الله عليه وسلم **قوله**
 منهم اي امرأه ثم به الشارع سواء كان دينيا كالصلاة والصوم
 او دنيويا كالنكاح لدفع العنت والأكل لقيام البنية وقوله يقصد
 اي يطلب الشارع حصوله من المكلف وخرج بقوله وجوبا سنة العين كالضحي

والباء في قوله بالنظر بمعنى مع متعلقة بمحذوف حال اي حال كون قصد
 الحصول مع النظر المحذوف في قوله بالذات متعلقة بالنظر والمراد بالذات
 الأصالة وقوله الى فاعله اي الى الفعل ايضا فكل منهما منظور اليه بطريق
 الأصالة بخلاف فرض الكفاية فان المنظور اليه فيه أصالة الفعل والفاعل
 منظور اليه تبعاض ورة ان الفعل لا بد له من فاعل **قوله** احد عشر نوعا
 اي باعتبار وقتها وذااتها زيادة ونقصا كما في صلاة السفر فاتها اما
 قامة او مقصورة او صفة ما كذلك كالجمع والقصر فانها وصفان للصلاة
 او باعتبار ما يطرا عليها كطرق القضاء والاعادة او ما يحتمل فيها كصلاة
 الخوف وشدته **قوله** صلاة حضر الاضافة على معنى في سواء كانت مجموعة
 تقديما بالمطرام لا وقوله وصلاة سفر الاضافة كما قرر سواء كانت تامة او مقصورة
 مجموعة جمع تقديم او تاخير وقوله وصلاة جمع اي تقديما بالمطر في الحضر وتقدما
 وتأخيرا في السفر فبين صلاة الجمع والسفر عموم وخصوص وجميع **قوله** وصلاة
 خوف الاضافة على معنى في او الخوف بمعنى الخائف **قوله** وصلاة شدة من
 عطف الخاص **قوله** وصلاة قضاء فرض القضاء فعل الصلاة خارج وقتها
 استند راكبا اي تدارك ما سبق لفعله مقتضى ان طلب في الوقت سواء كان
 طلبا جازما ام لا فيشمل المفدوبات **قوله** اعادته اي الفرض وقوله لخلل اي
 يبطل كنجاسة وقتد بذكر لعدة المعادة من فرض العين والاعادة لغير خلل
 نقل لا فرض قال في المنهج وسن اعادتها مع غير في الوقت بنية فرض
 فخرس في التقيد بذلك على احد قولين في تعريفه الاعادة قال في جمع الجوامع
 والاعادة فعل العبادة ثانيا قتل لخلل وقيل لعذر من تحصيل ثواب
 او دفع عقاب فالتعريف الثاني اعم **قوله** وصلاة غريق اي مشرف على
 الغرق لان الغريق بالفعل وهو من خرجت روحه لا يصلي **قوله** وصلاة
 معذور كفاقد الطهورين ومجوس بمكان نجس **قوله** بيانها اي الاحد
 عشر **قوله** وفرض كفاية سمي بذلك لانه يكفي في سقوط طلبه قيام البعض
 فاذا فعله واحد سقط اخرج عن الباقيين وكذا سنة الكفاية فان قلت

يلزم على سقوط طلبها بواحد ان لا يصح فعلها ثانياً من آخر وقد
 صرحوا بصحة ذلك في خصوص صلاة الجنازة قلت الذي يظهر ان في
 كل من فرض الكفاية وسنة اخطأ بين احدهما يقصد به حصول الفعل
 لدفع الأثم في الفرض وخلاف الأولى او الكراهة في السنة وهذا
 هو الذي يسقط بالواحد والثاني يقصد به تحصيل الفعل لأجل
 مصلحة الثواب لغير الفاعل او لا وهذا هو الذي لا يسقط بالواحد
 بل لا بد من الأتيان به من كل فرد بعينه فان قلت يلزم على ذلك
 ان تكون سنة الكفاية ليست كسنة العين المطلوبة بخصوصها
 لأن هذه ليس في تركها كراهة ولا خلاف الأولى بخلاف تلك وكذا
 ان تمنعه بأن المتضمنة لا تسمى سنة عين أصلاً لأن سنة العين
 هي التي طلبت مع النظر لفاعلها بالذات وهذه ليست كذلك
 لأن المطلوب فيها تحصيل الفعل والفاعل منظور اليه تبعاً ولا يلزم
 من ترتيب الثواب على حصولها تسميتها سنة عين اهـ فإداه بن
 حجر بزيادة **قوله** وهو مذهبهم هذا تعريف أيضاً سنة الكفاية ولا يقال
 انه يلزم منه اخلال أحد التعريفين لشموله للأخر لأننا نقول انه تعريف
 بالأعم فالعرض من تعريف فرض الكفاية تميزه عن فرض العين وان
 كان شاملاً للسنة وفي سنة الكفاية التميز عن سنة العين وان كان
 شاملاً لفرض الكفاية والتعريف بالأعم جائز عند المتقدمين **قوله**
 يقصد اي يطلب الشارع حصوله وجوباً خرج سنة الكفاية كابتداء
 السلام وتسميته العاطس والتسمية للأكل من جهة جماعة في الثلاث
 ومثل ذلك الأذان على المعتد وقوله بالذات اي بالأصالة فلا
 ينظر اليه بطريق الأصالة وان كان منظوراً اليه تبعاً ضرورة ان
 الفعل لا بد له من فاعل فيتناول التعريف المذكور ما هو ديني كما ذكره
 المتن وما هو ديني كالحرف والصانع ومعهاهما الغة العمل
 واصطلاح العلم كما حصل من التمرن على العمل **قوله** وصلاة جماعة الخ

متضمنة سنة العين قلت
 صح

عدها من فروض الكفاية من حيث جماعتها وهو الارتباط بالحاصل
 بين الإمام والمأموم وان كانت الصلاة نفسها فرضاً او في العبارة
 قلبت اي وجماعة الصلاة وبعد هذا فلا يخلو عن تسامح لأن الجماعة
 وان كانت فرض كفاية فليست نوعاً من الصلاة وكذا اقتصر
 بعضهم على صلاة الجنازة **قوله** ومن غيرهما اي الصلاة وذكره المصنف
 استطراداً ومما ذكره الشئ في غير محله مناسبة بينهما **قوله** كتحجير
 ميت اي علم به جماعة فان علم به واحد فقط كان فرض عين
 عليه والممراد بفعل ذلك اما ما يحجز به ففيه التفصيل بين ان
 يكون له تركه فيجب فيها في غير الزوجة وخادمها فمؤنة تجهيزها على
 الزوج الفتي او لا يكون له تركه فعلى بيت المال فيا سير المسلمين
 كما هو مذكور في المطولات **قوله** ورد سلام خرج بذلك ابتداء
 فهو سنة وما في فضل من الرد وان كان واجباً ومثل ذلك الاذان
 فهو فضل من الإمامة وان كانت فرضاً والوضوء قبل الوقت فانه
 افضل من الوضوء فيه الذي هو واجب وامرأ المعسر افضل من انظاره
 وان كان واجباً فمن مواضع فضلت السنة فيها على الفرض فهي
 مستثناة من تفصيلها عليها **قوله** على جماعة متعلق بمخدوف
 صفة لسلام اي واقع على جماعة سواء كان المسلم واحداً او متعدداً
 اي جماعة بالغين عاقلين اما المسلم فلا فرق بين ان يكون مكلفاً
 او لا كصبي مميز بشرط ان يكون مسلماً عاقلاً فان رده واحد من
 الجماعة اختص بالثواب وسقط الحرج عن باقيهم بشرط ان يكون
 الرار مكلفاً فلا يكفي رده نحو صبي عنهم وان كان المسلم صبيّاً
 كما مر لانه امان وهو ليس من اهل الرد واكثرهم ولو مرتباً
 اثنى عشر واجباً كالمصلين على جنازة ويشترط في كفاية الرد
 اسماع المسلم واتصاله بالسلام كاتصال القول بالأيجاب في نحو
 البيع فاذا قال السلام صحبتكم بالخير او صبحكم بالخير السلام عليكم لم يجز الرد فيها

لأن ههنا تحية الجاهلية قال الشاعر
 لا أعظم صباحاً لها الظلل البالي . وهل يعجز من كان في العصر الحالي
 وصيغته التي يجب فيها الرد السلام عليكم بالالف واللام وكفى سلامي
 عليكم وكبره عليكم السلام وكذا عليكم سلام وان وجب الرد فيها ولا
 يكفي سلام عليكم بترك التنوين والالف واللام وكذا لو قال وعليكم السلام
 فلا يكون سلاماً ولا يجب رده فيما اذا قال السلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته ولكن الأولى التقليل عن ذلك ليسبق للرد شيء يزيد به على
 المبتدئ بالسلام فيكون عاملاً بقوله تعالى واذا جئتم بتحيةة
 فحيوا بأحسن منها أو ردوها فترد كذلك شيئاً عظيماً فان شكك
 في سماع المسلم عليه زاد في الرفع فان كان عنده نيام خفض صوته
 بحيث لا يوقظهم والقارئ كغيره في استحباب الرد السلام عليه
 وجوب الرد باللفظ خلافاً للواحدية ويجب الجمع بين اللفظ والاشارة
 على من رد على اصم ويجزئ اشارة الآخر من ابتداء ورده والاشارة
 من الناطق بلا لفظ خلافاً للأولى ولا يجب لها رد واجمع بينهما وبين
 اللفظ افضل واذا سلم على كل على الآخر معاً لم يرد منهما الرد او مرتباً
 كفي الثاني سلاماً في الرد ان قصده به ويندب ان يسلم الراكب على
 الماشي والماشي على الوقف والصغير على الكبير والكثير على القليل
 فلو عكس لم يكبره ويسلم الوارد مطلقاً على من ورد عليه ولو سلم
 جماعة متفرقون على واحد فقال وعليكم السلام وقصد الرد على
 جميعهم اجزأه وسقط عنه فرض الجميع بخلاف ما اذا لم يقصد الرد
 على جميعهم فلو اطلق كفى على الصحيح ولو سلم عليه من وراء حائط
 او شرا او في كتاب او مع رسول وبلغه وجب الرد ويكون الرسول
 وكيلاً عنه في الأتيان بصيغة شرعية فاذا قال له سلم لي على فلان
 فقال الرسول لفلان فلان يقول لك السلام عليك او السلام عليك
 من فلان وجب الرد وكذا لو قال السلام على فلان فبلغه عن فقال

الرسول لفلان زيد يسلم عليك فان اتى المرسل بصيغة وقال سلم
 لي علي فلان كفاه ان يقول فلان يسلم عليك ويجب على الرسول فيها
 تبليغه ولو بعد مدة طويلة بان نسي ثم تذكر نعم يصح عز نفسه
 فوراً بحضرة المرسل لا في غيبته فيقول عزلت نفسي فالحاصل انه
 لا بد في وجوب الرد والاعتداد بالسلام من صيغة من المرسل او الرسول
 فان لم يوجد ذلك كان قال المرسل سلم لي علي فلان فقال لفلان زيد
 يسلم عليك فلا اعتد به ولا يجب الرد وخرج بقوله على جماعة ما لو
 وقع السلام على واحد فان الرد يكون فرض عين عليه **قوله** ويجزئ عن
 الجلوس جمع جالس وهذا محل الشاهد ويجزم من الساتبة الأجنبية
 ابتداء وردها وكذا الخنثى مع مثله ويكرهان من الرجال عليهما بخلاف جمع
 النساء ولو شوا وبالعجز وبخلاف ما اذا كان هناك محرمية او زوجية
 او سبتية فلا يكره ويجب الرد على الذمي بنحو وعليكم فقط لأنه لما يقول
 السلام عليكم كما ورد في بعض الروايات قال بعضهم ينبغي حذف
 الواو لأنه اذا اتى بها يلزم تشريكنا معه فيما قال ورده بان المعنى
 ونحن ندعو عليكم بما دعوتكم به على ان السلام مفسر بالموت وكل الخلق
 مشتركون فيه ويجزم السلام عليه كالفاسق وتحيته بغيره كالفاسق
 كصبيحه اسم بالخير الا لعذر فان بان ذمياً استرد سلامه قبل وجوب
 وقيل ندباً فيقول استرجعت سلامي مثلاً واذا كان كافراً مع مثله سلم
 عليهما ووجب استثناء الكافر ولو قبله وقد نظم الجلال السيوطي من لا يجب
 عليه رد السلام في قوله رد السلام واجب الا على من في صلاة او يأكل شطراً
 . او شرباً او قرأة او ادعية . او ذكراً او في خطبة او بلبسة .
 . وفي قضاء حاجة الانسان . وفي قامة وفي آذان .
 . او سلم الصبي او السكران . او سائمة تخشى بها افيان .
 . او فاسق او غيب او نائم . او حلة اجماع او تحاكم .
 . او كان في الحمام او مجنوناً . فواحد من بعدة عشر ذماً .

ومراد بالصبي الطفل غير المميز اما المميز فيجب رد سلامه كما ومحل
عدم وجوب رد السلام على الاكل اذا كان المأكول في فيه اما قبل وضعه
فيه فيجب عليه الرد ولذا نزل كلهم بعضهم بقوله **س**
ونزادها الفقير عبد القادر **س** تركه الجواب لو ابتداء الكافر
كذا وفي حال الجماع لا يجب **س** لكن في الجماع والوكل استحب
بعد الفراغ ثم قبل الوضع **س** لم يقض في وجوبه بالمنع
ثم الرجم حيث لا اشار **س** مضمرة تأتي مع العباد
فهي بذي من بعد عشره ربع **س** هو اهل في عسجد ترضع
وفيه انها بزيادة ثلاث وعشرون لأن الجماع مذكور في النظم
قبله وبقي من الخطين بكم عليه السلام ويجب عليه التردد
فلذا تركه الناظم **قوله** وجهاد الخ شرع بعد الحج بنحو سنة **قوله**
بيادهم اي ما لا يكون مستقرين بيادهم فجهادهم في فرض كفاية
اجماعا ويسقط الطلب باهدامه من اما بدخول الزمام او نايه
دارهم بالجنين لقنالم واما بحث الثغور اي اطراف بلادنا
بكمانيين لهم لو قصدونا وخرج بذلك ما اذا دخلوا بلادنا
فأنه يكون فرض عين على كل مسلم حتى الصبيان والذرقا
وغيرهم **قوله** وكان قبلها حراما لأن صلى الله عليه وسلم لما
بعث امر بالتبليغ والانداز والصبر على اذي المشركين
فان تعالى لتبلون في اموالكم وانفسكم الآية ونهي عن
القتال في ثلاث وسبعين آية ثم بعدها اذن لنا في قتالهم
ان ابتدونا اي بقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وغيرها
من الايات وقوله ثم ابج اي اذن ابتدأوه به في غير الشهر
الحرم بقوله تعالى فاذا انسح الشهر احرم الآية **قوله** ثم امرنا
به ملطنا اي في عام الفتح بعد الحج بثمان سنين فلجهاد اربعة
اهوال **قوله** بنحو قوله تعالى وقاتلوهم الى آخره اي كفوله تعالى

انفروا

انفروا فنافا ونفاد الآية وهما مالون من الواوي على اي حال
من يسر وعسرا وقلة العيال او كثرتهم او صحة او مرض منفي
قال عبد الله بن ام مكتوم اعلم ان انظر فقال له نعم حتى ترك
ليس على الضعفاء الآية **قوله** ودليل كونه على الكفاية اي واما
الاية المتقدمة فهي دليل على اصل الفرضية **قوله** لا يستوي
القاعدون الآية نزلت على النبي صلى الله وسلم عليه وابن ام مكتوم
عند وكان ضرياً فحصل له تأشف فنزل قوله غيرا وفي الضر
بالرفع بدل من القاعدون والنصب على الاستثنا وقرئ
شاذا بالجر صفة للمؤمنين وقيل له يا محمد اجعلها بين
المؤمنين والمجاهدين فصارت نظم الآية كما ترى فستزيد
ابن ام مكتوم والمجاهدون عطف على القاعدون والحين
الجنة والزيادة هي النظر لوجهه الكريم **قوله** وطلب علم
اي زايلا على ما لا بد منه اما ما لا بد منه في العبادات والمعاد
وغير ذلك ففرض عين والزائد فرض كفاية الى ان يبلغ الشك
درجته الاقتنافاً اذا بلغها كان سنة الى البلوغ درجته الاجتهاد
فله ثلاث احوال وانما يتوجه طلبه كفاية على كل مسلم
مكلف حر ذكراً واحداً لما يكفيه ليس ببليد ولا فاسقاً
وان لم يسقط به الفرض لانه لا يقبل فتواه ولا فضاة
ويسقط بقيام العبد والمرأة به على الوجه **قوله** وما
يتعلق به اي من الآلات كأصول ونحو صرف ولفظ
واختلاف العلماء واقتناهم واسماء الرواه وجرهم وتعداتهم
ونحو ذلك ونحو ذلك مما لا يتم القيام الشرعي الابه **قوله**
وتعلم قرآن اي حفظه عن ظهر قلب فيجب ان يكون
في كل مسافة عدوي جماعة يحفظونه كذلك كما يجب فيها
قاضي وفي كل مسافة قصر مفت فان اختلفت المذاهب

دليل



في تلك الناحية وجب تعدده بعددها واقلها ومثله تعلبه لما ورد
 من نحو قوله صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة تعلم القرآن وعلمه الناس
 ولو تزل كذلك حتى اياتك الموت فانك ان مت وانت
 كذلك حجت الملوكة لا قبرك كما تخرج المومنون الى بيت الله
 الحرام وفي الحديث القدسي من شغلته ذكرى عن مسلم اعطيت
 افضل ما اعطى السائلين والاشتغال بحفظه افضل من الاشتغال
 بالعالم الزايد على فرض العين ونيانه ولو بعد ركض واشتغال
 بعين كبريه وضابطه ان يحتاج في استيعابه على الوجه الذي
 كان بقله عليه ولو نظرا في المصنف الى عمل جديد على المعتمد
 خذوا من ضبطه بالنقص عن الحالة التي كان يقرأها هو عليها
قوله وفيما يجمع اي ادله وبراهين علمية في سنة لعلم الظرف
 العقلاي المعتقدات كثرة الصانع وما يجب له وما يمنع
 عليه وغير ذلك كثرة حدوث العالم المستدل عليه بقوله
 العالم متغير وكل متغير حادث وخرج بذلك الحج العلمية كافيها
 الصلاة دليل على وجوبها فالقيام بذلك سنة ولو يكون الا
 من المجتهد المطابق كما مر **قوله** وامر بمعرف سواء كان المأمور
 به واجبا او مندوبا وهو مندوب لغیر المحتسب وواجب عليه
 وعلى اكافم الدفع عن رعيته نفسا ومالا ولو يقتل المدفوع حيث
 تعين طريقا ولو بشرط في الامر العدالة بل قال الامام وعلم
 منعاطي الكاس ان ينكر على الجاحل وقال الغزالي يجب على
 الزاني بامرأة امرها بسنن ومهها عنه **قوله** وينهى عن تنكر اي
 عند المأمور وان لم يكن منكرا عند الامر كلعن الشطرنج فانه
 حرام عند الحنفى مكروه عند الشافعي فلتشافي ان ينهاه عن
 ذلك ما لم يعلم انه مقلد ويجب على المكلف النهي بنفسه او
 باعانة غيره ان عجز ولم يؤد لشهر بآلج والرافضين بالحكم

نعم

نعم الزناكار بالقلب فرض عين مطلقا ثم ان امكنت الزيادة عليه
 وبقيت على الكفاية والافيشترط الا من على ماله ومنه وقوع ما هو
 اشد مما ينكره لزيادة النهي عناد اكان نهاه عن ضرب انتقل لقتل
 فيجزم منه ويندب النهي عن المكروه الا للضرورة وبقي من فرض
 الكفايات اجاب الكعبة كل سنة بالزيادة ودفع ضررا دمي مخزوم
 بنحو سقم عار حيث ملك زايدي على كفاية سنة واطعام مفسر
 ما يحتاجه المالك في ثاني الحول اذ لم يندفع ضرر من ذكر بركة
 وبيت مال وتحمل شهادة وادائها والخوف والصانع وما يتم به
 المعاش كبيع وشراء **قوله** وثالثها سنة لم يقسمها الى سنة عين وكفاية
 كالغرض لانه لو دخل في سنة الكفاية في باب الصلاة الذي الكلي
 فيه اذ ليس فيها ما هو سنة كفاية وتقدم مثالها ولم يذكر
 لها عددا كالتى قبلها لانه لا تنحصر ولا يجب اتمامها بالشرع
 الا الحج المندوب فانه يجب اتمامه لانه نفل كنعرضه بنية فانها
 في كل منها قصد الدخول اي التلبس بالحج وكفاية فيجب في
 كل منها بالجماع المفسد وغيرها كعدم الخروج بالفساد
 فيجب المضي فيها والعزم بالحج فيما ذكرنا انتهى افاده في شرح مجمع
 الجوامع **قوله** لغیر الحاج متعلق باكبر وعاصمه ان صلاة
 العيد سنة مطلقا للحاج وغيره والتفصيل انما هو في جماعة
 فحسن الجماعة لغیر الحاج واما هو فحسن له فرادى بمنى وغيرها
 ولو عند رجوعه لمكة فان صلاتها جماعة كانت خلاف الاولى
 فقوله لغیر الحاج اي مطلقا جماعة او فرادا وقوله بمنى ليس
 بقصد كما علمت وقوله اوله منفردا الى اخره او بمعنى التوا
 اي وله منفردا **قوله** عند الحاجة اي حاجته المستغنى وغيره
 كما سألني في بابه **قوله** رواية الظرايض الى اخره اطلاق
 الرواية على نوايج الظرايض اطلاق حقيقي فلو نذرها انقضت

١٤١

إلا ذلك وتطابق مجازا على كل ماله وقت خاص كالضحى والترايح
والعبد **قوله** ووتر عطف على الرواية من عطف الخاص بتأويل
أنه منها وهو المعتمد وقيل ليس منها وجمع بينهما بحال الأول
على معنى أن وفته وقتها والثاني على عدم صحته إضافة إلى
العشاء كان يقول سنة العشاء **قوله** وصلاة نوبة هي ركعتان
قبل النوبة أو بعدها وجاز فعلها قبل لحصل البركة في النوبة
أي الخروج من الذنب وإن كان ذلك الخروج واجبا فورا فلما
كانت الصلاة من متعلقاته لم تضر في الضرورية وبذلك يجاب
عن الحديث الظاهر في جواز فعلها قبل النوبة وهو ليس عبد
بذنب ذنبا فيقول فينا أيضا فيصلي ركعتين ثم يستغفر الله
ألا غفر له أه والنوبة واجبة ولو من صغيرة وتأخرها رتب
تجب التوبة منه ولا يجب تحريضها عند تذكر الذنب وهي
من أفضل الطاعات وفائدتها حيث صحت كقرب الذنب
قطعا في الكفر وظنا في غير ولو كبرت ثم الصغيرة يكفرها غيرها
من فعل نحو الوضوء وأركانها الذم والاقلاع من الذنب والغنى
على أن لا يعود ويزار الحق الذي يخرج منه ويشترط كونها
قبل الغرغرة وطلوع الشمس من مغربها **قوله** وصلاة قيام ليل
أي في قضا ومقه صلى الله عليه وسلم وما يدل على وجوبه عليه
صلى الله عليه وسلم كقوله بإيها المنزل في الليل فتسبح على الصحيح
قوله وصلاة استخارة أي في كل أمر مباح أو واجب أو مندوب
أو مكروه أو محرم فذكر في الأول على المعتمد وتحريم في الثاني
وهي صلاة ركعتين قبل الاستخارة أي طلب خير الأمرين
قوله وصلاة زوال الإضافة على معنى في بعد بعث قبل
سنة الظاهر لأنه متى قارنته أحرام بصلاة لا تنعقد حيث لم تكن
لها سبب أولها سبب متأخر وتحصل ركعتين أو أربع بنوي بذلك

سنة الزوال **قوله** وقضا موقنة خرج غير الموقنة كالنقل المطاف
قوله أعظم من قوله رائنة إلى آخر وجهه أن الموقنة تصدق بالرائنة
أي النابعة للفرأين وبغيرها كالضحى والعبد وغير ذلك من الوقت
بالزمان **قوله** وصلاة رجوع من سفر وهي ركعتان يصلهما في
المسجد قبل دخوله منزله ولا يفونان بدخوله فإن فعلهما بعد
الدخول اكتفي بهما عن ركعتين سنة الدخول في أصل السنة والأكمل
فعل كل من السنتين وينعقدان في وقت الكراهة لتقدم سببها وهو
وهو انقضاء السفر بخلاف ركعتين إرادة السفر والخروج من
المنزل **قوله** وسنة وضوء مثله الغسل والتيمم ويصلهما ولو
في وقت الكراهة وإذا توضأ خارج المسجد ودخله حالا
أتى بركعتين بنوي بهما سنة الوضوء والتيمم ولا يفرد كل
بصلاة لأنه متى اشتغل بأحدهما كان معرضا عن الآخر
فتفتت **قوله** وصلاة بعد اذان أي عقبه وهما ركعتان
بنوي بهما سنة وهو لا يتقيد أشار إلى أن المراد بالاطلاق
عدم التقيد بما ذكر **قوله** خير موضع بالآضافة أي أفضل
شيء موضع أي مشروع من عبادات البدن بعد الوضوء
باسمه تعالى ويرفعها مع الترتيب أي خير وضعه الشارع
والأول أو في الأفاة أفضلية الصلاة على غيرها بخلاف
الثاني فلا يفيد إلا أنها خير في ذاتها **قوله** فاستكثر
أو قل فله صلاة ماشاء ولو بغيرنية عدد وله الأقتصار
على ركعة بل وكراهة حيث نوى أكثر منها أما بنتها استدا
فلا تنعقد **قوله** وسجود تلاوة الإضافة فيه وفي سجد السهو
من إضافة السبب إلى السبب وفي سجود الشكر للبيان
قوله بيانها أي السنن المذكورة **قوله** وفي عددها سب
أي السجرات الثلاثة ووجه التسامح أنها لم تدخل في تعريف

الصلاة لما سر **قوله** كصلاة الحاجة أي عند الحاجة أو عند الخوف وتحصل
بالغرض والنفل **قوله** ركعتي الطواف أي بعد وقوله عند القتل
ولو ظم **قوله** وأخرج من المنزل ههنا ركعتان يصليهما قبل خروجه
لسفر أو غيره وقوله ودعوله أي من غير السفر إمامه فقد مر **قوله**
وأكد لها أصله أكدها همزتين فابذلت الثانية الفا قال
في الخلاصة. وهذا يدل على أن الهمزتين كلمة أن يكن كأنه وأبنيته
قوله أي أشدها تأكيداً وفضلها وسكت عن أكد الظاهر
وهو الجمعة ثم صبحها ثم عصرها ثم العشاء ثم الظهر
ثم المغرب **قوله** صلاة عيد الأعياد والمعمدان صلاة الأضحية أفضل
لشأنها بالنص في قوله تعالى فضل لركبكم وأخرج قبل صلاة
الظفر أفضل وقبل ههنا سواً وتكبير الأصغري المرسى
أذ لا مضيد له أفضل من عيد الأضحية لثبوتها بالنص
في قوله تعالى وتكبروا لله على ما هداكم ومضيد الأضحية
أفضل من المرسى **قوله** لتأكيد إلى آخره لثبوتها على
ما بعده وكذا يقال فيما بعده **قوله** وللخلاف إلى ولشبهها الغرض
في الجماعة وتعين الوقت **قوله** فكسوف بالجر عطف على عيد
ويجوز الرفع ويكون من حذف المضاف وإقامة المضاف
اليه مقامه **قوله** لخوف فونهما لم يعلل بنبأ الجماعة لأن ما بعدهما
بشاركهما في ذلك **قوله** في القرآن والأخبار كقوله تعالى
الشمس والقمر يحسبان وقوله صلى الله عليه وسلم إن الشمس
والقمر آيتان من آيات الله الحديث **قوله** ولأن الارتفاع
بها أي بالشمس أكثر منها أي من الارتفاع به أي بالقمر
لأنها تنضح الفواكه والقمر يلبسها **قوله** وعلى قوله أي ونبأ
على قول الآخر وجه اليهودية أن الكسوف معناه الستر
والخسوف معناه المحو وكسوف الشمس ستر ضوءها عتاً

بجملته

القمرين وبينها لأن ضوءها من ذاتها وخسوف القمر محو ضوءه بجملته
الأرض بين الشمس وبينه لأن نورهم مستمد منها ولذا ومنها
الله تعالى في القرآن العظيم بأنها سراج والقمر بانه نور **قوله**
إنهما بمعنى أي وهو التغير والاحتجاب وإن كان مختلفاً فيهما كما
من **قوله** فوتر بالجر والرفع على ما مر وقوله من أوصيه وهو النبي
ولم توافقه أحد على ذلك حتى صاحباه **قوله** فركعتا فجر ذكرهم
مرفوعاً عطفاً على المضاف لعدم صحة تسلطه بحسب الظاهر عليه
أذ لا يقال صلاة ركعتي الفجر بخلاف ما قبله من العطفات
الأن تجعل الأضافة بيانية وعلى هذا فيصح الحكم عليه في
كلومه بأنه مجزور ويكون جارياً على لغة من يلزم المثني اللفظ
قوله لغير ركعتي الفجر يحذف اللفظ لالتقاء الساكنين والصحيح
أنهما لم يكونا واجبين في حقه صلى الله عليه وسلم خروفاً لما زعم
بعضهم **قوله** خير من الدنيا أي الذهب والفضة والفضة في
قوله وما فيها عابد على الدنيا بمعنى الكون أي ما قبل الوجود
من الموجودات وما واقعة على بقية الأموال غير التقديرات
أي ركعتي الفجر أكثر ثواباً من النصف ذلك على تقدير ملكه
أو الاشتغال بهما خير من الاشتغال بذلك على تقدير حصوله
بالتحصيل ولله وتطابق كدنيا على خصوص الذهب وعلى
مطلق المال وسبب ذلك ليدنوها أي لقرينها من
الأخف أو لدنايتها **قوله** فأير الروائب أي بأقربها ولو
غير المؤكد وقوله بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب
على غير المؤكد منها وكان الوجب أن يعلل بأن التابع
يشرف بشرف متبوعه ليشمل ذلك ولدفع ما يرم عليه
تعليله من أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح فرادى حتى
توفاه الله تعالى وإنما ترك المواظبة على تراويح الجماعة

١٢١

قوله مشروعية الجماعة فيها لم يعلل بالخروج من خلاف من جعلها
فرض كفاية لأن مدركه في غاية الضعف فلا بدل على افضلية
ولا تأكيد وتفضيل الوتر ليس لرعاية اية خفيفة فقط
بل لما ورد فيه لتقييد بثلاث اية هو لو تجزأ أكثر منها
قوله فما تعلق بفعل اية كان سببه فعلا **قوله** كركعتي
طواف واحرام وتجيئة اية ووضوء وينوي بكل سنة وتحمل
كلها بما تحصل به التحية من فرض ونفل اخر ان ثوبت
وكذا ان لم تنو وتكون ركعتا الاحرام قبلية بحيث يبان
اليه عرفا وفي غروقت الكراهة لأنها سببها متأخر بخلاف
ركعتي الطواف والتجيئة **قوله** مستوية معتمد وقوله في رتبته
ما تعلق بفعل ضعيف **قوله** لكن اخرها اية ركعتي سنة
الوضوء عند اية عما تعلق بفعل وهذا هو كذا في اعتمده الركن
قوله وقال اية الاسنوي في الممان الخ هذا مقابل قوله
مستوية وهو ضعيف **قوله** ما تعلق بسبب اية لم فيه الجراحة
فلا يعارض ما مر من تقديم صلاة الكسوف ونحوها **قوله** وصلاة
غفلة وتسمى ايضا صلاة الاوابين اية الراجعة للطاعة
واقبلها ركعتان واكثرها عشرون ركعة والمجتنون في الاية
هم المطيعون المتواضعون **قوله** فصلاة ليل اية من
النفل المطابق كما مر **قوله** لخبر مسلم ظاهر ان صلاة الليل
تأتي الفريضة في الفضيلة فتكون مقدمة على العيدين وما
بعدها وليس كذلك الا ان يقال المراد بالصلاة فب
النفل المطلق وقوله بعد الفريضة قيد لبيان الواقع
لان صلاة النفل المطلق لا تكون الا بعد الفريضة
اي مغايرة لها وليس المراد انها تلحقها في الفضيلة **قوله**
مكروهة اية لا مر عارض لو من حيث ذاتها والافلازنعقد

كأية

كأية واكرهه من حيث الاقدام عليها اما بعد التلبس بها
فيجوز قطعها **قوله** هو اولي من قوله في آخر اية لربها المحصر
فما ذكره مع انه بقي منها الصلاة في المقبة والمزبلة والمجزرة
والحام غير الجذب ولو في ساحة وفي عطف الابل وقارعة
الطريق وظهر الكعبة وفي الكنيسة والبيعة وسائر ما يجب
الشيأ طين كواضع الخمر والمكس ومحل الكراهة في المذكورات
حيث لم يخفف من المكثفة والافلا كراهة **قوله** حاقب الى اخر
ومثل ذلك صلاة صائم بالميم اية بالبول والغائط وصلاح
حافن بالنون اية قائم على رجل وصلاة حافد بالدال اية
قارن بين قدميه معا كما هما في قيد **قوله** اية بضيق الخف
فسم بعضهم بالمدافع للرج والذي بضيق الخف فيقال فيه
حافز وكل صحيح **قوله** وصلاة جابج الخ اية اذا حضر الطعام
والشراب او قرب حضورها فشمع الشبع الشرعي حيث
كان الوقت متسقا وكذا في الشرب وقوله الشارب وصلاة
بحضرة طعام اية وان لم يكن جابجا فحصل التغاير بينهما
والحضرة بتثليث الماء والطعام اعم من المأكول والمشروب
وكا لحضرة في كلومه قرينه حضور **قوله** تنوق نفسه اليه
التوقان شدة الاشتياق وخروج به مجرد الشوق للطعام اللذيذ
وكا لتوقان للطعام التوقان للجماع مع حضرة حليته **قوله**
والاصل في ذلك الخ الاشارة عائدة لبعض ما تقدم هو
الثلاثة التي دل عليها الحديث ويصح عودها لجمع لا
ستفاد من الحديث بعضها بالنص وبعضه بالقياس
قوله لا صلاة الخ لا فانية للجنس وصلاة اسمها وحضرة
طعام خبرها وهناك صفة محذوفة هي مصير النفي اية لا صلاة

١٢٩

كاملة ويصح ان يكون بحضرة طعام صفة لصلاة والتجبر محذوف
تقديم كاملة والنفي على كل منسبة على الكمال فلا ينافي
صحها ولا شك ان نفي الكمال يفيد الكراهة هذا ان بقي
النفي على ظاهره ويصح ان يراد به النهي التبرهي اي لا تصلا
بحضرة طعام الخ ولا الثانية نافذة للجنس اليه وحذف
اسمها وضربها معا اي ولا صلاة كاملة وهو الخ **قوله** ولا
وهو الخ جملة حالية ومحل الكراهة حيث كانت المدافعة موجودة
حار التحريم ومثل ذلك ما لو عرض له ذلك قبل التحريم وعلم
من عادته انه يعود له في اثباتها فيسن ان يبدل في تفرغ
نفسه من ذلك الصلاة وان خاف فوت الجماعة حيث
كان الوقت متسعا فان ضاق وجب عليه المبادرة بالصلاة
ولا كراهة في حقه **ح** فان طرأ له ما ذكر في اثناء الصلاة
كان الاستمرار فيها افضل في النفل وواجب في الفرض
ضاف الوقت واتسع هذا كله حيث لم يغلب على ظنه حصول
ضرر بكنهه ببيع التيمم والا كان له التأخير عن الوقت في صورة
ضعفه ولا تجب عليه المبادرة **ح** **قوله** وصلاة متفرعة
المضاف ليكون ما بعده قيدا له فقط **قوله** ولو عن الصف
اي سواء كان منفردا عن الجماعة والصف بان احرم بصلاة
فرادى او عن الصف فقط بان احرم بها جماعة والنفرد
عن الصف كذا من جنسه فانفردا مكرره مفقود لفضيلة
الجماعة كما ذكره م ر لا لفضيلة الصف فقط كما زعم بعضهم
قوله والجماعة قايمة اي جماعة الصلاة التي انضمت بها
وهي موداة فلو كان في صلاة والجماعة في اخرها او مقضية
والجماعة في موداة فانفردا افضل **قوله** وتحريم الصلاة
الخ ولا يكفر بها لانها وان اشبهت مراغة الشرع ومعاندته

لم يوجد

لم يوجد فيها حقيقة ذلك لانها عبادة صورة بخلاف ما اذا
قبل له قصا ظنا تركه فقال لا فعل رغبة في السنة حيث كفرت
لوجود مراغمة في الشرع ومعاندته بذلك حقيقة ولا ينعقد
تدرا بقاءها في تلك الاوقات **قوله** بدو سبب متقدم ومقلد
اي بان لم يكن لها سبب اصل وهو النفل المطلق او لها سبب
مناخر كصلاة الاحرام والاستحباب اي طلب خير الامرين
وكالصلاة عند السفر وعند الخروج من المنزل وعند النفل
وصلاة النوبة فمنطوق النفي صادف بصورتين وخبر بذلك
ماله سبب متقدم كفايئة وصلاة جنازة وسجدة تلافية
وشكر او مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فان سببها
وهو التقدير مقارن دواما فيجب عند التحريم بالاحرام ان
يكون الكسوف مستمرا فان زال لم يصح الاحرام فالمراد بالمقارنة
وقوع الاحرام حال وجود السبب ولو في اثنائه فان اريد
بها توافق السبب في الزمن ابتداء كانت صلاة الكسوف
مما سببه متقدم اذ لا يجوز الاحرام بها الا بعد ابتداءه ولذا
مثل بها بعضهم لما سببه متقدم وانكر وجود سبب مفارن
للصلاة بناء على ان المراد بالمقارنة المعين الثاني وهو مردود
بتصوير ذلك فيها فيما لو كان من اهل المعرفة بعلم الهيئة
وعلم ذلك فاحرم بالصلاة مقارنا للتغير وفي غيرها
ايضا كالمعادة فان سببها فان سببها وهو قيام الجماعة
مفارق واما العيد فسببها وهو طلوع الشمس متقدم
ويصح ان يكون مقارنا نظرا للدوام ومحل جواز ماله
سبب متقدم او مفارق ان لم يتحرر وقت الكراهة
والا كان اخر فايئة او جاز في لوقعها فيه من حيث اشبه
وقت كراهة او دخل المسجد بقصد التخية فقط اي لا غرض

له الا ذلك او قراء الوية في هذه الاوقات بقصد او في غير
 يسجد فيها حرم ذلك ولا ينعقد بخلاف ما لو تحراه لمن
 حيث ما ذكر كان اخر صلاة الجنازة اليه ككثر المصلين
 او دخل المسجد لا لغرض او لغرض غير التحية او لغرضهما
 او قصد ان يقضي خلف كل مودة فائنة مما عليه كونه
 اسهل فيجوز ذلك وينعقد وكذا لو قصد بتأخير الغائبة
 ايقاعها في تلك الاوقات ثم نسي ذلك القصد والمراة
 بالتقدم وقس عليه بالنسبة الى الصلاة على الاظهر وفيل
 الى الاوقات المذكورة المكروهة فصلاة الجنازة والغائبة
 والاستسقاء والكسوف اسبابها من طهر الميت وتذكر الغائبة
 والخط والتغير فتقدم على الاول وعلى الثاني ان تقدمت
 على الوقت فتقدم والافقارنة ولا ينصorian تكوت
 متاخمة مع اقتضاها كراهة الصلاة الواقعة بعدها لغيرها
 عن تلك الاوقات نعم ان وقع الصلاة نحو الاستحاضة في
 وقت مكروه فقارن فراغه منها وخروجه فان السبب حينئذ
 وجد عقبه مع كراهة الصلاة **قوله** في غير حرم مكة خرج
 بذلك الصلاة بحرمها المسجد وغيره فلا تكسر مطلقا لغير
 يابن عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى
 فيه اثبة ساعة شأ من ليل او نهار آه نعم هي خلاف الاولى
 خروجا من خلاف ما كان واي صيغة وخروج بمكة
 حرم المدينة فهو كغير **قوله** في اوقات النهي لفظ في هنا
 للظرفية الزمانية وفيما قبله للظرفية المكانية فلا يلزم
 تعلق **قوله** في جرم بعاقل واحد بمعنى واحد **قوله**
 ولا تنقض اي حين اذ وقعت باوقات النهي او حين
 اذ كانت بدسب متقدما او مقارنا ويحتمل ان المعنى

هنا اذ

حين اذ حدث وفيها لا تنعقد وان قلنا ان الكراهة للتنزيه
 كون النهي اذ ارجع لنفس العبادة او لزمها اقتضى الفساد سواء
 كان للتنزيه او للتنزيه وفارقت الصلاة النهي عنها من حيث الزمان المنهي
 عنها من حيث المكان فانها تنعقد فيه بان الفعل بالزمان يذهب
 جز منه فكان النهي متصرفا لذهاب هذا الجز في النهي عنه
 فهو وصف لازم اذ لا يتصور وجود فعل الازها بجز من الزمان
 واما المكان فلا يذهب جز منه ولو بناشر بالفعل فالنهي فيه لزم
 خارج مجاوز لازم ويصرف ايضا بان المكان يمكن فيه انتفاء
 النهي بوقفه سجدا حال الصلاة ويحمل المعنى منه في اثباتها
 فيرو لا النهي ولا كذلك الزمان **قوله** محله بالوصول في النهي وهو
 اقتضاء الفساد **قوله** عند طلوع الشمس اي ابتداء طلوعها
 وقوله حتى ترتفع كرم الغائبة خارجة فاذا ارتفعت كرم حتى
 الصلاة مطلقا وطول الرمح سبعة اذرع بذراع الذراع ومن
 قدم باربعة اذرع اراد فبلغ العمل **قوله** وعند استواء اعلم ان
 وقت الاستواء لطيف ولا يكاد يشعر به حتى تزل الشمس الزاكن
 التحريم قد يمكن البقاعه فيه فلا تصح الصلاة آه **قوله** الا يوم الجمعة
 مستثنى بالنسبة لوقت الاستواء فقط اما بالنسبة لغيره فحكمه
 حكم غيره من بقية الياوم بخلاف حرم مكة فلا كراهة فيه في
 شيء من الاوقات مطلقا **قوله** وهو فقريب اي في رأي العين
 والاف المسافة بعيدة جدا **قوله** وبعد صلاة صبح وعصر
 اي آراين مغيبيين عن القضاء بخلاف ما اذا قضيت واحدة
 منهما في هذا الوقت او صلواتها تبطل لفساد الماء بحمل يغلب فيه
 وجوده فيه فتصح النافلة المطلقة بعدها **قوله** لمن صلواتها
 ولو جمع تقديم في الثانية على المعتمد فان قدم العصر وجمعها مع
 الظهر فتقدمها **قوله** يقال لشارحل بكم له النقل بعد الزوال

179
151

وقبل عصر ظل الشيء مثله **قوله** للنهي عن الصلاة فيها إلى آخره حكمه
النهي أن الشمس تطلع وتغرب ومعها قرن الشيطان وكذا عند
استوائها والمراد بقرنها قيل عباد الشمس فيكون الساجد
في تلك الأوقات موافقا لهم وقبل أنه يدبر رأسه منها في تلك
الأوقات فيكون الساجد لها أي لجهتها كالساجد لله والافترق
مؤمن مؤمن لا يفتا أن الحكمة المذكورة موجودة في الصلاة في
تلك الأوقات سواء كان لها سبب أم لا لأن القول نعم ولكن
إذا كان لها سبب أصلت عليه فخرجت عن الكراهة وإذا لم
يكن لها سبب أصلت على الوقت فكرهت نظير من كان له حاجة
عند شخص ودخل له في وقت عشا مثلاً فإنه لا يملك عليه لو حال
دخوله على حاجته بخلاف ما إذا لم يكن حاجة **قوله** تتعلق
الثلاثة الأول أي في عبارته تاهل والمعنى يتعلق النهي
عن الصلاة في الثلاثة الأولى وكذا ما بعد **قوله** معان الأول
والثالث وهما النهي عن الصلاة في الثلاثة الأولى وكذا ما بعد
قوله معان الأول والثالث وهما النهي عن الصلاة عند
طلوع الشمس وعند الاضطرار قد يتعلقان بالفعل فيما إذا
صلى الصبح عند ابتداء الطلوع والعصر عند ابتداء الاضطرار
هكذا قال بعضهم وفيه نظر بل الحكم كذلك وإن فعلا
في وقتها فيكون النهي عن النافذة الواقعة بعد الطلوع وبعد
الاضطرار متعلقان بالفعل أيضا فقوله الشرع حتى تطلع الأولى
حتى ترتفع لأن الكراهة المتعلقة بالفعل لا تزول إلا بذلك
على الصحيح وكذا يقال فيما بعد صلاة العصر **قوله** وبعد
جلوس خطيب أي على المنبر ما قبل جلوسه عليه وإن شرع
في وقت الصلوة فتجوز الصلاة وإن لم يشرع فيها حتى تخفى
من حين الجلوس على المنبر الخطبة الجمعة قيد للحرفة فتكسر

في غيرها

في غيرها مع الصلوة **قوله** أولى لشموله لما قبل شروع الخطيب فهي
أولية عموم **قوله** لا عارض الحاضري شأنه ذلك وإن لم
يسمع بعد وذلك أن شأن المصلّي الأعرض عما سوى صلواته
ومن ثم بحث بعضهم أن الطواف ليس مثلها بخلاف سجدة التلويح
والشكر فانهما مثلها في ذلك على المعتمد **قوله** قوله الزهري
هو محمد بن شهاب أحد شيوخ مالك **قوله** خروج الإمام أي
صعوده على المنبر كمن بقي إذا جلس عليه وقوله يقطع الصلوة
أي يمنع انعقادها وقوله الإجماع أي اجتماع الأئمة الأربعة **قوله**
الاربعين تحية أي إذا دخل المسجد فإن أقيمت الجمعة في غير
المسجد امتنع الصلاة مطلقاً سواء كانت تحية أو رابعة أو فائنة
لا متناهية التحية فيه وغيرها لم يجز إلا من حيث حصولها به وهي
لم تحصل في وقوله بل بسان أي إذا صلى سنة الجمعة والأصلها
مخففة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين لكل حال وهل له أن
يفعل الفائت إذا كان لا يزيد على ركعتين كصلاة الصبح إذا فرغ
بينه وبين التحية أو ليس له أن يفعل ذلك ويفرق بأن
التحية معرضة للقوات بخلاف العرضية قولان والمعتمد أنه إن
تذكر ذلك حال دخوله المسجد وقبل الجلوس فيه ففعلت
وحصلت به التحية فإن تذكر بعد جلوسه امتنع عليه
الالتيان به وإن كان وقته مضيقاً بأن فإن بغير عذر فإن
أجبه لم ينعقد وبهذا يجمع بين القولين المذكورين وهذا
كله إذا لم يكن حالاً طلوع الخطيب على المنبر والأفليس
له أن ينعوم يصلي إلى فراخ أركان الخطبتين واعتمد على
أن توابع الأركان كالترتيب عن الصحابة ومردعاً للسلطان
مثل الأركان فيجوز التقل حال الاشتغال بها خلافاً لما قال
بعد من الحرمات وإنما يكون يكونها بقرب الأمانة

بيان احكام الصلاة المراد بها المحكوم بها وهي الامور المطلوب فعلها او فعلها تركها في الصلاة طلبا جازما وطلب الفعل الجازم في الاسكان والشروط وغير الجازم في السنة واما طلب الترك او غير الجازم ففي المكروهات ولذا بينها بين الاربعة في قوله من شرائط الخ ودفع بذلك البيان ما ينشأ من المراد بها النسب الثامنة وان المراد بها جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف والشرائط جمع شرط بسكون الراء ويجوز فتحها معناه لغة العلامة وبطلان على تعليقا مر بامر يقع كل منهما في المستقبل كتعليق الشارع صحة الصلاة على نحو الطهور وتعليق طلاق الزوجية على دخول كدار وبعبارة ايضا بالزام الشيء والتزامه والالزام من جهة الشارع والالزام من جهة الشرط عليه فالشارع التزم المكلف اذا اراد الدخول في الصلاة ان يكون متطهرا مثلاً والمكلف التزم ذلك واصطلاحاً ما ذكره والفرايض جمع فرض وهو لغة القطع والتقدير ونحوها وشرعاً ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وهو بهذا التعريف يشمل الشرط وليس مراد بل المراد الاركان جمع ركن وهو لغة جانب الشيء الاقوى ومظهرها ما اعتبر خيراً من الماهية لصحتها والسنة جمع سنة وهي لغة الطريقة ونحوها وشرعاً ما يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها وتسمى بعضها ان جبرت بالسجود والافهية قال بعضهم واشبهت الصلاة بالانسان فالركن كراسه والشرط كجسمه والبعض كاعضائه والاهية تشبه ابي كذب تترين به **قوله** وهي ما يقع الخ هذا تعريف لشرط الصلاة خاصة اما تعريفه من حيث هو اصطلاحاً فهو ما يلزم من عدم العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وما وقع خارج عن الماهية فلا يكون التعريف شاملاً للركن فاحترز بالقيد الاول عن المانع فاقتر

لا يلزم

لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني عن السبب فاقتر من وجوده الوجود وق وبالثاني وهو قولنا ولا عدم عن المانع باعتبار وجوده فانه يلزم منه العدم فلهذا منع اعتبار ان يخرج او لا بقوله ما يلزم من عدمه العدم باعتبار عدمه وثانياً بقوله ولا عدم باعتبار وجوده وق القيد الرابع وهو قولنا لذاته راجع لشيء الازنيات والنفي فاقتر به بالنسبة لقوله عن المانع اذا قارن عدمه عدم الشرط فانه يلزم من عدمه العدم لكن لا لذاته بل لعدم الشرط الذي قارن لعدم المانع وق يخرج بقولنا ما يلزم من عدمه العدم عدم المانع مع عدم الشرط خرج بقولنا لذاته وبالنسبة للثاني عما اذا قارن الشرط السبب فيلزم الوجود كوجود المحل الذي هو شرط الوجود الزكاة مع النصاب الذي هو سبب له وعما اذا قارن المانع كالدين على القول بانه مانع من وجوبها فيلزم العدم لكن لزوم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع كالاتي الشرط ومن المعلوم انه بالنسبة للشيء الثاني لا يدخل اي لا يدخل الشرط المقارن للسبب والمانع والقيود السابقة في التعريف لا يخرج ولا محذور في ذلك لان الاحتراز كما يكون الاحتراز عن كدخول يكون عن الخروج فقولنا عما اذا قارن الشرط السبب فيه تساهل والاصل عن خروج الشرط المقارن لما ذكره هذا والاوية في القيد الاخير وهو قولنا لذاته ان يقال فيه انه للبيان ودفع وهو توهم لزوم الوجود مثلاً من وجود الشرط اذا قارن السبب مع ان ترتيب الوجود على وجود الشيء لا على وجود الشرط وكذلك اذا قارن المانع فان ترتيب العدم على وجود المانع لا على وجود الشرط فالوجود لم يلزم من وجوده الشرط ولا العدم ولا العدم من وجوده ايضاً لا يقال بل يلزم ما ذكر من وجوده اذا لم ينفى

103

للزوم الاعداد الانفكاك وهو محقق فان الوجود والعدم لم
ينفكا عن وجوده في الصور المذكورة لانا نقول انما يصح هذا
لو عبروا بقولهم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم كنههم عبروا
بقولهم ولا يلزم من وجوده الخ فالتواهي من الاستدلال الدالة على
ان الزوم ناشئ عن وجوده وبواسطته وقد علم انه لا دخل
لوجود الشرط في الوجود ولا في العدم في الصور المذكورة احواله
حوالي جمع الجوامع **قوله** عليها مراعى معني ما الواقعة على الشرط
ولوراعى لفظها لذكر الضمير **قوله** وليت منها قبل
اخره به الركن فقد اشتركا في ان كلا لا بد منه لكن الشرط
خارج والركن داخل وفرق بينهما ايضا بان الاول ما اعتبر
في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواه بخلاف الثاني واورد
على هذا ان التوجه انما يوجد في القيام والقعود دون
غيرها فلم يقارن جميع ما اعتبر في الصلاة مع انه شرط واجب
بانه موجود في غيرها ايضا عرفا اذ يصدق على الركوع والسجدة
انه متوجه للقبلة لا يخفى عنها مع ان التوجه اليها ببعض
البدن حاصل في حقيقة ايضا ثم الشرط قد بان في
تعيين قبل الشروع في الصلاة ويستحب الخ كالستر والظن والتوجه
وقسم يعتبر بعد الشروع فيها ويستحب كما مر كتركه الافعال
والاكل وكلام البشر وذكر المتن منها عشرة خمسة بصرح العدد
 وخمسة تحت قوله وغيرها **قوله** ستر العورة اي عن العيون من
النس ومن ذلك فالستر يمنع من رؤيته هولا والواجب
سترها من اعلا وجوانب فلو كانت بحيث تترك له اوله في
في ركوع او سجود من طوقه مثلا لسعته بطلت وان لم تترك
بالفعل وكذا لو كان ذيله قصيرا بحيث لو ركع يرتفع عن بعضها
فبطل اذ لم يبدركه بالستر قبل ركوعه لا من اسفل فلو كان

يصلي

يصلي في علو ونحوه من رها من ذيله لم يضر وهي لغة النقص والشي
المتفج وسهي القدر الا في هذا لفتح ظاهرة ونطلق شرعا
على ما يطلب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما جرم النظر اليه
وسيا في انشاء الله تعالى في النكاح **قوله** بطاهر اي بغير طاهر يمنع
روية لون البشرة فان لا يعرف بياضها من تحت سوادها في
محاسن الخطاب فخرج اللون كلون الحيا ولا يمنع الرؤية كهلل
الشيخ والزجاج ودخل الطين والماء الكدر والحشيش فكيف
ذلك مع وجود الثوب وكذا الثوب الحرير اذ لم يجد غير ولو
يجب قطع ما زاد على قدر العورة منه وان لم تنقص قيمته به
ثم ان قدر المصلي في الماء المذكور على الصلاة فيه والركوع
والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك او على الصلاة فيه
ثم خرج الى الشط عند الركوع والسجود بلا مشقة وجب
ذلك وان ناله مشقة فهو بالخيار ان شاء الله عاريا على الشط
ولا اعادة وان شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود
يخرج الى الشط ويستره في قبة الصلاة ان لا ياتي في خروجه
من الماء وعوده بافعال كثيرة على الاقرب ويكفي الوقوف في
هجرة او خابية ضيق الرأس لستران اعلا العورة بخلاف الخيمة
الضيقة ونحوها اذ لا يطلق عليه في العرف انه مستتر
وان كان في سائر عورته خفي واحشاج لستره بين وجب
عليه حيث لم يحصل مسس نافض واذا تعارض مع السجود
قدم السجود على المعتمد فيجب عليه وضع يده وترك الستر
لان الشارح اوجب عليه وضع الاعضاء السبعة فصار في
عاجز اعلى الستر وهو لا يجب الا عند القدر **قوله** لقادر
عليه اي ولو باعارة او باجارت اي بأجرة قادر عليها بما في
اللفظ او بمنى مثلهما كذلك لا يهتبه لها اول ثمنها فلا يلزمه

القبول للمنة نعم عليه قبول نحو الطين مما الامنة فيه **قوله** وان صلى
في خلوة الخ ويجب ستر العورة خارج الصلاة ولو في خلوة اي ستر ما هو
عورة فيها وهو السواتان نعم يجوز كشفها فيها ولو لادني غرض كتبرد
واغتسال وصيانة الثوب من الارتفاع والفساد عند كسب البيت
ومن الغرض حاله الجماع على المعتد لا يقال ما فائق الستر في الخلوة
وغیرها مع رؤية الله المستور والعاري لا نقول فائق في النادر
النادر مع الله تعالى فانه يري عجب المستور مناديا **قوله** اراد بها
آخى وذكره لأن الزينة عرض يستحيل اخذها فاشار الى ان في
الآية مجازا مراد من اطلاق اسم الحال وهو الزينة على المحل وهو
الثياب والقريظة الاستحالة ولما كانت الآية مسوقة للاستدلال
على وجوب الستر في الصلاة لا مطلقا اشار الى ان فيها مجازا آخر
عكس الذي قبله وهو اطلاق اسم المحل على الحال فالعلاقة في
المجازين الحالية والمحلية لوجود الاتصال الذي بين الحال ومحلها
فالمعنى خذوا شيئا يعلم اني هي محل الزينة عند كل صلاة كائنة
في مسجد اي مكان يتجوز صلاة وان لم يكن المسجد المعروف
قوله اراد بها اي بالزينة عند كل مسجد وقوله الثياب في
الصلاة لف ونشر مرتب **قوله** على الامر بالسرايم كونه مأمورا
به وانما احتجنا للتأويل لان الامرا ما بمعنى الصيغة الواردة
في الآية المتقدمة مثلاً واما خطاب الله وكل منهما لا تجمع عليه
والامر في قوله والامر بالشئ لانا وبل فيه بل المراد به
خطاب الله ففي كلامه شبه استخدام **قوله** والنهي في الصلاة
هو مع ما قبله من تمام العلة اشار بهما الى فاعدين اصوليين
وحق فكان الاول عدم التقيد بقوله في الصلاة بل يعبر بالعبادة
كما عبر به صله لكن لما كانت العبادة ليست بغير بل مثلها
غيرها ان رجع النهي فيه الى داخل كاليسوع النهي عنها لا الى

خارج

خارج كالبيع وقت نداء الجمعة عدله عنه الى التعبر بالصلاة
وتكنة التخصيص بها انها محل البحث وفي بعض الشيخ والامر
في الصلاة يقتضي الفساد وهو على حذف مضاف اي ومخالفة
الامر لا آخر **قوله** اي غير القادر الخ وهو العاجز عن الطاهر
فان لم يجده او وجدته متنجسا وعجز عما يطهره به او حبس في
في مكان نجس وليس معه الا ثوب لا يكفي الا للضرورة والمكان
فيصل عاريا لا ولا اعادة عليه ان قدر وانما يصلي عند ضعف
الوقت او اليأس عادة من حصوله سائر معتبر نعم اضطر لليس
ما تعذر غسله لغرض حرور يصلي عند ضعف الوقت او اليأس
واعاد ومن العجز وجود ثوب لغاية لم يعلم رضاه بالصلاة فيه
قوله يصلي اي عند ضعف الوقت كما مر فان وجب فيها استتر
به فورا وبني حيث لم يحصل باخذ منطل كاستدبار ولو
الخف اثنان في ملحف واحد والنصف عورة احدهما بالآخر
صحت صلاتهما واحصم عليهما اللبس كذا قاله القاضي ابو الطيب
قوله باتمام الخ فلا يكفيه الربا نذكره ولو بحضرة من يحرم
نظم آهق ل **قوله** لانه عذر عام الخ العام ما يكثر وقوعه
والنادر ما يقل وجوده وقيد النادر بقوله الذي اذا وقع دام
اي شأنه ان لا يزول بسرعة للاضطرار عن النادر بقوله
الذي اذا وقع لو يدوم بل شأنه ان يزول بسرعة كقفد
ما يستحق به الماء ومن يوجه للقبلة فلا يقتضي عدم وجوب
الاعادة فالنادر قسمان **قوله** فقعد اي جلي من فعول **قوله**
وعورة الرجل اي الذكر المحقق ولو كافرا او عبدا او صبي
ولو غير مميز ونظير فائدت به بحجة صواف اذا احرم وليه
فخرج الخنثى فانه كالانثى المحرم ان كان حرا او كالرقيق
ان كان سرقيا فاذا انكشف شئ من عورة ابتداء او داما

لم تصح صلاته كما قاله م ر و فرق بين هذا وبين وبين
ما قاله في الجمعة من ان العدد لو دخل بجنس لم ينعقد للشك
وان العقد بالعدد المعتبر ثم خشي زائد عليه ثم بطلت
صلاة واحد منهم وكل العدد بالخشى لم تبطل الصلاة لانتفاء
تيقن الرفع والشكنا في المبطل والاصل عدمه بان الشرط
هنا في شرط راجع الى اذان المصلي وهو الستر وشم في الشرط راجع
كغيره وهو العدد ويعتبر فيه ما لا يعتد به في الاول وقاس الخطيب
ما هنا على ما هناك فقال ان دخل في الصلاة مقتصر على
ما بين السرة والركبة لم تصح صلاته للشك في السروان ودخل
سايرا لجمع بدنه ثم انكشف شيء منه لم يضر للشك في عورته
كما في مسألة الجمعة وهذا فخرج من الغزير الرحيم فتح الله علي
من تلقاه بقلب سليم هو بالمعنى وقد علمت الفرق من كلام
م ر وكان المشايخ يقولون تلقيناه بقلب سليم وجاء الدخول
في هذه الدعوة **قوله** ما بين سرته وركبته اي وان جاوزها
كساعة اصلها في العورة وذلك حتى جاوزت الركبتين
وكذا يقال في شعر العانة اذا طال وتدلى وجاوزها
وكذا الذكر اذا طال فانه يجب ستر ما ذكر ولا يجب ستر
ما يجاوز من الركبتين وما تزل عنها من الساقين بخلاف
ما اذا تدلى الشعر مما فوق العورة ووصل اليها فلا يجب
ستره وكذا لو تعلقت جلده من غير العورة ووصلت اليها
سواء مع الالتصاق او دون ذلك بخلاف العكس فان تعلقت
من العورة الى غيرها على ما مر فانه يجب سترها اعتبارا في
الاصل فيها والفرق بين هذا وبين ما ذكره فيما لو تعلقت
جلده من محل الفرض في اليد مثالا في غير او بالعكس
حيث قالوا بعدم وجوب غلبها في الاول دون الثاني

107
اذا جزاء العورة العورة لها حكمها في حرمة النظر وان انفصلت عن البدن
بالكسوة كالشعر المعلق من العانة ولو كذلك انفصلت عن محل الفرض
وبعيد الفرق المذكور انه لا يجب ستر ما يجاوز محل العورة مما ثبت
في غيرها ويجب غسل محاذي محل الفرض **قوله** ما بين سرته وركبته
اي بالنسبة للصلاة وكذا بالنسبة لنظر محاربه ومماثلة انا
عورته بالنسبة لنظر الاجنبية اليه فجميع بدنه حتى الوجه والكفين
ولو عند امن الفتنة ولو رقبته فحرم عليها ان تنظر الى شيء
من ذلك وبالنسبة للخلق السوءان فقط على الاعتماد انا
نفس السرة والركبة قلب العورة لكن يجب ستر بعضها من باب
ما لو يتم الواجب الا به فهو واجب والسرة بالها محل السر الذي
يقطع من المولد وجهها سر وسراير والركبة مفصل ما بين اطراف
الفخذ واعلى الساق والجمع ركب **قوله** وكذا الزمة اي انها
مبنية على الرجل يجامع ان راس كل منهما ليس بعورة ولو عبر
بمن فيه رفق لكان اولى شموله الجعنة والمدبر وام الولد والمكاتب
قوله في الاصح انما حكمي المخالف في ذلك مع انه التزم عدم حكمية
كثيره المقابل وقوته فقبل انما كالحرف الارسا فتكون عورتها
ما عدا الوجه والكفين والراس وقيل ما لا يبدوا عند
المهنة وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه
وقيل السوءان فقط وبه قال مالك وجماعة **قوله**
وعورة الحرف اي في الصلاة اما عورتها خارجها بالنسبة
لنظر الاجنبى اليها فجميع بدنها حتى الوجه والكفين ولو عند
امن الفتنة ولو رقبته فحرم عليها ان ينظر الى شيء من
بدنها ولو قلوه ظفر منفصلة منها وبالنسبة للرجال المحارم
والنساء مطلقا غير الكافرات وكذا في الخلق فابين سرتها
وركبها اما بالنسبة للنساء الكافرات فاما ما يبدوا عند المهنة

قوله ماسوي الوجه والكفين اي ظهرها وبطنها الى الكعبة
 فلا يجب سترها لقوله تعالى ولا يبدن زينةهن الا ما ظهر
 وهو مفسر بالوجه واليدين والكفين ولذا لو كانا عورتين في
 العبادات لما وجب كشفهما في الاضمار ودخل فيساواها بالوجه
 القدم فيجب ستره ولو بالارض حال القيام فيكون ذلك قبا
 على ما لو انكشف بعض وركبه في تشهده مثل وضوءه فورا بالصلاة
 في الارض **قوله** بالصدر اي لو بالوجه فاللطفان به مكروه فقط
 والتوجه بالصدر محله في القيام والقعود اما في الركوع والسجود
 فعظم البدن وهذا في حق القيام او القاعد اما المضطجع فيجب
 بالوجه وتقدم البدن والمستلقي فكذلك مع اخصيه ويجب
 رفع راسه قليلا ان لم يكن في الكعبة وهي مقوفة
 فقبيل بالصدر لونه الغلب **قوله** للقبلة اي لعينها بقينا في
 القرب وظنا في البعد لا لجهتها على الصحيح **قوله** اي الكعبة
 اشار بذلك الى ان ال في القبلة للعهد فلا يكفي استقبال
 الشاذروان ولا الحجر الكبير الحاء وسبغت قبلة لان المصلي بقا بلها
 وكعبة لا ارتفاعها ولا استدارتها وكان عليه الصلاة والسلام
 اول امم يتقبل بيت المقدس قبل بامر وقبل برأيه
 وكان يجعل الكعبة بينه وبينه فيقف بين اليمانيين فلما
 هاجر استبدلها فشق عليه قال جبريل ان يسالك رب
 التحول اليها فنزل قوله فول وجهك شطر المسجد الحرام الية
 وقوله صلى ركعتين من الظهور فاول صلاة كاملة صليت للكعبة
 العصر وكان التحول في رجب بعد الحج ستة عشر وتسعة
 عشر شهرا وقبل غير ذلك **قوله** لصلاة القادر متعلق بمحذوف
 تقديم وهذا شرط لصلاة القادر كذا قرئ في شرح المنهاج **قوله**
 بدون اي بدون اصل التوجه سواء كان للعين او للجهة
 فالمراد

بأن
 يمدح

فالمرد بالاجماع اجماع اللغة ولا يصح ان يكون المراد بدون التوجه للعين
 ويراد بالاجماع اجماع المذهبين لان بعض الشافعية يجادل في ذلك كما
 علمت **قوله** بخلاف العاجز فخره لصلوة القادر يقول بعضهم ان وجوب
 الاعادة دليل على شرط التوجه في حقه اي فلا يحتاج للتغيب بالقادر
 مردود بان التوجه لو كان شرطا لما صححت بدونه **قوله** كثر بعض
 رجل تحت الكاف المشرف على الفرق اذا كان على لوح وخاف من
 الاستقبال الفرق وراكب الدابة اذا خاف من نزوله عنها على
 نفسه او ماله او انقطعا عن رفقة **قوله** ولعبد اي لندرة عذره
 فلو امكن ان يصلي الى القبلة قاعدا او يغيرها قاعدا وجب الاول لان
 فرض القبلة اكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النقل مع العذر
 من غير عذر اه بشم **قوله** وحيد اي ذاك وقوله اي نحو اي جهته
 والمراد بالجهة عند الغروبين العين والاطرافها على غير العين مجاز كما قاله
 الزيادي والمراد بالمسجد الحرام الكعبة بخلافه في غير هذا الموضع من
 القرآن فانه متى اطلق فيه فالمراد به جميع الحرم **قوله** والتوجه لا يجب الا
 من تمام الدليل دفع به ما يقال ان الية محمولة على غير الصلوة **قوله** اذا
 قمت الى الصلوة اي اردت القيام اليها وقوله فاسخ الوضوء اي ايقه
 بان تاتي بواجباته وسننه **قوله** الا في نقل سفر الاضافة على معنى في
 كمر السبل اي نقل بفعل فيه ولو نقل حضر بقضيه فيه **قوله** ولو قصر الى
 اضرع اي واقف اي يخرج الى نحو ميل او محل لا يسمع فيه ندا الجمعة ولا بد
 ان يكون بعينه ذلك سافرا عرقا بان يجاوز نحو السور **قوله** اي صوب
 مقصده اي جهته فلا يشترط فيه التوجه للعين بخلاف القبلة والفرق انما
 اصل وهو بدل رمي استقبال جهته فالعبد بوجهه وان ركب مقلوبا
 ولو كان لمقصده طريقا نكته الاستقبال في احدها فقط فسلكه
 الاخرى لا يضر فله التنفل الى جهته على المعتمد توسعة في النوافل
 وكثير الها وبهذا فارق منع القصص في نظيره وكان النقل في جميع ذلك

سيرة التدوية والسكر **قوله** للتتابع الى اخره ولان الناس يحتاجون
الى السفر فلو شرط فيها الا استقبال للتفعل لادى الى ترك او رادهم
او مضايح معاشهم ففي جواز تركه اعانة على جمع بين مصلحة المعاش
والعاد **قوله** رواه اى الاتباع اى روى ما يقتضيه وهو انه صلى
الله عليه وسلم كان يصلى على راحلته في السفر حيثما توجهت به
اى فى اى جهة مقصد قبل وهو محل قوله تعالى فابنوا لولاءكم وجه
الله وفي رواية للبخاري فاذا اراد ان يصلى المكتوبة نزل واستقبل
قوله وقيس به الماشى اى لان المشي احد السرفين وايضا استويا في
صلاة اكوف فكذلك في النافلة **قوله** ويشترط في السفر الى اخره ويشترط
ايضا دوام السفر فلو وصلت سفينة دار الإقامة او توأها انتفع
ترخصه ودوام السفر فلو نزل في اثنا وصار له بغير افعال مبطله لزمه
ان يتجه للقبلة قبل ركوبه اى اذا استمر على الصلاة والنافلة في وجع من النافلة
لا يحرم فان ركب بطلت ان لزم من ركوبه افعال مبطله والا فلا يظنون
ولو وقف لاستراحة او انتظار رغبة لزمه الاستقبال ما دام واقفا
فان سار لاجل سير النافلة اتمها ايا جبهة سفره وان سار محتارا
للسبب بضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهي صلاته لانه بالوقوف لزمه
التوجه اى اذا استمر على الصلاة كما مر ويشترط ايضا ترك الفعل الكثير
من غير عذر كالركض والعدو بلا حاجة بخلاف الحاجة وان لم يتعلق
بالسفر كالركض والعدو لاحت صبيد وان يكون سفره لغرض صحيح وان
يكون نحو ميل فاستمر على ما شرطه الشرط سبعة هذه الخمسة والاثنا المذكوران
صريحان في الشرع **قوله** ان لا يكون معصية اى سواء كان واجبا او مندوبا
او مكروها او مباحا وبعضهم يحسن هذا بقوله ان يكون مباحا ومراده
به ما ليس بجرام فيصدق بما ذكر **قوله** وان يقصد به محلا معينا
اعترضه بعضهم بان تعين المحل ليس بشرط بل بشرط قطع المسافة
ويجاب بان مراده التعين لا بالانواع بان يقصد قطع المسافة
وبالاشخص

وبالاشخص فيمنع ما ذكر **قوله** والهاثم الى اخره هو من لا يدري اين توجه
قوله ثم ان كان المسافر في شوارع في بيان التفرقة بين الماشى
والراكب بعد ان بين اشراكهما في جواز التفعل على الوجه السابق **قوله**
راكبا اى في هودج او على سرية او برزعة فهذا هو محل التفصيل
الذى ذكره اما ركب السفينة غير الملاح فان امكنه اتمام الاركان
والتوجه في جميع صلواته تفعل والا فلا فان كان مدرجا تفعل
مطلقا ولا يلزمه شئ الا التوجه في التحريم ان سهل كما قال ابن
حجر وقد شئنا عطية لان تكليفه ذلك يقطع عن النقل وعمله
وقال بعضهم لا يلزمه التوجه في التحريم ايضا وان سهل عليه والحراد به
من له دخل في سير السفينة ولو من احد الركاب **قوله** والاى ان
لا يسهل عليه التوجه في جميع صلواته واطمام ركوعه وسجوده بان
لم يسهل عليه شئ أصلا او سهل عليه التوجه في بعض صلواته دون بعض
سواء سهل عليه تمام الركوع والسجود او لا ويسهل عليه التوجه في جميع
صلواته ولم يسهل عليه اتمام ركوعه وسجوده وان سهل عليه غيرهما
من بقية الاركان فلا يلزمه شئ في جميع ذلك اكر التوجه في تحريمه
ان سهل تبسره عليه والا فلا يلزمه شئ في جميع ذلك وكالركوع والسجود
في جميع ذلك كل الاركان بالادوية ولذا عيبر بعضهم بقوله واطمام الاركان
او بعضها ومراده بالعوض خصوص الركوع والسجود واقتصر عليهما
الشرع لغرض غيرهما بالادوية كما علمت **قوله** فالاصح انه ان سهل
الى اخره كان كانت الدابة واقفة او سائرة وزعمها بيبس ويستطيع
راكبها الانحراف ايا القبلة بنفسه وله التفعل على الدابة وان كانت
مقصوبة ولا يقال انه لا يتفعل عليها لعصيانه لانه لم يعص بها
به الرخصة وهو السفر **قوله** في التحريم فقط الى اخره فلا يجب فيما سواه
وان سهل والفرق ان الانحناء كحناطه لا يحياط لغيره فاذا
وقع على الحال جعل ما بعده تابعا له وفضل الكلام في المسافر سائر

١٥١

اما الواقف فيجب عليه الاستقبال في غير الحرم ايضا ان سهل فلا
 يصلي مادام واقفا الا الى القبلة وهذا محل اعتراض الاستقري على
 الشك في اطلاقهما عدم لزوم الاستقبال في غير الحرم الشامل
 لما ان كانت الدابة واقفة وقد علمت ان هذا لا يرد على الشرع
 فعبارة محرفة اتم تحرير ولو نفى في النفل المطلق زيادة على
 العدد الذي نواه عند الحرم لم يوجب عليه عند ذلك النسبة الاستقبال
 على الوجه لا مما لست كالحرم من كل وجه بدليل انه لا يشرع
 دعاء الافتتاح بعدها ولانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر
 في الابتداء **قوله** والاى بان لم سهل بان كانت الدابة سائرة
 وهي مقطوعة او عسرة او لا يستطيع الانحراف لعجزه فلا يجب
 التوجه للمشقة واختلال السير عليه ولا ينحرف عن طريقه صوب
 طريقه لانه بدل عن القبلة الا القبلة لانها الاصل فان
 انحرافها عنها بطلت صلاته الا ان يكون جاهلا او ناسيا
 او مجتد ابته وعادت عن قرب في الثلاث ويسجد للسجود فيها **قوله**
 وكيفيه الركب وهذا راجع لما بعد الاولي والثانية ان يكفيه
 الايمان والرجح عليه ان يضع جسده على عرض الدابة او سرورها
 او نحو وان سهل ذلك عليه لان من شاة المشقة **قوله** اخوض
 حال من السجود ومحل ذلك ان امكنه ان ينحني له اكثر من
 قدر واكمل ركوع القاعد فان لم يمكنه ذلك لم يلزمه
 التميز فان قدر على الاكمل فقط لم يلزمه جعله للسجود
 والاقل للركوع بل ياتي بذلك الاكمل فيها **قوله** وان كان
 ما شيا مقابل قوله ركبها فيها **قوله** لزومه اقام ركوعه
 وسجوده الى ارضه والوجه ان يكفيه الايمان حيث كان
 عيشي في محل او ما او لم ياتي الا تمام من المشقة
 الظاهر وتلوين بدنه ونيا به بالطين ونحو قاله **قوله**

قوله وجلس بين السجدين نعم لو كان ينحرف او يجبر جاز له المنع
 فيه كما يؤخذ من تقليدهم عدم جوارده فيه لقصره مع احداث القيام
 قال ابن حجر وقيل انه لو رجع وثني في ركوعه لم يمنع حيث انما
 للقبلة بخلاف السجود اذا لم يكن المشي فيه **قوله** ولا عيشي
 الى ارضه وما ذكره هو معنى قولهم يستقبل في اربع وعيشي
 في اربع وقوله ويشده اى ولو الاول ولو بالت الدابة اوراثت
 او دمي منها او كان عليها نجاسة بطلت صلاته ان كان زمامها
 بيده والا فلا ولو وضيت نجاسة رطوبة فذلك اربابا
 لم يضربان فانها حالها وبطلت كما لو وطأها لها مطلقا
 وهذا في الركب اما المشي فان وضى عذرا نجاسة يابسة
 او رطوبة بطلت صلاته مطلقا اربابا سهاوا فانها حالها
 لم يضربا وبطلت صلاته **قوله** وخرج بالنفل الغرض اى ولو منته ولا
 او كفا يقيا قال في المنهج ولو صلى فرضا على دابة واقفة
 وتوجه واتمه جازوا لا فداه ومثل الواقفة السائرة اذا كان
 زمامها بيده يميز يضبطها **قوله** والا في صلاة شدة الى اخره
 ومن اخوف المجوز لترك التوجه خوف فوات الوقت واحال
 انه في ارض مفصولة فلا بد من حرم ويتوجه للمخرج ويصلي بالاريا
 ويجب عليه القضا للتقصير والا في اشتباه قبلة اى على غير
 مجتهد او على مجتهد وخير يجب تقديم العلم بها بنحو ربه
 على خبر ثقة عن علم وفي معناه نحو بيت الابرار المعروف وبعد
 ذلك الاجتهاد نعم تقليد المجتهد ويعتمد اخبار صاحب البيت
 ان علمه انه يجبر عن علمه كان يقول له من اين جئت ان
 القبلة هكذا فيقول حررتا على القطب او شاهدت الكعبة
 مثلا ما اذا اضره عن اجتهاد فلا يجوز تقليد بل لا بد من
 اجتهاده وكذا لو قال القبلة هكذا ولم يضع حاله هل هو

عالم أو مجتهد فلا بد من اجتهاد للسائل **قوله** فإذا أخبر المجتهد
أي من فيه قدرة على الاجتهاد وهذا في غير الإجماع ما هو قوله
التقليد عند التخير وإذا دخل المسجد الحرام ومسجد أمه
معتد وشق عليه من الكعبة في الأول والحجاب في الثاني
لا مثلاً المحل بالناسي وامتداد الصغر في أو نحو ذلك سقط
عنه وجوب المس وجازله الأخذ بقول المجتهد عن علم وفي فتاوى
مر أنه يكفي من بعض المصلين عند عدم تمكن من مس القبلة
ومسقه ذلك عليه **قوله** أو غيره أي كتنافض العقلة الأدلة
وقوله ولم يجد العاجز أي عن الاجتهاد وقوله بحاله الباء
بمعنى على أي الحالة التي هو عليها **قوله** حرمة الوقت إلى
والاعتداله لا يصلي إلا عند ضيق الوقت ما لم يرج زوال
التخير الأصلي من أوله كفاقد الطهورين **قوله** ويعيد جمع
لصورة الاشتباه فقط **قوله** لأنه عذرنا داري وإذا وقع
لا بد منه فارق فقد السترة وتقدم أن العذر لا مقام ما يكسر
وقوعه سواء دام أم لا وإن الدائم لا يزول بسعة سواء
عمداً لا أي شأنه ذلك حتى لو زال ما بدور بسعة
أو دام غيره اعتبر كجسك قال شاذيه به فالعذر العام كالمريض
والسفر الدائم كالسلس والاستحاضة والمتردد بينهما كفقده
الستر فهو عذر عام أي يكسر وقوعه أو نادراً لا يقع دام
أي لا يزول بسعة غالباً لأن السترة في مظنة الضئيلة أي البخل
بها ولو في أحضور النادر الغير الدائم كفقده الطهورين والعجز
عني ما يسكن به الماء **قوله** ووقت عطف على ستر العورة
وكان الأولى تقديمه على بقية الشروط إذ بدخوله تجب
الصلوة وتخرجه تقوت **قوله** أي معرفة دخوله إشارة
إلى أن كلاهما من مضافاً محذوفاً أقيم المضاف إليه مقامه
فارتفع

فارتفع ارتفاعه ومعرفة الدخول إما بنفسه أو بأخباره عن معانية
أو بالمرأول الصحيحة والمنكأب المجربة فهذه كلها في مرتبة واحدة
فإن عجز عن ذلك اجتهد فإن عجز فله ثقة عارفاً عن اجتهاده فمعرفة
ثلاث بخلاف القبلة فإن مراتبها أربع كما مر لأنه فيها لا يعتمد
بخلاف عن علم إلا إذا فقد رعلمه بخلاف الوقت وفرق
بينهما بذكر الأوقات فيعلم العلم بكل وقت بخلاف القبلة
فإنه إذا علمها صح اكتفى به ما دام مقيماً بحاله فلا عسر ولا يسهل
العرض للوقت كالיום إذ لا يجب التفرغ للشروط فلو عجز اليوم
واخطأ صح في الأول ولذا في القضاء على المعتمد ولذا أفتى البارز
في رجل كان بموضع مدة عشر سنين يرى له العجز فيصلي
ثم تبين له خطاؤه بأنه لا يجب عليه الأقضا صلاة واحدة لأن صلاة
كل يوم تكون قضا عن صلاة اليوم الذي قبله سواء قصد
فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله أم لا ولا يشكل على ذلك
قولهم لو أحرم بفرضه قبل دخول وقتها ظاناً دخوله فإن خلافه
انفقدت صلاته فلا مطلقاً لأن محل ذلك ما لم يكن عليه صلاة
من جنسها ولا قامت مقامها وإن عجز عن صلاة الوقت كما مر
وصح إذا بنيته قضاء وعكسه حيث كان جاهلاً بالحالة فلو
ظن خروج وقتها لغيم ونحوه فإن نواها قضاء فتبين بقاؤه أو
ظن بقاؤه فتبين خروجها صح لا يستعمل أحدهما بمعنى
الاضطرارة فإن كان علماً عادلاً لم يصح لتدعيه نعم أن قصد بذلك
المعنى اللغوي لم يصح **قوله** بدو هنا أي بدو تلك المعرفة بأن
هم وصلوا **قوله** وطهارة حدث أي عند قدرته كما يؤخذ من الاستثنا
غير حدثه الدائم ما هو كسلس بول فغير صار على ما مر بيانه
في كبحض **قوله** ولو تأسبأ آخره وفي صورة النسيان يثاب
على قصده دون فعله إلا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على

وضوء في ثياب على فعله ايضا نعم ان كان جنباً لم يثب على القراءة
على الاقرب **قوله** فصل في نجاسة الغرض اي الاداء ولو جمعة لكن
لا يجسب عن الدرعين لنفسه فاذا كان جنباً وجب عليه الاقتصار
على قراءة الفاتحة وصلاة متوسطة بالصحة فيبطل ما يبطل غيرها
ولو سبق احدث ولا يشترط لصحتها سبق الوقت نعم يمنع عليه
الصلاة ما دام رجوا احد الطهورين وخرج بالغرض النفل
فلا يفعله ولا يعرف من يباح له فخرج دون نفل الا هو ومن
عليه نجاسة وعجز عن ازالتها وما عادم السرة فيباح له
النفل ايضا بناء على المعتمد من عدم لزوم العادة له **قوله**
وانما يعيد بالتراب احترار بذلك عن الماء فانه يعيد به مطلقا
وان كانت الصلاة به يجب اعادتها بان كان هناك ضرورة
تمنع استعماله في بعض عضو ومثله التراب اذا وجد في الوقت
والتفصيل الذي ذكره فيما اذا وجد خارج الوقت وح
فيتصور في حقه فعل الصلاة في الوقت اربع مرات بان صلاها
اولا فاذا الطهورين ثم وجد التراب في الوقت يحل لقلب فيه الوجود
فاعاد به ثم وجد الماء فيه فصلاها به ثم اعادها مع غيرها
ومن المعلوم ان فعل الصلاة خارج الوقت قضاء لا اعادة فمراده
بالاعادة معناها اللغوي **قوله** وطهارة بدن حتى داخل اقله
او فمه او عينه او اذنه فلو اكل متنجسا لم تصح صلاته لم يفصل
فيه لفظ امر النجاسة بخلاف احدث فانه لا يجب غسلها فيه كما
في **قوله** وملبوس اي من ثوب وغيره من كل محمول وان لم يتحرك
بحركته وملاف لذلك ولا يضر نجس يجازيه لعدم ملقا له له
فصار كما لو صلى على بساط طهره نجس ومغروش على ارض
نجسه فان صلاته تصح لكن اذا عرف قدميه والتصق بالسباط
المذكور وصار متعلقا به عند حامله له فتبطل صلاته ان لم
يفصله

يفصله عنه نعم تكره الصلاة مع محاذاته النجس كاستقبال
متنجس النجس ولو جسد محل نجس صلى وتجاوزه عنه قد روي
ولا يجوز له وضع جبهته على الارض بل يحكي بالسجود الى قدر
لوزار عليه لا في النجس ثم يعيد ولو تعلق به في صلاته
صبي او هرة لم يعلم نجاسة سعة سعة لم تبطل صلاته نظرا
للصل من الطهارة فانه علم نجاسة سعة سعة ثم غابا زمانا
يكن فيه غسله فهو باق على النجاسة فتبطل الصلاة بتعلقها
بالمصلي ولا يحكم بنجاسة ما اصاب منبذها المذكور كالهررة
اذا اكلت قارة ثم غابت غيبة يمكن طهرها فيها **قوله** ويمكن
للصلاة اي مكانه الذي يصلي فيه نعم يستثنى منه ما لو كثر ررق
الطهور فيه فانه يعفى عنه في الفوش والارض وان لم تكن
مسجدا لكن بشرط ثلاثة ان لا يتعد المشي عليه وان لا يكون
هناك رطوبة من احد الجانبيين نعم ان لم يجد بعد لا عنه ولا طريقا
غيره كالمشاة في مظهر المسجد عفى عنه مع الرطوبة كما قال ابن
عبد الحق قال ع ش وهو قريب للمشقة وان يشق الاضرار
عنه وما عوم المحل فليس بشرط والمراد به عند من شرطه مشقة
الاضرار والمراد به عوم المحل الذي تعلق قلبه بالصلاة فيه بان
قصد مكانا من المسجد ليصلي فيه ولم يعلم ان فيه ذرق طيور
فبعد استقراره وجد حواله ذلك فانه لا يكلف تحري غير ذلك
المحل **قوله** عن نجس اي غير معفو عنه بدليل قوله بعد ويعفى عن دم
خبر اغيث الى اخره **قوله** ولونا سيبا او جاهلا اي وجوده او كونه
مبطل لان الظاهر عن النجس من قبل الشروط وهي من باب خطاب
الوضع عن النجس الذي لا يؤثر فيه الجهل او النسيان قاله
ابن حجر واعترض بان المواعظ ايضا من ذلك ويؤثر فيه النسيان
فالاولى ان يقال ان الشروط من باب الحامورات فلا يؤثر

فيها الشبان بخلاف الموانع فانما من باب الممنيات والسيات
 يورث فيها **قوله** فان لم يجد بالمد وبالعصر وهو ان يسهل لآلة
 التنظف وعلى الاول فتقول مثل الماالات التنظف ويدل
 لهذا قوله الشرح اي الما بعد قول المتن او نسيه **قوله** فيسله
 اي المذكور من التوب والبدن والمكان ولو تنجس ثوبه بغير
 معفو عنه ولم يجد ما يفسله به وجب قطع محلها ان لم تنقص
 قيمته بالقطع فوق اجرة سرة يصلى فيها الواكتر اه وان
 لم يحصل سرة العورة بالطاهر الباقى على المعنى خلافه ان قيد
 وجوب القطع بحصول سرتها بذلك **قوله** صلى بحاله واعاد
 محل ذلك في الملبوس اذا عجز عن نزعه وفي المكان اذا عجز
 عن الانتقال عنه والا صلى عاريا ولا إعادة عليه كما
 مر وانتقل عن المكان كذلك بل لا تصح صلاة فيه في
 هذه الحالة **قوله** ويعنى الى هذا في معنى الاستئذان من اشتراط
 طهارة النفس كما تقدمت الاشارة اليه **قوله** ودم براغيث
 الى اخره الاضافة في ذلك لادب من ملازمة لائمه لبيت لها دم
 في نفسها وانما دمها رشحات مخصما من الانسان ثم يجربها
 وهي جمع برغوث بضم الباء والفتح قليل ويقال له طامرس طامرس
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يبس برغوثا
 فقال لا نسيه فانه يقطب نيا الصلاة الفجر ويعفى عن دم نحو
 البراغيت في ملبوسه ولو وقع رجولة بدنه من عرق ونحوها
 وضوء او غسل ولو للتبرد او للتنظيف او ما يتساوفا من
 الماء حال شربه او من الطعام حال اكله او بضاقي في ثوبه وغير
 ذلك مما يشق الاصرار عنه ومن ذلك ما يشق الاصرار عنه
 ومن ذلك ما لو عرق بدنه فغسل يديه المبتلة وليس من ذلك
 ما الورد وما الزهر فلا يعفى عنه ما لم يجتبه اليه الخاداة

عنه

عينه مثلا هكذا قاله ع ش ومحمد ه الرشيد المعفو عن
 ذلك وان رشي بنفسه وهذا كله بالنسبة للصلاة ونحوها
 لا نحو ما يع او ما قليل قلوتع الملوث بذلك فيهما مجسما حيث
 لم يجتبه له فلو اذلى يده لاخراج ما في الاثا والاكل منه وهي
 متلوثة بذلك لم يضر بل يعفى عنه ان كان ناسيا فان كان عالما
 لم يعف عنه بل ينجس باصابه وهذا هو الذي اعتمد شيخنا
 في خلافه من اطلاق المعفو وخرج بدنها جديها فلا يعفى عنه
 ثم محل المعفو عنه وعن ساير المعفوات ما لم يختلط باجنبي غير
 ضروري كما علم مما مر فان اختلط به ولودم نفسه كالخروج من
 عينه او لثته او اذنه او قلبه او دبره لم يعف عن شيء منه ويحكي
 بذلك ما لو حلق راسه فخرج حال حلقه واختلط دمه ببطل
 الشعر في المرة الثانية او حرك نحو دمل حتى ادماه ليستمكن
 عليه الدوام ذره عليه والحاصل انه يعفى عن دم نحو البراغيت
 وان كثر وتعاشش وانتشر بعرق او نحو بالنسبة للصلاة
 بشرط ثلاثة ان لا يختلط باجنبي غير ضروري وان لا يكون بفعله
 وان يكون ذلك في ملبوس يحتاج اليه فان اختلط باجنبي
 فقد تقدم حكمه وان كان بفعله عفى عن قليله وكذا ان كان
 في غير الملبوس المذكور كان حصل ثوبا فيه دم نحو براغيث او صلى
 عليه فانه يعفى عن قليله ولو شك في شيء اهو قليل او كثير فلم
 حكم القليل لان الاصل في هذه النجاسات المعفوا الا ان ثبنا اكثره
قوله كدم البثرات جمع بثرة يكون المثلثة وهي ضراخ صغير
 والخراج بالتنقيف كغراب **قوله** لعموم البلوى به اي باصابته
 ومما عت البلوى حصول دم البراغيت في ضيقة يصفها بعض
 الناس تحت عمامته صيانة عن دم البراغيت فيعفى عنه وان
 كثر ومما عت به البلوى ايضا يشف الشام بل وبغيرها

قوله في الاضحية
 في الجاهل وعنه كما في
 قاسم

ايضا المحصة بان يكون موضع الدم ثم يعفن حتى يخرج الغشم ثم يجعل فيه حصاة موضع فيه كخو يوم وليلة ثم تلقى منه فان قام غيرهما مقامها في مداواة الجرح لم يعف عنها فتصح الصلاة مع حملها وان لم تقوم غيرهما مقامها صح الصلاة ودرىضا استباحها وعظمها في المحل ما دامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعهما فان تركه بلا منقعة ضحك تصح صلاته ولا يضر اضرابها او عود بدنها وان بقي اثر النجاسة من الاولى ويسن النوم في حتى اهل البادية ونحوها من لغيره في الثوب فاذا اكثر دم البراغيش بسبب النوم فيه عفى عنه بالنسبة لهم مطلقا وان انتشر بعرق لعموم البلوى اما اهل القرى والامصار الذين لا يعتادون فلا يسن في صغرهم ولا يعفى عما ذكر بالنسبة لهم كالملبوس لغير حاجة **قوله** نعم ان حمل ما اصابه اي ولو كانت حمله لفرض كالخوف عليه وقوله في كفه متعلق بحمل ومن نحو ثوب بيان لما اي حمل في كفه الثوب الذي اصابه الدم وقوله او ضربته عطف على حمل اي ضربته من غير اضطراب اليه اما اذا اضطرب الى ضربته فانه يعفى عنه **قوله** وعن اثر استنجي اي بالاجار يعفى عنه ولو في حق المسافر العاصي بسفره على كعبه **قوله** وان عرق بعصره من باب فربه **قوله** فنلوث به غير محله وان جاور البدن الى الثوب لكن محل ذلك ان لم يجاوز محله الذي هو الصفقة والخشفة فان جاوز ذلك لم يعف عنه بل يجب غسل الكل ان جاور زرع الايقال والاوجب غسل ما جاوز فقط **قوله** بخلاف حمل غيره له اي للمسبح وهذا محتمل في قوله في حق نفسه ومثل الحمل ما لتعلق المسبح بالمصلي والمصلي به فان صلاته تبطل لا يقال المصلي فيها بما هو متصل بنفسه ويؤخذ من ذلك ان المسبح بالما اذا مسك مصليا مسبحا بطلت صلاة المسبح لان بعض بدنه متصل ببدن

المستنجي

المستنجي بالماء وبيده متصلة ببدن المصلي المستنج فيصدق عليه انه متصل بنفسه وهو نفسه لا ضرورة لا يقال له به تكن المعتمد عدم البطلان وكالمسبح فيما ذكر من على بدنه نجاسة معفو عنها كتوب به دم براغيث فان اقلق المصلي به وتعلق بالمصلي بطلت الصلاة ولو حمل المصلي حيوانا من ذواتها وان غسل الدم عن مذبحه او ارميا او سمكا او جلد ادميتا او بيضه مذكرة استباح وما او عيني استباح وما او عينا استباح خمر او قارورة ضقت على دم ونحوه كبول ولو برصاص او طاقليد او ما يوقا فيه ميتة لا نفس لها سائلة لا تنجيه لم تصح صلاته اما في النجاسة الاولى فللنجاسة التي بباطن الحيوان لانها كالظاهر بخلاف النجاسة للحياة اثر يدفع النجاسة فاذا حمل حيوانا طاهرا لم يفسد ولو احتل لا ولو من غير حاجة لم تبطل صلاته لمحمد صلى الله عليه وسلم امامة في صلاته واما في الباقى فلم يلجأ الى حاجة اليها ولو وقع طائر على منفذ نجاسة في ماء قليل او ما لم ينجس على الاصح لصر صوته عنه بخلاف المسبح فانه ينجس ويحرم عليه ذلك لما فيه من التضييع بالنجاسة ويؤخذ من انه يحرم عليه جماعة زوجته في هذه الحالة لما ذكرنا انها لا يلزمها تمكينه حينئذ ولو غتر زائرة مثله يبدنه او انقذت فماتت او وصلت لدم قليل لم يضر اولد كثير او لجوف وكان طرفها طاهرا لم تصح الصلاة معها لا تقال لها بنجس لكن محله اذا لم يجف من نزعهما صرا يبيع التيمم وهذا كله اذا غترها لغيره اما لو غترها عينا انتبطل بطلانها لانه بمنزلة التضييع بالنجاسة عدا وهو يضر **قوله** ونحوها اي كالطواف وقوله هذا اي قوله وان عرق الى ارض ما صح في الروضة الى ارض معقود **قوله** وجب غسل ما سال اي المحل الذي سال اليه ولا يجب غسل الداخل وهذا ضعيف لما تقدم انه يجب غسل الكل

١٣٧

الا ان يحمل هذا على ما اذا جاوز مع التقطع فانه حينئذ يجب غسل
 الخ رجب دون الداخل فيوافق ما تقدم ويندفع التناقض **قوله** اصحهما
 عدم الوجوب معتمدا **قوله** كالاسلام اي وكالتقريب وهما معلومان
 من طهارة احدث اذ بشرطهما النية وشرط النية الاسلام والتقريب
 ويعلم الثاني ايضا من اشتراط معرفة الوقت **قوله** وتركه الا فعال
 الى اخر هذه مواعيد وعدها من الشروط صحيح لان المراد بالشرط
 ما يتوقف عليه صحة الصلاة وان كان تركا **قوله** وتركه الاكل بالصوم
 بمعنى المأكول لا بالفتح لانه عليه بمعنى الفعل وهو داخل في قوله وترك
 الفعل قال في شرح المنهج والمصنف من الافعال **قوله** ومعرفة كيفية
 الصلاة هذا شرط لكل عبادة وكان الاولى اسقاطه **قوله** بان
 يعرف فرضيتها اي كونها فرضا وهذا لا بد منه في حق العاقل وغيره
 واما قوله ويميز الخ فيتمى الفان فيه كما اشار الى ذلك الشرح بالاستثنا
قوله الا في حق العاقل مستثنى من قوله ويميز الى اخره وكذا لو اعتقد
 ان كلها فرض او بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز ولم يقصد
 لفرض معين فعلا والمراد بالعاقل من لم يحصل طرفا من الفقه ابتدئ
 به الى باقيه ويستفاد من كلامه ان المراد به هنا من لم يميز فرائض
 صلواته من سننها وان العالم من يميز ذلك وح فبره عليه ان
 اشتراط معرفة الكيفية في حق العالم تحصيل الحاصل لا لا معنى
 لا اشتراط معرفة العارف **قوله** اي اركانها الى اخره لما كان الفرض يطلق
 على ما لا بد منه فيتمى الشرط وليس مراد به المراد به بقوله وهو
 الركن **قوله** يجعل الطائفتين اي في محالها الاربع واحدا اي ركن
 واحدا لا تخا رجسها اي ويجعل المقارنة التي هي هيئية للنية ركن
 ايضا والمعتمد اسقاط هذين وعدا لاركان ثلاثة عشر ثمانية افعال
 وهي النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين
 السجدين والجلوس الاخر والترتيب وحسن افعال تكبيرة التمام

والثاني

والثاني والتشديد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام
 ومن جعل الطائفتين في محالها الاربع اركان عددها ثمانية عشر
 ومن جعلها ركنين واسقط المقارنة عددها اربعة عشر والخلف
 لفظي لا بد من الطائفتين مطلقا **قوله** نية بداؤها لان الصلاة
 لا تنفقد الا بهما وبشرط فيهما الجزم فلو اعتقدها بلفظ انشاء
 الله او نواه فان قصد فيهما التبرك او ان الفعل واقع بالمشيئة لم
 يضر ولا يخل او التعليق او اطلاق ضمير وكذا كل ما يجب فيه النية
 ودوامها حكما بان لا يضر ما ينافيها فلو نوى الخروج منها
 حالا او بعد نحو روعه او تردد في الخروج والا استمرارا او علق
 الخروج بشئ يقطع بحصوله كالموت او يجوز حصوله وعدمه كالحلول
 العادي ككون النار غير محترقة والنجس غير مغرق بطلت حاله في جميع
 بخلاف التعليق بما يقطع حصوله وهو الحال كالجوع بين الصدين
 كالحركة والسكون والبياض والسواد في ان فانه لا يضر لان
 التعليق لا ينافي الجزم بخلاف العادي ولو وجد شيئا من ذلك في
 غير الصلاة كالصوم والحج والوضوء والاعتكاف لم يضر ولو قال
 لو نيت اصدى الظهر لله اكبر لو نيت لم تنفقد صلواته وان استحضرت
 معتبرات النية عند قوله الله اكبر لانها وان انعقدت بذلك
 لكنها بطلت بقوله بعد نويت لان كلامه صبيح حاجه اليها اذا
 وقع بعد انعقاد الصلاة ابطالها **قوله** لوصوبها في بعض الصلاة
 هذا الشارة الى الجامع في القياس الذي اشار اليه بقوله كالتكبير
 وغيره فالكاف للقياس متعلقة بنية وهي استقصاء نية لدفع
 جميع الاركان تحت الغير واعلم ان الغرض يعتبر في نية ثلاثة
 اشياء وقصد فعله وتعيينه بالرفع من ظهر او غيرها ونية
 الغرض من غير الصبيح على المعنى وانما وجبت عليه في صلاة
 الجنازة لان صلواته لما كانت لا اسقاط الفرض عن المكلفين

١٧٤

اعتبر فيها ذلك ومثلها المنزلة والمعاداة فلا بد فيها من اوان
 النفل ذات الوقت والسبب يعتبر فيه الاولات ولا يجب فيه تسمية
 التقلية للزومها له بخلاف الغرضية بدليل صلاة الصبي وان
 النفل المطلق يعتبر فيه الاول ومثله النجاسة وسنة الضوء والاحرام
 والاستفارة فتكون مستثناة مما له سبب واعلم ايضا انه مجتمع
 صلاتين بنية ولو لم تكن مقصودا ما غير المقصود كتحية واستفارة واحرام
 وطواف وسنة وضوء او غسل فيجوز جمعها مع فرض او نفل او غيرها
 بل تحصل ويثاب عليها وان لم ينوها **قوله** وثانيها اي الثاني
 منها وقوله تكبير تحريم من اضافة السبب لانه يحرم بها
 ما كان حلالا قبلها كاكل وكلام **قوله** كما رايت في اي علمت في
 فلا ترد الاقوال ان هي لا تربي وهي وان كان خطأ يا مالكت بن
 الحويرث واصحابه الا انه ليس من خصوصياتهم اجماعا فيجوز
 في جميع الامة على ما يروى اللفظ **قوله** رواها اي الاتباع بمعنى المتبع
 وهو فعله صلى الله عليه وسلم اي اللفظ الدال على ذلك والخبر
قوله الله اكبر انما اختص التكبير بذلك دون غيره من الاذكار
 لدلالته على العظم **قوله** ولا تنقض زيادة الى اخره وكنتها خلاف
 الاول وقوله لا تمنع الاسم اي اسم التكبير وقوله كالد اكبر
 بزيادة اللام لانها تدل على زيادة مبالغة في التعظيم وهو
 الاستغفار بالتخصيص واكبر افعل تفضيل والمفضل عليه محذوف
 اي من كل شيء **قوله** والله الجليل ومثل ذلك كل صفة من
 صفاته تعالى اذا لم يعل بها الفضل كقوله الله عز وجل اكبر بقاء
 النظم والمعنى بخلاف ما لو تخلل غير صفاته كالضمير نحو الله
 هو اكبر وكذا الله هو الله يا رحمان او يا رحيم اكبر والله يا اكبر
 لا يسماه الا عارض عن التكبير الى الدعا او طالت صفاته
 تعالى بان زادت على ثلاث كلمات كالله الذي لا اله الا هو
 الى

170
 الى المقوم اكبر والله لا اله الا هو اكبر والمراد بالصفة الصفة المعنوية
 لان عز وجل من قولنا الله عز وجل اكبر حال لا صفة نحوية بخلاف
 ما لو قال قال جليل اكبر فلا تنقض لانه لم يدخل في الصلاة **قوله**
 ولا يكفي الله كبري لفوات التعظيم وقوله ولا اكبر الله اي
 بتقديم الخبر على المبتدأ ومحل ذلك ما لم يتبعه بلفظ اكبر بان يقول
 اكبر الله اكبر والا كفي حيث قصد الابتداء بلفظ الجلالة **قوله** ولا
 الله اعظم ونحوها الى اخره وصحلية بشرط تكبير الاحرام خمسة
 عشر ايقاعها بعد الانتصاب في الفرض بلغة العربية للقادر
 عليها واللفظ الجلالة واللفظ اكبر وقدرهم لفظ الجلالة على كبر عدم
 متبعية الجلالة ويجوز اسقاطها اذا وصلها نحو ما ما او ما موما
 الله اكبر لكنه خلاف الاول بخلاف هرة اكبر اذا وصلها لا يجوز اسقاطها
 لانها هرة قطع وعدم بدى اكبر وعدم شديدها وعدم زيادة
 واوسا كنة او متحركة بين الكائنين وعدم واو قبل الجلالة وعدم
 سكت طويلة بين كلمتي بان تزيد على ما يسمع التلظاظ بما لا يضر
 بينهما بخلاف السيرة فانما لا تنقض وان يسمع ثمة جميع صوفيا
 اذا كان صحيح السمع ولا مانع من لفظ وغيره ولا يضر في صوته بعد
 الرفع الذي يسمع به لو لم يكن اصم ويجب على من طرأ حسه حرثك
 لسانه وشغفبه ولها انه بالتكبير وغيره كالتشهد والسلام والازكار
 اما من حرثه اصلي فلا يجب عليه ذلك ودخول الوقت لتكبير الفرض
 والنفل الموقت وذو السبب وايضا حال الاستقبال حيث بشرطه
 وتأخيرها عند تمام تكبير الاحرام في حال المقنعة باني فلو قارنه
 في جزء منها لم تصح القدوة ولا تنفقد صلاة ويفتقر في حق العاقي
 ابدال هرة اكبر واو بشرط لها ايضا فقد صارف فاذا اكبر
 المسبوق الذي اذكر في الركوع واحدة واقوع جميعها في محل
 تجز في القراءة وقصد بها التحم وحده انقذت صلواته وان

قصد بها التحريم والانتقال او الانتقال وحده او احدهما مبهما او
اطلق او نكح هل قصد التحريم وحده او لا ثم تنقده واذا قصد بها
المبلغ الا لعدم فقط او اطلق ضرر والاصرام لم يضر **قوله** وقرنا اي النية
الخاصة اعلم ان للحرمة مقارنة حقيقية واستحضار حقيقي تفصيليين
ومقارنة عرفية واستحضار عرفيا اجماليا والمقارنة الحقيقية
بعد الاستحضار الحقيقي والعرفية بعد العرفي فالاستحضار الحقيقي
ان يستحضر في ذهنه ذات الصلوة اي ركانها الثلاثة عشر التي
من جعلتها النية وما يجب التعرض له فيها تفصيلا بان يقصده
كل ركن بذاته على الخصوص وتكون هيئتها امامه كالعرض والمقارنة
الحقيقية ان يقررنا هذا المستحضر باول جزء من اجزاء التكبير
ويستدعي ذلك الى اضرها والاستحضار العرفي ان يستحضر هيئته
الصلوة اجمالا بان يقصد فعلها ويعينها متى ظهر او غصرت ويؤي
الفرضية والمقارنة العرفية ان يقررنا هذا المستحضر اجمالا باي
جزء من اجزاء التكبير هو والشارح ذكر المقارنة الحقيقية بقوله
وذلك بان يقررنا ان ترك ما تنبئ عليه وهو الاستحضار الحقيقي
وذكر الاستحضار العرفي بقوله بحيث بعد مستحضرا ان هو متعلق بحرف
لتصوير الاستحضار العرفي لا للمقارنة العرفية والتقدير انه يكفي
المقارنة العرفية كما اكتفوا بالاستحضار العرفي بحيث ان ذكر المقارنة
العرفية وترك تصويرها وتقدم ذلك فذكر ثلاثة من الاربع
المذكورة **قوله** بان يقررنا من باب ضرر ضرب اي يقررنا النية
لكن بعد الاستحضار الحقيقي والمقارنة الحقيقية انما هو المنوي
قوله الامام اي امام الحرمين والفرازي قال الهداية الخطيب
ولي بهم اسوة لان المقارنة الحقيقية المبنية على ما تقدم
تجوز القدرة البشرية غالبا فيكفي الاستحضار العرفي بان لا يقصده
الركوع بذاته والقراءة بذاتها وهكذا والمعتمد في هذا هو الشافعي
الاول

الاول وان كان الثاني هو اللايقين بما سن الشريعة وقال شيخنا الحنفى
ان الثاني هو من ذهب الشافعي لما يلزم على الاول من بطلان صلوة كثير من
الناس وقال هكذا اخذته عن شيخنا الشهاب الخليلي عن شيخنا الشهاب
الطوسي عن شيخنا الشهاب الشوبري عن الشافعي عن شيخ الاسلام زكريا
الانصاري ومعلوم ان اشتراط الامور الثلاثة في الاستحضار العرفي
انما هو في الفرض اما النقل فيشرط فيه الاولان او الاول فقط **قوله**
انه الى اخره يدل من ما قوله العرفية اي الاحكامية وقوله عند
العوام مضاف للعرفية والمراد بالعوام عامة العلماء اي التي تقرر من عند عامة
العلماء ويصح ان يكون متعلقا بتكفي اي تكفي للعوام بمعنى العامين
مقابل للعلماء **قوله** والاكثر من اربعة ركنات ركنات ركنات مقابل
لكلام المتن اي بل جعلوها شرطا للركن وهو المعتمد والمعتمد ما له
لا يشترط مقارنتها للزيادة الفاصلة بين جزئي التكبير ولا تكون
الفاصل بينهما لا اعتقاف الفصل به كذا واعلم ان كل عبارة يجب ان
تكون النية مقارنة لاولها الا الصور والركعة والكفارة
قوله ولا يعمها قياسي او بدلي وانما اخرها القيام عن النية والتكبير
مع تقدمه عليهما لانها ركنان في كل صلوة بخلافه فانه ركن في
الفريضة فقط ولان ركنيته انما هي معهما او بعدهما اذ هو قبلهما
شرطا وانما اشتراط تقدمه عليهما التوقف مقارنته لهما عادة على ذلك
فلو امكنت مقارنته لهما بدون صحة الصلوة وان لم يتقدم عليهما ولا
يكون تقدمه شرطا وانما وجب للقيام قراءة والجلوس الاخير تشهد
بخلاف الركوع والاعتدال والجلوس بين السجدين لا لباس
الاولين بالعادة فوجب تمييزها عنها بذلك بخلاف الركوع والسجود
فانها متميزان عنها بذاتهما فلم يحتاجا الى مميز آخر واما الاخيران
فغير مقصدين لذاتهما بل للفصل ومن ثم كانا قصيرين فلم يباين بينهما
اجاب شيخنا عنهما اعلا ما بذلت والقيام افضل اركان الصلوة

البدنية ثم السجود ثم الركوع ثم الاعتدال وخرج بالبدنية العتبية
 كالنية في أفضل منه والتقليل فيه أفضل ثم في السجود ثم في الركوع
 ومن صلى عشر ركعات مثلاً من قيام وعشرين من قعود فالعشر أفضل
 إن استوى الزمان والأوقات من صلاته **قوله** في فرضي
 عيني أو كفاي فيعمل المندوره والمعادة وصلاح الصلوات
 لم يجب فيها نية بخلاف المعادة **قوله** لقد رأي ولو بمقتضى
 باجره مثل قادر عليها فاضله عما يعسر في ركعة الفطر هذا إن كان يحيا
 عند ابتداء النهوض لكل ركعة فإن احتاجه في جميع صلواته لم يجب
 وإن احتاجها في جميع صلواته وهذا هو المعنى جلدًا في المحشي
 فالمعنى يجب ابتداء لا دواما وما جلدًا في الركعة فاما يجب دواما
 البنا ولو باعادة أو باجاعة قد رعلها مما في شرأ مأ الوضوء لا بقيمة
 لها أو ثمنها فقد يلزمه القبول ولو تعارض القيام والاستقبال
 قد مر الاستقبال لوجوبه في الفرض والنفل اما لو تعارض القيام
 وسر العورة بان كان بحيث لو صلى قائما انكشف بعضهما وإذا صلى
 قاعدا امكنه ستر ذلك فإنه يقدم القيام هكذا قال المحشي
 والذي اعتمد على تقديم السرا لانه لا يسقط مع القدرة عليه
 بحاله بخلاف القيام ولو تعارض القيام واجاعة وكان بحيث لو
 صلى منفردا صلى قائما ولو صلى مع جماعة صلى قاعدا قاله فضل صلواته
 قايما مع الانفراد وتصح مع الجماعة وإن تعد في بعضها لانه عذره
 اقتضى صاحبها بتحصيل الفضائل ولو كان بحيث لو صلى قائما
 حصل منه ثلاث صلات مناولية ولو صلى قاعدا لم يحصل منه
 ذلك راعى القيام ولا يضر ذلك لانه صار طبيعة **قوله** زاد
 النفاي اي زاد الحالة الرابعة **قوله** حاكما لمقدور وقوله كاحيا
 مثال للعن الشرعي ولا بد في ذلك من احنا طبيب عدل الله
 يفيد ونكتفي معرفة نفسه ان كان طبيا ودخل تحت الكاف
 ما لو خاف

ما لو خاف ركب السفينة عرقا او دوران راس فيصلي قاعدا
 ولا يعيد بخلاف ما اذا صلى قاعدا للرحمة فيها فإنه يعيد للندرة
 ذلك وما لو كان يمشي بول لوقام سال بوله وان قعد لم يسأل
 فإنه يصلي قاعدا ولا عارة والصا بكل ما يذهب حشوه او
 كاله او يحصل به مشقة لا تحقل عادة وهي المارة بالشديدة كان
 يجوز ترك القيام **قوله** فليجب عليه القيام اي ولا الركوع والسجود
 من جلوس لاجل ما ذكره قال **قوله** النفل اي وان نذر غامه
 لبنائه على الثقلية ولو اراد ان يقرأ الفاتحة فيه وهو ها والركوع كان
 له ذلك بخلاف ما لو نفض من السجود الى القيام واراد ان يقرأها
 حال نهوضه فإنه يمتنع لان القيام اكمل من النهوض قياسا على ما لو
 عجز وهو يصلي الفرض قائما فإنه يقرأها حال هويته بخلاف ما لو
 قعد وهو يصلي قاعدا فلا يقرأها حال نهوضه لان المقدور
 اكمل منه فوجب تأخيرها اليه **قوله** فعلة قاعدا اي لانه كان او غيره
 لان النوافل تكثر فاشترط القيام فيها يودي الى الخرج او الترك
 ولهذا الاجوز القعود في العيدين والكسوفين والاستسقاء على وجه
 ضعيف لندرتها وكالقعود الاثنا لانه اكمل منه نعم ان قرا فيه
 والا جعله للركوع اشترط مضى جزء منه بعد القراءة وهو مطمئن
 ليكون عن الركوع اذا صافا رمتا لا يمكن حسانه عنه واذا صلى
 مضطجعا وجب ان ياتي بركوعه وسجوده تامين **قوله** فان
 استلقى اي في النفل لم يصح وان اتم الركوع والسجود لعدم ورود
 واعلم ان الشارع لم يبين حقيقة القيام وهو نصب فقال ظهره اي
 عظامه التي هي مناصلة وان اطرق راسه بل هو مندوب او استند
 الى ما لو زال بسقط لكنه يكره نعم ان صار بحيث لو رفع قد صبه لم
 يسقط لم يكف الكثرة يكره نعم ان صار بحيث ولو وقف منحنيا او مائلا
 بحيث لا يسهى قائما لم يكف ولا اثنا السالب للاسم ان يصير الى اقل

177

الركوع اقرب منه الى القيام فكيف اذا كان القيام اقرب او البقاء على
 حد سواء وتجزية القراءة **قوله** قراءة الفاتحة اي بقصد القراءة او
 مطلقا فلو قصد بها الشاء لم يجزه لوجوب الصارف كما يعلم من
 قوله الا ان وجوبه لا يقصد بالركن غيره وسببت بذلك لافساح
 القرآن بها ولو قال اهدينا بالياء المشاة من تحت لم يضر لانه لا يغير
 المعنى بخلاف ما لو اشبع الشدة من لام الذين بحيث يتولد منها الفاتحة
 يضر فنبتل الصلاة به لانه يغير المعنى **قوله** خبر الصحيحين دليل على وجوب
 اصل القراءة الذي هو الدعوة الاولى وقوله اي في كل ركعة ركعة ركعة
 ثالثة استدل عليها بقوله كما يدل الي اخره وكان الاولى ضمها للارواح
 كما فعل في المنهج لا يمام ضيعه انما يخصه الحديث قبلها **قوله**
 لا صلاة اي صحيحة والياء زائدة وهذا شامل للامام والمأموم
 ولو في الجهرية وقد صرح به في احاديث اخر وجاء عن نيف وثلاثين
 صحابيا وحديث من صلى خلف الامام فقرأه المأموم له صغفة
 الحفا **قوله** في كل ركعة اي صرح في القيام فقط وقد يجب اكثر منها
 بنحو نذر كائن نذر قرائتها على عطس فوطس في الصلاة فرائها ان
 كان في القيام ولو انقيام الثاني من صلاة الكسوف والاخرها
 لما بعد الفراغ لان محل القراءة انما هو القيام ولا يقرأ في غيره ولو
 اعتدل فلو قرا اجزاء عن النذر وكالقيام بدله والسجدة اية
 منها وكذا من كل سورة الا براءة لنزولها بالقتال الذي لا ينافيه
 السجدة المناسبة للرفق والرحمة فتكره اولها وتسئ في ثنائها
قوله ترتيبها بان يأتي بها على ظهرها المعروف فان لم يرب بان
 قدم حرفا على اخر او اية على اية نظرا في غير المعنى من مطلقا
 وبطلت صلاته مع التقيد والعلم وان لم يغير لم يعتد بما قدمه
 مطلقا ونذا ما اخره ان قصد به عند شروعه فيه تكميل ما قدمه
 والا بان قصد الاستئناف او اطلق فله ان يجعل عليه حيث لم يطل

الفصل

الفصل بينه وبينه الثاني به سواء سمى بتأخيره ام لا خذوا مني
 قيد بذلك **قوله** وموالاها اي بان لا يأتي بفصل فان تخلل ذكر
 اجنب غير متعلق بالصلاة ولو قليلا كمد عاتس وان سب خارجها
 كاجابة مؤذن قطع الموالاة فيعيد القراءة ولا تبطل صلاته ومثل
 ذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقول لا اله الا الله
 والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فيعيد القراءة
 لقطع الموالاة بذلك نعم ان وقع ما ذكره سابقا لم يقطعها بل ينبتى
 على ما خرا **قوله** فان تعلق الي اخره مفرع على شيء محذوف
 كانه قال فان تخلل ذكر لم يتعلق بمصلي الصلاة قطع الي اخره
 فان تعلق بمصليها اي نذب الاثنيان به فيها فلا الي اخره
 لقراءة اماهه الي اماهه قيد وكذا قوله وفتي عليه في غيره
 ولو ما هو ما اخر فتقطع الموالاة بالتامين لقراءته والفتح عليه
 وكالتامين سجود التلاوة مع الامام فان سجد مع غيره عامدا عالما
 بطلت صلاته **قوله** وفتي عليه اي ولو في غير الفاتحة ولا يفتح الا اذا
 توقف وسكت ثم ادا مردد الالة لا يفتح عليه فان فتح انقطعت
 الموالاة نعم ان ضاق الوقت فتح عليه ولا تنقطع الموالاة في ولا بد
 ان يكون الفتح يقصد القراءة ولو مع الفتح فان قصد الفتح وحده
 او اطلق او قصد واحدا لا بعينه بطلت صلاته على المعتمد فله
 جواب ان قوله ويقطع اي الموالاة وفي بعض النسخ وتنقطع اي
 الموالاة بالسكوت الطويل اي عرفا بان زاد على سكتة الاستراحة
 والاعيا لا شعارة بالاعراض وان لم ينقطعها به **قوله** بلا عذر
 الي فان وجد عذر كجهل او سهو او سب او شيان لم يضر **قوله** وكذا
 يسير قصد به الي اخره بخلاف ما لو قصد قطع القراءة ولم يكت
 فلا تبطل قراءته وفارق ذلك نية قطع الصلاة بان النية ركن
 فيها يجب اداها حكما ولا يمكن الاداء الحكمة مع نية القطع

وقراءة الفاتحة لا تقتضي نية خاصة فلا تشر بنية القطع وما
يقطع الموالاة تسببه مستأن عليه **قوله** عن المسبوق الذي اضر
وهو من لم يدرك مع الامام زمن يسع قراءة الفاتحة بالنسبة للموط
المعتمد لا لقراءة نفسه على المعتمد فتقطع عنه الفاتحة كلها ان
ادرك الامام في الركوع او بعضها ان ادرك في القراءة والحاصل
انه ان لم يستغل بسنة وجب عليه ان يركع مع الامام فان لم يركع معه
فانتد الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف بركعتين بلا عذر وان
استغل بسنة فان ظن انه يدرك الامام في الركوع تخلف لقراءة
قد رما فاته من الفاتحة ثم بعد تكميلها ان ادرك الامام راكمها
ادرك الركعة والا فاته وان لم يظن ادراكه في الركوع وجب عليه
نية المفارقة فان ركعها بطلت ان تخلف بأكثر من ركعتين اما
اذا تخلف بها بنية مفارقة فلا تبطل على المعتمد وخارج بالمسبوق
الموافق وهو من ادرك مع الامام زمنا يسع ما تقدم فهو مثل المسبوق
فما اذا حصل له عذر تخلف بسببه عن الامام بثلاثة اركان
طويلة وزال عذر رد والامام راكمها اوهاو للركوع كما لو كان بطي
القراءة او شئ له في الصلاة او منع من السجود بسبب زحمة
او شئ بعد ركوع امامه وقبل ركوعه في قراءة الفاتحة او
استغل بسنة كدعاء افتتاح وان لم يندب في حقه بان ظن
عدم ادراك الفاتحة لو استغل به في تخلف في هذه المواضع لقراءة
الفاتحة ويسمى خلفه ما لم يسبق بثلاثة اركان طويلة والاتباعه
فيما هو فيه ثم تدارك ركعة بعد سلامه وقول بعضهم بأكثر من ثلاثة
اركان فيه مسأحة لان الرابع يجب بتبعية الامام فيه فان شك
في الموافقة وعدمها فهو كالموافق على المعتمد ولو نوى مفارقة
امامه بعد الركعة الاولى ثم اقتدى بامام راكمه وقصد بذلك
استقاط الفاتحة عنه صحت وحي فقد يتصور سقوط الفاتحة
في سائر

174
في سائر الركعات **قوله** ثم ان عجز عنها لعدم علمه ومصنف او ببلدة
او ضيق وقت عن تعلم ذلك فان حفظ بعضها ضم اليه بدل البعض
الا ضروريا للترتيب فان كان المحفوظ من اولها قد مره والا
قدم عليه البديل الى ان ياتي محله فيجعله فيه فان لم يقدر على ذلك
كرر البعض المحفوظ ولو تفرق في القيام والقراءة قدمها
فيجزم قائما ثم يجلس او القراءة والاستقبال قدمها ايضا
فيستقبل ولو في الاضرام ثم يستدبر للقراءة **قوله** قدرها في
بقية القرآن ان يشترط ان يكون سبع ايات لان الفاتحة كذلك
بعد البسملة اي فلا تكفي ايضا طويلة كاية الدين لله وقرب
ايضا ان لا تنقص حرفا عن حروف الفاتحة ولو في ظنه وهي
بالبسملة مائة وستة وخمسون حرفا باثبات الف مائة والمراء
ان المجموع لا يتقص عن المجموع لان كل اية من البديل قدر اية من
الفاتحة **قوله** ولو مفرقا معتمدا **قوله** من ذكر او دعاء اي فهو مخير
بينها والا لولا الذكر او ما لغة خلطت بالجمع بان ياتي ببعضها
من الذكر وبعضها من الدعاء ولا يشترط فيهما ان يقصد بهما
البديلة بل الشرط ان لا يقصد بهما غيرهما فقط فاذا استغنى
او تعوز بدلا عن الفاتحة بقصد تحصيل ستمها فقط لم يجز
قوله ويجب كونه بسبعة انواع الى اخره مثالها من الذكر
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم الى اخره فهذه انواع خمسة ومكشاة
الله كان نوع وما لم يشاء لم يكن نوع ولا يقال ان حروف هذه
لا تبلغ حروف الفاتحة لان القول انه يكرر ذلك ان لم يحفظ
غيره حتى يبلغ حروفها **قوله** ويعتبر بقله اي الدعاء بالاضمة
هو المعتمد اي لو نسي العربية فيجب تقديم ترجمته المتعلق بالاضمة

على عربية غيره فان لم يعرف غير المتعلق بالدينيا اتى به واجزأت
ومن المتعلق بالارض اللهم اغفر لي وارحمني واسمحي واسم
عني ومن المتعلق بالدينيا اللهم ارزقني زوجة حسنة وظيف
قوله اولي من قوله سبح اي لان السبح ليس بقيد بل مثله
الدعاء وايضا فهو وحده لا يكفي مع حفظ نوع اخر **قوله** ثم ان عجز
عن ذلك اي المذكور من القراءة والذكر والدعاء حتى عن ترجمة
الاخيرين وقف لا يقال كيف يقف مع انه يقف مع انه دخل في الصلاة
بالتكبير فيكررها فلا يتصور عجزه والاكيف فقدت صلواته لونا
نقول بتصور ذلك فيما اذا لقته شخص التكبير ثم ذهب
او كان يعرفها ثم نسيها اما لو عجز عنها بكل وجه فيدخل
في الصلاة بدونها كالارض **قوله** وقف بقدرها اي الفاتحة
في ظننه وجوبا وبقدرة السورة ندبا ولو قدر وهو في مرتبة
على ما قبلها عاد اليه وجوبا او بعد فراغها عاد اليه ندبا ولو
كان البديل الماتى به وقوفا فاذا اتى به ثم قدر على القراءة
لم يجب عليه الا تيان بما فات منها بل يجز به الوقوف **قوله**
لان الميسور هو الوقوف والميسور هو القراءة او بدورها
قوله ولا يترجم عنها اي عن الفاتحة وقوله لغوات العجاز
فيما اي الكائن فيها وكذا في غيرها من القرائن والمراد بالعجاز
كونه معجزا لا تقدر التبصرة على الا تيان بمثل فلو اتى بدله بالترجمة
فان ذلك المعنى لقدرة البشر على الا تيان بها **قوله** بخلاف
التكبير عند العجز عن العربية والا لم تصح صلواته وانما صح
الاسلام بغیر العربية فمن يحسنها لان المراد من الشهادتين
الاخبار عن اعتقاده وهو حاصل بكل لغة بخلاف ما هنا
فاننا نقيدنا بالشارع بلفظ فوجب اتباعه ما امكن
ورجحه بالفارسية خذ اي بزرک تر وخذ اي بضم الخاء او بالدا
المهملة

المهملة بمعنى الله ويزک بضم الباء المعجمة وسكون الكاف بمعنى
كبير وترفع الخاء وسكون الراء الكلمة تعظيم لا بد من الا تيان بها
ليست باللفظ الذي في قولنا **قوله** حرك لسانه اي ان كان
حركه عارضا لانه الذي يعرف مخارج الحروف فان كان اصليا
فلا يلزمه تحريكه لعدم معرفة ذلك واعلم ان واحيات الفاتحة
احد عشر قراءة كل اياتها ومنها البسملة وسبعة تشديدات وترتيبها
ومولانا وعدم ابدال حرف بحرف وكونها بالعربية وعدم التمكن المغير
للمعنى وعدم القراءة بالشاذا المغير للمعنى ايضا وعدم الصارف
واسماعه نفسه جميع حروفها بعد القيام الواجب **قوله** ركوع الي اخره
هو لغة الانحناء مطلقا وشرعا ذكره وهو من حضائنا وهو من
لزامه الاعتدال فيكون من انحناء الى ايضا واما قوله تقا واركعي
مع الركعتين فالمراد بالركوع فيه الصلاة وتقديم السجود في الانية
لفضله ولينصل اركعي بالركعتين واما ان الواو لا تجوب ترتيبها
فقائده التسلية لا الترجيح واستشكل اطلاق الركوع في ذلك
على الصلوة بان اطلاق البعض على الكل لا يجوز الا في بعض من ذلك
الكل وحيث لم يكن في صلواتهم ركوع فكيف يقال انه باب اطلاق
البعض على الكل ويطلق ما ليس من اجزائها فالاولى الجواب
بان المراد بالركوع الخشوع وبالسجود الصلاة كقوله تعالى وادبار
السجود وبالفقوت ادامة الطاعة كقوله تعالى امن هو قانت
اناء الليل ساجدا وقائما **قوله** في الكتاب اي في قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اركعوا وقولوا خير الصلوات وهو خير الصلوات
قوله ان ينحني اي انحناءا لصا لا خنسا فيه فلا يحصل
بالخنس ولا به مع انحناءا وعبر هنا بالمصدر الماول وفي قوله
ونصب اكر بالصريح للتفني اي ارتكاب وسمى اي يؤعين
من التعبير **قوله** قد ربلو في اي وصول راحته اي معتدل

الخلقه فلو طالت بعده او قصرت فلا وقطع شئ منهما لم يعتبر ذلك والمراد
 بلوغها يقينا فلو شك هل انحنى قدرا متصل به راحته ركبته
 اولدزمه اعاده الركوع لان الاصل عدم الوصول ولو عجز عنه الا
 بمعنى او اعتمد على شئ او انحنى على شقه لزومه الانحناء قدرا مكانه
 فان عجز عن الانحناء اصلا او مائلا براسه ثم بطرفه **قوله** راحته
 تشبه راحة والمراد بها بطن الكف خاصة فلا يكفي بلوغ الشانج
قوله ظهره وعنقه اي راسه وهذا في ركوع الفاليم اما القاع
 فاقبله في حقه محاذات جبهته ما امام ركبتيه واكمله محاذاتها
 محل سجوده **قوله** ونصب ساقيه لان يديه لم يضعهما الا على
 ركبتيه دون ساقيه ومثل ساقيه فخذيه **قوله** واخذ ركبتيه
 اي قبضهما بكفيه وقوله ونفقه اصابعه اي تفريقا وسطا **قوله**
 اعتدل اي ولو في النفل على المعتمد وهو لفظة الاستقامة والمثالة
 ونحوهما وشرعا عود المصلي اي ما ركع منه من قيام او قعود
 فدخل مصلي النفل من اضطرار مع القدرة لانه يقصد قبل ركوعه
 فلا يجزله العود الى الاضطرار قبل قعوده اما لو صلى كذلك مع
 العجز وركع بانحناء في حال الاضطرار قبل قعوده فيعتدل بعورده
 له لانه لا يقدر على القعود ولو صلى مع القدرة لفلا قيام مع
 القدرة فركع وهو قائم واعتدل وهو جالس لم يكن لانه لم يعد
 لما كان عليه قبل **قوله** وسجد مرتين انما كرر دون غيره
 لما فيه من زيادة التواضع بوضع الجبهة على مواضع الاقدام المحجب
 لقبول الدعاء وهو لفظة اخضوع والذلة والاختفاض ونحوها وقد
 يطلق على الركوع ومنه خر واله سجد وشرعا ما ذكره **قوله**
 بوضع الجبهة اي ولو مع شئ يضعه تحتها كخدة اذا عجز عن
 وضعها على الارض لنحو جيل لكن محل وجوب ذلك ان حصل
 بوضعه التشكيس كان كان امامه وهنك والادكان سنة
 مكشوفة

١١١
 ١١١
 ١١١

مكشوفة اي وجوبا لا لئلا ركع جود شعر ثابت فيها وعصابة لوضع
 حيث شق نزعا شقة شدة يده ولا بعيدان وضوعها على ظهر
 ولم يكن تحتها نجس غير معفوع عنه والا عار ونقية فتحتها اي
 في الاسد او الخلق طاهر من انه يراعى السر لانه اكد وضعت
 من بين الاعضاء بالسجود عليها كما في وضوعها من زيادة الذال
 واخضوع حيث يقضى بالسرف الاعضاء مكشوفة الى مواضع
 الاقدام ومقرع النعال وحدها طول ما بين الصدغين وعرضا
 ما بين منابت شعر الراس والحاجبين ولا يكفي وضوعها على
 ما يتحرك بركبته في قيامه ولو بالقوة وان صلى قاعدا ولو
 بسبست جلدة فيها حتى صار لا يجس بما يصيرها مع السجود
 عليها ولا يكفل ازالتهما وان لم يحصل له من ذلك مشقة
قوله ووضع اليدين الماخزة اي في ان واحد مع الجبهة فلو وضع
 تلك الاعضاء ورفعها ثم وضع الجبهة او عكس لم يكف لاننا تابع
 للجبهة واذا رفع الجبهة من السجود الاول وجب عليه رفع الكف
 معها هكذا نقله الحنفى عن خضر وهو مردود بما ذكره ابن حجب
 الخفة وعبارته ويجلس مفترشا لا يتابع واضعا يديه على فخذيه
 لئلا يفلو يضرا دانه وضوعها على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا
 خلافا لمن توهمه واعلم ان واجبات السجود ثمانية ذكر المصنف
 منها ثلاثة كشف الجبهة حيث لا عذر ووضع جز أصناما ومن الاعضاء
 المذكورة والظاهر ثبوتها وبقي خمسة التي مل في الجبهة فقط دون
 بقية الاعضاء على المعتمد ورفعها سا فله على اعاليه الا اذا كان
 في سفينة ولم يتمكن منه لنحو صليها فيصلي على حاله ويعيد وكذا
 الجلي اذا شق بركبته ومنه جزاء فلا يصح السجود على كؤيده
 اما المنفصل وما حكمه كقوله او صنديل بما فيص السجود عليه وان
 لا يقصد به غيره وحده وان يضع الاعضاء والسبعة في وقت

او صنديل ولو لم يمسك به
 وقال بعضهم لا يكفي شق
 الاتصال به حينئذ

واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع الآخر لم يكن كما صرح **قوله**
 ووضع جزء من كل واحد ولو من اصبع فقط من يده او رجل نعم الاقتصار
 على وضع البعض من الاعضاء السبعة مكرره **قوله** بياض الكف
 الى اخره وهو ما ينقص منه الوضوء وقوله سواء الاصابع
 والراحه اي يكفي وضع جزء من الاصابع او من الراحة دون
 متاعدها **قوله** وفي الرجل الادنى التفسير بالقدم ليوافق الماشي
 واكدية **قوله** وبين كشف اليدين اي برجل وغيره فيمن لم يراه
 كشفها على الحقة وقوله والرجلين تحله في حق الرجل ومثله الامة
 اما الحرة فيجب عليها سترها **قوله** ويكره كشف الركبتين اي كشف ما زاد
 على ما يجب ستره منها ومحل الكراهة في حق الرجل والامة فيمن
 لهما سترها اما الحرة فيجب عليهما ذلك كما هو معلوم **قوله** فلو
 قطع الكف نزع على قوله والاعتبار في اليدين الى اخره اي اذا عرفت
 ان الاعتبار بما ذكر عرفت انه لو قطع الكف فان قطعت يده من
 الزند لم يجب وضوء وقوله او القدم اي طرفه الذي يجب وضوءه
 وهو بطون الاصابع فلو قطعت اصابع قدميه وقدر على وضع كفا
 من بطونها لم يجب وانما قلنا ذلك لان الواجب وضوءه فيما سبق بطون
 الاصابع لاكل القدم حتى يترتب عليها ذكر **قوله** لم يجب اي بل
 بين ولو نفذت الاعضاء السبعة او بعضها كفي جزء
 من واحد من الاصابع بان يضع احدى يديه بين يديه
 وركبتيه واصابع قدميه اي يضع يدا من جبهته اليمنى ويده من جهة
 اليسار وركبة من هذه وركبة من هذه وقد بان من هذه وقد بان من
 هذه فان وضع يديه مثلا من جهة واحدة لم يكفي ولا يكفي وضع
 الزايد منها ويجب وضع جزء من كل من المشتملين ولو خلق كفه
 مقلوبا فلا قرب انه يجب وضع ظهرها لانه صار في حقه منزلة
 البطن في حق غيره فلو عرض له الانقلاب هو فلا قرب انه ان
 امكن

امكن وضع البطن ولو بعين وجب عليه وضوءه والا فلا ولو خلق
 بلكفه او بلا اصبع قدر له رها وجب عليه وضوءه قيا سا
 على ما لو خلقت يده بلا مرفق وذكره بلا حشفة فانه يقد رها
 من معتد لهما ولو سمي على شيء خشن يوزن جسيمة مثلا
 فان رزحها عنه من غير رفع لم يضر وكذا ان رزحها فليلا لم
 اعادها ولم يكن اطمأن والا بطلت صلاته فان رفع جبهته
 من غير عز روعادها بطلت صلاته مطلقا سواء كان اطمأن
 امره لا جلوس بين السجدة بين اي ولو في نفل ولو صلى قاعدا
 فلا يكفي ما دون الجلوس خلاف لابن حنيفة وهو ركن قصير لا اعتدال
 فلا يجوز تقويمها وتبطل به الصلاة للعامة لعالم الا في محل
 طلب فيه التقويل كالاعتدال الركعة الاخيرة من سائر الصلوات
 لطلب تقويمه في سجدة ما لقنوت والصلاة السجدة وتطول الاعتدال
 يحصل بان يقول زيادة على الذكر المشروح فيه بحقه ار الشاهد
 بالقرآن المعتبر بخلاف ما لو تضمن عن ذلك ولو بشئ يسير وضوء
 تقويمها بذلك هو المعتد خلاف القليل حيث ضبطه بالزيادة
 على قدر الفاتحة في الاول والزيادة على قدر الشاهد في الثاني
 بعد الذكر المشروح فيها لان مقتضاها ان لو اقتصر في الاول على
 الفاتحة والذكر الذي فيه وفي الثاني على الشاهد والذكر الذي فيه لم
 يضر وليس كذلك كما مر ولونام قاعدا محكنا في الصلاة لم يضر ان
 قصر وكذا ان طال في ركن طويل فان طال في ركن قصير بطلت
 صلاته لان مقتضيات الشاهد تقع بالاختيار وتزل منزلة العاد
قوله طال نيته واقلها ان تستمر فضاؤه وانما عدها ركن
 واحد في محالها الاربعة لتجانسها كاعدا السجدة بين ركن
 كذلك **قوله** عن هوية الهوي يضم اليها وفتحها بمعنى السقوط
قوله بشربه الى اخره هو تفعل من الشداقة سمي به الشهاقة

اي بلا اصبع للقدم اي خلفه
 قدماه بلا اصبع فقط كما في النوازل

لما فيها من الشهادة لله تعالى بالتوحيد والى صلي الله عليه وسلم
 بالرسالة ثم اطلق ذلك على مجموع التحيات لله الى اخره من باب
 اطلاق اسم الجز على الكل لا يستحال عليه وذلك ان الشاهد اربع
 حمل الاولى التحيات لله الثانية السلام عليك ايها النبي
 وصحة الله وبركاته الثالثة سلام علينا الى اخره الرابعة
 الشهادة ان لا اله الا الله الجاهل **قوله** اخير هو الذي يعقبه السلام
 وان لم يكن للصلاة تشهد اول كالصبح والجمعة او التعبير بالآخر
 جرى على الغالب من ان اكثر الصلوات له تشهد ان **قوله** كنا نقول
 اي استحيانا من غير تشريع بل باجتهاد بناء على الاصح من جواز
 الاجتهاد مع وجود صلى الله عليه وسلم مع ان الاصح ان له
 الاجتهاد مطلقا ولم يسمعه صلى الله عليه وسلم الا حيا الكره ولا
 يلزم من تكرره منهم سماعه لا سواهم به **قوله** قبل ان يفرض
 علم من هنا ومن الاصل بعده وفي قوله قولوا وجوبه وفرضه في
 السنة الثانية من الهجرة ففرضه بعد فرض الصلاة استفيد من
 الحديث 2 فصلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم كانت بلا
 تشهد فكان اكلوس فيها مستحبا وقيل واجبا بغير ذكر فيها **قوله**
 على فلان ليس المراد هنا اللفظ بل المراد ما صدقه كاسرافيل
 وعزرائيل والمنقول ان تشهد النبي صلى الله عليه وسلم تشهدنا
 خلافا لما ادعى انه كان يقول والى رسول الله وتقرىف السلام في
 الموضعين في تشهد اولي من تكبيره لكثرة في الاخبار وكلام
 الشافعي وزيادة وهو اقله سلام التحليل وذكر الوابني الشافعي
 لا بد منه ولا فضل زيادة سيدنا قبل محمد سلوك الطريق الادب الذي
 عنه لا اصل له **قوله** فان الله هو السلام اي ولا معنى لقولكم سلام
 على السلام ولا يقال ان السلام يطلق على النحية والطلاق في
 صحيح مع جعل على بمعنى اللام لاننا نقول هو لفظ يومهم لان
 المعنى

في قوله
 السلام

المعنى الاول الذي هو غير الصحيح فامر باجتنابه **قوله** التحيات
 مبتدأ وما بعده توابع بواو العطف ولله خبر والتحيات ما يجي اي
 يعقبه من سلام او غيره والمباركات النعمات والصلوات
 المراد بها الصلوات اخص والطيبات المراد بها الاعمال الصالحة
 واقل التشهد واكملها مشهور **قوله** اذا عدم تذكره اي عورده
 اليه وقوله يدل على عدم فرضيته اي لان الواجب لا يجب بسجود
 السهو **قوله** ونجب الموالات بين كلمات التشهد اي بان لا يفضل
 بينهما بغيرها ولو ذكرنا او قرأنا لغم ليقصر وحده لا شريك له بعد
 ان لا اله الا الله لانها وردت في رواية وكذا زيادة يا في ايها
 النبي وزيادة ميم في السلام عليك ولا يجوز ابدال لفظ
 من اقل التشهد ولو جردناه كالنبي بالرسول وعكسه ومحمد بالرسول
 وغير ذلك ويجب رعاية التشديد وعدم الابدال وغيرها فانه نظير
 ما مر في الفاتحة وبما خزن ذلك وجوب التشديد او التمسك
 في النبي وصلاحه وقفا فلو تركه لم يصح قرآنه وانه لو اظهر النون
 المدغمة في اللام في ان لا اله الا الله بطل تشهد لتركه شدة منه
 نظير ما مر من اظهار الال في الرحمن لغم بقدر في ذلك الجاهل الخفاء
 كثير او انه لو اسقط شدة محمد رسول الله **قوله** دون الترتيب الي
 اخره محل عدم وجوبه عالم محل عدمه بالمعنى كتقديم بعض اجل على بعض
 فان اصله كتقديم اضراء الجملة الواحدة نحو ان لا اله الا الله تشهد
 وجب وبطلت الصلاة بتغير تركه والحاصل ان الترتيب في
 التشهد اسماء النفس به كالفاتحة والمولاة ومراعاة الحروف
 والكلمات والتشديدات والترتيب ان حصل بعد ثم تغير المعنى
قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واقل الصلاة على النبي والى
 السلام صل على محمد واله ويكفي صلاة على محمد وعلى رسوله او على
 النبي دون الحمد او المأجى وعليه لان الصلاة يطلب فيها مزيد

1175
 2175

هذا
 قوله نظير ما مر من اظهار الال في الرحمن لم يجز هذا
 صريحا بهذه العبارة والذي مر هو مضمون
 هذه العبارة وهو قوله ومراعاة التشديدات
 على النبي

الاحتياط فلم يقتصر فيها ما فيه نوع ايهام بخلاف انكسبت فانما
اوسع منها واحكامها الصلوة الالهية وهي افضل الصنيع فيبراما
من طق انه يصلي بافضلها **قوله** بعد هذا صريح في انها خارجة
عن معنى التشهد فليست جزءا منها ولذا لم يذكرها في اقله ولا
بشرط المولاة بينهما وبين التشهد لانها ركن مستقل فلا يصح
تخلل ذكر بينهما ورح فليس المراد بالبدية العقبية بل ما هو اعم
قوله اولى من قوله في اي الاختصاص محقق الاثبات بها في ثلثه
لا يقال ان ذلك يقتضي انها فاسدة فكيف يعبر بقوله اولى لانا نقول
يكنى مكتوبا يجعل في معنى مع لقوله قلاد خلوا في اعم فادخل
في عبادي ومعية لفظ لا ضرر معناها البدية لكن لما كان فيها
نوع ايهام وعبرة المصنف ساله من ذلك كانت اولى
قوله بنسبة اولى الى اخره شروط السلام عشرة الاثبات
بالوكاف الخطاب وميم الجمع وان يتلفظ به وان يسمع به نفسه
فلو لم يسمع به لم يسمع به لم يسمع به فوجب عبادته وان يرى الخروج
من الصلاة بذلك بطلت لانه نوي الخروج قبل السلام وان يوالي
بني كمينه وان ياتي به من جلوسه او بدله وان يكون مستقبل
القبلة بصورة فلو تقول به عنها قبل اكماله بطلت وان
لا يقصد غيره فقط وان لا يزيد فيه على الوارد وان لا ينقص عنه
بما يعني المعنى نعم لوقال السلام التام او الحسن عليكم لم يضر وكذا
لوقال السلام بكسر الهمزة او فتحها مع سكون اللام فيها او بفتح
الهمزة مع اللام وقصد به معنى السلام فانه يكفي فان قصد
به غير معناه وهو الصلح او اطلق بطلت صلواته ان خاطب وتقر
ولو جمع بين ال والتوبين لم يضر وكذا لوقال والسلام عليكم
بالواو لسبق ما يوطفه عليه هنا بخلاف التكبير كما مر **قوله** يخرجها
التكبير ويحلبها السلام منع اكفنية الاحتياج على تعاقب التكبير

للتكبير

للتكبير والتكبير للتكبير مستقيد من قوله قيل مضموم الحالف وهو
غير حجة عندهم وزين ذلك امام الحرمين بان التعاقب مستقيد من
الحصر المدلول عليه بالمبتدأ او الخبر بطريق المنطوق كاحصار صدقك
في زيد في قولك صدق بقى زيد وقد قررنا في ذلك احصر بان الخبر
اما ان تكون اعم من المبتدأ او ساويا له ولا يجوز ان يكون اخص منه
لقوله كل انسان حيوان انسان والخبر في هذا المثال لا يصح ان
يكون اعم من المبتدأ قطعاً وايضا فالخبر اعم لا يفيد احصر في المبتدأ
كقولك زيد صدق بقى فانه لا يفيد حصر الصدقة في زيد ولا اخص لها
سبق من امتناعه فتعين ان يكون مساويا واذا كان مساويا لم
الاختصاص ضرورة فيصدق ان كل ما هو صدقك فهو زيد ولا شك
ان ما هنا نظيره هذا المثال فيفيد حصر جميع افراد التكبير والتحليل
في التكبير والتكبير اي ان كل فرد من افراد ذلك يصدق عليه التكبير
والسلام فهو من حصر الجزاءات في الكلي ولو فرض ان التكبير والتحليل ايراد
غير مختص في التكبير السلام كما يقول الكنفية كان الخبر احصر من المبتدأ
وهو مجموع كما مر **قوله** فانه اي ان لم يرض بعد لا وحياته والاحتشاف
الخروج وقت جمعة ولو بالشك وتحرق ونية اقامة مسافر وعقد ذلك
بخلاف رؤية اي فلا تمنع من ذلك على المعنى **قوله** ويكفي عليكم السلام
اي لتاديه معنى ما قبله فكذا يكون **قوله** لا سلام عليكم اي فيبطل
به صلواته اذا كان جاهلا بمعدوره او يكفي ذلك في سلام التحية ويبطل
ايضا بقوله سلام الله عليكم اي عليكم او عليكم لا مع ضمير
الغيبه فلا يبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه ولكنه لا يجزى والحاصل
انه اذا تخلل ما لم يرد وخاطب وتقرر بطلت صلواته وكذا **قوله**
لعدم وروده اي هنا بخلاف التشهد لا يقال ان عليكم السلام لم يرد
انه يجزى لانا نقول بطلت الذي ورد وهو السلام عليكم ولذا كره
كما مر **قوله** للثلاثة الاخيرة هي التشهد الاخير والصلوة على النبي صلى الله عليه

وسلم والتسليم الاولي **قوله** ترتيب الى اخره من الاركان بمعنى
الاجزاء وهي الاركان فترتيب كل شئ في مرتبة فهو صورة للصلاة
وصورة الشئ خبرا من فاعله ترتيب على كل الاركان في هذه منها بذلك
المعنى خذافا لما قاله بعضهم **قوله** للفروض خرج بذلك ترتيب الشئ بعضها
مع بعض كالافتتاح والنفوذ وترتيبها مع الفرائض كالفاتحة والسورة فهو
مشرط للاعتدال بها سنة لا في صحة الصلاة **قوله** المتعلق جواب عما
يقال ان التكبير والنية لا ترتيب بينهما اوجب اقترانها وكذا القيام
وما وقع فيه والكلوسى باحصل فيه وحاصل الجواب ان الترتيب معتبر في
الفروض الموصوفة بان عدمها اشتمل على اشياء لا ترتيب فيها وهو
هذه السنة لا بين الفروض مطلقا فالترتيب عند من اطلق مراد بما عدا
ذلك وحمل عدم الترتيب في الاربعة الاخيرة بالنسبة لها مع حملها اما
بالنسبة لبعضها مع بعض فهي مرتبة **قوله** ودليل هذا اي الترتيب **قوله**
ظن تركه اي الترتيب عند التقديم ركن فعلى على فاعله كان سدى قبل ركنه
او على فاعله كان ركن قبل فاعله او بتقديم فاعله وهو سدى على فاعله او فاعله
كان سلم قبل سجوده او تشهد اما لو قدم فاعله غير سلام عليها
كشهادة على سجود وكصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على تشهد فلا ضرر
فمن لا يعتد بما قدمه بل يعيد في محله **قوله** او سدا اي ترك ذلك سجودا
وقوله فلا بعد المترك لقواي الي ان يتذكر فان تذكر فيه التفصيل
الذي ذكره وانما كان لقوا الوقوعه في غير محله **قوله** تذكره اي المبرور
قبل بلوغه من ركعة اخرى ومثل التذكير الشك الذي لا يوجب
استئنافا فان شك في ركعة اي ترك الفاتحة او في سجوده انه
لم يسجد وجب ان يقوم فوراً فان مكث قليلا لئلا يسهو كرر بطلت بخلاف ما لو
شك في القيام في قراءة الفاتحة فكذلك يتذكر فان اوجب الشك
استئنافا كشكه في النية او تكبيرة الاحرام بطلت ولا يسجد للسجود
في **قوله** فعله اي فوراً وجوباً فان تأخر بطلت صلاته وفعله اما وحده
اربعاً

140

اربعاً ما توقف عليه كان تذكر في السجود ترك الركوع او شك فيه
فانه يجب عليه يقوم ليركع منه ولا يكفي ان يقوم ركعاً اذا لا تخفى
غير معتد به ففي هذه الصورة زيادة على المبرور فكذلك مستثناة
من قوله فعله المتبادر منه اي بفعله وحده **قوله** والا اي وان لم
يتذكر حتى يبلغ مثله تحت به ركعته لوقوعه عن متركه فهم ان لم يكن
المثل من الصلاة كسجود تلاوة او سجوداً ان استمرت غفلته
حتى قراءاتية سجدة او صدر منه ما يقتضي السجود فسجد ثم
تذكر انه ترك شيئاً من السجود ان لم يجزه ذلك السجود لعدم شمول
نية الصلاة له سواء كان منقطعاً او ما موباً كما لو اتي به امامه فتابعه
فيه وعليه سجدة من صلاته فان ذلك لا يوجب عليها وبواحد منه
ان المثل الماتى به للمتابعة لا يجب كما لو احرر منقذاً او صلى ركعة ونسي
منها سجدة ثم قام فوجد مصلياً في السجود او الاعتدال فافتدى
به وسجد للمتابعة فان ذلك لا يجزئ ولا تتم به ركعته خذافاً
للتشويري **قوله** وتذكر الباقي اي ويسجد للسجود في جميع
صور ترك الترتيب سجوداً وصلياً ما لو سلم في غير محله
كذلك يسجد للسجود اما لو ترك السجود وتذكره قبل طول
الفضل ياتي به فلا يسجد وكذا بعد طوله اذا غابته انه سكوت
طويل وتقدمه غير مبطل فلا يسجد لسجوده **قوله** غيره اي فقط اما لو
قصده الركن فقط او هو والغير او اطلق فانه لا يضر نعم لو قصد
بتكبيرة الاحرام وغيره لم يكف لان الافتقار يحتاج الى ما لا يحتاط
لغيره **قوله** فلو هو بفتح الواو يعني سقط كما مر وقوله لتلاوة اي بان
قراءة اية سجدة وهو من القيام للسجود وقوله لم يكف اي فعله
ان يتصب فيه ولو قراءاتية سجدة وقصده ان لا يسجد فلما هو
للكوع على له السجود فان كان قد انتهى الى حد الركعتين فليس
ذلك ولا جاز ولو قراء اية سجدة ثم ركع عقبها فظلت

الحاص من ان يريد سجود التلاوة فهو كذلك فراه لم يسجد فوقف
 عنه عند الركوع كناه ذلك عن الركوع وانه فعل الهوى للمتابعة
 الواجبة فلم يعلم بعد سجود العاصر الا بعد ان وصل هو للسجود
 قام متجنباً فلو انتصب عاصراً بعد بطلت صلاته لزيادة ركوعاً
قوله فزاعا يفي الزاى اى لاجل الفزع اى الخوف ويصح بكسرها
 بمعنى فزعاً اى خافياً لكنه نصاً كونه الرفع لاجل الفزع الذي
 هو معتبر ولو شك هل رفعه للفزع او لغيره فالأقرب عدم الاعتداد
 به لان ذلك يرجع للشك في الرفع والشك موثر في جميع الافعال **قوله**
 وستها هذا هو القسم الثالث من الترجمة والاضافة على معنى اللام
 او في تشتمل الابعاض والهيئات وكقوتها النازلة ويصح ان
 يكون على معنى من لا كنهها لا تشتمل حينئذ ثبوت التازلة **قوله**
 يحكي تركها صفة كاشفة للابعاض وقصد بها الفرق بينها وبين
 الهيئات واعلم ان الابعاض اسم للدركان فاطلاقها على السنن
 التي تجب بالسجود على طريق التشبيه بالدركان يجامع اكبر في كل وان
 كان جبراً لاوي بالسجود والثانية بالندرك واستقر اسم
 المشبه به وهو الابعاض للمشبه وهذا باعتبار الاصل ثم صار حقيقة
 عرفية في ذلك **قوله** سهودا او عداحاً لان من ترك اي وان
 قصد بقصد تركها السجود **قوله** لصحود السهوى اضافة المسبب
 الى السبب والسهولة النسب ان الشيء والفعل عنه والمراد به
 هنا مطلق الكل في الصلاة ولو عمداً ما عدا صلاة اجباراً فلا
 يشرع لها سجود سجد بخلاف سجدة التلاوة او السكر خارج الصلاة
 فانه يشرع لها ولا مانع من جبران الشيء باكثر منه وشرع جبر
 الكل اوارعاً ما للشيء ان فالقصد بالذات اعمها وان لزم منه
 الاخر **قوله** لما سياتي متعلق بجبر والادلة الدلتية بعضها نص
 وبعضها قياس **قوله** لذبا اى لا لانه لم ينب عن واجب
 بخلاف

147

بخلاف جبريات الحج فانما نابت عن واجب وانما ذكر قوله لواجب
 وان منهم مما قبله فوطئة للتبديل **قوله** ثمانية اى وسياتي في كلامه الشرح
 اربعة وزيد على ذلك ثمانية في القوت وهي الصلاة على النبي صلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم والاداء والصحب والقيام لذلك تجملتها
 عشرون في القوت منها اربعة عشر وفي التشديد ستة فالخص في الثانية
 اضافي بالنسبة لما ذكره في المتن **قوله** تشهد اول اى ولو في فعل
 فاذا اتى الرباع من بقصد ان ياتي فيها بتشهد بين فرك اولها
 سهواً او عمداً سجد للسهو على المعنى وقيل لا يسجد لان عزمه
 على الاتيان به لا يلحقه بتشهد الظهر مثلاً اذ هو مع ذلك خير بين
 شخص تشهد بين وثلاث وواحد فهو غير مكنته مطلوبة لذاته في محل
 كخصه فان لم يقصد الاتيان بذلك بان اطلق فلا يسجد **قوله**
 لانه صلى الله عليه وسلم تركه اى التشديد اى ولزم من تركه ترك العقود له
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتعود لها فبذره الاربعة
 متروكة فكان حقه فيما بعد لا استدلال بهذا الحديث لا بالقياس
 وكونه صلى الله عليه وسلم لم يقصد بالسجود الاخير التشديد ترجيح
 بل من جم **قوله** فاسيا المراد بالسيان في حقه صلى الله عليه وسلم السهو
 لانه هو الذي يجوز على الانبياء ويجوز في النسيان لانه نقص والفرق
 بينهما ان النسيان زوال الشيء من الكافضة والحدركه معها والسهو
 زواله من الاول مع بقاءه في الثانية واعلم ان الدماغ فيه خمس احوال
 الباطنة اثنان في البطن الاول الذي في مقدم الدماغ وهي اكس
 المشترك المدرك لصور المحسوسات وخزانة احوال واثنان في البطن
 الاخير الذي هو في مؤخر الدماغ الكافضة المدركة للمعاني وخرانها
 الحماة بالمدركة وتسمى الواهمة ايضا وواحدة في البطن الوسط
 وهي المفكرة وتسمى صحنية وهي لا تفترداً عما لا في بقية ولا في
 لوم فاضل المعاني من المدركة والصور من احوال وترتيب هذه

قوله بالمدركة المشهور ان هي تسمى الكافضة
 وعدة المشهور زوال الشيء من المدركة مع
 بقاء الكافضة على ما قلناه في المحتسب

الى هذه كعادته الذئب للشاة فان استقلها الفصل خرجت انا جانبا
 صادقة او الوهم فكانت قد تثبتت للانسان قولية السلطنة جلوس
 على الكرسي وغير ذلك من الامور الوهمية فوظيفتها الترتيب والتقليل
 كما هو ترتيب العداوة على الذئب وتخليل المحبة عنه وقبل ان
 صدرك ايضا وهن اكوا سي احسن ثبوتها احكاما واما اهل السنة
 فلا يحكون عليها بنفي ولا اثبات لعدم قيام الدليل على ذلك
 ويشبهون اكوا سي كخشي الظاهرة وهي السمع والبصر والذوق
 والشم واللمس **قوله** اكثر اي اعظم لان النيان ربما اعتضر
 وقوله احوج خبر الواجب وان محمد رسول الله وعبد ورسوله
 اورسوله وكالصلاة على الال فهي سنة في الاخير وفي الاول خلاف
 الاول على المعنى وقبل مكرهه فلا يسجد لترك ذلك ولا
 لفعله **قوله** وجلوس له الخ يتصور ترك الجلوس وحده وكذا
 القيام للفتوت وحده فيما اذا لم يحفظ التشهد والفتوت فالسنة
 في حق من يجلس في الاول ويقوم في الثاني بقدرها من قبل نفسه
 كان قادرا فان لم يجلس ولم يقم صدق عليه انه ترك ذلك وحده
 دون التشهد والفتوت لان الغرض انه لم يحسنهما فلا يقال انه تركهما
 لان ترك الشيء فرع عن احسانه **قوله** وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بالهمز او التشديد ولا يجوز تركهما معا ولو في الوقت على المعنى **قوله**
 اول من قبله يعني تقدم ما يتعلق بذلك **قوله** بان ثبوت الجواب
 عما يقال انه لا يتصور السجود لترك ذلك لجواز تركه والافتقار
 على التمسك على محرم سواء كان اما او ماموما او منفردا ولا
 خير المأموم ان تركها عمدا او سهوا وتذكرها قبل سلامه التي بها
 ولا سجود او بعده فان عاد لباقي بالسجود صار في الصلاة
 فيما في الختروك فالعودج بالنسبة للمأموم محتج لعدم تجوزهم
 العودا يا سنة غير سجود السهو وحاصل الجواب انه لا يتصور
 ذلك

سانه
 اي دلي

ذلك بالنسبة للمأمومين اذ اسلم امامه ثم التفت اليه قبل
 سلامه فاحضره بانه ترك ذلك فيتنظره الخلل له من صلاة امامه
 وان اتى بذلك وكالتيقن المذكور عليه الظن وقوله لها اي
 للصلاة على الال في تشهد الاخير وقوله قبل يسلم الي اخره مثله
 ما لو سلم ولم يطل الفصل فانه يعود لرجل الفصل فلا يعود
قوله وقوت هولاء الشاوشا ذكر مخصوص مشتمل على ثناء وعا
 كاللهم اغفر لي يا غفور وارحمي يا رحيم فالثناء حاصل بغفور
 ورحيم والدعاء يا غفور وارحم ومثل الذكر المخصوص انه يتضمن
 ذلك كاخرا سورة البقرة بشرط ان يقصد الفتوت وكالفتوت المشهور
 وهو اللهم اهديني صليته اي دلي فبين اي مع من هديت
 وكذا فيما بعد وعافني من البلاء يا فاعيت وتقرني فبين بوليت
 اي توليت امره وقني شر ما قضيت اي ما قدرته وحملت به على
 فانه بكسر الهمة لا يذل بكسر الهمزة من واليت اي لا يحصل له ذل
 ولا يعجز من عادات اي لا يحصل له عز تباركت ربنا اي تبارك
 واحسانك ولا يستعمل من هذه الحارة الا الماضية فذلك اكرم على
 ما قضيت للخير الشروع فيقال كيف حمد على قضاء الشر وطلب دفعه
 فيما سبق بقوله وقني شر ما قضيت والجواب ال الذي طلب دفعه
 فيما مضى هو المحقق من كل ما تكرهه النفس كمرق وغيره والذي حمد
 عليه هنا هو القضاء وهو صفته ثناء وكلها جميلة يطلب الثناء عليها
 على ان بعضهم قال يوجب الرضى بالمقضي من خير شر كما يجب الرضا
 بالقضاء وعليه فلا مانع من اكرام على المحقق من حيث كونه فعلا
 لله تعالى وان طلب دفع الشر منه لكراهة النفس له من حيث ذاته
 يستفرك وتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد النبي الذي وعلى اله وصحبه
 وسلم بكسر اللام وفتحها في الفعلين والى في اولي من ابلغ الذي يرضى
 النكاح لا فادته المبالغة فكان الصلاة والسلام وقعا فاحضر عنهما

وهذا فنون النبي صلى الله عليه وسلم ومثله فنون عمر وابنه
 ونسبته اليه لانه رواه عنه صلى الله عليه وسلم وقاله من
 عنده وهو اللهم انا استعفيك وتستغفرك ونسبته بك
 ونؤمن بك ونشركك عليك ونشئ عليك الخير كله نشكر
 ولا نكفر بك ونخلع ونترك من يفجرك اي يعصيك اللهم
 اياك نعبد ولك نضلي ونسبي عطف الصلاة على ائمتها من
 عطف الخاص والسجود عليها من عطف الاجرة واليك نسج ونخفر
 نكسر الفاء اي نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك
 اشد بكسر الجيم اي الحق بالكفار ملحق بكسر الحاء اي لاحق لهم ولو تجوز
 عن القنوت ووقف وقفة يسيرة تسع قنوتا مجزيا ولو قصر فلا يجوز
 فان لم تسع ذلك بان قصرت جدا سجد على الوجه **قوله** ووتر النصف
 الاخير الى اخره ويسجد تاركه تبعا لامامة ائمتنا وان فعله الحامض لان
 ترك امامه له ولو اعتقاد اذ حكم السهو بخلاف ما اذا اقتدى في
 الصبح بمصلي سنها فلا يسجد لتحل الامامة له ولا خلل في صلاته في
 اعتقاد الحامض والمراد بوتر النصف الاخير من رمضان ووتر رمضان
 لا وتر الواقع فيه فلو قضى فيه وتر غيره لم يقف بخلاف ما لو فات وتر
 رمضان فقصاه في غيره فانه يقف عمدا لا لاصل فيها من ان القضا
 يحكي الاداء فلا يسجد لتركه في الاول دون الثاني ولو فات وتر النصف
 الاول فقصاه في الثاني لم يقف عمدا بما ذكرنا فالنصف الاخير في كلامه
 قبل ختم به وتر النصف الاول وتر غير رمضان بالقائمة السابقة
قوله فنون النازلة ويكون في اعتدال كل ركنة اخيرة من المكتوبة
 لان فنونا اي النازلة **قوله** اي بعضنا بالرفع تفسيره لقوله سجدتها
 المنفردة والمراد ببعض ما يثقل الهيئة اي ليس بعضها معروفا ولا هيبة
قوله بعد القنوت فيما اي في الصبح ووتر النصف الاخير من رمضان
 او المراد في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة
 على ائمتها

على ان يكون اشارة الى ان بعد القنوت يرجع لكل منهما **قوله**
 فيما سألنا لربعة وهي قوله وقنوت الى اخره وقوله على ما قبلها اي الربعة
 قبلها وهي قوله تشهد اول الى اخره وفيه القياس على المقيس لان بعض
 الربعة السابقة مقيس على غيره على ما قاله هو وبعضها منصوص
 وفي ذلك خلاف في الاصول اما على ما مر فكلمها منصوصة ويصح
 ان يراد بما قبلها ما كان منصوصا وهو تشهد فقط لكنه بعد **قوله**
 وترك بعض القنوت كترك كلمة اي لانه بالشرع فيه يقين عليه وان
 لم يقين قبل ذلك فليس كلامه منبيا على الضعيف القابل بتعيني
 كلمات ائمتنا الى اخره مطلقا بل المراد ترك بعض اي بعض ما شرع
 فيه سواء كان المشهور او عينه قنوت والبعض في كلامه شامل للترك
 فاذا ترك فانما تركه او اولا او اثناء البدل في جمع كجدة ولو اراد ان يجمع بين
 التثنية فاقصر على الاول فلا سجود ولو بشرع في الثاني ثم ترك باقية
 سجد على المعتمد لتعينه بالشرع فيه **قوله** ومثله ترك بعض التشهد
 اي الواجب في الاخير **قوله** وظاهر الى اخره ذكرنا اباضا الربعة زيادته
 على ما في المتن كما مر **قوله** المذكورات اي من الاثني عشر ومثلها
 ثمانية العشرين لانها لما تأكدت الى اخره يفيد انما ليست اباضا حقيقة
 الواجبات فقط مع ان سماها المجموع لان يقال ان الصلاة تطلق
 ويراد بها الصلاة الكاملة المستوفية لما طلب فيها ولا سكنات
 السنن المذكورة بعضها منها حقيقة وتطلق ويراد بها ما يسقط
 الطلب بفعله وتسمية السنة في اباضا منها مجاز بالاشارة لعلاقة
 المشابهة على ما مر وقوله بحيث حيثية لتعليل وقوله اشبهت الاركان
 خبرا في جامع مطلق الخبر وان اختلف الجايز في كل كما مر وقوله واجزا
 عطف تفسير **قوله** هيئات الى اخره اراد بها ما ليس ركنيا فيها ولا بعضا
 يجسر بالسجود فلا يسجد لتركها لانه لم يقف ولا هو في معنى ما نقل
 اي القنوت مثلا لانه مقصوده وشرعه له لكل خاص به بخلاف

الهيئات فانما كانت مقدمة لبعض الاركان كدعاء الافتتاح او التمام
 كالسورة فان سجد شيئا منها عامدا لم يطل صلاته الا ان كان
 جاهلا معدورا لقرب عهده بالاسلام او شاعرا بعبد الله عن العلماء
 لا يقال مقتضى انبائه بسجود السهو معرفة ما ينوب عنه فكيف يكون
 معدورا لا نقول انه قد يسمع مشروعته بسجود السهو قبل السلام
 لا غير فبطلان عوبه في كل سنة **قوله** هو اولى اي لا يقتضيه الحصر فيها وانما
 عبر بالاولى لان كائن الجواب عن الاصل بان حصر اضافي اي بالنسبة
 لما ذكره هنا لا حقيقي وهو الدال على استيفاء جميع الافراد **قوله** يديه
 اي المصلي من امام وغيره ولو امرأة وان صلى مع اضطجاع **قوله**
 اي كفيه اي به لدفع ما يوجهه اطلاق اليد من ان المراد بها حقيقتهما
 من رؤس الاصابع الى المكب فاما بذلك ان المراد بها معانها
 المجازي من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء **قوله** حذو بالذال
 المعجمة اي مقابل تنكبته تشبه مكعب وهو مجموع عظيم العقد والكشف
 وهذا بيان للكل والسنة تحصل باي رفع كان كما يعلم مما ياتي وكذا
 تهل الصلاة به وان ضم اليه فعلا ثانيا مع التوالى لان ذلك
 مطلوب **قوله** في تحريم اليأخره ويبتدي بالرفع مع ابتداء التكبير
 وينتهي مع انتمائه على المعتمد والدليل على سنة الرفع في ذلك
 الاجماع كما نقله ابن المنذر وضراب بن عمر انه صلى الله عليه وسلم
 كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه
 بل قال البخاري روى الرفع سبعة عشر صحابيا ولم يثبت عن
 احسن الصحابة خلافه وقد صنف في ذلك تصنيفا رديفيا على
 من انكره وحكمه كما قال الشافعي رحمه الله تعالى تعظيم تعالى
 حيث جمع بين اعتقاد القلب ونطق اللسان المترجم عنه وعمل
 الاركان وفضل الاشارة الى امر 2 ما سواه تعالى والاقتبال بكيفية
 على صلواته وقيل الاشارة الى رفع الحجاب بين العبد وربّه
 وقيل غير ذلك

وقيل غير ذلك **قوله** وركوع اي ويبتدي الرفع فيه مع ابتداء
 التكبير ولا يديه الى انتمائه لانه اذا حازي كفاه منكبته انحنى
 وارسل يديه واما التكبير فيجده الى ان يصل حدا للركوع فيبدا
 بخلع جزء من صلواته عن ذكر وقوله ورفع منه ويبتدي الرفع فيه
 مع ابتداء رفع يديه فانما استوى قائما ارسلها ارسلها خفيا
 تحت صدره لا يقال ههنا من عدم الرفع في ذلك خراجا من
 خلاف من اطلق به الصلاة من الحنفية لان القول لمراعاة
 الخلاف شرط من جملة ما ان لا يخالف سنة ثابتة وهذا ثابت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية حسين صاحبها كما
 قاله السيوطي في الاشارة وسباني في المتن سن الرفع عند القيام
 من التشهد الاول وفي القيام من جلوسه الاستراحة فيسن الرفع
 عنده كما نقله عليه الشافعي وهو المعتمد بخلاف القيام من السجود
 فلا يسن الرفع عنده على المعتمد ايضا فان ترك الرفع فيها
 اسرية او فعلة فيما لم يوص به كره **قوله** ومعنى حذو اي حزه اشار
 به لك الى انه هذه سنة مجتمة اشتملت على متعده ذكر فيها خمسة
 هذه الثلاثة والثلاثين الاربعة في المتن وفي بعضها فترقي الاصابع
 وتكونه وسطا فاذا فعل شيئا من ذلك اشبه عليه وفاته الكمال
 فيما تركه وهذه الكيفية جمع بها الشافعي بين الروايات المختلفة
 في ذلك وقوله وبها ما ه اي راسها وقوله شحني اذ يديه اي
 مالا ملامتها لا يقال انه اذا فعل ذلك لا يمكنه ان اطراف
 اصابعه اعلى اذ يديه لانها طول من الاذنين لانا نقول انه
 يسن امالة اطرافها جهة القبلة في ذلك تحصل المحاذات **قوله**
 رفعه اي الشحني وقوله والشحني اي قوله سمع الله لمن حمده **قوله**
 الا بزيادة اي فقط وقوله او نقص اي فقط فالصور ثلاث
 وقوله حقلوب اي متهور **قوله** فان لم يمكنه اي لعجز كشل فلو

قوله تحت صدره قول ضعيف والمعنى كما
 في الجنب والشافعي يسن ان يركع
 الجنب يركع

ضعيف والمعتمد عدم الرفع

رُفْعُ الْأُضْرَى لَمْ يَحْصُلْ لَهُ أَصْلُ السَّنَةِ بَلْ يَكْرَهُ رُفْعُ الْأَقْطَعِ إِلَى حِدِّ
 بَجِيَّتْ لَوْ كَانَ سَلْبًا وَصَلَّ فَتَهُ وَأَصَابَهُ لِلْمَسْنَةِ الْمَشْرُوعَةُ وَلَوْ
 تَرَكَ الرُّفْعَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا حَتَّى يَشْرَعَ فِي التَّكْبِيرِ رُفْعُ فِي انْتِثَالِهِ لَا بَعْدَ
 لَزْوَانِ سَنَةٍ وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ قَبْلَ الرُّفْعِ وَالتَّكْبِيرِ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ
 وَيَهْرُقَ رَأْسَهُ قَلِيلًا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ **قوله** نحو القبلة أي بالصلي إلى يمينه
 فيشمل مقصد المسافر والجمعة التي توجه إليها عند الانتباه **قوله**
 وتقرع بها أي ليكون لكل عضو استقلال في العبادة وأعلام
 للأصابع في الصلاة ست حالات أحدها حالة الرُّفْعِ فِي تَحْرِيمِ
 وَرُكُوعٍ وَاعْتِدَالٍ وَقِيَامٍ مِنْ شَمَلِهِ أَوْ لَيْسَ يَنْدُبُ تَقَرُّعُهَا الثَّانِيَةِ
 حَالَةَ قِيَامٍ وَاعْتِدَالٍ وَلَا تَقَرُّعُ الثَّالِثَةِ حَالَةَ رُكُوعٍ فَيَنْدُبُ تَقَرُّعُهَا
 عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ الرَّابِعَةِ حَالَةَ سَجُودٍ فَتَقَرُّعُهَا وَتَوَجُّهُهُ لِلْقِبْلَةِ الْخَامِسَةِ حَالَةَ
 قُعُودٍ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَالْأَصَحُّ كَالسَّجُودِ السَّادِسَةِ حَالَةَ الشَّمَلِ
 فَالْيَمْنِ مَقْصُودُ الْأَصَابِعِ إِلَّا الْمَسْنَةَ وَالْيَسْرَى بِسُوطَةٍ فَالْأَصَحُّ فِيهَا
 الْقَنَمُ إِذَا قَادَهُ الْخَنَازِيُّ **قوله** حالة الرُّفْعِ طَرَفٌ لِلدَّالَّةِ وَالتَّفَرُّعُ
قوله ووضع يدي يميني إلى أجزائه هذا هو الأكل فلو أرسلهما ولم
 يعيث لم يكره ولو قطع كف يمينه ووضع طرف الزند على يساره
 أو قطع كفناه ووضع أصدا الزند بين يديه طرف الآخر تحت صدره ولا
 ينافي ذلك سقوط السجود على اليد إذا قطع الكف لأصحقال أن
 المراد هناك سقوط الوجوب بسقوط محله دون الاستيجاب والزند
 طرف الزراع المتصل بالكف وجمعه زناد وزند وزناد **قوله** بان
 يقبض اليك هذه هي تكبيرة الفضلي ووراءها كيفيتان بسيطة
 أصابع اليمين في عرض المفصل ونشرها صوب الساعد فلو وضع
 اليد ثلاث كيفيات **قوله** كوعها هو يضم الكف ويقال فيه كاع طرف
 الزند مما يلي الإبهام والكروى طرفه مما يلي الخنصر والرسغ المفصل
 بين الكف والساعد أي طرف الزند المتوسط بين الكوع والكروى
 في الثلاث

في الثلاث أجزا من الساعد لأن الكف على التحقيق والبوي العظم الذي
 يلي إبهام الرجل تصلا به وقيل الثاني في مفصل الساق بجانب الكعب
 يقال النبي الذي لا يعرف كوعه من بوجهه أي لا يعرف اسم العظم الذي
 عنده إبهام يده والعظم الذي عنده إبهام رجله أما المسمى فلا يحمله
 أحد وقد نظم بعضهم الأسماء المتقدمة فقال **قوله**
قوله عظم يلي الإبهام كوع وما يلي الخنصر الكروى والرسغ باو
قوله وعظم يلي إبهام رجل ملقب بوي فخذ من العلم أحد ركني القلبي
 وبعض رسغها هذا ظاهر في السمين أما الهزيل فيقبض
 كله وفي بعض النسخ ورعها بالقبض وهي ولي لشمول ذلك
 للكل والبعض **قوله** بعد الرُّفْعِ للتحرر أي بعد فراغه منه ومنه
 وصفها كما ذبني لصدرة فقط لأنه يرسلها ثم يرفع ولا فرق في
 ذلك بين القائم والقاعد والمضطجع **قوله** تحت صدره وفوق
 سرته أي ما يلا إلى جهة يساره لأن القلب فيها والحكمة في
 وضعها كذلك أن يكون على شرف الأعضاء وهو القلب لحفظ الأمان
 فيه فإن من اضطرب على شيء جعل يديه ولهذا يقال في المبالغة
 أخذ بكف يديه **قوله** واقتح أي دعاه وقوله بغيره أو نقل
 أي غير صلاة الجنازة ولو على قبر وغايب على الأرمح وبن للمأموم
 سماع قرادة أمامه الأسراج به ولا ياتي المسبق إلا فيما إذا
 أحرم فلم أمامه أو قام قبل جلوسه فيها أو خرج الإمام من
 الصلاة تحدث أو غيره قبل أن يوافقته والحاصل أن دعا الاقتح
 لا يسن إلا بشرط خمسة أن يكون في غير صلاة الجنازة وأن
 يحرم في وقت بيع الصلاة وأن لا يخاف الخائف صوت بعض
 الفتاة وأن لا يدرك الإمام في غير القيام فلو أدركه في الاعتدال
 لم يفتح وأن يخاف خروج الوقت عن الصلاة أو بعضهما فإن
 خاف خروج حرم الاثنان به ومثله النغون كاسياتي

كما قاله مهر ونقاش في ذلك ابن شرف بالله من المدة وهو جابر
ولو بالكون الحمد **قوله** بعد ذكره هو احسن من تعيين غيره يعقب
لانه لو سكت طويلا بعد الحمد لم يفت وان قصد به الاعراض وكذا
لا يفت بتاينه مع امامه بخلاف ما لو اتى بذكر غير مشروع وان قل
فانه يفت على الوجه في وجهه عن كونه افتتاحا ولعل مراد من
عبر بالعقبة عدم الفاصل بينه وبين الحمد بلفظ مطلقا
قوله نحو وجهت الى ارضه اي وهذا وخود واثار ذلك الى ان
دعا الافتتاح لا يخص فيها ذكر فقد صح فيه اجبا راحتها الحمد
لله حمد كثيرا طيبا مباركا فيه ومنها الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة واصيله وبانها افتتح حصل اصل السنة لكن
الاول افضلها ويسن الجمع بينهما منفردا وامام محصورين ومعنى
وجهت اقبلت والوجه الذات كني به عنها اشارة الى انه
ينبغي ان يكون كله وجهها مقبلا على ربه لا يكتفى بجزء
منها ويجتهد في تحصيل الصدق خوفا من الكذب في هذا المقام
وفطر السموات والارض خلقها على غير مثال سابق وقوله الى من
المسلمين تمامه حقيقا اي ما لا عن كل الاديان الى ربه الاسلام
وهو عند العرب من كان على ملة ابراهيم عليه السلام مسلما وما
انا من المشركين تأكيد لما او تاسيس يجعل النفي عابدا على ما
انواع الشرك الظاهر واكتفى بكنى هذه بالنسبة للمخوف من صلاتي
اي الصلاة المعروفة ونسكى اي عبادتي فلفظه عام ومحاي ومحا
اي حياقي وموتى لله رب العالمين اي مخلوقين له لا شريك له وبذلك
امرت اي بالادعاء والصلاة والنسك او باحدهما وانا من المسلمين
او انا اول المسلمين كني بقصد القراءة او يطلق فان قصد معناه
كفى والعباد بالله تعالى الا انني بما في الآية لتعقيب في نحو المسلمين
او ارادة الثاني ولا بد في تحصيل السنة من ترتيب دعاء الافتتاح
وموالاة

وموالاة ويحصل اصلها بالبيان ببعضه محافضة على ما مورس به
ما امكن **قوله** اللفظ اسما اي من قول حنيفا **قوله** محصورين اي
بأن لا يزيد عليهم غيرهم وقوله رضوا بالغفل بل اي صريحا ويشترط
ايضا ان يكونا غير متاجرين احبارا عيني على عمل معين وان ستم
لنا الشرط كونهم غير متزوجات **قوله** ان يزيد بالغفلية
اي المنفرد والامام المذكور كما بشرح الاصل وفي بعض النسخ ان
يزيد لكل منهما **قوله** ما ذكرته في شرح الاصل هو اللهم انت الملك
لا اله الا انت انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعتزفت بذنبي
فاغفر لي ذنوبي جميعا لا تغفر الذنوب الا انت واهدني لاصح
الخلق لا يهدي لاصحها الا انت واصرف عني سبها لا يصرف عني
سبها الا انت لبك وسعدك والخير كله في يدك والشر ليس اليك
انا بك وابيك تباركت وتعاليت استغفرك وانتوب اليك اه
وقوله والشر ليس اليك اي لا يقترب به اليك وقيل ليس شر بالنسبة
اليك فانك خلقت الحكمة باللغة واما هو شر بالنسبة الى خلقك
قوله حتى شرع في اليعقود اي والقراءة فيفوت اي بالشرع
في ذلك ويجلوسه مع امامه ذكره في التمهيد **قوله** ونقود ويشترط
فيه شرط الافتتاح كني بفارقه في انه يسكن في صلاة الجنازة
وفيما لو اقتدي بما امر جالس وجلس معه فباتي به بعد قيامه
لانه لقراءة لم يشرع فيها ومجمله بعد الافتتاح وتكبير صلاة العيد
ويحصل اصل السنة بالبيان ببعضه نظير ما مر في الافتتاح
قوله للقراءة اي قراءة الفاتحة او بدلهما حتى لو لم يقرأ الا
على التعود كدرو سبعا بدلا عن الفاتحة والى برة من حيث التعود
قوله في كل ركعة كني الاولى كد في كل قيام من قيامات الكسوف
فان شرع في القراءة ولو سهوا فوات وافضل صيغة على المعنى المذكور
بالله من الشيطان الرجيم وقيل اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان

قوله سبعا المراد حتى ياتي بعد حروف الفاتحة

الرحيم والشفيع اسم لكل من له ما يؤخذ من شئ من اذا بعد وقيل من
 شاط انما احرق والرحيم بمعنى المرحوم بالشب وقيل المظهر او
 بمعنى الراجح للناس بالوسوسة وبين الاسرار بكل من الافتتاح
 والتقوى ولو في جهنم كما يراد بالكار المستحبة بحيث يسمع نفسه لو كان
 سميا وبين الاتيان به ايضا خارج الصلاة كالسجدة عند الابتداء
 سورة الفتح من اول سورة امة من اثنا عشر وحيث يكون تابعا للقرآن في
 والجهر **قوله** اي اردن جواب عن سوال وقد يقال انه لا يلزم من
 ارادة القراءة حصولها الا ان يقال ان في العبارة تقدير ايضا اي
 ولم يحصل لك ما لم يكن وجوبا **قوله** وجهر صده ان يسمع
 من يلبه وحده الاسرار ان يسمع نفسه حيث لو ما في والتوسط
 بينهما ان ينزل على راس ما يسمع نفسه من غير ان يبلغ بالزيادة
 الى سماع من يلبه وهذه الحالة ان امكنت فهي المزددة في نافلة الليل
 الالية والافعال بالوسط فيها الاسرار تارة والجهر اخرى والمفهوم
 عدم المكانا وان المراد المعنى الثاني **قوله** بقراءة الفاتحة اي او بدورها
 من ذكر او دعاء **قوله** والجهر الجهر ذكر من محلاته احد عشر
 وكان صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في الصلاة كلها وكانت
 المشكون يؤذونهم ويسبون من انزل وانزل عليه فانزل الله
 سورة ولا تجهر بصلاة تلك ولا تخافت بها اي لا تجهر بها كلها
 ولا تخافت بها كلها واتبع بهي ذلك سبيل بان تجهر بصلاة
 الليل وتخافت بصلاة النهار فكان تخافت بصلاة الظهر
 والعصر لا يستعددهم للذي في هذين الوقتين ويجهر في المغرب لا تخافهم
 في العشاء في العشاء والصبح فتوهمهم في الجهر والعبد من رآه انهما
 بالمدينة ولم يكن للكفار بها قوت وحض الركعتان الاولتان
 من العشاء بالجهر صحت بضعها والامة فان من شأن تجلي الحق
 قلبي لقلوب المحبوبين ان يخفف على قلوبهم تارة ويثقل عليها
 اخرى

اخرى وذلك ان عطية تعالى تكشف لقلوبهم شيا بعد
 شيا فيكون التجلي في ثاني ركعة اقل من التجلي في اول ركعة
 وهكذا يطلب الاسرار في الاخر صحت بهم لعظم التجلي
 عليهم **قوله** في الصبح اي ان وقعت كلها في الوقت فلو صلى بعد
 بعده اسبقها بالفتوى وان كانت الصلاة في اذا اختلفا
 لما يفيد كلام ابن ابي شريف ويجهر الامام فيها بالفتوى
 مطلقا سواء اصرها في الوقت او بعده ولا يجهر به المنفرد
 مطلقا **قوله** والعبد ينسوا اصرها ان او قضا عملا بالاصل
 فيها من ان القضا تجلي الا اذا ولا ان اجهر ورد فيها في محل
 الاسرار فيستصحب **قوله** والاستسقاء وان فدلها را كما يؤخذ
 من كلامه حيث اطلق فيه وفصل في ركعتي الطواف **قوله** الثاني
 اي المغرب والعشاء كراهة تسمية المغرب عشا مخصوصة بعين
 التقلب كما هنا **قوله** والتراخي اي ولو لمنفرد ومثله الوتر
 وان لم يات محله معه بالتراخي **قوله** المطلقة خرج غيرها كنه
 العشاءين فيفسرهما على المعتمد خلافا لمن قال بالتوسط **قوله**
 فيتوسط تقدم معناه **قوله** ان لم يشوش على نائم ومصل
 وان عرض النوم او الصلاة بعد كثره على المعتمد فان شوش
 كره ولا يحرم على المعتمد ايضا لان الايدى اغفر محقق ومحل
 الكراهة في حق النائم ان لم يسن القاطن للصلاة بان خيف
 فواتها وعلم نومه بعد دخول الوقت وكانت شوش اخوف
 من الربا فيسن الاسرار عند اكوف منه ويقاس على ما ذكر
 من مجهور بذكر او قرآن بحضرة من يشتغل بمطالعة او تدريس
 او تعنيف فيكره له ذلك واحكام على اجهر او الاسرار يكون
 سنة من حيث ذالة وان كان ما يجهر او يسره واجب **قوله**
 او نحوه كقاري ومدرس ومصنف ومطالع **قوله** في قضا

الغريضة ليست بقيد فلو قضى صلاة الظلي ليلا ووقت صبح
 جهر لان ذلك محل الجهر ولا يرد ركعتا الفجر ووتر غيرهما
 وروايت العشائين لان الاسرار ورد فيها في محل الجهر فيستحب على
 العكس في العبد **قوله** بوقته اي القضا وهو المعتمد نعم يستثنى
 العبد كما صرح فيجهر في قضا الظهر ليلا وسير في قضا الشائرا
 وعليه فليجهر ويقال لنا صلاة يسى في قضاها شي لا يسى
 في انما فان ابدلت السنة بالوجوب بان قيل صلاة يجب
 في قضاها لنا شي لا يجب في انما كان صورتها صلاة السفر اذا
 قضاها في الحضرة **قوله** اذا لم تكن بحضرة اجانب فان كانت
 بحضرة هم سني لها الاسرار وكره الجهر ولا يبطل به الصلاة ويسى
 قوله والساجدة اليه لان المدار لها الاسرار ايضا بحضرة اخنثى لاحتمال ذكوره وللخنثى اسرار
 في كراهة الجهر له على وجه بحضرة الرجال والنساء وتكبيرها في الجهر والاسرار كالقراءة
 رجال او خناثا لا يخفى **قوله** وتامين معصدا من بالتشديد اي قال امين
 فالتامين قول امين وهو اهم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح
 وفيه خمس لغات ثلاث مع تخفيف الميم المد مع الالة وعدوها
 والقصر مع عدمها وثلاث مع التشديد المد والقصر بدون الالة
 انظر اهل الماراد المد بلفظه او يقطع انظر عن الالة كما يرشد له الاستشاد
 باليت حيث كانت الرواية بلا الالة لا ارضى بواحد **قوله** حتى بلغها الف امين ومحل جواز التشديد
 حرره وفيه من قصير لا يقتضيه على المد من غير الالة
 هذا اذا قصد بها الدعاء فان قصد معناها الاصل وهو
 قصد ين او اطلق او شرك بطلت صلاته اه قرره شيخنا عظمه
 ولو قال امين رب العالمين وغير ذلك من الذكر كان حسنا **قوله**
 عقب قراءة الفاتحة ولو في غير الصلاة لكنه فيها اشدا تنجيا
 لان نضرها دعاء فاستجاب بال الله تعالى اجابة وبدل الفاتحة
 مثلها ان تضمن دعاء وصرده بالعقب ان لا يتخلل بينهما
 لفظ فلا ينافي ما تضمن من سني السكتة للطيفة 2 فان
 تخلل ذلك

تخلل ذلك ولو سهوا فان التامين وان قصرا الفصل نعم يستثنى نحو
 رب اغفر لي ومثل اللفظ في ذلك السكوت الطويل الذي يدعى السكتة للطيفة
 المشروعة بينهما واعلم ان السكتات المستحبات في الصلاة ست
 سكتة بيني وبينك للاحرام والافتتاح وبينه وبين القنود وبينه وبين
 القراءة وبين الصلوات وبين امين وبين امين والسورة وبين السورة
 والركوع تكن في عد ما بين امين والسورة سكتة تاهل فان
 المطلوب للامان يستثنى فيها بدعا او قراءة والقراءة اولى
 وكل السكتات بقدر سيجان الله اذ هذه فانما بقدر قراءة الحائض
 الفاتحة **قوله** للسر في الصلوات هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا
 امن المسلم اي بشرع في التامين فامنوا فانه من وافق تامينه
 تامين الملازمة اي جميعهم لا خصوص احقة على الاقرب غفر له ما تقدم
 من ذنبه اي الصغار فقط على ما اعتد به **قوله** مع تامين امين
 وليس في الصلاة ما تن مقارنة الامام فيه غير التامين ولو قرأ
 معه وقرأ معا كفي تامين واحد او قرأ قبله امن لنفسه ثم للمتابعة
 ولا يستظهر على المعتمد **قوله** فان لم يتفق له ذلك اي موافقة الامام
 وقوله وجهه اي بالتامين وقوله لقراءة امامه اي لا لقراءة نفسه
قوله في جهرية خزانة السرية فيستجيبون به كالقراءة والحاصل ان
 المصلي ما موما كان او غيره يجهر به ان طلب منه الجهر ويسر طلب الاسرار وان
 الحيوان التي يجهر فيها الحائض خلف الامام محتمل حال تامينه مع امامه وعلمه
 في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في النصف الاخير من رمضان وفي قنوت النازلة
 في الصلوات الخمس اذا فزع عليه **قوله** وقراءة سورة اي لعين فاذا ظهر بين
 ومصلح الجنازة وهي قطعة من القراءة محدودة الطرفين اقلها ثلاث
 ايات كالنور سميت بذلك تشبيها لها بسورة البلد لحد بد طرفيها
 وهي سنة للامام وغيره بدليل ما يأتي **قوله** بعد الفاتحة قيد خزانة به فالمراد
 قراها قبلها فلا يكفي بل يعيدها بعدها ولو كرر الفاتحة لم يكن اذ الشق

الواحد لا يوردى به فرض وتغل في محل واحد ولا تاركين من الأركان وهو
 لا يشرع تكراره على الاتصال نعم ان لم يكن غيرها وكررها اجزاء
 وبين كون السورتين متواليين اكانا ورد فيه خلافه كسورتي
 الاخلاص في ركعتي الفجر وسورتي السجدة وهل اني في صبح الجمعة
 وعلى ترتيب المصحف وعكسه مفضل فلو قرأ في الاولى سورة
 الناس قرأ في الثانية اول البقرة **قوله** الا في الثالثة والرابعة
 اي لغرض سبق اما هو فيقرأها ان تمكن لانه اول صلاة فان لم
 يتمكن قرأها في الاخرتين من صلاته لئلا تخلو عنها ويكررها
 مرتين في الثالثة المغرب التي انفرد بها بدلا عن قرأها في الاولى
 ومثل ذلك في قراءة تمامي انفراد به ما لم تقط عنه بقا للفاضة
 ومثل المسبوق ما هو في من انما كان في محل الامام والا فلا يقرأها فيها **قوله** للتتابع دليل لقراءة
 سورة **قوله** تطويل قراءة اولي الى اخره اي في غير ما ورد فيه
 تطويل الثانية كصلاة ذات الرقاع اذا قرأهم الامام فترتين
 مثلا وكذا الثانية اجمعة ومثل الاولى والثانية الاخيرتان اذا قرأ
 فيها **قوله** بقراءة شئ من القرآن اي ولو بعض اية بشرط ان يفيد
 كالاية القصيرة المفيدة معنى منظوما والا حمل ثلاث ايات
قوله وان كانت اقصر الى اخره ضعيف والمعتمد ان الأكثر
 من السورة افضل منها وانما لا تفضل الا قدرها من الطويلة
 وعملته ان الوقف على اخرها صحيح بالقطع بخلاف البعض فانه
 قد يخفى فيوقف في غير محل ومحل افضليتها على البعض في غير المواضع
 التي ورد فيها الامر بالبعض كالترديد فان السنة فيها الصلاة
 بجميع القرآن وركعتي الفجر فان السنة فيها قراءة ايتي البقرة
 وال عمران ولو كرر سورة في الركعتين حصل اصل سنة القراءة
 ويحصل ايضا بقراءة السجدة لا بقصد ثلث التي او الفاتحة وتكفي الحروف
 اوائل السور نحو الم ومن وقفون على انما ابتدأت واحبا ولاحظ

ذلك

ذلك ان هو اية حذف بعضها **قوله** ويسن للصبي اي فيها وما ذكر
 محله في مقیم منفردا او امام لمحورين اما المأموم فلا يسن له شئ من
 ذلك واما المسافر فيقرأ في جميع صلاته بالكافرون والاخلاص
 لا خصوص الصبح على المعتمد **قوله** طوالت بكسر الطاء جمع طويل قال في الصلاة
 والزومه في نحو طويل وطويل قفي . ويقال في طبار باليطا كما
 ذكره في التصريح ويجوز ضمها جميعا له ايضا ويستعمل مقفرا اسما
 للرجل الطويل **قوله** المفصل سمي بذلك لكثرة الفصل بين سورة
 بالجملة وقيل غير ذلك **قوله** قريب منها اي من الطوال **قوله**
 والمغرب قصاره والحكمة فيها ذكر ان وقت الصبح طويل وصلاة
 قصيرة فتاسب تطويلها ووقت المغرب قصير فتاسب فيه القصار
 واوقات الثلاثة الباقية طويلة والصلاة طويلة ايضا فلما تافوا
 ذلك رتب عليه المتوسط في غير الظهر وفيما قريب من الطوال يحصل
 الاختيار بينهما وبين احصر المشتركين في ان كل صلاة تنارية ولم
 يعكس لطول وقتها عن العصر **قوله** وتصبح اجمعة الى اخره هذا عام
 في ايام قومه محصورين وغيرهم مثلها في واقرب في العديد
قوله الم تنزل الظم على الحكاية فلو قرأ غيرها في صبح اجمعة
 بقصد السجود وسجد بطلت صلاته على المعتمد عند الرملي
 وخالف في ذلك ابن حجر فافق بعدم البطان ح وعلمه بطلب
 السجود في الجملة ولو قرأ في الركعة الاولى في صبح اجمعة هل اني
 قرأ في الثانية ام تنزل وسجد فيها لان صبحها محل للسجود
 في الجملة ولو قرأ اية سجدة او سورتي في غير صبح اجمعة بقصد السجود
 وسجد بطلت صلاته على المعتمد كما ذكره مرر في سرجه والسنة
 ان يقرأ السورتين بكاملهما اوله الاقتصار على بعض منها ولو اية
 السجدة ولو بقصد السجود وان لم يفسق الوقت على المعتمد ويسن
 المداومة على السجدة ولا يقر كون العامة قد تفقد وجوبها

خلافه نظر لذلك **قوله** واول المعصدا ان الى اخره هو الاصح من
عشرة اقوال للسلف في اوله نظيرها بعضهم في بيتي مع السراج فقال
مفضل قرآن باوله الى **قوله** خلاف فصافان ففان في **قوله**
وجانز ملك وصف قتالها **قوله** وفيه ضحي حجارنا اذا المصلي **قوله**
وعلى الاصح نظوان كالحجرات واقتربت والرحمن واوساطها كاشم
وضحاها والسيل زائفتي وقصاره كالفقر والاخلاص وقيل
طوله من الحجرات الي عم ومنها الي الضحي اوساطه ومنها الي اخر
القرآن وقصاره **قوله** قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم الي
فاضل ومفضل كاية الكرسي وتبت قال اول كلام الله المتعلق بآياته
والثاني كلامه المتعلق بغيره فلا ينبغي ان يدوم على قراءة الفاضل
ويترك المفضل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلها ولانه
يؤذي الي حجران ههنا القرآن وسبانه **قوله** ولا سورة للمأموم
الي اخره هذا يخص للمتي اي يكره له قرائتها للنهي الصلي عن قرائتها
خلفه والمراد بالجهرية ما جهر فيها الامام وان خالف المشرع
ولذا يقال في السرية **قوله** بل يستمع لقراءة امامه لقوله تعالى
وان قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا والاستماع مستحق لا واجب
والمشهور ان السنة في حقه تاضر الفاتحة او ليبي ليما بعد الفاتحة
امامه ولو في السرية ويعرف فراع فاعنه الامام فيها بظنه قال
مر ولم يذكرها ما بقوله غير السامع في زمن سكوت ج وبتان
فقال بطل دها الافتتاح الوارد في الاحاديث او ياتي بدكر اخر
اما السكون المحض فمفيد وكذا قراءة غير الفاتحة او ويجب على من
علم ان امامه لا يقرأ السورة او الا سورة قصيرة ولا يتمكن من
اتمام الفاتحة بعده ان يقرأها معه ولا يرد هذا على قولهم لاسن
المقارنة الا في القايهي لان هذا واجب وظاهرهم في الخندوبات
قوله بعد اي عن امامه وقوله اي غيره اي كان كان اصم
او كعب

او سمع صوتا لم يفرقه او كانت صلواته سرية او جهرية ولم يجهر
فيها امامه لانا العبرة بالمفعول وان خالف المشرع كما مر
قوله قرأ اي المأموم السورة ان لا معنى لكونه ولو كانت السورة
المر تنزل في صبح الجمعة على ما اعتده مر وان لم يتمكن من
السجود وقال ابن حجر لا يقرأها لعدم تكبيرة من السجود مستقلا
قوله وتكبيرة في كل ركعة حتى تكبيرا مستوفات ثلاثة في حال
الخفض وهي تكبيرات الركوع والسجدين واثنان في حال الرفع
تكبيرة الرفع من السجدة الاولى والثانية قال بعضهم والحكمة
في مشروعيتها التكبير في الخفض والرفع ان المكلف لما اصر بالنية
اول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه ان يستكملها
الي اخر الصلاة اطران يجرد الفهم في انيانه بالتكبير الذي
هو سبعا رالنية اه ويقطع التكبير في صلاة السجدة اي لا يعمده
في جلسة الاستراحة بل يقوم غير مكبر ولا ياتي بتكبير تيسر لانه
مكروه من غير نوع مصدوق الكعب السجود الاول والثاني اما الرفع
من الركوع فيقول فيه سمع لي حمد كما ياتي قريبا **قوله** وتفرقة اصابع
اكي الفرق بيني ما هنا وبين السجود حيث بيني ضمها فيه ان الرحمة
والبركة ان انزلت هنا من خلال الاصابع لتنزل على الارض بل على
بيابه وببانه ولا لذلك في السجود فانه لو فرق بينهما نزلت
على الارض قاله الشوكري ويرا عليه كجوس الا ان يقال ان
هذه حكمة لا يلزم اطرادها **قوله** ربي العظيم اي ذا تاوصفا وبتان
زيادة وحجده وقوله ثلاثا هو ادنى لكان وياتي الاماها وان لم يرض
المأمومون فان زاد عليها بغير رضاهم كره واكمل منه حتى الي
احدى عشرة واقلة مرة والاقتصار عليها خلاف الاولى وهو
مراد من غير باب مكرون والابيان بالثلاث مع الدعاء الاولى من
الزيادة عليها مع عدمه **قوله** وان يقول كل من الاما والمأموم المفرد

وقوله في رفعه منه اي من الركوع **قوله** سمع الله لمن حمده اللهم
 زائد او من حمده سمع له او سمعه والحكمة في مشروعية ذلك
 ان الصديق رضي الله عنه لم تفته صلاة خلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قطا فجا يوم ما وقت صلاة العصر وظن انها
 فاتته معه فاغتم لذلك وهو رول وكان قبل النهي عن الهرولة
 لها و دخل المسجد فوجد صلى الله عليه وسلم مكبر في الركوع فقال
 الحمد لله وكبر خلفه صلى الله عليه وسلم فنزل جبريل والنبي
 صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله لمن حمده فقل
 سمع الله لمن حمده فقال لها عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك
 يسبح بالتكبير ويرفع به فصار تسمته من ذلك الوقت ببركة
 ابي بكر الصديق رضي الله عنه **قوله** اي قبله اي حمد المضموم
 من حمد **قوله** دينا لك الحمد او اللهم دينا لك الحمد او ربنا
 ولك الحمد او اللهم ربنا ولك الحمد او لك الحمد ربنا او الحمد لربنا او ربنا
 الحمد فالحمد سبعة والاول افضلها وان كان الثالث احب لشافعي
 لان فيه جمعا بين الشا والدعا اي ربنا استجب ولك الحمد على هذا بانه
 ايا نا واظفناك ولك الحمد وناد في التحقيق بعد ربنا لك الحمد حمد
 كثير مباركا فيه وافضل صيغة الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده
 مد بالرفع صفة للمجد وبالنصب حال منه اي مالى لها مبتدأ يكون
 حسبما وقوله بعد متعلق بحال من ما والعاله محذوف اي
 مد الذي شئت مداه حال كونه بعد هما اي غيرهما كالحرس والكرمي
 وغيرهما لما لا يعلم الا الله تعالى قال تعالى ومع كرسى السحون والارض
قوله والتثنية ادنى الحال اي في التسبيح فكان الاول بتقديم
 ذلك **قوله** ويزيد بالنصب عطف على يقول ومحل زيادة ذلك ما لم يرد
 القنوت والاقتصر على قوله من شئ بعده **قوله** اللهم لك ركعت اي لغرت
 وكذا يقال في البعد والتقديم في ذلك كله المحصر **قوله** وبك انت يجوز ان
 يكون

107
 يكون الباء للتعدي اي صدقت بك اي بالوهتك وان تكون
 للسببية وصله الايمان محذوفه اي بتوفيقك امنت بما يجب الايمان
 به والتقديم على كل مفيد للمحصن كما مر **قوله** خضع لك سمعي اي
 سكتن والافتقار اذا انحسرت حصن القلب وسكون الجوارح
 لكن خضوعها تابع لخضوعه به ليل قوله صلى الله عليه وسلم
 لمن راه يعبد في صلاته لم سكت قلب هذا السكت جوارحه
 وقدم السمع لانه افضل من البصر والمزج بهما محلهما لينا سب
 ما بعده ويقول ذلك وان لم يكن خاشعا ابتعا للوارد وان خسر
 لفظا نشاء معنى فلا كذب قال زرر وقال ابن حجر ينبغي ان يتجوز
 الخشوع عنه ذلك ولا يكون كاذبا ما لم يرد انه بصورة من هو كذلك
 وتكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الاركان غير القيام
قوله وما استقلت به قدمي عطف عام على ما قبله اي حمد من
 هذه الجوارح وغيرها من بقية الذات والقدم مفرد مضاف فقيم
 القدسي لا مثني والافعال قدما هي وهي مؤنثة قال تعالى فتنزل
 قدم بعد ثبوتها ولذا انت العقل المسند اليها **قوله** لله رب العالمين
 بدل من قوله لك او عطف بيان له الى له لمزيد الشا على الله
 تعالى وفي الكلام اظها ر في مقام الاضمار ويجوز ان يقطع قوله
 وما استقلت به قدمي عما قبله فيكون مبتدأ خبره لله ويكون
 المعنى خضع لك كذا وكذا ثم قال وجميع ما حملته قدمي لله فحقه
 الخشوع له **قوله** اهل الشا بالنصب على ان صنادي اي يا اهل
 الشا ويجوز الرفع اي انت اهل الشا اي الذكر مجبر والمجد اي العظمة
 وقوله الحق مبتدأ ولا مانع ايا اخره خبر وما بينهما اعتراض ويجعل ان الحق
 خبرها قبله وهو ربنا لك الحمد اي هذا الكلام الحق وما مصدرية اي الحق
 قول العبد او تكره موصوفة او موصولة وعالدها محذوف
 فيما اي الحق قول او القول الذي قاله العبد اي في هذا

الموضع فلا يرد كلة الا خلاص وكونها اوانه لا يلزم من الاصلية
الافضلية **قوله** وكلنا لا نعبد راي لفظ كل فاضحة لانه يجوز مراعاة
لفظها ومعناها اوانه نزل الكل جميعا منزلة عبدا واحدا نارة
الي انه ينبغي ان يكونوا على قلب رجل واحد **قوله** لا مانع لانه
اسم لا يبنى معها على الفتح في محل نصب ولما اعطيت متعلقا بحروف
ضربها اي يمنع لما اعطيت وليس متعلقا بما في المذنب والاكاذيب
شبهها بالمضاف لانه الفصل به شيء من تمام معناه فيجب نصبه
مع المتقون ويجوز ان يكون متعلقا به ويكون ذلك جارا على
طريقة البغداد بين الذين يخرجون الشبهة بالمضاف مجرى المضاف
وعلى هذا فالجندوف اي بوجوده وكذا يقال في لامعطي لما صنعت
ولا ينفذ ذاك الجندوف بفتح الجيم اي صاحب القنا او المال او الخط
او النسب منك اي عندك اي في وجه بفتح الجيم ايضا فاعل ينفع اي
بل انما ينفعه عندك رضاك عنه وروي بالتركيب فيهما كما قال العفاني
بمعنى الاجتهاد **قوله** رضوا بالتعويل فان لم يرضوا به كرهت الزيادة
قوله وبجهر الامام اي بين له ان يجهر بالتمجيد اي يقول مع
الله من حمد لانه ذكر الاستقبال وقوله ويسر بما بعده وهو ربنا
لكن الحمد لانه ذكر الاستقبال وقد عمت البلوى بالجهر به وترك الجهر
بالتمجيد وذكر من جميل الآية والمودعين اذا كانوا متصوين
لمذهب الشافعي لا لمذهب ابي حنيفة وقوله والمبلغ اي ان اصبح اليه
قوله ثم يديه وخالف الامام مالك فقال يضع يديه ثم ركبته **قوله**
ثم جملته وانما اي معاملة المعتد ويسى كونه مكشوفاً فلو خالف
الترتيب المذكور واقتصر على الجهة كره مراعاة لقول بوجوب وضع
الانف **قوله** للاتباع اي في الكل واما قول بعضهم ولم يذكر والتاخير
لجهرته والانف دليل على ما هو الصحيح ان اجزاء الاشياء المبرئة لا تحتاج لدليل
لانه اذا ثبت تقدم غيرها عليها فغيرها هو اقدم وان كان ذلك هو فغيره
لا يثبت

لان عدم ذكرهم دليل على لا يثبت في وجوده في الواقع **قوله** بان يقول اي
الامام وغيره وقوله سبحانه ربي الاعلى الى اخره لما كان السجود يبلغ
في هيئته التواضع من الترفع جعل معه الا يبلغ في التعظيم لان الاعلى
افعل تفضيل بخلاف العظيم وقد مر ذلك وتحصل السنة هنا
بقوله سبحانه ربي العظيم وتحميد **قوله** والتشليل ادنى الكمال
واقول ان يقول ذلك مرة واحدة احدي عشرة نظير ما في الركوع
قوله اللهم اي لك سجدت قدم الموعول للاختصاص ولو قال كبرت
لله في طاعة الله لم تبطل صلاته **قوله** سجد وجهي هو من اطلاق
الخبر على كل اي جميع بدني وكيف ان المراد خصوص الجارحة
وانما خص بالذكر لانه الشئ الاعضا من حيث النجس المحاسن
فانما خضع فقد خضع باقى بدنه **قوله** خلقه اي اوجده
من العدم وصورة اي احدث فيه صورا واشكا لا عجب قال
تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ولذلك لو قال لرب ربته
ان لم تكوني احسن من القمر فانت طالق لا يقع عليه طلاق وان
كانت جارية سودا اذ لا شيء احسن من الانسان وقوله وشق
سمعه وبصر اي منفذها لانها من المعاني وهي لا يتصور فيها
شق **قوله** تبارك الله اي تزايد بربه واحسانه وهي كلمة
خاصة بالله تعالى فكم مر استعملها في غيره ولا يكفي به ولا
يستعمل من هذه المادة الا الماضي وزاد في الروضة مجوز وقوة
قبل تبارك وقوله احسن الخالقين اي المصورين والافليس هناك
خالق غيره **قوله** حذ ومنكبيه اي بقا بلها **قوله** وضم اصابعه اي
لا تفرجها وقوله القبيض مشورة اي لا مقبوضة فمقابل الضم التقبض ومقابل
النشر القبيض فلا يقال ان الضم مناف للنشر فكيف يجتمعان **قوله**
ومجافاة الى اخره اي لانها مبعدة عن هيلته الكسائي وقوله **قوله** الرجل
اي غير العاري والسلس اما العاري فالفضل في حق الضم **قوله** في

الركوع والسجود وان كان خاليا واما السلس فالحق عليه الضم على
المعنى اذا استمكن حركته به والمركب بالوصل المذكور المحقق ولو
صيا بدليل ما ياتي ويندب رفع الساعدين عن الارض
في السجود ولو كان المصلي امرأة وضعت يديها على السجود
قوله في ركوعه وسجوده متعلق بمجاورة العنق من عنكبين
والبطن عن الخدين **قوله** بل يضمن بغضها الى بعض ولو غير الغني
ولو في خلوة لما في تفريقهما من التشبيه بالرجال **قوله** وتوجيه
المصلي اصابع رجله الى جميعها في السجود وغيره اخذ من اطلاق
المصنف **قوله** في غير مجاورة الى اخره وهو بسعة الوضع والضم والنشر
والمجاورة في السجود للبطن عن الخدين والعنق عن الكعب ومجاورة
العنق عن الكعب في الركوع والتوجيه وقوله رواه اي الاتباع **قوله**
ويستثنى اي للذكر غير العاري سواء صلى قايما او قاعا املا **قوله**
وكذا قدمه كافي الشيخ المتأولة وكان الظاهر ان يقول وكذا قدمه
على ان كذا خبر مقدم وقدمه مستندا موضوعا ان يخرج على زيادة
كتابي العاطف والمعطوف اوحذف المضاف ويقا له والاصل وكذا
تفرقة قدمه والاعمال بزيادة ما عدم كونهما احد كذا الاسناد لان
الاسماء لا تتراد وتكون حينئذ حال لا يقال يلزم على ذلك تقدم
الحال على صاحبها المحرور بالمضاف وهو ممنوع كالحرف بالحرف
وان اقتصر في الخلاصة على الثاني في قوله وسبق حال ما بحرف
جر **قوله** ابو ولا اصنعه فقد ورد لان نقول انه مقدم
في التقديم لان قدمه عطف على ركبتيه فالحال متأخرة تقديم
قوله بشيئ اي موجهها اصابعها للقبلة ويبرزها من زليل
مكتوفين حيث لا يخفى **قوله** رب اغفر لي ما وقع من ذنوبي ما يقع منها
لان حذف المفعول يؤذن بالعموم وصعني غفران وما يقع ان وقع يقع
مغفورا فيطلب من الله ان يغفر له اذ وقع وقوله والرحمن اي المحرم
واحدة

188
واسعة ولا تخلو احد من رحمة ما **قوله** واجبرني ايا غفني من
جبر الله مصيبة اي رد عليه ما ذهب منه عضوه واصله من جبر الله
فقط الرزقني عليه من عطف العام لان الرزق بقية الرأ اعطاء
ما ينفع به مطلقا ولو قليلا واجبر اعطاء الحال الكثير خاصة **قوله**
وارفعني اي في الدنيا والخرة اخذ من حذف المفعول **قوله** وارزقني
اي رزقا واسعا ومجوزا ليعا بذلك ان قصد الرزق من الجلال
او اطلق والاصح وقوله واهدني اي لصلاح الاعمال وعافني اي من
بدايا الدنيا والخرة ويزاد واعف عني ويأتي في الضمائر المذكورة
بلفظ الافراد ولو اما ما لان التفرقة بينه وبين غيره خاصة
بالفتوى على الصحيح **قوله** والافتراس الى اخره ذكر موضعين من
مواضعه وبقي منها جلوس الاستراحة وجلوس المسبوق وجلوس
الساهي وجلوس المصلي قاعا للفقراء فحملتها سنة فلو قال واخر ان
فالجلسات الا الاخرة لكان اختص واحسن وسمي بذلك
لجعل المصلي رجلا كالفرس كما سمي التورك بذلك لجلوسه على
التورك **قوله** بان يجلس الباء للتصوير وقوله على كعب يراه
اي بان يضمنها بحيث يلي ظهرها الارض الارض والكعب يراك
رجل الذي يلي الرجل الاخرى **قوله** وينصب يمينه اي ويضع
اصراف اصابعه للقبلة كما صرح به في تشهد اول **قوله** كما سياتي
اي وانما ذكره الشرح هنا لان محله مفهوم قوله في تشهد اول
والاجتماع مع الافتراض دليل واحد فقوله في ذلك اي الثلاثة
قوله وفي الاخيرين بالمدح والثناء وكبرها مع ثبوت الباء
وهما قوله الاخران في التشهد الاول والتورك في الاخير وعنده
الاما ما لك بين التورك مطلقا ولعجز عن هيئة احدهما وقدر
على هيئة الاخر فعلمنا لاننا الميسور ولو قد علم بعض احدهما كتب
بناه فقط اني بما قدر عليه لانه هيئتها فلا يغير **قوله** مستوفرا

اي مستعد في غير الارض وهو الاقتران في الجلوس بين السجدين
وفي الشبهة الاول وقوله غالبا اي في غالب احواله واحسنه زيد
عن العاجز الذي يصلي من قعود فانه ليس مستعدا للحركة **قوله** والحركة
الحركة من تمام الحركة فهو بالرفع وعن معني بعد واهون اي ايسر
منها عن التورك اي بعد وجلس استراحة مستعدا خيرا في
اي من الهيئات وليس يجوز اعطافا على قوله تشهد اول المسئلة عليه
قوله واقتران لما يلزم عليه من ضيق قول المتن بعد ذلك
مفترا والافضل ان لا يزيد على قدر جلوس الشاهد الاول تطويل
على الجلوس بين السجدين ولا تبطل به الصلاة على المعنى وباقى به الحاد
بذبا وان تركه الامام ولا يضركلخه لان الشان ان يسرو به فارق
ما لو خلف للشهد الاول فلو كان بطي النهم والامام يسرعها
وسرع القراءة بحيث يفوته بعض الفاظه لو تأخر له جاز خلفه كما
استوجهه مر في شرحه **قوله** ثانية فبده وقوله يقوم عنها قيد
ثان وقد اخذ الشارح محترزهما على اللف والنشر المرتب وقيامه
عنها بان كانت في الركعة الاولى او الثالثة لافي الثانية والرابعة
فلا تسن فيها جلسة الاستراحة وحقق الشاهد عن تشهد بعدها
قاصرا لعدم شمول السجدة الثانية من الركعة الرابعة وايضا
لا يشمل المصلي من قعود فانه لا يسكن له جلسة استراحة والمكر يقوم
عنها قياما مفعولا لا مشروعا بدليل الاستدراك **قوله** وخرج بذلك
اي يقتضيه السجدة بالثانية لا يقوم عنها صادق بان يقوم
عن غيرها ولا يقوم اصلا بان يصلي من قعود او كان في الركعة
الرابعة فالاصواب قاصرا كما مر **قوله** فمما ان اراد استدراك على
قوله عن يارفع به توهم ان الممرار القيام المشروع وافاد ان الممرار به
المفعول فلو صلى أربع ركعات تشهد جلسا لاستراحة في كل ركعة
منها لانه اذا ثبت في الاول رفق محل الشاهد **قوله** سن
لا جدوا

لاجلوسها لا يقال كيف يسقط بجزء الاداءه الطلب المؤكده وهو طلب
الشهد الاول ويخلفه طلب جلسة الاستراحة لانا نقول الطلب لم
يسقط غير انه لما دار الامر بين الاثنيان بجلسته الاستراحة وعدم
الاثنان بشئ طلب منه الاثنان بها واعتدبه **قوله** مفترا
سنة اخرى في جلوس الاستراحة واعلم ان قد يتصور في صلوة
المغرب أربع تشهدات بان يكون مسوقا ان ركع الامام بعد ركوعه
الثانية وتابعه فيفترش فيما عدا الرابع ويتورك في الرابع وتكون
صلواته حينئذ حاشا ليعجز جلوس الاستراحة لان لم يقم بعد السجدة
الثانية في ركعة ما وان الجلوس في الصلوة اربعة اقسام اثنان
واجبان وهما الجلوس بين السجدين وجلوس الشاهد الاخير اثنان
مندوبان وهما جلوس الاستراحة وجلوس الشاهد الاول **قوله**
حسن صحيح اي حسن من طريق صحيح من طريق اخر فلا تنافي **قوله**
الجلوس الشاهد الاول اي فانه فاصل بين الركعة الثانية والثالثة
لا بين الاولى والثانية **قوله** تسبى من الركعة الثانية اي من الاولى
بدليل ما بعد ففیه اكتفا وقيل الاولى وقبل من الثانية وقوله على
الصحيح هو المعنى وتظهر فائدة الخلاف في الايمان والتفريق فاذا
قال لعبد ان صليت ركعة فانت حر عتق برقع راسه من السجود
الثاني او قال له ان شئت في ركعة ثانية فانت حر عتق بالقيام
بناء على المعنى **قوله** واعتق دالي اخره اي كالعاجز بالزاي ومن
عبر بانه يقوم كعاجز بالنون اراد الشبهة به في شدة الاعتقاد عند
وضع يديه الا في كفيه ضم صابرها **قوله** اي كفيه اي يدها او صابرها
مبسوطة على الارض وقوله من جلوسه اي للاستراحة او للشهد
وقوله السجدة اي في الركعة الاولى والثانية **قوله** ابلغ في الخشوع
على حذف مضاف اي في هيئة الخشوع الدالة عليه اي في تحصيلها
والا فهو امر قلبي يحصل للمصلي من تجلي الحق على قلبه

وهو حضور القلب وسكون الجوارح ولا دخل للاعتناء على
 اليد بين فيه **قوله** واعون للمصلي اي لانه انحلت مفاصله
 من الخشوع فيحصل بذلك اعانة على وجهه **قوله** ورفع يديه
 الى اخره انما لم يذكر مع ما تقدم من الاركان الثلاثة لآخره عنه
 في الحسن وكذا في المعنى لجرى ان خلاف الشيطان فيه والتفافهما على
 ما تقدم وانما جمع ما تقدم لتوقعه على التوالي والمتوالي بعد شيئا
 واحدا **قوله** عن قيامه الى اخره مثل القيام بدله **قوله** وتورك اي
 ولو لم يكن يصلي من جلوس ومثله الاقتراس في محله اه **قوله**
 في تشبه اخيرا اخره ومثله سجود التلاوة وهو تشكرا ربح الصلاة
 فالسنة فيها ان يجلس متوركاً في شوري **قوله** يلصق بضم التحتية
 من الصق الرباعي **قوله** وينصب رجله اليمنى اي واضعا بطون
 اصابعها على الارض وقوله كما صر في قوله في الاخيرين **قوله**
 الا ان يزيد سجود سهواي بعد تقدم مقتضية **قوله** بان لم
 يرد الى اخره تفسير للاطلاق يخرج ما اذا لم يتقدم مقتضية او تقدم
 ولكن امر اعدمه فيتورك فيها فلو علم السجود بعد اقتراس
 وان توقف على اثنائه ركون القاعد لتولد من ما هو عليه
 وفاقا للمصلي وخلافا لابن حجر **قوله** وبعد استئذان من التورك **قوله**
 لاحتياجه الى السجود لكونه مطلوباً منه في نفسه فلا ينافي
 الاطلاق المذكور اه في ل وحاصله ان الاقتراس هو ظاهر في
 اذا اراد سجود السجود وما اذا اطلق فوصفه انه في وقت يطلب
 منه فيه التورك للسجود المذكور **قوله** وقول في اطلاق الى اخره ذكر
 من الاقتراس في ذلك هو الاوجه نظرا للغال من السجود مع
 قيامه لغيره خلافا لبعضهم **قوله** في تشبهه صفرا مضاف فيهم
 الاول والاخير وكما تشبهه غيره فكان الاولى ان يقول
 جميع جلسات الصلاة **قوله** يعني طرفي ركبتيه تفسير بالاضني
 لان الذي

لان الذي يكون على الركبتين اطراف الاصابع الا ان كان فلو
 قال بحيث تكون اطراف اصابعه عند ركبتيه لاسم من ذلك **قوله**
 وقبض اصابع يدي بعد وضعها منشورة لانه ولا قبله على
 المعنى خلافا لظاهر كلام بعضهم من ان القبض مقارن للوضع
 قالوا وفي عبارة الشيخ وغيره للسجدة لا للمعية ولعل في تأخير المصير
 القبض عن الوضع اشارة الى ذلك **قوله** في تشبه الاول ان يقول
 في تشبهه **قوله** الا المسبحة ككسر الباء فلا يقبضها بل يضعها منشورة
 والافضل قبض الابهام بحسبها بان يضعها على طرف راحته فلو انزلها
 معها او قبضها فوق الوسطى او حلق بينهما او وضعها على الوسطى
 عقبت الابهام الى بالسنة وقوله التي تلي الابهام سميت بذلك
 لانه يشار بها عند التسبيح وحصلت بذلك لانتقالها بينا ط
 القلب اي الفرق الذي فيه فكان سبب لحضورها وتسمي ايضا
 سبابة لانه يشار بها عند السبات والمخاضة وقبل لانهما
 سبب لروية الامم للنور وذلك ان الله تعالى لما اراد ان يخلق
 عليه السلام الجنة اعطاه تاج الدولة ولباس الكرامة واعطاه
 نور محمدي صلى الله عليه وسلم وتنورت اجنة بنوره حتى انه راها كلها
 ببركة ذلك النور فتعجب من ذلك ولم يستقر في موضع من بيته
 حتى ذهب من جهته الى كتفه الايمن ومنه الى راسه كسبابة
 فلما انتهى الى ذلك دفعها فرائي ذلك النور وروى به حجاب الملك
 والعرش وارواح جميع الخلق فسميت سبابة لانها سبب رؤيته
 ذلك النور فيشر بها اي ويسمى كذلك الى القيام في التشهد الاول
 او السلام في التشهد الاخير لان الواضحة والفايان هي التي عليها
 الملام فطلب منه اذ امة استحضار التقصيد والاختلاص فيما يقرأ
 اخر الصلاة لتكون خاتمة على تمام الاحوال واكملها وهذا هو المعنى
 الذي رقت لاجله فلذلك طلب منه استمرار رخصها ولو قطعت سبابة

اليعنى لم يرفع اليسرى واعلم ان رفع اليد اليسرى خاص بهذا
الحمل لقيده فلا يقاس عليه غيره فمما يفعل بعد الوضوء وروية الجبارة
لا اصل له **قوله** عند قول لا اله الا الله اي عند الاستدراك باله من ذلك
لا لخال اثبات الوحدة لانه لا **قوله** يدرك بك وقد ورد الخبر بك
ايضا وقدس الثاني هنا على المثبت عكس القاعدة لما قام عندهم
في ذلك وهو ان المطلوب في الصلاة عدم الحركة لكن لما ذهب
اكتنوع ولان الخبر بك نوع حيث الصلاة لقان عنه ما يمكن
ولذا قيل بطلان ما به وان كان ضعيفا كما ياتي **قوله**
وينشأ اي ببطلان مضمومة اي استجابة الى القبلة وتغير بقية بزيل
الاهتمام عن القبلة وهذه العلة صري على الغالب حتى لو صلى
داخل البيت ضمن جميعها مع توجه الكل للقبلة او افادهم
قوله لا بد من تفرق يسير بحيث لا يمنع توجهها للقبلة قياسا
الى كالتحريك كما تقدم **قوله** على ما صرح في الركوع من انه يفرق لتفرق الرحمة على بدنه
عن الركوع ومثله **قوله** كان تكررها خلافا لما لك في قوله باستجابته ولا يطل به صلاته
قوله عامدا للحدس بقية **قوله** الكف والابطال بثلاثة متواليات عامدا عاما
بذلك السوفناسل **قوله** كتحريك الزند المقطوع الكف **قوله** وينوي بالاشارة الاخلاص
فجميع في التوحيد بين قلبه ولسانه وصوارحه ووجه تسميتها
مع انها لا للتوحيد لا للتقريب انه يلزم من توحيد الله تعالى تترديد
عن الشريك في الذات والصفات والافعال فكانت الآلة
للتقريب بهذا الاعتبار **قوله** منكنية حال من المسبحة **قوله**
وتكون متوجهة في شريح الاصل ولكن وهو اولى
لانه سنة احري لاعلة لما قبله **قوله** وان لا يراى وزاي
اقام السلام وهذا حال رفع المسبحة ايا في غير ذلك
فيديم النظر الى سجوده فيكون ما ذكره هنا مستثنى
من ذلك ولا يكره تقبض عين لا يضرب بل قد يجب
حواش

قوله يسير في ضيق
قوله لا بد من تفرق
قوله كالتحريك كما تقدم
قوله على ما صرح في الركوع
قوله كان تكررها خلافا
قوله عامدا للحدس بقية
قوله كتحريك الزند المقطوع

صرفا عن نحو عمرة او امرأة او امرأ وقد يندب اذا كان امامه
ما يلهي **قوله** اشارة اي محل اشارة وهو المصلي اعم من قوله
من عذاب القبر واولى منه ان يقول وتقول لبسك القميص من فتنة
المسيح الدجال وفتنة الحيا واليمان **قوله** بعد تشهد اجتر خلاف التشهد
الاول فلا يسن بعد الدعاء بل يكره لئلا يلهي على التخصيف وحمل ذلك
في الامام والمنفرد اما المأموم فان كان سبقا وادرك ركعتي
من الرباعية مع الامام فانه يتشهد معه تشهد الاخير وهو
اول له فلا يكره الدعاء له فيه بل يستحب وان كان موافقا وكان
الامام يطيل التشهد الاول اما لتقل لسانه او غيره وانه هو رعا
لم يكره له ان ياتي بهذه بذكر او دعاء لا بما يطلب في الاخير بل
يستحب له ان ياتي بذلك الى ان يقول ما ممة **قوله** الجنب مسلم اذا
تشهد احدكم في ارضه فيه ان الدليل اعم من المدعى لشموله
التشهد الاخير **قوله** ومن فتنة المسيح الخ بالحياء المعلقة وهو
الوارد في الروايات سمي بذلك لانه يبعث الارض اي يطأها كلها
في الربيع يوما لا مكة والمدينة وببيت المقدس وبالبحرين
صخرة المعنى اي يشوهها فانه عور وكذا حماره ويضع رجله
عند منتهى بصره بعينه الصموية وقوله الدجال اي الكذاب من
الدجال وهو التفتية لانه يفتي الحق بباطله **قوله** بعض المانور ومنه
الهم غفرل ما قدمت وما اخرت اي اذا وقع مغفورا وما
اسررت وما اعلنت وما اسررت وما اعلنت اعلم به مني انت
المقدم وانت المؤخر لانه الا انت استغفرك وانتوب اليك اللهم
اني ظلمت نفسي ظما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاعف عني
مغفرة من عندك والاعفاني انك وانت الغفور الرحيم اه وسين
ان لا يزال امام علي قدس الشدة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
اي قد رما ياتي به منها فان اطاها اطاها وان خففها خففها

لانه يقع لها ما المنفرد فله ان يطيل ما شاء ما لم يحف وقوعه
 في سبيلها ما الحائز يوم فهو تابع للامام **قوله** واستثنى من
 ذلك اي من سنن التسليم الثانية مسائل منها ما لو عرض بعد
 الاولى من ان كثر وخروج وقت جبه بخلاف وقت غيرها
 من الصلوات والقضاء مدة مسح وتحرق حنف فيجزم الايمان
 بها لا سيما وان لم تكن جزءا من الصلاة على المصلي منى من
 ثوابها وملحقا **قوله** في الشرح المذكور في شرح الاصل
قوله لزوم اى يوم تركه وان خلف له عامدا كما بطلت
 صلاته والا فلا **قوله** وتحويل وجهه اي بعد الابتداء في كل من
 التسليمين وهو مستقبل القبلة وخروج بوجهه صدره فلا يحول
 بل يجب كونه للقبلة وحمل التحويل المذكوران سلم ثنتين فان
 سلم واحدة اتى بها قبل وجهه **قوله** في الاولى يمينا الى اخره
 فتعكس شكلها جامع الكراهة وقوله وفي الثانية شمالا
 نعم لو سلمها شمالا على اعتقاد انه سلم الاولى لم يعتد بها
 ويعيد هما معا **قوله** وينوي اي كل مصلح اسلام على من لم
 يسلم عليه والورد على من سلم عليه مقتيد بن وغيرهم ولا يجب
 الرد على غير المصليين لان المصلي من حيث مصلى غير متاهل
 للخطاب وقوله على من على يمينه اي الى منقطع الارض وقوله
 وشمالا اي وعلى من على شماله بالثانية وقوله ومحاذيه
 اي امامه وخلفه بايما شاء والا والاولى وهو قوله من ملائكة
 بيان لمن ولا يشترط مع نية السلام على من ذكر او الرد نية سلام
 الصلاة الذي هو الركن على المصلي فيكون مستثنى من الشروط
 فقد صار فاضلا وبفوق بينه وبين نظائرها اعتبر فيه فقده
 بانه هناك يخرج عن مدلوله الذي هو التحية ولو مع النية المذكورة
 وفي غيره اخراج له عن المدلول فاحتج به فقد صار فاضلا لا هنا
 وفيه بشرط

١٩٥
 وقيل بشرط لان السلام جزء من الصلاة حقيقة في التسليم
 الاولى وتبع في الثانية فلم يصح للمصلي ان يخطب العادي به لان
 المقصود به التخلل فاحتج في صفة اليها الى نية وايضا
 ما فيه من الخطاب بعده عن اجزاء الصلاة فاحتج في
 صفة اليها الى ذلك لثباته عليه من حيث كونه من اجزائها
 فاذا نوي مجزء السلام على من ذكر او الرد ضرر للصارف وبشرط
 في الركن فقده وعليه قلنا سلام واحد ينوي به شيئين مختلفين
 وقد علمت ان هذا ضعيف **قوله** ان يدرج السلام ان يسرع به
 وقوله ولا يحده عطف رزقنا يفعله المبلغون من من خلف
 الاولى **قوله** بعد سلام الامام اي بعد فراغه من تسليمه وتن
 نية الخروج من الصلاة عند ابتداء التسليم الاولى خروجا من
 خلاف من اوجبهما فلو اخرجها عنها فانت السنة او نواها
 قبلها بطلت صلاته لكنه لا يضره تقييد غير صلاته خطأ وكا
 لزوم ابطال ما هو فيه بنية الخروج من غيره بخلافه **قوله** ولو
 قارنه جازا الى اخره تكن المقارنة في ذلك مكرهه صفوته تفضيه
 انجيعة فيما قارب فيه فقط وكذا المقارنة في الافعال وقد تكون
 المقارنة في الافعال وقد تكون المقارنة سنة كالمقارنة في
 التاميم وقد تكون واجبة كالمقارنة في قراءة الفاتحة اذا
 علم انه لا يمكن من قرأتها بعد قراءة الامام وقد تكون حراما
 كالمقارنة في التكبير على ما سيأتي وقد تكون مباحة كالمقارنة
 فيما عدا ذلك **قوله** الا تكبير الاحرام اي فالمقارنة فيها او
 في بعضها حرام مبطلة للصلاة لنية الاقتداء بغير مصل حتى
 لو شك في ذلك في ثنائها او بعدها ولم يتذكر عن قرب او
 ظن التأخير بان عدمه لم تنفقد صلاة وفارقت بقية الاركان
 حيث لم تضربها بالمقارنة ببقا قطع القدوة فيها لكون

الامام في الصلاة فيشرط تأخير جميع تكبيرات المأموم عن جميع تكبيرات
 الامام يقينا هذا اذا تولى الاقتداء بالتكبير اما لو احرز منفردا ثم
 تولى القدوة في خلو صدره فاما تصح قدوة وان تقدم تكبيره
 عن تكبير الامام **قوله** واستياك الى اخره السواك لغة الدلك والتم
 وشرعا استعمال عود او غيره كاستناب في الاسنان وما حو لها
 وهو من الشرايع القديمة لحديث حسنة الترمذي الرابع من سنن
 المرسلين احيا بالحنينة والمد والتقطر والسواك والنكاح
 وحديث هذا سواكي وسواك الانبياء من قبلي الاصل ان
 ما ثبت لابي ثبت لامتة الاما خرج دليل والمراد مجموع الانبياء
 لكل واحد منهم فلا ينافي ان اول من استاك ابراهيم الخليل عليه
 السلام وانما ذكره المصنف كاصلة هذا مع ذكر الاكثر له في
 باب الطهارة لانه سنة لاهل الصلاة بل قال داود بوجوده
 لها مع صحتها بتركه ونقل عن الساق بن لاهوية وجوبه مع
 بطلانها بتركه وهو كذب عليه وفي ذكر المصنف له في سنة
 الصلاة رد على هذين القولين ايضا وهو مذكور وقيل فيه لغتان
 التذكير والتانيث وما يعزى لسيدنا علي رضي الله عنه
 انه قال حيث رايت سيد فاطمة تتساك **قوله**
 هنيئت يا عود الارك بتغرها **قوله** ما حفت مني يا اراك الارك
 لو كان غيرك يا سواك فتلكه **قوله** ما فاز مني يا سواك سواك
قوله بخشن اي طاهر كعود واستناب على معنى مرادها
 من حديث السواك مطهرة للفرج والنجس من مطهرة بدن نجسة
 وقال ابن حجر باجزاء استياك به ونوحية مراتب في ذاته
 فالاولها الارك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم ماله راحة
 طيبة ثم مال الراكية له من بقية العود وفي معناها العسرة
 فهي في المرتبة الخامسة وخمسة في صفاته فالاولها اليابس المندى

بالانها

بالماء فيما الورود فغيره كالريق فاليا بس غير المندى فالرطب
 وكل واحدة من الحنة الاولى فيها الحنة الاضيق فالجمل حنة
 وعشرون من ضرب حنة في حنة هذا في غير الحنة اما في فليس
 فيها الا الاربعة الاولى من الحنة الاضيق وانما كان اليابس او
 من الرطب لا خشونة يزيل القلح اشد من ازالة الرطب وكانت
 المندى او يابس غير ذلك ولا لاجل اللثة وقدم ما بالماء
 على غيره لان في الماء من الجلود ما ليس في غيره ومحل جوار المطيب
 في غير الحرم والمخف وخرج بقوله بخشن غيره كالمضغطة اي الفاسول
 وان انقى الاسنان وزال القلح لانه لا يسمى سواكا بخشنه بالفاسول
 نفسه **قوله** القلح في الحنا رصفة الاسنان وباب طرب والمراد
 هنا مطلق الوسيخ المتراكم عليها **قوله** عرضا اي في عرض الاسنان
 ظاهر او باطن الحنا اذا استكنتم عرضا ويجزى فيها طول لكن
 مع الكراهة ومثل ذلك الاستياك بمجرد لانه يزيل جزءا منها والكراهة
 لا تمنع الاجزاء لانها من حيث مخالفة السنة لا من حيث الفعل لانه سنة
 مطلقا نعم يمتنع في اللسان طول الاستياك بضار حرام مع الاجزاء
 لحصول المقصود به من ازالة القلح ومثله سواك الغني غير انه ان
 لم يلهي رضاء بخلاف ما اذا كان باذنه فلا حرم ولا كراهة ويجب
 ان توقف عليه زوال نجاسة او ريح كريهة في جميعه فتعني به الاحكام
 الاربعة ما عدا الاباحة لان ما اصله النذب لا يقر به الاباحة
 غالبا وكان الاويان يقول وعرضها بالواوسنة اضري
 فظا هر صنيعة انه لا يكون سنة الا في حال كونه عرضا وليس
 كذلك **قوله** لا اصبعه عطف على ضيقة وقوله اي المتصلة
 ليس بقيد بل لا تجزى اصبعه مطلقا كالاستناب ايها مجامع الازالة
 اما اصبع غيره فان كانت متصلة حشنة من حي اجزاء ولو
 بغير اذنه او كان الغير اجنبية وان حرم ذلك وفارق عدم

اجزاء ثمانية الاستحباب باصرامها او غير خشنه فكذلك لا لنا لاسمى
سوا **قوله** هذا تكفي ضعيف كما علمت وسنالا سبائك الى اخره
ظاهر صنيعه انه لا يكون سنة الا عند المذكورات وليس كذلك
بل هو سنة مطلقا ولكن يتأكد عند هاتكان الاول وان يعبر
كما هو في منجى بقوله وتأكد الاستحباب عند قيامه الى اخره
عند قيامه اليها بحيث ينسب اليها عرفا فلو شرع فيها قبل
سنة فعله فيها لا يعمل كثير **قوله** الى الصلاة ولو نفل وصلاة
جنازة وان لم يتغير في استاك قبلها للوضوء وقصر الفضل
بينهما او استاك للصلاة قبلها وان قصر الفضل ايضا او سلم
من كل ركعتين كالترأوى ولو في المسجد ان امكن تقديره في
معنى الصلاة الطواف ولو نفل وسجدة الشكر والتلاوة
وان استاك للقراءة فيستاك بعدها وقبل السجود وكذا بعد
للقراءة والمعتد تفضل صلاة الحجامة وان قلنا يستحبها على
صلاة المنفرد بسواك لزيادتها عليها سبع وعشرين درجة
كما في الحديث اي صلاة ولا يعارضه ركعتان بسواك افضل
من سبعين ركعة بلا سواك لان الدرجات المرنية على صلاة
الحجامة فقد قلنا الواحدة منها كسائر الركعات بسواك
قوله لقا قد اظهرت في مسئلة المنجم بالاولى على ما في اي
الدعوة في حمل الحمار لانهم في طوبى بفروج التربة على
المعقود **قوله** اي امر ايا ب اي اما امر اللذبة فثبت لان
لا يقتضي المشقة **قوله** بعد الزوال خرب بذلك جافقلا كما
الحمل صل تقوى الكراهة في حق بالحق وتزول بالغروب
ومثله من يدعى السواك في مرضي في السنة فذكره في حق
قبل الزوال حيث كان صايما وخشي من القطر وكذا ان
لم يكن صايما ولم يجد ما يغسل به فيه بل لا يجوز له اذا
علم

علم من عادته ذلك وصاف الوقت **قوله** للمصاييم اي حقيقة
او كما قيل المسك كالحق قد التفت لانه يثاب على استاكه
فيكره له على المعتد ولا فرق في كراهته بعد الزوال للمصاييم بين
ان يستاك لصلاة او لا لغرض تغيره بعد بنحو نوم ككل ناسيا
او مكرها او موجرا انك لا زالت له بدلا كراهته فان لم يحصل بذلك
تغير كرهه في حق السواك والزوال الخوف به لا يثاب لكل من الصلاة
وتغير الغرض بين له السواك فلم يحكموا بكراهته للمصاييم بعد الزوال
وبعد مما لم يتغير بنحو نوم كما تقدم لانا نقول بغير بينهما
بان السواك للصلاة من باب جلب المصالح وللغير من باب
رفع المفاسد لان المقصود ازالة التغير ورفع المفاسد اهم من
جلب المصالح **قوله** بل يكره اي لا يثاب الكراهة خبر الطحاوي في الخوف
في المصاييم اصله عند الله من ربح المسك والخوف بالضم الى بقر
راحية الغم والمراد الخوف بعد الزوال الخبيط على ما في
سائر رمضان فما عظم قال وما الثانية فانهم يحسبون
وخلوف افواههم اصله عند الله من ربح المسك والمسا بعد الزوال
فخصنا عموم الاول الدال على الطيب مطلقا بغير نوم هذا ولان
الغيب قبل الزوال يكون غالبا من اثر الطعام فليست كسجدة الخوف
بالطيب كراهته اذ الله لكونه الرحمانية لا يقال مقتضى
ذلك تحريمها كالزاله دم الشهيد لانا نقول في ازاله دم الشهيد
تقويت الفضيلة على الغير بغير اذنه ولا يجوز التصرف على الغير
الا بالمصلحة واستاك مصروف على نفسه ولذا كان ازاله الشهيد
الدم عن نفسه لا مرضي بغيره على ظنه الموت فيه لم يحرم او سواك
مكن صايما بعد الزوال بغير اذنه حرم تقويت الفضيلة
على نفسه طائرا وتقويت غيره لها عليه لا يجوز الا باذنه **قوله**
عند النوم اي ارادته او اليقظة من **قوله** والا لزم بفتح

الهنقة وسكون الزاي وحفلة از مهن باب ضرب وقوله
 والسكون الواو بمعنى اوله يفسر تارة بهذا وتارة بهذا
 فكان الاوحيان يفسر باو **قوله** وعند تفسيرهم التفسير
 بالعلم دون السن نذبه لتفسيرهم من لا سن له وهو كذلك
 فيسن السواك للتفسير مطلق **قوله** اكثر من ثلاثة عشر وقد وصلها
 بعضهم الي سبعين وبعضهم الي اكثر قال بعضهم ولعل هذه الفوائد
 لا تجمع الا في عود الازراك المخصوص فخره اهق ل والظاهر الاطراف
قوله كتطهير العزم بالمعنى الغيوب اي تنظيفه اوزالة اوساخه
 لا الشرى لانه ظاهر **قوله** وشدة اللثة اي تقويتها وهي بتخفيف
 المثلثة اصلها الشئ ابدلت الهاء من اليا، وجمعها لثات
 ولثى واصلها مثلثته وقوله وهي ما حول الانسان اي اللحم الذي
 تنبت فيه الانسان اما اللحم الذي يتخللها بان يكون بينها
 فهو عظم يفتح العين المعلقة وبالراوا سكان الميم وجمعهم عمو
 بعضهم العين اما الفتح العين المعجمة قالوا الكثير وبالكسر الرجل
 الحفور وبالصم الرجل الجھول **قوله** وتصيفة اكلت اي من
 البلغم وقوله والفضاحة اي احسن المنطق والفتنة بكسر الفاء
 اكدق او شدة الذكاء وعطفها على الفضاحة المتعلقة باللسان
 مغايرا وعطف سبب على سبب والمراد السبب الاغلبى ولا فقد
 يكون الا في فظنا مع انتفاء الفضاحة عنه **قوله** وقطع الطويلة
 اي من جميع الكبد المفسدة له لانه ينشأ عنها نحو الرهد
 وعياله الكبدن اي ثقله **قوله** واحدا البصري تقويته
 فيصير كالديد **قوله** وارهاب العود ترقيق الراي تخفيفه
 ببركة اتباع السنة فقد نقل عن بعض التواريخ ان بعضهم
 كان يفتح عليه في عزاء له عاجلا ففزع عزوة وتاخر عنه الفطن
 بعدوه فتعجب فقال شخص بالسيدي ذلك سبب شئ اركبته
 وذلك لولا

١٩٥
 وذلك لانك تركت السواك فلو من شوم تركت السن وكتب
 عمر بن الخطاب للمرج بن العاص حين ابطا عليه في الكندرية
 قتا با جملة لقد عجبت من ابطاء الفتح وما زلت الا لما احسنوه
 وهيكلم الدنيا فان الله لا ينصرف مما لم تصدق نياتهم ومنه يؤخذ
 اجواب عن اخرا الفتح على حسن المسلمين الان مع كثرتهم وقلة
 عدوهم لانه اما من ارتكاب محرمات او ترك ما مورات **قوله**
 وهضم الطعام اي التامش عن عدمه النخبة ونحو القول في اهق ل
قوله ولتذيله الجايح اي صابنه من الحفنة المضرة وكيف القذ
 الحقيقي فيقوم مقام الماكول اهق ل **قوله** وارغام الشيطان
 هو في الاصل الصاق الفم بالرفام بفتح الراء اي التراب ثم
 كنى به عذقه واغافته **قوله** وتذكر الشهادة في شرح الاصل
 وتذكير بالياء وهو اسب بما قبله قال في شئ على مرولو
 اجتمع في الشئ من فضلتان احدها تذكر الشهادة والاخرى
 تنبيه على السواك وكل الحشينة مشد هل قلب الاوحيان
 الثانية فيه نظر ونقل بالدرى عن المناوى تغليب الاوحيان
 للفطن فليراجع اه ومن قواله ايضا انه يسهل خروج الروح وبني
 الاموال ويخفف الصداق ويقوى القلب والمعدة وعصب العين
 وهو يعكس كل الحشينة وقد ذكر بعضهم لها فوق مائة وعشرين
 مضرة نبه له ودينه **قوله** وبين ان يبدأ الى اخره الانبي
 ذكر هذا قبل الفوائد لانه من جملة الاحكام وهي مقدمة على الفوائد
قوله مما ينبغي الا يعنى اي مبتدأ باضرا له اي وسط اسنانه ثم من
 الايسر كذلك سواك الانسان العليا والسفلى ويسن ان يكون
 بيمينه وان كان لازالة ثقب لعدم مباشرة اليد له وبه فارق
 ما مر في عدم الاستتار **قوله** وعلى كراكي اضرا له بتشد يد الياء
 قال في الخلاصة

واجعل فعالى لغريدى نسب **قوله** جدد كالكرسى تتبع العرب
قوله وينوي به السنة اي ان لم يكن في ضمن عبادة كاشاء وضوء
 او صواف او صلاة بافعال خفيفة كاص **قوله** فوالد منها ان
 مفرج للملاكمة ويندب بلع ريقه في اول استياكه فانه نافع من
 الجذام والبص وكل داء سوى الموت ولا يبع بعد شيئا لانه يورث
 الوكسة وهل المراد باول استياكه اول مرات استئصال العود او اول
 كل مرة من مرات الاستياك كل محمل كما قاله في شى والا قرب الاول
 ويندب ايضا ان يعود به الصبي من او غيره كغيره لينعوده
 وبالفه ولا باسى سواك غيره با ذله **قوله** ومكروهاتها
 الاضافة على معنى في اي ما تكره فعله فيها لان المكروهات
 ليست منها وقوله بعضهم او تركه منها اي او ما يكره تركه
 منها فيه نظرم وجهين الاول انه لا يلزم من طلبها شي
 كراهته تركه الا ان يحمل على الجري على اصطلاح المتقدمين في
 اطلاق المكروه على خلاف الاولى وعلى اصطلاح المتأخرين
 من اختصاص المكروه بالمذنب بخصوصه وبضمها في ذلك تركه
 ما ناكه طلبه واختلاف في وجوبه كالسورة والابواض وتكبيرات
 الانتفالان الثاني انهما اما وافقة على سنن او على ترك
 وكلاهما في سد ان يصير المعنى على الاول او سنن يكره تركه فيلزم
 ان تكون السنن مكروهها وعلى الثاني او ترك يكره تركه ولا
 معنى له **قوله** جعل يديه هذا في حق الذكر المحقق لا الذي ولا
 اكنثى **قوله** عند تحريمه اي اضره اي وعنده قيامه من تشده
 وحلوه له فالحلة خمسة **قوله** والتفات بوجهه اي ما يصدره
 فبطل وقوله بلا حاجة خرج ما اذا كان لها كلفا متاع فلا يكره
قوله هو اي الالتفات اختلاسى سبب اختلاسى وهو لفه
 الاختطاف بسرعة والمراد به هنا نقص الثواب **قوله** واثاره
 الخ

اي نحو عين او حاجب او شفة ولو من اخرى ولا يبطل بها الصلاة
 خلافا لبعضهم في الاضرب وقوله مفرجة ليس ايده وحمل كراهتها
 ما لم تكن على وجه اللعب والا بطلت **قوله** بلا حاجة خرج
 ما اذا كان لها كراهة سلام ونحوه **قوله** وجهه يحمل سررا اضره
 اي حيث لا عذر فان حصل عذر كان كثر اللفظ عنده فاحتاج
 للجهر ليأتي بالقرأة على وجهها فلا كراهة **قوله** وجهه خلف
 العام اي ولو في جهرة يكره غير مبني ونحوه محامس وهذا يفتى
 عنه ما قبله **قوله** لمخالفة ذلك سنة النبي صلى الله عليه وسلم اي
 المطلوبة طلبا مؤكدا اخص ان يكون دليله على الكراهة على عام
قوله بان يجعل يديه اي او يديه وحمل الكراهة ما لم يكن
 لحاجة كعلته بجنبه والا فلا كراهة وقوله على خاصرته وهي بابني
 راس لورك واسفل الاضلاع وتفسير الاختصار بذلك هو المشهور
 وقيل هو اختصار السورة بان يقرأ بعضها وقيل هو الاختصار
 على ايات السجدة ليسمى بها وقيل اختصار السجدة التي انتهى
 في قرآنه اليها فلا يسميها وقيل اختصار الصلاة فلا يدقيا كما
 وركوعها وسجودها **قوله** انتهى عنه في طر الصبي اي في ويا
 ورد الاختصار راحة اهل النار اي فعل اليهود في صلاتهم وهم
 اهل النار وليس المراد راحتهم فيها اذ لا راحة لهم **قوله**
 الخ الا انهما على بابهما اي لحضورها وكذا الادراك التحريم او غيره
 مع الامام نعم ان توقف ادراك الجماعة او الجماعة عليه سنن في الاول
 ووجب في الثاني او بمعنى في اي عدم الثاني في افعالها وقولنا
 لا نقص ذلك عن المطلوب فيه والابطال صلاة ان كان ما نقصه
 واجبا **قوله** وتقدم ايضا بصره اي بما وره وهو الجفن وحمل
 كلامه الراجح فيكره تضييق جفنه لانه يبيد بصره وتعبيره
 او ليس من التقدير بعينه لشموله من له عيني واحدة

وقد يجب اذا كان العزاة صفوفا وقد بينى كان صلي الى حائط
 مزوق او نحو مما يشوش الفكر ان الصلاة الى ذلك وعليه
 ومنه بكرة **قوله** لانه فعل اليهود وهذا التعليل لا يتناسب
 الا العقل الضعيف القابل بكرة هذه التقيض مطلقا والخائب
 لتفصيل المذكور التعليل بخلاف الضرر **قوله** فيما اي في ركوعه
 وكجور **قوله** او يمين تقيده له بالسجود وانما قيد الرسل
 به لانه الذي في فيه محل النص وفي الركوع مقيس عليه
 ذكره المصنف سابقا بقوله ويقاس بذلك بما في البطن
 في الركوع **قوله** على وركبه اي اصلها وهو الباء **قوله** وهو
 ستة في الجلوس بين السجدة مثل كل جلوس يعقبه حركة
 كجلوس الاستراحة وهو وان كان ستة في ذلك فالافتراض
 افضل منه لانه الاكثر الاشهر **قوله** ونقطة الغراب اي ضرب
 الارض يجده عند السجود مع الطمانينة والالم يكن **قوله**
 وافتراض السبع بان يضع ذراعيه على الارض كما يفعل السبع
 قال الشاعر ياتني راي عارضا سر به **قوله** بين ذراعي وجهه الولد
 نعم ان دعت الى ذلك حاجة كاستراحة به من طول السجود
 لم يكره **قوله** وايضا ان المكان اي ملازمته وهذا الغير الام
 في المحراب اما هو فلا يكره لخلاف السوطي حيث قال انها
 بدعة مفضولة فضيلة الجماعة له ولمن ابتم به فالمعنى انه
 ليس من مكروهات الصلاة ولا يفوت فضيلة الجماعة
 وقوله اي الواحد خرج ما لو انتقل من مكان الى اخر
 وان رجع الى الاول **قوله** وطالة الشهد الاول وتواليا
 يندب في الاخير محل الكراهة اذا مده زيادة على ذلك
 والا فلا وهذا كله في غير ما موم موافقا او مسبوقا كما مر
قوله والاضطباع اي ولو غير الرجل وهو ان يجعل

ويطرداه

ويطرداه تحت منكبيه الا يمين وطرفه على اليسر كعمل اهل الشفاعة
قوله وتشبيك اي في الصلاة اما خارجها فان كان في المسجد منتظرا
 للصلاة ولو غير مستقبل القبلة فكذلك والا فلا تفرق الاصابع
قوله وغير ذلك منه الاسباب وهو ارضاء الازار على الارض
باب ما يفسد الصلاة ما اسم موصول او ككرة موصوفة اي
 باب بيان حقيقة الذي او شئ يفسد الصلاة بالمعنى المقابل
 لعدم التعلق بها فان المفسد ما يطرأ بعد الاستعداد وهو المار به
 كما سيذكره الشرح عند قوله واقتدا بمن لا يقتدى به والمبطل
 ما يمنعوه وحكم الفاسد والباطل واحد غالبا وصحبه ما ذكره
 من المفسدات متنا وشرح ستة وعشرون **قوله** وهو حدث ولو
 اصغرا واكثر عليه كان عسر بطنه فيجوز والكلام في السلام ما ليس
 فلا يبطل صلاته الا حديثه الغير الدائم بخلاف الدائم كما مر ويستحب
 احداث صلاته ان ياخذ بآفته ثم ينصرف موهما انه رغب بثلاثين
 العين سر على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا ويلحق به من
 احداث وهو منتظرا قامتها راسيا اذا كان لزما من قرىبا ومنه
 يوحذ انه يسكب لكل من الركب ما يدعوا الناس الى وقعة في
 عرضه اي يستره لحديث فيه ومن ذلك ما لو نام في رمضان حتى
 طلعت الشمس فان ذلك وان كان لا يمس فكن ينبغي له ان يستر
 على نفسه بان يوجه الناس انه يصلي الظهي **قوله** ولو بلا قصد
 كان سبعة خلاف للمذهب القديم اي ولو فاقد الطهورين لان
 صلاته شرعية يبطلها ما يبطل غيرها والتعليل بقوله لا يتقار
 الشئ حقيقة او حكما لان فاقد الطهورين في حكم المتطهر فان شئ
 بالحدث في حقه الطهر الحكمي وليس المراد انه انتهى في حقه فقد
 الطهورين لانه باق مع طهره بان احدث **قوله** وكلامه بستر من
 اضافة المصدر لفاعله وذكر قيود الربعة الكلام وكونه للبشر

وعند وجف او حرفين ولا بد ايضا من علم التخييم وتذكر كونه في
الصلوة فخرج بالكلام اي النطق بالاشارة ولو من اخرس قال في المنهج
وليعتد بالاشارة اخرس في صلاة وشهادة وحش والمعاد بكلام
البشر ما يصلح لخطابهم ولو حديثا قدسيا ولو من التوراة او الانجيل
او منسوخ التلاوة او موطب به غير البشر كمالك وارض كقوله يا ارض
ربي وربك الله ولو لمصلحة الصلاة او كرهها لندرة الاكرام فيها
واما قوله في محترزه وخرج بكلام البشر كلام الله تعالى فالمراد كلامه
بنظم القرآن قال في المنهج ولا ينظم قرآن بقصد تفهم وقراءة وخرج
بنظم القرآن ما لوائ بكلمات **قوله** فيه دون نظمها كقوله
يا ابراهيم سلام كن فتبطل به صلاة وسياق تفصيل في محتمل لقوله
عمر وهو ان الكثير يضر مطلقا بخلاف القليل فلا يضر سهوه
فالتقييد بالعدم غير محتاج اليه بالنسبة للكثير وخرج بحرف او حرفين
ما لو نهى او سهل او نهي كالخيل والكلاب من غير ظهور حروف
ولا قصد لعب فلا يطلون بذلك **قوله** بحرفين اي متواليين ولو بغير
لغة العرب ولا بد ايضا ان يكون من غير قرآن وذكرود عاء كما
يأتي وان يتلفظ بذلك ويسمع نفسه ان كان صحيح السمع ولا عارض
والا فلا يطلون وكذا يقال في الحرف المفهم ولو قصد ان يأتي بكلام
مبطل ثم نطق بحرف ولو غير مفهم بطلت صلاة **قوله** بحرفين متعلقين
بكلام وقوله لم يفهما اي افهما كقوله لم يفهما كقوله ومن
قوله او حرف مفهم مثله صرف ممدود وان لم يفهما اذا كثر الف
او واو او ياء فالمدود في الحقيقة حرفان **قوله** كقوله من الوقاية اي
فعل من الوقاية بكسر الواو وفتحها وان اخطأ بجذها
السكت لقوله لا سكت والسيف اي صنفا منه وهو صيني على
حذف الياء لان مضارعه كسر بذلك اي لاحظ اخذ ذلك من
الوقاية او اطلق على المعنى سواء قصد به الامتداد او عدمه
او الملق

197
او اطلق على المعنى سواء قصد به الامتداد او عدمه لانه مفهم بالوضع
بجذها ما لو لاحظ كونه من القرباس او الملق مثله فلا تبطل به الصلاة
الا ان قصد به الامتداد لانه ليس مفهما بالوضع بل لا يفهم الا بالقصد
قوله من الوعي اي فعل الامر من الوعي بمعنى احفظ يقال في المسئلة
اي احفظها وكذلك من الوعي وشئ من الوعي وهذا السعي بين
الناس بالاعتداد وق من الوفاق يقال في اي بالنداء مثلا **قوله** كقوله
مسلم اي عن معاوية بن الحكم قال بينما انا اصلي مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت مرحب بك
فرماني القوم بالبصار هم فقلت واشكل امهات انكم تنظرون
الي تجعلوا يضربون باليد يام علي فاذ هم فلما رأيتهم يصمتوني سكت
فرا صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاوية ان هذه الصلاة
لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة
القرآن فيا لي هو وام ما رايت قبله ولا بعده احسن قلبي منه
فوالله ما نمتوني ولا ضربتني ولا شتمني انما قال هذه الصلاة الحجة
ولم يافهم بالقضاء لانه جاهل معذور بقرع عهده بالاسلام
والكلام يقع اي يطلق عند الفقهاء والاصوليين او اللغويين
وهذا من تمام الدليل على قوله وان لم يفهما والحرف المفهم داخل
في قوله على المفهم واما قوله وغير مفهم خاص بالحرفين فاكسر **قوله**
اصطلاح في النجاة اي فلا تحل النصوص عليه لان ما لا ضابط له
منع ولا عرف فاجل على اللغة ولو نطق بالكلام المبطل من الله
او غيره من بقية الاعضاء نظرا ان كان له فيه اختيار بطلت صلاة
والا فلا **قوله** فم يفهم استثنى صور من كلام البشر عمدا **قوله**
بالنداء اي نداء النبوة الخ الى عن تعليق وخطاب فالنداء وقيد على
المعتمد فخرج به غير كالوقوف والعتق والاعتكاف وبغية القرب
وضريح بندر التبريد نذرا للحاج ويقال له نداء الغضب والقلق

وهو ما تعلق به حيث اوضح او تحقيق خبر كان كلمت او ان لم اكلم
وان لم يكن الامر كما قلت فله على كذا فتبطل به الصلاة لانه
ليس قرينة كراهية بخلاف نداء التبريد فانه قرينة محض ومناجات
للرب كالدعاء وخرج بالحاجي عن التعليل والخطاب صافية ذلك
كان شفي الله مريضاً فله على كذا وكذا وكذا كذا او مثال الصورة
الصحيحة الجامعة للشرائط ان يقول لله علي صلوات او صلاة او
قاصدا لاداء فان قصد به الاخبار بطلت الصلاة لانه يكون غير قرينة
قوله وفي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم بالقول ومثله بالفعل وليست
الاجابة شاملة للاجابة به لانه لا يصح استثنائه من الكلام
ويصح ان تكون الاجابة شاملة لذلك ويكون الاستثناء اعم
من المستثنى منه وفيه زيادة على المدعي ولا يضر ذلك والمراد بنينا
اما غير من بقية الانبياء كعيسى عليه الصلاة والسلام فتجب اجابته
وتبطل بها ومثل الانبياء الملائكة وتحرم اجابة الوالدين في العرض
ويجوز في النقل وهو افضل فيه ان شق عليهما عداهما وتبطل
الصلاة بهما مطلقا **قوله** في عصره اي حياته ليس بقيد وانما
ذكره جريا على الغالب وقوله اذا دعاه المراد بذلك ان ياتي
بما يدل على طلبه سواء كان قولا او اشارة او غير ذلك مما
يفيد العلم بالطلب لا خصوص النداء ولا تبطل باجابة بالفعل
وان استبرأ القبلة واذا انتهى عن النبي صلى الله عليه وسلم اتم
الصلاة فيها وصل اليه وليس له ان يهودا الى مكانه الاول
حيث لزم على ذلك افعال متاولية فلو كان اما ما وناحر
عن القوم بسبب الاجابة حاز ذلك وليس له ان يهود
مكانه الاول ولا يتعاني على الا موماني المفارقة بحسب دناخه
عنهم لاحتمال ان يامر صلياً عليه وسلم بالعود لمكانه
الاول فلهما الصبر الى تبين الحال ولو تقدم بارادته
لكنه

ويغذر في اجابة النبي صلى الله عليه وسلم

قد عاينه ذراع بواسطة الاجابة حاز له البقاء على المتابعة ويفتض
الزيادة لانه في الدوام ويعتبر فيه ما لا يفترض في الابتداء كالوزالت
الرابطة في الدوام ويشترط ان يجيبه بما دعاه فلو دعاه بالقول
فاجابه بالفعل او عكسه بطلت الصلاة وخرج بقوله دعاه ما لو
دعي هو النبي صلى الله عليه وسلم كان قال عند زيارته يا رسول الله فان
صلاته تبطل **قوله** وفي سائر كلام من اصنافه الصفة للموصوف
اي كلام يسري قليل عفا بان يكون ست كلمات فاقبل كما وقع
في قصة ذي اليمين وهذه هي الصورة الثالثة من الصور المستثنيات
وذكر لها ثلاثة اقسام **قوله** او في الصلاة اي شئ لا يقبها
معها اي مع البس قال الربط محذوف وعبارة غيره ان سبق الى الفرد
وعليها فالعطف ظاهر لا يحتاج الى تقدير الربط وخرج بقولنا
نسي انه فيها ما لو نسي تحريم ما نسي به فانما تبطل كنسيان الحائض
في ثوبه ولو تكلم بكلام قليل ناسيا فظن بطلان الصلاة فتكلم
بقليل عامدا لم تبطل صلاته والعرف بينهما وبين الصوم فنيا لو
اكل ناسيا فظن بطلانه فاكل عامدا حيث حكموا ببطلانه وكذا الحج
والعمرة فيها لوجامع ناسيا ثم جامع عامدا فانما يبطلان ان عهده
هنا اعتفاد الكلام عمدا وذلك في اجابة النبي صلى الله عليه
وسلم ونحوها ولم يعهد اعتفاد ما ذكرتم وان الصلاة لا تجب
المعنى في فاسدها ولا كذلك الصوم وما بعده وهذا اولى لان
الاول يقتضي بطلان الصلاة بالاكل القليل عمدا بعد ظن
بطلانها به وهو اعم انما لا تبطل بذلك **قوله** او جهل تحريمه
اي تحريم الكلام اليسير الذي اتى به وان كان عالما بنحره بحسب
الكلام اي بعض افراده التي توصف فيها ما عدا ذلك الفرد
الذي اتى به قال الشوبري ويؤخذ من ذلك صحة

صلاة نحو المبلغ والفاية على الامام بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل
 باستماع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام بل ينبغي صلاته
 وان لم يقربهم بالاسلام والا نشاء بعذر عن العلم المزدخفا
 ذلك اه وخرج يجهل بحرمه ما لو علمه وجعل كونه مبطل فتبطل به
 كما لو علم تحريم شرب الخمر دون ايجابه الحد فانه يجد ان كان حقه
 بعد العلم بالتحريم الكف **قوله** وقرب الم فيد في جعل التحريم محل
 كونه عذرا اذا وجب احدهما في بين الامرين ويعذر من قرب عهده
 بالاسلام وان كان بين المسلمين وقوله او نشاء بعذر عن العلم الى اخره
 وذلك بان يخلو المحل الذي هو فيه عن من يعرف بطلان الصلاة
 بذلك وكذا يقال في نظائره ولا فرق بين مسافة القصر ودونها
 تمكن من الانتقال لحوف او عدمه زاد او ضياع من تلزمه تفقدهم
 او نحو ذلك من سائر العذر كوجوب الحج فان انتفى ذلك لزمه
 السفر تعلم المسائل الظاهرة دون الحقية وما نحن فيه من
 الظاهر واعلم ان اعذار الجاهل من باب التخفيف لامن حيث
 جهله والا كان الجاهل الجاهل خيرا من العلم اذا كان يحيط عن العبد
 اعباء التكليف ويرى قلبه عن ضرر التبليغ مع انه لا عذر للعبد
 في جهله بالحكم بعد التبليغ والتمكن ليدل يكون للناس على الله
 حجة بعد الرسل قاله الشافعي صلى الله عليه وسلم **قوله** وفي تمنع اي
 ويعذر في تمنع كالضيق والبكا ولو لا صلا الاخرة والادنى والتاوه
 والنفي بالفم او الانف والسعال والعطاس والتشاوب ان ظهر
 من ذلك حرفان او حرف مفرد ولو من كل نفي وكوها حيث
 كان لغلبة اي قصر فان لم يظهر منه ذلك فلا بطلان باتفاق
 وان ظهر منه اكثر من حرفين لغلبة المذكورة وكثرتها بطلت
 صلاته الا اذا صار ذلك مرضا من مرضا بحيث لم يخل زمن
 من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال فلا تبطل كسلي

الحديث

الحديث ولا عادة وقوله ان قل اي التمنع وقوله ويعذر اي ويعذر
 في تمنع فقط لتعذر ركن قولي وان كثر اي التمنع وقوله بان ظهر
 منه حرفان فاكثر وفي نسخة كثر بالالف التشبيه وهي خلاف عبارته
 في منهي حيث قال ولا يتنحى لتعذر ركن قولي ولا بتكليل نحو
 للغلبة اه ولو حصل بطلانها بتكليل التمنع مع علمه بتحريم الكلام
 فمعدور وكفا حكمه على العوام ركن قولي اي كالفائدة والشهد
 في تمنع لاسماع نفسه بذلك لا للمحصن فلا يتنحى له وان نذره
 هذا ان لم تكن الجماعة شرطا كالجمعة وتتوقف صحتها عليه كان
 كان الامام من الاربعين وتوقف سماعهم على جهه فيكون
 2 ملحقا بالركن في تمنع حينئذ **قوله** وخرج بكلام البشر شروع
 في اخذ المحترقات وقوله كلام الله اي بنظم القرآن كما مر يقصد تفهم
 وقراءة او قراءة فقط فان اطلق او قصد التفهم فقط **قوله**
 والذكر الى اخره منه ما لو قال بعد قراءة امامه صدق الله العظيم
 فلا تبطل به صلاته لانه ذكر ليس فيه خطاب ادعى ولا بد من
 تقيد الذكر بعين المحرم ليجزى ما لو قال بالف لا يعرف معناه
 ولم يصنعها الدارقوت ومن تقيد الدعاء بذلك ايضا في مالو
 دعا على ان اوطى قدر من المال لا يمكن تحصيله لمصلحة عادة
 وبان لا يخاطب به غير نبينا صلى الله عليه وسلم من البشر فلو قال
 رحمك الله ولو كنت يصلي عليه صلاة الجنازة **قوله** لما مر
 في الباب السابق اي باب احكام الصلاة من ان الازكار في الركوع
 ونحوها مسنون فلا تبطل بها الصلاة الكلام السهوي اليسير
 ولو بعد كبس فان كان كثر اضرب في الفهم تفصيل كما مر **قوله**
 ومفطر للصائم اي وصل لجوفه كان اضر عودا او نحوه وان
 قل في فمه او اذنه او دبره ولو بد حركة فيه لان الحركة جرحها
 فعل يبطل كثيره وخرج بمفطر غيره فلا يبطل الصلاة الا بالكل

قوله وينبغي صحتها عليه نظرنا ووجه
 التقيد بذلك فان اذكار على كون
 الجماعة شرطا ولم يذكر في هذا القيد

الكثير فيطلها مع النسيان وان لم يطل الصور حينئذ ففي المفهوم بقص
فلا يرد ان ظاهر عبارته ان الاكل الكثير نالها لا يفيد الصلاة ككافي
الصور مع انه يفيد حاصل ان كل ما بطل الصور بطل الصلاة
الا الاكل الكثير هو ما يطلها دونها والفرق ان لها هيئة مذكورة
فكان التفسير فيها الشد بخلافه وانها ذات افعال منظومة
والفعل الكثير يقطع نظرها بخلافه فانه كفي **قوله** وفعل كثير اي
يقينا ولو نية فلو شك في كثرته فلا يطلاق لان الاصل الاستمرار
على الصحة وتفرق القلة والكثرة بالهتق فيما بعده يعني الناس
قليلا لنزع خف وليس ثوب لم يضر وكذا الضربان والخطوات
وان استعانت حيث مما وثبت اما الثلاثة من ذلك وغيره كثيرة
ان تواتر وان كانت بعد خطوة واحدة مستفزة اما لو
تفرقت بحيث لقد الثانية منقطعة عن الاولى او الثالثة منقطعة
عن الثانية فلا يضر ولو نوي ثلثة افعال وكذا وفعل واحد منها
او شرع فيه من كمال لشارة اليه ولو حصل شخص مصليا ومشي
ثلاث خطوات متواليات لم يطل صلاة الجهر لان الخطوات
لا تنسب اليه كذا ان فعل شيئا من اركانها حال حمله لم يجب
حيث لم يمكن اتمامه في المعتمد ان الخطوة نقل القدم الى
جهة كانت فان نقلت الاخرى عدت ثانيا سو اسوي
بها الاولى امر قدمها عليها ام ارضها عنها اذا لم يضر
الفعل وذهب الرجل وعودها بعد مرتين مطلق سواء حصل
النقل ام لا بخلاف ذهاب اليد وعودها على الاتصال فانه
مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها ولو في غير وضعها وانما
رفع الرجل فانه بعد مرة ووضعها مرة فانه ان وضعها
في غير موضعها على المعتمد كما قاله في شرحه فاما في اكله
والفرق بين اليد والرجل ان الرجل عادتها السكون
بخلاف اليد

بخلاف اليد **قوله** من غير جنس الصلاة كالمشي والضرب وانما قيد
بذلك مع ان الذي من الجنس مطلق ايضا لان ما كان من
جنسها لا يتقيد بالكثرة كزيادة ركوع وليلا يتكرر مع ما سياتي
من تكرير الركوع الفعلي لانه من جنس ما يجوز فعله فيها ولان
ما كان من جنسها فيه تفصيل ان كان لغرض متتابعة كزيادة
ركوع او سجود عامدا عالما بالتكريم ضرورا ان كان لها كان
اقتدى بمن اعتدل من الركوع لم يضر لانه يلزمه متابعته
في الزائد وكذا لو ركع او سجد قيل امامه فان له العذر وان
صدق عليه ان ركوعا او سجودا لانه مفتقر للمتابعة **قوله**
في غير صلاة ردة اخوف اي وفي غير نفل السجود ماها فيفتقر
فيها الفعل الكثير حاجة على ما تقدم مرسيا **قوله** لذلك اي
لتلاعبه ولما كان ذلك لا يظهر في صورة السجود زاد قوله مع انه
لا يشترط لا دخالها فهو جزء على شاكل للورد والسجود فهي كية
ويجوز انهما علتان على التوزيع الاولى للورد والثانية للسجود
قوله لا يفيد اي لم يقصد به اللعب فان قصد به ذلك
كان اقامه اصبعه الوسطى في صلاته لشخص لاعبا معه بطلت
صلاته ومنه ما يقع لاهل الركعة من مرد حمله ليضعها
على ذيل صاحبه بقصد اللعب ليجزى عن القيام من السجود
وتبطل صلاته بغير مدرجه **قوله** انه صلى الله عليه وسلم
دليل نقلي على قوله بخلاف القليل ودليله العقلي ان قليل الفعل
يشق الاخر عنه بخلاف قليل الكلام على ما مر **قوله** وهو
حاصل امامة المشهور في الروايات الثنوين ونصب امامة
وروي بالاضافة وبالوجهين في السبعة في قوله بالاعراض
قال في الخلاصة **قوله** وانصب بذي الاعمال تلووا وخفص
وامامة بضم الهمزة وتخفيف الميم بنت بنته

زينب من ابي العاص بن الربيع وفيما سمع اقوال اسير يوم بدر كما فر
ثم اسلم وهاجر فزار صلى الله عليه وسلم ابنته المذكورة وقيل من
عثمان وتزوجها سيدنا علي بعد وفاة النبي فاطمة بوضعية منها
ولم تقبها وكان يحملها صلى الله عليه وسلم على عاتقه وقيل
رقبته مع طهارة ثيابها وبدنها واورده صلى الله عليه وسلم
سبعة القاسم فزينب فرقة فاطمة فانه كلشوم فبعد له ويلقب
بالطيب والطاهر فابراهيم وترتيبهم في الولادة كما ذكر وكلامهم
خديجة الا ابراهيم فانه من سارية القبطية ولم يعش بعد صلى
الله عليه وسلم الا فاطمة فانما عاشت بعد ستة اشهر وقالت
في رثائه صلى الله عليه وسلم
ما اذا علي من ثم تربية احمد ان لا يسم من الزمان غوليا
صيت علي مصائب لوانها صبت علي الايام عرف لباليا
قوله فكان اذا سجد اي الاله سجود وضعها وكذا ما بعد اي
ومن العلوم ان وضعها وحملها فعل قليل **قوله** فقليل الاكل
اي اضره ان قواكل كل بفتح الهمزة مصدر بمعنى بلع الطعام بعد مضغه
كان ذلك استدراكا على قوله بخلاف القليل اي من الفعل النازل
للاكل لا يفسد وهو حجة استدراك حقيقي وان قراءتها بمعنى كما كول
كان استدراكا على قوله ومفطر للصائم وحج يكون استدراكا صوريا
لحصول ذلك في المفطر فكان المناسب تفرعه وهذا اوفق بكلام
الشرح حيث قال كما علم من المفطر ثم قال وتبين الفعل اي وتم
كثير الفعل اي استدراكا على قوله وفعل كثير فيكون لنا ونشرا
مرتبا في الاستدراك وان كان الاول استدراكا صوريا كما علمت
قوله لئن جرب اي جرب شديد بان لا يقدر رمعه على
عدم الحث هذا ان لم يعلم من حاله انه بعثه نارة ويقبض خزي
ولا في عليه انظار فذواله سالم يخرج الوقت كما قالوه في السعال
وكالجرب

وكالجرب القمل فلا تبطل بغيرك كفه للحث له ثلثا ولا للظن ورة
ويؤخذ من ذلك انه لو ابتلى بحركة اضطرارية بشا عنها عمل
كثير انقضى له وكالجرب ايضا انقضا كجرب فلو اني وهو راكب نزل
وبني وان كثر عمله لحاجة النزول كالسياتي هذا والاولى في حق
المصلي النحر عن الافعال الخفيفة المتواليات ويستحب الفعل القليل
لقتل نحو عقر او النياك كما صرو ويكره لغز ذلك **قوله** كثر بك
اصابعه اي بلا قصد لعب مع قرار كفه وسكونها امامه تحريكها
حركات متواليات تبطل وتلي تلك اصابعه تحريك اجفانه او ذكره او اذنه
واخره لانه **قوله** وقته هي الضحك بصوت وحمل البصل اذا
ظهر بها حرقان او حرف مغرم ومثلها في ذلك البكا ونحوه كما مر
لما مر اي وهو تلاعب وهذا حيث لم يغلب ذلك فان عليه فقد مر حكمه
قوله وفعل كثر اي ولوح اجعل وقوله او طول زمن اي وان لم
يفعل ركنا وضابطا طول ان يكون يقبل ما يسر ركنا وقصر ان لا يسر
ذلك كان خطره خاطروا لسريعا بان تذكر قبل طول الزمن
وانتباه بركن وقوله فيها اي في فعل الركن وطول الزمن وانتباه
ان قوله مع شك متعلق بالمسئلتين قبله ومثل الشك في النية الشك
في الشرط كالظنارة وما لو شك هل نوي صلي او عصي **قوله** ونية
خروج اي حال او بعد ركعة مثلا كالنوي ان يكفر هذا او يخرج بنية
الخروج بنية فعل المبطل فلا تبطل بها صلواته حتى يشتر فيه مودة قبل
الفعل جازم والمحرم عليه انما هو فعل الخافى بخلاف نية الخروج
فانه غير جازم معها لا يقال نية المبطل بنية لقطعها وذلك مناف
للمخرج فلهذا بطلت قبل الشروع فيه لانا نقول لا سلم كون نية
المبطل بنية لقطعها بل النية لازمة لاداء فيكون القطع غير منوي
بل لازم للمنوي وهو المبطل وذلك المبطل لا ينافي الجرم بنفسه وان
نافاه باعتبار لازمه فلم يشر بنية حتى يشتر فيه بخلاف ما اذا

كان المنوي ابتداء القطع فإنه منافي للمعنى بنفسه فانثرت بنيته
وان لم يشرع فيه والحاصل ان المتأني اما ان يكون منافي للنية
كما لقطع والتردد فيه فيض مطلقا واما ان يكون منافيا للصلوة
وهو المبطل فلا يضر مطلقا الا اذا شرع فيه **قوله** منها اي الصلوة
خروج بها الى الحج والعمرة فلا يبطلان بها اتفاقا والصوم والاعتكاف
فلا يبطلان بها على الوجه والوضوء فلا يبطل بها ما مضى منه على الوجه
ايضا لكن يحتاج الباقى الى نية والعرق بين ههنا وبين الصلوة
انما اطلاقا بآبائنا فان تأثرها باختلاف النية اشد ومثلها الاسلام
فيبطلان بنية الخروج اتفاقا فالعبادات بالنسبة لقطع النية
اربعة اقسام **قوله** في غير محلها وهو التسليم الاولى لانها سنة
معها لا واجبة على المعقدين **قوله** وعزم على قطعها كان ينوي في
الركعة الاولى الخروج منها في الثانية فيض ذلك كالاخذ ركعتين
والقطع هو الخروج السابق وعبر به تفننا فنية الخروج بالعقل والعزم
عليه مبطلان **قوله** وتردد فيه لواقصه عليه لا فاد البطلان بالزم
بالاولى وكالتدريج في قطعها التردد في الاسم فيها فيبطل حال المناقاة
الحزم المشروط دوام الايمان والملازمة بالتردد ان يطرأ شك منافق
للحزم ولا عبرة بما يجري في الفكر فان ذلك مما يستلزم به الحسوس
بل قد يقع في الايمان بالله كقوله **قوله** وتعلقه اي بقلبه او باللفظ
فيكون البطلان من جهتين التعليق القلبي والكلام لا يقال
قد يتصور البطلان من الجهة الاولى دون الثانية فيها اذا
كان جاهلا معذورا اتي بكلام قليل لانا نقول اجهل المحذور
لا يعرف كون التعليق حاضرا فلا يبطلان في حقه من الجهتين
فهم لا يعرف كون الكلام مبطلا ويعرف ان التعليق مبطل تقوا
ذلك **قوله** يحتمل بشئ اي وان لم يحصل ولو لم ينعاد باكره
قطع الكسبي لا عقليا لان التعليق به لا ينافي الحزم بخلاف
الاول

الاول ويدل لهذا قول الخوارج بدخول شخصي وخوفه مما يحتمل حصوله
في الصلوة وعدمه قاله الثوري وقال غير من احوال شئ ان العقلي
كالعادة والراجح الاول **قوله** لمناقاة كل منها اي من السنة المذكورة
اولها قوله وفعل ركني **قوله** نية فرض ليس بقيد بل منتهى الفعل
فان صرف نية الفرض او فعله اضر صرفا للصورة اربع وقوله لذلك
اي لمناقات الصلوة فيبطل ولا تحصل المنوية ايضا **قوله** سني صرف
فرضه اي بشرط الاول ان يكون في ثلاثية او رباعية الثانية ان
لا يقوم لثالثة فان كان في ثنائية او قاصر لثالثة اي شرع فيها
لم يسن القلب بل يجوز فيسلم في الاولى من ركعة ليدرك الجماعة
الثالثة ان يتسع الوقت بان يتحقق اقامتها فيه لو استأنفها
فان علم وقوع بعضها خارجا او شك في ذلك حرم القلب الرابع
ان لا يكون الامام ممن يكره الاقتداء به لمبة او غيرها كمن القى في
مذهب الجاس ان لا يزوج جماعة غيرها والاحزاب القلب فيهما
الادنى ان تكون الجماعة مطلوبة فلو كان يصلي فائنة والجماعة
القائمة في حاضرة فائنة ليست من جنس التي يصل بها امر القلب
وكذا لو وجب قضاء الفائتة فورا او من جنبها نظر خلف ظهر حاز
ولم يندب فان حشيت في الفائتة فنوت الحاضرة وجب القلب
وكذا اذا كانت الجماعة في جمعة فقد علم مما تقر ان القلب قسري
الاحكام الاربعة صاعدا الكراهة **قوله** اي نقل اي مطلق اما
المعين كركعتي الضحى فلا يصلح القلب لا فتقاره الى التعيين حال
النية **قوله** لا انتفاء الشروط اي وهو السر **قوله** كسبح اي والامة
وادمي وهذا ضعيف والمعنى انه لا يستثنى الا الربح فقط وسواء
كان الادمي ممينا ام لا ما ذوقه ام لا فيض كشفه على المعقدين
وان سرها حاكما فكان الاول اسقاط لفظ نحو نعم لو تكر كشف
الربح وتوالي بحيث يحتاج في السرايا حركات كثيرة متوالية

الزمن وهو محدث على أنه لو وضع في الخارج قبل فاعلمها واستمر
أي بالقضاء لم يقع صلاة لأنه لا بد من حدث ثم يرفع
والأصل لا بد من تجديد لنية لأنه حدث ثم تشمل نية وصوله
الأول وهذا ظاهر حيث دخل فيها ظاهرا البقاء فان قطع بانقضاء
المدة فيها لم تنقصد والفرق بين ذلك وبين ما لو كانت عورة
تكتشف في ركوعه حيث حكم بانقضاءها على الصلح عدم قطعه
ثم بالبطون بل صحتها ممكنة بان يسرها بشئ عند ركوعه
بخلافه هنا فمن كان في نفل مطلق يدرك منه ركعة فأكثر
فلم ينوعد لا القعدت **قوله** وتكرير ركن أي وإن لم يطعن
وقوله فعلى أي أضره ذكر قديني ويستند من قوله لا تدعيه
فيدان أضران وهما كون التكرير لغير المتابعة ولغير عذر
المعذور لا تدعيه عنده ومن الاستدراك فيه وهو أن لا يكون
جلوسا خفيا عهد في الصلاة على ما يأتي ويزاد على ذلك
أن يكون عالما بالتحريم فحالة القيود ستة يخرج بكونه لغير
المتابعة ما إذا كان لها كان ركع أو ركعة قبل أصابه ثم عاد
الركعة ورفع من ركوعه فافتدى بمن لم يركع ثم ركع معه
لم تبطل صلاته بذلك فتأكد المتابعة وما بعده ما لو رفع
من سجدة إلى صلاته ركوع فرفع من شئ وما لو هوى من قيامه
إلى ذلك أحد لقتل نحو حية فإن لا يضرب ففعلها بفعل
كثير لو صالت عليه وتوفت ففعلها على ذلك وما لو قتل نحو
قطة وإن أصابه فليل من دمها حيث لم يحل أو يمس جلدها
وهي ميتة وصحح زينة القيود فظاهر **قوله** القعود
القصير أي بان كان يقدر المطلوب في جلسة الاستراحة
وهو قدر الطائفة وأما ما زاد عليها فغير مطلوب
فيها وإن جاز فان طول القعود هنا عدا بان زاد
مرة

فيه على قدر الطائفة بطلت صلاته **قوله** لأنه معهود في
الصلاة أي في جلسة الاستراحة فهو معهود غير ركن بخلاف نحو
الركوع فإنه لم يعهد فيها إلا ركن فكان تأثيره في تفسير بقائها
أنه لا يرد على قوله لأنه معهود في الصلاة ما يقال إن نحو الركوع
معهود فيها أيضا إذا علمت ذلك فليعلم أن استثناء القعود القصير
نظرا لأنه غير ركن وإيضا لشيء تكرير حتى يستثنى من تكرير الركن
بل هو من أكلوك في غير محله **قوله** كان جالس عن قيام أي بعد على ص
لتركن طبعاً عن طبع أو طبعاً عن كونه لا بد من الاستراحة قبل قيامه
ومثل الجلوس لا يختص بالركوع من قعود لتورك في أثناء الشهد
الخير وأخرى في الأول والآخر بالقيام ما يشمل الاعتدال **قوله**
ثم سجد فبذبح به ما لو قام فان صلاته تبطل بكونه قطع القيام
ثم عاد إليه وكأنه أتى بقيامين نعم إن كان ذلك للمتابعة لم
يضر كما مر **قوله** على غيره أي من فاعلى وقولي كان سجد قبل ركوعه
أو قرأته الفاتحة كما في ركن الترتيب وقوله في الصور ركن أي
التكرير والتقديم **قوله** القوي أي على قويا أو فاعلى والكلام
في غير البطون بالتقديم وإن كان يجب إعادة ما قدمه في محله
ومنه فقد تم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الشهادتين
يستثنى من عدم البطون بذلك السلام فإن الصلاة تبطل بتقديمه
على محله **قوله** كالفاتحة أي بان كررها وقوله وكالشهادة أي
بان قدمه أو كرره فالتمثيل بالفاتحة بالنظر للتكرير
فقط فلا يتصور فيها تقديم على ركن غيرها فإنه لو قدمها
على التكبير لم يكن في صلاة إذ لا بد جل فيها إلا بتمام التكبير
أو يقال يتصور ذلك فيها في غير الركعة الأولى وقد يستحب
تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فأكثر كان صحتها
مستقبلاً فقراها ثم قدر على الأضحية ثم القعود

ثم القيام فانه يستحب ان يقرأها في كل حالة هي اكل مما قبلها
ولو كبر للا حرام تكبيرات عاصدا نوايا بكل منها الافتتاح دخل
في الصلاة بالادوات وخرج منها بالاشغاف لان من افتتح صلاة
ثم نوى افتتاح اخرى بطلت هذا ان لم ينو بين كل تكبيرتين
خرجا او افتتاحا والا فبيح بالنية ويدخل بالتكبير لانه
صادقه وهو في غير صلاة وان لم ينو بغير التكبير الا في كسبا
لم يضر لانه **قوله** وترك ركنين الخ ليس هذا من افراد ما قبله لان
المراد هنا تركه من اصله وفيها قبله تقديمه اي حمل اخر وان لم
منه تركه في محله وخرق بين المرادين **قوله** لما صلي وهو قوله
لان ذلك اكل **قوله** فينذكره ان لم يفعل مثله في ركعة اخرى
ولا قام مقامه ولفي ما بينهما واتي بركعة **قوله** او غيره كدرك
او نجاسة خفيفة او النوبة او ضنونة والمعتدى ذكر وقوله في بعض
الصور وهو ما عدا الكثرة والنجاسة الخفيفة بان كان كافرا
او اثنى اوضئي اما الكثرة والنجاسة الخفيفة فلا تبطل الصلاة
بهما مع الجهل قال في المنهج ولو بان اهمامه كاضرا ولو تخفيا
وجب الاعادة لان بان ذات حدث او نجاسة خفيفة **قوله**
هو بالنظر في جميع الصور اي بخلاف قولنا ولو مع الجهل فانه
بالنظر لبعض الصور لان قولنا في بعض الصور راجع لمسئلة
الجهل فقط **قوله** وذلك في الفساد بعد الصلوة بصور بان
اي في صورة المسئلة في شئ من احوال بنفسه سقرا احوالا
حتى يجيء ربط صلاة حين لا يصح الصلاة خلفه فمؤله من
اي المأموم **قوله** ان ذلك اقتداره بمن لا يقدر على
بعض الامور اي بان احتاج في المصنوع اليه افعال كثيرة
او طائفة من الكسوف اما لو كان قريبا فان استتر به حالا
بدا افعال كثيرة دامت صلواته على الصلوة والا بطلت
ولو غير

ولو غير بالسنة بدل الثوب كان اعم واولى لا اعتبار ذلك
في المسئلة الثانية ايضا وان الراس لا يسمى ثوبا عفا بل محارا
او طرحة او نحوهما او كان المصلي الخ عطف على محله وهو عار
وقوله وراسها مكشوف اي ولم تستر فوقه افعال كثيرة والا
فلا بطلان ويلغى بمسئلة الامة فيقال لنا شئخص بطلت صلواته
بكله غيره ويلغى ايضا فيقال لنا شئخص لزمه قضاء صلواته بين
عند ربه يعلم موت غيره وذلك فيما اذا كانت امة ولد ومات كسرها
ببلد اخرى ولم تقم بعبادة الامة مصرع وهي بقلي مكشوفة الراس
وعرفوا قال السادة ان صليت صلاة صحيحة فانتصرع قبلها
فصلت مكشوفة الراس فان كان لعجز عن شدة صحت وصلواتها
وعتقت اومع القدرة صحت ولا عتق للدور اذ لو عتقت قبلها
لبطلت صلواتها واذا بطلت لم تقم فائبات العتق بوركما في
بطلانها وبطلانها يؤدى اليه بطلانها فبطل وصحت لا تنقض الشروط
مع القدرة على البطلان في المسئلتين والمراد القدرة ولو في نفس
الامر حتى لو علم بالسنة او لم تقم بالعتق الا بعد مضي زمن يمكن
فيه السر فالصلاة باطلية وخرج بها العجز فلا تبطل الصلاة
معها في المسئلتين **قوله** كتطويل ركن قصير اي بان يزيد في
الاعتدال على الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة وفي الجملوي بين النبي
على الدعاء للواردين فيه بقدر التشهد فان نقص عن ذلك ولو بكلمة لم
يضر ولا يقترب مع التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نفسه
لا يضر تطويل الاعتدال في الركعة الاضيق من سائر الصلوات لانه
معهود في الصلاة في احدى كما في صلاة النازلة ولا تطويل
الجملوي بين النبي في صلاة السجدة **قوله** او اكل بضم الهجزة
اي ما كول قليلا كان او كثيرا فيفها دون الصوم لبدرك
الاكره فيها دون **قوله** او فله بفتح الف اي وتنبه

أي نطقه وانما بطلت بذلك لان الصلاة افعال منظومة والعقل
 لا يقطع نظرها كالفعل الكسبي ودخل تحت الكاف في كلامه بلغ خاصة
 نزلت من راسه فصليت في حد الظاهر وامكنه مجها وتخلعه عن
 امامه بركنيتين فعلن عامدا عالما بالاعتذار وتقدم عليه بمسما
 كذلك اما تقدمه باقل منها فليس صريحا وان صرم ولو بعض
 ركن **باب الاذان** اي والاقامة فتدفع الواصل
 ما عطفه والترجمة لشيء والزيادة عليه لا تنجز وانما ترجم بالاذان
 لانه افضل من الاقامة ان هو افضل من الاقامة التي هي افضل
 منها فالافضل الاذان ثم الاقامة وهو وصح افضل منها
 مجموع بين واداة اجمعة افضل من خطبتها ولا يراد على تخصيصها
 على الاقامة مواظبة صلى الله عليه وسلم عليها دون ما في اذانه
 من اكرامه على من سمعه ولم يحضر ولا تكلف بعد شغلهم بالاهم
 وقد اذن صلى الله عليه وسلم مرة في سفره فقال اشهد ان محمدا
 رسول الله وقبل قال اشهد اني رسول والرايح انه شرع بعد
 الهجرة وان ذلك كان في السنة الاولى منها وقيل في السنة الثانية
 وهو كالاقامة من حفا نصنا واول من اذن في السما جبريل وفي
 الاسلام بطل بي ربيع واول من اذن بكه حبيب بن عبد الله
 واول من زاد الاذان الاول في اجمعة عثمان ايام خلافته
 واول من بنى المنابر عصر سلمة بن الاكوع واستبظ بين حيان
 من قوله صلى الله عليه وسلم من دل على خير فله اجر مثل اجر فاعله
 ان لما اذن يكون له مثل اجر من صلى باذانه لدلالة له
 على خيره وهو الصلاة ويسمى ان يكون المؤذن من ذرية من
 جعله النبي صلى الله عليه وسلم مؤذنا في وهم الربعة بطل وابي
 انه مكتوب بالدينة وابو مخذولة بمكة وسعد القرظ بقبا
 فان عددها اثنان اقرارهم فان عددها اثنان اقرارهم فان عددها اثنان
 ولم يؤذن

ولم يؤذن بطل لانه بعد النبي صلى الله عليه وسلم عن مخرج
 دخل الشام فبكا الناس بكاء شديدا وقيل ان لابي بكر ان مات
 ولم يؤذن لعمر وقيل انه كان في الشام فرائي النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول له ما ههنا اجفوني يا بطل اما ان لك ان تزورني في شدة
 راحلة ايمان اني قبل النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة وجعل يبكي ويبرح
 وههنا عليه ثم انتهى عليه الحسن والحسين ان يسعا اذا فادن
 في محله الذي كان يؤذن فيه من ينظر سطح المسجد فاروي بعد
 صوته صلى الله عليه وسلم اكثر باكيا ولا باكية من ذلك اليوم وروي
 انه لم يؤذن لاصد بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا هذه المرة وانما
 بطلت من الصلاة وان لم يتم الاذان لما عليه من البكا والوجد
قوله قال الله استدل لا على المعنى اللغوي وقوله مخصوص اي يعني
 وهو ثم عشر كلمة بالترجيع وخمسة عشر به وانه كما سياتي **قوله**
 يعلم به وقت الصلاة بناء على انه حق للوقت فلا يؤذن للفاية
 وقيل انه حق للمجاعة فلا يؤذن المنفرد وهما قولان للشافعي رضي الله عنه
 عنه في الجدي والمطعم مائة في القديم من انه حق للمفرد كايكون
 من كلامه الا في يؤذن للفاية ويؤذن المنفرد في فالاولي
 في تقريره ان يقال ان يقال هو ذكر مخصوص شرع للاعلام
 بل الصلاة المكتوبة اصالة ولا يراد على ذلك انه يؤذن للاولى
 فقط من الفوائت والمجموعين لان وقوع الثانية تألوه حقيقة
 في الجمع او صورقة في الوايت صيرها كجزء من الاولى فاكفى بالاذان
 بها **قوله** المكتوبة اي اصالة فخرجت المنذورة ودخلت المعتادة
 فيؤذن لها ان لم يؤذن للاولى **قوله** اذا نودي للصلاة اي
 اذن ومن معني في والمراد الاذان الواقع بين يدي الخطيب
 الذي على المنارة فحدث في زمن خلافة عثمان رضي الله عنه
قوله فيؤذن لكم اي لذبوا وصره عن الوجوب تركه احيانا

قوله وهو سنة كفاية اي كما استفيد من قوله صلى الله عليه وسلم انكم
وهو فصل من الامامة لا تقدم وان كانت فرض كفاية او عيني كما في
الجمعة والمعاودة فمنه من السنة التي فصلت الفرض كالمعاودة المعسر
وابراية والبتا السلام ورده وحل كونه سنة كفاية في حق الجماعة
اما الواحد فهو في حقه سنة عيني وان بلغه ان غيره حيث لم يكن
مدعوا به فان كان مدعوا به بان سمعه من مكان واراها الصلاة
فيها وصلى معهم فلا يندب له الاذان الا لا يعنى له وبقي من سني
الكفاية الاقامة وتشميت العاطس والتحية على الاكل وما يفعل
بالبيت الا ان ذب البه والاضحية في حق اهل البيت فجلتها سنة
قوله وله شرط اخر اي ففعل قوله بالاذان اي بابر شرطه
ومكرهااته الى اضره فيحكم عليه من الربعة اضرف وقوله وسياقي بيانها
الترتيب **قوله** وانما يسى الاذان اي الايمان به لانه لفظ
والمسنون انما هو الفعل اي التلفظ به وقوله مع الاقامة ظاهر كلامه
توقف سنيته على وجود الاقامة معه وليس هو شرط وظاهره ان
ان الاقامة افضل منه لان مع تدخل على المكتوبة مع انه افضل منها
كما مر لان يقال ان القاعدة اعملية ولو قال كالاقامة مثلا
لسلم من ذلك **قوله** في صلاة اعتمر عليه من وجهين الاول انه راجع
اليه لانه مكر مع قوله مكتوبة والثاني انه يؤهم ان الصلاة ضرف له
مع ان قبلها واجيب عن الاول بانها انما اتى به لدفع ما يرد على
احص في كلامه ان من اقتضاه انه لا يسى الا المكتوبة من
جنس الصلاة فلا ينافي انه يسى لغزها من غير جنسها وعن الثاني
بان في السببية بمعنى اللام والمكتوبة بدل **قوله** مكتوبة اي
اصالة على الاعيان فيجوز بالمكتوبة النافلة وباصالة المنذورة
ويصلي الاعيان صلاة اجازة كما اشار الى ذلك بقوله لانه نافلة
اي كما ثبت راجع لقوله ولو فائتة وخبر مسلم
قوله هو انه

هو انه صلى الله عليه وسلم نام وهو اصابه عن صلاة الصبح في الواري
حتى كلفت الشمس ثم لما انتهوا امرهم بالانتقال منه لان فيه شيطانا
فصاروا حتى ارتفعت الشمس ثم نزل فتوضاوا وصلى بالاذان
وصلى ركعتين الفجر ثم الصبح ولا يرد ان الانبياء صلوات الله
وسلامه عليهم قلوبهم لا ينامون لان روية الشمس وظائف
البصر الموصوف بعدم النوم فلو بانهم كما يدل له حديث عن
معاشرة الانبياء تنام اعيتا ولا تنام قلوبنا فالمنع عن صلى
الله عليه وسلم نوم القلب دون العيني **قوله** لانه نافلة الخ اي لعدم
شيوته في ذلك بل يكرهاه فيه وقوله ومنذورة اي وان طلب
فيها الجماعة قبل نذر نذرها **قوله** ويسى الاذان ايضا اي كما
يسى للمكتوبة وقوله في اذن المولود اي اليمنى والاقامة في اليسرى
لما قيل ان من فعل به ذلك لم يضره ام الصبيان اي التابعين
ايجز وليكون اول ما يقع سمعه حال دخوله في الدنيا الذكر
ويكون الاذان من غير رفع صوت وبشرط في المولود ان يكون
ذكر مسلما وفي المولود ان يكون ولد مسلم لان الاذان من جملة
الغيا والاولاد الكفار معاملون معاملة انهم فيها وان ولد
واحد في العطف وحاشي الاذان وحده في اذن المومنين ان
يا امر من يؤذن في اذنه لانه يزيل الهم واذن المصروع والفضيل
ومن ساء خلقه من انسان او بهيمة وعند من رحم الجبن والكره
ولا يسى عند اذخال الميت القبر على المعتد ويسى هو والاقامة
خلف المسافر اي سحرة الجبن جمع راح وعطف الشياطين على
الجبن عطف خاص لانهم المعتاة منهم وذلك ان الجبن نوع
كالانسان وتحت اصناف فمن سكن مع الناس يقال له عامر
واجمع عامر ومن يتعرض للصبيان يقال لهم ارواح ومن خبث
محصل منه عتو يقال له شيطان فان زاد عتوه وقوى امره

قيل له عرفت والكل من اولاد البليس وقيل انه ليس من
 اولاده الا الشياطين والنفارات وافاكن فلهم اولاد اكان الذي البليس
 من نسله **قوله** تلونت في بعض الشخ اي وراصة اليها والحرار بملوتنا
 شكلها في صور مختلفة بان الله تعالى من صورة الى اخرى بطريق
 صري العادة واما الذات فلا تتقلع ما يلزم عليه من التحول الاجزا
 ونقض البنية واذا انتقضت بطلت الحياة واستحال وقوع الفعل
 لان وقوعه من اجزاء وكذا يقال في تشكل الخلائق الا انهم لا يحكم
 عليهم الصورة فلا يقتلون فيها بل يقتلون سراجا بخلاف
 اكن فان الصورة تحكم عليهم فيقتلون فيها لا يقال ان
 التشكل سحر لانا نقول ان تفاصيل احكامهم التي بينهم
 لا تعلمها فيحتمل ان يكون ذلك جازيا عندهم لانه ليس يلزم
 موافقتهم لنا في الاحكام **قوله** اذ يراي وله ظرط يتقي به
 سماع الاذان او لعدم تماسكه لهشته عند سماعه فلا
 يدرك ما يخبر منه **قوله** لنقل الى اخره ذكر ثلاثة شروط
 النقلية وفعل جماعة وكونها سنة فيه وينبغي ان يكون النداء
 عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون نايبا عن الاذان والاقامة
 وان كان المعتقد انه يدل عن الاقامة والمعتمد انه لا يؤتى به
 به الامرة واحدة الا ان احتيج الى مرة ثانية فطلب **قوله**
 وترأى الى اخره وياتي بذلك في كل ركعتين منها خلاف ما
 عليه من العمل الان وسواء فعلت عقب الشامة لا وكفى يقال
 في الترخيص بين جماعة وما قيل من محل استجاب النداء لها
 ان لم يفعل عقب الشامة في علم انه يدل عن الاذان والاقامة
 وقد علمت انه خلاف المعتقد **قوله** الصلاة جامعة الى اخره
 وينوب عن الصلاة وهموا الى الصلاة والصلاة الحكم الله
 تعالى وكذا هي على الصلاة فلا يكره على الصلح وسعى

سنا

من اجابة ذلك بدخول ولاقوة الا بالله العلي العظيم وكل هذه
 للموصفين ومعنى جامعة التماثل للناس او ذات جماعة اي
 بين فعلها جماعة **قوله** بالاعتراف اي لعامل سببه الاعتراف وهو
 الزام الخي طلب امر محمود اليقله عند الخ الذي ير الذي هو تنبيه
 الخي طلب على مكروه ليحذره والعامل هنا هو خوف جوارا اي
 احضرا للصلاة والزموها حال كونها جامعة لانه ليس من الموضع
 التي يجب فيها الحذف وقوله بالكالية اي من المفعول وهو الصلاة
قوله ويجوز الى اخره فيه اشارة الى ان ما قبله او لا وهو كونه ذلك
 لما فيه من الاعتراف بالمقصود وهو الزام بالصلاة واكثر
 عليهما لكن هذا لا يطرر في الوجه الاخير على تقدير نصب الاول
قوله بالابتداء واخرى اي الاول مبتدا والثاني خبر وقبل
 ان الثاني صفة الاول واخرى كخوف اي الصلاة جامعة احضرها
 وفيها وصف المعرفة بالنكرة **قوله** ورفع احداهما الى اخره اما
 رفع الاول فعلى انه خبر لخوف اي هذه الصلاة او مبتدا خبره
 مخدوف اي الصلاة هذه وادفع الثاني فعلى انه خبر لخوف
 اي هي جامعة ولا يجوز كونه مبتدا لعدم المسوغ الا ان يقال
 المسوغ اعتقاده على موصوف تقديره صلاة جامعة هي
 اي احضرها الصلاة صلاة جامعة هي وقوله ونصب
 الاخرى على الاعتراف بجزء الاول وعلى الكالية في الثانية وما
 عدا ذلك اي النقل بقيديه وهما كونه يصلي جماعة مستنونة
 خارج بالنقل المنذورة وصلاة الجنازة وما بعده ما يطلي
 مرادي وبالاعتراف لا بين جماعة **قوله** من منذر ورق
 اي لم تطلب فيها الجماعة قبل نذرها كالنهي والا كانت حكمها
 مامسا وقوله وصلاة جنازة اي بخلاف ما عليه العمل لان
 وقوله لا بين جماعة اي وان صلى جماعة كالنهي وقوله

او يصلي فزادى اي وان سن جماعة كالتراب **قوله** لا ينادى له
 بشئ اذ غير كجارة فظاهر واما هي فلان المشيعين لها حاضرون
 فلا حاجة اليه الاعلام ويؤخذ من ذلك انه لو لم يكن معها احد اوزاد
 وبالنداسن لم يصح له صلى الميث **قوله** وبشرطها الا اضره ذكر
 سبعة شروط وهي الوقت والترتيب والجمعة والجمعة وعدم بناه والكلام
 والتميز والذكورة بالنسبة للذان لكن الاربع الاول بشرط
 فيها لذاتها والثلثة الاضرة بشرط فيها لالذاتها بل لفاعليها
قوله فلا يصحان من كافر لان في ابيانه بهما نوع استنزا ان
 لا يقتض حقيقته مدلولها فلو فعل ذلك حكمه بالسلامة لنظف بالشهادتين
 وان لم يان بالواولان ذلك ليس بشرط ولا يقتض بما اتى به الاولان
 بالتكبير حال كفره فان اعاده ثانيا اعتد به وهذا كله ان لم يكن عيسويا
 اما هو فلا يحكم بالسلامة بذلك ولا يعتد بما اتى به وان
 اعاده الا اذا قال ارسل الياسر اكلني والعسوي منسوب اليه العسوية
 طائفة من اليهود حدثت في اهزرو له امير منسوب اليه في عيسى كان
 ابن يقوب الاصفهاني كان في خلافة المنصور وكان يقول برسالته
 محمد صلى الله عليه وسلم الي العرب خاصة وحالف اليهود في اشياء غير ذلك
 منها انه حرم الذبايح **قوله** وغيره من الصابي المحمدي قتيادي باذان
 واقامته الاشعار وان لم يقبل خبر بدخول الوقت ولا غيره وان
 كان طهيفة العالم كروية النجاسة كان قال انار ائت الكلب يلحق
 في هذا الحاء فلا يقبل خبره بدخول الوقت ولا غيره وان كان
 طهيفة العالم كروية النجاسة كان قال انار ائت الكلب يلحق
 فيها اختفت به فربما كان في دخول دار واصل هدية واخبره
 بطلب ذي ولجئة عرس فتبى الاجابة ان وقع في القلب صدق
قوله وسكران الا نعم ان وقع منه في اوائل شوق السكر الخ
 بهما لا تنظام قصده وفعله **قوله** لانها عبادة فيه نظر لان العبادة
 تنوت

تنوت على نية وهذا ان لا يتوقع ان عليها الا ان يقال ان وصفها
 بالعبادة من حيث كونها وسيلة لها فهو من اطلاق اسم المسبب
 على سببه العادي والعرفي بين الطاعة والقربة والعبادة ان
 الطاعة امتثال الامر والنهي ولا يتوقف على نية ولا معرفة مطلق
 والعربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه ولا يشترط فيها نية
 والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطاعة لعمى
 وتنوت عنهما في النظر الموردي لمعرفة الله تعالى والعربة اعم من
 العبادة لانها اعم منها فيما لا يتوقف على نية كالصدقة والعق
 والوقت بالصريح فيها **قوله** بقيد رذلة الا هذا القيد بالنسبة
 للاقامة كما يعلم من كلامه بعد اما الاذان فالذكورة بشرط فيه
 مطلقا فاطلوقه غير مستقيم **قوله** لغير النساء وهم الرجال واكتنا
 فالصور المتنوعة الرجاء لرجال وضائي خشي لرجال
 وضائا اما اذا لم يكون لرجال وضائا بان كان لسا فلو بشرط
 فيها ذكورة هذه ظاهرة كلامه وهو ضعيف بالنسبة للذان ان
 المعنى ان الذكورة بشرط فيه مطلقا ولو لسا اما الاقامة فضحية
 من المرأة لسا ومن اكتنى لنفسه وللنساء **قوله** فلا يصحان من
 امرأة وضائي للرجال واكتنا في اي كالا نصح اما منها لسا لا يقال ان
 امتنعت اما من لسا ارتباطا بصلاة المأموم بصلاة الامام وكلا ارتباط
 هنا لاننا نقول الاذان وسبيل للصلوة فاعطى حكم المقصد
 نعم لو ان اكتنى فبان ذكوره عقبه لسا اجزا **قوله** اما
 لسا الاضرة بحرق قوله لغيرت وقوله فلا يشترط لهن ذكورة
 اي بالنسبة للاقامة بدليل الاضراب بعد اما اذا نهب فبان
 في قوله في ان المرأة لسا الاضرة ففي مفهوم قوله لغيرت تفصيل
 كان قال اما التا بشرط الذكورة في حقش بالنسبة للذان دون
 الاقامة وبهذا يجاب عما مر من اطراف غير مستقيم **قوله** ان

يقوم لنفسه أي وللشاه يضرب الرجال ولا يخاف في الجميع **قوله**
وفي أذان المرأة أي هذا في المعنى مقابل فلا يشترط طهره في ذكره
أي بالنسبة للإقامة تكلم **قوله** والاصح أنه غير مندوب الإصباح
بكونه صراها أو مكرها أو مباحا وقد فصل ذلك بقوله بعد
فلو أذنت برفع صوت أو برفعه أي فهو يرفع على هذا **قوله**
لأنه يخاف أن هذه العلة لا تنفي الحرمة فلا يفي في كلامه بل العلة
المنتهية له أن الأذان من وظائف الرجال ففي أذان المرأة واكتفى
المحك بها التشبيه بهم **قوله** لم يكره أي بل هو مباح وقوله
وكان ذكر الله تعالى أي لأذنا شرعا مطلقا بالحصول الفرض منه
وهو الإعلام **قوله** بل يحرم معناه وكيفية الصوت في كونه ما إذا
قصرت التشبيه بالرجال وإن لم ترفع صوتها وقوله إن كان ثم اجبني
ليس بقيد بل الرفع فوق ما يسمع صواجا لها حرم مطلقا ولو كثر
الحرام سواء قصرت أم لا لأن الرفع من حضائض الرجال ولا يشك
ذلك في جوازها مع سماع الرجل له لأن الفتاة ليس للرجل سماعه
عند من الفتنة ويحرم عند خوفها والأذان يستحب له سماعه فلو
جوز للمرأة لئلا يكون الرجل باسما ما يخاف من الفتنة
وهو مستحب ولأن الغنائم شعار النساء ولا كذلك الأذان ولا تستحب
النظر للمؤذن حال أذانه فلو طلب من المرأة لأمر السامع بالنظر
إليها وذلك مخالف لمقصود الشرع ويؤخذ من هذا جواز رفع
صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وإن كان الأصح للقراءة
منه وبما **قوله** وقت أي دخوله وهو في الإقامة عند إرادة فعل
الصلاة إذا أوقضا وكذا في أذان القضية وفي الحوادث وفيها
المضروب لها شرعا فيصير في أي جزء منه والأفضل وقوعه في وقت
الأختيار في بطل مشروعيته بفضل الصلاة بالنسبة للمصلي في
تلك الصلاة والمراد دخوله ولو جيب العارض فإذا هجم وإن
جاهل

جاهلا بدخوله وصار فيه اجزاء والفرق بينه وبين التيمم
والصلاة حيث لا يصحان في وإن تبين وقوعه في الوقت
توقفا على نية محذوفة ومثل الصلاة خطبة الجمعة على المعتد
لأنها قائمة مقام ما يتوقف على نية أذنه في مقام ركعتين **قوله**
فلا يصحان قبله أي ويجزئان مع العلم للنبس بقيادة فالله
ولأنه قد يورد في التلبس على غيره ويكون صغيرا كبيرة
ومثل ذلك وقوعهما بعد وإنما قيد بقوله فيه لأجل الاستثنا
الذي ذكره قال ابن قاسم لو كان صلاة الصبح وأراد قضاءها
فهل يسن تعدد الأذان لأن القضاء يحكي الأذان وهذا يسن
التثويب في الأذان في القضاء ولأن الأذان لمعنى كنهى
الناس الصلاة الصبح وقد فأن يخرج وقته ويفارق التشرب
بأنه جزء من الأذان والتعدد خارج عنه فيه نظر فأن قلنا
بالأول قياسا أنه لو ترك الأذان الأول حتى طلع الفجر لم يطلب
تعدده وأما الفرق فليتناظر **قوله** ليس للصحيين أي
هذا الحديث ليس بضابط في المدعى وهو كونه من نصف الليل إذ
ليس فيه زيادة على بطله وهو صادق في جميع أجزائه فالأوليان يضم إيا
ذلك اتباع السلف الصالح لأنهم كانوا لا يؤذنون إلا في نصف
قوله حتى سمعوا أذان ابن أم كنوم أي تقرؤا من سماعه
لأنه كان لا يؤذن إلا بعد الفجر فيلزم على كل من أي سماعه فطهرهم
وابن أم كنوم اسمه عبد الله وقيل عمر واسمه عائكة وكانت
حتى تقول له الصلابة أصبحت أصحت وصليت وما قيل أنه كان يشم
رائحة الفجر لم يرد وإنما اشتبه بين العوام وهو الأعرج المذكور في
سورة عبس **قوله** بخلاف الإقامة أي فإنها لا تنقض قبل الوقت
ولو للصبح وقوله فلا تقدم على دخول وقته أي لا فتناح وقتها
هو وقت الإادة الدخول في الصلاة حيث لا يجامع

والا فاذن الامام ولو اتممت بدون اذنه اعتد بها على الصحيح ويشترط
ان لا يطول فصل عرفيا بينها وبين الصلاة **قوله** كثر قسب للتتابع
ولان تركه يوجب اللعب ويحل بالاعلام فان تكسرت لونا سبعا لم يصح
وسبعا على المنتظم منه والاستيناف او يقال خفض **قوله** وجهر جماعة
اي بحيث يسمعون بالسمع وكيفي سماع واحد منهم بالفعل ولو
امر به بشرط ان يطلب منها حضور الجماعة فلا يشترط في غيره
سماعه بالفعل بل بالقوة هذا بالنسبة السنة اما كمالها فلا
يحصل الا بسماع كلهم بالفعل وحل هذا غيره ما يحصل به الشعار
اما هو فشرطه ان يظهر في البلد بحيث يبلغ جميعهم بالفعل لوصفوا
فيكفي في القرية الصغيرة في موضع وفي الكبيرة في مواضع بحيث يظهر
الشعار بها فلو اذن واحد في جانب فقط حصلت السنة فيردون
غيره وخرج بقوله لجمعة المنفرد فيكفي في اذنه اسماع نفسه
لان الفرض في حجب الذكر لا الاعلام فلا يحصل له اصل السنة الا ان
اسمعه نفسه فان رفع صوته قد رطافته كان اكمل **قوله** وعدم
بناء غير اي وان اشتبه في الصوت وعزده وان مات او حصل
من مبطل كرده فلا يجوز لغيره البناء على ما في له وهو اذ ياتي كل كلمة
وعلم انه يشترط في كل من الموزن والمقيم اذا نصبه احكامهم مع السلام
والكليات والذكورة العدالة والامانة ومعرفة الاوقات بنفسه
او باضيا منصوب لذلك فان لم يكن كذلك حرم نصبه وصح اذنه
واستحق المعلوم **قوله** ومكروهاتها الخ علم من كلامه حكمان بل اذنان
كراهية من فاسق الى احرز وحرمته قبل الوقت والمشاركة واكتشاش
ان حصل رفع وقصد تشبيه ويكون واجبا بالندب واصله
الندب فلا يكون مباحا من حيث كونه اذا تفتقر به الامكام
ماعدا الاباحة **قوله** وقوعها من محدث الحرام به من لا تبا
له الصلاة في محله فلا كراهية في اذنه الختم وفاقا للصالحين
وان كان

وان كان محدثي عند الشافعي رضي الله عنه عنه ويستثنى من كراهية
اذن المحدث من لو احدث في اثناء اذنه ولو حدثا كبيرا لم يسن له اقامه
لان قطعها يوجب اللعب فان ظهر بين ان فصل الفصل **قوله** لجمعة لذي
الجمعة ولا بد دعوا الى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والا فهو
واخطأ غير موقوف ويؤخذ من هذا انه يسن له الظاهر من اجبت وقوله
لا تؤذن بالجمعة على النوى الغير الجازم وقوله يتوفى اي يظهر من اطلاق
الخاص واراادة العام او يفي على حقيقة ويقاس عليه الفصل لان
المراد بالجمعة ما يشمل المحدث حدثا اكبر **قوله** اشد منها اي يسن
نفسها للجمعة وتقدم ان احيى والنفا س كثر من اجنابة فتكون
الكراهية منهما اشد منها معها **قوله** لقربها الى اضره ولذا كانت
اقامة المحدث حدثا اصغر اخلف من اذان اجبت على المعتمد **قوله**
والنفي اي الانتقال من نعم الى اخره فالسنة ان يتم على نعم واحد
قوله اي التمدد اي مد احواف ولو بنعم واحد وحل كراهية
ما لم يتغير به المعنى والا حرم بل كثير من كفر وذلك كمد يا اكبر
وهزلة وهمة الشبهة والفاء الله ومد الهاء من شهد والبدلها
حاد اسقاط الف النكاح منها وان يقول حي مدني محل وان
حاي على الصلاة او حاي على الفلاح واسقاط الله وعدم النطق
بما الصلاة فينبغي التحريم من مثل ذلك ولا تضر بزيادة لا تشبهه
بالاذان ولا الله الاكبر **قوله** لغرض صلى فان كان لها لم
يكسر بل قد يجب كذا من محرم قصده حية او خولعي من بين
الوقوف في خويبر ولا يبطل اذنه فينبغي عليه ما لم يبطل الفصل
وقوله فيها اي الاذان والاقامة **قوله** فلو عطس بفتح الطاء
من باب نفس وضرب فضا رعه يعطس بضم الطاء وكسرها
قوله في نفسه اي استجبا با فلو تلفظ بالجمعة لم يكسر لانه
لمصلحة لكنه خلاف المستحب وله ان يؤخره والسلام وتشبه

في قوله لا يسمع من في المكان الذي ابتد الاذان فيه هذا اذا كان
 يكون لفتة خيرة الصلوة في قسم يابلل فناد **قوله** نعم ان كان مسافر لا يكره
 الركوب الا في دوام سفره ولو كان يلزم عليه ان انه الاتيان باخره
 بجمل لا يسمعه من في المكان الذي ابتد الاذان فيه هذا اذا كان
 يكون لفتة خيرة او الحاجة معه فان كان للحاجة ما كثر في محل الابتدا
 اشترط ان لا يبعد عنه ما كان لا يسمعه منه وهذا الاستثناء
 متصل لان القعود يشمل القعود على ظهر الدابة **قوله** في غير
 الصبي اي اما في غير الصبي **قوله** وان يقال فيها اي الاذان والاقامة
 اي يكره ان يقول ذلك مع اكتمالها لان شعار الزيادة اما
 اذا اقتصر عليه فلا يصح لان ترك كلمة منها يبطل كما سيأتي **قوله**
 كقولها من فاسن وصبي اي يكره اذا نهما وتصل به السنة لكن
 لا يقبل خبرها في الوقت ومثلها الاصحى اذا كان يؤذن او يقيم
 وحده اما اذا كان معه بصير يعرف الوقت فلا يكره **قوله** ان
 طال راجع للسنة المذكورة قبل وقوله بحيث لا يبعد الجواب للظهور
قوله بخلاف البصري فليطلبه وان قصد به ويقطع فيني على
 ما مضى لانه اذا لم يبطل الخطبة فالاذان او **قوله** وتر الركعة
 اي مما لا بد من لصحة الاذان ويجب ذكره فلا يضر تركه الرجوع او التثويب
 ولا يعود اليه لانه سنة لا يقال انه يعود لتدارك جود السجدة انه
 سنة لانا نقول لما كان جابر الخليل الصلاة تاكيد شامخا لحقق بالركن
 ولا يتركها هنا وقوله واعاد ما بعد صبي اي وكفى الاستشاق
 او **قوله** توجه للقبلة اي فلو ترك ذلك مع القدرة كره واجزا
 لانه لا يخل بالاعلام هذا اذا كانت البلد صغيرة اما اذا كانت كبيرة
 عرفنا

عرفنا بين الدوران وكذا اذا كانت منارة القبلة لغير القبلة فيقبل
 القبلة وان استند بالقبلة فيها **قوله** وتحويل وجهه اي وان كان يؤذن
 او يقيم لنفسه لانه قد يسمعه من لا يولم به وقد يري الصلاة معه
 فحظنه فائدة الانتفاع قاعة فان كان يحل يقطع بعد اتيان
 الغير له فيه لم يلتفت بل يتوجه للقبلة في كل اذانه ويسن الانتفا
 في الاذان لتقول الضيالة لانه يبلغ في الاعلام وادفع لشهم
 بزيادة الاعلام ولذا يسن فيه رفع الصوت اما الاذان في
 اذن المولود فلا يطلب فيه رفع ولا التثان لعدم فائدة **قوله**
 وجه لا يدرى من غير ان ينقل من محله محافظه على الاستقبال
 نعم ان احتج الى الانتقال انتقل كما **قوله** مرتين راجع للتحويل
 فهو مرتان في كل من الاذان والاقامة اما المقول فهو اربع مرات
 مرتان في الاذان ومرتان في الاقامة فيقول فيه حي على الصلاة
 مرتين عن يمينه وحي على الفلاح مرتين عن شماله وفيها حي
 على الصلاة مرة يميناً وحي على الفلاح مرة شمالاً وقوله في الاولى
 اي في اكتمالها الاولى المقول مرتين في الاذان ومرة في الاقامة
 وكذا قوله في الثانية **قوله** وسن لها الى اخره ويسن ايضا ان
 يؤذن على عال كمنارة وسطية للتباعد ولزيادة الاعلام فان
 نفذ ذلك فعلى باب المسجد بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك
 الا ان احتج اليه ككبير المسجد **قوله** عدلا اي عدل شهادته فلا
 يكتفى عدل الرواية نعم ان اذن العبد كفى في اصل السنة ما لم يكن
 منصوب الامام والافني في بل لا بد منه من عدالة الشهادة
 مطلقا **قوله** حسن الصوت اي لانه البعث على الاجابة **قوله**
 ووضع مسجتيه اي صلاتهما ووضعهما معا شرط للكمال السنة
 اما اصلها فيحصل موضع طرف غيرهما ولو وقع وجودها فيحصل
 المقصود والوسطى اولى وهي التي تلي المسجتيين ولذا يحصل

أصلا بوضع أحدهما واليمين أولى وفارق ذلك عدم قيام غير المسبوق
 مقامهما في التشديد عند فقد هاتين الحكمتين ثم اتفاهما بباطن القلب أي
 عرف فيه وذلك مفقود في غيرها والحكمة هنا جمع الصوت والعلامة من يراه
 من نحو بعد ذلك حاصل في غيرها **قوله** هو أو على من قوله وضع أصبعيه أي
 لأنه يصدق بوضع غير المسبوق مع وجودهما مع أنه لا يحصل به كمال السنة
 على ما مر **قوله** من لا يسمعه أي لصم أو بعد فيستدل به على كونه إذا
 فيجب إلى قبل الصلاة ويجب المؤذن البصير لأن اجابته سنة
قوله أي تان بتشديد النون مصدر تأنى إذا لم يعمل في الأمر وهو
 مجرور لانما فيه مسارعة للحمل ولذا ورد العجل في الشيطان الذي
 حمله قضاة الدين أحوال والتوبة من الذنب وتزويج البكر ودفن
 الميت وأكرام الضيف **قوله** فيجمع في الأذان بين كل تكبير بين بصوت
 ويغرد باقي كلماته وفي الإقامة يجمع بين كل كلمتين بصوت
 ويغرد الكلمة الأخيرة بصوت **قوله** وترجيع أي ولو في الأذان
 لغير الصلاة كفي أذن المولود ولتقول الفيلان على القرب وسمي
 بذلك لأنه رجع إلى خفض الصوت بعد رفعه بالتكبير أولاً لأنه
 رجع إلى رفعه بالشمادتين بعد خفضه بهما **قوله** بخفض الصوت
 أي خفضاً أقل مما بعده والافتلا بد من سماع نفسه أن كان يؤذن
 لها أو سماع غيره أن كان له والمراد بغيره من يقويه أو أهل
 المسجد أن كان مرتفعوا عليهم والمسيح متوسطة الخطبة
قوله قبل قولهما إلى أضرع بفيد أنه اسم للآول وهو المعتمد
 وقيل للثاني وقيل لهما فإن جهرا بالاولين أسرا بالآخرين
قوله إذا رجع أي لأنه رجع إلى التقليل أي الدعاء للصلاة
 بالتثويب بعد دعائه لها بأصبعين **قوله** في إذا في
 صبح ولو قضاة وحفت بذلك لما فيها من التكاسل
 بين النوم

بسبب النوم **قوله** بعد جعله أي قوله في الصلاة في
 على الفلاح بثبات الياء وأحياناً حذفها لم تصح وهي اسم
 فعل بمعنى أقبلوا وأجاز رجع متعلق به على حذف مضاف في
 الثاني أي على سبب الفلاح أي الفوز وهو الصلاة **قوله**
 الصلاة خير من النوم فيه لأنه لا مشاركة بين الصلاة والنوم
 لأنه مباح وهي عبادة إلا أن يقال إنه قد يكون عبارة
 كما إذا كان وسيلة إلى تحصيل طاعة أو ترك معصية أو لأنه
 لراحة الدنيا والراحة والصلاة راحة في الأرض والراحة
 في الأرض أفضل وإن في الكلام حذف أي اليقظة في الصلاة خير من
 راحة النوم فالخاضعين اليقظة والراحة لا بين الصلاة والنوم
 ويندب أن يقول في نحو المبدأ ذات العطس الأصوات من حال النوم بسبب
 التثويب أن لا يلا أذن للصبح فقيل إن النبي صلى الله عليه وسلم
 نائم فقال السلام عليكم يا أيها النبي ورحمة الله وبركاته
 الصلاة خير من النوم مرتين فقال صلى الله عليه وسلم اجعل في
 تأذيتك للصبح **قوله** للأمر به في خبر البخاري وهو عن عبد الله
 ابن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال
 له إنى أراكَ تحب القنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو بادية
 فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مد صوت
 المؤذن حين ولا نسي ولا شيء إلا شدد له يوم القيامة سمعه
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت جميع ما قلته لك بخطاب
 لي من النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** لنفسه ليس بقيد ولذا قوله
 جماعة وكذا وأنصرفوا فافرق بين أن يؤذن لنفسه أو لغيره
 ولا بين أن يصلي في المسجد جماعة أو لا ولا بين أن يتصرفوا
 أو لا **قوله** أو نحوه من مدرسة وربما طوعها من أمكنة
 الجماعة وقوله جماعة فاعل صلى **قوله** لتأذيتهم السامعون

دخول وقت صلاة اخرى اي ان اذن ^{احذر} الوقت فان اذن
اوله كان عدم السن لا يها من ان الصلاة وقعت قبل الوقت
لاننا للمضيضين هذه العلة مناسبة لوضع المسبطين ورفع الصوت
وكذا لغيرهما من الترتيل وما بعده لان الاذان اذا لم يكن للمضيضين
كان المناسب فيه التعليل بما ذكره وعدم الاستعمال **قوله** بالترجيح اما
بالتشويب فاحد وعشرون لانه كلمتان وهذا عندنا اما عند غيرنا
فيكون ولو كلمتان وتس اجابته وفيما سبه ان يكون الإقامة
كذلك **قوله** علمه ابا محذورة اسمه سمع وقيل سلمان وقيل
سلمة بن معيق بكسر الميم وسكون الميم وفيه التهمة ابن لوزان
بفتح اللام وضمها وواو وواو الهمزة قرشي جمعي مؤذنه صلى الله
عليه وسلم بكسر التاء في سنة اثنين واثنين وواو في له احمد وسلم واصحاب
السنن وقوله كذلك اي مثل ذلك اي تسعة عشر وتغايير المشبه والمثبه
به بالاعتبار فهي باعتبار اخبار المصنفين بها باعتبارها باعتبار تعليم
النبي صلى الله عليه وسلم لها ابا محذورة **قوله** ولا يؤذن لغير الاولى اي
ان قصد الاولى وغيرها او اطلق فان قصدتها فقط **قوله** فلا بد ان
يؤذن لغيرها **قوله** وكذا لو نالت فائنة وحاضرة اي سواء تقدمت
الفائنة على الحاضرة او تأخرت فيؤذن للاولى سواء للفائنة والحاضرة
اي ان الاذان ينصرف للاولى عند الاطلاق وان لم يقصد بها
به فلو قصد الثانية لم يكتف به ومثل الفائنة والحاضرة الحاضرتان
كما في الصلاة في كل موضع كما في الخراج بقوله وان يؤذن للاولى فقط من
صلوات والاها كان اولي وخارج بقوله نالت ما اذا لم تتواليا
فيؤذن للثانية ايضا وبقوله قبل الشروع اي اضرع ما لو دخل بعد
شروعه في الاذان ان كان اذان لفائنة قبل الزوال وصلاحها
ثم دخل وقت الظهر عقب سلامه او قبله فانه يؤذن له وكذا الواض
موداة اخرى فيؤذن لها ايضا والمراد بالوقت في قوله
دخل وقتها

دخل وقتها الوقت الحقيقي فلو اذن لحاضرة وصلاحها ثم تذكر فائنة
واراد فعلها عقبها لم يؤذن لها لان تذكرها ليس بوقت حقيقي
لها كذا قاله مرور ويؤخذ منه انه لو اذن لفائنة وصلاحها فتذكر
عقب سلامه فائنة اخرى لم يؤذن لها حاضرة فالحال ان لم يعلم
من كلام المصنف ان الصلاة اربعة اقسام قسم يؤتى فيه بالاذان
والاقامة وهو الخمس وقسم يقال له فقط وهو الصلوات المتوالية
غير الاولى وقسم لا يؤتى فيه بها لكن ينادي له بنحو الصلاة جامعة وهو العيد
ونحو محامد ثم ينادي له ايضا وهو المنذر والنفل والنجارة اه
باب مواقيت الصلاة المواقيت جمع ميقات واصلة بوقات قبلت
الادوية لوقوعها ساكنة بعد كسر كيزان وميعاد مأخوذ من الوقت
وهو لغة جزء من الزمن وعرفا جزء من الزمن محدود الطرفين اي له اول
واخر وهو المراد هنا فكله قال باب الاوقات والجزء من الزمن
المنذرة للصلاة شرعا والزمن لغة المدق وفي عرف المتكلمين مقارنة
متجددة وهو مسمى المتجدد معلوم الزمان لا يدام كانيك طلوع الشمس فطلوع
الشمس معلوم والاثبات عند موهوم ومقارنته هذا هو الزمن
وقيل هو نفس المتجدد الموهوم الذي يقارن وقيل نفس الفلك وقيل
غير ذلك وقد ذكر الاصحاب هذا الباب اول كتاب الصلاة تبعا
لامامهم الشافعي رضي الله عنه واخرج المصنف كاصولها هنا اشارة
اي ان الصلاة قد تقع في غير وقتها كالفائنة وقدم الاذان عليه
لوجوده في الفائنة والصلوة للمهدي المكتوبة وهي خمس
في كل يوم وليلة معلومة من الدين بالضرورة اي اشهر اشهر
يقع بها من الضروري لاننا ضرورية في نفسها لان الضروري
ما لم يفتقر الى نظر واستدلال وهي لم تثبت الا بالدليل ولا يرتد
على كونه في خمسة اجمعة لانها خاصة بيومها ومحل كونها خاصا
في اليوم والليل في غير ايام الرجال ما فيها فتزيد على ذلك

لانه ورد ان اولها كسنة وثانيها كسنة وثالثها كسنة والاربعون
اليوم الاول بالتقدير كما ورد به النص ويقاس به الاحاديث بان
تقدراوقات الصلاة وتصلى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية
وعبر العباد ان حلول الاجال ويجزى ذلك فيما لو مكنت الشمس
عند قوم مرة وتجب الصلاة باول الوقت وجوباً موسماً بمعنى انه لا ياتى
بتأخيرها الا ان عزم في اوله على فعلها فيه ولو مات قبل فعلها
بقيد ان يبقى من الوقت ما يسعها فالواجب بدخول الوقت اما الفعل
او العزم والى كل موضع ايضا لكن ياتى فيه بالوقت بقيد التمكن من فعله
ولم يفعل له لان اضر وقتاً غير معلوم فابيح له تأخيره بشرط الفعل قبل
الموت فاذا مات قبله كان مقصراً بخلاف اضر وقت الصلاة فانه
معلوم فان ظن انه يموت في اثنا الوقت كان له وقتاً فطال به
ولي الدم باستيفائه فامر الامام بقتله فقئت الصلاة في اوله
فيعطى بتأخيرها عنه لان الوقت تضيق بظنه ومثل الظن الشك
فلو لم يموت في اثنا ذلك كان عفى عنه ولي الدم لا يصير بفعلها في باقي الوقت
فتناظر اليك ان فعلها في الوقت المقدر لها شرعاً **قوله** ذكرت
بعضها اي في اولها الباب تقديم الدليل على المدلول ولا يرد انه
ذكر بعضها هنا ايضا فيما سياتى لان الحد بالبعض المذكور هناك
البعض المثل لكها وهو حديث ابن جبريل اي صار اماماً لانه
معلوم ولا مانع من ان يوم المفضل فاضلاً ولا يرد ان المدركة
لا توصف بذكورة ولا انوثة لان شرط الامام بتحقيق عدم الانوثة
لا تحقق الذكورة عند البيت اي الكعبة في محل المعروف بالمعجزة
قريباً من الباب مرتين فصرح في الظاهر حيث زالت الشمس وكان
الغيب اي الظل بعد الزوال مثل الشراك اي احد سيور النعل
والعصر حيث كان ظله اي الشيء مثله والمغرب حيث افطر
الصائم اي دخل وقت افطاره لانه افطر بالفعل لان الصوم لم
يشترط

يشترط ح والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام
على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله
والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين افطر الصائم العشاء
اي ثلث الليل والفجر فاسفر وقال هذا وقت الانبياء من قبل ان
والوقت ما بين هذين الوقتين رواه ابو داود وغيره وصححه
احكامه وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم صلى بين الظهر حيث كان
ظله مثل اي فرغ منها كما شرع في العصر في اليوم الاول
اي عقب هذا حين قال له الامام الشافعي رضي الله عنه في
به اشتراكهما في وقت واحد ويدل له خبر مسلم وقت الظهر
اذا زالت الشمس لم تحضر العصر وقد يقال ما الخارج من محل
على ههنا بان يكون المراد شرع في الظهر ولا يقتضي ذلك
اشتراكهما لانه لا بد من فذل ظل الاستواء صورة ظل الشيء مثله
بظل الاستواء لا يقتضي خروج وقت الظهر بل يبقى بعد ذلك من ماضيها
اللهم الا ان يكون جواب الشافعي رضي الله عنه على طريق
التنزيل وسليم ان المراد حيث كان ظله مثله سوى ظل الاستواء
مع ظله وقوله هذا وقت الانبياء من قبل ان في اجملة فلا يرد
ان الصبح كان لادهم والظهر لداود والعصر لسلیمان والمغرب لعقوب
والعشاء ليعونس وقيل هي من حضائهم وقوله والوقت ما بين هذين
الوقتين لرجوع طاعده المغرب لعدم اختلاف وقتها في المرتين وهو
بالنسبة الي العصر والعشاء والصبح محمول على وقت الاختيار جميعاً
بين الادلة وبالنسبة الي الظهر محمول على وقت اجواز اجواز في
اجملة ولا يشكل هذا الحديث على امتنا القائلين بانه لا بد من علم
كيفية الصلاة قبل الدخول فيها ولا يكفي علمها بالمشاهدة لانه
يجوز ان يكون جبريل عليه السلام علم كيفيةها بالقول ثم
اتبع ذلك بالفعل وهو صلى الله عليه وسلم علم الصحابة كذلك

قوله وقت الظهر الحاضر بدلا بها اقتداء بالكتاب العزيز في قوله
 قم للصلاة لعلك تكون الشاكر ولانها اول صلاة ظهرت في الاسلام
 لانها اول صلاة علمها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وان كانت
 قبله لادراكها وانما لم تجب الصبح مع ان الصلاة فرضت ليلة الاكرا
 وهي قبل الهجرة بسنة على الصحيح لتوقف الوجوب على بيان
 الكيفية ولم يبين عند الظهر او انه جعل التصريح بان اول وجوب
 عليه هو الظهر والظهر لغة ما بعد الزوال واصطلاحا اسم للصلاة
 التي تفعل في سميت بذلك لانها تفعل وقت الظهيرة اي ثلث
 احر اولها اول صلاة ظهرت وتسمى ايضا الصلاة الاولى
 لما ذكر من انها اول صلاة ظهرت وصلاة الهجرة لانها تفعل
 وقت الهجرة اي ثلثة احر فلها ثلاثة اسماء **قوله** من الزوال
 اي حقيقة او حكما وذلك لانها جاءت في حديث مرفوع ان الشمس اذا
 طلعت من مغربها تسير في وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك
 تطلع من المشرق كما دلتها في ذلك وقت الظهر بجوعها لانها بمنزلة
 زوالها ووقت العصر بصيرورة ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها
 وفي هذا الحديث ان ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلث احر
 ليل لكن لا يعرف ذلك الا بعد مضيتها لا بنها مهاب على الناس
 فيلزم قضاء الصلوات الخمس لان الزايد ليلتان فيقدر ان يكون
 ولبيلة الواجب فيهما خمس صلوات **قوله** اي وقت زوال الخ
 اشار بذلك الى ان كلام المتن على حذف مضاف وان الذي
 من المضاف اليه اعني الشمس وذلك لان الزوال ليس من
 الوقت فلا يكون مبداه اذ هو صيل الشمس عن وسط السماء
 المسمى بلوغها اليه اي الى الوسط بحال الاستواء ايا جهة المغرب
 ولا بد من تقدير مضاف ايضا اي عقب وقت زوالها لان وقت
 الزوال خارج عن وقت الظهر بخلاف وقت العصر وتغيره في الاول
 بين وقت

بين وفي الثاني بالي يقتضي دخول الاول وخروج الثاني كما هو الواقع
 في الغيا بالي مع ان الامر بالعكس كما علمت وقوله فيما يظهر متعلق بزوال
قوله لا في الواقع اي نفس الامر لان التكليف انما يتعلق بما يظهر لنا وذلك
 يعلم بزيادة ظل الشيء على تلك حالة الاستواء او حدوثه ان لم يبق عند
 ظل وذلك يتصور في بعض البلاد ككرة وصفا واليمن قبل حلول الايام
 السبعة باربعة وعشرين يوما وبعده كذلك فلو شرع في التكبير قبل ظهور
 الزوال ثم ظهر عقبه او في اثنا لم يصح الظهور وان كان حاصله بعد الزوال
 في نفس الامر وكذا الكلام في الفجر وغيره لان موافقة الصلاة مبنية
 على ما يدرك بالحن ظاهرا لما مر **قوله** ايام مصر اي وقت الظهر بين
 الزوال وزيادة المصير لان وقت المصير من وقته كما مر فاذا زاد اذ في
 زيادة دخل وقت العصر ولذا عطف قوله فوقه عصر بالفاء والزيادة
 من وقت العصر والمصير اسم مفعول من صار الناقصة وظل الشيء
 اسمها ومثله خبرها كصار السور ضيفا والطين ابريقا **قوله** اي الظل
 الموجود عنده اشار بذلك الى ان اضافة الظل الى الاستواء لا في ليلة
 اذا ظل للشاحض عنده لادانته معنى من المعاني لا ظل له فالامانة على
 معنى في اي ظل الشيء في وقت الاستواء وهو يزيد وينقص ويوجد وينعدم
 باعتبار العرض والميل في الايام والبلد ولغير مقدار باوجه منها ان
 يقاس ظل شاحض على الارض مرة بعد اخرى في ايام ينقص فالشمس لم تزل وان
 زاد فقد زالت وما بين الزيادة ونهاية النقص هي مقدار ظل الاستواء
 وبيان ذلك ان الشمس اذا طلعت حصل لكل شاحض ظل طويل في
 جهة المغرب ثم ينقص بارتفاعها ايا ان تنهي ايا وسط السماء وهي
 حالة الاستواء ويبقى في ظل في غالب البلاد ثم تميل ايا جهة المغرب
 فيقول الظل ايا جهة المشرق وذلك الميل هو الزوال فلها ثلثة
 احوال ارتفاع واستواء وزوال وهو ثلثة اقسام زوال لا يعلم الا الله
 عز وجل وزوال تقامه تلك المخرجات وزوال يعلمه الناس وزمن الاستواء

قصير فيما يظهر لنا وان كان طويلا في نفس الامر لما ورد انه صلى الله
 عليه وسلم سأل جبريل هل زالت الشمس فقال لا نعم فالتفت عن معنى ذلك
 فقال يا رسول الله قطعت الشمس من فلكها بين قوسين لا نعم سيرة حسنة
 عام وفي قوله بين قوسين لا نعم حذف العاطف والمعطوف اي قوسا لا وقوسا
 لا نعم والظلال امر وجودي بخلف الله تعالى لنفع البدن وعينه وليهو
 عدم الشمس كما قد يتوهم لما ورد ان للجنة ظلالا ممدودا مع ان الشمس
 بها والظلال من لانه الظل بعد الزوال والشمس عند المتقربين من ارباب
 علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محققى المتأخرين في السادسة
 وهي افضل من القمر لكثرة نفعها **قوله** وهذا اي الوقت المذكور في المتن
 وهو من الزوال الى المصير وقت اجواز اي في اجلة والا فهو منقسم الى
 اوقات من جملتها وقت احرمه **قوله** ولها اوقات احرم اي غير وقت
 الطلوع ومعنا من تناله من حيث التسمية وان كانت اجزائه ففي تسميتها
 اوقات تاهل وفي ادخل وقت العذر فيها مسامحة لانه ليس بوقت
 الظاهر المذكور المحذور لها شرعا بل من وقت العسر **قوله** وقت فضيلة
 معنى كونه وقت فضيلة ان تقديم الصلاة وفعالها فيه ثوابا
 اكمل من ثواب فعالها فيما بعد بخلاف الحج فان المفعول منه في اول سني
 الامكان مساوية للفضيلة لما يقع منه بعد سنة اخرى ويفرق بان
 نظر الشارع الى وقت الصلاة اشد لان لها وقتا مينا لقوت بفوائده
 ولا كذلك الحج فانه موسع الى الموت وهو غير معلوم فاضافة وقت للفضيلة
 على معنى اللزم والمراد الفرد الكامل منها لا يضرب اليه عند الإطلاق
 اي وقت للفضيلة اي الثواب الكامل لانه ليس بجعل الصلاة ولو
 عشا لقوله تعالى حافظوا على الصلوة ومن الحافظ عليها ثوابها واخرى
 الاعمال افضل قال الصلاة لاول وقتها وروي مرفوعا الصلاة في اول الوقت
 رضوان الله وفي اخره عفو الله وما سمع ذلك ابو بكر رضي الله عنه قال رضوان
 الله على من عفو قال امامنا الشافعي رضي الله عنه لان الرضوان انما
 يكون
 لتكثير

يكون للمحسن والعفو يشبه ان يكون للمفقر وفي بين المحسن والمفقر
 نعم بين تأخير الظهور لشد حرج ببلد حار يصل بحج مطلقا او بغيره جماعة
 وكان في الاثنيان اليه شقة ويجب تأخير الصلاة كانت خوف فوت
 عرفة او التأخر عن طريق او اسير ومعنى كون ما بعده وقت اختيار ان
 يختار فضل الصلاة فيه على فعلها فيما بعده فيحصل له على ذلك
 ثواب اكثر مما بعد واكل ما قبله وزيادة الثواب ونقصه من حيث
 الايقاع في ذلك الوقت المخصوص واما ثواب الصلاة فلا ينقص ولا يزيد
 بشئ من ذلك **قوله** اولم اي ايا ان يصير ظل الشئ مثله ربعه
 تقريبا وهو بالرفع بدل من وقت وقوله بان يشتغل اي بالعقل
 حتى اذا لم يجد ايا كسبا واهلها ان مضى قدر تلك الاسباب
 ثم فعلها بعد ذلك حصلت الفضيلة **قوله** وسرعة الاولي وليس
 الثواب ليشمل ما للتجمل كالسهم والنقص والارتداد ونحوها **قوله** ولا
 يضرب شغل بضم الشين مع سكون العين وضمها وبها قرئ في السبع
 وبفتح الشين مع سكون العين وفتحها ففيه اربع لغات **قوله**
 كاكل نعم بان يشبع الشبع الشرعية المعنى خلافا لما قاله بعضهم من ان
 يكسرها حدة الجوع فقط **قوله** وكلام بسير ضبط بالرفع ويصح جرح لانه من
 جملة الشغل قائل **قوله** ووقت اختيار اي الى ان يصير ظل الشئ مثله
 نصفه تقريبا واما فضل على وقت الاختيار للرد على الاصطلاح
 القائل بان الوقت ينشأ اليه وحمل الاحاديث الدالة على بقاء الوقت
 الى احد الذي ذكره المصنف على ارباب الاعتذار وقوله من اخر وقت الفضيلة
 مبني على ضعف وهو عدم اشتراكه مع ما قبله والمعتدان الاختيار
 والفضيلة واجواز بل كراهة تشترك في اول الوقت فاذا مضى قدر الاشتغال
 بما مضى من وقت الفضيلة واستمر وقت الاختيار الى ان يمضي قدر رخص
 الوقت تقريبا فيخرج ويستمر وقت اجواز فتشتركة الثلاثة مبدا
 لا غاية في جميع الصلوات الا في المغرب فانها مشتركة مبدا وغاية

ولا يشكل على ذلك ان وقت الاختيار ولا بد ان يزيد على وقت الفضيلة
لان له اطلاقين الاول يرادف وقت الفضيلة والثاني يخالف وهو الأكثر
المتبادر والحاصل ان للظهور ستة اوقات بحسبان الوقت الكلي الذي هو
أجواز بذكرها من هنا هكذا قدره شيخنا عطية وقال شيخنا أكفنى ان
وقت أجواز المقابل للحكمة والفضيلة وغيرهما هو من اضر وقت الاختيار
او من اول الوقت ويستمر بعد وقت الاختيار فيجتمع معها ويزيد عليها
كالاختيار مع الفضيلة اما أجواز الشامل لذلك فهو جواز في الجملة ولا يعدل
اجزاء الوقت اهو وهو وجهه وليس لها وقت جواز بكرهاه وتقدم ان في
عد وقت العذر من ذلك تساهل وان الستة الاوقات المذكورة تجري
في سائر الاوقات الا وقت العذر فلا تجري في الصبح اذا لاجتماع مع غيرها وان
وقت أجواز بكرهاه يجري في جميعها ما عدا الظهر فلكل صلاة ستة اوقات
الا الظهر والصبح **قوله** اي اضر الوقت فيه تساهل لانه يقتضي دخول وقت أجواز
واكرمه فيه وليس كذلك الا ان يفترضا ان اي في قرب اخره فيخرج ما ذكر
لانه اذا مضى قدر النصف تقربا اخره وقت الاختيار واستمر وقت أجواز
بكرهاه وهو غير أجواز في الجملة الشامل لكل الذي هنا هو المصير بقوله وهذا
وقت أجواز **قوله** لمن جمع اجمع تاخير وقوله وقت ضرورة وهو وقت زوال
الموانع كما سياتي **قوله** وقت حرمة الى اخره الموصوف بالحكمة هو ان خير ذلك
الوقت لا يقعها فيه اذ هو واجب ويناب على الصلاة في الثوب الكامل
فالاضافة لانه في ملازمة لانه وقت ثبت اكرمه عند التاخير اليه **قوله**
اذ لم يسعها اي لم يسع جميع اركانها وفي هذه الحالة لا يجوز له الاثنيان
بالسنة بل يجب الاقتصار على الواجبات بخلاف ما لو كان الباقي من
الوقت يسع جميع الاركان ولا يسع مع ذلك السنة فيجوز الاثنيان
بها وان لزم اضران بعض الصلاة عن الوقت بل الاثنيان في هو الافضل
لان غاية الامر ان يخرج بعضها وهو جائز بالمد لا يقال الثاني في صورة
المد ليس بمطلوب وهذا مطلوب لانا نقول انه يشبهه من جهة عدم
توقف

٢١٩
توقف الصلاة عليه فله شبهة به جاز ويكون فيها فقرة على سائر الصلاة
كان افضل وصورة المد اجاز ان يشرح في الصلاة وقد بقي من الوقت
ما يسعها ويطول في القراءة وغيرها من ذكرها سكوت زيادة على ما تحصل
به السنة حتى يخرج الوقت فهو التناول بغير السني وهو خلاف الاول وان لم
يوقع في الوقت ركعة لكنها اذا اوقع ركعة كانت الصلاة اداء وان كانت قضاء
لا تتم فيه ومحل ذلك في غير الجمعة اما هي فيمتنع تطويلها ايا ما بعد وقتها
بل خلاف لتوقف صحتها على جميعها في الوقت بخلاف غيرها **قوله** فوق
العصر اشار بالغا التي للتقريب ايا انه لا فاصل بين الوقتين كما مر
والعصر لغة الدهر قال في القاموس العصر مثله وضعتين الدهر والجمع
اعصار وعصور واعصر وعصر والعصر اليوم والليله والعصر
اي امر الشمس بحركه والقعدة هو المقصود من واصطلاح الصلاة
المخصوصة ولها اسمان اضران صلاة البر والصلاة الوسطى لما صح
من قوله صلى الله عليه وسلم شغلون عن الصلاة الوسطى صلاة العصر في
افضل الصلوات بعد الجمعة فافضلها الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها
ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب كما مر وانما فضلوا
جماعة الصبح والعشاء لانها فيهما اشق وكنت عصرها صعبا اي
مقارنتها وقت الغروب وقيل لتناقض ضوء الشمس فيها فتقضى تشبيها بتناقض
الفصل من الثوب بالعصر حتى تقضى **قوله** في الجملة يحتمل ان يكون متعلقا
بقوله جواز اي جواز في بعض الوقت ليخرج اخر وقتها الذي لا يسعها
فانه وقت حرمة وان يكون متعلقا بكرهاه اي كراهته في بعض الوقت
ايضا وهو من الاضطرار ايا الغروب وقبله وقت جواز بكرهاه ونهيه
وقت حرمة **قوله** من عصر اي من وقت زيادة عليه لان وقت المصير
من وقت الظهر فليس مبدءا لوقت العصر وقوله الى الغروب اي تمامه جاز
على القاعدة في المعنى بالي لان وقت تمام الغروب ليس من وقت العصر
والمراد غروب جميع قرصها عز وبالم تقدم بعد فلو عادت بعده تبين ان

وقت العصر باق فان كان قد فعله وبلغ بذلك فيقال رجل اصرم بصلوة
العصر فضا عا لما بطوات الوقت فوقعت اذ آء ويجب اعادة المغرب لمن
كان فعلها او يدله ما ذكر ما وقع لسيدنا على رضي الله عنه كما رواه احمد
في مسنده من انه صلى الله عليه وسلم نام في حجر حتى غابت الشمس فكره ان يوقظه
فغاضته صلاة العصر فلما استيقظ ذكر ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال
اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولك فزها عليه فزجت الشمس
حتى صلى العصر لا يقال انه فعله ورحيت تقارون في حقه صرحه اخراج
الصلاة وابقاؤه عليه الصلاة والسلام فهذا او ما بال صلاة بقدر مقدوره
لانا نقول انه مجتهد ولم يؤده اجتهاده الى جواز ذلك واعلم ان حرمة
ابقاؤه صلى الله عليه وسلم مقيدة بنحو قوله يا رسول الله ما ورد في قصة نومه
في الوادي ان الشيخين لما استيقظا صار عليهما يقول ويسبح حتى انبث
وبدل لذلك ما في روايات اعلام المؤذن له بطاوع الفجر وانما لم يفعل علي
رضي الله عنه مثل ما فعل علي رضي الله عنه لما تقدم من انه مجتهد وكذا لو ردت
على سليمان عليه السلام كما يدل عليه قوله تعالى ردوها علي من الله لانه ان
يردوها عليه بعد المغرب لم يصلي العصر ورت ايضا ليوشع بنون **قوله**
ولها ايضا اوقات اضاي مغايرة للوقت الكلي من حيث التسمية وان
كانت اجزاء منه ذكرتها ستة وتقدم لها وقت جواز بكرة فجلتها سبعة
قوله الى عصر ظل الشيء مثله في نظر لان وقت مصر ظل الشيء من وقت الظاهر
لان وقت العصر الا ان يقال انه ذكره نوطية لقوله ونصف مثل ولو انقص
على هذا من اول الاصل بان قال من اول الوقت الى نصف مثل بعد المثل الماضى
في وقت الظاهر لكان اولي وبعد ذلك فهو ضعيف والمعتد ان وقت الفضيلة
من اول الوقت قدر الاشتغال بالالباب السابقة الا ان يقال ذكر النصف قريب
وقوله ونصف مثله بالنصب وعطفنا على مثله الذي هو ضمير **قوله** ووقت اختيار
اي الوقت الذي يختار عدم التأخير عنه شرعا وتقدم تمام الكلام على ذلك
قوله من اخر وقت الفضيلة تقدم ان الصبي خلاف ذلك **قوله** الى المغرب

اي المأوى

اي المأوى بحيث يبقى ما يسعها ليخرج وقت الحرمة ففي عبارة تاهل وقوله
لمن يجمع اي يجمع تقدم وقوله مما مر اي وهو تأخيرها الى وقت لا يسعها **قوله**
فوقت المغرب اي المغرب لغة وقت الغروب واصطلاح اسم للصلاة المختصة
وتسمى ايضا صلاة الشاهد قيل لانها لا تقصر فيها للمسافر بل يصليها
كصلاة الشاهد اي احضر وقيل الشاهد نجم يطلع عقب الغروب سمي
بذلك لانه كما شاهد على الغروب الشمس ودخول الوقت والصلح بان
الشمس والقمر انما يسيران تحت الارض وقيل في السماء **قوله** من
المغرب اي تمامه الى مغيب الشفق اي من نهاية الاول الى نهاية الثاني
والغروب البعد يقال غروب من باب دخل ويعرف بزوال الشمس من
روس اكمال والاشجار وظهور الظلام من جهة المشرق فلا يخرج وقت
العصر **قوله** البعض بل لابد من اجمع بخلاف وقت الصبح فانه يخرج
بطلوع البعض الحاقا لما لم يظهر بما ظهر في الموضعين ولو غابت
الشمس في بلد فصلى المغرب ثم ساف الى بلد اخر في فوجدها
لم تقرب فيها وجبت الاعادة واعلم ان الموقيت يختلف باختلاف
البلدان ارتفاعا فقد يكون زوال الشمس في بلد طلوعها ببلد اخر
وعصر باخر ومغرب باخر وعشاء باخر **قوله** الشفق اي الاحمر لان
المغرب اليه الاسم عند الاطلاق واطلاقه على الابيض والاصفر مجاز
علاقته المجاورة فيحمل تقييده من قيده بذلك على انه صفة كاشفة
واعلم انه قد يشاهد غروب الاحمر في بلد قبل الوقت الذي قد روي
الموقتون فيها وهو نحو عشرين درجة وح فكل معتبر بما قدره
او بما هو مشاهد وقاعدة الباب تقتضي ترجيح الثاني والجمع الفعلى
ترجيح الاول وكذا يقال فيما لومضى ما قدره ولم يغيب الاحمر هكذا
قاله ابن حجر والذي اعتمدته مشايخنا الاول **قوله** ليس في النوم تفريط
حاصل مسئلة النوم انما اذا نام قبل دخول الوقت فغاضته الصلاة
لا اثم عليه وان علم انه يستغرق الوقت ولو جميع قبل الزوال على المعتد

بيان
بغروب

فلا يلزمه القضاء فورا فان نام بعد دخوله نكح ان غلبه النوم او
لم يغلبه لكن غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت يخرج وله
يصل لاثم عليه ايضا ولا يلزمه القضاء فورا لكن يكراه له ذلك
في غير صورة الغلبة اما فيها فلا كراهة فان لم يغلبه النوم ولم
يغلب على ظنه ما ذكره من عليه النوم واثم اثمين اثم ترك الصلاة واثم
التشب في تركها فان استيقظ في هذه الحالة على خلاف ظنه وصلى قبل
خروج الوقت ارتفع الاثم الاول وبقي الثاني فيستغفر الله واما ان
النائم فيمن ان علم انه نام قبل دخول الوقت ولم يخش من ايقاظه
ضررا فان علم انه نام بعده وجب ايقاظه لانه من ازالة المفكر **قوله**
انما التفريط اي التقصير وضمنه معنى الاثم فعداه بعلى وقوله لما ياتي
وهو وقت الصبح ما لم تطلع الشمس وهذا اي الوقت المذكور من غروب
الشمس الى مغيب الشفق وقت اجوازي في الجملة لا من جملة وقت الحرفة
ووقت فضيلة واختيار اي وجواز بلا كراهة فتترك الثلاثة في
اول الوقت ابتدا وانتهى وبعدها الى مغيب الشفق جواز بكراهة
مراعاة للقول الجديد القائل ان وقتها يخرج بذلك فلها سبعة
اوقات وقوله لمن يجمع اي يجمع تاحير **قوله** فوقت العشاء بالكر والند
لغة اسم لاول الظلام واصطلاح اسم للصلاة بعد مغيب الشفق
سميت بذلك لفعالها وقت الظلام غالبا ويكره تسميتها عتمة
وتسميت المغرب عشاء في غير غلب اما فيه فيجوز على الصحيح وتسمية
الصبح غلابة خلاف الاولى **قوله** من مغيب الشفق فان لم يغلب او لم
يكن في ذلك المحل شفق بان كان الظلام يطبق فيه الغروب ويسمى
الى طلوع الفجر اعتبرت غيبوبتها باقرب بلد اليهم وكذا اعتبرت
صباحهم بمعنى زمن يطلع فيه فجر من ذكر والمراد ان يجعل لهؤلاء وقت
عشاء من ليلاهم بنسبة وقت العشاء عند اولئك مثاله اذا كان
ما بين غروب شمس قرب البلاد وفجرهم تسعين درجة ومدة شفقهم
فيها عتمة

فيها عتمة ومدة فجرهم عتمة وما بينهما عتمة ونسبة كل من شفقهم
وفجرهم وليلاهم ثلاث فيجعل ما بين غروب الشمس وطلوع فجرهم
اثلاثا فثلاثة الاول لشفقهم وثلاثة الاوسط ليلهم وثلاثة الاخيرة
لفجرهم ولو عدم وقت العشاء كان طلع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاءها
على الاوجه ولولم يسع ليلاهم الا قدر صلاة المغرب او اكل الصائم قدم
اكله الصائم قدم اكله وقضى المغرب لانه اذا تارض واجبان قدم اهما
وذلك كما في بلاد يافا باقضى بلاد الترن لا تقرب عندهم الشمس الا
مقدار ما بين المغرب والعشاء ثم تطلع قال السيوطي ولو قصر النهار جدا
كما في ارض ايام الجبال بقدر وكيفية التقدير ان اليوم اذا كان ثلاث
درجات مثلا حسب متفاوتة على حسب تفاوت الان فان اول الوقت الصبح
الان الى وقت الظهر اكثر ثم يليه وقت الظهر واقرضته وقت العصر فيقدر
على هذا التفاوت **قوله** الصادق اي في اخباره عن الصبح بخلاف الكاذب
لانه لا يصح في سود ويذهب في كذب في اخباره عن ذلك ونسبة الصدق
والكذب اليه مجاز وقد ورد في اكثر نسبة الكذب لما لا يعقل وهو صدق الله
وكذب بطن اخيك لما اودعه من عدم حصول الشفعة بشرب العسل والنفخ في
كان او كاذبا بياض شعاع الشمس عند مناس من الاتفاق **قوله** بالافق
هو قواحي السماء **قوله** الكاذب بطلع اذا بقي من الليل السبع وهو المسبح
عند علماء الربيعة بالطبق وهي نجوم جقيقة لها ضوء وقوله مستطيل اي الروابي
باللام بخلاف الثانية فانها بالراء **قوله** كذب السحان فكسر السين شرب ذلك
لطوله او لئ ان الضوء يكون في الركي دون الاسفل كما ان الشفق يكون على
الحداب السحان الاولان كلاهما يعلو شئ الظلمة في الاول والشع في الثاني
وهو الذي وقيل القلب وقوله ثم تقبض ظميمة اي غابا وكذا فقد يتصل
بالصادق **قوله** ولها اوقات اضراي سبعة ذكر منها خمسة وترك الثاني
وقت جواز بدلا من الكاذب الى الفجر الكاذب وبكره ما بين الفجر قد حرم في
قوله من اضرو وقت الفضيلة تقدم ما فيه وقوله في ذلك الليل متعلق

يحذف في أي انتهى إلى تمام ثلث الليل الأول **قوله** فوق الصبح أشار
 بالقاء التعقيب إلى انتقال وقتها بوقت العشاء فلا فاصل بينهما والصبح
 والصبح لغة أول النهار واصطلاحاً الصلاة المخصوصة سميت بذلك
 لفعلها في ذلك الوقت أولانها تفعل وأجوز ثقل على حرفه وبياض يقال وجب
 صبيح للربيض المشرب بحمى وتسمي أيضاً الفجر والبرد والوسطى على قول والفداء
 فلها حصة اسمها **قوله** في الجملة يصح رجوعه لكل من أجوز والكراهة كما مر
 أي في بعض أجزاء الوقت وهو وقت الاحرار **قوله** إلى طلوع الشمس أي جز
 منها كما مر **قوله** من أجزاء وقت الفضيلة صيف كما مر والأسفار بكسر الهمزة
 وقوله إلى الحمة أي وعند الحمة جواز كراهة فلها ستة أوقات وليس لها
 وقت عذر لأنها لا تجمع فقد يأتى ولا تأخير **قوله** ووقت الضرورة سمي بذلك
 لأنه يعقب الضرورة من كسر ونحوه وهذه الأمور الستة التي ذكرها سمي
 موافقاً للوجوب المتحقق بالسلام والبلوغ والعقل والتخلو من الحيض والنفساء
 فكان الأولي أن يذكر ذلك أولاً كما صنع في المنهج حيث قال إنما تجب على مسلم
 مكلف طاهر أي خرم وهي كما تمنع الوجوب تمنع الصلوة إلا الصبي فإنه يمنع
 الوجوب فقط وأما الردة فإنها تمنع الصلوة فقط لوجوب الصلوة على المرتد
 ووجوب طهارة **قوله** ولو أسلم أي معنى كلامة أن الشخص إذا كان به مانع
 من الموانع المذكورة ثم زال عنه وأدرك من الوقت قدر تكبير التي مفاد كسر
 وضد قدر الطهارة والصلوة ثم عاد إليه المانع قبل الفعل فإن الصلوة تلتزم
 ذمته على الوجه الذي في كلامه **قوله** أو بلغ صبي إلى خرم ولو بلغ في أثناء الصلاة
 بالسنن أو الاضلاع بأن أحس بنزول المنى في قصبة الذكر فأسكه اجزائه
 وإن لم يسن الفرض كما لو عتق العبد في أثناء الجمعة مثلاً فإنها فسخة ولا
 يجب عليه صلاة الظهر ثانياً وقوله لا يحصل البلوغ إلا بخروج المنى المراد
 به الخروج حقيقة أو حكماً وما ذكره في حكمها ويومها بمنزلة سبع وفضل
 عليها العشر أي إذا وصل إليها التاسعة وهو المسمى بأثناء
 العاشرة وأطلق الأثناء على ذلك لأنه يتصاعد التسع عشر

فيها عشرون

King Saud

University

1957

جامعة الملك

Copyright © King Saud University



Copyright © King Saud University